

٢١٧

د . م

درر الحكام في شرح غرر الأحكام، كلاهما تأليف ملا خسرو،

محمد بن فرامرز - ٨٨٥ هـ. كتب سنة ١٠٤٣ هـ.

٤٤٧ ق ١٧ س ٢٠ ٥٤٨ س

نسخة حسنة، بأولها نقص، فطها نسخ معتاد، نبع

مرات آخرها سنة ١٢٢٩ هـ.

٦٩٢٢

مكتبة الحرم المكي (الفقه) ٥٧: ٢١٩: ٧

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

١٢٩٥٥

أ- المؤلفات - تاريخ النسخ - شرح غرر

الأحكام

EXMPT AND DIXE



1111

Copyright © King Saud University

~~كتاب في الفقه~~
~~كتاب في الفقه~~
~~كتاب في الفقه~~

باب خذ الشرب والقذف ٤	فصل في التقريب ٧	كتاب السرقة ٩	فصل يقطع ببين الشارح ١٣
باب قطع الطريق ١٦	كتاب الاشربة ١٧	كتاب الجنابات ٢٠	باب ما يوجب القود ٢٤
باب القود فيها دون النفس ٣١	باب المنهارة في القتل ٣٣	كتاب الذبات ٥٥	فصل لا قود في الشجاعة ٣٧
فصل ضرب بطن امراة حرة ٤٠	باب ما يحدث في الطريق ٤١	باب جنابة البهية ٤٣	باب جنابة الرقيق والجنابة على ناع ٤٤
فصل اقر مدبرا و ام ولد ٥٠	باب القسامه ٥٣	كتاب المعاقل ٥٧	كتاب الآبق ٥١
كتاب المفقود ٥٩	كتاب اللقيط ٦١	كتاب اللفظ ٦٢	كتاب الوقف ٦٣
فصل تبع شرط الواقف ٧٠	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد ٧١	كتاب البيوع ٧٥	فصل اعلم انه ههنا امكو ٨٢

باب خيار شرط ٤٠	باب خيار الرؤية ٤١	كتاب الوكالة ١٠٣	باب الوكالة بالبائع ١٠٧	فصل الوكيل بالبائع ١١٢
باب الوكالة بالخصومة ١١٥	باب غزل الوكيل ١١٨	كتاب الكفالة ١٢٠	باب خيار الغيب ١٢٩	باب البائع الغافل ١٣٤
باب الاقالة ١٤٧	باب المراجعة ١٥٠	فصل بيع المقار ١٥٣	باب الربا ١٥٦	باب الاستحقاق ١٩١
باب المسلم ١٩٨	مسائل ثني ١٧٣	باب الصرف ١٧٨	تذنيب ١٨٣	كتاب الكشفة ١٨٣
باب ما تكون هي فيه اولا ١٩٠	كتاب الهبة ١٩٦	باب الرجوع فيها ٢٠١	فصل وهب امة ٢٠٩	كتاب الاجارة ٢٧٥
باب الاجارة الفاصلة ٢١٣	باب ملا اجارة ٢١٩	باب فسخ الاجارة ٢٢٤	كتاب القارية ٢٣١	كتاب الوديعة ٢٣٢
كتاب الرهن ٢٣٧	باب ما يصح منه ٢٤٢	باب رهن بوضع عنده ٢٤٩	باب التصرف ٢٤٨	فصل رهن عصيل ٢٥٤

كتاب المقصب ٢٥٨	فصل عيب ٢٩٤	كتاب الاكراه ٢٩٧	كتاب الحجر ٣٧٢	فصل بلوغ القضي ٣٧٥
باب التخالف ٣٨٣	باب دعوى الرجلين ٣٩٠	باب دعوى النسب ٣٩٣	فصل لهمادين على اخر ٣٩٥	كتاب المحوالة ٣٩٣
كتاب المضاربة ٣٩٦	باب بلا اذنة ٣٩٠	كتاب الشركة ٣٩٧	فصل الشركة الفلاحة ٣٩٤	كتاب المزارعة ٣٩٥
كتاب المساكنات ٣٩٩	كتاب الدعوى ٣٤١	فصل الاستنشا والاعتزال ٣٥٧	كتاب الاقرار ٣٥١	باب الاكتمال وما يغناه ٣٧١
باب الرضي ٣٧٩	فصل حرة اقرت بدون ٣٨٤	كتاب الشهادات ٣٨٠	باب بالقبول وعنده ٣٨٨	باب الاختلاف في الشهادة ٣٨٧
باب الشهادة على الشهادة ٤٠٣	كتاب الصلح ٤١١	باب القباح في الدين ٤١٩	كتاب القضاء ٤٢٩	كتاب القاضي ٤٣٦
كتاب الفقمة ٤٥١	كتاب الوصايا ٤٥١	باب الوصية ٤٥١	باب العتق في المرض ٤٥٧	باب الوصية ٤٨٢
فصل وصايا الذمي ٤٨٦	باب في الاوصياء ٤٨٧	باب الوصية ٤٨٧	باب الوصية ٤٨٧	باب الوصية ٤٨٧

كتاب

كتاب

21 -

نفاذ و عا تقدیر القیوط اولی فلا یصل الی

٥٠ بالاعلى تقدير الاستبراء وعلى تقدير سقوط اوله فلا يصلح للزهر

ففيجب لها عليه من المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري

بين الرجل والمرأة في الطعيف فكيف يصح تزوجها عليه قلنا

الموجب الاصلي للعدد الفصا من في الطرفي فاذا اسوانا انك

الموجب الاصلي للعدا قصاص في الطرف فاذا سوانته ^{انه} لا اطلاق قوله تعالى والحرج قصاصا

منه قيل ولم يتناول العفو فنجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس لان الزوج واته تضمه العفو كما

وهو مال لا يلهو به العدو والمقاتلة لا تخله فاذا وحيت لم تدرك ولها

نقاصاً ان استویا وان كان احدھا اکثر یجمع صاحبه علی الآخر

وان كان القطع خطأ كان تنجزها على ارض اليد واذا اُسرى

والنفق بين انه لا ارشاد للبدي فان السمع معدوم فيجب

المثل كما اذا توجهنا على ما فيه ولا نبني فيها والادب واجبه

ببغض القتل لانه خطأ ولا تنفع المقاصد لان الدين على العاطفة

اقول ينبغي ان يقع المقاصد على اقوال المختار في الامة وهو

عدم وجوبها على المقاتلة بل على المقاتل كما سيأتي تحقيقه ولو

لكنها على وجه وما يحدث منها يعني السوانة او على الجباية فأت

فلما مر منها وعدا لانه نكاح على القصاص وهو ليس بما

فلا يصلح الهم فجب هو المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير ولا نهي

عليها اي لاديه ولاقصاص ولااحق المقاصد وقد رضى

بفوطه على انه بصير مرزا وهو لا يصلح له فسقط اصله

ورفع في العاقبة قدس سره من قبلها بوضوء لا ربه

الحمد لله الذي
خلقنا من طين

31/12/2006

تفسير

في الدية والدية

على الدية وهو يصلح للمهر وان ساءى اي مهر المثل الدية ولا مال
لم سواه اي سوى مهر المثل فلا ينشئ عليهم اي العاقلة لان التزويج من
للزواج الاصلية فيعتبر من جميع المال وهم لا يعرفون شيئا منه لها لانهم
انما يتولوا عنها بسبب جنابتها فكيف يعرفون لها وفي اكثر اي كذا
مهر المثل اكثر من الدية لم تجب الفرية لانها مضيت باقل من مهر المثل
والزائد في الاقل ان كان مهر المثل اقل من الدية يرفع من العاقلة
مهر المثل والزائد منها وصية لهم اي للعاقلة وتصح لانهم من الاجانب
فان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا والا سقط عنهم قدر الثلث
وادوا الفضل الى الولي اذ لا تنفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده
بغير قطع زيد مثلا يد بكر عتق فان شئته عند القاضي فامر بالفضا
فانقص زيد اي بكسر باء قطع يد زيد فثان المقطع الاول
وهو بكسر فتل المقصود وهو زيد به اي بقطع السابق بالسرا
اذن بين بالسراية ان الجنابة كانت قتلا عمدا وان حق المقصود
في القصاص في النفس واما استيفاء القطع من المقصود
فلا يوجب سقوط حق المقصود له في القتل وضمان دية النفس
من قطع بنفسه بدفعه قودا سوى يعني ان من له القصاص
في الطرف اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم ثم سري الى النفس
ومات نجب دية النفس عند ابي ج وعندها لا يضمن وهو
قوله منافق لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكمه

سراية اذ الاحتراز عن الشراية خارج عن وسعه فلا يتقيد
بشروط السلامة لئلا ينسد باب القصاص فصار كالامام اذا قطع
السادة وسري الى النفس ومات وكالبيع والفساد والحجام
والختان وله انه قتل بغير حق لان حقه في القطع والموجود قتل
الا ان القصاص سقطا للشبهة لانه في معنى الخطي لانه قصد استيفاء
حقه لا القتل وقتل للخطاء يوجب الدية بخلاف ما ذكرناه المسائل
اذ يجب للكم فيها بالقصاص على القاضي بتفله والعمل على النزاع
ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشروط السلامة كالرعي الى
الاجابة في مسئلتها هو مخير بين الاستيفاء والعفو مندوب
فيتقيد استيفاءه بشروط السلامة كالرعي الى الصيد هذا ما قالوا ويرد
على ظاهره ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة اذا اورد
شبهة بسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القصاص في الصيد
الا انه شبهة بسقط بها القصاص لان حكم القاضي ليس اذنه من
المباينة بنفسه **اقول** في دفعه ان حكم القاضي لا يورث
شبهة بدفع بها القصاص بل يوجب القصاص على مدعي القطع لان
اذا ادعاه وان شئته عند القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون
المدعي في حكم الملك للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل
يكون مكرها حقيقة بمقتضى تعريف الاكراه وهو حمل الغير على
فعل بما يعدم رضاه به لا اختياره فاذا كان في حكم الملك او مكرها

في الدية والدية

وجب القصاص عليه لان القاضى يحكم بكونه ذليلا وكونه ذليلا
 كالباشر للقتل العمد كما تقر في موضعهم وارسل اليه عطف
 على قوله دية النفس اي ضمن او رسل اليه في قطع يده من
 له عليه قود نفس فعفا عنه اي قطع ولت القتل بد القاتل
 ثم عفا عنه القتل ضمن دية اليد عند ايج وعندها لا يضمن
 لانه استحق ان لا ينفذ بنفسه بجمع اجزائها فانلف البعض فاذا
 عفا فهو عا سوي هذا البعض وله انه استوفى غير حقه

لكن لا يجب القصاص للشبهة باب

منه اذ في القتل واعتبار حالته اي حالة القتل القود يثبت
 للورثة بد الا ان ناعلم ان ههنا طريقين احدهما طريق الخلافه
 وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب انفقد في حق المورث
 كما اذا انتهب العبد فان الملك يثبت ابتداء للمورث بطريق الخلافه
 عن العبد لان العبد ليس اهلا لملكه والثاني طريق الوارثه
 هو ان يثبت الملك للمورث بالنقل منه اليه فذهب الامامان
 الى الثاني قولاً بان القصاص مورث عن الميت حتى يجرى فيه
 سهرام الورثه ويصح عفو قبل الموت ويقضى ديون له
 منه اذا انقلب مالا وينفذ وصاياه منه كما في الدية وذهب
 الامام الى الاول قولاً بان القصاص غير مورث لانه
 يثبت بعد الموت للفقير وذرك الثار والميت ليس من اهل

قوله ودرك الثار بالناء الثلثه
 والهمزة على واو وزه قلب
 غلبت القلوب وضمت
 انحاء م

اهل وانما يثبت للورثة بطريق الخلافه بسبب انفقد للميت
 اي تفقد مولا مقامه فيستحق له ابتداء من غير ان يثبت للميت
 لان القصاص ملك الفعل في الحال بعد موت المورث لان السبب
 انفقد له وقوله نعم ومن قبل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
 نص على ان القصاص يثبت للوارث ابتداء بخلاف الدين
 والديه لان الميت اهل لملك المال ولهذا الوصل سببه فعلق
 به صيد بعد موته بملكه واصل الاختلاف راجع الى ان استيفاء
 القصاص حق الورثه عنده وحق الميت عندها فاذا كان
 القصاص يثبت حقا للورثه عنده ابتداء فلا يصير احدهم
 خصما عن الباقي في اثبات حقهم بغير وكالة منهم وباقامة
 الخاضع اليه لا يثبت القصاص في حق الغائب فلو برهن احد
 بغيره اخيه على قتل ابيه فحضر الاخر الغائب يعيدها لئلا يمكن
 من الاستيفاء ويجوز القاتل اذا اقام الخاضع اليه بالاوجاع
 لانه صار منها بالقتل والمنهم يجب بخلاف الخطاء والدين
 متعلق بقوله يعيدها اي لو كان القتل خطاء لا يحتاج الى اعاده
 البينة لان موجب الماله وطريق ثبوته الميراث وكذا الدين
 اذا اقام احد الورثه بینه ان لابييه على فلان كذا فحضر
 اخوه لا يعيدها برهن القاتل على عفو الغائب قال في خصم
 وبسقط القود اي اذا كان بعض الورثه غائبا وبعضهم حاضرا

ولا يتصور الفعل
 من الميت ولهذا
 عفو الورثه قبل موت
 المورث وانما
 يمتنع عفو
 المورث

عنه
 والهمزة على واو وزه قلب
 غلبت القلوب وضمت
 انحاء م

واقام القاتل بينة على هاضر ان الغائب قد عفى فالحاضر
 خصم لانه يدعى على عاين سقوط حقه في القود وانتقال الى
 المال فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه تبعاله كذا الو
قتل عبد لرجلين احدهما غائب يعني اذا قتل عبد لرجلين
 احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفى عنه
 فالحاضر خصم ويسقط القود ان ثبت لا ذكر اخبر وليا قود
بغفوة سديكبرها فهو عفو للقصاص منها يعني ان رجلا قتل عمدا
 وله ثلثة اولياء تشهد اننا منهم على صاحبها انه قد عفى
 فان اختباها عفو للقصاص منها وهذه المسئلة على اربعة
 اوجه ذكر الاول بقوله فان صدقها اي المخبرين القاتل والشريك
 فلا شيء اي للشريك لانه يتصدق بغيره ابطل نصيبه ولهما ثلثا الدية
 لان نصيبها صار مالا والثاني بقوله وان كذبها اي كذب
 القاتل والشريك المخبرين فلا شيء للمخبرين لانها باختيارها
 اسقطا حقهما في القصاص فانقلب مالا ولا مال لهما التذييب
 القاتل والشريك ولشريكها ثلثها لان حق المخبرين لا
 سقط في القصاص سقط حق شريكها فيه لعدم تجزئته
 وانتقل الى المال وسقط حقهما في المال ايضا لا ذكر في
 حصته شريكها وهي ثلث الدية والثالث بقوله وان
صدقها القاتل وحده اي كذبها الشريك فلكل منهما ثلثها

وهو قوله لا
 باختيارها
 اسقطا حقهما

لانه لا صدقها اقرلها بثلاث الدية فلزم وادعى بطلان حق
 الشريك فلم يصدق فتحوله مالا وغرم القاتل الدية اثنان
 والرابع بقوله وان صدقها اقرلها بثلاث الدية اي المخبرين
 الشريك فقط اي كذبها القاتل فلم اي للشريك ثلثها اي
 لغرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك ويصرف الى المخبرين
 لانه نعم الشريك انه عفا لتصدق به المخبرين فلا شيء على
 القاتل ولهما ثلثا الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل
 وهو جفن حقهما فيصير البرها والقياس ان لا يلزم شيء
 لانها ادعى المال على القاتل والقاتل منكر فلم يثبت وما اقر القاتل
 للشريك قد بطل بتكذيبه وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه
 المخبرين قد اقر للشهود عليه بثلاث الدية لزمه ان القصاص
 سقط باختيارهما بالعفو كالبنداء العفو لهما والمقر لم يالكذب
 القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد
 الاقرار كن قال لفلان على مائة فقال المقر ليس لي
 ولكنها لفلان فان المال للمقر اثنان كذا هنا اختلفنا هذا
 القتل في زمانه او مكانه او الله بان قال احدهما قتله بعضا والا
 بالسيف او قال شاهد قتله بعضا وقال الاخر جرحه لانه قتله
 لغت اي شهادتهما لان القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان
 والالة ويختلف احكامها والمطلق يقاير المقيد فكان على
 فكان على كل قتل شهادة فرد فردت شهادة بقتله وقالوا جرحنا

في القتل
 في الزمان
 في المكان
 في الالة

الله وجبت الدية والقيلولة لا يجب لان القتل يختلف
 باختلاف الالة فحمل الشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا
 بقتل مطلق والمطلق ليس بحمل لمتنع العمل به قبل البيان
 فيجب اقل موجبه وهو الدية فيجب في مال لان الاصل في الفعل
 العمد فلا يلزم العاقلة لما تمردا اقل كل من الرجلين بقتل زيدا
 وقال الولي قتلناه فلم يقتلها لان كلا منهما اقر بانفراده بكل قتل
 وبالقصاص عليه والمقر صدق في وجوب القتل عليه ايضا
 لكنه كذبه في انفراده بالقتل وتكذيب المقر المقر في بعض ما اقر به
 لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تفسيقه وفسق المقر
 لا يمنع صحة اقراره ولو كان الاقرار شهادة لفت اى شهدا
 بقتل زيد عمرا واخرا فبقتل بكر اياه لفت الشهادة تان
 لان تكذيب الشهود له الشاهد في بعض ما يشهد به يبطل شهادته
 لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يوجب رد شهادته
 شهدا على رجل بقتل خطأ وحكم بالدية فجاء الشهود بقتل
 حييا ضمن العاقلة الولي لانه قبض الدية بغيب حق او الشهود
 لان المال تلف بشهادتهم ورجعوا اى الشهود عليه اى على
 الولي لانهم ملكوا المضمون وهو ما غيب بذولي كالفاسب مع
 غاصب الفاسب والحمد كالخطأ الا في الرجوع اى اذا كان
 الشهادة على العمد فقتل به ثم جاء حييا يحيى الورثة
 بين تضييت الولي الدية او الشهود فان ضمنوا الشهود

العمد والخطاء ودخل ارض موضحة اذهب عقله او شعر رأس
 في الدية يعني اذا شج رجلا موضحة فذهب عقله او شعر رأسه
 ولم ينبت دخل ارض موضحة في الدية لان فوات العقل بطل منفعة
 جميع الاعطاء اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا اوضحه فحان وارث
 موضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت الشعر يقطع
 ارضها والدية وجبت لفوات الشعر وقد يتلفها جميعا بسبب واحد
 وهما فوات الشعر فيدخل الجز في الكل كن قطع اصبع رجل وثلاث
 به يده بخلاف اذهاب السمع والبصر والنطق اي شج موضحة
 فذهب احدها الاشياء لا يدخل ارض موضحة في ارض واحد
 منها اجنابة فيما دون النفس والمنفعة فخص به فانيه الاعضاء
 المختلفة بخلاف العقل لانه نفع عائد الى جميع الاعطاء كما مر من معرفة
 اذهاب البصر يرى اهل البصير فانه قالوا بذهابه وجبت
 الدية وان قالوا لا تدرى اعتبر الدامى والاكثار بان يقول
 الخفيف عليه الجاني اذهب بصري فان انكر بطلب المدعي
 بالبينه فان عجز فيكون القوة للضارب مع عيبه على التبا
 اي يخلف بان هذه الجناية لم تصدر عنه فان نكل حكم ذكره
 في الصفر ايضا لا فقه في اذهاب عينيه بل دية موضحة
 والمبين يعني شج رجلا موضحة فذهب عيناه فلا قصاصه
 فيه بل تجب الدية فيها لانه سارية المفعول مع ابتداء الفعل
 كنى واحد فانه السارية لا تنفصل من الجناية وقد اخذ المحل

طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك الخنق عليه حتى
 يقفل ثم ينادى ان احاب او التفت علم انه
 لم يذهب كذا في الفتاوى الصغرى

دونه العلم

المحل من بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذ لم يكن اخر الفعل
 موجبا للقوة لا يكون اوله موجبا لانه بالنظر الى الانتهاء
 وان كان عمدا فبالنظر الى الانتهاء خطاه فصار خطأ
 من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقوة للشبهة ولا يقطع
 اصبع سلة جارة لانه ايضا من قبيل السراية بل الدية فيها لانه
 القصاص لما سقط وجب ارض كل منها لكونها عضوين متقلين
 او اصبع اى لا قوة ايضا في اصبع قطع مفصلة الاعلى فمثل ما بقى
 لانه ايضا من قبيل السراية بل دية المفصل لانه مقدس شرعا
 فقط اذ لم ينفع باقى ولكونه فيما بقى لا تنفك تقدير الشئ
 فيه ان ينفع به وانما كذا كذا لكونها عضوا واحدا ذكره الربيعي
 ولا قود ايضا بلس نصف سن اسود با فيها او امر او اخضر
 او دخلها عيب بوجه ما يلجى كل دية سن كذا في الكافي وقال
 في الخلاصة فيما اذا اخضرت او اسودت او امرت انما تجب
 الدية اذا فانت منفعة المضع والا فلو كان السن مما يدعى
 حاله السك تجب الدية ايضا اي كافى الوجه الاول والا فلا تجب
 وعلى هذا لا يبقى كلام الكافي على اطلاقه واختلف في الا
 والخمار الدية كما في مسائل الاول ان قاد يعني نزع رجل سن
 رجل فانتزع المزوجة سنه سن النافع فينبى سنه الاول
 او قلنهما اقطع رجل سن رجل فذرت الى مكانها ونبت
 عليها اللحم وجب الارش في الصور نبت اما في الاولى



فلانه تبين ان الاستفاء كان بغير حق لكنه لا يجب القصاص
 للشبهة فيجب المال لان الموجب فساد الميت ولم تقصد حيث
 نبت مكانها الاخرى فانصدمت الجناية واما في الثانية فلان
 اثبات التعم لا اعتبار له لان العروق لا تقود وكذا الاذن
 يعني اذا قطع اذنه فالصقها فالتحت يجب الارش لانها
 لا تقود الى ما كانت عليه الا اي يجب الارش ان قلت
 ستر فثبت اخرى لان الجناية قد زالت ولهذا لو قلع ستر
 صبي فثبت في مكانها اخرى لا يلزم شيء بالاجتماع لعدم فساد
 الميت حيث نبت مكانها اخرى فلم تقتض المنفعة ولا الزينة
 او التجميد يعني لو شج رجلا مائة سوط مثلا فوجده فبرا
 ولم يبق الاثر سقط الارش لزوال الشبهة ولم يبق اثر قيد
 للصورة بل حتى ضرب ستر صبي فانس عنها ينظر بلوغ الضرر
 او بلغ ولم تثبت نجس على عاقلة الدية ولو من العجز ففيه
 كذا في الخلاصة وسياتي في كتاب المعاقلة انه المختار لطم
 رجل رجلا فليس بعض اسنانه يستحق المضروب من ستر
 المضارب ذلك القدر كما في الخلاصة وطريقه ان يبد بالمبر حتى
 يكون منه مثل ستر المضروب فانه قلت هذا البدر بعد بل
 شبيهه وقد مر ان لا قود فيما دون القدر قلت قد مر ايضا
 ان شتم القدر فيما دون النفس عمد فلا تقفل لا يقد جرح
 الا بعد بد نقول عليه السلام بستان في المراحات سنة اي

فالتحت ولم يبق لها اثر وثبت من غير سقط
 الارش لزوال الشبهة الموجب ادراج بغير
 يعني اذا ضرب رجلا صدمه

في قوله

اي ينتظر ولاه المراحات يعتبر فيها ماء لها لاحتمال السراية
 الى النفس فيظهر ان قتل وانما يتقوا الامر بالبر وعد المجنون والصبي
 خطاه وعلى عاقلة الدية لا روى عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل الجنون
 على عاقلة وقال عمر وخطاؤه سواء ولاه الصبي مظنة الجنون
 المجنة والمعاقل لما طوى انما استحق التخفيف حتى وجب الدية على العاقلة
 فالصبي وهو اعذر واول به هذا التخفيف اقله يكون من العجز وان كان
 منهم ففعله مامر انه المختار بالكفارة لانها كاسرها سنة ولا
 ذنب لها ثمة لانها مرفوعة القلم ولا حرمان اروث لانه عقوبة
 وهما اليامن اهلها **فصل** ضرب بطن امرأة عدة احتراز
 عن الامة وسياتي حكمها فالقت جنباً ميتاً وجبت غرة هي نصف
 عشرة دية الرجل وهو خمس مائة درهم لو كان للجنين ذكراً وعشرة
 اربعة لو كان للجنين انثى وهو ايضا خمسمائة فيكون الغرة
 نصف عند الدية انما سمى الرقيق غرة لانه غرة ما يملك بمالك
 اخيره وافضل له او اطلق الغرة وهي الوجه على الجمل كما قيل
 كذا في القاسية في سنة لا روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة ويقسم بين
 وراثته سواها ضارب به ان كان وارثا لامت ان القاتل
 لا يرث ولا كفارة عليه اي المضارب لان فيها معنى العقوبة
 وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا ينحداها ودية عطف على غرة
 اي وفيه دية واحدة ان كان حياً فوات لانه ائلف حياً بالضرب

دعوى لا روى انه عليه السلام قال في الجنين غرة عبد
 او امة فينبه ثمانية وروى او خمسمائة

كذا في القاسية في سنة لا روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة ويقسم بين وراثته سواها ضارب به ان كان وارثا لامت ان القاتل لا يرث ولا كفارة عليه اي المضارب لان فيها معنى العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا ينحداها ودية عطف على غرة اي وفيه دية واحدة ان كان حياً فوات لانه ائلف حياً بالضرب

سابق وديان ودية ^{تعدد} على غرة اي وعيد ان كان المضرب جينين
فما لانه ^{تعدد} يتعدد الجنابة وغرة ودية ان كان الجنين ميتا مات
الام الغرة للجنين والدية للام ودية الام فقط ان مات الام فالقت
جنباً ميتاً لان فوت الام سبب لكونه ظاهراً لان حياته مجبياً
وتنفته بنفسها وديان ان القتل حيا فلات دية للام ودية
للجنين لانه قتلها فصاد كما اذا القته حياً وماتاً وفي جنين
الامة نصف عند قيمته في الذكر وعند قبضته والوانثى
لانه القيمة كالدية في الحرة ولا يلزم منه كون الواجب والاشقي
الكثر في الواجب في الذكر فيما اذا كانت قيمة الجارية اكثر من قيمته
الغلام لانه نادر والقالب قيمته تزيد على قيمتها بكثير حتى ان
قومت الجارية بالف درهم فتقوم غلام مثلها في الصفات
المرغوبة بالدرهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجنين من
غير مولاه ومن غير المهر وما اذا كان من احدهما ففيه
الغرة المذكورة في جنين الحرة ذكرًا كاه او انثى لانه حد ذكره
الزبلى فانه ضربت فاعتق سببها وقع في عبادة الوفاية
سيده كانه سبي من الناس لان الضمير للرجل وهو مؤخر
مطلقاً حملها فالقت فمات وجب قيمته حياً لادبته لان قتلها
بالضرب سابق وهو كان في حالة الرقب وقد مدان
القيمة لحالة الرمي لا الوضوء ويلزم منه كون القيمة

القيمة للموتة لا مورتة وما استبان بعضه كالنم اي الجنين الذي
استبان بعض خلقه بنزلة الجنين التام فيما ذكره من الاحكام لا
طلاق ما روي بنا امرأة اسقطت ميتاً عمدًا بدواها او فعل كذا بها
بطنها مثلاً ففيه الفقة اي تجب عليها قتلها في سنت واحدة الا ان
يكون باذن الزوج في لا يلزم شيء ولو اموت امرأة ففعلت
لا تضمن للموتة كما في الخلاصة باب ما
يحدث في الطريق وغيره احدث في طريق العامة كسيفاً
وهو المتاح او ميلاً بأد هو مجرى الماء او جرحاً هنأ وهو مجرى
ماء تركت في الحائط وقيل جرح يخرج من الحائط ليبنى عليه او كانا
جاذ احداث ان لم يضر بهم والكل من الماء نقضه لان كلامهم
صاحب الحق بالمرور بنفسه وبدوايته فكان له حق النقض كافي
للك الملتزم وفي طريق الخاصة بان يكون غير نافذ اي
لا يجوز احداث شيء منها بلا اذن الشركاء وان لم يضر لانه
كالملك الخاص بهم وضمان دية من مات لسقوطها عليه لانه صاد
سبباً لموته كالو وضع حجراً او حفراً بئراً في الطريق او في غير
ملك فلف به نفس وضمن قيمته برهنة تلفت بواحد من المذكورين
ان لم ياذن به الامام فالضمان في جميع ما ذكرنا باحداث شيء
في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام لان اذن
اومات في طريق جوعاً او غماً يضم الفين الكربة والمراد
ههنا اختناق من هواء البر وعند ابي يوسف ان مات غماً يجب

الضمان لان النقص سبب الوقوع في حجر وضعه اخر فعطب به رجل
 ضمن الخي لان فعل الاول انفسح بفعله فالضمان عليه
 كما جعل على رأسه او ظهره شيئا في الطريق فقط منها على
 اخر فتلف به فانه يضمن او ادخل حصيرا او قنديل او حصاة
 في مسجد غيره فقط شيئا منها فتلف به افساه ضمن قيد بمسجد
 غيره لانه اذا كان مسجدا حيت لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق
 بالمسجد لاهله لا غيرهم كنصب الامام واختيار المتولي ونحو
 ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط سلامة
 وفعل غيرهم تعديا ومباحا مقيدا بشرط السلامة او جليسا في
 المسجد سواء كان مسجدا حيا او غيره حال كونه غير متصل فعطب
 به احد بان سقط عليه اي فتلف يضمن قيد بكونه غير متصل
 لانه لو كان مصليا سواء صلى الفرض او النفل لم يضمن لان المسجد
 انما بني للصلوة وان لم يكن مصليا سواء جلس لقراءة الفراه او التعلم
 او عسولة او نام فيه اثناء الصلوة ضمن لا اي يضمن من سقط
 منه رداء لبسه على انسان فعطب به باللبس لانه ان كان حاملا
 لم يسقط على انسان فعطب به او سقط فعطب به انسان فعطب
 ضمن وان فرق ان حامل الشيء يقصد حفظه فلا حرج في التقيد بوضو
 السلامة بخلاف اللابس فانه لو قيد بما ذكر لخرج ليجعل مباحا
 مطلقا وضمنه ذو حائط مال الى طريق العامة فطلب نقضه لم
 او ذمتي رجل او امرأة حرا ومكاتب لان الناس في الموضع الطريق

المهرج

الطريق شركاء وطريق الطلب ان يقول انني تقدمت الى هذا
 الرجل ليهتم حايظهم وهذا فقد كاف ولا حاجة الى الاستهاد وذكر
 في الكتب ^{لبيك} من الاثبات عند انكار من متعلق بطلب يملك
 اي النقض كالمراهن للحائط فانه يملك بملك اي فك الرهن وان جاع
 المهرج الى يده واب الطفل والوصي فان لهما ولاية النصف في مالي
 المصبي والمكاتب لانه مالك بدا فولاية النقض له والعبد التاجر
 ولو مد يده لانه ولاية النقض له ثم ما تلف بالسقوط ان كان مالا
 فهو في رقبته وان تلفا فعلى عاقلة المولى لوله عاقلة لان الا
 شهاده من وجه على المولى وضمان المالك اليق بالعبد وضمان النفس به
 بالمولى فلم ينقض من يملك في مدته يملك اي نقض فيها اي في تلك
 المدة مالا مفعول ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمنه وجاز للفصل
 نفسا مفعول ضمن المقدس قلعا اي المالك والنفس به اي بذلك
 الحائط لا اي لا يضمن من اشهد عليه قباع داره وقبض المشترك
 او لا كذا في الكافي وليس في الهداية لفظا او لا فقط الحائط بعد
 البيع فتلف به ماله او نفسه وانما لم يضمن لان الحائز يترك الرهن
 مع تمكنه وقد نزل بالبيع غللا اشراج للبايع لانه كانه جانيا بالوضع
 ولم ينفسح بالبيع ولا ضمان على المشترك اذ لم يشهد عليه الا ان
 يشهد عليه بعد شرائه في يضمن لتركه التفرغ مع تمكنه بعد الطلب
 او طلب من لا يملك نقضه اي لا يضمن في لا يملك نقضه وان طلب منه

كالزمن والمناج والمودع والسكن لعدم قدرتهم على التصرف
مال الحائظ الى دار رجل فله الطلب لا للقول فيصير ناجيها وابرا
منها اي من الجنانية لانه مال الى الطريق فاجله القاضى او الطالب
لانه حق العامة فلا يجوز لها ابطاله وان بنى ما لا يثبت ضمنه بلا طلب
كافى اشراج الجناح وهو اشراج المذوع من الجدار الى الطريق والبناء
عليه ونحوه كالكنيف مثلا حائظا لطلب نفسه من اعداءه وقط
على رجل فخطب به ضمن عاقلة اي عاقلة المطلوب منه خد الالية
لان الطلب صحيح في النفس فيكون متعديا فانه قبل الواحد من الشركاء
لا يقدر ان يردم شيئا من الحائظ فكيف يصح الطلب منه قلنا ان لم يتمكن
من هدم نصيب يتمكن من اصلاحه بوجه وهو المرافعة الى الحاكم وبه
يحصل الفرض فاذا ترك ضمنه العاقلة كما ضمنوا اي العاقلة نفسها
ان حفر احد النعم في دارهم ببرا او بني حائظا فخطب به ائساف
لان الحافر والباني في الثلثين متعد باب
جنابة البرية والجنابة عليها الاصل ان المجرى في طريق المسلمين
مباح بشرط السلامة لانه يتصرف في حق من وجه وفي حق غير
من وجه كونه مشترك بين كل الناس فقلنا بالاباحة بشرط السلامة
ليقتل النظر من الجانبين فيما يمكن الاضرار عنه لا فيما لا يمكن لان
تقييده بها مطلقا يؤدي الى المنع من التصرف وسد بابيه وهو
مفتوح اذا تقر هذا فقوله ضمنه الراكب في طريق العامة و

ما وطفة ابنته وما امتا بيدها او رجلها او لاسها او كدمت
اي عقت بقدم انسانها او غيبت اي ضربت بيدها او صد
اي ضربت بنفسها شيئا يقال اصطدم انفاسه اذا ضرب احد
الاخر بنفسه فانه الاحتراز عن هذه الاشياء ممكن لانها ليست
من ضرورات السير فقيده بشرط السلامة غيرها فلو حدثت هذه
الاشياء في السير في ملكه لم يضمن لانه غير متعد الا في الوطئ
وهو كبرها لان الابطال مباح لانه قلما يتعلم حتى مجرم الميراث
وتلزم الكفارة وغيره بتسبب وفيه بشرط التعدي فصار
كحافر البئر في ملكه وفيه المباشرة لا بشرط ولو وقع ملكه حدث في سير
في ملكه غيره فلو كان سيرة باذنه اي باذن الغير كان ذلك الملك
لكه وليس فيه كالمسير في ملكه حيث لا ضمان عليه والاى وان لم
يكن باذنه ضمن ما تلفه مطلقا لانه متعد لا ما تفت عطف
على قوله وطئت ذابته نفخ الالة بالحاء المهملة ضوعها حقة حافر
اي لا يضمن ما تفت بدجلها او ذنبها سائرة اذ لا يمكن الا
مع سيرها حتى او وقفها في الطريق ضمن لا مكان الاحتراز عن
الابقاف وان لم يكن عن النفخ فصار متعديا بالابقاف او عطف
انسان بما دلت او بالت في الطريق سائرة فانه لا يضمن
ايضا لما مر من امتناع الاحتراز او وقفها لغيره ضمن لانه
متعد بالابقاف الا ان يكون الالتحاق في موضع اذن من قبل
الامام بايقافها فيه في لا يضمن لعدم التعدي وان اصابته

سابق دابة وقع بعض آياتها كالسج والقيام وغوهرها على رجل
فإن لأنه مما يمكن الاحتراز عنه وسقوطه أما لعدم سندها عليها
أو لعدم احكامها وضمن ايضا عاقلة قائد قطار وطى بصير
منه رجلا فأتى لأن القائد عليه حفظ القطار كالسائق و
أمكنه التحرز عنه فصار متعديا بالتقصير فيه إلا ان ضمان
النفس على العاقلة وضمان المال في ماله كذا في الكافي ولو وقع
مع القائد سابق في جانب الابل ضمنا فلم يكن لها عاقلة وإن كانت
ضمن عاقلة لها لأن قائد الواحد قائد لكل وكذلك سابقه لا ^{تصل}
اللزامة وأما إذا لم يكن في جانب الابل بل توسطها أي دخل بين الابل
وأخذ زمام واحد منها ضمن وحده ما عطب بما هو خلفه وبضمائه
ما عطب بما بين يديه لأن القائد لا يقع بما خلفه سابق لا ^{لنقط}
الزمام والسائق يسوق ما فوق امامه قتل بعيب ربط على قطار سب
بلا علم قايده متعلق بربط رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة القائد
الدابة لأنه قائد لكل فيكون قائداً لذلك البعيب والقود سبب
لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه لا يقطع الضمان
بجهله ويرجعوا أي العاقلة إليها أي الدابة على عاقلة الرابط لأنه
الرابط هو الذي اوقعه في هذا الضمان حيث ربطه بالقطار
وهو متعد فيما صنع فصار في التقدير هو المربط ولو ربط
والقطار واقف ضمناً أي الدابة عاقلة القائد بلا رجوع
لأنه قائد بعيب غيره بلا اذنه لا صمجا ولا دابة فلا يرجع

٤٩
فلا يرجعون بالحفرهم على احد غاية الامر انه متعد بالربط والابقاف
على الطريق لكنه زال بالقود كالووضع حجراً وماله غيره كذا إذا علم القائد
بالربط لا يرجعون على عاقلة الرابط بالحفرهم من الضمان لأن القائد
مضاهيه والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به أرسل كلباً أو طيراً أو سائمة
أي من خلفه من وان لم يمس خلفه فإدام في قوته فهو ضابط في ملكه
فيحق بالسوق وإن تناهى انقطع السوق ذكره الزبلي فأصاب
في قوته ضمن في الكلب ما أئلفه لأنه ضمما عليه من جهة فاضيف اليه
كالذكر بضاف فعله إلى المالك فيما يصلح الالة له أي لا يضم في الطريق
أي البازي والفرفان الكلب بحمل السوق فأعبر سوقه والطير لا
يحمله فصار وجود السوق وعده سواء ولا كلب لم يبق لعدم سبب
الضمان ولادابته متعلقة أصابت نفساً أو مالا لبيته أو غيرها لا قولم
عليه السلام جرح العجاء جباراً أي هدموه وهي النفلة ولأن الفعل لم يضاف
اليه فلم يوجد منه ما يوجب نسبة اليه من الأرسال والسوق وغوهرها
لم كلب أكل غيب الكلب فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى أكل الغيب
لم يضم فأنضم إذا اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط
الأنزل ونطي الثود وعقر الكلب العقورة فيضمن إذا لم يحفظ ضربه
دابة عليها راكب أو غصها أي طعنها بعود وغوهر فنفقت وضرب
بيدها شخصاً آخر غير الطاعن أو نفرت من ضربه أو فضله فقتل
وقتلته ضمن هو أي الضارب أو المناخن لا راكب لأنه مروي
عن عمر بن الخطاب عن ابن مسعود ولأن الناخذ متعد في السبب

والراكب في فملم في متعدد فيرج جانب في التفرع للتعدي حتى لو كان موقفاً
 دابته على الطريق يكون مضام على الراكب والناخس نصفين
 لانه متعدد في الاتقياف ايضاً وان انفتحت الناحس فاهلكته كان
 دمه هدراً لانه كالجانس على نفسه وان اقلت الراكب فقتلته كانت
 دينه على عاقلة الناحس لانه متعدد في تسيبه لئلا يضرنا ايضاً
 اذا كان الوطى في فوم النحر حتى يكون السوق مضافاً اليه واذا لم
 يكن في فوم فالضمان على الراكب لا نقطاع اثر النحر فيبقى السوق
 مضافاً الى الراكب وضمن في فقاء عين سنة القصاب ما نقصها
 لان المقصود منها اللحم فلا تعين فيها النقصان الا بحجس
 وضمن في عين بقدر جزاء وجزوة اي ابله وللمار وبغسل
 والفرس ربع القيمة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قضى في عين
 الدابة بربع القيمة وكذا قضى عمر رضي الله عنه لان اقامة العمل بها انما يكون
 بكن بربع اعين عيناها وعينا المستعمل لها فصارت كأنها ذات
 اعين اربع فيجب الربع بفوات احدها **باب**
جناية الرقيق والجناية على جني عبد عدا في النفس يجب
 القود لما مد الا ان يصالح اي يقع الصلح بين الولي او يهتق
 اي يقع القود من الولي ولم يجز الاستد قاق كونه مباح الدم
 ويثبت اي القود باقيد اي العبد لا اقرار المولى لان
 هذا الاقرار يصاحبه حق المولى لكنه ضمن فلم يجب مراعاته
 وفيما عطف على في النفس دونها اي دون النفس كالخطاء

في العبد لانه فيه كونه عايداً عليه بالضرورة
 فيقبل وهو يجري على اصل الحرية باعتبار
 الادمية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا
 لا يقبل اقرار المولى عليه بعد ولا قصاص
 وان كان هذا الاقرار صحيحاً

كالخطاء اي يكون كالقتل الخطاء في الحكم بين الحكم بقول دفعه سيده
 بها اي بمقابلته للجناية وبملكه وليها اي وليه للجناية او فداء بار شهرها
 يعني ان سيده مخير بين دفع العبد والفداء بالارش الخالص عبده
 لكن الواجب الاصل هو الدفع في المصحيح ولهذا سقط الواجب بموت
 العبد لفوات محل الواجب بخلاف موت الجاني حيث
 يجب الارش على عاقلة حالاً اي كائناً كل من الدفع والفداء على المثل
 اما الدفع فلانه بدل العين فيكون في حكمه وان لم ينجش شيئاً حتى مات
 العبد بطل حق الجاني عليه لفوات محل حقه كما مر وافاد مات بعد اختيار الفداء
 لم يبرأ الحق من دفعه العبد الى ذمة المولى فان فداءه نجش
 في كالا قول فانه اذا فدا خالص الجاني عن الاول فصارت كأنه لم تكن
 فيجب بالنانية الدفع او الفداء وان جنى جنائين دفعه لغيرهما الى ولها
 ونفسه بنبه حقها اي على فداء ارش الجنائين او فداء بار شهرها
 لان تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق الثانية لها كالذبيحة المتلاحقة
 الوردى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية بحق الجاني عليه الاول
 ان لا يمنع وان كانوا جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم
 وان فداءه قد اجمع او شرم لا ذكر انه تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق
 الثانية بها واف وهبه اي المولى العبد للجاني او باعه واعتقه
 او دبع او استولها اي الجارية للجانية ولم يعلم بها اي بالجناية
 ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم عدم الارش فان المولى
 قبل هذه التصرفات كان مختاراً بين الدفع والفداء ولما لم يبق محلول

في عين ولا جناية ولا عيان واما الفداء فلا بد من

لأنه يعلم المولى بالجناية لم يصير مختاراً للأرض فقامت القيمة مقام
العبد ولا فائدة في التخييل بين الأقل والأكثر فوجب الأقل بخلاف ما إذا
علم فأنه يصير مختاراً للأرض كالوعلق عتقه بقتل زيداً أو ماله أو
شجره ففعل أي قال إن قتل زيداً فانت حر فقتل أو قال إن قتل
زيداً فانت حر فمضى أو قال إن شجرت رأسه فانت
حر ففعل فمضى الأرض لا أنه يصير مختاراً للغداء حيث اعتقه على
تقدير وجود الجناية قطع عبيد يدخر عداً ودفع اليه بقضاء أو لا
فاعتقه فمضى فانت منه فالعبد صلح فيها فأنه إذا اعتقه دلل أن
قصته تصح الصلح إذا لا صحة إلا بان يكون صلحاً عن الجناية
وما يحدث منها وإن لم يعتقه يرد على سيده لأنه إذا لم يعتقه
وسرى وظهر أن الواجب لبس المال بل القود فكان الدفع باطلاً فيرد
العبد على سيده فبطلت المولى أو يعفو أي بخير المولى بين القتل
والهفوف لأنه مباح الدم كما مر حتى ما ذون مدبوة خطأ فاعتقه
سيده بلا علم بها غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه ولو لها
أي غرم المولى لولي الجناية الأقل منها أي من القيمة ومنه الأرض
فإن السيد إذا اعتق الماذون المدبوة غرم لرب الدين الأقل
من قيمته ومن الدين وإذا اعتق العبد الجاني جنايته خطأ غرم
الأقل من قيمته ومنه الأرض فكذلك عند الإجماع لعدم التزام سيدها
أذلولاً اعتاقه بدفع المولى للجناية ثم يباع لله بها ولدت ماذونة
مدبوة ولذا لا يدفع معها بجنايتها ويباع لغيرها لأن

لأنه يعلم المولى بالجناية لم يصير مختاراً للأرض فقامت القيمة مقام
العبد ولا فائدة في التخييل بين الأقل والأكثر فوجب الأقل بخلاف ما إذا
علم فأنه يصير مختاراً للأرض كالوعلق عتقه بقتل زيداً أو ماله أو
شجره ففعل أي قال إن قتل زيداً فانت حر فقتل أو قال إن قتل
زيداً فانت حر فمضى أو قال إن شجرت رأسه فانت
حر ففعل فمضى الأرض لا أنه يصير مختاراً للغداء حيث اعتقه على
تقدير وجود الجناية قطع عبيد يدخر عداً ودفع اليه بقضاء أو لا
فاعتقه فمضى فانت منه فالعبد صلح فيها فأنه إذا اعتقه دلل أن
قصته تصح الصلح إذا لا صحة إلا بان يكون صلحاً عن الجناية
وما يحدث منها وإن لم يعتقه يرد على سيده لأنه إذا لم يعتقه
وسرى وظهر أن الواجب لبس المال بل القود فكان الدفع باطلاً فيرد
العبد على سيده فبطلت المولى أو يعفو أي بخير المولى بين القتل
والهفوف لأنه مباح الدم كما مر حتى ما ذون مدبوة خطأ فاعتقه
سيده بلا علم بها غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه ولو لها
أي غرم المولى لولي الجناية الأقل منها أي من القيمة ومنه الأرض
فإن السيد إذا اعتق الماذون المدبوة غرم لرب الدين الأقل
من قيمته ومن الدين وإذا اعتق العبد الجاني جنايته خطأ غرم
الأقل من قيمته ومنه الأرض فكذلك عند الإجماع لعدم التزام سيدها
أذلولاً اعتاقه بدفع المولى للجناية ثم يباع لله بها ولدت ماذونة
مدبوة ولذا لا يدفع معها بجنايتها ويباع لغيرها لأن

فيضمن عاقلة ورهبا على العبد بعد عتقه لانه اوقع العتق في هذه
 الورطة لكن قوله غير مضرب بحق المولى فيضمن بعد العتق لا على الصبي
 الامر لقصور اهليته ولو كان مأمورا بالعبد للمجور عليه عبدًا محجورا مثل
 دفع السيد العبد القاتل او فداء في الخطاء بلا رجوع حالًا لان الامر قوة
 وقوله المجور غير مضرب فلا يؤخذ به العبد في الحال بل بعد عتقه لانه
 المانع وهو حق للمولى بالاقول من قيمته ومن الفداء لانه مختار في دفع
 الزيادة لا مضطر كذا الحكم في الصداق دفع السيد القاتل او فداء
 ثم يرجع على العبد الامر كل باقل من قيمته ومن الفداء ان كان
 العبد القاتل صغيرا لانه عند الصغير كالخطاء ولو كان حجة كبير
 اقتضى لانه يجري بين الحر والعبد قتل قتل عدو احريين لكل وليان
 فعفا احد ولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدى بدية
 هي عشرة آلاف درهم لان الرقبة بحكم القود صادت بينهم لكل
 واحد ربعة فاذا عفا انسانا بطل حقها وبقي حق الاخرين في النصف
 فلذا قبل له او دفع نصفه واما الفداء فقد كاه بعض من القاتل اذا عفا
 انسانا بطل حقهما فبقي حق كل من الباقيين في خمسة آلاف درهم فلذا لا
 فداء بعشرة آلاف انشاء وان قتل القاتل احدهما اي احدهما من خطاء
 والاخر عدوا عفا احد ولي العهد فدى بدية لولي الخطاء ونصفها
 لاحد ولي العهد الذي لم ينفذ لان نصف المولى بطل بالعتق بقي النصف
 وصار مالا ويكون خمسة آلاف ولم يبطل شيء من حق لولي الخطاء
 وكان حقه في كل الدية عشرة آلاف او دفع اي القاتل البيرم يعني
 ان سببه كانه ضرا بين الفداء والدفع فان دفعه البيرم انما انما

ثلثاه لولي الخطاء وثلثه الذي ينفذ من ولي العدة ولا عند ابيه فيضرب
 وليا الخطاء كالخطاء بالكل وغير العاق في النصف لان حقه في النصف وحقرها
 في الكل فصار كل نصف بينهما فصار حق ولي الخطاء في سهمين وحق غير
 العاق في سهم يقسم بينهما الثلاثا واربعا منازعة عندها ثلثة ارباع
 لولي الخطاء واربعة لاحد ولي العهد لان النصف سلم لولي الخطاء بلا
 منازعة عندها ثلثة ارباع استوي منازعة المرفقين في النصف
 الاخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا قتل عبدها قاتلها وعفى احدهما
 بطل كله لانه ما يجب من الماله يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولهذا يقضى
 منه ديون له وينفذ وصاياه ثم الورثة خلفونه فيه عند الفراغ من حاجته
 والمولى لا يتوجب على عبده دينا فلا يخلف الورثة فيه **فصل**
 دية عبد او امة قيمته فان بلغت قيمته دية حر وهى عشرة آلاف
 درهم او حرة وهى خمسة الاف درهم نقص من كل منهما عشرة او عشرة
 واربعم اشعارا باخطا ط درجة المرفقين عن الحر وتعيين العشرة بالرب عبد
 بن عباس ربه ولو كانت القيمة اكثر من عشرة الاف درهم في العبد و
 حرة الاف في الامة اي كل منهما بالقيمة ما بلغت فلو غصب عبدا قيمته
 مائة درهم وهلك في بلاء يلزمه تلك القيمة وما قدر من دية الحر
 قدر من قيمة العبد لان القيمة في العتق كالدية في الحر لانه بدل الدم
 ففي دية اي اطلاق بد العتق يلزم نصف قيمته كما في بدل الحر بالقيمة
 ما بلغت في الصحيح الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يد العبد

ختمت آلاف درهم الا ختمه عبد قطع بده عمدا فالحق فسر اقبان ورثه سيدت
 فقط امان كان الوارث العتق سيده فقط اقا عند ابو حنيفة رابى يسوق وعند
 محمد لا لان القود يجب بالموت مستدا الى وقت الجرح فببب الوارث الملك
 اعتبر وقت الموت فيها الوارث بالولاء فجرها له سبب الانحطاق يمنع القود
 لجرها له المستحق وليس لها ان جرها له سبب لا يعتبر عند ثبوت من له الحق والافلا
 او وان لم يكن الوارث السيد فقط بل له وارث غيره لم يعد بالاشفاق لان العقب
 ان كان وقت الجرح فالمستحق التبر وان وقت الموت فذلك الوارث
 او هو مع السيد فجرها له المقضى له منع الحكم قال المولى لعبد وله احد كمال
 فشيما اى طالع شجره حين فعتق المولى واحدا للمر تيز بان قال اردت بهذا فاذكرا
 لم اء المولى وان قتلاهما جدر وجب دية حر وقيمة عبد والفرق ان البيان
 اشاء في حق المحل اظهرها في حق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البياض
 يشيع العتق بينهما وبعد النسخة بقي محلا للبيان فاعتبرا اشاء في حقها
 وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبرا اظهرها في محضا واحدهما حر يبقين فيجب
 قيمة عبد ودية حر ولو قتل كلاهما رجل فقيمة عبدتين لاننا لم نتيقن بقتل كل
 واحد حقا وكل من القائلين ينكر ذلك فعليهما قيمتهما وفي فقي عن عبد
 دفعه سيده واخذ قيمته اشاء وامك بلا اخذ النقصان يعني اذا
 فقي رجل عني عبد فانه ساء مولاه دفعه اليه واخذ قيمته وان ساء
 امك ولم ياخذ بالنقصان وقال لا يجزى بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان
 لان معنى المالك لا كان معتبرا وفاقا وجب ان يجزى المولى على

على الوجه المذكور كافي سائر الاموال فان في خرق ثوب غيره خرقا
 فاحشا يجزى للمالك بين دفعه اليه وتضمينه قيمته وبين امساك
 الثوب وتضمين النقصان ولم ان المالك ان كانت معتبرا في
 الذات فالدمية غير مهدرة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو
 عبد يد عبد يؤمر المولى بالدفع او الفداء ولو كان ماله محصنا
 لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم وينتلك
 فوق راعا على الشبهين حفظهما من ملكهم **فصل** في اقسا مدبر او
 ام ولد لم يذكر الكاتب اذ علم حكمه فيما سبق من كتابه بجنايته
 خطأ لم يجزى ولا شئ عليه اى على واحد منهما ولو بعد العتق لانه
 موجب للجناية للخطاء منه على سيده واقراءه لا ينفذ عليه وبعد
 الثباتها بالبينة ضمن مولاه الاقل من الارش وقيمة لما روى
 ان ابا عبيدة بن الجراح رضى الله قضى بجنايته المدبر على مولاه
 وكان اميرا بالشام بحضور من الصحابة فصار اجاعا ولانه
 بالتدبير او الاستيلاء صار ما نفا دفع الرقبة عند الجناية ولم يصير
 به مخارا للدية لانه تعالى بانه يجزى فصار كما فعل بعد الجناية غير
 عالم بها وانما وجب الاقل من قيمته وفي الارش لان الاصل
 وجوب الدفع بالجناية وقد تعذر الدفع بسبب من المولى فتجب
 القيمة عليه لنفع منه ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا حق
 له الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت لخيار بين الاقل والاكثر

تنقسم
 المالك او
 الضمان على الاجزاء ولا يملك الجناية وفي احكام

في مختلف بلد بخلاف القدر حيث خفي بين الدفع والفيء و
 جنسها مختلف وان جنى المدبر جنابات لم يلزمه الاقيمة واحدة
 بمقابلته غير واحدة فيشارك وفي الجنابة الثانية وفي الاولى
 وفيه دفعته اليه اي وفي الاولى بقضاء ولا يطلب من المولى
 ثبأ لانه مجبور في الدفع وينبع مولا او ولي الاولى لو دفع
 اليه بدونه اي بدون القضاء لانه لم يكن مجبور في الدفع جنى
 مدبر خطأ فأت لم يسقط ذلك قتل المدبر مولاه خطأ يبي
 وقبضه لان التدبير وصية برقبة وقد سلمت له لا تم عقوب
 سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبة وقد عجز عنه فعليه
 رد بدلها وهي القيمة ولو قتل عمدا قتل الوارث او استعاه قتلته
 ثم قتل اما الاول فظا وما الثاني فلما ذكر من التدبير وصية الى
 غضب عبد الله قطع سيده فلا فسر كما ضمن قيمته اقطع وان
 قطعه سيده في بدعا صبه فسر عنده لم يضمنه لان الغضب
 بوجب ضمانه ما غضب ويترك الفاضل باسترداد المقتول والا
 سبلاء عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع المولى يديه نقصت قيمته
 بالقطع فوجب على الفاضل قيمته اقطع وفي الثانية لما قطع المولى
 يديه في يد الفاضل صار مستردا لم لا يستلأ يده عليه
 ويترك الفاضل من ضمانه لو صول ملكه اليه وضمن عبد المجور
 غضب مثله فمات بيد فان المجور يؤخذ بافعاله حتى لو ثبت

ما
 القيمة عن مولا لانها ثبتت عليه بسبب
 تدبيره وبالموت لا يسقط

الغضب بالسبب يباع فيه دون اقواله حتى لو اقدم به لا يباع بل يؤخذ به
 بعد عتقه جنى مدبر عند غاصبه ثم عند مولاه ضمن قيمته لهما يعني
 اذا غضب رجل مدبر جنى عنده اخري ضمن المولى لوله الجنابيتين
 فتكون بينهما نصفين لان موجب جنابة المدبر وان كثر
 قيمة واحدة فتجب على المولى لانه لعجز نفسه من الدفع بالتدبير
 السابق من غير ان يصير مختارا للفيء كما في القتل اذا عتقه بعد
 الجنابات من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين
 لا سواء لهما في السبب ورجع بنصفها اي رجع المولى بنصف
 ضمن من قيمة المدبر على الفاضل لانه ضمن بالقيمة بالجنابيتين
 نصفها بسبب كان عند الفاضل ونصف الاخر بسبب كان
 عنده فيرجع عليه بسبب الحق من جهة الفاضل فصار كأنه لم
 يرد نصف العبد لان رد المتحقق بسبب كان عند الفاضل
 كالارد ودفعه الى الاولى اي دفع المولى نصف القيمة الذي
 اخذوه من الفاضل الى وفي الجنابة الاولى عندئذ وانه يؤخذ
 وقال محمد لا بدفعه اليه لان الذي رجع به المولى الى الفاضل
 عوض ما سلم لوله الجنابة الاولى لانه انما رجع على الفاضل
 بسبب ذلك فلا يدفع اليه لئلا يجمع اليه لانه في ماله واحد
 ولهما ان حق الاولى في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يترك
 احد فستحق كلها وانما ينتقص باعتبار من رجع الثانية فاذا
 وجد ثبأ من بدل العبد في يد المالك فارغاً يأخذه منه لئتم

حقه وبذلك يعني جنى عند المولى خطأ ثم غصب رجل فجنى عنده لا يبيع
 المولى لان الجناية الاولى كانت في يده والفصلين يعني اذا جنى
 عند غاصبه ثم جنى عنده مولا او بالعكس كالدبر لكن الفرق بينهما ان
 المولى يدفع القدر نفسه وقيمة الدبر فاذا دفع القدر يرجع بنصف
 قيمته على الغاصب وبسالم المالك عند محمد وعندهما لا يسالم له بل يدفعه
 الى الاول واذا دفع اليه يرجع في الفصل الاول على الغاصب والثاني
 لا مدبر غصب من ثوبين فجنى كل مرة يعني رجل غصب مدبر فجنى
 عنده جناية اخى ضمن مولا قيمته لهما اي لولي الجنايتين لانه منع
 عين العبد عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمته كما مت ورجع بها
 اي بتلك القيمة على الغاصب لان الجنايتين كانتا في يده فاستحق
 المولى كله بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة
 السابقة فانه هناك استحق النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب
 كان فيه يد الغاصب ودفع اي المولى نصفها اي نصف القيمة المأخوذة
 من الغاصب ثانيا الى الاول اي الى ولي الجناية لانه استحق كل القيمة
 لعدم المزاحم عند وجود جنايته وانما انتقص حقه بحكم المزاحمة
 من بعد ورجع اي المولى به اي بالنصف الذي دفعه ثانيا الى
 ولي الجناية الاولى على الغاصب لان استحقاق هذا النصف ثانيا
 بسبب كان في يد الغاصب فيرجع به عليه وبسالم له ذلك ولا يدفع
 ولا يدفعه الى ولي الجناية الاولى لانه استوفى حقه ولولا الى ولي
 الثانية اذ لا حق له اي كل الاحكام المذكورة كالدبر لا شتر كما في كذا

لو دفع غصب فجنى عنده

على النصف لسبق حق الاول
 في كل ما هو
 عليه وقد فصل ذلك اليه وام المولى

في كون المانع من الدفع للجناية من قبل المولى غصب صبيّا
 حرّا فأتى عنده فجاءه او بجنى لم يضمن ولو مات بصاعقة او من شدة
 ضمن عاقلة الدية هذا استحقاقه والقياس ان لا يضمن في العجوز
 كما قال زفر وهذا فاعتى لعدم تحقق القصب في المراتب الا ان
 لا يتحقق في المكاتب وان كان صغيرا لكونه حرا بيدا وخرجه مع رقيقه
 فالمريد اقلية فالجناية ورقيقه اوله ان لا يضمن به وجه الاستحسان
 انه ليس بضممان القصب بل ضمانات الا تلاف بالتب لنقله الى مكان
 فيه الصولق والمجان حتى لو نقل الى موضع يقلب فيه الخبيث
 ضمن كذا في الكافي صبيّ اودع عبدا فقتله اي اذا اودع مولا العبد
 عبده صبيّا فقتله ضمن عاقلة الصبيّ قيمته وان ائلف مالا
 بالابداع لا يضمن عند ابي ج ومحمد ويضمن عند ابي يوسف والثاني فقي
 لانه ائلف مالا معصوما ولهما ان غيب العبد معصوم لحق السيد
 وقد فوته بدفعه الى يد الصبيّ واما العبد فعصمته لحقه لبقائه
 على اصل الحرية في حق مدم وبدونه يضمن لما مر انه مؤخذ بافعاله

باب القامه هي ايمان تقم على اهل المحلة الذين
 وجد القمىل فيهم قوله ميت به جرح مبتدأ خبره قوله الاية او ان
 ضرب او خنق بكسر النون او خرج دم من اذنه او عينه وجد في
 محلة او اكثر عطف على ضمير وجه وجاز للفصل اي اكثر البدن
 سواء كان معه رأس او لا او نصفه مع رأسه لا يعلم فأنله اذ لم

حلف له

كان هو الخصم وبسقط القامة وادعى وليه القتل على اهلها أي كلهم
أو على بعضهم عهداً أو خطاء ولا يثبت له خلف له أي لا جمل ذلك الميت ^{محمداً}
رجله منهم أي من اهل المحلة لا روى عنه ابن عبيد رضى الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل الخيبر هذا قاتل وجد بين اظهركم
فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل
فانزل الله تعالى على موسى امراً فان كنت نبياً فاسأل الله مثل ذلك اليهم
فكتب صلى الله عليه وسلم اليهم ان الله تعالى اراد ان اخذ منكم خبير
رجلاً فيقولوا بالله ما قتلنا ولا علمنا له قالوا نعم بغضون الدية
قالوا لقد قضيت قتلنا بالنا موسى اي بالوصي بخيار هم الولي اشارة
الى ان خيار تعيينه للذين الى الولي لان اليمين حقه واطاها رانه
بخيار من يترمه بالقتل وهم الفسقة والباطل او صالح اهل
المحلة لان تخيرهم عن اليمين الكاذبة ابلغ فيظن القاتل قاتلاً
كل منهم بالله ما قتل ولا علمت قالوا لا الولي اي لا خلف ولا يقتل
بانهم قتلوه وقال من افعي ان كان هناك ^{القتل} ^{استحقاق} الاولياء خبير
يميناً فان حلفوا يقضي بالدية على المدعى عليهم عهداً كانت الدعوى
او خطاء وقوله وفي قوة يقضي بالقود اذ كانت الدعوى في العهد
وان نكل المدعى عن اليمين حلف المدعى عليهم فان حلفوا تركوا ولا
شيء عليهم وان نكلوا بان يكون ذلك علامة لقتل فعليه المقصود
في قوة والدية في قوة واللوث الذي ذكره قريته حاله توقع في

في القلب صدق المدعى بان يكون هناك علامة القتل على واحد
بهمية كالدعوى او ظاهر شهيد المدعى من عداوة ظاهرة او شهادة
عدله او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يشهد
له الظاهر حلف اهل المحلة لا شافعي في البداية بيمين يولي
قوله صلى الله عليه وسلم لا اولياء فيقتل منكم خوة انهم قتلوه
ولان اليمين حجة لمن شهد له الظاهر كما سياتي في سائر
الدعاوى فان الظاهر شهد المدعى عليه لان الاصل
في الذم البراءة والظاهر شهد المدعى عند قيام اللوث
وقرب العهد فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه الحجة نوع
ثبته وافتصاص عقوبة بسقط بها فلذلك اوجب
الدية في الجديد ولما فعله عليه السلام البينة على المدعى واليمين
على المدعى عليه وروى ابن المسيب رضى الله عنه انه صلى الله
عليه وسلم بدأ باليهود بالقائمة وجعل الدية عليهم لوجود
القتيل بين اظهركم ولان اليمين ليست بحجة لاستحقاق
قائس فكيف يكون حجة لاستحقاق نفس واليمين
عندنا لظهور القتل بخيرتهم في اليمين الكاذبة فيفروا
فيجب القصاص واذا حلفوا حصل البراءة عن القصاص
ثم يقض على اهلها اي اهل المحلة بالدية لوجود القتل
بينهم وقد ثبت الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقائمة

وكذا عمر رضوان الله عنه وان ادعى وليه القتل على واحد من
غنيهم تسقط القسامة عنهم يعني اذا ادعى ولي القتل القتل
على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة حتى
لا تسمع دعواه بعد ذلك عليهم وان منهم فلا اي ان ادعى
على واحد منهم بعينه لا تبطل القسامة والدية من اهلها
وعنه ابي ج في رواية يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة كذا
في الثانية وان لم يوجد اي فكون فيها اي في المحلة كذا
للخلف عليهم الى ان يتم اي المثلون ومن لكل منهم حتى
يحلف لان الخلف فيه تعظيما لامر الام ولهم ما يجتمع بين
وبين الدية بخلاف التركة في الاموال لان الخلف فيها بدل
عن اصل حقه ولهذا يسقط ببدل المدعى وهذا لا يسقط
ببدل الدية ومختلف قال قتله زيد حلف بالله
ما قتله ولا غني له قاتلا غني زيد لانه يريد اسقاط
الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ما ذكر لانه
لا اقر بالقتل صار متني عن اليمين فيبقى حكم من
سواه فيحلف عليه ولا قسامة على صبي ومجنون
لانها الياس من اهل القوة الصحيح لما عرفت واليه
قوله وامانة وعبد لانها الياس من اهل النصرة
ويمين على اهلها ولا قسامة ولا دية على احد

احد في حق ميت لا يراه او خرج دم من فيه او انفه او دبره او ذكره
لانه ليس بقتل اذ لا بد من ان يسند له على كونه قتيلا وهو ما ذكر
وهو ما ذكره في اول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم
يخرج من هذه المواضع عاة بلا فعل احد وماتم خلقه كاللحم في الاحكام
اي اذا وجد سقط تام للخلق به اثر من الاثار المذكورة فهو كاللحم
في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تام للخلق بنفصل حيا وجل
بسوق دابة عليها قيل ضمن عاقلة اي عاقلة الرجل دية اي
دية القتل لاهل المحلة لانه في يده فصار كانه في داره كذا الوفاة
او ركبا فان اجتمعوا اي القائد والسائق والراكب ضمنوا لانه
في ايديهم ذكره الزبلي ولو بين قريتين او قبيلتين فعلى اي
لان قتيلا وجد بين قريتين على عهد النبي عليه السلام فامر
ان يمسح بينهما فوجد الى احد القريتين اقرب ففضى عليهم بالقسم
والدية ورعى عن عمر رضي الله عنه مثله وان استويا اي القريتان
او القبيلتان فعليهما ان كان اي القبل في موضع يسمع منه الصوت
لاهل قرية في الصورة الاولى واهل قريتين في الصورة الثانية
لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت بالحقله الصوت فيمكنه النصرة
وقد قصروا واذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نصرة
فلا ينسبون اليه التقصير ولا يجعلون قائلين بتقدير وجد اي
القتل في دار رجل فعليه القسامة وتدى عاقلة اذا ثبت

او الاستوى ٩

انها لم تجز لان التدبير في حفظ الملك الخاص الى المالك والادب
على عاقلة لان نصرت وقوته بهم وهذا اذا كلفه عاقلة والا
فعليه قدم مرار لا يجرد اليد حتى لو كان به لاندى عاقلة ولا نفسه
ولو وجد قتل في دار نفسه تدي عاقلة ورثته عند ايج لان
الدار حال ظهور القتل لورثته فالادب على عاقلة منهم وعندها
وعند من لا شيء منه وبه يفتى لما قالوا ان الدار في يده حال
ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان هدرا وان كانت
الدار للورثة فالعاقلة انما يتحول ما يجب عليهم تخفيفا لهم ولا
الايجاب على الورثة للورثة القامة على اهل الخطة اي على اصحاب
الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الامام ببلدة
وقسمها بين الفاعين بخط خط لميز انصا بهم لامع الكان
اي لا بدخل الكان يعني المتاجرين والتعيرين مع الملاك
في القامة عند ايج ومحمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان
ولا به التدبير يكون بالسكنى كما يكون بالملك الا يرى ان النسخ
جعل القامة والادب على اليهود وان كانوا سكا نأجيب ولهما
ان المالك هو المختص بنصف البقعة لا الكان واهل خبير
مفوض على املاكهم ولا المشترين عندهما ايضا وقال ابو يوسف
كلهم مشتركون لان وجوب الضمان يترك الحفظ على ولا به
الحفظ وهو بالملك وقد استوا فيه ولهما ان صاحب الحفظ

ان صاحب الحفظ هو المختص بتدبير الحلة وهي تنسب اليه لا
المشترين ولما نزع المشترى في التدبير والقيام بحفظ الحلة
وكانه هو المختص بالقامة والادب لا المشترين وقبل انما اجاب
ابو يوسف بهذا بناء على ما شاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه
ان صاحب الخطة في كل حلة يقومون بتدبير الحلة ولا يشاركون
المشترين في ذلك فان باع كلهم يعني باقى واحد من اهل الخطة
فذلك الحكم لان المشترين اتباع لاهل الخطة فابقى شيء من
الاصل يكون الحكم له دون شفع وان لم يبق بل باع كلهم فعلى
المشترين اتقا فالزوال من يتقدم عندهما او يزارحهم عنده
فانتقلت عندهما اليهم وخلصت عنده لهم وجد قتل في
دار مشتركة بين قوم لبعضهم اكثر بان كانه نصفها الرجل
مثلا وعشرها الرجل وباقيها لآخر فري على الرأس ولا يقدر
قدر الانصبا لا استواء صاحب القليل والكثير في الحفظ
والنقصير وان بيعت دارا ولم تقبض حتى وجد فيها
قتيل فعلى اي الادب على عاقلة البائع وفي البيع خيار فعلى
عاقلة ذي اليد عند ايج وعندهما ان لم يكن فيه خيار
فعلى عاقلة المشترى وان كان فعلى عاقلة من نصير له الدار
سواء كان الخيار للبائع او للمشترى فانه يعتبر اليد وهما
الملك وان وجد في الفلك فالقامة والادب على من فيه

من الركاب والملاحين والمالك وغيره سواء وكذا الجملة ^{أو غيره}
وفي مسجد محلة أو شارعها أي شارع المحلة احتراز عن الشارع
الاعظم كما سياتي على أهلها لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه
وفي سوق ملوك على المالك وفي غيره أي غير الملوك والشارع
الاعظم والسجن والجامع إقامة لأن المقصود بها تفتيش
القبيل وذلك لا يتحقق في حق العامة والدابة على بيت المال
لأن الفرع بالفهم اعلم أن الطريق ينقسم ابتداء إلى قسمين
أحدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد أو أكثر ويكون له
مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزائفة المستطيلة والآخر
طريق عام وهو ما لا يختص بواحد أو أكثر ويكون له مدخل
ويخرج ويسمى هذا بالشارع وهذا أيضا قحمان أحدهما
شارع المحلة وهو ما يكون المور فيه لاكثر لأهل المحلة وقد
يكون لقبهم أيضا وهذا ما قاله في البدايه وفي مسجد
محلة على أهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخر شارع
الاعظم وهو ما يكون مروج جميع الطريق فيه على التولية
كالطريق الواقعة في الأسواق وخارج البلدان وهذا ما قاله
في البدايه ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم
فلا إقامة فيه هكذا يجب أن يعلم هذا المقام حتى يندفع
شبهة وتضمحل الأوهام وفي قوم التقوى بالسيف

بالسيف واجلوا عن قبيل أي تقفوا فظهر في موضع اجتماع قبيل على أهل
المحلة لأن حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من يباشرون
جعل عليهم القامة والدابة إلا أن يدعى الوتة على القوم أو على بعض
منهم فلم يكن على أهل المحلة سبب لأن هذه الدعوى تضمنت بقاءهم عن
القامة ولا على القوم حتى يقيموا البينة إذ مجرد الدعوى لا يثبت الحق لكن
قطا على أهل المحلة لأن قوله حجة على نفسه وجد قبيل بغيره لا
يقربها معنى القرب على ما سبق سماع الصوت أو في نهر كبير وهو ما
ليس في يد أحد ولا ملكه كالفراش مثلا بخلاف النهر الذي يستحق به
الشفعة لا اختصاص أهل به لقيام يد عليه فيكون القسام
والدابة عليهم فتوالى الوقاية أو ما يترتب عليه ليس على الإطلاق فهذا إذا كان
بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف بالتقيد ولو كان القليل
مختصا بالشارع فعلى أقرب الفرق من ذلك الموضع على التفسير المذكور
للقرب ولو في أرض أو دار موقوف فبين على الباب معلوم فليس لهم لأنهم
أحق الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فكل مسجد أي كانه
كما لو وجد في المسجد وقدمت ولو وجد في مقعد في فلا تغيب
ملوكة في الخيمة والفسطاط على ساكنيها وفي خارجها ان كانوا أي
ساكنها خارجها قبائل فمأى قبيلة وجد القبيل فيها ولو بين القبيلتين
كانت بين القريتين وقد مر بيانه وإن نزلوا جملة تحت لقب فعلى
أهل العسكر كلهم لأنهم لما نزلوا جملة صارت الامكنة كلها بمنزلة

محلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج القيام عليهم ولو كانت
 الارض التي نزل فيها العكر مملوكة فعلى المالك اى القامة والدية
 بالاجماع لانهم سكاة ولا يباحون المالك في القامة والدية جرح في حيا
 فنقل الى اهل بقية ذرايش فوات فالقسامة والدية على الحق خلافا
 لابي يوسف لان الجرح الذي انفصل به الموت صار قتل وهذا الوجه
 بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش رجل معه جرح به وهو قتل اخر الى اهل
 فقلت زمانا فوات لم يضمن الحامل في قوله ابي يوسف ومحمد وفي قياس
 قوله ابي ج يضمن لان به ينزل المحلة فوجوده جرحا في يده كوجوده فيها
 رجلا في بيت بلانك ووجد احدهما قتيلا ضمن الاخر دية عنه
 ابي يوسف خلافا لمحمد فانه لا يضمن عنده لاحتماله انه قتل نفسه ولا ي
 ابي ج ان الظاهر ان الانسان لا يقبل نفسه وجد قتل في قربة
 اهل الجرح والدية عليها وتدى عاقبتها عند ابي ج ومحمد وان ابي يوسف
 ايضا على العاقلة متحقة بطل شهادة اهل المحلة يقبل غيرهم يعني اذا
 ادعى الولى على غيب اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها لم يقبل عند
 ابي ج وقال لا يقبل لانهم كانوا يصدون ان يصيروا خصماء وقد بطل
 بدعوى الولى القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا
 غل قبل بالخصومة وله انهم خصماء عنهم بانزالهم قائلين للخصومة
 منهم فلا يقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة وله انهم كالوكيل
 اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد او على واحد منهم اى بطل
 شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولى القتل عليه بعينه لان الخصومة

لانها على اهل النعمة والدية
 ليست منها فاشبهت
 العتيق ولهما ان القامة
 تنفي عنهم والنهية من
 الملازمة صح صح صح

في قبيلة

قائمة مع القتل على ما ذكرنا وما شهد يدغمها عنه نفسه فيكون منها
كتاب المعاقلة هو مجموع مقالة بفتح الهمزة وضم القاف بمعنى
 العقل اى الدية سميت به لانها تعقل الدماء من تفك ومنه العقل
 لانه يمنع القبائح المعاقلة هم الذين يقسم عليهم دية القبيل خطأ اهل
 الديوان لمن هو في الديوان هذا عندنا وعند الشافعي على العتيق
 لما روى ان النبي عليه السلام حكم عليهم ولا نسخ بعده ولا قات
 اولي بها كالارث والمنفقات ولنا قضية عمر بن الخطاب فانه لا دية الا في
 جعل الدية على اهل الديوان بخلافه من الصحابة من غير نكاح منهم فكان
 اجماعا وليس ذلك بفسخ بل نقد ومعنى لان العقل كان على
 اهل النعمة وقد كانت بانواع كالولاء واللف والهد وهو ان
 يهد رجل من قبيلته وفي عهد عمر رضي الله عنه صار بالديوان
 فجعلها على اهل اتباعها للمعنى وهذا قالوا لو كان اليوم
 قوم يتناصرون بالحرف فعاقلتهم اهل اللوفة وان كانوا يتناصرون
 بالحلف فاهل والدية صلة كما قال لكن ايجابها فيما هو صلة وهو
 العطاء اوله من ايجابها في اصوله اموالهم لانها اخف وما تجلت
 المعاقلة الا للتخفيف والتقدير والعطاء اوله من ايجابها في اصوله
 بثلاث سنين مروي عن النبي عليه السلام وصحكي عن عمر بن الخطاب
 كذا ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين
 عندنا ويجب مالا عند الشافعي وسبائك امثلة ان شاء الله تعالى

في قبيلة
 في قبيلة
 في قبيلة

وان خرجت اى العطايا لا تكن منها اى من ثلث سنين او اقل منها
يؤخذ منه اى من الاكثر والاقل والى عطف على اهل الديوان
اى العاقلة القليلة لمن ليس منهم اى من اهل الديوان
وقد في عبارة الوقاية هكذا وحيث ليس منهم وكانه
سرد من الناس لان ضمير حيث من لا وجه لارجاء اليه فالصواب
والى من ليس منهم يؤخذ من كل اى كل واحد من احاد العاقلة في
مجموع ثلث سنين ثلثة دراهم واربعه فقط بحيث يؤخذ من واحد
منهم في كل سنة درهم ليكون المأخوذ في ثلث سنين ثلثة دراهم ومع
ثلث اى ثلث درهم ليكون المأخوذ في ثلث سنين اربعه دراهم
وان لم يتبع للذى ضم اليه اقرب الاحياء نسباً الاقرب فالأقرب كافي
العصبات والآباء والابناء فاختلف في دخولهم والقائل كاحدهم
لانه الجاني فلا معنى لاختلافه وفيه خلاف هنا في العاقلة للمعتق
حي مولاه لان نصرته بهم يؤخذ قوله صلى الله عليه وسلم كل مولد الفوم
ومولاه الموالاة مولاه الذى عاقده وحيث اى قبيلة مولاه لان العرب
يتناصرون بهم فانتهى مولاه العتاقة ويحل العاقلة ما يجب بنفس
القتل الاصل في اجاب الدينة على العاقلة بالخطأ ونسبه العهد قوله
صلى الله عليه وسلم لا ولياء المضاربة قوموا فدوه قال حين ضربت
امراً بطن امرأة فالتت جنيهاً فرفعوا الامر اليه عم ولان الخاطئ
معذور وكذا المباشر بنسبه العهد لان الآلة لنا ديب لا القتل والنفس

58
والنفس احتدام لا يجوز اهدارها ولا وجه لا يجاب القود عليه
وفي الجاني مال عظيم استيصال لم فضع اليه العاقلة لان اتم اخصر بقوة
فيه وهي بالنسبة فكانوا مقصرون في ترك مراقبته خصوصاً وقد رار شى مؤتمن
فصاعداً لما في فصل الشهاج ان الواجب في الموضع فصاعداً الدينة وهي على
العاقلة لا اى لا يتعمل العاقلة ما يجب بصلح او اضرار لم يهدم العاقلة اى
سقطت به بنسبه او قتله ابنه عمداً ولا جناية عمداً ومادون ارض مؤتمن
لما روي انه صلى عليه السلام قال لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا صلياً ولا اعترافاً ولا
مادون ارض مؤتمن ولان التعقل للمقصر عن الاستيصال والاستيصال في القليل
والتقدير الفاضل عرف بالسمع وما نقص عنه لا تقوله العاقلة بل الجاني ولو صدق
العاقلة الجاني لزمهم الدينة لانها ثبتت بمصادقهم والامتناع كان لحقهم ولهم ولاية
على انفسهم فوجب عليهم ومن ليس له ديوان ولا جى فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية
وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام روى محمد بن ابي يوسف وبني حنيفة انه
يجب في مال الجاني ولا تجب في بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للعجم في
الخلاصة لو كان الرجل من العجم عن شمس الائمة الملواني ان الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم
لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر قال وبه كما يفتى الشيخ الامام ^{عليه السلام}
الدين الميمني في كتابه اللابق لا تخفى مناسبة كذا الجانيات وتوابعها وهو
ملوك فرس ما لم يقدروا نذب اخذ لقادر عليه لان فيه احياء ما ليسه وللحال
حرمة كالنفس واعانة لمولاه واختلف في الضال قبل اخذه افضل احياء له الاحتمال
الضياح وقبل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه وان عرف الواجب بيت
مولاه فالاولى ان يؤخذ اليه فياخذ اى الاخذ به اى بالابق الى القاضي فيحبس

تفريقه ولانه لا يؤمن من الاباق ثانيا وللهذا لا يفتقر جرحه ان كان له
منفعة وينفق عليه من بيت المال ويجعل ديناً على مالكه فيأخذه منه
اذا جاء او من غنمه اذا باع ولا يحسن الضال لانه لا يستحق التفرغ
ولا يابق وان كان له منفعة آجره وانفق عليه من اجرة الى محمي مولاه
فاذا جاء واقام البينة انه لا قبل على القاضى وقيل على من ينصبه القاضى
لحفظ الاوابق وغورها بخلافه اى القاضى او من ينصبه المولى بالله
ما اخرج من ملكه بوجه من الوجوه فيدفع اليه قبل بدفعه بالكفيل
لزيادة الاحتياط وقيل لا يكون الدفع بعد الانبات وان لم يقرها عطف
على اقامة البينة واقراى العبد انه عبده او وصف المولى علامته وحليته
ودفعه القاضى اليه بالكفيل وان انكر المولى اباقة مخافة اخذ الجعل منه
بخلاف بالله ما ابقى وبدفع اليه فان طال محبته اى محبته المولى باعته
القاضى وادع على مكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة وامسك عنه وانفق
عليه اى الا يبق له من نفقته اى فسخ بيع القاضى لانه يبعه بامر البيع
حكمه لا ينقضه وان زعم المولى انه كان كاتبه او دونه لم يصدق على
نقض البيع كذا في فتاوى السعوى ولتوصله خبر لقوله الآتى
ان يعول دهرها اليه اى لراد الا يبق الى مولاه سواء كان الابن عبداً
محروراً او ماذوناً او مدبراً او ام ولد لانهم ملوكون فيحصل به احياء
المال من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه احق بمكاسبه لانه غير
مملوك بكذا كما سياتى من مدة سفار واكثر متعلق بالوصل الى
دهرها وان لم يقد لها اى وان كانت قيمته اقل منه ان اشهد انه اخذ

ثم اى المولى دفع الباقي اليه
اى المولى ان البينة انه لا يملكه او
بين المولى والعلامة والباقي اى

أخذه للرد وانه لم يشهد فلا يثبتى له كما سياتى وتوصل من اقل منها
اى من مدة السفر بقطعة اى بحسابه لانه العوض يوزع على المعوض
ضريبة المقابل وفي الاخيرين اى المدين وام الولد اذا مات المولى
قبل وصولها اليه فلا جعل له لان ام الولد تنفق بموته فتكون
حرة ولا جعل في لاد كذا المدين اذا خرج من الثلث وان لم يخرج فكذا
عندها لانه حر معدون اذا الاعتاق لا يتجزأ عندهما وعنده مكاتب
ولا جعل في المكاتب كما سياتى فان اشهد اى اخذ الا يبق بانه اخذه
ليرده الى مولاه وابو منه لم يضمن لانه امانة عنده ولم ينفذ والا
اى وانه لم يشهد بضمن لانه غاصب ولا يثبتى له في الوجهين اما الاول
فانه لم يرده الى مولاه واما الثاني فلانه يترك الاشهاد صار غاصباً
هذا عندهما واما عند ابي يوسف فلا يضمن ويشتق الجعل اذا رده
لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي اللقطة لا جعل يرد
المكاتب لانه ليس بمملوك بذا وعلى المرئيين جعل الرهن لان وجوب
الجعل للثمة باصالة مالية العبد ومالية حق المرئيين اذ موجب الرهن
ثبوت بد الاستيفاء للمرئيين من المائنة فكان الراد عملاً لم فيجب للجعل
عليه وان رده بعد موت الراهن اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا
اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وفي الاكثر قدر الدين
عليه والباقي في على الراهن لان حقه بالقدر المضروب فيه فصار
كثراً الدواء والتحليص عن الجناية بالفداء فانه على المرئيين بالقدر

المضمون فيه وان كان مديونا فاعلى اى الجعل على المولى ان اختار
القضاء اى قضاء ما على العبد من الدين وان اجه من القضاء بيع
العبد فيبدأ بالجعل اى اخذ صاحب الجعل جعلا او لا والباقي
للغرماء لانه مؤنة الملك فيجب على من يتقدم الملك وان كان
جانبا فعلى المولى في الفداء اى الجعل على المولى ان اختار الفداء
لانه طهره عن العنانية باختيار الفداء وتبين ان الراد اى
ماله والاولياء في الدفع اى الجعل على الاولياء ان اختار
المولى دفع العبد اليهم لانه اى حقهم وان كان العبد موهوبا
فعلى الموهوب له ان يرجع الواهب في هيبته بعد الرد لان
الملك للموهوب له عنه الرجوع بالرجوع بتقصير منه وهو
ترك التصرف فيه فلا يسقط عنه الواجب بالرد وان كان لصبي
ففيها لانه مؤنة ملكه وان رده وصيته فلا جعل له لان
تدبيره واجب عليه فلا يستحق الاجر به ابقى بعد البيع وقبل
القبض خير الشراء اى فالشراء محيد انشاء صبي حتى يجمع
الابق او رفع الاموال القاضى لفسخ العقد بحكم عجز البائع
عن التسليم ذكره الكافي في باب التصرف في الرهن والله
اعلم بالصواب **كتاب المفقود** هو لغة من
فقدت الشيء اذا غاب عني وانا فاقده هو مفقود واصطلاحا
غائب لم يدثره اى في اى موضع وهو لم يسمع خبره اى

40
اى ام متيت حتى في حوائضه بالاستصحاب فلا نكاح له فيه
لكونه مخالفا لقولهم تعالى والذين يتوفون منكم الامة ولا يقسم مالهم
قبل ان يعرف حاله لانه ظاهر حاله الحيوة والقبض بعد الممات
ولا تفسخ اجارته لانه لا تفسخ قبل الموت ويقسم القاضى
من يقبض حقه الكائن في ذمم الناس ويحفظ ماله ويبيع
ما يخاف فسادا لان القاضى نصب نائبا عن النفس لنفسه
كالصبي والمجنون والمفقود كذلك وفي نصب النافذ
له والقائم عليه نظر فانه يقبض غلاظه والديه الذي
اقرب به غريمه من غرقائه لانه من كلفه **باب** ويخاصم
في كل دين وجب بالعقد لانه اصل في حقوقه ولا يخاضم
في الدين الذي تولاه لانه الدين المفقود ولا في نصيب له في
عقار او عروضة في يد اخر لانه ليس بمالك ولا نائب عنه بل هو
وكيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا يملك المخصوصة بالاخلاق
وانما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين فان ادعى
احد من المفقود حقا من الحقوق لم يلتفت اليه دعواه ولا يقبل منه
بينة ولم يكن وكيل القاضى ولا احد من الورثة خصما وان
دعى القاضى سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لانه الاختلاف
في نفس القضاة ذكره الزيلعي وينفق على اقربائه بالولاد كوله
هو ابو به وعروة لما مر في باب القصاص النفقات الاصل

ان كل من ينفق النفقة في مال المفقود حال حضوره بلا قضاء القاضي
ينفق عليه من ماله لان النفقة تجب بالقضاء والقضاء على الغائب
لا يجوز ولا ينفق بينه وبينها اي بين المفقود وعسر لقوله عليه السلام
انها امرأتى حتى ياتى بها البيان وتولاد ربع سنين وعند مالك اذا مضى
اربع سنين ينفق بينهما وتعتد عدة الوفاة ثم تزوج ان سالت
وميت عطف على حتى في حق غيره فلا يرث من غيره ولا يستحق ما
اوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه من مال مورثه وموصيه
الى موت اقرانه في بلده واختلف في تقدير مدة حياته فظاهر
الرواية ذكره لمانا فان ما يقع الحاجة الى معرفته فطريقه في الشئ
الرجوع الى امثاله كقيم المتلفات ومهر مثل النساء وبقاؤه بعد كل اقل
نادر وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر الغالب واعتبر اقرانه في
بلده لان المفقود في حال الاقوال في كل البلدان خارج عن الامكان
وقال الزبلي المختار ان يفوض الى رأى الامام لانه يختلف باختلاف
البلاد وكذا اختلف الظن في ادنى مدة انه مات لا سيما اذا دخل ملكا
ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدته الا اختلاف القطر الموقوف
وبعد اي بعد موت اقرانه يحكم بموته في مال يوم تمت المدة
الظرف متعلق بماله اي يحكم بموته في حق ماله الذي في بلده وعند
تصرفه حقيقة او حكما يوم تمام المدة فتعد عدة لانه كانت
الآن مات الموت يعني اربعة اشهر وعشرا ويقسم ماله بين

عند غيبة لان القضاء
بذلك اعانة وكل من لا يستحقها
في حضوره الا بالقضاء
لا ينفق عليه من ماله

يختلف باختلاف الاشخاص
فان الملك العظيم اذا انقطع
خبره حتى يطلب على الظن

بين من يرثه الا انه ولا يرثه وارث مات قبل المدة وفي مال غيره عطف
على ما في ماله اي يحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد حتى لا يكون
بعد ذلك الحين مالا لال الغيب لانه مفقود كانه ميت واليت لا يملك مالا
فقد ما وقف له من يرث مورثه عند موته لانه المستحق لهذا المال
الموقوف الى الآن وذلك لما تقر في الاصول ان الاستحقاق وهو ظاهر
لحال حجة دافعة لاثنية فالمفقود قبل المدة حتى فلا يرث الوارث الذي
كان حيا وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان حيا فيصالح
حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لانه الظاهر لا يصلح للحجة
لا يجاب ان له من الغير فيرث ما وقف للمفقود الى موته يوم موته
ليس للقاضي تنوع امة الغائب والمجنون وعندها ولم يكن بشرا
كفا في الفصول الهادي **كتاب اللقيط** وهو
في اللقطة ما يلقي اي يرفع من الارض فعيل بمعنى المفعول ثم غلب
على الصبي المنبوذ باعتبار ماله لانه يلقط وشرعا مولود طريح اهل
خوف من القيلة او فرار من الشهمة نذب رفعة ان لم يخف هلاكه بان
يوجد في الامصار لان فيه اظهرا والنفقة على الاطفال وحوم افضل
الاعمال ووجب ان يخف هلاكه بان وجد في مغارة ونحوها من الهالك
كن رائحة يقع في البرزخ نحو يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو فوض
كفاية لحصول المقصود بالقبض وهو حشر الا حجة رقة لان الاصل

فوق آدم لآل به لكونه اولاد أم وحوى ولان الاصل في دار الاسلام
اي لآل به ثم انه قد في جميع الاحكام حق ان قاذفه جحد لا قاذف امه
لوجود ولد منها لا يفر له اب ونفقته وجنابته في بيت المال وارثه
لان الفرع بالضم اتفاق الملتقط عليه تبع لا يكون ديناً عليه اي
اللفظ وان امه اي الملتقط القاض به اي بالاتفاق في الاصح
الا ان يقول على انه يلقى ديناً عليه في يكون ديناً على اللقب بجمع
به الملتقط عليه لان للقاضي ولاية عليه وانما قال في الاصح لان
مجرد احد القاض بالاتفاق عليه يلقى في الرجوع على اللقب بجمع
فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى ديناً على شخص بامره فانه يرجع عليه
وفي الاصح لا يرجع الا اذا خرج بما ذكر لان مطلقه قد يكون للرجوع
والترغيب فلا يرجع عليه بالاحتمال فان ادعى الملتقط الاتفاق كما ذكر
اي بقوله القاض على انه يلقى ديناً عليه فكذلك اي اللفظ الملتقط
لا يرجع الا ببينة اي الملتقط بخلاف الوصي اذا انفق على الصفي
حيث بصيرة في الاتفاق المتعارف ولا يحتاج الى بينة اي الملتقط
ان ينفق عليه وسأل القاضي ان يأخذه منه فانه اي القاضي
لا يقبله اي اللفظ الا ببينة على كونه لفظاً لانه منهم احتمال
ان يكون ولان او بعض من تلزمه نفقته واحتمال بینه الجيلة
ليدفع النفقة عن نفسه وانما اقامها قبلها القاض بالانضمام

ويجوز اي بعد البينة الاولى قبوله ان يحجزه اي يحجز الملتقط فان
اي بعد ما قبله ان ونفعه اي القاض عند اخر فطلبه الاول فهو اي
القاض مخير بين الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذه ليسبقه في الاخذ
وان دفعه اي اخذه الى اخذ ليس له الاخذ منه لا سقاط حقه
ونسبه ينبت ممن ادعاه ولو كان المدعي الرجلين فيكون ولدا
لهم كما في الجارية المشتركة او ينبت ممن يصف منها اي من
الرجلين المدعين علاقة به فانه يكون ولدا للواصف دون الآخر
او ذات زوج عطف على رجلين اي ولو كان المدعي امرأة ذات
زوج لا يكون ولداً لها ان صدقها اي زوجها او يرهنت عا ان ولداً
او كان المدعي امرأتين فيرهنت كل عا ان ولداً فانه يكون ولداً لهما
او غيرا اي لو كان المدعي عبداً فانبثت نسبه منه فيكون من الان الاصل
في دار الاسلام الحرية او ذمياً ينبت نسبه منه فيكون مسلماً ان لم يكن
في مقدوم اي مقر الزميتين بل في مصر من اهل المسلمين او قرية من
قرى او موضع فيه كفار ومسلمون وقد عا ان كان فيه اي مقر الزميتين
بان ومير في قرية من قرى اهل الذمة او يبيع او كنيمة ما شر عليه
من المال او عا دابة هو عليها اي القبط اعتبار القبط من مرق اي
الملتقط ذل المال اليه اي القبط باهر القاض لانه مال قاضيه هو
والقاضي ولاية مرقه فله اليه وقيل بدونه لانه القبط خاضع اول

ولاية الاتفاق عليه للملتقط قبض صبيته اي ما وهب للقط لا نه
تقع حضرة حاله لا انكاح لا انتقاء بسبب الولاية من القرابة والمملك
والحكومة ولا تصرف ماله الا ان كان ولاية التصرف لشئير المال وهو يحمله
بالراح الكامل والشفقة الوافرة والموجود في كل منها احدى اولادها
رته لانه لا يملك اتلاف منافع فاشبه النعم بخلاف الامة فانه يملكها كما ذكر
في كتاب الكراهة في الامة احتراز عما قيل بجواز اجازته لانه يرجع الى تاديب
والاول رواية الجامع الفقير ولا ان يحسنه فان فعله وهلك به فحق
كذا في الحاشية **كسر اللقط** وهو اسم اللقط في المعنى لكن غلب
استعمال اللقط في الادب واللقط في غيره فندب رفعها لصاحبها
لان ان تركها رجاء يضل اليها يدقانية فتكتمها عند مالها فيضيع
ماله فكان رفعها وسبيل الى ايصال الحق الى المستحق ولهذا قال الواجب
اذا اخطى الضياع كما مر فانما يشترط عليه اخذه ليرده على صاحبه ويزن
في مكانه وجوبه وفي الجامع بان ينادى في وجوده لقطه الا ادرى ما
لها فليئات مالها وليضربها لادرها عليه الا ان علم ان صاحبها لا يطلبها
او امرها بنفسه ان بقيت به هذه الاملا طرية المدة لاطل ويصدق الثمار
كانت اما ان يخرجه من اقلها لا يتعدى فيمن قلت او كثرت او اخذ
من الحل والحرم وعند الشافعي يفرق لقطه الحرم المباحي صاحبها
فيستغني اي الرافعي برأي باللقط لو فقيرا ولا انفق برأي فقيرا

من نظر جيد ساد ذلك قاف
خان ونسب في حرفة لانه
من تاديب وحفظ كلام

ولو

ولو على اصله من الآباء والامهات الفقراء وقرع من الاولاد واولاد
الفقراء او عرسا الفقيرة فان جاء صاحبها اجازة اي التقط ولم اجزه
اي الثواب او اخذها من الفقير لو كانت قايمة والاخنة صاحبها
الاخذ او الفقير بلا رجوع بينهما يعني اذا اخذ الاخ من عايج على الفقير
واذا اخذ الفقير لا يرجع على الاخ وان لم يشترط عطف على قوله فان كثر
فان اقر اي الملتقط ياخذها لاي لنفسه فمنه وفاقا ان هلك في يده
لانه متقد وان تصدق اي الملتقط والقاضي عا اخذها لصاحبها لم
يفتن وفاقا لان تصدق قدما في حقها وكان كاليتمه وان اختلفا بان
قال الملتقط اخذتها له وقال القاضي اخذتها لايتمه عن ابي جرح وحق
الاعتماد في يوسن بل القول قوله في انه اخذه للرد وان لم يجد من يشترطه
او وجوده لانه نزل الحرف من اخذ الظلم اياها قالوا لم يفهم ذكره الزبلي
كذا اليسارية في الاحكام المذكورة وما انفق الملتقط عليها اي اليسارية
بلا اذن القاضي يبيع ويبي اي باذن دين عا صاحبها فان حفر ياخذ منه
الملتقط بحكم القاضي واجر القاضي بالمستغني اي يستغني به اي بالاجارة
كالقوس وليقل والحمار والنور وانفق عليها منه يوهيل او ثلثة
يقدر ما يقع عنده لان المالك لو كان حيا لخصه لانه فيه ابقاء العين عا
ملكه بلا التزام الدين عليه قاله في الهداية والكافي في هذا المقام وكذا
يفعل بالابق ولم اجده في غيرها بل وجوده في المحيط والبوايع و

الخلافة خلافة حيث قالوا لا يجوز اجارة الآبق لانه قال انه يابق ولم يرد
 تركته وما لا نفع له من البراءة كالسنان ونحوها اذن القامح بالانفاق
 عليها بشرط الرجوع عما صاحبها بالحق انه لا كان الانفاق هو الحق
 والا امر ابتغاء بيعها وحفظ ثمنها لانه الثقة الغارة مستأصلة
 ولم ينفق جبرها اي منع البرية عن صاحبها الاخذ بفقدها لانها كانت
 الا ان كان ينفقته فصار كانه استغاد الملك منه فان هلك فهو جبر
 سقط لانه في معنى الرأفة في ملك ما حبس به وقيل لانه لا تعلق له به
 وانما يؤخذ حكم الدين عن اختيار الحبس فانه بين موعدها علامتها
 الدقة لقوله عليه السلام فاذا جاء صاحبها وعرف عقابها وعددها
 فادفعها وهذا الامر لا يباح لانه وجوب الدقة انما هو بالبيت عملا بالشروط
 وهو قوله عليه السلام البيت للموعود واليه من انكر ولا يجب بالحق
 بلاذ كونا وعنده الساقع يجب بيان العلامة رجلا مات بالبادية جاد
 لم يبقه بيع متاعه ومركبه وحمل عنه الاله كذا في الفصول العبادية
 عطية وجوز الملاء ان كان له قيمة فلقطه بواحه فيه حكمها والاعمال
 لمن اخذه كسائر الملمات الاصلية كنا الوقف وقوله يعني الحبس
 فانه وقف الذي مصادره الوقف متغير معناه ما ذكره ووقف الذي مصادره
 الوقف لازم وشرا حبس العين عا ملك الواقف والمصدق بالمتاح
 بمنزلة العارية خلافا لما فانه عندها حبس العين بما حكم ملك الله

تعلق

فيقول ملك الواقف عند الله تعالى وجه يعود نفسه الى العبد فيلزم
 ولا يباع ولا يورث ولا يوهب لهما ان عمر فيه قال رسول الله انك لا تقدر
 مالا وهو عند نفسي افا تصدق به فقال تصدق باجله لا يباع ولا
 يوهب ولا يورث ولكن ينفق عمره فقد نفع عا انه لازم ولم قوله
 لا حبس عن فرائض الله تعالى لا حال يحبس بعد موت المالك عن
 القسمة بين ورثته فمن قال بان لا يبيع عا ملك يلزم القول بالحبس
 عن فرائض الله تعالى وقيل الفتوى عا قولها كذا في الكا وفتح عا قوله
 والمصدق بالمتاح لم يكن لان المنفعة معدومة والمصدق بالمعدوم
 لا يجوز وصح في الاصح يعني المصدق بالمتاح ان الاصح انه صحيح
 اجماعا لانه التصديق بالمتاح جائز عندها ايضا لما جازت الوصية بجزء
 عبده وسكن داره وعلتهما لكنه غير لازم عنه ولذا قال ولم يلزم
 لبقاء الملك كما في العارية والمزاد بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطال
 في حياته ولو اراد بعدة فلو وقف عا الفقراء او بيع سقاية او
 خانا لجن سبيل او رياحا او جعلا ارضه مقبرة لا يزول ملكه الواقف
 وفتح عدم الزوم بقوله فتحه عليه في حيوته وارثه اي كونه مورثا
 بعد موته والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالبقاء استثناء من
 قوله لم يلزم اي لا يكون المصدق لانما الا باخذ امور اربعة ذكر الاول
 بقوله بالبقاء من قاض يرى ذلك موافقا قبل السلطان غير محم بان

لا يجوز ان يبيع عا ملكه في حياته

كان قاضيا بتكليم الخصمين اياه فانه حكم لم ينفذ مع جات الموت ان ينقض
 كما تقر في موضع وطريق القضاء ان يسلم الواقع ما وقفه لا المقوله ثم
 يرجع اليكم انه غير لازم فاذا اتموا ما المالك وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف
 لزوم بالاجماع لانه فصل مجتهد فيه فاذا الحق حكم المالك لم كسائر الاملاك
 الصادر عن الحكم وما يذكر في صلاء الوقف ان قاضيا من العقدة قطع
 يلزم هذا الوقف وبطلان حق الرقيق ليس بشيء في التخيير كذا في المالك
 والثانية وذكر الثاني بقوله او بالموت اذا علق به بان قال اذا مات فقد
 وقفت دارى عما كذا ثم مات في وقت من الثلاث لان الوصية
 بالمعدوم جائزة كالوصية بالمنافع كما مر ويكون ملك الميت فيه باقيا
 حكما فيصير عنده انما وانما يخرج منه جاذ بقدر الثلث وبما الباق
 لما ان يفسد لم مال اخر او يحيز الورثة وان لم يفسد ولم يحيز واقسم الفلانة
 بينهما اثلاثة للواقع والثلاث للورثة وفي قوله او بالموت اذا علق به
 استارة الى ان جرة التعلق بالموت لا ينفذ والملك لا يورث من الموت
 بعد التعلق لينفذه وذكر الثالث بقوله وقفتها في حيوتى ويعيد لي
 مؤبدا فانما جائز عندك لكن عندك ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصديق
 بالقله فكان عليه الوفاء بالنذر ولم ان يرجع عنه ولو لم يرجع مع مات
 جاز من الثلث ويكون سبيله سبيله ما وصي بخدمة عبده لانسان فان الخدم
 يكون للموصي والرفقة عاين ملكه لئلا ياتي اذ مات الموصي بالخدمه يصير

العبد ميراثا لورثته المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصي لهم
 فينا به هذا الوصية وذكر الرابع بقوله او بناء مسجد او افراده بطريق
 شرط الا قران لان المسجد لا بد ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان
 المساجد لله اي مختصة به فلا يخلص لها ثلث الا في والا ذن للناس يا
 لصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة بل يكفي واحد
 اي اذا صلي فيه شرط الا ذن لهم بها لان التسليم شرط لصيرورهم مسجدا
 عندها خلافا لابي يوسف ويشترط في كل نوع تسليم يليق به وهو في
 المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول مع افادتهما اللزوم
 بالنظر الى الواقع وورثه يفيد ان خروج الوقف عن الواقع والوجه الثاني
 هو يفيد بقاء الواقع لزوم الوقف بالنظر اليه وخروجه عن ملكه ايضا
 ولزومه بالنظر الى الورث ان خرج من الثلث واليوم الثالث لا ينفذ
 خروجه عن ملكه مادام حيا ولا لزومه بالنظر اليه لجواز رجوعه بالانفصال
 الى الورث اذا خرج من الثلث ثم انهما بعد ما خالف الا علم في عدم رد
 ملك الواقع وقال ابو البركات اختلافا فيما بينهما يتم به الوقف فتذكره
 بقوله ولم ينع عطفنا على قوله لم يلزم يعني بعد ما لزم باحوال الامور المذكورة
 لم يتم الا بذكر مصرف مؤبود عند محتمل لانه تصديق بالمنفعة او الفلانة
 وذا قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا فمطلق لا يدل على التابيد فلا بد
 من التخصيص فلو وقفا او لاد مثلا يا: قال وقفت على اولادي ولم

ولم يزد عليه وانفردوا اي الاولاد عاد الوقف الى الملك معونه لكونه
منقطع الآخر ولو وقع بان قال وقفته الى عشر سنين مثلا بطل
اتفاقا لانه كان كالنقبة في البيع وعند اب يوشع بدونه اي
بدون ذكر التايبين لانه المقصود التقرب الى الله تعالى وهو آية
يكون بالمرفق اليه يتوجه انقطاعها واخرى بالرفق بالجهة لا يتوجه
ذلك فيصح في الفضلين تحصيل المقصود الواقف واذا انقطع الموقوف
عليه كالأولاد مثلا صرف الوقف عنده الى الفقراء فالصحيح ان التايبين
شروط اتفاقا لكونه ليس بشرط عند اب يوشع لان قوله وقف
او تصدقت يقتضي الاضافة الى الله تعالى وهو يقتضي التايبين فلا حاجة
الى ذكره كاعتاق كما شيخ وعند محمد بشرط ذكره لآخر وهو اي الواقف
عنده اي عند اب يوشع استغاط اي شرع لا استغاط ملك الواقف عن
العين كالاتفاق فانه استغاط حق المولى لا عليه الله تعالى لا استغناء
مكذلك لانه الملك الواقف والوقف ولا لعبد والابان بيعهم وسائر
تصرفاته فيخرجهم اي اب يوشع الوقف عن الملك بنفس القول بلا حاجة
الى التقضاء وغيره ويجوز الشيوع لانه القسمة من تامة القبض لانه
الحياسة وعلمها بما يقسم بالقسمة واصل القبض عنده ليس بشرط
فكذلك انتم وقد عرفت ان الواقف عنده استغاط الملك كالاتفاق
والشيوع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع العقد ايضا وبه يقع مشايخ الوقف

وعند محمد

وعند محمد صدقة لقوله لم يعرفه تصديق باصله لا لبيع ولا ليرث
ولا يوهب فيشترط اي محمد التسليم اي التسليم الواقف الواقف الى المولى
والقبض اي قبض المولى الوقف كما في الصدقة المنقذة دون الموصي
بها فانها لا يزوج عن ملك المصدق بغير القول بل بتسليمه وقبض الفقير
وذلك لانه التملك من الله تعالى لا يتحقق قصدا لما امر الله تعالى به
تعالى من الحق في الصدقة ثبت في ضمن التسليم الى العبد فنزل منزلة
الصدقات والذوات ولو تم قبض القبض قصار يده مستحقا عليه
والبيع لا يكون سببا للاتفاق على المتيقن ويمنع الشيوع فيما قبل البيع
لان اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به القبض وماهية فيما قبل
القسمة بالقسمة وفيما لا يتم بها يصح مع الشيوع مع الوقف نفق الحرام
كأن كالصدقة المنقذة فانه اعتبر الوقف بها فانه لا يتم في مشايخ يقسم
كما قال تصدقت نصف هذه الدراهم العشرة بهذا الفقير فانه لا يتم
في مشايخ يقسم فلم يقبضه ذلك الفقير ويتم في مشايخ لا يقسم نصف الحرام
وبه يقع مشايخ بخاري قال في جمع الفتاوى في عا قول محمد لو كانت الارض
بين رجلين فنصفها صدقة موقوف على المساكين او على وجه من الوجوه
التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا
لان المانع من الجواز عا قوله هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد
هذه الم يوجد الشيوع عند العقد لانها تصدق بالارض جملة ولا وقت

القبض لانها مسما الارض بجملة ولو تصرف كل واحد منهما بنصف هذه
الارض فاشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على
حدة لليجوز لوجود الشيوع وقت القبض لان كل واحد منهما باشر عقدا
على حدة ويجوز للشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين
قبض نصفها شايعا فان قال كل واحد منهما المتولين اقتبض نصيبه مع
نصيب صاحبه جاز ولو تصرف كل واحد بنصف الارض صدقة موقوفة
على المساكين ثم تصرف الآخر بنصفها كذلك وجعل ذلك قيدا واحدا
لانه وان وجو الشيوع وقت العقد يوجد وقت القبض لان المتولين
قبض الارض بجملة وهما مسما اليه بجملة وكذا جعل التولية لرجلين
معلا لانها صار المتولين واحدا وكذلك لو اختلفت جهة الوقف جاز وكذلك
لو كان الواقف واحدا فجعل نصف وقفاعا الفقراء مشاعا والنصف الآخر
على امر آخر جاز هذا كله على قول محمد وامامنا قول ابو يوسف يجوز العتق كلها
لانه الوقف عنده يجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبعض مشايخ زماننا
افتوا بعمول ابو يوسف وبه يقع واذا لزم الوقف وقر لا يملك ما لا يكون
مملوكا لصاحبه ولا يملك اي لا يقبل التملك لغيره بالبيع وفوه لاستحالة
عليه الخراج عنه لان لا يعار ولا يرهق لا اقتضاهما الملك ولا يقسم
ولا يقسم الا عند جاز اذا كانت القسم بين الواقف والمالك اي اذا
فقط فاض يجوز وفق المشاع ونفق قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر

المختلفة

لها

المختلفات فان طلب بغيرهم القسم ~~منه~~ فعنده لا يقسم ويتبرأ
يتبرأ وعندها يقسم واجمعوا ان المال لو كان موقوفا على الارباب
قارادوا القسم لا يقسم كرامة المحيط وهو معنى قوله لا الموقوف
عليهم لان القسم يمين وافراز لا بيع وتعليق فيجوز ولو انها بيع
مع لا شتمها على الافراز والمبادلة وجهت المبادلة راجحة غير المتكافئة
ازال ابو يوسف المسحوق عن الملك الواقف بقوله جعلته مسجرا لان التسليم
ليس بشرط عنده لانه اسقاط كالاتفاق وشتر في الصلوة كما مر في
ذكر المسجرات في ذكره اوله في تعداد موجبات الزوم وذكره ههنا في
لغة احكام سائر الاوقاف في عدم اثر التسليم الى المتولين عند
وضع الشيوع عند ارجح وخروج عن ذلك الواقف عند ارجح وانما الحكم به
وان جعل تحت ستر ابا وهو مقرب ترذابه وهو بيت يتخذ تحت الارض
للتبريد لمصالحه جاز كانه بيت المقدس ولو جعل لغيرها او جعل فوق
اي فوق المسجد بيتا وجعل باب المسجرات الطريق وعزل عنه ملكا فلا
لا يكون مسجرا ولم يبيد ويورث عنه اذا مات لان المسجرات يبيد خلوصه لله
تعالى ولم يخص هذا بقا حق العبد متعلقا باسفه او باعلاه فلا يشب
احكامه وعند ابو يوسف انه جواز الوجهين حين قديم بقا دمه وفيه ضيق
النازل وعند محمد انه حين دخل السرق اجازة لك كله للفقراء كما
لو جعل وسط داره مسجرا واذا في الصلوة فيه حيث لا يكون مسجرا ولم

بيعه ويورث عنه لان ملكه محيط بجوانبه فكما نلحق المنع والسجدة يكون
 لاحد فيه حق المنع لانه قال الله تعالى ومن اعظم ممن منع مساجد الله ان يذكر
 فيها اسمه ولو غربا حوله واستغنى عنه بغير مسجد اعني احواله واجبه
 يؤخر ولا يعود لملكه يا فقيه ان كان حيا والملك وارثه ان كان ميتا
 وعاد الى الملك عند ممته لا يغيره لقربة معينة فاذا انقطعت عاد الملك
 كالحج اذا بيعت بالهدى في ذل الاحصار وادرك الحج كما انه ان يقصر به
 ما شاء ولها ان القربة التي قصورها لم تزل بخواب ما حوله اذا الناس في
 المساجد سواء فيصالح فيه المسافرون والمادة وهوى الاحصار لم يزل
 عن ملك قبل التمتع وحمل طهر المسجد وحشيشه اذا استغنى عن ما حيث
 لا يدخلون في الملك اعني احواله والرباط والبراة لم ينتفع بهما
 فاما ايضا في هذا الخلاف فيصرف وفق المسجد والرباط والبراة اقرب
 المسجد او رباط او غير اليه تفريقا قولها اذا التخلوا وفق والجمعة بان
 بن مسجد في رباطه وعين طهر كل منهما وقفا قل مرسوم بعض الوقف
 عليه بان استغنى مرسوم امام احد المسجدين او مؤذنه فلا سبب كون
 وقفه خيرا باجماع الحكم ان يصر من فاضل الوقف الاخر اليه لانها كشي
 واحد وان اختلفت احواله بان بن رجلان مسجدين او رجل مسجد واحد
 ووقفهما او قافلا الى لا يجوز الحكم ان يصر من فاضل وقفا الى الآخر
 كذا في البرازية وقوفه على الفقهاء وسلكوا الى المتولى في قال لوصيته

حصيد

اعط

اعط من غلبتها فلانا كذا او فلانا كذا افعل ما رايت من القواب ففعل
 ما قل لانه الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر ويصدق على القواب
 فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرق اى الوقف
 غلبتها الى من شاء كذا في الثانية جاز جعله نبي من الطريق مسجدا
 وعكسه كذا في كتاب الكراهة من الخلاصة وفي الفصل العاشر من
 الهادية وماذا ايضا جعل الطريق مسجدا لا عكسه اذ يجوز الصلوة في
 الطريق لا المرور في المسجد كذا في الهادية وجزا ايضا اخذوا بجنب
 المسجد اذا ضاق على الناس بالقيمة كذا في مجمع الفتاوى وجزا
 ايضا جعل الوقف الولاية لنفسه لان المتولى يستفيد الولاية من قبله
 له ولاية ضرورة لكنه بعد ذلك ان كان غير مأمور على الوقف فللقا في
 ان ينصرف من يده نظر الفقهاء وكذا لو شرط ان لا يخرج سلفا
 او قاض من يده ويؤخر غيره لانه شرط مخالف حكم الشرع واجاز
 ابو يوسف جعل غلة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او البعض
 لنفسه ما دام حيا وبعد الفقهاء يبطل عند غيره وهذا القول يعني
 القوية بان لا الملك الا الله تعالى وقال ابو يوسف يصح اعتبار الولاية
 بالانتهاء فانه يجوز عا جدي تنقطع فيعود الى ملك المالك ومشايخ
 بلخ اخذوا بقول ابو يوسف وعليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف
 كذا في الثانية وغيرها وجزا ايضا شرطه الى ان يستبدل به او

لانه

عليها وان خرب بن عاتك الصنف لانه بصفته صار غلة مستحقة
 للجهة القرف الموقوف عليه واما الزيادة فلا والغلة مستحقة
 له فلا يجوز صرف غلة مستحقة للجهة غير مستحقة الا برضاها ولو اج
 اى المتعين على عارة الوقف او يجر عنها اجرة الحاكم بان اجرة وعمره
 باجرته قوة ماله لى الموقوف عليه ولا يجبر اى الا به عليه اى القاع
 لانه فيها اطلاق ماله ولا يجبر الانسان عليه كالا يجبر صاحب البذر في
 المزارعة ولا يكون اباؤه رضاها بطلان حق لانه في حين الرد لا احتمال
 ان يمنع لرضاها به وينسخ هذا من اطلاق ماله فلا يبطل بالشك ولا
 يجوز اجارة من لا يملك اذ لا ولاية له عليه لانه غير مالك ولا نائب
 عنه بل يوجه اى المتقاضي والقاضي وصرف نفقته او غنة اليها اى القاع
 ان احتاج الوقف اليها يعني ان نفقت الوقف ان صح لانه يعوق لاجارة
 صرف اليها والا يبيع الحاكم ويصرف غنة اليها صرفا للبدل لا مصرفا للبدل
 وان لم يحج حفظ الحاجة ولم يقسم بين محاربه لانه جزء من العين
 وحقوقهم في الانتفاع بما فعه وذا العين لانه حق الله تعالى او حق الواقف
 فلا يهون اليهم ما ليس حق الله تعالى الواقف اذا افتقر واحتاج الى الوقف
 يرفع الى القاضي لينظر ان لم يكن مستحقا كذا في الخلاصة وقسمه لو كان
 لوارث الواقف كان حكما يبطل ان الوقف والا فلا قال في جمع الفتاوى
 القاضي اذا طلق بيع وقف غير مستجل اذا اطلق لوارث الواقف كان

اللامع

ذلك

ذلك منه حكما يبطل ان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لغير وارث
 لان الوقف اذا بطل عاد المالك وارث الواقف وبيع مال الغير للغير
 اقرب الوقف صحيح وبان اخرج من يده ووارثه يعلم خلافا عما انه لم يقو
 ولم يخرج من يده جازا الواقف وليس له اى لوارثه ان يأخذه ولا
 يسمع دعواه في القضاء كذا في الحاشية الواقف في مرض الموت كالهبة
 فيه فيعتب من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض
 والاقران فان خرج من الثلث او اجازته الوارث فنقض في الكلام
 والابطال في الزاوية على الثلث فان اجاز القبض دون البعض جاز
 بقدرها جاز ولو يبطل في الباقي الا ان يظهر لهية مال غيره فينفذ
 في الكل كذا في الحاشية العوق اما الفقراء وهو ظ او للاغنياء ثم
 للفقراء كالوقوف على الاولاد للاغنياء وبعد انفق اضرع على الفقراء
 او يستوى في الفريقان اى الفقراء والاعنياء كالرباطات
 والمقارب والمساعد والسقايات والقنابل ونحو ذلك **فصل**
 في بيع شرا الواقف في اجازته اذ اشترط ان لا يوجر اكثر من سنة
 والتاسد لا يرغبون في استيجارها سنة وكان اجازتها اكثر من سنة
 اذن على الواقف وانفق الفقراء فليس للفقير ان يخالف بشرط
 او يوجر اكثر من سنة **فصل** في رفع الامر الى القاضي في يوجه
 القاضي اكثر من سنة لانه للقاضي ولاية المنظر للفقراء والمقارب

والهيت وانما يشترط الواقف فلفهم ان يوجر اكثر من سنة بلا اذن
المخاض كذا في الثانية فلو اهل الواقف مدتها اى لم يبينها قيل يطلق
اى يبيع على اطلاقها ولا يقيد بسنة فلفهم ان يوجر كيف شاء جريا
على سنة الواقف وقيل يقيد بسنة سواء كان الواقف دارا او اوقفا
لزيادة احتياط في امر الواقف وبها اى بالسنة يقع في الدور
لأن المدة اذا طالت يؤدى الى ابطال الواقف فان عندنا يتصرف فيه
حقوق المالك على طول الزمان فدينهم ما لا يملك بثلاث سنين في الارض
يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يوجر اكثر من سنة وان
كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان ان يوجر بها
مرة ليتمكن فيها المستاجر من الزراعة وبالمثل يوجر لا باقل من اجر
المثل ففما للفرع عن الواقف فلو رخص اجره بسبب من الاستيلاء
بعد العقد على المقدار لا يفسخ العقد لزوم الشر ولو زاد اى اجر
مثل قيل فيصحب به اى باجر مثل ثانيا لاخ من الزمان واما الماخ
فلم حصته من الاجر الاول وقيل لا اى لا يعقد به ثانيا كزيادة ولو
تقنتا في الذخيرة اذا استاجر ارض وحق ثلاث سنين باجرة
معلومة وجر المثل مع جازة الاجارة فرخصه اجرتها لا تنسخ
الاجارة واذا افرد اجر مثلها بعد مئة مئة فغار رواية فتاوى


الملاذ

سمن

سمر قند يبين لا يفسخ العقد وغار رواية شريح الطحاوى يفسخ
ويجود العقد والما وقت الفسخ يجب المسح وزيادة الاجرة تقبى
اذا زادت عند المالك مع لوزاد واحد تقنتا لا يعتبر غار رواية شريح
الطحاوى لو زادت الاجرة فرض المستاجر بالزيادة الاول كان
هو او من غيره ولا يوجر الموقوف عليه كالمعلم والمدرس والا ولاد
وخرجه لعدم تقربهم في عينه الا يتولى اى بان يجعل الواقف متوليا
في يكون له حق الموقوف فيه متول اجرة بدون اجر المثل لزم تمامه
كذا اب اجر منزل صغيره بدون اى بدون اجر المثل يعني لزمه
ايضا تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الحظ والاحتياط كذا في العمادية
لا تنسخ اى اجارة الواقف بموت الموجه لانه العقد لغيره كالوكيل والا
والواقف لا يعاد ولا يرهن رعاية حق الموقوف عليه لان فيه ما ابطال
حقه فلو سكن الميراث فيه يجب عليه الاجر ويقع بالضم ان ياتى منافقة
يعنى اذا سكن رجل دار الواقف او اسكنه المتولى بالاجر مثل قيل
لا تنسخ على الساكن ولا على المتولى وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل
وعليه الفتوى وكذا من اقر مال اليهم كذا في العمادية وغصب عقار
يعنى ان الفتوى في غصب العقار والدور الموقوف بالضم ان نظرا
لواقف ومع فسخ عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري بها فسخه
اخرى فيكون على سبيل الواقف لانه هذا بدل الاول كذا في الاستدراج

وتقبل اي الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنسبة
والشهادة بالشهرة لا تثبت اصل وان مر بها اي شهيدوا بالشع
وقالوا عند القاضي شهيدوا بالشع تقبل بخلاف سائر ما يجوز فيه
الشهادة بالشع كالنسب فانهم اذا اصرحوا بانهم شهيدوا بالشع
لا تقبل لانه الوقف حق الله تعالى وتجزئ القبول بتصريح السامع حفظ
لا توافق القديح عن الاستيلاء وغيره كذلك لا تثبت شرطه في
الاصح فان الشهادة على اصل الوقف بالشهرة يجوز على الجواب المختار
وان كان الوقف على قوم باعيانهم واماعا الشرائط فلا هو المختار كذا
في العمادية وبيان المصروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذا القبة
وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالشع متولى بناءا عرصه الوقف
وهو اي البناء يكون للوقف فتصرف غلته الامصارى الوقف ان بناءه
من مال الوقف او مال نفسه ونوى للوقف او لم ينو شيئا وان بنى
لنفسه واشهد عليه كانه ائتمن نفسه والاجنبية اذا بنى ولم ينو
شيئا فلم ذلك وان نوى كونه للوقف كانه كذا القوس يعني انه كالبنا
في جميع ما ذكرنا والغرض في المسجد للمسجد مطلقا اي سواء نوى او لم ينو
بائع داره اذ عني ان كنت وقفها او قال وقف على لا يبيح للشاخص
فليس له ان يخلق المشتري ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا

على عتق

على عتق امه تقبل بلا دعوى الولاية في اصل الوقف للوقف
وان لم يشهد عليها لانه احق من الاجنبية وبهذا لو خات
كالوصي رعاية لمصلحة الوقف وان شرط الوقف ان لا ينزك
لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع ولا اي الوقف المتول واخرجه
صح وان لم يكن جديده وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل
فلا عبرة للشرط طالب التولية لا يولي الا بولي طالب القضاء من
المتول مرضى الموت وفوض التولية الى غيره جاز لان المتولي بمنزلة
الوصي وللوصي ان يوصي الى غيره كذا في الثانية ولو مات
اي المتول بلا نفوس بغيرها الى غيره اوبه فالرأى في نصب المتولي
الى الوقف لا الى القاضي ثم اذا مات الوقف فالرأى فيه الى وصيه
ثم ان مات وصيه فالرأى فيه الى القاضي ويجعل المتول من اهل
الوقف ما امكن لا الاجانب البان المسجد اوله بنصب الامام
والمؤذن في الحضار الا اذا عتق القوم اصيل من عبته اي
البان المشتري المتول على الوقف دارا لم اي للوقف لا يكون وفقا
والاصح لان في صحة الوقف وشروط التي بصير بها الوقف
لانما كلاما كثيرا ولم يوجد ههنا كذا في العمادية جاز الحاكم
تخرج امه الوقف لا عبده وكومن امته وجنائه عبده وماله
اي حال الوقف كذا في الخلاصة  فيما يتعلق
بوقف الاولاد قال ارضى هذه صدقة موقوفة على

ولدى كانت الفلة لولد صلبى يتولى فيه الذكر والانثى
لان اسم الولد مأخوذة من الولادة وهى موجودة فيها الا ان يقيد
بالذكور بان يقف على الذكور ولدى لا يدخل فيه الاناث واذا
هذا الوقف فما يوجد واحد من الولد الصلبى كانت اى الفلة له
لا لغيره واذا انتفى اى الصلبى صرفت اى الفلة الى الفقراء
لا لولد الولد لا تقطع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف
ولد صلبى وان لم يكن للوقف ولد صلبى بل ولد ابن ذكرا كان
او انثى كانت الفلة له خاصة لا يشارك فيها من دونه
من البطون ويكنى ولد الابن عند عدم الصلبى بمنزلة صلبى
ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية
وبه اخذ ههنا لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم لا الى
آباء امهاتهم بخلاف ولد الابن ولوناد على العبارة الاولى
وقال وولد ولدى فقط اى لم يزد على هذا يدخل فيه
الصلبى واولاد بنسبه بنت تكون في الفلة ولا يقدم الصلبى
على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه
ولد البنت قال هلال يدخل ولو قيد بالذكور اى
قال ارضى هذه موثقة على ولدى وولد ولدى لا تورد
قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات
وهو الصحيح لانهم الولد كما يتناول اولاد البنين بنات

اولاد البنات لما قال الامام السرخسي ان ولد الولد لهم من
ولادته وله وابنة وله ومن ولدته ابنته يكون ولد وله
حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فان منه ولد البنت لا يدخل
في ظاهر الرواية كما مر لان اسم الولد يتناول وله الصلبي
وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا انه اذا انقضى
الاولاد واولادهم في الصورتين المذكورتين صرفت الغلة الى
الفقراء لا تطلق الموقوف عليه فلو زاد البطن الثالث وقال
على ولدي وولد ولدي وولد ولدي صرف الى اولاده ما تناسلوا
سوا لا الفقراء ما بقي واحد من اولاده وان سفل فبسوى
فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان
يقوله الاقرب فالاقرب او يقوله على ولدي ثم على ولدي
او يقوله بطناً بعد بطن في مبدأها بدأ به الواقف لانه لما ذكر
البطن الثالث فحسب التفات فتعلق لكم بنفس الانساب ^{غير} _{الانساب}
والانساب موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني
لان الواطئة له واحدة كذا في الخلاصة كذا اي صرف الى اولاده
ما تناسلوا لا الفقراء اذا قال على ولدي واولاد اولادي ^{اولادي}
او قال ابتداء على اولادي بسوى فيه الاقرب والابعد الا
ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف ضيقة على اولاده
ثم الفقراء فابعضهم صرفت الغلة الى الباقي لانه وقف

على اولاده ثم الفقراء فباقي منكم احد واه سفل لا تصرف
الى الفقراء ولو وقفها على اولاده وسميهم فقال على فلان
وفلان وجعل اخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان
نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى فانه وقف هناك
على الكل لا كل واحد ولو وقف على امراته واولادهم واولاد
الواقف ثم مات امراته لا يكون نصيبها لابنها الميت لكن
الواقف خاصة اذا لم يشترط اي الواقف رد نصيب الميت
اي من مات منهم الى ولده حتى اذا شرط كان نصيبها لابنها
بل يكون للجميع اي جميع الاولاد ولو قال على ولدي وولدي
ابدأنا سلوا ولم يقل بطننا بعد بطن كذا شرط الشرط
المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالقوله للجميع ولده
ولسلم بينهم على السوية ولو مات بعض ولد الواقف
وترك ولداً ثم جاءت القلة تقسم على الولد وولد الولد
وان سفلوا القنضي عبارة الواقف وعلى الميت لانه لا يخفى
ان نصيب قبل موته فما ضا به اي اي الميت من القلة كان
لوله بالارث ولو وقف على والديه فاذا انقرضا فعلى
اولاده ابدأنا سلوا وتعاقدوا فاذا مات احدهما
وخلف ولداً صرف نصف القلة الى الباقي والنصف الى الفقراء
كأما في صغار شميته كل من الاولاد فاذا مات الاخر صرف

فان نصيبه اي اولاد الميت
سليم الذي عينه الواقف
بحكم تعيينه وسميهم والاه
بالارث صح صح صح

صرف الكل الى اولاد الاولاد يقسم بين كل ولد لاحدها وكل واحد
من اولاد الاخر على السوية وقف على ذوى قرابته لم يدخل
والله وجده وولده رجل قال ارضى هذه موقوفه على
اقاربى او على ذوى قرابتي او على ذوى قرابتي قال هلال يصح الوقف
ولا يفضل الذكور على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا
جده ولا ولده كذا في الثانية فادفع اليه برهن اخراتها
وقفت عليه وبرهن قيم الوقف انها للميت فان ارخا
فللسابق والا فبينهما نصفان كما هو الحكم في دعوى الملك
وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الميت اولاد الميت
ثم لمحي برهن على واحد من الاولاد الا ان الوقف بطننا
بعد بطن والباقي غيب والواقف والوقف واحد يقبل و
ينصب خصماً عن الباقي ولو برهن الاولاد الا ان
الوقف مطلق عليك وعلينا فبيننا مدعى الوقف بطننا
بعد بطن اولى كذا في القضية

كتاب البيوع هو بيع
 الذي دل عليه البيوع لغة مبادلة مال
 بمال مطلقا وهو من الاضداد يقال باع
 الشيء اذا اشتراه واشتراه ويعزى الى
 المفعول الثاني بلا حرف وبها يقال باعته
 الشيء وباعته منه وانما جمع لكونه انواعا
 اربعة باعتبار البيع لانه اما بيع سلعة
 مثل ما يسمى مقايضة او بيعها بالثمن
 ويسمى بيعا لكونه اشهر الانواع او بيع
 ثمن ثمن كبيع التقديرات ويسمى صرفا
 او بيع دين بدين بدين ويسمى سلما و با
 اعتبار الثمن ايضا اربعة لان الثمن
 الاول ان لم يعتبر يسمى مساومة واعتبر
 به زيادة يسمى راحة او بدونها يسمى
 تولية او مع النقص يسمى **بيع** **مبادلة**
مال بمال بطريق الاكتساب اي التجارة
 خرج به مبادلة رجلين بما لهما بطريق
 التبرع او الهبة بشرط العوض فانه ليس

بيع ابتداء وان كان في حكمه بقائه يقال على سبيل
 التراضي ليتنازلت الملكة فانه يتعقد وان
 لم يلزم **يتعقد** الا انعقاد تعلق كلام احده
 العاقدين سواء كان بيع او اشتريت **الماضي**
 قال في الهداية البيع يتعقد بالايجاب
 والقبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال
 لان البيع انشأ تصرف والانشأ يعرف
 بالشرع والموضوع للاخبار لفظ الماضي اذا
 اللام فيه للعهد فلا وجه للاعتراض عليه
 بانه لا بد من ضم شيء الى ذلك وهو ان يقال
 وكان استحال بلفظ الماضي والا لا يتم الريد
 ثم قال ولا يتعقد بلفظين احدهما بلفظ
 المستقبل بخلاف النكاح وقد مر الفرق
 هناك واراد بلفظ المستقبل صيغة الامر
 نحو وجهه مني بكذا فقال بعث لانه قال
 هناك مثل ان يقول زوجي فيقول
 زوجتك فلا وجه لجملة علي المضارع كما
 ذهب اليه بعض سراحه نعم يتعقد
 به البيع اذا قارنته النية كما نقله صاحب

لأنه ثبت للاضداد
 والقبول وهو في كلام
 احدهما سواء كان بيع
 او اشتريت
 كلام احده صريح
 بالاجاب وهو
 في الحديث

النهاية عن الطواوي وتفتت العفنا **وينعقد**
ايضا **بما في معناها** اي الماصيين خورضيت
واعطيتك بكذا وحده يعني ان كل ما دل
علي معنى بيعت واشتريت **ينعقد** البيع
به ايضا فاذا قال بيعت منك فقال حذره يعني
بيعت بذلك فحذره فانه امر بالاحذ بالبدل
وهو لا يكون الا بالبيع فطانه قال بعته منك
به فحذره فقد البيع اقتضنا ثبت العقد
باعتباره لا بلفظين احدهما الاثر لثاني
ما مر فان المعنى هو المعنى في هذه العقود
وان اعتبر اللفظ في معنوا كثر كثة العارضة
حيث لا يصح اذا لم يبين جميع ما يقتضيه
حتى التقاطي اي اعطا البيع والتمن من
الجابيين فلان البيع **ينعقد** به بلا وجود
لفظ فضلا عن الماصيين لوجود المقصود
وهو التراضي **مطلقا** اي في النفس والخيس
هو الصحيح لا ما قال الكرخي **ينعقد** به في
الخيس فقط كما لبقل ونحوه **وينعقد** ايضا
بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله بان
يقول

يقول بيعت هذا منك بكذا **وبشراء منه** ان يقول
اشتريت هذا من ابني فان عبارة الاب كمال
الشفقة اقيمت مقام العبارتين فلم يجتمع الي
القبول فكان اصيل في حق نفسه وناسيا عن
طفله حتى اذا بلغ كان العهدة عليه دون
ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجبي
فبلغ كان العهدة على ابيه فاذا ائزم عليه
التمن في صورة الشراء يبرأ عن الديت
حتى ينقب القاضي وكيدا بقبضه للصغير
فردده على ابيه فيكون امانة عنده وكذا
لو قال بيعت منك هذا بدينهم فقبضه
المشتري ولم يقل شيئا **ينعقد** البيع **وبغير**
القابل في المجلس لانه لو لم يجر له حكم
العقد جيرا وهو مستحق **بين منقول المثل**
بالكل والترك يعني ان البايع اذا وجب
في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او وجب
المشتري في شيء فقبل البايع في بعضه
لم يجر لان فيه تفرق الصفقة واحدا المتعاقد
لا يملك ذلك لان فيه ضرر للمشتري او البايع

لان المبيع ان كان واحدا لزم ضرر الشركة للمشتري
وان كان متعديا فالعادة منهم الجيد في الردى
ونقص ثمن الجيد لترويج الردى فلو ثبتت
حيث يقبل العقد في البعض قبل المشتري
العقد في الجيد وترك الردى فزال الجيد
عن يد البايع بل قل من ثمنه وفيه ضرره
واذا لم يخرأخذ البعض بالبعض فلا بد
لا يجوز اخذ الكل بالبعض اولى وان تعدد
الصنفه فله ذلك لا تنقضا للضرر عند البايع
والله اعلم بقوله **الا اذا كره** اي البايع
لفظ بعث **وفصل الثمن** اما في ما ذكر
في الثاني ان قوله في الهداية الا ان
يبين ثمن كل واحد لانه صفتان
معني لا يتم الا ان يدرج تكملا لفظ العقد
اذ به تتعدد الصنفه لا بمجرد بيان ثمن
كل واحد وقال الزيلعي وليس له ان
يقبل بعض المبيع دون البعض وان فصل
الثمن الا اذا كره البايع لفظ بعث مع
ذلك الثمن لكل واحد عند ابي حنيفة
وعندهما

٧٧
وعندهما ذلك ان فصل الثمن بان قال
بعثك هذين كل واحد بكذا او بعثك هذه
العشرة كل واحد منهما بكذا **او رضي** اي البايع
بقوله اي قول المشتري **اشتريت هذا بكذا**
قال القنطري ان رضي البايع في المجلس
بتفريق الصنفه يصح ويكون ذلك من
المشتري في الحقيقة استينا في ايجاب لا قبول
ورضي البايع قبولا واعتراض عليه بانه انما
يصح اذا كان للبعض الذي قبله المشتري
حصة من الثمن كما لصورة المذكورة وفي تعيين
بائعها بعشرة لان الثمن ينقسم عليها باعتبار
الاجزا يكون حصة كل بعض معلومة واما
اذا اصاب العقد في عشرين او ثوبين فلم
يصح العقد بقبول احدهما وان رضي
البايع لانه يلزم البيع بالحصة ابتداء وان رضي
لا يجوز ان يقول من ثمن الصنفه من مراد القنطري
فان تسميته عبارة المشتري ايجابا ورضي
البايع قبولا يدل على انه اعتبر في عبارة
المشتري والبايع ذكر الثمن فيقابلة بعض

المبيع فان مجرد قول المشتري اشتريته بلا ذكر
الثمن لا يكون ايجابا ولا قول البايه رضيت
قبولا لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو
مبادلة المال بالمال فنظروا عدم لزوم البيع
بالخصه ابتداء وهذا قلنا اوردني بقوله
اشترى من هذا بكذا **ويمتد** اي خيار القبول
الي اخر المجلس ولا يبطل بالتاخير اليه
وان طال لان المجلس جامع للمتفرقات كما
مرفي كتاب الطهارة فاذا عدت الامور
المتعددة بسببه واحدة فلا بد يعتبر
ساعاته ساعة واحدة اولى دفعا للمعسر وتحقيقا
للسر والتمالم يكن الخلع والعتق علي مال
كذلك بل يوافق الايجاب فيهما علي ما وراي
المجلس لما رواهنا استملا علي اليمين من
جانب الزوج والمولي فكانت لك مانعا من
الرجوع في المجلس **والكتاب والرسالة**
كالخطاب يعني اذا كتبت اما بعد فقد
يعتد عبيدي فلا ناكلذا وقال لرسوله
بعث هذا من فلان الغايب فاذهب
فاخبره

٧٨
فاخبره موصل الكتاب الي المكتوب اليه
واخبر الرسول المرسل اليه فقال في المجلس
نبلوغ الكتاب والرسالة اشتريته به او ضلته
ثم البيع بينهما لان الكتاب من البايه الغايب
كالخطاب من الحاضر والرسول مقبوض وسفير
وطلا منه كطلام المرسل فان الرسول كان
ببيلة تارة بالخطاب وتارة بالكتاب مبني
الله عليه وسلم **ويبطل الايجاب قبل القبول**
بالرجوع اي رجوع الموجب لان المانع من
الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو مشتق
ههنا لان الايجاب لا يفيد الحكم بدو
القبول اعترض بان الحق غير ما يخصر في
الملك بل هو حق التملك ايضا حق وفيه ابطال
ورده بان الايجاب اذا لم يعد ملعا للمشتري
لم يكن مزيل لملك البايه فحق التملك للمشتري
لا يبايض حقيقة الملك للبايع لكونها مقوية
منه ولا ينتقص مما اذا دفع الزكوات قبل
الحول الي السامي فان المزكي لا يقدر علي الا
ستره او لتعلق حق الفقير بالمدنوع لان

حقيقة الملك زالت عنه الزك في حال حق الفقير
لا تتغير ما هو أقوى منه ويعدل أيضا الإيجاب
قبل القبول **بقيام** أي من الموجب والتقابل **عن**
مجلسه لأن القيام دليل الرجوع والدلالة تجعل
عمل الصريح اعترض بانهما إنما تجعل عمله إذا لم
يوجد صريح يعارضها وهما لو قال بعد
القيام قبلت وجدا الصريح ولم يعتبر رد بان
الصريح انما وجد بعد الدلالة ولذلك يعارضها
ولزم أي البيع **بها** أي بالإيجاب والقبول **بلا**
خيار لأحدهما في المجلس وقال الشافعي لعل
منها خيار المجلس لقوله صلى الله عليه وسلم
المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا أن في
الفسخ ابطال حق الآخر فلا يجوز أن يقول فرد
عليه ظاهره أنه إذا ريد بحق الآخر حق التملك
فسلم لكنه لا يفيد لما مر وإذا ريد حقيقة الملك
فمنوع بل هو أول المنبيلة ويمكن دفعه بأن
حق التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت
حقيقة الملك بعده لم يكن للقبول فإيدته
زائدة بل كان وجوده وعدمه سواء كونه
وكنا

٧٩
وكنا قال حسن أن يقال ولنا أن الإيجاب والقبول
يفيدان حقيقة الملك لما قال الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فاباح
للأكل ولو في المجلس بوجود التجارة الناشئة
عن التراضي والبيع تجارة فدل باطله
عليه نفي الخيار وصحة وقوع الملك للمشتري
والقول بالخيار تقييد وهو نسخ فلا يجوز
والجواب **ب** عن الحديث أنه يجوز على خيار
القبول أي قبول كل واحد من المتعاقدين
في المجلس وفأيد تصرفه متى هم أن الموجب
بعد ما أوجب لا يكون له أن يرجع لأخيار الفسخ
بعد الإيجاب والقبول وفي الحديث أسارة
لأن الأحوال ثلاثة حال لم يوجد فيها الإيجاب
والقبول وحال وجد فيها وانقضيها وحال
وجد فيها أحدهما والآخر موقوف وأطلاق
اسم المتبايعين عليهما في الأول مجاز باعتبار
ما يؤيد إليه وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان
وفي الثالثة حقيقة لما تقر في موضعه

ان اسم الفاعل حقيقة في الحال يعني اجزائهم
او اخر الماضي واوائل المستقبل وفي حال
المباشرة بان يقبل احدهما في المجلس والاخر
متوقف فيه لاما قبلها ولا ما بعدها او يجتمعا
فيجعل عليها ليللا يلزم ابطال حق الاخر والتفريق
المذكور في الحديث محمول على تفريق الاموال
بان قال احدهما بعت ويقول الاخر لا اشتري
او بالعكس حيث لا يبقى الخيار بعدة فان
قيل التفريق يكون بعد الاجتماع وهو
لا يتصور ههنا قلنا المراد بالتفريق عدم
الاجتماع ابتداء وهذا مبني على قاعدته
معرفة في المفتاح والكتا في انهم يقولون
صيق فم الزكية او وسع كم الثوب والمراد
في الاول جعل فم الزكية صيقا ابتداء فلا
تفعل عنه **وكفي** في صحة البيع **الاستشارة**
في اعراض اعني من المبيع والتمن **غير بوجبة**
احتراز عن بيع دراهم ودنانير وحنطة ونحوها
يجنسها فان الاستشارة فيه لا تكفي بل لا بد من
مساواتهما قدر الاحتمال الذي كما نسياتي
وانما

وانما كفت الاشارة لكونها باله طرق التعريف فلا
يحتاج الى بيان القدر والوصف بخلاف السلم
فان معرفة قدر المسلم فيه ووصفه واجبة فيه
لكونه غير متساو اليه كما نسياتي **وشروط معرفة**
مبيع يتسلم اي يحتاج الى التسليم احتراز عما اذا
اقران لفلان عنده متاعا فاشتراه منه ولم يعرفاه
فانه يجوز لعدم احتياجه التسليم ذكره الزاهدي
بما متعلق بمعرفة **يرفع الجهالة** المقصودة الى
التزاع المفضي الى فساد البيع بان باع غائبا
واشار الى مكانه وليس فيه مسمى بذلك الاسم
غيره فانه جائز كما نسياتي في جنار الروية وشروط
ايضا معرفة **قدر ثمن** كعشرة مثلا كما نسياتي
الذمة احتراز عن المشار اليه كما سبق وما يحصل
فيها هو الملكيات والعدديات المتقاربة
والموزونات كالدراهم والدنانير وسائر
ما يوزن اذا متوكلت بالاعيان القيمة
ومعرفة وصفه ككونه بخاريا او سمرقنديا
لان حالتهما تفضي الى التزاع فيعبري العقد
عن المقصود **وصح** البيع **بحال** اي بمن حال

ومؤجل لاطلاق مؤله بقائي واحل الله البيع وحرم
الربا وعنه عليه الصلاة والسلام انه اشترى
من يهودي ثوبا الى اجل ورهنه درعه ولا بد ان
يكون الاجل معلوما لان الجمالة فيه مانعة من
التسليم الواجب بحكم العقيد فهذا يبطل به
في مقرب المدة وذلك يتسلم في بيعه هاكذا
في الهداية والثاني وغيرهما اقوال فيه
استحال لان نص البيع مطلق كما قالوا واشترط
معلومية الاجل بالدريل العقلي تقييد المطلق
بالذاتي وهو غير صحيح لما تقر في الاصول
ان تقييد المطلق بنسخ ونسخ الكتاب
بالذاتي لا يجوز ويمكن دفعه بان اطلاق
النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل وهي
لم تقيد بالمعومية كما سيأتي في حيا والشرط انه
اذا قال بعثك هذا الى اجل او مؤجلا صالح
فصرف الى نصف يوم او ثلاثة ايام او شهر
والمقيد بالمعومية انما هو وقت الاجل والنص
ليس بمطلق بالنظر اليه ولهذا قلت **معلوم**
الوقت حتى اذا جهل وقته فسد البيع كما يبيع
الى الحصاد

81
الى الحصاد ومعه وتقيده اذا البيع مطلق والمطلق
هو المتصرف للذات دون الصفات لا بالثمن ولا بال
لا ثبات وذات البيع وحقيقته كما عرفت
مبادلة المال بالمال فالثمن معتبر في مفهوم
البيع والتاجيل من صفات الثمن فيكون من
صفات البيع ولهذا يقال بيع مؤجل فبالنظر
الى التاجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييده
بظني واما تقييد وقت الاجل فليس من
صفات البيع بل امر له نوع تغلق بصفته
فبالنظر اليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقييد
بالذاتي فيندفع الاشكال وبعد ما علم الاجل
ان مات البايع لا يبطل الاجل وان مات
المشتري حل المال لان فائدة التاجيل
ان يتجر فيؤدي الثمن من ثمن المال فاقدا
مات من له الاجل يقين المروك لعقضاء
الدين فلا يفيد التاجيل **واذا منع البايع**
السلعة ستة ايام لا اجل فللمشتري **سنة**
ثمانية يعني اذا اشترى بثمن مؤجل الى سنة
غير معينة ولم يقبض المتبيع حتى مضت

السنة فلم يشترى سنة أخرى بعد قبضه
وقال ليس له ذلك **ومطلق** يعني صحيح البيع
بتمن مطلق عن ذكر الصفة لا العذر لوجوب
دوره لما عرفت **فالعقد** أي فالعقد يقع **على**
غالب النقد أي غالب نقد البلد في الزواج
لأنه المتعارف **وان استوي** أي لم يوجد الغالب
بل استوي **الزواج في النقود لا المالية** بل
تفاوتت فيها فسد أي البيع **ان لم يبين**
أي الثمن أنه من أي نوع لأن الجهالة إلى
النزاع كما مر **واستوي المالية** أيضًا كما
استوي الزواج **واختلف الاسم** كالأحادي
والثنائي والثلاثي **صحيح ان أطلق اسم**
الدرهم على كل منها حيث يطلق على الواحد
من الأول والثاني والثمن من الثاني والثلاث
من الثالث اسم الدرهم إذا لا نزاع عند
عدم الاختلاف في المالية وهو الثاني من
الحواش **وصرف إلى ما ذكره من كل نوع** مثلاً
إذا باع عبد بالدرهم فله ان يعطي الألف
من الأحادي أو الفين من الثاني أو ثلاثة
الألف

٨٢
الألف من الثالث في هذا ما ذكر في الثاني وإذا
صاحب المالية كان في عبارته نوع
عموم **ولا يتعين النقد** لأن النقد ما ليس
مستوفى من الذهب والفضة مسبوكة أو لا
والخلوس **الناسقة** كذا في العبادية في **الحاجة**
أي صحيح البيع **وأن عيناً** أي إذا عين العاقدان
درهما مثلاً ثم أراد المشتري تبدل به درهم
آخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع البايه وعند
الشافعي رحمه الله يتعينان بالتعيين حتى
لا يجوز تبدل به بأخر ولو هلكت قبل التسليم
أو استحق بغيره أو قبله انتقض البيع عند
لاعذرنا بل يطالب بتسليم مثله وإنما قال
في صحيحه لما ذكر في العبادية أن الدرهم
والدينارين يتعينان في البيع الفاسد من
الأصل ولا يتعينان فيما ينتقض بعد
الصحة صورة الأول ما إذا باع عبد أو قبض
الثنى فظهر أنه من الحر أو باع جارية فظهر
أنها أم ولد يتعين درهم الثمن للثلاثة
لهذا القصد حكم الغصب وصورة الثاني ما إذا

باع عبداً وملك قبل التسليم فالتمن المقبوض
لا يتعين بالتعيين في رواية وهو الأصح **وصح**
البيع في الطعام وهو الحنطة ودقيقها لأنه
يقع عليها عرفاً وبيات في الوكالة **والحبوب**
وهي غيرهما كالعدس والحمص ونحوهما ولو كان
البيع **جزأ** أي بطريق المجازفة معترفاً
لوبيع بغير حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام
إذا اختلفت **البيعة** فبيعوا كأي شيء خلاص
ما إذا باع بجنسه مجازفة فإنه لا يصح لاحتمال
الربا **وصح** أيضاً بيع المكيلات **والموزونات**
بأناة أو **حجر معين** كل منهما **جهل قدره** لأن
المناة من الصحة جهالة تغضي إلى التزاع
وهما هناليس كذلك لأن التسليم في البيع محمل
فبدر هلاك الأناة والحجر بخلاف السلم فإن
التسليم فيه متأخر فانهلاك ليس ببادر
قبله فيحقق المنازعة وعن أبي يوسف
أن الجواز فيما إذا كان المكيال لا يتكسر **بكتفه**
كقصعة ونحوها وما إذا كان كما لن يميل
ونحوه فلا يجوز وكذا إذا كان الحجر يتفتت
أو نازعه

٨٣
أو بالوجه بعوت شيء إذا حلف يخف وبيع أيضاً
في **القدر المسمى** واحد كان أو أكثر إذا **باع صبرة**
كل تغير أو تغيرين مثلاً بكذا يعني إذا قال
بعتك هذه الصبرة كل تغير أو تغيرين أو ثلاثة
بكذا إذا لم يصر في القدر المسمى من عدد
القضرات عند أبي حنيفة رحمه الله لا الباقى
إلا إذا زالت الجهالة بعلم جميع القضرات
بسميتها أو بكيل في المجلس قبل الافتراق
وقال لا يجوز مطلقاً **لا صبرتان** أي لا يصح
البيع عند أبي حنيفة في القدر المسمى
إذا بيع صبرتان **من جنسين** كصبرتي تبر
وشعير كل تغير أو تغيرين بكذا حيث لم
يصح البيع عنده في تغير واحد لتفاوت
الصبرتين وعندهما يصح فربما أيضاً وذكر
في المحيط والإيضاح أن العقد يصح على
تغير واحد منهما أيضاً **ولا يصح** أيضاً البيع
عنده في القدر المسمى إذا بيع **متفاوت**
كالشاة وهي قطيعة عنهم كل شاة أو شاتين
بكذا **والعدل** المشتمل على الأثواب المتفاوتة

لثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت في
ابعضها يقتضي الجهالة المودية الى النزاع
خلاف الصبرة **وان سمي الجملتين** اي جملتي
المبيع والتمن بان قال بعت هذه الثلاثة
وهي مائة بالعدد وهم او بعت هذا العدد
وهو عشرة اثواب بمائة **بلا تفصيل** اي بلا قول
كل مثاة بكذا او كل ثوب بكذا صح البيع **في الكل**
اجماعا متغاوتا ولا معلومية المبيع والتمن
وان باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي الجملتين
بلا تفصيل بعد ما سمي الجملتين ولم يفصل ما
فان باع الصبرة **عليها انها مائة** هذا اي مائة
تفريق بمائة صح البيع ولا يتفاوت الحكم ههنا
بين ان يسمى لكل تغير مثا بان يقول كل تغير
بدرهم وبين ان لا يسمى لعدم التفاوت
بخلاف العدديات المتفاوتة كما سيأتي **وهي**
اي الصبرة **اقل** من المائة **اخذه** اي المشتري
الاقل **احصته** من الثمن او **فسخ العقد** يعني
انه غير يسي الامرين لتفرق الصفقة عليه
فلا يتم رضاه بالموجود **او هي اكثر** من المائة
للبيع

٨٤
للبيع والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار
معين وقد وجد فصح العقد والعقد ليس
بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب فيكون
للبيع **وان باع المدرع هكذا** اي سمي الجملتين
ولم يقل كل درع او ذراعين بكذا صح البيع
فان وجده المشتري تاما اخذه بكل الثمن
بلا حياء وان وجده اقل خيرا ان شأ **اخذ الاقل**
بالكل اي كل الثمن **او ترك** لان الزداع وصف
في الثوب لا بمعنى كونه صفقة عرضية له بل
هو اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا للشيء
غير مفصل عنه اذا حصل فيه يريده حسنا
وان كان في نفسه جوهر كالدراع من ثوب
وبناء من دار كما سبق في الايمان فان ثوبا
هو عشرة اذرع يساوي عشرة دراهم اذا
انفق منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف
المكيلات والعدديات فان بعضها منها يسمى
قدرا واصلا ولا يفيد الضامه اي بعض اخر
كما لا للمجموع فان حنطة هي عشرة اقنعة
اذا ساوت عشرة دراهم كانت السعة منها

تساوي تسعة دراهم وقد اختلفوا في تفسير الاصل
 والوصف والكل راجع الي ما ذكرنا والوصف بهذا
 المعنى لا يقابل به شيء من الثمن كما طرف الحيوان
 الا اذا كان مقصودا بالتساوي كما سيأتي **واخذ**
 اية المشترى **الاكثر بلا خيار للبائع** لا فقه وصق
 وكان كما اذا باعه معيبا واذا هو سليم **وان**
باع المتفاوت **هكذا** اية سمي المجلتين ولم
 يفصل **صحيح البيع في الكل** حتى اذا اشتاوع
 المبيع والتمن لزم المبيع المعلومية كل منهما
لله قتل والاكثر قال في غاية البيان نقله
 عن الايضاح اذا قال بعثك هذا القطيع
 من الغنم علي انه خمسون والساو هذا العبد
 علي انه خمسون ثوبا بكذا فالبيع جائز لان
 جملة المبيع والتمن صار معلوما بالتسمية
 فاذا وجد المبيع زائدا وناقصا فالبيع فاسد
 لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع
 ثوبا من احد وخمسين وهذا فاسد لانه
 مجهول متفاوت وذن كان ناقصا فيحتاج الي
 ان يحيط حصه الثوب الناقص وهي مجهولة
 فيفسد

فيفسد ايضا وهكذا في سائر المختلف في قيمته **وان**
زاد اية في بيع المذروق بعد ذكر المجلتين **كل**
ذراع بدرهم لم يتعرض لذكر الصبرة لما ذكر ان
 الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا القيد وبين
 تركه لعدم التفاوت **صحيح في الكل** لما ذكر
كان وجهه اقل واكثر اخذ الاقل بالاقول
او ترك في الصورة الاولى لان الوصف وان
 كان قابلا لا يقابل به شيء من الثمن صراها هنا
 اصلا بافراجه بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف
 يقابل به شيء من الثمن اذا كان مقصودا بالتساوي
 حقيقة كما اذا قطع البائع يدا العبد المبيع
 قبل القبض سقط نصف الثمن او حكما
 لحق البائع كما اذا حدث عيب عند المشترى
 او لحق الشارع كما اذا خاطب المشترى الثوب
 المبيع ثم اطلع علي عيب يكون للوصف
 فتمسك من الثمن فاذا صار اصلا وجهه
 ناقصا ثبت الخيار او شأ حقه حصته
 وان شأ ترك لتقوى الصعقة عليه او لتقوى
 الوصف المرفوب فيه وفي الصورة الثانية

أخذ الأكثر بالأكثر أو تسع لأنه أن حصل له الزيادة
 في المبيع لزمه زيادة الثمن لما ذكره في كتاب
 نفعا ينتويه ضرر فيغير فلو أخذ بالقل لم يكن
 عاملا بمقتضى اللفظ وإنما قال في الأولى
 أو ترك وقال ههنا أو تسع المبيع لما كان
 ناقصا في الأولى لم يوجد البيع فلم ينعقد
 البيع حقيقة وكان أخذ الأقل بالأقل كما يبيع
 بالتواطين وفي الثانية وجد المبيع وهو زيادة
 وهي نابعة في الحقيقة فتدبر **وان وجد**
أي المذروع عشرة ونصف أو تسعة ونصف
أخذه في الأول بعشرة بلا خيار وفي الثانية
بتسعة به أي بالخيار وقال أبو يوسف في
 الأول بأخذه بأحد عشر بالخيار وفي الثاني
 بعشرة به وقال محمد في الأول بأخذه بعشرة
 ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف
 لأن من ضرورة تعاقب الذراع بالدرهم
 متعاقبة نصفه بنصفه فيجري عليه حكمها
 ولا يبي يوسف أنه لما أقر ذراع ببدل
 من كل ذراع منزلة ثوب وقد انتقص وكله
 أن

٨٦
 أن الذراع وصف في الأصل وإنما أخذ حكم المعداد
 بالشرط وهو مقيد بالذراع فإذا غدر عاد
 الحكم إلى الأصل وقيل في الكرياس الذي
 لا يتفاوتت جوانبه لا يطيب للمشتري ما
 زاد على الشروط لأنه حينئذ كما لموزون
 حيث لا يضره الفصل فيجوز بيع الذراع
 منه **وان زاد** أي القيد المذكور **في بيع المتعاقب**
صح في الأقل بقدره لأنه لما بين لكل منها
 ثمتا كان كل منها مبيعا فصح في العدد الموجود
 لكنه خير لتقريب الصفقة عليه **وفسد**
في الأكثر لأنه إذا كان زائدا بقي الجهالة
 في المردود المتفاوت فيؤدي إلى النزاع
صح بيع عشرة أسهم من مائة سهم من دار
أجماعا لا عشرة أذرع من مائة ذراع منها
 عند أبي حنيفة وعندهما جائز ذكر في
 غاية البيان نقل عن الصدر الشهيد
 والامام العتباتي أن قولهما يجوز البيع إذا
 كانت الدار مائة ذراع ويفترق هذا من تقليدنا
 أيضا حيث قال لأن عشرة أذرع من مائة

يوزع عشرة الدار فاشبه عشرة اسمهم من مائة سهم
وله ان البيع وقع على قدر معين من الدار لا على
شئ من الدار لان الدار في الاصل اسم خشيعة يزرع
بها ويستعمل هنا لما يحمله وهو معين لا متشاع
لان المتشاع لا يتصور ان يزرع فاذا اريد به
ما يحمله وهو معين لكنه محمول الموضع بطل
العقد **ولا ثوبين على انهما هرويان فاذا**
احدهما هروي يكون الراوي بين يمين كل
لانه جعل القول في المروي شرط جوفان
العقد في الهروي واشترط بقول المعلوم
في العقد بعينه **فصل**
اعلم ان ههنا اصولا ثلاثة ان كلما هو متناول
اسم البيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر
صريحا والثاني ان كلما كان متصلا بالبيع
انصال قرار كان تابع له داخل في البيع وما
لا فلا قالوا انما وضع لانه يفصله البئر بالآخرة
ليس بانصال قرار وما وضع لانه يفصله
فهو اتصال قرار والثالث ان كلما لا يكون من
القسمين ان كان من حقوق البيع ومرافقه
يدخل

87
يدخل في البيع بذكرها والا فلا اذا بقدر هذا فتقول
لا يدخل العلو بئر البيت بطريقه وخوجه
مرافقه او بطل قليل وكثير هو فيه او منه لان
البيت اسم لما يبيت فيه العلو مثله والشئ
لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالنفص
عليه ولا يدخل العلو ايضا **بئر منزل الآبه**
اي بالقييد المذكور لان المترل بين الدار
والبيت اذ يثاقي فيه مرافق السكن بنوع
مقصود بان مترل الدواب فيه فليشبهه بالدار
يدخل العلو فيه متبعا عند ذكر الحقوق والشئ
بالبيت لا يدخل فيه بدونه عملا بالشبهتين
ويدخل هو اي العلو والبنا ومحتاج علق
متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو
القطر فانه ومحتاجه لا يدخلان بهذا القيد
والكنيف بئر دار محمد ودها بدونه اي بدونه
وذكر ذلك القيد اما العلو فلا ان الدار اسم لما
يدار عليه الحدود والعلو منها وكذا البنا
واما المفتاح فلهذا العلق المتصل جزئيا
والمفتاح يدخل في بيع العلق بلا شئ منه

كما لجزء منه اذ لا ينتفع به الا به والعقل ومقتضاه
 لا يدخلان والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو من
 خشب لا غير المتصل والسرير كما لم يدخل كذا في
 الكافي **لا** اي لا يدخل في بيع الدار **الظلمة والطريق**
والشرب والمسيل **الا به** اما الظلمة فلا نهى
 مبنية على هو الطريق فاحذت حكمه واما
 الطريق والشرب والمسيل فلا نهى خارج من
 الحدود لكنها من الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل
 في الاجارة بل ذكرها لا نهى تعقد للاشتغال ولا
 يحصل الا به بخلاف البيع لانه قد يكون للجار
 ويدخل **الشجر** وان لم يسمه **لا الزرع** **الا** بالسمية
بشر الارض لان الشجر متصل بها للقرار واسم
 البناء والزرع متصل بها للفصل فاسمها متاعا
 فيها **ولا الشرب بئر** **شجرة** لان الاتصال
 وان كان خفيفا لكنه للقطعة لا للبقا فصارت كالزرع
الا بطل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون منه المبيع
لا يجوزها لانه ليس منها **لا يبيع** **بيع الزرع**
قبل صيرورته **بطل** لانه ليس بمشقة به وتباع
 للارض فيكون كما لو وصفت فلا يجوز ايراد العقد
 عليه

عليه بالقرارة وان باع على ان يتركه حين يدرك
 لم يتركه كذا الرطبة والبقول **وبعد ما يبيع ان**
شروط التخلية للمشتري اي تخلية ارض البطل
 بان يقطع او يرسل عليه اشته فتأكله فحينئذ
 يبيع لان الشرط مقتضى العقد فلا يفسد
ويجوز بيع حصته من شريكه لوجود المقتضى
 وعدم المانع لانه بالنظر اليه كالاصل لا خلاط
 ملكهما **مطلقا** اي سواء بانه او ان العاصد او لا
ومن غيره **بغير اذنه** ان لم يفسخ الي العاصد
 فانه حينئذ ينقلب الي الجوار كما اذا باع الحديق
 في السقي ولم يفسخ البيع حتى اخرج به وسلمه
 ولو كان الارض والزرع مشتركين فباع نصف
 الارض من نصف الزرع من شريكه او اجنبي
 بغير رضا شريكه جاز وقام **المشتري** تمام البايع
 ثم يبيع نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز
 في موضعه كان لصاحب الزرع حق القرار فيه
 بان زرع في ملكه نفسه اما اذا كان مستقريا
 في الزراعة كالقاصب جاز بيع النصف كذا في
 الخلاصة **كذا مسترد باع كله** اي جاز بيعه ايضا

ان لم يفسخ الى المصاداة حينئذ يرتفع العناد
باع سكة فيها دة لم تدخل في البيع يعني اصطاد
 سكة في بطنها دة فلك السكة والدرة تسوت
 اليد عليهما فلو باع السكة لم تدخل الدرة في البيع
 لانها ليست من اجزائها كذا في الهداية والثاني في
 باب الرخا **صح بيع البرق سبيله والبا قلا**
 بتسديد اللام والقصر واذا قلت البا قلا بالمد
 خففت اللام كذا في الصحاح **والارز والسمسم**
في قشرها الاول وكذا الجوز واللوز والعستق
 وقال الامام الشافعي لا يجوز ذلك كله وله في
بيع السبلة متولدات وعندنا يجوز بيع ذلك كله
 له ان المعقود عليه مستور بما لا منفعة له
 فامثله نواب العاغة اذا بيع بجنسه ولنا ما
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 يبي عن بيع النخل حتى يزهى وعن بيع السبل
 حتى يبيض وبما من العاغة وحكم ما بعد العاغة
 خلاف حكم ما قبلها قال في العنانية وفيه نظر
 لا يستدل بالمعنوم الغاية والا ولي ان يستدل
 بقوله مني فان الذي يقتضي المشرع فيه امتوك
 فيه

فيه بحث لان المشرع فيه التي يقتضيها الذي عن
 الافعال الشرعية هي مشروعية الاصطلاح مع
 عدم مشروعية الوصف وهو عن العناد
 والدليل بغير خلاف المدعي لا المدعي صحة
 البيع والدليل بغير مسادة بل الصواب
 ان يقال ان الاستدلال به مبني على ما قال
 صاحب الجمع في البديع ان الغاية عندنا
 من قبيل الاشتراك لا المعنوم او على ما قال
 صاحب التلويح في بحث المعارضة والترجيح
 ان معنوم الغاية متفق عليه **صح بيع**
ثمرة وان لم يبد صلاحها لانها مال متقوم
 حالا او مالا **ولزم** على المشتري تطهرها اذا
 اشتراها مطلقا او بشرط القطع **وبشرط**
انغابها على الشجرة حال البيع **يفسده**
 لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 للمشتري **وحبره** اي الثمن **ويؤا ليس**
له استرداد السلعة وحبسها به اي
 بالثمن يعني اذا باع سلعة بثمن فله حق
 حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري

بطل حقه في الحبس وليس له استرجاع السلعة
 وإنما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم البيع
 ثم وجد الثمن ويوفاهم بذلك له استرجاع السلعة
 وإنما له المطالبة بحقه وقال زفر له ذلك **فكيف**
ويؤقا بدل الجبار يعني كان له علي آخره وإلهم
 جباراً فاستوفى ويؤقا على فطن أنها جباراً فاقطعها
 ثم علم أنها زبوف **ان كانت قائمة يرد لها ويسترد**
الجبار واللا اية وإن لم تكن قائمة سوان كانت هائلة
 أو مستهلكة **فلا** أي لا يرد ولا يسترد وقال أبو
 يوسف يرد مثل الزبوف ويرجع بالجبار لأن
 الرجوع بالتقصان باطل لا يستلزمه الربا
 ولا وجه لا بطلان حقه في الجودة لعدم رضائه
 فكان النظر فيما عساه ولهما ان قضا الدين
 حصل بقبض حبس حقه وبعد العلم
 حقه في منسح ذلك القضا وهو منه لهلاك
 ما به حصل القضا وإنما قال زبوف لأنها لو
 كانت رصاصاً أو مستوفة نرد اتفاقاً وإنما قال
 ثم علم لأنه لو علم عند القبض أنها ستوفة
 سقط حقه **اشترى بثمنه وقضه ومات**
مجلساً

مجلساً **قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة العرائض**
 اشترى بثمنه وقضه ولم ينقد الثمن حين مات
 مجلساً فالبايع اسوة للعرايض يقتسمونه ولا
 يكون البايع احق به وعند الامام المتأخرين
 هو احق به وإنما قال فقضه اذ لو لم يقضه
 فالبايع احق به اتفاقاً **بار**

خيار الشرط والتعيين البيع ثاق يكون
 لاقماً واخرى غير لازم واللازم ما لا خيار فيه
 بعد وجود شرائطه وغيره لازم ما فيه الخيار
 وتكون اللازم اقوى قدمه ثم ذكر خيار الشرط
 والتعيين واراد بالاول ان يكون العاقل مخيراً
 بين قبوله اصل العقد ورده واراد بالثاني
 ان يشتري احد المشيين او الثلاثة على ان
 يعين ايّاً شاء وقد مرهما على باقي الخيارات
 لانها ملحقان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الروية
 لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع
 لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد اتفاقاً كما
 اذا قال اشترى علي اي بالخيار او علي
 اي بالخيار اي ما او علي اي بالخيار اي وجائز

وفاقا وهو ان يقول علي ان بالخيار ثلاثة ايام
 فانه وبها يتلوه فيه وهو ان يقول علي ان
 بالخيار شهر او شهرين فانه فاسد عند ابن
 عند حنيفة وزمروا الشافعي جابر بن يوسف
 ومحمد وجميع الله **جاز** اي خيار الشرط **للمتأ**
يعين اي لغيره من غيرهما كما سيأتي **الي ثلاثة**
ايام اي الى اخرها لقوله صلى الله عليه وسلم
 لحيان بن مسعود اذا بايعت فقل لا خلافة
 ولي الخيار وثلاثة ايام وجه الاستدلال ان شرط
 الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون
 معسرا له لكنه جوز لهذا النص الدال على
 الخيار في البيع والشرا بلفظ بايعت على
 خلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة
 فيه **لا اكثر** وقال لا يجوز ان يسمى مدة معلومة
 وان اجازي من له الخيار **بعد العقد** **الي اكثر**
من ثلاثة ايام فيها اي في ثلاثة ايام **جاز**
 البيع لزوال العسرة قبل تقدره **ان اشترى**
 لم يذكره بالغام كما ذكر في الوقاية اشارة الى انه
 ليس

ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليتفرع عليه
 بلا اورد عقيب له في حكمه معي **علي انه ان**
لم ينقد الثمن الي ثلاثة ايام فلا بيع صحيح والي
اكثر الا ان ينقده في الثلاثة قالوا لان هذا
 في معنى اشتراط الخيار اذا الحاجة مست الي لانه
 نفسا ح عند عدم النقد فخررا عند الماطلة في
 الفسخ فيكون ملحقا به اقول بردي علي ظاهره
 انه قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار
مخالفي للقياس وقد تقدم في كتب الاصول
 ان ما ثبت علي خلاف القياس فغيره عليه
 لا يغيى وح فعه ان المقرر في كتب الاصول
 عدم جواز القياس الي ما ثبت بخلافه
 القياس الخفي اذ قد تقر فيها ايضا جواز الحاق
 حكم ما ثبت علي خلاف القياس بطريق
 دلالة النص وطريق الاستحسان الذي
 هو القياس الخفي وكل منهما محتمل ههنا كما لا يخفى
 علي الناظر المتأمل **ولا يخرج المبيع بخيار البايع**
عن ملكه لان تمام هذا المنصب بالرضا فلا بد
 من الخيار وهذا لو اعتقه البايع نفذ ولا يملك

المشتري التصرف فيه وان فتنه باذن البايع
فان فتنه المشتري فملك في يده في مدة
الخيار صحت قيمته لانفساخ البيع بالهلاك لانه
كان موثوقا فلا تغادر بدو في المحل متقي مقبوضا
في يده عليه رسوم الشرا وفيه القيمة ولو ملك
في يد البايع هلك عليه وانفسخ البيع ولا شيء
على المشتري كما في البيع المطلق **ويخرج البيع**
عن ملك البايع بخيار المشتري يعني اذا كان
الخيار للمشتري فقط يخرج البيع عن ملك
البايع للزم البيع في جازبه بانتفا الخيار
فان هلك البيع عنده اي المشتري ضمن
الثمن فان اهلك لا يخلو عن مقدمة عيب
وسياق انه اذا ادخله عيب ممتنع الرد واذا
امتنع كرم العقد وتم قبلت الثمن المسمى
بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع لان الخيار اذا
له يهلك والبيع موقوف كما مر فتلزم القيمة
ولا يملكه اي لا يملك المشتري البيع وما لا يملكه
لانه خرج عن ملك البايع فلو لم يدخل في ملك
المشتري كما في ملكا بلامالك ولا نظيره في
الشرع

42
في الشرع وآله ان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو
دخل المبيع في ملكه لاجتمعت البدلان في ملك
شخص واحد حكما للمعارضة ولا نظيره في
الشرع ورجح هذا بان الخيار انما شرع بنظر
المشتري لينزوي فيبقى على الصالحة فلو دخل
في ملكه رهما كان عليه لانه بان كان المبيع قريبا
فيعتق عليه **وله** اي لعدم تملك المشتري للمبيع
مربع اي عشرة الاول لو اشترى زوجته بقي
النكاح لعدم ملك اليمين المزيلة **الثاني** ان
وطيها اي وطئ المشتري بالخيار زوجته جاز له
رد هالان وطئه بالنكاح لا يملك اليمين ليمتنع
الرد الا في البكر لانه **تعييب** وسياق انه يبطل
الرد الثالث قريبه لا يعتق عليه في **المدة**
لعدم الملك فيها والعتق مرتب عليه **الرابع**
كذا اي لا يعتق ايضا من شراء قايلا
ملك عبد او مولا لعدم وقوع الشرط الخامس
حيثما في المدة لا بعد **استبرأ** انه انما يجب
بعد بثوث الملك ولم يثبت السادس
ان رد لامة **المشتراة** به اي بالخيار

عليه البايع فلا استبرأ عليه اذ لم يملكها المشتري
ليتجدد المملكه فيجب الا استبرأ السابع من
ولدت في المدة بالنجاح لم تقصر ولم يبيع
ان استرأز وجهه بالخيار فولدت في ايام الخيار
في يد البايع لا تقصر ولم للمشتري فيملك
الرد وانما قلنا في يد البايع لانها لو ولدت في
يد المشتري لزم البيع ويبطل الخيار لان
الولادة عيب الثامن انه اي المبيع بالخيار
يملك على البايع ان يقبضه المشتري
بأذنه وأودعه عنده اي عند البايع لا ارتفاع
القبض بالرد لعدم الملك التاسع في خيار
مادون شرعي وأبراه بايعه عن ثمنه في
المدة ان اشتري عنده مادون ثيابا بالخيار وأبراه
بايعه عن ثمنه في المدة بعمي مدة الخيار بعمي
خياره لانه لما لم يملكه كان رده في المدة امتناعا
عند التملك ولما دون ولايته ذلك فانه
اذا وهب له شيء قاله ولايته ان لا يقبله
العاشر يبطل شرط من ذبح من ذبح حراما
لجبارا ان اسلم لبيلا يملكها مسلما باسقاط
خياره

93
خياره ومن له الخيار وسواء كان بايعا أو مستريا
أو اجنبيا فله ان يفسخ وله ان يخير فاذا اراد
الاجازة يخير بلا علم صاحبه ولا ينقض بدونه
اي بدون علمه ولو كان غائبا وقال ابو يوسف
والشافعي له النقص ايضا بدونه كالاجازة
ولانه مسلط عليه من قبله ولهذا لا يستترط
رضاه كما لو كيد بالبيع فان له ان يتصرف فيما ولد
فيه بلا علم الموكل لانه مسلط من قبله ولهذا
انه تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعرض عن
الضرر لان الخيار ان كان للبايع جاز ان يعتمد
المشتري تمام العقد فيتصرف فيه فيلزمه عزمه
القيمة بهذا كالمبيع وان كان للمشتري جاز
ان لا يطلب البايع لسلمته مستريا وهذا
نوع ضرر فيتوقف عليه علم كعرا لو كيد
بخلاف الاجازة اذ لا التزام فيها به انه موافق
له فيها ولا ينسلم انه مسلط عليه من قبله
كيف وهو بنفسه لا يملك النقص وانما ينقض
لكون العقد غير لازم وعشرون بان
ما ذكرته من التزام الضرر وان دل عليه اشتراط

العلم وتلك عندنا ما ينبغي وهو انه ان لم ينفرد
 بالنقص لربما اختفى من ليس له الخيار الى مضي
 المدة فيلزم البيع **اجيب** بانه ضرر مريض به
 منه حيث ترك الاستيثاق باخذ الكفيل به
 مخافة الغيبة **وان نقض العقد بانه الخيار**
فلو علمه اي علم الاخر النقص في المدة **انتقض**
العقد حصول العلم به **والا** اي وان لم يعلم به في
 المدة بل بعد هاتم **العقد** بمعنى المدة قبل الفسخ
ولا يورث هذا اي خيار الشرط بعمه ان العقد
 لا يفسخ بنفسه الوارث كما كان يفسخ بنفسه
 المورث حال حياته فاذا كان الخيار للبائع ومات
 ملك المشتري البيع ولا يمانعه وارث المشتري
 بل خيار فان قيل كيف يملكه الوارث والمورث
 لم يكن ما لنا قلنا العقد الموجب للملك كان
 موجودا في حقه وتلك الخيار كان مانعا فاذا
 بطل الخيار في حق الوارث فلهذا الموجب
 للملك فتدبر وقال الامام الشافعي
 يورث عنه لانه حق من حقوق البيع وخيار
 العيب والتعيين وجمعوا انه لومات من
 عليه

٩٤
 عليه الخيار وهو من لا خيار له يعني الخيار ولنا
 ان الارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس
 الاستثنائية وارادة ولا ارث في خيار العيب
 والتعيين لما سياتي **ولا يورث ايضا خيار**
الروية لانه ايضا ليس الاستثنائية وارادة
 حتى ان المشتري لومات قبل الروية فليس
 لورثته الرد بعد هاتم كان له الخيار **ولا خيار**
التعيين لما ذكره ثبت للمورث ابتداء الاختلاط
 ملكه ملك الغير واذا بطل الخيار لزم البيع
 ولتم **والخيار العيب** بل المورث استحق البيع
 سالما فكذا الوارث لقيامه مقامه ولهذا
 ثبت له الخيار فيما بقي في يد البائع بعد
 موت المورث وان لم يثبت للمورث **شرطه**
 اي الخيار **احدهما** يعني ان احد المتعاقدين
 والغير **اجاز** **ونقص** **صحيح** استحسننا من كلام
 والقياس ان لا يصح وهو متولد ومن لان الخيار
 من احكام العقد فلا يصح اشتراطه للغير
 كما لشد وجه الاستحسان ان الخيار للغير
 العاقد يثبت بالنيابة عنه فيتقدم الخيار

لو كان الخيار
 اذا شرط

للعاقدة اقتضاها يجعل هو نايبا عنه تصححها
لتصرفه فيكون لكل منهما الخيار **وفي اجازة احدهما**
منه الاصيل والنايب وهو الغير **وتنقض الاخر**
الاول اولى لوجوده في زمان لا يزاحمه غيره فيه
وفي المعبة اي خرج الظل ما من بينهما **واعتبر**
تصرف العاقدة في رواية لان النايب يستفيد
التصرف منه **وتصرف الناقض في اخرى** لان
المجاز يلحقه النقص والمنقوض لا يلحقه الاجازة
فاذا اجتمعا كان النقص اولى كنكاح الحره مع
نكاح الامة اذا اجتمعا كان نكاح الحره اولى لانه
يرد على نكاح الامة بلا عكس ولان الاحتياط
فيه اذا التمسح يوجب الحرمة على المسترعي
والاجازة فتوجب الاباحه والمحموم راجع على
المبيع **باع عبدين بالخيار في احدهما ان**
فصل اي التمثيل **وعين** اي محل الخيار **صح** اي العقد
والا فلا وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل
التمثيل ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد لجهالة
المبيع والتمثيل لان ما فيه الخيار كما للحاج عن
العقد لانه مع الخيار لا ينعقد في حق الحكم
فبقي

فبقي الداخل فيه احدهما وهو مجهول وثانيهما
ان يفصل التمثيل ويعين ما فيه الخيار وهو
جائز لكونه المبيع والتمثيل معلومين وقبول العقد
فيما فيه الخيار وان كان شرطا لان عقاد العقد
في الاخر لكنه غير **مفسد** لكونه محله للمبيع كما لم يجمع
بين فن ومدبر والثالث ان يفصل ولا يعين
والرابع عكسه وهو فاسد فدرهما لجهالة المبيع
والتمثيل **وان اشترى كلبا او ثوبا او عبدا**
واحد على انه بالخيار في نفسه صح فصل
التمثيل اولا لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت
فقيمتها ايضا لا تتفاوت فاذا كان تمثيل الظل
معلوما كان تمثيل النصف ايضا معلوما
فالبيع معلوم اذا الشئ لا يمنع الجواز وكذا
في الثاني **وصح التبيين فيما دون الربعة**
وهذا خيار التبيين يعني اشترى ثوبا بين
على ان ياخذ ايها ثوبا بعينه جان وكذلك
الثلاثة استحسنانا وان كانت اربعة فسد
وهو القياس في الظل لجهالة المبيع وهو قول
زفر والشافعي وجه الاستحسان انه في معنى

شروط الخيار إذا جاز ثمة الحاجة إلى التامل
ليختار الأرفق والأرفق مع أنه مما لا يقتضي
العقد فكذا يحتاج هنا إلى اختيار من يتفق به
أو من يشتريه لم يجوز البيع على هذا الوجه
دفعاً للحاجة والجهالة إنما توجب الفساد إذا
كانت مقضية النزاع وإذا اشترط الخيار للمشتري
فهو لا تعضي إلى النزاع لأن الأمر صار مفضلاً
إليه فيختار أيّاً شاء ويرد الآخر والحاجة تنفذ
بالثلاثة لا بشئ لهما على الجيد والرد عيب
والوسط وفي الأربعة لم يوجد النزاع لكن
لم توجد الحاجة وهذه الرخصة قائمة بهما
فلا يحصل باحدهما ثم قيل يشترط أن
يكون في هذا العقد خيار الشرط وقيل
لا يشترط وإذا لم يذكر خيار الشرط لا بد
من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عنده
ومدة معلومة عندهما **اشترياً بالخيار**
فرضي أحدهما لا يرد **الآخر يعني** إذا اشترى
رجلان عبداً على أنهما بالخيار ثلاثة أيام فرضي
أحدهما دون الآخر فليس للآخر أن يردّه عند

أبي

أبي حنيفة وقال له الرد **وكذا خيار العيب والروبة**
يعني إذا اشترى يائساً لم يرباه فراه أحدهما فرضي
لآخر فانهما أيضاً على هذا الخلاف لهما أن
البنات الخيار لهما أن يأتته لطل واحد منهما لأنه شرع
لرفع العيب فكل منهما يحتاج إلى دفعه عن
نفسه فلو بطل هذا باطل الآخر خياره لم يحصل
مقصوداً وبالحق به ضرورة أن الشرط خيارهما
لخيار كل منهما بالانفراد فلا ينفرد أحدهما بالرد
أقول بتحقيقه أن الخيار تصرف يحتاج فيه
إلى الرأي كالبيع والمخلع ونحوهما وكل ما هو
كذلك إذا عوف إلى رجلين لا يستد واحد
منهما فيه كما لو كان له فانه إذا وط رجلين بالبيع
ونحوه لا يعدل أحدهما على التصرف بدون
الآخر لأن المولى رضي برأييهما لا رأي أحدهما
بمخلاف التوكيد بطلاق زوجته بلا عوض
أورد الوديعه أو نحوهما فانه لا يحتاج إلى الرأي
بل هو تعيين محقق وعبارة الواحد والاثنتين
فيه سواء **ويبطله** أي خيار الشرط **والأخذ**
لشفقة دار معقول **الأخذ بيعت** صفة دار

يجب حال من دار او صفة لها **بشرط الخيار**
فيه وهي الدار المشتراة بعين من اشترى دارا
 علي انه بالخيار في بيعت دار نجسها فاحذها با
 لشفعة فهو رضا لان طلب الشفعة دليل اختيار
 الملك فيها لان ثبوته لدفع ضرر الدخيل وهو
 بالاستدامة فتضمن سقوط الخيار سابقا
 عليه فيثبت الملك من وقت الشراء بالاستياد
 فتبين ان الجوار كان ثابتا بخلاف خيار الروية
 فانه لو اشترى دارا ولم يرها بيعت دار
 نجسها فاحذها بالشفعة له ان يرد الدار
 لاولي خيار الروية ولو عرض علي بيع لا
 يبطل ايضا خيار الروية ويبطل خيار الشرط
 لانه لو قال ابطلت خيار الروية لم يبطل
 قبل الروية لان ثبوته موقوف علي الروية
 كما ساي كذا في غاية البيان **ويبطله ايضا**
تعيته اي تعيب ما بشرط فيه الخيار **وما**
 اي تعيب **لا يرتفع** كقطع يده فان الرد
 حينئذ ممتنع حتي لو مرض فزال جازده
ويبطله ايضا معني المدة لان الخيار لم يثبت له
 الا فيهما

الا فيهما كالغيرة في وقت مقدر لم يبق لها الخيار بعد
 مضيده **ويبطله ايضا مقرف لا يفسخ** كما لا يتناق
 والتدبير **ويصرف لا يحل الا في الملك كالموطن**
والقبيل واللبس بشهوة او يقرف لا ينفذ
الا فيه اي في ذلك الملك كالمبيع والرهن والاجارة
 والهبة فان كلا منها دليل اختيار الملك واستبقائه
 لا اللبس والركوب مرة وبحو ذلك فانه يفعل فلا
 سحان والتجربة فلا يدخل علي الاستبقا
اشترى بالخيار الي الغد دخل اي الغد فيكون
 خيرا في الغد ايضا وكذا اذا قال الي الظهر
 او الليل دخل الظهر والليل عند اي حنيضة
 وعندهما لا يدخل لان الغد ويخو جعل غاية
 والغاية لا تدخل في المعيا كالليل في الصوم
 وله ان الغاية اذا كانت لمدا الحكم اليها لا تدخل
 كالليل في الصوم فانه يتناول الصوم ساعة
 فاذا قيل الي الليل مد الحكم الي موضع الغاية
 واذا كانت لا حرج ما واهما يعني موضع الغاية
 داخلهما في المراق فان مطلق الا بيد
 ينظم الا باط مكان ذكر الغاية لا حرج ما واهما

فيبقى موصوفه الغاية داخله ومنها لو انتصر على
 انه بالخيار يثبت الخيار وموتداً فيفسد البيع
 فاستقطت الغاية ما ولا يخلو التاجيل
 فانه لو باع موحداً الى ومضاف لم يدخل ومضاف
 فان مطلق التاجيل بان قال بعثك موحداً
 ولم يوقت لا يتأبد بل ينصرف الى نصف يوم
 او ثلاثة ايام او شهرين وبالشهر يعني مكانت
 الغاية لمدا الحكم اليها فلم تدخل **والقول**
للتكرار الخيار يعني اذا اختلف العاقدان في
 اشتراط الخيار فالقول لم ينكره مع اليقين في
 ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت الا بالشرط
 فكان من العوارض فيكون القول لم يتغيره
 كما في دعوي الاجل **والقضي** اي اذا اختلفا
 في مضي المدة فالقول لم ينكره لانها نقضاً وقا على
 ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما السقوط بحج
 المدة فكان القول للمكره **والزيادة** يعني
 اذا اختلفا في قدره فالقول لم يدعي اخضر
 الوقتين لان الاخر يدعي زيادة بشرط عليه
 وهو ينكر **اشترى عبداً بشرط جزئه او كتبه**
ورجبه

للمشتري
 بالقوة

ورجبه فخلد فيه اخذه بئنه او ترك لان هذا
 وصف من عيوب فيه فيستحق النظر بالشرط
 في العقد ثم مواته يوجب التخيير لانه لم يرض
 به دون غيره ذلك بان لا يقتدر عليه الخبر والكتابة
 قد وما يطلق عليه اسم الخيار والطابت فحيث
 يخير بين القول بجميع الثمن وبين الرد اذا لم
 يمنع الرد سبب من الاسباب **كثراثة على**
انها حلوب او لبون ولم يوجد كذلك فانه
 يخير لما ذكره **فمشتراها على انها حاسل**
او تحلب كذا رطل حيث يفسد العقد لان
 ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل
 الشرط الفاسد اذا لا يعرف ذلك حقيقة
اشترى جارية بالخيار وزد غيرها بل لها
 قابلية **بما المشتراة** فتأرجع البايع والمشتري
 نقال البايع غيرت والمبيعة ليست هذه وانكر
 المشتري مع اليقين **وجاز للبايع وطؤها** لان
 المشتري لما ردها رضي بتمليكها من البايع بذلك
 التمس فكان للبايع ان يملكها كذا في الواقعات
بان خيار لروية جاز اليه

والشرا لم يرياه اي البايه والمشتري يعني يجوز
 ان يشتري رجل ثيابا يريه لما روي ان عثمان
 رضي الله تعالى عنه باع ارضا له بالمصرية من
 طلحة بن عبيد الله رضي الله تعالى عنه فقيل
 لطلحة انك قد عثبت فقال لي الخيار لاني
 اشتريت ما لم اره وقيل لعثمان انك قد عثبت
 فقال لي الخيار لاني بعت ما لم اره فحكما جيز
 ابن مطعم رضي الله تعالى عنه فقضي بالخيار
 لطلحة رضي الله عنه وكان ذلك بحضور
 من الصحابة وصوات الله تعالى عليهم
 اجمعين **فخص اي** سوا حضر البيع الغير المري
في المجلس بان يكون زبانا في رقب او براني
 خوالف او دقة في حقة او ثوبا في كم او جانية
 منتقبة وانفقائه موجود في ملكه ولم
 ير المشتري ثيابه منه **او غاب** المبيع عن
 المجلس **واشتراني** مكانه **الخالي عن سميته**
 اي ليس في ذلك الخاف سمي بذلك الاسم غيره
وللمشتري الخيار عندها اي عند الروية
 فان شاء اخذ وان شاء رد وقال الشافعي اذا لم
 يصح

نسخ
 كاشف

يصح العقد لجهالة المبيع ولنا العمومات المجوزة
 بل قيد الروية فلا يزداد قيد الروية عليها
 لانها من الشئ وقد روي انه صلى الله عليه وسلم
 قال من اشترى ثيابا لم يره فله الخيار اذا رآه
 ولان الجهالة دائما تقسد اذا انقضت الى التزاع
 كما في مسألة من القطيع واما اذا لم ينقض اليه فلا
 كقضية من الصبرة والجهالة بعدم الروية
 لا تنقض اليه اذ لو لم يوافق يرد فصار كجهالة
 الوصف في المعايين المستأجرة اليه بان اشترى
 ثوبا ولم يعلم عدده **وقايمه وان رضي قبلها**
 يعني اذا قال رضيت ثم رآه له ان يرد لا في
 الخيار معلق بالروية لما رويناه فله يثبت قبلها
 كذا قالوا اقول فيه بحث اما اولها فلما تقر
 في الاصول ان لكل ما دخله شرط الشرط لا يجب
 ان تكون شرطا بمعنى ما يتوقف عليه وجود
 الشيء حتى يلزم من انتفايه انتفاء الشرط
 واما ثانيا فلان هذا الاستدلال بمفهوم
 الشرط ونحن لا نقول به فالوجه ان يقال
 لو لم العقد بالرضا قبل الروية لزم امتناع

الحيات عند هار ووثابت بالنقص فأيؤدي الى
 ابطاله كان باطلا **دون البايه** اي ليس
 له خيارا وروية لما مر من قضاء جبروت مطعم
 رضي الله تعالى عنه **ولا يتوقت** اي ليس
 له وقت معين لان الحديث ورد بخيار مطلق
 للمشتري فالتوقيت فيه زيادة على النص
 فيبقي الي ان يوجد مبطله **ولا يثبت الا**
في الشرا والاجارة والقسمة والصالح عن
دعوى المال على شئ معين لان خلافها
 معا وصفه كمي وروية ما يعلم به المقصود
 فان رويته جميع المبيع غير لازم لتعذره فيلغى
 بروية واحد منها الا اذا كان الباقي ارضى
 مما راي محبيذ يكون خيرا وان تغاوقت
 كالتياب والدواب لزوم رويته كل واحد
 منها والجوز واللوز من هذا القبيل فما ذكره
 قال صاحب الهداية فيبقي ان
 تكون مثل الحنطة والشعير تكونها متغاوتين
 اذا تقرر هذا فنقول ما يعلم به المقصود
كوجه العبرة لان به يعرف حال البقية

وان

ما يبدى على العلم بالمقصود
 فان كان المبيع اشياء فانه
 لم يتفاوت احاده كالليل
 والموزون وعلاقتهم ان
 تقرر بالفوز كقوة

وان وجدت ارضي منه خير **وجه الرقيق**
 لان الوجه هو المقصود في الادبي **وجه**
الدابة وكفلها لانها المقصودان في الدابة
 بشرط بعضهم روية الفوايح والاول
 هو المروي عن ابي يوسف **وكفلسه شاه**
القنية عطف على وجه فانه ايضا مما يعلم
 به المقصود فيلغى رويته **وظاهر ثوب**
مطوي غير معلوم لانه ايضا يعرف البقية
 واما اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا
 كموضه العلم فلا بد من رويته **موضه علمه**
معالم قوله وحسن عطف على روية
 اي كفي حسن **نشاة اللحم** لان المقصود وهو
 اللحم يعرف به **وذوق ما يطعم** لانه المعروف
 للمقصود لا اي لا يكتفي بروية **حارج**
الدار وصحنها بل يجب روية جميع
 بيوتها وما روي من عدم الخيار لم يكت
 راي صحن الدار وخارجها قائما هو على
 عادة القدماء في الابنية فان دورهم يومئذ
 لم تكن متغاوتة فالنظر في الظاهر كان

يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس الامر
كذلك **اورية الدهن في الزجاج** فانها
لا تكون روية للدهن حقيقة لوجود
الحايل **وكفي نظروكيلا بالقبض كوكيله**
بالشرا لا نظروكيلا اعلم ان ههنا وكيله
بالشرا وكيله بالقبض ورسولا صورده
التوكيل بالشرا ان يقول المولى كن وكيله
عني بشرا كذا وصورة التوكيل بالقبض
ان يقول كن وكيله عني بقبض ما اشتريته
وما رايتته وصورة الرسالة ان يقول
كن ورسولا عني بقبضه ورؤية التوكيل
الاول تنسقط الخيار بالاجماع ورؤية
التوكيل الثاني تنسقط عنه اي حقيقة
رحمه الله تعالى اذا اقتضيه فاطرا اليه
مختيذا ليس له ولا للمولى ان يردده الا
من عيب واما اذا اقتضيه مستورا ثم رآه
فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما اقتضيه
مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص
فلا يملك استغاطه فصد لصيرورته اجيبيا
فان

١٠١
فان ارسل ورسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه
فالمشتري ان يردده وقاله التوكيل بالقبض والرسول
سواء ان قبضه ما بعد الروية لا يسقط خيار
المشتري **صح عقد الاصحى** اي بيعه وشراؤه
ويسقط خياره اذا اشترى **بجسه** فيما يدرك بالجنس
وشبهه فيما يدرك بالشئ **ودقه** فيما يدرك بالذوق
ووصف العقار ولا عبرة بوقوفه في مكان لو كان
بصير الراه كما روي عن ابي يوسف رحمه الله
تعالى **ونظروكيلا** لانه كنظرو **راي احد الطرفين**
فاشترى هما ثم راي الاخر موجد **معيافله** وهما
او غير ابي لا راي المبيع وحده ليلزم تقريظ
الصفتة قبل تمامها فانها لا يتم مع خيار الروية
قبل القبض وبعد **شرا ما راي** اي ما رآه قبل الشرا
ان تغير خير لانه اشترى ما لم يره او بالتغير صار
شيئا اخر **والا** اي وان لم يتغير **فلا** اي لا خيار له لانه
اشترى شيئا رآه الا اذا لم يعرف انه الذي رآه قبل
العقد لانه لم يرض به **وان اختلفا في التغير**
فقال المشتري قد تغير وقال البايع لم يتغير **فا**
لقول للبايع هو يمينه وعلى المشتري البيعة

لان سبب لزوم العقد وهو الروية السابعة فلما هو والتغير
 حادث والقول لم يمتد بالظن هو هذا اذا كانت المدة قريبة
 يعلم انه لا يتغير في تلك المدة فان بعدت فان راي امة شابة
 ثم اشترىها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير
 قال قول المشتري لان الظن هو شاهد له **او اختلغا في الروية**
فلم يشترى اي القول له مع يمينه لانه ينكر امر احداثا وهو
 الروية **شترى عدل ثوب وقبض جباة ثوبا منه او ولب**
وسلم يرد اي العدل **بخيار روية او شرط بل عيب لان**
 الرد بقدر ما خرج من ملكه وفي رد ما بقي بقريوع
 الصفقة قبل تمامها لان الخيارين يمتدان تمامها بعد القبض
 وفيه وفيه المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز التصرف
 فيه فان عاد الثوب الذي باعه المشتري اليه بسبب
 هو فسخ بائنه المشتري الثاني اليه بالعيب بالقبض
 او رج الاول في الهبة فهو اي شترى العدل على
 خياره بخيار ان يرد الخلع بخيار الروية لا بدقاع المائة
 من الاصل وهو لزوم تقوي الصفقة وتمت اي يوسق
 ان خيار الروية لا يعود بعد سقوطه بخيار الشرط وعليه
 امتد العدوي **ويبطله** اي خيار الروية **يبطل خيار**
الشرط وقد مر ذكره **مطلقا** اي سواء كان قبل الروية
 او بعدها ويبطله **بالايجب حق الغير** كما يبيع
 بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم **بعد**
الروية

العيب
 كما مر واما خيار
 فلا يمنع تمامها

الروية لا قبلها لان هذه المقررات لا تزيد على صريح الرضا
 وهو انما يبطله بعد الروية واما المقررات الاولى فهي اقوى
 لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها اوجب حق الغير ولا يمكن ابطاله
كذا اطلب الشفعة بمالم يرد اي يبطله بعد الروية قبلها انتهى
باب خيار المشتري العيب مشتر وجده بشتر
ما ينقص ثمنه عند التجار وهو العيب المعبر عنه شرعا والمراد
 به عيب كان عند البائع ولم يرد المشتري حين البيع ولا عند
 القبض لانه رضى **اخذه بكل الثمن او وده** لان مقتضى مطلق
 البيع يقتضي سلامة مبيع المبيع فاذا كان خيرا لئلا ينقص
 بلزوم ما لا يرقى به **لا غير** اي لا مساكه واخذ نقصانه لان
 الموصاف لا يقابلها شي من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول
 اي كما مر سابقا كالاباق ولواي مادونه **الشفر والبول**
في القراش والسرقة وكلها تختلف بالكبر والصغر فان
 شيئا من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير مميز لا يكون عيبا
 وان كان مميزا فيكون عيبا فيزول بالبلوغ فان عاوده بعد
 البلوغ ذاك عيبا حادثا فيكون مختلفين لا اختلاف في حكمه
 فاذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يرد

المشتري على البايع بتأجيله عيب قديم **وكلجنون وهو**
لا يختلف بهما اي بالصغر والكبر يعني اذا حصل في يد البايع
في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر يكون عيبا واحدا
يرد به على البايع لانه لفساد في الباطن لان القتل معدنه
القلب وسناعه في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع
وهو لا يختلف باختلاف السبب **وكلنحرنت** رايحة الفم
والذفر بالذال المعجمة وسحريك الفأنت رايحة الابط **والزنا**
والنولد منه اي من الزنا **فيها** اي في الامة متعلق بالمعيب
الاربعة يعني انها عيب فيها لان المقصود قد يكون هو
الاستفراش وهي تخلط به دون الغلام فانهما ليست بعيب
فيه اذ المقصود الاستخدام وهي لا تخلط به **الا ان يفحش**
الاولان فيه بحيث لا يكون مثله في الناس الا نادرا لانه
يكون لدا في الباطن وهو ينقص الثمن **ويكون الزنا عادة**
له لان اتباعه من مخال بالخدمة **والكفر** اي وكالكفر **فيهما**
لان طبع المسلم ينفر عن محبته ولانه يمنع هرقه في بعض
الكلمات ان فتحتم الرغبة ولو اشتراه علي انه كافر فوجه
مسما لا يرد لانه زوال العيب **والسعال القديم** لانه

مرض ينقص الثمن **والدين** لان ما يبيته تكون مشفولة بتحق المرفأ
والشعر والمآ في العين لهما بصعفا البصر **وارتفاع**
حيض بنت سبع عشرة والاستحاضة لان كلاهما لدا في
الباطن **فلو حدث** متعلق بصبيتر وجد يشتراه الي آخره
اي بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب **اخر عند المشتري**
رجع اي المشتري **بنقصانه** اي نقصان العيب بان
يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب فيه فان كان متفاوت
ما بين القيمتين العشر رجع بعشر الثمن وان كان نصف
العشر رجع بنصف عشر الثمن **اورده** على البايع **برضي**
البايع الا لما نزع من رد المشتري واخذ البايع **كمؤيب شراه**
فقطعه فظهر عيبه **وجا** زل **بايعة** **اخذ** **كذلك** اي مقطوعا
فلا يرجع مشتريه ان باعه اذ للبائع ان يقول انا اخذ
معيئا فالمشتري يبيعه يكون حابسا المبيع فلا يرجع بالنقصان
وامنة وطبها عطف على كوثب شراه كامة شراها ولوريتها
من عيوبها فوطيها **بكر** كانت **اوثيبا** **اوقبلها** **بشهوة** **اوسما**
اي بشهوة **فوجد بها عيبا** حيث يرجع بالنقصان ولا يرد لها الا
برضا البايع اذ له ان يقول انا اخذها مع ذلك العيب اذ

ليس له هاهنا مانع من الاخذ كما كان فيما سياتي ثم بين المانع
 من الرد برضا البائع بقوله **فان خاط** اي المشتري **المقطع**
او صبغه بغير سواد قيد به لتكون الزيادة في المبيع
 اتفاقاً فانه لو صبغه اسود فلكذلك الجواب عندهما لان
 السواد عندهما زيادة كالحمرة والصفرة وعنده السواد
 نقصان **اولت السويق بسمن** وبالحجلة خلط المشتري ملكه
 بملك البائع **فظهر عيبه القيم لا ياتخذ** اي البائع ويرجع
 به اي يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يقول البائع انا
 اخذت معيلاً لا اختلاط ملك المشتري بالمبيع وهو الخيط والصنع
 والسمن وفي العمادية ان الرد ممتنع من جهة الشريعة لان
 للمشتري رده والبائع يقبله الا ان الشريعة تمنعه عن
 الرد والفسخ لحصول الربو **كما لو باعه** اي المشتري الثوب
 المحيط **بعد روية عيبه او مات العبد واعتقه قبلها** اي
 قبل روية عيبه **مجاناً او دبرها او استولدها** فانه
 يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد الروية
 فلان الرد كان ممتنعاً قبل البيع ولا يكون المشتري بالبائع
 حاسباً واما في الموت فلان الملك ينتهي به وامتناع الرد ثبت

حكما

حكماً للموت لا بفعله ولا يمتنع به الرجوع واما في الاعناق فالقيد
 انه لا يرجع فيه بالنقصان وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى
 لان امتناع الرد بفعله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع
 لان الاعناق انهاء للملك اي اتمام له بخلاف البيع قبل الحياطة
 فانه قاطع لملك البائع الي عينه لا ينقضي للملك في العبد ولهذا
 ملكه المشتري فصار البائع كالمستفيد لملكه فلم يرجع بالنقصان
 وانما قلنا ان الاعناق اتمام للملك لان الملك في الايدي ثبت على
 من افاة الدليل الي غاية العتق والشيء ينتهي بمضي مدته
 والمفترق متقرر في نفسه ولهذا ثبت الولا بالعتق وهو من
 اثار الملك فبقاؤه كبقا اصل الملك فالاعناق لا يكون كالقتل
 بل كالموت واما في التدبير والاستيلاء فانما لا يزيلان
 الملك ولكن المحل بهما يخرج من ان يكون قابلاً للنقل من ملك الي
 ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشرع حقيقة
 او حكماً فيرجع بنقصان العيب لانه استحق ذلك الملك بوصف
 السلامة كما لو تقييب عنده **وان اعتق علي مال او قتل او كل**
كل الطعام او بعضه او لبس الثوب غرق لم يرجع اما في
 الاعناق علي مال فلانه حبس بدله وحبس اليد كحبس المبدل

وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه لا يرجع لانه انقضاء
 للملك وان كان يعوض واما الكتابة فلا لها كالاغناق على مال
 لحصول العوض فيها وان عجز المكاتب ينبغي ان يردده بالعيب
 لزوال المانع وهذا كما قالوا اذا ابى العبد المبيع ثم ظهر عيبه
 لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن الرد فلا يصار الي
 الخلف ما دام حيا لان رجوعه محتمل فيمكن رده فاذا رجع
 رده لزوال المانع واما في القتل وما بعده فلا يصل فيه ان
 امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشتري لا يرجع بشي
 لانه اذا كان مضمونا كان ممسكا للمبيع معني ومن شرط الرجوع
 بالنقصان ان لا يكون ممسكا له واذا امتنع الرد لا بفعل منه
 بان هلك او بفعل غير مضمون منه يرجع لان نقضا امساكه ثم
 القتل فعل مضمون اذ لو باشر في ملك الغير يضمن وانما يبرئ
 عن ضمان هنا بملكه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك
 فصار كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل واللبس فعلى الخلاف
 لا يرجع عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعندهما يرجع لانه
 صنع في المبيع ما يعتاد فعله عليه ويشترى لاجله فلا يمتنع من
 الرجوع كالاغناق وله ان تغذر الرد بفعل مضمون في المبيع فلا

يرجع كالاغراق والقتل **شرا غويسين وبيع وجده فاسدا**
ينقذه به في الجملة ولو بالنظر الى الدواب **فله نقصانه** اي
 لا يردده لان الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للضرر
 بقدر الامكان **والا** اي وان لم ينقذه به اصلا **فكل الثمن** اي فكل المشتري
 كل الثمن لانه ليس بمال فالبيع باطل ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره
 لان ما لينته باختيار اللب **باع مشويه ورد عليه بعيب**
بقصا متعلق بقوله رد بعيب **رد على بايعه** يعني باع عبدا فباعه
 المشتري ثم رد عليه بعيب فاما ان قبل بقصا القاضي ولا فان
 كان الاول فاما ان يكون باقرا بمعنى ان المشتري الثاني ادعي
 على البائع الثاني اقراره بالعيب فالبايع انكر فاثبتته المشتري
 بالبيينة وانما الحق الى هذا التاويل لانه اذا اقراره لا يكون
 الرد محتاجا الى القضا بل يردده عليه باقراره بالعيب فلا
 يكون له ان يردده على بايعه لانه اقاله واما ان يكون بيينة
 او تكول وفي كل منهما له ان يردده على بايعه لانه فسخ من الاصل
 لمجمل البيع الثاني كالمعدوم والبيع الاول قائم فله الخصومة والرد
 بعيب غاية الامر انه انكر قيام العيب فلزم التناقض لكنه صار
 مكذبا شرعا بقصا القاضي فارتفع التناقض وصار كمن اشترى

ثوبا وافران البايع باع ملك نفسه ثم ظهر المشتق لا يطل عنه
 في الرجوع على البايع بالثمن وإن كان الثاني وهو ان يكون **برضا**
 من المشتري لا ييسر له الرد على بايعه لأنه اقاله وهو بيع جدي
 في حق ثالث والبايع الاول ثالثهما هذا اذا ارد المشتري الثاني
 على الاول بعد القبض اما اذا ارد قبله فلا فرق بينهما كان الرد
 بقضا او بغيره لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من المصل في حق
 الكل فصار كالرد بخيار الروية او بخيار الشرط ثم اذا علمه بغير
 قضا بعيب لا يحدث مثله كالا صبح الزايدة ليس له ان يحاكم البايع
 هو الصحيح **قبض شريته وادعي عيبا لم يجبر** المشتري بعد
 دعوى العيب **على دفع ثمنه** اذ لو دفعه فلعلم العيب يظهر
 فيتنقض القضا فلا يقضي به صونا لقضائه عن الانتقاض **بل**
يبرهن على بثوث العيب فيرد المعيب ان امكنه الا يرجع بالنقضا
 كما مر **ويختلف** اي المشتري البايع على عدم العيب ان لم يكن له
 شاهد ويدفع الثمن **وان** كان له شاهد **وغلب شهوده دفعه**
 ايضا **الثمن ان حلف بايعه** لان في الاستظهار اضرار البايع وليس
 في الدفع كثير ضرر بالمشتري لانه متى اقام البينة رد عليه المبيع
 واخذ ثمنه **ولزم عيبه ان نكل** لانه حجة في الزم المبيع وقد قوت

العبارة في الهداية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه فادعي عيبا
 لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البايع او يعتم المشتري ببينة وقد
 تكلفوا في توجيهها ما تكلفوا والحق انما من قبيل اللغ والنشر
 التقديرين تقدير لم يجبر المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري
 حق الرد على البايع حتى يحلف البايع او يعتم المشتري ببينة وهذه
 قاعدة افادها صاحب كشف الكشاف في تحقيق قوله تعالى يوم
 ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل
 او كسبت في ايمانها خيرا انه من قبيل اللغ والنشر التقديرين
 والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا علمها لم تكن امنت من قبل او كسبت
 في ايمانها خيرا **ادعي باقا** يعني اشترى عبدا فادعي انه ابق
 واراد تحليف البايع على انه لم يابق عنده اي المدعي **لم يحلف**
البايع حتى يثبت المدعي **انه ابق عنده** اي عند نفسه
 لان القول وان كان قول البايع لكن انكاره انما يفتبر بعد قيام
 العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة **ثم** اذا اثبت
حلف اي البايع على النيات مع انه فعل الغير وقال **شتم** لانه
 الخلو اي التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطردا في
 جميع المسائل الا في دعوى الا باق حيث يحلف على النيات

لأن البايع يدعي تسليم المبيع سليما فالتعليف يرجع إلى ما ضمن
بنفسه ويقال في التعليف **بأنه ما ابق فقط أو ماله حق الرد عليك**
من دعواه هذه أو أنه سئل وما به هذا العيب لا بأله
ما ابق عندك فقط فإن هذه العبارة وإن وقعت في الكتيب كن
قالب المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري لأنه محتمل أنه قد
باعه وقد كان آبق عند غيره وبه يرد عليه وفيه ذهول عنه
ولا بأله لقد باعه وما به هذا العيب لأنه ترك النظر
للمشتري أيضا لأن العيب قد يحدث بعد البيع قبل التسليم
وهو موجب للرد **ولا بأله لقد باعه وكلمه وما به هذا العيب**
لأنه يزعم تعلقه بالشراطين فينتأله في البمين عند قيامه
في أحد الحالتين وهي حالة التسليم **وإذا المريثية** متعلق
بقوله حتى يثبت يعني إذا المريثية أنه آبق عند نفسه
يجلف بايعه عندها أنه أي البايع **لا يعلم أنه** أي العبد
آبق عنده لأن الدعوي الصحيحة حتى يترتب عليها البيئة
فكذا البمين **واختلفوا على قول الإمام** وله على ما قال البعض
أن الدعوي لا تقع إلا من خصم **ولا يصح خصما إلا عند قيام العيب**
وإذا نكل عن البمين فعندها يجلف ثانياً لطلب المشتري الرد

عليه فإن ينكوله يثبت العيب عند المشتري فإذا اراد على البايع
بهذا العيب يجلف البايع على البنات كما تقدم من قوله بأنه
ماله حق الرد عليك فإن جلف لا يرد وإن نكل يرد عليه ثم
الدعوي أن كانت في آباق الكبير يجلف ما آبق مستدبلع مبلغ
الرجل لأن الآباق في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ كذا في
الهداية أقول ينبغي أن يكون الحكم في البول في الفراش والسرقة
أيضا كذا لا اشتراكهما في العلة والنية أشار في غاية البيان
بقوله وذلك لأن اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة
اختلف أي البايع والمشتري **بعد التقابض في قدر المبيع**
يعني اشتراعا عبدا وتقابضا فوجد البايع عيبا فقال بعنك هذا
أو أكرمه وقال المشتري بعنك وحده فأيد دعوي
البايع جرتقع تخصص الممنوع على تقدير الرد ولهذا قال وتقابضا
أو المقبوض بأن اشتري عبدين فقال البايع قبضتهما وقال
المشتري ما قبضت إلا أحدهما **قال قول** في الصورتين **المشتري**
لأن قابض والقول للتقابض كما في الغصب **اشتري عبدين صفقة**
واحدة **وقبض أحدهما** ووجد **بأنه الآخر عيبا** أحدهما **أوردتها ولو**
قبضها رد العيب فقط لأن تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز

تفويتها لانه يكون بيعا بالخصه ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض
يجوز لانه يكون بيعا بالخصه بقا وهو جاز كما تقدم في كتب
الاصول **قبض كيليا او وزنيا** ووجد بعضه عيبا **رد كله او**
اخذ لان المكيل والموزون اذا كان من جنس واحد كان كشي
واحد فنيل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان
بمنزلة عبيدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب **الاخر ولو**
استحق بعضه اي بعض المكيل والموزون **لم يخرجه بعد القبض**
في رد ما بقي اذ لا يضر التبعض والاستحقاق لا يمنع تمام
الصفقة لان تمامها برضى العاقد المالك وانما اذا كانت
قبل القبض فله ان يرد الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام
وفي التوب لان التبعض فيه عيب وقد كان وقت البيع
ونظريا لا استحقاق **اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها**
فوطئها او قبلها او لمستها بشهوة فوجد بها عيبا لم يرد لها
مطلقا اي سواء كانت بكر او ثيبا نقضها الوطئ او لان كلا
منها عيب حادث **ويرجع بالنقصان** لامتناع الرد **الا اذا رجع**
البائع باخذها لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع
الحادث من العيب عند مانع من الرد **اذا زال** فالقديم

يجوز

يجوز الرد يعني اذا اشترى شيئا محدث فيه عيب ثم اطلع على
عيبه القديم لم يرد له لان حدوث العيب عنده مانع من الرد
فان زال عيبا لرد له وود الممنوع برؤا المانع **ظهر عيب مبيع**
الغائب عند القاضي فرضعه **عند عدل** فذلك كان ابي
الهلاك **علي المشتري الا اذا قضى بالرد على البائع** يعني اشترى
جارية من رجل ونكحها البائع فاطلع المشتري على عيب الجارية
فرفع الامر الى القاضي واثبت عند الشراء والمعيب فاخذها
القاضي وضمنها على يدي عدل فماتت في يده وحضر البائع فليس
للمشتري ان يرد الثمن لان الرد على البائع لم يثبت لكان القيمة
فكان الهلاك على المشتري قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون
هذا فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على البائع بل اخذها منه وضمنها
عند عدل اما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي ان تهلك من مال
البائع ويسترد المشتري الثمن لان اقصى ما في الباب ان هذا
قضا على الغائب من غير خصم ولكنه ينفذ في اظهر الروايتين على
احصاينا **مداواة المعيب وعرضه على البيع ولجسه واتحدا**
وركوبه في حاجة رضى لان كلامها دليل الاستيفاء ولو كان
ركوبه **للردة** لا اي لا يكون رضى لانه وسيلة الى الرد **كما استحق**

وَشَرَّ الْعَلَفِ عَنْ ضَرْوَةٍ فانهما اذا كانا عن ضرورة بان
لا يتساق ولا تنقاد او يكون العلف في عدد واحد لا يكونان
رضا واذا اعدم الضرورة كان رضي **قطع المقبوض** اي قطع
يد المبيع المقبوض **او قتل بسبب كان عند البائع رده**
المقطوع لبقا عينه **واخذ ثمنه** كما اي ثمن المقطوع والقتول
يعني اذا اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند
المشتري له ان يردده ويأخذ ثمنه وقال لا يردده بل يرجع
بما بين قيمته سادقا وغير سارق وعلى هذا الخلاف اذا
قتل في يد المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة
الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب عندها لهما ان الموجود في
يد البائع بسبب القطع والقتل وهو لا ينافي المالكية فينفذ
العقد فيه لكنه تعيب فيرجع بالنقصان لتعذر الرد وله
ان سبب الوجوب حصل في يد البائع الوجوب يقضي الى الوجوب
فيضاف الى السبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري
يعني على مذهبهما ان العلم بالعيب رضي به ولا يعيد على
قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما سياتي
في مباحث الاستحقاق **باع بشرط البراءة من كل عيب** ولم

يسم العيوب بعده **وما صح** وقال الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه لا يبيع بناء على مذهبه لان الاثر عن الحقوق المجهولة
لا يبيع لان فيه معني التملك حتى يترد بالرد وتمليك المجهول لا يبيع
ولنا ان الجهالة في الاستقاط لا تقضي الى النزاع وان تضمن التملك
لعدم الحاجة الي التسليم فلا تكون مفسدة **ويدخل فيه** اي
في هذه الابرا **العييب الموجود** حال العقد **والحادث** حال
العقد **قبل القبض** عند ابي يوسف وقال محمد لا يدخل
فيه الحادث العقد وهو قول زفر **قال مشتري العبد**
لمن ساومه اشتراه فلا عيب به صورته اشترى زيد
من بكر غلاما فاراد ان يبيعه من بشرف قال بشرطين المساواة
اشتره فلا عيب به **ولم يبيع** الغلام من بشرف **فوجد زيد**
به عيب كان ينبغي ان لا يجوز رده على البائع باقراره بعدم
العيب لكنه **يرده على بايعه ولا يبطله** اي الرد **المقر**
السابق بعدم العيب لانه مجاز عن الزوج لظهوره انه
لا يخلو عن عيب ما فييقن القاهني بان ظاهره غير مراد له
ولو عيبه اي العيب بان قال لا عوربه ولا شذلا اي
لا يردده لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله بان قال

ليس به اصبح زائدة فوجد به اصبح زائدة له ان يرده
 لتيقننا بكذبه في الاقرار كقوله لغيره قطعت يدك ویده
 صحيحة **قال** بايع عبد لآخر عبدي **هذا البق فاشتره**
مبي ولم يبيع منه وباع من آخر فوجد المشتري الثاني
 ابقا لا يبرده بما سبق من اقرار البايع الاول ما لم يبرهن
 انه **ابق عنده** اي عند البايع الاول المقر لان الموجود
 البايع الثاني السكوت عند اقرار البايع الاول واقرار
 ليس بحجة على المشتري الاول وهو البايع الثاني **مشتري**
لعبد او امة قال اعنق البايع العبد او دبر او ولد
الامة او هو خرا الاصل وانكر البايع وحلف لعجز المدعي
الاثبات قضى عليه اي على المشتري بالعتق والتدبير
والاستيلاء باقراره بما ذكره ورجع بالعيب ان علم به
 لان المبطل للرجوع اذ الله عن ملكه الي غير بانشائه او
 اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان ومذقه
 فلان واخذه لا يرجع بالنقصان لانه اخرجه عن ملكه في الظاهر
 باقراره كانه وهبه كذا في الكافي **باع الامام امة**
غنيمة محرقة حتى لو لم تكن محرقة لم يجز بيعها لانهما لم

تملك

تملك كما مر في كتاب السير **ووجد المشتري في البيع عيبا**
لم يرده عليه اي الامام او امينه لان الامين لا ينتصب
 خصما ولكن الامام ينتصب له خصما **ولا يجلفه** لان فائدة
 الحلف النكول ولا يبيع نكوله واقراره **فاذا ثبت عليه العيب**
يرد ويباع ويدفع الثمن اليه والنقص او الفضل يرجع الي
محلله اي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من
 اربعة الاخماس يعطي منها وان كان من الخمس يعطي منه وكذا
 الزيادة توضع فيما كان المبيع منه لان الغرم بالغنم انتي
باب البيع الفاسد لقب الباب به
 وان كان فيه الباطل والموقوف والمكروه ايضا لكثرة وقوعه
 بتعدد اسبابه والباطل ما لا يصح اصلا ووصفا ولا يعيد
 الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا بمينة وقبضه واعتق
 لا يعتق والفاسد ما يبيع اصلا ووصفا ويعيد الملك عند
 انقضاء القبض به حتى لو اشترى عبدا بمخر وقبضه
 فاعتقه يعتق والموقوف ما يبيع باصلا ووصفه ويعيد
 الملك على سبيل التوقف ولا يعيد تمامه لتعلق حق الغير
 والمكروه ما يبيع باصلا ووصفه لكن جاوره شيء منهي عنه



كالبيع عند اذ ان الجمعة اذا انقضى هذا فاعلم انه **باطل**
بيع ما ليس بمال والبيع به اي جعله ثمنيا با دخال الباء
عليه **كالدم والرجع والحر والميتة** بسكون الياء **الميتة** هر
يتشد يد الياء اي الميتة التي ماتت **حتفاتها** فان الميتة
التي لم تمت حتفا انها مثل الموقودة مال عدا اهل الذمة
كالحر والخزير كاسياني **والعدوم** **وسه خا** **التعلي** فانه
معدوم محض **وسه ايضا** **المضامين** ^{مضمونة} وهي ما في اصلااب الفحول
من الماء **والملاقح** جمع ملقوحة وهي ما في البطن من الجنين ويجب
ان يحملها هنا على ما سيكون والا كان حملا وسياقي ان بيع الحمل
فاسد لا باطل **والنتاج** بكسر النون من نتجت الدابة على
البنا للمفعول وهو حبل الحبل **وبيع امة بتين** انه ذكر
الصير لتذكير الخبر **عبد وعكسه** وهو بيع عبد بتين انه امة
فان الامة ليست بعبد وكذا العكس فيكون بيع المعدوم
وانما لم تكن هذه الاشياء مالا لان المال موجود يميل اليه الطبع
ويجبري فيه البذل والمنع وهذه الاشياء ليست كذلك لان
صفة المالية لشيئ تثبت بتحول كل الناس او بعضهم
اياهم والتقوم انما تثبت باباحة الانتفاع به شرعا وقد

تثبت

تثبت صفة التقوم بلا صفة المالية فان حبس من الغنمة
ليست بمال حتي لا يبيع ببيعها وان ابيع الانتفاع بها لعدم
تحول الناس اياها كذا في الكافي **ومزرك التسمية** **عالم**
فان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه مجتهد فيه
بخلاف الشافعي في كماله تبر فينفق فيه البيع بقضا القاض
قلنا حرمة منصوص عليها ولا مساع للاجتهاد في موارد النص
فلا يعتبر خلافه ولا ينفق بالقضا كذا في الكافي **وما في حكمة**
اي حكم ما ليس بمال عطف على ما ليس بمال **كالم الولد والمكاتب**
والمدبر فان بيع هؤلاء ايضا باطل لكن ليس كبطلان بيع الحر
فانه باطل ابتداء وبقا لعدم محلته للبيع اصلا بثبوت
حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقا لحق الحرية لا ابتداء لعدم
حقيقتها ولهذا جاز بيعهم من انفسهم فبطل ما قيل لو بطل
بيع هؤلاء كان كبيع الحر ولزم بطلان بيع القن المضموم اليهم
في البيع كالمضموم الي الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء
لكنهم محلا له في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حقهم بقي القن
بحصته من الثمن وبيع بالحصه بقا جائز كما مر بخلاف الحر
فانه لما لم يدخل في البيع لعدم المحلينة لزم البيع بالحصه

ابتدأ وأنه باطل كما مر وسيأتي **وبيع مال** عطف على بيع
مال ليس بمال **غير مستقوم كالحجر والخزير وميتة لم تثبت**
خلفانها قد هابه لتكون ما لا كالحجر والخزير حتى لو
ماتت ^{جفت} أنفها لا تكون ما لا عند أهل الذمة أيضا **بالقن**
المرأهم والدناير والفلوس النافعة متعلق بقوله وبيع ما
وإنما بطل بيعها بالثمن لأنه لا يعين الحكم في طرف المبيع فإن
المبيع هو الأصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف
الثمن والأصل ليس محلا للثمن وكذا البيع لأن ثبوته في الذمة
إنما يكون حكما لتملكه بمقابلة ثمنه مال آخر فإذا لم يوجد
ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت
الملك في المعدوم وإن قبلت بعين فسد البيع حتى يملك
ما بقاها وإن لم يملك عين الحجر والخزير كسياتي وبطل
أيضا **بيع قن ثم إلى قرو ذكبة** أي ما قن ^{ضمن} **خلفانها** قد ت
به لتكون كالحجر وإنما بطل بيع القن والذكبة وأن سمي ثمن كل
لأن الحجر غير داخل في البيع أصلا لكونه غير مال وبضمه إلى
القن جعل شرطًا لقبوله القن وجعل غير المال شرطًا لقبول
المبيع مبطل للبيع **ومع بيع قن ضم إلى مدبره وقن غيره ومك**

ضم إلى وقف لا مما عمل البيع عند البعض فبطل ما لا يشتري إلى
غيرها وبيع لا يجوز له حال العقد كبيع **اب الصغير** أو وصيه
حاله بغيره فاحتش قال في العمادية فإن كان بيعهم واجازتهم
يعني الأب والجدة ووصيهما والقاضي بمثل القيمة أو بأقل بقدر
ما يتقارب الناس في مثله جاز وإن كان قدومًا لا يتقارب الناس
فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الأوراك لأن هذا
عقد لا يجوز له حالة العقد **وبيع نفي فيه الثمن** فإنه إذا نفي
فقد نفي الركن فلم يكن بيعًا وقيل ينفذ لأن نفيه لم يرجع لأنه
نفي العقد وإذا لم يرجع نفيه صار كأنه سكت عن ذكر الثمن ولو
باع وسكت عنه ينفذ البيع ويثبت الملك بالقبض **وحكمه**
أي حكم البيع الباطل **أن المبيع به لا يملك** أي لا يكون ملكا
للمشتري لأن الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف القاسد
لما مر **فإن هلك المبيع عند المشتري لا يضمن** لأن المقبوض
أمانة عنده لأن العقد إذا بطل نفي مجرد القبض بآذن
المالك وهو لا يوجب الضمان إلا بالتعدي وقيل يكون مضمونا
لأنه بصير كالمقبوض على سؤم الشراء وهو أن يسمى الثمن
فيقول اذهب بهذا فإن رصيت به اشتريته بما ذكرنا

اذا الربيته فذهب به فذلك عنده لا يضمن بضر عليه الفقيه
الامام ابو الليث السمرقندي قتل وعليه الفتوى كذا في الفنا
ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرع في بيان الفاسد فقال
وفسد ما يبيع سكت اي وقع السكون فيه **عن التمر** فان
البيع لا يبطل به بل ينقذ ويثبت الملك بالقبض لا مطلق البيع
بقتضي المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة وكانه باع
بقيمته فيفسد لا يبطل **وفسد ايضا بيع عرض بالخمر وعكسه**
لان مشتري العرض انما يقصد تملك العرض بالخمر وفيه اعزاز
العرض لا الخمر فيذكر الخمر معتبرا في تملك العرض لا في حق نفس
الخمر حتى فسدت النسيئة ووجب فيه قيمة العرض لا الخمر
وكذا اذا باع الخمر بالعرض بان ادخل الباقي العرض اذ يعتبر
شرا العرض لا الخمر لكونه متقاينة **وفسد ايضا بيعه** اي
العرض بام الولد والمكاتب **والمدبر حتى لو تغابضا ملك**
مشتري العرض العرض لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل
العقد فيما ضم الي واحد منهم وبيع معه ولو كانا كالحمل بطل
وفسد بيع سكت لم يفسد لانه بيع ما لا يملكه **او صيد والقي فيما**
اي حظيرة لا يؤخذ منه الابحيلة لانه غير مقدور التسليم

وان

وان اخذ بدونهما لانه مقدور التسليم **الا اذا دخل في الخطية**
بنفسه **ولم يفسد دخله** لعدم الملك وفسد بيع **طير في الهوي**
لانه قبل اخذ غير مملوك فيكون القساو بمعنى البطلان وبعده
غير مقدور التسليم وانما قال **لا يرجع** لما قال الزيلعي اذا كان
الطير يطير في الهوي ولم يرجع لم يجز بيعه وانما اذا كان له
وكرعنه يطير منه في الهوي ثم يرجع اليه جاز بيعه والحمام
اذا علم عودها وامكن تسليمها جاز بيعها لانه مال مقدور
التسليم **وفسد ايضا بيع الحمل** جعل بيع النتاج باطلا وبيع
الحمل فاسدا لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك
فيه **وفسد ايضا بيع امة الاحلها** لما تقر ان مالها يصح افراده
بالعقد **ولا يصح استئثاره** لا يبيع استئثارا من العقد والحمل
كذلك لانه بمنزلة اهراف الحيوان لا اتصاله بها خلقة وبيع
الاصل يتنا ولها فالاستئثار يكون على خلاف الموجب فلا يبيع
فيصير شريكا فاسدا والبيع يفسد به **وفسد ايضا بيعه في**
ضرع للفر لا احتمال كونه استغاثا **ولو في صدق للفر**
ومو في علي ظهر الغنم لان البهي ملك له عليه ولم يبي عنه
وجذع في سقف وذراع من ثوب يعني اذا باع جذعا

في سقف او ذراعاً من ثوب يضر المضعف كالقيصر الكري
 فالبيع لا يجوز ذكر القطع او لا اذ لا يمكن التسليم الا بضر لم
 يوجب الفقد ومثله لا يكون لازماً فيتمكن من الرجوع وتتحقق
 المنازعة بخلاف ما لا يضر التبعيض كبيع عشرة دراهم من ثوب
 فضة وذراع من كرباس فان بيعه جائز لا تنقأ المانع وبهذا
 التقدير يندفع ما يقال ان الضرر مرضي به فينبغي ان لا يكون
 مفسداً او لم يكن الجذع معيئاً لا يجوز للزوم الضرر والمجالة
 ايضاً ولو قطع البايع الذراع او قلع الجذع قبل ان يفسخ
 المشتري عاد صحيحاً لزوال المفسد قبل التقرر **وضربة**
القائض وهو ما يخرج من الماء بضرب الشبكة مرة واحدة
 مجهول **والمنزلة** وهو بيع الثمر بالتأ المنقوطة بالثلث
 على التخييل **بتمر** بالتأ المنقوطة ثنتين **عجذوذ** مثل
 كيله خرصاً للنهي عنه ولشبهة الربوا **والملاصقة**
والمنازعة والقائم الحجر فانهما بيوع كانت في الجاهلية بان
 يتساوم الرجلان على سلعة فاذا المسها المشتري او نبذها
 اليه البايع او وضع المشتري عليها حصاة لزم فالاول
 الملاصقة والثاني المنازعة والثالث القائم الحجر وقد نهى صلى

الله عليه وسلم عن الاولين والحق بهما الثالث بادلة النص
 او فساد ايضاً ببيع **الكلا** بالفقر وهو ما تحويه الارض من النبات
كذا اي تفسداً ايضاً **اجارته** اما فساد بيعه فلا بد ورؤ علي
 ما ليس بملوك للبائع اذ مجرد نبات الكلا في ارضه لا تنقطع
 شركة الناس عنه ولا يصير مملوكاً له فيبقى على اصل اليا
 ما لم يوجد له حراز **قالت** عليه الصلاة والسلام الناس
 شركاء في ثلاثة في الماء والكلا والنار واما فساد اجارته فلو
 رؤدها على استهلاك العين ومحل الاجارة المنافع دون الاعيان
 ولا يلزم الصبغ واللبن في استنجاار الصباغ والظبر على العين
 الائمة لا قامة العمل المستحق بالاجارة والحيلة فيه ان
 يستاجر موصفاً من الارض لم يقرب فيه فسطاطاً او يجعلها
 حظيرة لغنمه فتقع الاجارة وبيع صاحب المرعي الانتفاع
 له بالمرعي فيحصل مقصودهما كذا في الكافي **والخجل** فان
 بيعه فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف وصحيح عند
 محمد اذا كان محرراً لا نه حيوان مستغنى به حقيقة وشرعاً
 وان كان لا يوكل كالبعول والحمار ولها انه من الهوام فلا
 يجوز بيعه كالزنابير والانتفاع ليس به يل بما يخرج منه

كتاب الطهارة والعبد كالسبع حتى يجوز بيع عظمه والاستئجار
بعظمه وعند محمد بن الحسن العين **وفسد ايضا بيع زيت علي ان يودن**
بظرفه وبطرح عنه بكل طرف كذا رطل بخلاف شرط طرح دور
الطرف لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد وذلك لان مقتضى
العقد ان يخرج عنه وزن الطرف فاذا طرح كذا رطل لا يحتمل ان
يكون اكثر من الطرف او اقل لا اذا عرف ان وزنه كذا رطل
فحينئذ يجوز لانه مقتضى العقد **اختلاف في الرق** يعني اشتري
ستما في رق ورد الطرف فوزن فجاء عشرة ابطال فقال البائع
الرق غير هذا وهو خمسة ابطال **والقول للمشتري** لان هذا
الاختلاف اما ان يتغير في تعيين الرق المقبوض او مقدار السمن
فاكان الاول فالمشتري قابض والقول قول القابض ضمينا
كالغاصب او امثينا كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اخلا
في مقدار السمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول
للمكرع يمينه **وشرا ما باع** عطف على قوله وبيع عرضي
شرا ما باع **بالاقل** اي باقل مما باع **قبل النقد** اي قبل نقد
التم الاول صورته اشتري جارية بالف حالة او نسبية فقبضها
ثم باعها من البائع بحسامة قبل نقد التم الاول فسدا لبيع الثاني

وقال

وقال امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه يجوز لان الملك قد تم
فيها بالقبض فصدا لبيع من البائع وغيره سواء صار كالو باع بمثل
التم الاول او بالزيادة او بالعرض ولنا ان التم لم يدخل في ضمان
البائع فاذا اوصل اليه المبيع ووفقت المقاصة بقي حسمانية
وهو لا يخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند
المجانسة **بخلاف ما فهم اليه وبيع المجموع بالتم الاول قبل**
نقد صورته اشتري جارية بحسامة شرا بها واخري
معها من البائع بحسامة قبل نقد التم الاول فالبيع فاسد
في التي اشتراها من البائع وصحيح في التي لم يشتريها منه
فيكون مشريا بالآخري باقل مما باع وهو فاسد ولو وجد
هذا المعنى في صاحبها ولا يشيع الفساد لانه باعتبار شبهة
الربا ولو اعتبرت فيما ضمت اليها كان اعتبار الشبهة الشبهة
وهي غير معتبرة **مع البيع الطريق** اي بين طوله وعرضه
اولا اي لم يجز اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا لم
يسكن يقدربعرض باب الدار العظمي كذا في النهاية وعلي النقد
يكون عين معلوما في بيعه **وهبته** وفي التتارخانية
الطرق ثلاثة طريق الى الطريق الاكظم وطريق الى سكة غير

يوين

نافذة وطريق خاص في ملك الانسان فالطريق الخاص في ملك
الانسان لا يدخل في البيع من غير ذكره اما نقضا او بذكر الحقوق
اول المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكرهما **لا بيع**
مسبلا الماء وعينه لانه مجهول اذ لا يدري قدر ما يشغله من
الماء ومع بيع حق المرور يتبع الارض **بالاجماع ووجهه في**
رواية وهي رواية ابن سماعة وفي رواية الزيادات لا يجوز
ومحله الغيبة الامام ابو الليث بان حق من الحقوق وبيع
الحقوق بالانفراد لا يجوز **والشرب كذلك** اي مع بيعه يتبع الارض
بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب
من الماء لا يخرج في ارض وهو اختيار مشايخ بخاري للجهالة
لا بيع حق التسيل وبعته لانه ان كان على السطح كان حق
التعلي وقد مر ان بيعه باطل وان كان على الارض كان مجهولا
لجهالة محله ووجه الفرق بين حق المرور على احدى الروايتين
وحق التعلي ان التعلي يتعلق بعين لا يتقي وهي البناء فاشبه
المنافع وحق المرور يتعلق بعين تبقى وهي الارض فاشبه الاعيان
ولا البيع الى النير وز معرب نوز وز وهو اول يوم من الربيع
والنير جاذ واما لم يخرج لان النير وز مختلف بين نير وز السلطان
وهو المزني

ونيروز

ونيروز الدهاقين ونيروز الجوس كذا في الكفاية **والى صوم**
النصارى وقطع **اليهود** واذ **اليعرفاه** اي المتبايعان
خصوصا اليوم للجهالة الاجل فاذا عرفاه جاز **بجلاف** **فقط النصارى**
بعد ما شرعوا في صومهم لان حديثه بالايام معلومة وهي خمسون
يوما ذكر التمر تائني **وقدوم الحاج والحصاد** يقع الحيا وكسرها
قطع الزرع **والدياس** هو ان يوطا الطعام بقوايم الدواب
او يحوها وكسرها قطع الزرع **والقطاف** قطع العنب **والجراز**
قطع ثمر التخل والصوف واما لم يخرج لانه يتقدم ويتأخر
ويكفل اليها اي الى هذه الاوقات لان الجهالة اليسيرة
مقحمة في الكفاية وهذه الجهالة يسيرة لا خلاف العجالة
رضي الله عنهم في انه يمنع جواز البيع او **او مع** اي البيع **ان شرط**
الاجل قبل حلوله لئلا زال المفسد قبل تقorre ولو باع مطلقا
شراجل الثمن الى هذه الاوقات مع لان هذا تأجيل للدين
والجهالة مقحمة **وبشرط عطف** على اي النيروز اي ولا يصح
البيع بشرط لا يقتضيه العقد **وفيه** **نفع لاحد** اي احد
العاقدين **او المبيع يستحق** اي النفع يكون ادميا وانما فسد
البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد المقابلة بين المبيع والثمن

في البيع

فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه
فكان زيادة مستحقة بعقد المعاوضة خالية عن العوض فيكون
ربا وكل عقد شرط فيه الربا يكون فاسدا **كشرط ان يقطعه**
اي المبيع وهو ثوب **البائع ومخيطه قبا** فانه شرط لا يقتضيه
العقد وفيه نفع لاحدهما **او كشرط ان يجذوه** اي المبيع وهو صرم
نقلا يقال جدا اي نعلا اي عملها **او كشرط ان يشركها** اي
النقل من التشريك اي بضع عليها الشراك وهو سيرها الذي
علي ظهر القدر كذا في المغرب **ومع البيع استحقاقا في النقل**
للتعامل فيه فصار كبيع الثوب **او كشرط ان يستخدمه** اي
المبيع وهو عبد هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
للبائع وانما قال **شتم المامران** اذا كان ثلاثة ايام جازا ان
يشترط فيه الاستخدام **او يدبره او يكاتبه او يستولدها او لا**
يجز الفتن عبدا كان او امة **عن ملكه** هذا مثال لشرط ايضا
لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو يستحقه فان القربى
ان لا تتناوله الايدي فتوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد
البيع وقرع على الاصل المذكور بقوله **ومع اي البيع بشرط**
يقتضيه العقد كشرط المشتري ولا يقتضيه ولا نفع فيه

السادس

لاحد كشرط انه لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست
باهل للنفع **جازا امر المسلم ذميا يبيع خيرا وخيرا او شيئا**
وامر المحرم بغيره اي غير المحرم **يبيع صبي** وقال لا يجوز ان الموكل
لا يبيعه بنفسه فلا يوليه غيره كتوكيل المسلم بجو سبابة تزوج
مجوسية لان ما ثبت للتوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه
باشترع بنفسه وله ان المعتبر في هذا الباب اهليتان اهلية
التوكيل وهي اهلية الوكيل وهي اهلية التصرف في المأمور به
وللنصراني ذلك واهلية الموكل وهي اهلية ثبوت الحكم له وللموكل
ذلك حكما للعقد ليلزم انفكاك المملوك عن الملام ان يري ان
صحته بثبوت ملك المحرم المسلم اذا ^{برئ} اسلم موثقته النصراني ومات
عن خمر وخزير وايضا العبد المأذون النصراني اذا اشترى
خمرًا ثبت الملك فيها لموكله المسلم اتفاقا واذا ثبت الاهليتان
لم يمنع العقد بسبب الاسلام لانه جالب لا سالب ثم الموكل
به ان كان خمرًا خلله وان كان خنزيرًا سببه وقد قالوا
هذه الوكالة مكروهة اشد كراهة **وحكمه ان المشتري اذا**
قبض المبيع برهني بالبيع صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس
العقد حضرته ولم ينهه **بملكه** وقال الشافعي لا يملكه وان

قبضه لانه حرام فلا تنال به نعمة الملك ولان النهي نسخ للمشروعية
لتناف بينهما ولهذا لا يفيد قبل القبض وصار كما اذا باع بالميتة
او باع المحر بالذراهم ولنا ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في
محله فوجب القول بانفقاده ولا شك في الاهلية والمحلية وركنه
مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية
يقتضي تقترر المشروعية ولا نه يقتضي تصور المنهي عنه
اذا النهي عما لا يتصور لغو وتحقيقه ما ذكرت في مرقاة الاصول
ان مدار الامر والنهي المقدورية والنهي عن الافعال المحسنة
يقتضي كونها مقدورة حقا وعن الامور العقلية يقتضي كونها
مقدورة عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة
شرعا والما كان عبثا محضافا ان الطير ان يحرق الامور المحسنة فاذا
قلت لشخص لا تقربنيك كل من يسمعه لا تنفأ القدرة وكذلك
اذا قلت للاعمى لا تبصر والبيع من الاعمال الشرعية فاذا نهى عنه
وجب ان يكون مقدورا شرعا وهو المعنى بقول علمائنا النهي
عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باصله وغير المشروعية
بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والثاني الى
النهي فنفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك وانما الحرمة

لا امر عارض وعدم بثوت الملك قبل القبض هذا تقدير الفساد
المجاور لانه واجب الرفع للاستزاد فبالاستزاد عن المطالبة
اولي لان الدفع اسهل من الرفع والميتة ليست بمال فانعدم الركن
وان كان المحر ثمتا فقد وجبه **ولزمه** اي هلك المقتوض في
يد المشتري لزمه **مثله حقيقته** وهو الذي يماثله صورة
ومعني ان كان الهالك مثليا او مثله **معني** فقط وهو القيمة
ان كان الهالك قيميًا لانه مضمون بالقبض كالفصل وتعتبر قيمة
يوم القبض وان رادت قيمته في يد فاتفقه لانه دخل
في ضمانه بالقبض فلا يعتبر كالمفصول كذا في الكافي ويجب
علي كل منهما اي المتبايعين لم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب
الفسخ واللام تفيد الجواز **فسخه قبل القبض** فمعا للفساد **كانا**
بعده اي بعد القبض **ما دام** اي المبيع **في يد المشتري** لم
يقول ان كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولو
كان له الشرط ان كان شرط زايده لما نقل صدر الشريعة
عن الذخيرة وصاحب الخلاصة عن التجريد انه قول محمد واما
عندهما فلكل منهما حق الفسخ لان الفسخ حق الشرع لا الحق المتعارفين
فانما راضيان بالعقد **فان باعه** لم يقل ان كان الفساد في صلب

اي باع المشتري شئاً فاسداً ما قبضه **او وهبه وسلمه**
او اعتقه نفعه ببيعته وهبته واعتاقه لانه لما ملك ملك
التصرف فيه فلا يتصور الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالتصرف
الثاني وضح البيع الاول كان الحق الشرع وحق العبد مقدم
لحاجته عليه **فعلية قيمته** لما امرانه مضمون بالتصرف كالفصل
والكتابة والرهن كالباع لانها لازمان فيثبت عجز رد العين
فيلزمه القيمة الا ان حق الاسترداد يعود بعجز المالك وفك الرهن
لزوال المانع قبل تحول الحق الي القيمة كذا في الكافي **ولا يشترط**
الفساد في فسخ الفاسد لان الواجب شرعاً لا يحتاج الى الفضا
ولا يبطل حق الفسخ بموت العدما اي احد الباع والمشتري
وبه يغني كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراد
فليستزمت **ولا ياخذ الباع** اي لا ياخذ الباع ببيعته بعد
الفسخ **حتى يرد ثمنه** لان البيع مقابله فيصير محبوباً له
الرهن **فان مات** اي الباع **فالمشتري الحق به** اي بما اشتراه
حتى ياخذ ثمنه لانه يقدم عليه في حياته فكذا على ورثته
وعرضاً به بعد وفاته كالمؤمن ثم ان كانت دراهم الثمن قائمة
ياخذها بعينها لانهما تنقضان في البيع الفاسد في الاصح وان كانت

مستملكة اخذ مثلها لانهما مثلية **طاب للبائع ما ربح في الثمن**
لا المشتري في البيع صوته المشتري جارية بيعاً فاسداً
وتقابضاً ورج فيها تصديق بالرج ويطيب للبائع ما ربح
في الثمن قال في الهداية والعرق ان الجارية مما يتعين فيتعلق
العقد بها فيتمكن الحب في الرج والدراهم والدنانير مما لا
يتقيدان في العقود فلم يتعلق العقد الثاني ببيعها فلم يتمكن الحب
فلا يجب التصديق **وقال** في مذهب الشريعة فان قيل ذكر
في الهداية في المسئلة السابقة فيما اذا كانت دراهم الثمن
قائمة ياخذها بعينها لانهما تنقضان بالتعيين في البيع الفاسد
وهو الاصح لا بغيره الفسخ وهذا ايضا قض ما قلتم من عدم
تعيين الدراهم والدنانير قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا
العقد شبهتين شبه الفسخ وشبه البيع فاذا كانت قائمة
اعتبر شبه الفسخ سعيك في رفع العقد الفاسد واذا الركن
قائمة فالمشتري بها شياً اعتبر شبه البيع فلا يبري الفساد الي
بدله لما ذكرنا من شبهة الشهادة **اقول** لا يخفى على المتأمل
المنصف ان ما ذكر لا يعيد التوفيق بين كلامي الهداية والما يعيد
دليلاً للمسئلة لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال

في العناية انه انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انما لا يتقين
لا على الاصح وهي ما امرنا بتقين في البيع الفاسد اعلم ان الحبث في
المال نوعان حبث لعدم الملك طاهر الحبث لفساد في الملك
والمال ايضا نوعان ما يتعين كالعروض وما لا يتعين كالنقود والحبث
لعدم الملك يعمل في النوعين كالودع والفاصل اذا تصرف في
العرض او النقد ورجح بصدق بالرجح عند ابي حنيفة ومحمد
لتعلق العقد بما لا غير طاهر فيما يتعين فتتمكّن حقيقة الحبث
وفيما لا يتعين تتمكّن شبهة الحبث لتعلق العقد به من حيث تكون
سلامة المبيع به او بتقدير الثمن فصار ملك الغير وسيلة الى
الرجح من وجه فتتمكّن فيه شبهة الحبث لفساد الملك فيعمل فيها
ببقيين لا فيما لا يتعين لان فساد الملك قد لا يفسد الملك فتقلب حقيقة
الحبث فيما يتعين ثمة شبهة هنا فتعتبر شبهة فيما لا يتعين ثمة
تقلب شبهة شبهة هنا فلا تعتبر كما طاب ربح مال ادعاه
فمضى له ثم ظهر له عدمه بالتصادق ادعى على رجل ما لا نقضا
له فربح فيه المدعي ثم تصادقا على ان هذا المال ليس على
المدعي عليه فالربح طيب لان الحبث هنا لفساد الملك
لان الدين وجب بالاقرار ثم استحق بالتصادق وبذل المستحق

مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين **بني في دار شرها فاسدا او غرس**
في ارض شرها فاسدا **لزمه قيمتها** اي قيمة الدار والارض
وقال بقتل البناء وترد الدار وكذا الغرس لان حق الشفيع هو
اصغف من حق البايع اذ يحتاج فيه الى القضاء والرضا ويبطل
بالتأخير ولا يورث بخلاف حق البايع والاصغف اذ لم يبطل
بشيء فالاقوي اولا ان لا يبطل به وحق الشفيع لا يبطل بالبناء
والغرس فحق البايع كذلك وله ان البناء والغرس حصلا هو
المشتري بالتسليط من جهة البايع وكما هو كذلك ينقطع به
حق الاسترداد كالباع الحاصل من المشتري بخلاف الشفيع
اذ التسليط لم يوجد منه ولهذا الوهبها المشتري لم يبطل
حق الشفيع وكذا الوباها من آخراته ياخذ بالشفعة بالبيع
الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسد شفعة
لان حق البايع قد انقطع ها هنا وعلى هذا صار حق الشفيع
لعدم التسليط منه اقوي من حق البايع لوجوده منه ثم لما فرغ
من بيان البيع الفاسد واحكامه شرع في بيان البيع الموقوف
واحكامه فقال **ووقف مال الغير على اجازته وبيع العبد**
والصبي المجنون على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي

وبيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجارة القاصي وبيع
المرهون والمستاجر وارض في مزارعة الغير على اجارة المرتن
والمستاجر والمزارع ولو تفا سحا الاجارة لزمه ان يسلمه
الي المشتري وكذا الوفا في الرهن المال او ابراه المرتن ورده
الرهن عليه ثم البيع وبيع بشي برقمه والبائع يعلم والمشتري
لا يعلم يوقف ان علم المشتري في مجلس البيع فله وان تفرقا
قبل العلم بطل وبيع المبيع من غير المشتري يعني باع شيئا
مزيد شرا بعه من بكر لا ينفقد الثاني حتى لو تفا سحا الاول
لا ينفذ الثاني لكن يتوقف على اجارة المشتري ان كان بعد
القبض وان كان قبله في المنقول وفي العقار فعلى الخلاف
المعروف الذي سياتي وبيع المرندة عند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وقد مر في بابيه وبيع بمبايع فلان والبائع يعلم
والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس صح والابطال وبيع بمثل
ما يبيع الناس او بمثل ما ياخذ به فلان ذكر في شرح
الشافعي انه لا يجوز في نسخة الامام السرخسي هذا اذا كان
المشتري بذلك فان علم في المجلس فعن ابي حنيفة روايتان وبيع
الشيء بغيره لم يجز للمجهالة ولو عيئت في المجلس جاز وبيع فيه

خير

خير المجلس وقد مر في اول البيوع وبيع القاصي فانه موقوف
على اجارة المالك ان اقر به القاصي بشرا لبيع وان حذر للمفتو
منه بيعة فذلك وان لم تكن ولم يسلمه حتى هلكت ينتقض
البيع وحكمه اي حكم البيع الموقوف انه انما يقبل الاجارة اذا
كان البائع والمشتري المبيع قايما المراد يكون المبيع قايما
ان لا يكون متغيرا بحيث بعد شيئا اخر فانه لو باع بغيره بغير
امره فبطل البيع والمشتري فاجاز رب الثوب البيع جاز ولو قطعه
وطأه ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر كذا التثني لو
كان عرضا اي كما يشترط قيام المبيع بشرط قيام الثمن
ايضا ان كان عرضا وصاحب المتاع ايضا اي كما يشترط
قيام المبيع والثمن المذكورين يشترط قيام صاحب المتاع
المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل ان
يجيز البيع فاجاز وارثه لا يجوز حكمه ايضا الثمن اي
اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ليس باجارة للبيع
الموقوف واختلف في احسن فقيل اجارة وقيل لا وقوله
لا يجوز ذلك اي للبيع الموقوف بخلاف المستاجر فانه اذا قال
لا اتبع الاجر ثم اجاز جاز كل ذلك من الخلاصة ثم لما فرغ عن

البيع الموقوف واحكامه شرع في بيان البيع المكروه وحكمه
فقال **وكره البيع عند الاذان الاول للجمعة** لان فيه اخلاعا
بواجب السعي اذا فعدا او وقفا يتبايعان واذا ابتاعا هر
يمشيان فلا كراهة **وكره التجش** وهو ان يزيد في الثمن ليرغب
غيره ولا يريد الشرا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتاجشوا
وكره السوم على سوم غيره بعد رضاها بثمان لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة
اخيه فانه نهي بصيغة التثنية فاما اذا استاومه بشئ ولم يكن
احدهما الى صاحبه فلا بأس ^{وهو بالغ} ان يساومه ويشتريه فانه
بيع من يريد ولذا قال **بخلاف بيع من يريد** فانه جائز
لو رود الاثر وهو محمول على النهي في الخطبة ايضا **وكره ايضا**
تلقى الجلب اي يتلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج
البلد اليه من الطعام **المصدر اهل البلد** للذي عنه ولان
فيه تقصيص الامر على الحاضرين فان كان لا يضر فلا بأس به
الا اذا التمس السعي على الواردين واشتري باقل من القيمة
وبيع الحاضر للبادي زمان القطع لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يبيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلد في

قط

نخط وهو يبيع من اهل البدة ورغبة في الثمن العالي فيكره لانه
اضرارهم وان لم يكن كذلك فلا بأس به لعدم الاضرار
وقيل صورته ان يجي البادي بالطعام الى حضر فيتنوكل
الحاضر عن البادي ويبيع الطعام ويغالي في السعر على الناس
فانه منهني عنه فانه لو نذره لباع بنفسه وخص في السعر
والتعريق بين صغير وذي رحم محرم منه لقوله صلى
الله عليه وسلم من فرق بين والدها فرق الله بينه
وبين احبته يوم القيامة ووهب صلى الله عليه وسلم
لعلي غلامين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال
بعت احدهما فقال عليه الصلاة والسلام اذكر اذكر
ويروي اردد اردد لان الصغير يستأثر بالصغير
وبالكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بحوائجها باعتبار
الشفقة الناشئة من قرب القرابة فكان في بيع احدهما
قطع الاستيناس والمنع من التعاهد وفيه ترك الرحمة
عن الصغير وقد اوعده عليه **بخلاف الكبيرين** اذ ليس
هناك ترك الرحمة عليهم **والزوجين** لان النص معلول بالقرابة
المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب

غير محرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدا الصفيين
له والاخر لغيره لا بأس ببيع واحد منهما وكان التفريق
لحق مستحق لا بأس به كدفع احدها بالجناية وبيعها بالربا
وردها بالعيب لان المتطور اليه دفع الضرر عن غيره لا
الضرر اليه **وحكمه** يحكم البيع المكروه **انه لا يفسد** لان
النيي باعتبار معني مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط
محتمه ومثل هذا الذي لا يوجب الفساد بل الكراهة
ولا يجب فسخه لان وجوبه في الفاسد لدفع الحرمة ولا
حرمة ها هنا **يملك المبيع قبل القبض** لما مر ان عدم
ثبوت الملك في البيع الفاسد حذر تقرير الفساد المجاوز
ولا فساده ها هنا **ويجب الثمن لا القيمة** ان هلك المقبوض
في يد المشتري لان وجوب المثل او القيمة في البيع الفاسد
لكونه في حكم الغصب وهذا اليقن كذلك **باب**
الاقالة هي لغة الاسقاط والرفع وشرعا رفع البيع
وتصح بلفظين احدهما مستقبل في شرح القدوري الاقا
نسبتا بلفظين احدهما يعبر عن الماضي والاخر عن المستقبل
كقول الرجل قلبي ويقول صاحبه اقلنت وقال محمد هو

كالبيع

كالبيع لا يصح الا بلفظين يعبر بهما عن الماضي وفي الفتاوى اختار
قول محمد كذا في الخلاصة **ويتوقف على قبول الآخر في المجلس**
وفي التجر يد يتوقف قبول الاقالة على المجلس وكما يصح قبولها في
مجلسها نصا بالقول يصح قبولها دلالة بالفعل كما اذا قطع
فنيضا فوزمقالة المشتري **وهي فسخ فيما هو من وجبات**
العقد وقال الزفلي قوله فسخ في حق المتعاقدين غير
محري علي اطلاقه لانه انما يكون فسخا من وجبات العقد من
غير شرط واما اذا لم يكن منها بل وجب بشرط زايده فالاقالة
فيه تعتبر ببيع جديد في حق المتعاقدين ايضا كما اذا اشترى
بالدين الموجل عينا قبل حلول الاجل ثم تقايل اعادة الدين
حالا كانه باعه منه وكما اذا تقايل لا شرادعي رجل ان
المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم تقبل شهادته
كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كان فسخا قبلت
الا تزي ان المشتري لو رد المبيع بعيب بقضا وادعي المبيع
رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته اذا بالفسخ
عاد ملكه القديم **فلم يكن متلفيا من جهة المشتري** لكونه
فسخا من وجه وفتح علي كونه فسخا فروعا ذكر الاول بقوله

في بطلان اي المقالة **بعد** **ولا** **المبيعة** لان امتناع
الفسخ بسبب الزيادة ولو كانت بيعا محضا لجاز قالوا هذا
اذا اولدت بعد القبض واما اذا اولدت قبله فالقالة
صححة عند ذكر الثاني بقوله **وصحت بمثل الثمن الاول**
الا اذا باع المتولي او الوصي شيئا بأكثر من قيمته حيث
لا يجوز اقلته واذا كان بمثل الثمن الاول رعاية لجانب الوفاء
وحق الصغير **وان** وصلية **شرط غير حبسه** اي جنس الثمن
الاول **او اكثر منه** اي من الثمن الاول **او الاقل** اي صحت
المقالة بمثل الثمن الاول وان شرط غير اما الاول فلان
المقالة فسخ والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول واما الثانية
فلان الشرط فاسد والمقالة لا تفسد بالشرط الفاسد
كما سيأتي **الا اذا تعيب** اي المبيع عند المشتري استثناء
من قوله **او الاقل** فان المقالة حينئذ تجوز باقل من الثمن
الاول لان نقصان الثمن يكون بمقابللة نقصان الغائت
بالعيب وذكر الثالث بقوله **ولا تفسد بالشرط** لان فساد
المبيع للزوم الربا كما مر واليه في الفسخ وذكر الرابع بقوله
وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه يعني اذا تقايلا ولم

يرد المشتري المبيع حتى باعه منه ثانيا جاز ولو كان بيعا لفسد
لانه باعه قبل القبض ولو باعه من غير المشتري لم يجز لانه
بيع جديد في حق غيره وذكر الخامس بقوله **وجاز بيع المكبل**
والموزون بلا اعادة الكيل والوزن يعني اذا كان المبيع
مكيلا او موزونا وقد باعه بالمكبل او الوزن ثم تقايلا
واسترد المبيع من غير ان يعيد الكيل او الوزن جاز ولو
كان بيعا لم يجز وذكر السادس بقوله **وجاز المبيع للمشتري**
بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا اوهب المبيع من المشتري
بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لم يجز
لان البيع ينقض بهبة المبيع للبائع قبل القبض **وبيع في حق**
ثالث عطف على قوله فسخ **قال** في النهاية الخلاف فيما
اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ المفاضة او المتارة
لا يجعل بيعا اتفاقا على الموضوعه المفوي وقد فرع على كونها
بيعا فرعنا ذكر الاول بقوله **فتسليم الشفعة في البيع**
لا ينافي اخذها في الاقالة يعني لو كان المبيع عقارا فسلم
الشفعة الشفعة ثم تقايلا يقضي له بالشفعة لكونه بيعا
جديدا في حقه كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله **ولا يرد**

البائع الثاني على الاول بعيب علمه بعدها اي بعد
 الاقالة بمعنى اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقابلا
 ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فاراد ان يرده على
 البائع ليس له ذلك لانه بيع في حقه كانه اشتراه من
 المشتري منه وذكر الثالث بقوله **وليس للواهب الرجوع** ع
اذا باع الوهب له الوهب من آخر فتقايلا يعني
 اذا كان المبيع موهوبا فباعه الموهوب له ثم تقايلا ليس
 للواهب ان يرجع في هبته لان الموهوب له في حق الواهب
 كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله **والمشتري**
اذا باع المبيع من آخر قبل التقيد جاز للبائع شراؤه منه
بالاقل يعني اذا اشترى شيئا فعتضه ولم ينقص الثمن حتى
 باعه من آخر تقايلا وعاد الى المشتري واشتراه منه قبل نقد
 ثمنه باقل من الثمن الاول جاز وكان في حق البائع كالمملوك
 بشرأجه يد من المشتري ^{الثاني} **واذا اشترى بعروض التجارة**
عبد الخدمة بعد الحول ووجد به عيبا فرده بغير
قضا واسترد المروض فملك في يده لم تسقط الزكاة
 يعني اذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة بعد ما حال

عليها

عليها الحول فوجد به عيبا فرده بغير قضا واسترد المروض ^{الاي}
 فملك في يده فان الزكاة لا تسقط عنه لانه بيع جديد
 في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضا اقالة **وهلاك**
المبيع يمنعها اي الاقالة **لا هلاك الثمن** لا يمارى في البيع م
 والاصل فيه المبيع لا الثمن ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض
 يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن **وهلاك بعضه** اي بعض
 المبيع **يمنعها بقدر** اعتبار البعض بالكل ولو تقابضا
 جاز الاقالة بعد هلاك احدهما ولا يبطل بهلاكه لان كل واحد
 منهما مبيع فكان البيع قابلا **باب المراجعة**
والتولية والوصيعة الاولى بيع ما ملكه لم يقبل بيع
 المشتري ليتناول ما اذا صنع المصوب عند الغاصب
 وضمن قيمته ثم جاز له ان يبيعه مراجعة وتولية علي ما ضمن
 وان لم يكن فيه شرا **بمثل ما قام عليه** لم يقبل بثمنه الاول
 لان ما يات منه من المشتري ليس ثمنه الاول بل مثله وقال بمثل
 ما قام عليه لما سياتي ان له ان يضم اجر القطار ونحوه الى الثمن
 الاول ويقول قام علي بكذا **بزيادة** علي ما قام عليه وان لم يكن
 من جنسه **والثانية بيعه به** اي بما قام عليه **بدونها** لم يبطل

باقيا

بثمنه الاول اي بدون الزيادة **والثالثة بيعه باقل منه**
اي مقام عليه وشرطه اي البيوع الثلاثة شرائع اي
شراكميا ببيعته مراوحة او نحوها بمثلها من الموزونات والمكيلات
والعدديات المتقاربة **او مملوك من البايع الاول** واللام
في المشتري متعلق بمملوك **والربح مثلي معلوم** جملة خاينة يبيع
ان هذه البيوع لا تقع اذا كان عوض المبيع الذي اشتراه البايع
سابقا قيمتها لان مبناها على الاحتراز عن الخيانة وشبهتها
والاحتراز عن الخيانة في القيميات اذا امكن فعدمه يمكن الاحتراز
عن شبهتها لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع
من الثمن الاول اذا لا يمكن دفع عيبه حيث لم يملكه ولا دفع
مثله اذا الغرض عدمه فتعينت القيمة وهي مجهولة تفرق
بالظن والتحيز فتتمكن فيه شبهة الخيانة الا اذا كان
المشتري مراوحة ممن ملك ذلك البدل من البايع الاول
بسبب من الاسباب فاشتراه مراوحة بربح معلوم من ديارهم
او شئ من المكيل والموزون الموصوف لاقتداره على الوفا
بما التزم واما اذا اشتراه بربح ذهنية فانه لا يجوز
لانه اشتراه براس المال وبيع قيمته لانه ليس من ذوات

المثال

المثال فصار البايع بايعا للمبيع بذلك الثمن القيمي كالثوب
مثلا وبجزء من احد عشر جزءا من الثوب والجزء الحادي عشر
لا يعرف الا بالقيمة وهي مجهولة فلا يجوز وله اي البايع
ضم اجر القصار والصبيغ بالغنم مصدر وبالكسر ما يضرب به
والعزاز علم الثوب والغنم والغنم والحمل وطعام المبيع وكسوته
وسوق الغنم والتمسار مشروط اجره في العقد فان اجره
التمسار ان كانت مشروطة في العقد يضم والا فاكثر المثال
على انما لا يضم بخلاف اجره الدال فانما لا تضم اتفاقا الى ثمنه
متعلق بقوله ضم وانما ضم اليها لانه لا يزيد في عين المبيع كالبصغ
واخواته او في قيمته كالحمل والسوق لان القيمة تختلف
 باختلاف المكان فتلحق اجرتها براس المال وان فعل المشتري
بيده شيئا مذكرا من القتل ونحوه لا يضمه وبالمجمله كل ما يزيد
في المبيع او قيمته يضم وما لا فلا ذكره الرثلي لا اي ليس
له ضم اجر الطبيب لانه لا يزيد شيئا في العين ولا القيمة واجر
المعالم لانه لا يزيد شيئا في العين ولا القيمة لان اجره لم
يزد ما لينة المبيع فان التعلم حصل فيه لذهنه وشغله غايته
ان يكون تعليمه شرطا وهو لا يكفي في الضم والدال والراعي

يج

ونفقته نفسه فانه لا تدخل في البيع شيئا بخلاف اجر السمندر
المشروط ونفقة البيع كالمير **وجعل الابن وكما بينت للفظ لا ينما**
ايضا لا يريمان شيئا بخلاف كرا المبيع فانه يضم لافادته زيادة
في القيمة **ويقول** البائع حين البيع ومن ما يجوز منه **قام على كذا**
لا اشتريته بكذا تخروا عن الكذب **خان** اي البائع في المراجعة
اي ظهرت حياته بالبيعة او باقرا او بنكوله خير المشتري
ان شاء **انته** اي المبيع **بمنه** **اورده** وفي التولية **خط** اذ لو لم
يحط في التولية لم يتبق تولى **بمنه** على الثمن الاول فتصير مراجعة
فيتغير التصرف ولو لم يحط في المراجعة تبقى مراجعة على حالها وان
كان الرجح اكثر مما ظنه المشتري فلا يتغير المشتري التصرف
ويثبت له الخيار لفوات الرضا **ولو هلك المبيع** او استهلكه
في المراجعة **قبل الرد** او حدث به مانع اي من الرد **لزمه**
بكل الثمن المسمى **وسقط خيار** لان مجرد اختيار لا يقابله
شي من الثمن كخيار الروية والشروط بخلاف خيار العيب لانه
المستحق منه المشتري الجز الفايث وعند العجز عن تسليمه
يسقط ما يقابل من الثمن **شرائنا** **بما بعد بيعه** **برج** فان **راج**
اي اراد المشتري ان يبيعه مراجعة **طرح** عنه ما يبيع اي كل

رج كان قبل ذلك **وان استقر في الرجح الثمن** **لرجح** **مورد**
اشترى ثوبا بعشرين فانه يبيعه مراجعة على عشرة ويقول
قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه باربعين ثم
اشتراه بعشرين لا يبيعه مراجعة اصلا لان شبهة حصول الرجح
الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه ناكذ بعد كونه على شرف الزوال
بالوقوف على عيب والشبهة في بيع المراجعة كالحقيقة احتياطا
بخلاف ما اذا تحلل ثالث بان اشترى من مشتري مشريه
لان التاكيد حاصل بعين **براج** اي يجوز ان يبيع مراجعة **سيد**
شرا من مادونه **المحيط دينه برقبته** قيد به اذ لو لم
يكن على العبد دين فباع من مولاه شي لم يبع لانه لا يعيد المولي
شيلا لم يكن قبل البيع له ملكا الرقبة واما ملكا التصرف **على ما اشرا**
المادون متعلق بقوله راج صورته اشترى عبد مادون في
الحاجة ثوبا بعشرة وعليه دين محيط فباعه المولي بخمسة عشر
فانه يبيعه مراجعة على عشرة كعكسه وهو ان يشتري المولي
ثوبا بعشرة وعليه دين محيط فباعه من عبد المادون له المديون
بخمسة عشر فانه ايضا يبيعه مراجعة على عشرة لان في هذا العقد
وان كان صحيحا شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخلو

في نفسه

عن حقه فاعتبر عدماً في حق المراجعة لا بتناهما على المائة ففي
الاعتبار للمشتري الأول فصار كان العبد اشتراه للمولى بعشرة
في الفصل الأول وبيعه للمولى في الفصل الثاني فاعتبر الثمن
الأول ويراجح **رب المال على ما اشتراه مضاربة في النصف**
متعلق بقوله بمضاربة أو متعلق بشراؤه وعلى **نصف**
ما دبح بشرائه ثانياً منه أي من مضاربه متعلق بقوله
بشرائه يعني إذا كان مع المضارب عشرة ذراهم بالنصف واشتري
بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر فإنه يبيعه مراجعة
بأثني عشر ونصف لأن هذا البيع وإن قصي بجوارحه عندنا
إذا عدم الربح كما هو كذا لك هاهنا لأن الربح إنما يحصل إذا
بيع من الأجنبي ففيه شبهة لعدم لأن المضارب وكيل من
رب المال في البيع الأول من وجه فاعتبر الثاني عدماً
في حق نصف الربح **يراجح بلا بيان بالتعيب ووطي الثيب**
يعني اشتري جارية فأغورت أو وطيها وهي ثيب ولم ينقصها
الوطي لبيعهما مراجعة ولا يجب عليه البيان إذا لم يجلس عنده
شيء يقابل له الثمن لأن الموصاف لا يقابلها الثمن إلا إذا كان
مقصوداً بالانتلاف كما مر مراراً ولذا أقال ولم ينقصها الوطي

قال

قال الرثيلي المراد بقوله يبيعه مراجعة بل بيان أنه
اشتراه سليماً بكذا من الثمن ثم أصابه عيب عنده بعد
ذلك وأما نفس العيب فلا بد من بياضه بأن يبين العيب
والثمن من غير أن يبين أنه اشتراه سليماً ثم حدث به
العيب عنده **كقرض القار وحرق النار للمشتري** فإن ما مضى
بالقرض أو الحرق وإن كان جزءاً يقابل له شيء من الثمن كالعدو
لم يجلس عنده **ويراجح ببيان بالتعيب** بأن فقاء عيبتها
بنفسه أو فقاءها أجنبي فاختار شيئاً لأنه صار مقصوداً
بالانتلاف فيقابل له شيء من الثمن ووطي البكر لأن العذرة
جزء من العين يقابلها الثمن وقد جسيها **كتكسره بنشره وطيته**
لأنه صار مقصوداً بالانتلاف **شرا بئسبة وراجح بلا بيان**
يعني اشترا شيئاً بالف درهم بشيء وباعه بربح مائة
ولم يبين فعل المشتري **خير مشتريه** إن شاقبل وإن
شاد لأن الأجل يشبه البيع حتى يراد في البيع لأجل الأجل
والشبهة هاهنا ملحقة بالحقيقة فصار كأنه اشتري شيئاً
وباع أحدهما مراجعة بثمانية فثبت له الخيار عند علمه
بالحيانة **فإن اتلفه ثم علم لزومه كل مثله** وهو الف

وما ية لان الاجل لا يقابل به شيء من الثمن **كذا التولية** يعني
اذا كان وكاه اتيه ولم يبيتن خيرا لان الحيانة في التولية مثلها
في المراجعة لانه بناء على الثمن الاول وان كان استهلك ثم علم
لزمه باللف حال لما مر ان الاجل لا يقابل به شيء من الثمن **ولي**
رجلا شيئا **بما قام مشتريه ولم يعلم مشتريه قدر** اي قدر
ما قام عليه فسد البيع لجهالة الثمن وان علم المشتري قدره
في المجلس مع البيع لزوال الفساد قبل تقدر وخير المشتري
ان ساقبل وان سار ذلك ان الرضا ينتم قبله لعدم العلم فيتخير
كما في خيار الروية والله تعالى اعلم **فصل في بيع العقار**
قبل قبضه لا المنقول عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند
محمد لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اشتريت شيئا
فلا تتبعه حتى تقبضه ولا تتركه الا قد ر علي تسليمه قبل قبضه
فلا يجوز بيعه كالمنقول ولهما ان ركن البيع صدور امله
ووقع في محله والحديث مغلول باحتيال الهلاك وهو في العقار
نادر حتى لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شيط
النروخ قالوا لا يجوز بيعه قبله فلا يقاس على المنقول
وقد اضطرب ها هنا كلمات شراح الهداية وغيرهم

والاظهر الموافق لقواعد الاصول ما ذكر في العناية وهو ان الماصل
ان يكون بيع المنقول وغير المنقول قبل القبض جائزا لقوله
تعالى واحل الله البيع لكن حرم الربا بدليل **مستقل**
مقارن وهو قوله تعالى وحرم الربا والعام المخصوص يجوز
تخصيصه بخبر الواحد وهو ما روي انه صلى الله عليه وسلم
منع عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخلو اما ان يكون معلولا بفقد
الفساخ او لا فان كان ثبت المطلوب حيث لا يتنازل
العقد وان لم يكن وقع التعارض بينه وبين ما روي في الشئ
مسند الى الا عرج عن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى
الله عليه وسلم منع عن بيع العذر وبيئته وبين ادلة الجواز تدفع
وذلك يستلزم الترك وجعله معوكا بذلك هما لا لبثوث
التوفيق حينئذ والاعمال متعين الاحالة ويكون مختصا بقدر
ينفسح بهلاك المعوض قبل القبض **شعرا المكيلي كيلا لا جزافا**
قد مر انه معرب كزاف ويجوز في الجيم الحركات الثلاث
لم يبعه ولم ياكله حتى يكيله لابي النبي صلى الله عليه وسلم
عن بيع الطعام حتى يجرد فيه صاعان صاع البايع وصاع
المشتري ولانه يجتمعا ان يريد على المشروط وذلك للبايع

بمخلاف ما اذا ابيع جزا فلا ان الزيادة للمشتري وبمخلاف ما اذا
باع الثوب من دار عقلا ان الزيادة له اذا الذرع وصف
في الثوب بمخلاف القدر كما مر ذكر الشرا لانه اذا ملك مكبلا
او موزونا بهيمة او وصية جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض
وقبل المكيل وقد يكون المكيل مبيعا لانه اذا كان ثمننا جاز
التصرف فيه مطلقا كذا في النهاية **الا ان يكتمل البايع بعد**
بيعه عند المشتري لان المبيع يصير معلوما بكيل واحد
ويتحقق معنى التسليم ومحمل الحديث اجتماع الصنفين كاسيا
في السلم ان شاء الله تعالى فاذا كان البايع قبل البيع وان كان
محضه المشتري لم يعتبر لانه ليس صاع البايع والمشتري
وهو الشرط وكذا لو كان بعد البيع بغيبة المشتري لان المكيل
من باب التسليم اذ به يعلم المبيع ولا تسليم المبحرته **كذلك**
الموزون والمعدود اذ لا يبعه ولا ياكله حتى يزنه او يعد
ثانيا ويكفي ان عد او وزنه بعد البيع بمحضه المشتري **لا**
المذروع اي لا يشترط ما ذكر من المذروعات وان اشتراه
بشرط الذرع لما مر ان الذرع وصف لا يقابل به ثمن من الثمن
فيكون للمشتري قال الرزقيلي هذا اذا المر يسيم لكل ذراع ثمننا

وان سمي فلا يحل له التصرف فيه حتي يذرع **جاز التصرف في**
الثن قبل قبضه سواء كان مما لا يتعين كالنقود او يتعين كالمكيل
والموزون حتي لو باع ابلا بدرهما او بكر من الخنطة جاز ان ياخذ
بدلها شيئا اخر لوجود التجوز وهو الملك وانما المانع وهو غرر
الانفساخ بالهلاك لما مر ان الاصل في البيع هو المبيع وبهلاكه
ينفسخ البيع بمخلاف الثمن اما اذا كان من النقود فظاهر واما اذا
كان من المكيل او الموزون فلا يبيع من وجه وثن من وجه ولهذا
لا يبطل الاقالة في صورة المقايضة بهلاك احدهما وقد مر
وجاز زيادة المشتري فيه اي في الثمن ان قام المبيع لانه ان
لم يقم لم يبق بحاله نفع له اعتياض عنه لانه انما يكون في وجود
والشيء يثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابلها
اي يلتحق بها باصل العقد بالاستناد **وجاز حط البايع عنه**
لانه محال يمكن اخراج البدل عما يقابل به لكونه اسقاطا والاستقاء
لا يستلزم ثبوت ما يقابل به فيثبت الخط في الحال ويلتحق
باصل العقد استنادا **وجاز زيادته** اي البايع في المبيع
تصرف في حقه وملكه **ويتعلق الاستحقاق** اي استحقاق
البايع والمشتري بالكل اي كل الثمن والمبيع والزائد والمزيد

عليه فالزيادة والخط يلحقان باصل العقد لا ينما بالخط والزياة
يغيران العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه
رابحا او خاسرا او عطلا ولها ولاية الرفع والولي ان يكون لهما
ولاية التغيير قال ممدو الشريعة ويمكن ان يقال انه
اذا استحق استحق المبيع او الثمن بالاستحقاق يتعلق بجميع
ما يقابل من المريد والمريد عليه فلا يكون الزايد صلبة
مبتدأة كما هو مذهب زفر والشافعي اقول لا يمكن ذلك لان
مدار هذا الاستحقاق على الدعوي والبيئنة فان ادعى
المستحق بمجرد المريد عليه واثبتته اخذ وان ادعاه مع
الزيادة واشتبه اخذ وكذا ان ادعى الزيادة فقط ثم ادعى
الاستحقاق يظهر في التولية والمرابحة **قواع و يولي عليه**
اي الكل **ان زيد على الباقي ان حظ** فان البائع ان حظ بعض
الثن عن المشتري والمشتري قال لا خذ وليت ذلك هذا الشيء
وقع عقد التولية على ما بقي من الثمن بعد الخط فيكون الخط
ملتحقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد هو على
ذلك المقدار وكذا اذا اراد المشتري على اصل الثمن والبائع
على اصل المبيع **والشفيع ياخذ بالاقل فيما** اي في الزيادة

فيتراع

الثامن
٨٠

على الثمن والخط وان كان مقتضي التحقق بالاصل ان ياخذ
بالكيل في صورة الزيادة لان حقه تعلق بالعقد الاول وفي
الزيادة ابطال له وليس لها ابطاله **قال رجل لا يخرج عبد**
من زيد بالالف علي في ضمان كذا من الثمن سوي الالف اخذ
اي مولى العبد الالف من زيد والزيادة من الضامن ولم
يقبل من الثمن فالالف على زيد لانه ثمن العبد ولا شيء
عليه اي على القاييل اصله ان الزيادة في الثمن والمثمن
جارية عندنا وتلتحق باصل العقد كان العقد وردا ابتداء
على الاصل والزيادة كما مروا اصل الثمن لم يشرع بغير مال
يقابل له ولهذا لا يعجب اجابه على الاجنبي لانه لا يستغيد
بانائه مالا واما فصول الثمن فيستغني عنه حتى تقع الزيادة
من الاجنبي كما يقع من المشتري اذ لا يسلم لهما شي بمقابلة
الزيادة وصارت كبذل الخلع فانه بيع غير المرأة اذ لا يسلم
لها شي اذ البضع عند الخروج غير متقوم لكن من شرط الزيادة
المقابلة تسمية وصورة حتى تجب حسب وجوب الثمن
بواسطة المقابلة فاذا قال من الثمن فقد جعل المائة منه
بمقابلة المبيع صورة فوجد شرطها فصح واذا لم يقبل

من الثمن لم توجد المقابلة صوفة ولا مقبلي فلم يوجد شرطها
 فلا تقح وبقي التزام المال ابتداءً ببيع دار من غيره وهو
 رشوة وهي حرام مع **تأجيل الديون** وان كانت حالة في
 الأصل كان الدين حقه فله ان يؤخره بتيسيراً على المدين
 كماله ابتداءً **الى اجل معلوم او مجهول جهالة يسيرة**
 كالتأجيل الى الحصاد بخلاف ما لو كانت فاحشة كهبوب
 الربح **سوي القرض** فان تأجيله لا يصح لانه يصير بيع
 الدراهم بالدراهم لانه معاوضة انتها وان كان اعارة
 ومصلحة ابتداءً **الا اذا اوصي به** فانه اذا اوصي ان يقرض
 من ماله الف درهم فلان الى سنة لزم من ثلاثة ان
 يقرضه ولا يطالبه قبل السنة لانه وصية بالتبرع
 والوصية تنسأح فيها نظر الموصي ولذا جوزت بالحذمة
 والسكنى ولزمت **او احوال المستقرض المقرض على آخر**
بذنبه فاجله المقرض مدة معلومة فانه يصح حتى لو اراد
 المقرض ان يطالب المستقرض بذلك الدين ليس له ذلك لان
 الحوالة مبراة براءة الدين في رواية وبرأة المطالبة في
 اخرى كذا في العاديات **باب الرباه**

لغة الفضل مطلقاً وشراً **فضل أحد المجانسين على**
الآخر فضل فقير على فقير بوزن يكون رباً
 لا تنقأ المجانسة **بالمقيا والشرعي** وهو الكيل والوزن
 ففضل عشرة اذرع من الثوب الهروي على خمسة منه لا يكون
 رباً لا تنقأ المقدار الشرعي **خالياً عن عوض** احترازاً عن
 بيع كبريت وكبريت بكمي بتر وكري شعير فان الثاني
 فاصل الاول لكن غير خال عن العوض يصرف الجنس الى خلاف
 الجنس **شروط أحد المتعاقدين** حتى لو شوط لغيرهما لا يكون
 رباً **في المعاوضة** حتى لو يكن الفضل الخالي عن عوض في الهبة
 رباً **وعلمته القدر بالجنس** لان الاصل فيه الحديث المشهور
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم الخطة بالخطة مثلاً بمثل
 يد ايده والفضل رباً اي يبيعوا مثلاً بمثل او بيع الخطة
 بالخطة مثلاً بمثل والخبر بمعنى الامر ولما كان الامر للوجوب
 والبيع مباح صرف الوجوب الى رعاية المماثلة كما في قوله
 تعالى فها ان مقبوضة حيث صرف الى الجواب الى القرض
 فصار شرطاً للدين والمماثلة بين الشئين يكون باعتبار
 الصورة والمعنى معاً والقدر يسوي الصورة والجنسية

تُسَوَّى المعنى فيظهر الفضل الذي هو الرِّبَا ولا يعتبر
 الوصف لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها ورديها
 سواء **فإن وجدنا** أي القدر والجنس **حرم الفضل** كغير
 بقر بغيرين منه **والنساء** ولو مع التساوي كغيرين
 بقر بغيرين منه أحدهما أو كلاهما نسبية وإن عدهما أي
 كل منهما حلاً أي الفضل والنساء وإن وجدتهما فقط حل
 الفضل إذا بيع بغير حنطة بغيرين شيعريين **يد** أي
 حلاً فإن أحد جزئي العلة وهو الكيل موجود هنا
 الجزء الآخر وهو الجنس وإن بيع خمسة أذرع منه **يد** أي
 حل أيضاً لوجود النسبية وإن علم القدر لا النساء أو لا حل
 النساء في هاتين الصورتين ولو بالتساوي فحرمة وبالفضل
 بالوصفين وربا النسبة بأحدهما لأن جزء العلة لا يوجب
 الحكم لكنه يورث الشبهة وهي في باب الربا المحقة بالحقيقة
 وأن كانت أدنى منها فلا بد من اعتبار الطرفين على النسبة
 أحد البدلين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا
 المعنى مرجحاً لتلك الشبهة فلم يحل وفي غير النسبة لم تعتبر
 الشبهة لما ذكرنا أدنى من الحقيقة **كسليم ثوب هروي في**

هروي

هروي فإنه لم يجز له اتحاد الجنس وبقر في شعير فإنه أيضاً
 لوجود القدر لم يجز والجيد والردى سواء لقوله صلى الله
 عليه وسلم جيدها ورديها سواء وإن في اعتبارها باب
 البياعات ثم فرع على قوله وإن وجد حرم الفضل
 والنساء قوله **حرم بيع الكيلبي والوزني بجنسه** أي
 بيع الكيلبي بالكيلبي والوزني بالوزني **متفاضلاً ولو غير**
مطغوم كالجص فإنه من المكيلات والحديد فإنه من الموزون
 والطعم غير معتبر عند فاضل عند الإمام الشافعي رضي
 الله تعالى عنه وبالنساء عطف على متفاضلاً وبه **يستم**
 التفرع إلا أنه يتحقق أي العوضات استثنائاً من قوله
حرم بيع الوزني بجنسه في صفة الوزن بأن يوزن أحدهما
 بغير ما يوزن به الآخر **كالنفود والزعفران** والعطر والحديد
 ونحوها فإن الوزن جمعها ظاهراً لكنها يختلفان في صفة
 الوزن ومعناه وحكمه أما الأول فلأن الزعفران يوزن
 بالأمثاله والنفود بالتسجئات وأما الثاني فلأن الزعفران
 مثنى يتعقن بالتعيين والنفود مثنى لا يتعقن بالتعيين
 وأما الثالث فلأنه لو باعه بالنفود مؤازنة بأن يقول

ت

لمشتريين هذا الزعفران بهذا النقد المشار اليه علي انه
عشيق دأبوا مثلاً وقبضه البائع مع التصرف فيه قبل الوزن
ولو باع الزعفران علي انه متوازن مثلاً وقبله المشتري ليس
له ان يتصرف فيه حتي يعيد الوزن واذا اختلفا في صفة
الوزن ومعناه وحكمه لم يجعها القدر من كل وجه فتترك
الشبهة فيه الي شبهة الشبهة فان الموزونين اذا اتفقا
كان المنع للشبهة وان لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن
والموزون وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي
غير معتبرة وحل عطف علي حرم اي حل بيع الكيلوي والوزني
متساويان بالتفاضل وحل ايضا بيعهما بلا قدر كما اي كبيع
مادون نصف صاع فان المعتبر في قدر المكيالات نصف
الصاع لا مادونه اذ لا تقدير في الشروع بمادونه باقل
منه متعلق بالبيع المقدراي كبيع مادون نصف صاع
باقل منه كحفتين من بئر حفتة منه فان بيعهما بها جائز
وان وجد الفضل لا تنقأ القدر الشرعي الا ان يكون لثبات
من قوله بلا قدر اي انما يحل بيع الاقل من القدر الشرعي
باقل منه اذا كان حاله اما اذا كان بالنسبة فلا يحل لوجود جزء

من العلة محرم بالنسبة وهو الجنس حتي اذا انتفى الجنس ايضا
حل البيع مطلقا ولو بالنسبة لا تنقأ كل واحد من جزئي العلة
كبيع حفتة من بئر حفتين من شعير **كذا احكم كل عددي**
مستقارب فابيع العددي المستقارب بجنسه متفاضلا
جازا ان كان موجودين لا تقدم المقيار وان كان احدهما نسبية
لا يجوز لان الجنس بافراده يحرم النساء **والمعتبر في غير**
الحرف النقيض لا التقابض حتي لو باع بئر بئر بعينهما
وتفرقا قبل القبض جاز وقالت الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه يعتبر التقابض قبل الافتراق في بيع
الطعام بالطعام كما في الحرف لقوله صلى الله عليه وسلم
في الحديث المعروف يدا بيد ولنا انه مبيع متعين فلا
يشترط فيه القبض كالشوب ومعني يدا بيد عينا بعين
كذا رواه عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه **البر**
والشعير والتمر والمسلح كيلي والذهب والفضة
وزني فان كل ما نضر عليه رسول الله صلى الله عليه
وسلم علي تحريم التفاضل فيه كيلا فهو كيلي ابدأ وان ترك
ترك الناس الكيل فيه مثل الخنطة والشعير والتمر والملح

وكما نص علي تحريم التفاضل فيه وزنا فهو زني ابدا وان ترك
الناس فيه الوزن كالذهب والفضة **لا يغير ان يعرف لان** هم
النص اقوي من العرف والاقوي لا يترك بلادي **بخطا في ما عدا**
اي ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينص فهو محمول على عادات
الناس لقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا فهو
عند الله حسن **فلم يحز بيع البر بالبر منساويا وزنا والذهب**
بالذهب منساويا كبلالا لم يحز بخارفة وان تعارفوا
ذلك لاحتمال الفصل علي ما هو المعيار فيه الا ان السلم
يجوز في الخطوط ونحوها وزنا لوجود السلم في معلوم **وجاز بيع**
الفلس بالفلسين باعيانها عند ابي حنيفة وابي يوسف
رضي الله عنهما وقال محمد لا يجوز لان الثمنية ثبتت باصلا
الكل ولا تبطل باصلاحها واذا بغيت اثما لا تتعين فصار
كبيع درهم بالدرهمين ولها ان الثمنية في حقتها ثبتت
باصلاحها اذ لا ولاية للغير عليهما فتبطل باصلاحها واذا بطلت
تتعين بالتعيين بخلاف النقود فانما للثمنية خلقة **وجاز**
بيع الرطب بالرطب وبالتمر وبيع التمر بالبشر وبيع
العنب بالزبيب وبيع البسر رطباً او مبلولاً بمثله او

باليابس

باصطلاحها

باليابس وبيع التمر والزبيب المتنع بالمتنع وبيع الدقيق
بمثله نقل عن محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز
اذا كانا مكبوسين **الا لم يحز قوله منساويا** فيد جواز البيع في
الاشياء المعدودة ووجه الجواز انه كان بيع الجنس بالجنس بلا
اختلاف الصفة جاز منساويا وكنا مع اختلاف الصفة لقوله
صلى الله عليه وسلم جئدها ورويتها سوا ولا جاز كيف ما كان
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النوعان فبيعهما كيف
شئتم **وجاز بيع المحرم بالحيوان وبيع المحرم والالبان**
المختلفين اي بيع لحم الغنم بلحم البقر وبالعكس وكذا البهائم
بعضها ببعض وبيع الكرواس بالقطن والقزل وبيع خل
الدقل وهو اردي التمر على العنب وبيع شحم البطن بالالبان
او بالتمر وبيع الخبز بالبر والدقيق متفاضلا هذا قيد
لجواز البيع في الاشياء المعدودة من اللحم اليها هنا وجه جواز
متفاضلا اختلاف اجناسها **وبالنسأ** عطف علي متفاضلا
اي وجاز البيع بالنسأ ايضا **في الاجخير** وهو بيع الخبز بالبر
والدقيق **وبه يفتي** لحاجة الناس لكن يجب ان يجتأ وقت
القبض حتي يقتض من الجنس الذي سمي ليلا يصير استبدالاً

نية

بالمسلم فيه قبل القبض **لا بيع الربا الدقيق او بالسويق**
او بالخالة فان بيعه بها لا يجوز مطلقا لمقا المجانسة من
 وجه لانها من اجزاء البر والمعياد فيها الكيل لكنه غير مستوف
 بينهما وبين البر لا كاستارها في الكيل وتخلد حبات البر فلا
 يجوز وان كان كين لا بكيل **ولا بيع الدقيق بالسويق** مطلقا ايضا
 اذ لا يجوز بيع الدقيق بالمسوية ولا بيع السويق بالخطئة فكذا
 بيع اجزائهما لقيام المجانسة من وجه **ولا الزيتون بالزيت**
والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والسيرج اكثر مما في
الزيتون والسمسم ليكون الدهن بمثله والزيادة بالشخير
 ليلا يلزم الربا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يحجز لاحتمال الربا
 وقد مر ان الشبهة فيه كالحقيقة **ويستقرض الجوزون**
لا تعدد عند ابي يوسف لان احادة تتفاوت بالعدد دون
 الوزن وبه يغني ذكر الزيلعي ويستقرض الفلوس بهما اي
 بالوزن والعدد بالعرف اذ لا نص فيها **والدراهم والدنانير**
 تستقرض **بالوزن فقط** لانها من الموزونات بالنص كذا
ما تلتناه خالص لان الحكم للغالب **وما تلتناه خالص يستقرض**
بعد ان تعاملوا به وبوزن ان تعاملوا به لان ليس

ما ورد فيه النص فيعمل على العرف كما مر **ولا يستقرض القيمي** لانه
 محتق بالمشاي وهو كل شي يكال ويوزن نحو الخطئة والشعير
 والسمسم والتمر والزبيب ونحو ذلك وفي التجريد ويجوز في
 العدديات التي لا تتفاوت تتفاوتنا فاحشا كالبيض والجوز
 وفي لان القرض عارة شرع لا طلاق الانتفاع بالعين غير
 انه لا يملك الانتفاع بالكيل والموزون والعديدي المتقارب
 لولا ستملاك اعيانها فكانت المنفعة عائدة الي ذانها فقام
 المثل في الذمة مقام العين كان انتفع بالعين ورده وهذا
 انما يتاقي في ذوات الامثال فيمكن ايجاب المثل في الذمة في
 الحيوان والياب ادلا مثل لها **ولا ربا بين السيد وعبيده**
صلاة ونا غير مديون لان العبد وما في يده حينئذ يكون
 الملك لولاه فلا يكون بينهما بيع ليحقق الربا حتى اذا كان عليه
 دين يتحقق الربا لتحقيق البيع **ولا ربا بين مسلم وحر بني ثمة**
 اي في دار الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم لا ربا بين
 المسلم والحر في دار الحرب وكذا اذا ابتاعها بيعا فاسدا
 ذكر الزيلعي وانما الحذر مباح ويعقد الامان لم يصرمصوما
 لكنه اذا التزم ان لا يعذرهم ولا يتعوض لما في ايديهم بل ارضاهم

فإذا اخذ برضاهم اخذ ما لا مباحا بلا عذر **او من امن ثمة**
 فان الحربي اذا اسلم ثمة لا يكون بينه وبين مستأمن في دار
 الحرب كعمد ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان مال من اسلم ثمة
 لا عضة له فصار كمال الحربي ويجوز اخذ مال الحربي برضا
 للمستلم المستأمن وقالوا انه ربأ بين مسلمين وهو حرام كذا في الكافي
باب الاستحقاق لم يذكر الحقوق كما ذكر في سنن
 المتون لا ما ذكرت في أوائل البيوع **فوعان** احدهما **مبطل**
الملك اي مزيل له بالكلية حيث لا يبقى عليه حق التملك **كلرية**
الصلية والعقود **وفرعه** كالسبيل والكتابة والاستيلاء
 وثانيهما ناقلة اي للملك من شخص الى شخص **كالاستحقاق**
بالمالك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك
 له ويرهن عليه والوعان بعد اتفاقهما انهما يجعلان المستحق
 عليه ومن تملك ذلك الشيء من جهته مستحقا عليهم حتى ان
 واحدا منهم لو ادعى واقام البينة على المستحق بالملك المطلق
 لا تقبل بئنه يختلفان بوجه آخر **النوع الاول يوجب**
انقضاء العقود الجارية بين الباعة لا حاجة في انقضاء
 كل منهما الى حكم القاضي بلا اختلاف بلارواية وقدر عليه

جري

بقوله

بقوله **فلكل من الباعة الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه**
 بصيغة المجهول اي وان لم يحصل الرجوع عليه **وبين جمع هو** ايضا
 كذلك **على الكمين** **وان لم يقض على المكفول عنه** فان توقف
 رجوع البعض على البعض على حكم القاضي انما يكون اذا بقي اثر
 العقد وهو الملك كما في التعدي الثاني واذا لم يبق لم يرجع اليه
 وايضا يدل الحريش بملوك فلا يجتمع ثمان في ملك واحد بخلاف
 الاستحقاق بالملك كاسياني **والحكم في الحرية الاصلية حكم على**
الكافة اي كافة الناس **حتى لا نسهم دعوى الملك من احد**
كذا العتق وفروعه فان الحرية حق الله تعالى حتى لا يجوز
 استرقاق الحر برضاه والناس كلهم خصوم في اثبات حق
 الله تعالى ببايعه عنه تعالى كونهم عبيد فكان حضور الواحد
 بحضور الكل بخلاف الملك لانه حق العبد خاصة فلا ينتصب
 الحاضر خصما على الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصما الا من
 تلقى الملك من جهته يصير مقتضيا عليه ايضا التقدي
 اثر القضا عليه لا اتحاد الملك ومن قضى عليه في حادثة لم يبر
 مقتضيا له فيها بتلك الجهة **واما الحكم في الملك المورث فبقول**
الكافة من التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبكر انك عبيدي

ملكك منذ خمسة اعوام فقال بكراني كنت عبيد يمشي ملكي
منذ ستة اعوام فاعتقني فبرهن عليه اندفع دعوي ويد
ثم اذ اقال عمر ولبكر انك عبيدي ملكك منذ سبعة اعوام وانت
ملك لي لان فبرهن عليه يقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل منك
لعمر ويدل عليه ان قاضي خان قال في اول البيوع عن شرح
الزيادات بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فصارت
مسائل الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو
بمثلة حرية الاصل والقضا به قضا على كافة الناس والثاني
القضا بالعتق في ملك مودخ وهو قضا على كافة الناس من وقت
التاريخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا علي ذكر منك فان
الكتب المشهورة خالية عن هذه الفايدة **النوع الثاني**
لا يوجب انفساخها اي انفساخ العقود في ظاهر الرواية
لانه لا يوجب بطلان الحكم **والحكم به** اي بهذا النوع من
الاستحقاق **حكم علي ذي اليد** حتي يؤخذ المدعي من يده
وعلي من تلقى ذو اليد الملك منه بلا واسطة او وسيط
فلا تسمع دعوي الملك منهم لكونهم محكوما عليهم تغريم
علي قوله والحكم به حكم علي ذي اليد الي اخره **بل دعوي**

النتاج

193
النتاج بان يقول بايع من الباعة حين رجع عليه بالثمن انا
لا اعطي الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك
بايعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه وينبطل الحكم ان اثبت
او تلقى الملك من المستحق بان يقول اقالا اعطي الثمن لا في قد
اشتريته من المستحق فتسمع ايضا **واعادة البيعة للرجوع**
هذا ايضا تفريع علي قوله والحكم به الي اخره يعني اذا كان الحكم
للمستحق حكما علي الباعة فاذا اراد واحد من المشتريين ان يرجع
علي بايعه بالثمن لا يحتاج الي اعادة البيعة **ولكن الرجوع احد**
من المشتريين علي بايعه **قبل الرجوع عليه** حتي لا يكون هو
المشتري الاوسط ان يرجع علي بايعه قبل ان يرجع علي
المشتري الاخير ولا يرجع بصيغة الجوهول اي لا يحصل رجوع
المحكوم عليه **علي الكفيل** اي الضامن **قبل القضا علي المكفول**
عنه لانه الاصيل ومنه يسري الحكم الي الكفيل وانما لم يرجع
قبل الرجوع عليه لئلا يجتمع ثمنان في ملك شخص واحد لانه
بدل المستحق مملوك **ثم الرجوع** اي رجوع المشتري بالثمن علي
البائع انما يكون اذا ثبت الاستحقاق **بالبيعة** لما عرفت
انما حجة متعديّة اما اذا ثبت باقرار المشتري او بتكوله

عن اليمين او باقرار وكيل المشتري بالخصومة او بنكوله فلا
يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في تخيير وفي
زيادات ابي بكر بن حامد البخاري اشترى دارا واستحقها
رجل باقرار المشتري او بنكوله عن اليمين لا يرجع علي بايعه
بالثمن فان اقام المشتري البيينة ان الدار ملك المستحق يرجع
علي بايعه بالثمن لان الثمن لا تسمع ببيئته اما لو اقام البيينة علي اقرار
البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل ويؤخذ البائع بالثمن ولو لم
يقبل بيئته علي اقرار البائع بذلك ولكن طلب يمينه بالله
ما هي للمدعي لان له ذلك لانه محتمل ان ينكل عن اليمين
فيصير بنكوله كالمقر ويشتد منه الثمن بعد ذلك كذا في
العمادية وهذا مما يجب حفظه والناس غافلون عنه وقد
فرع عليه بقوله **فبيعة ولدت** عند المشتري لا باستيلا
فان تحقت بيئته تتبعها ولدها اي باخذها المستحق ولدها
وان اقربها لرجل اي لا يتبعها ولدها بل باخذها المقر له
اولدها والفرق ان البيئة تنبت الملك من الاصل والولد
كان متصلا بها يومئذ فيثبت بها الاستحقاق فيها والقرار
حجة قاصرة يثبت بها الملك في المخبره مرون صحة الخبر

وما

٩٠
التاسع

وما يثبت بالضرورة يقدر بالضرورة **التناقض يمنع دعوى**
الملك لانه يكون متما فيها **لا دعوى الحرية** اما الحرية الاصلية
فلحق حال العلق فان الولد يجلب من دار الحرب صغيرا ولا
يعلم بحرية ابيه وامه فيدعي الحرية والتناقض فيما طريقه
خفا لا يمنع صحة الدعوى واما العارضية فلان المولى يتردد
بالاعناق والتدبير بلا علم العبد ويجري فيه ايضا الخفاء فيجعل
التناقض فيه عفووا واذ اقام المالك بيئته علي اعناق سيده
قبل الكتابة تقبل لا استقلال سيده بالتحريم **والطلاق**
فان المرأة اذا اختلعت ثم اقامت بيئته علي انه طلقها ثلاثا
قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت للخطابي تطبيقه لا استقلال
به **والنسب** كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني يسمع
وكذا اذا قال لست انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه
وبين جهة ارثه يصح وفرع عليه بقوله **فلو قال** رجل لاخر
اشترى فاني عبيد فاشتراه ثم ادعى الحرية **قائمت حرية**
ضمن العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن
سلامة نفسه عند تعدد استيفائه من البائع فجعل المشتري
مفروا والتقرير في المعاوضة سبب الضمان دفعا للضرورة

ي

بقدر الامكان فاذا اظهر حريته واهليته للضمان وتقدر
 الاستيفاء من البايع حكم عليه بالضمان ورجع اي العبد عليه
 اي البايع اذا وجد لانه قضاء دينه عن البايع وهو مضطر
 فيه فلا يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين لتخليص
 الرهن حيث يرجع على المديون ولو لم يقبل اشتري او
 قاله ولم يقبل اي عبد ليس على العبد شي وان علمه
 اي مكان بايعه فلا اي لا يفرض العبد بخلاف **الرهن**
 فانه قال ارحمني فاني عبد لا يجعل صامنا لانه مختص
 بمقتدا المعاوضة والرهن ليس كذلك بل يجبر بلا عوض
 يقابله وفاية ذكر المسيلة بطريق التفريع على ذلك الاصل
 دفع اشكال من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى
 شرط في حرية العبد عند الامام ابي حنيفة النعمان
 رضي الله تعالى عنه والتناقض يفسد الدعوى **لا يبرق**
لتاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ الملك **فلو قال المستحق**
غابت عني منذ سنة يعني الحق رجل دابة من يد اخري
 وقال المستحق عند الدعوى غابت عني هذه الدابة
 منذ سنة فقبل ان يقضي القامي بالدابة المستحق

١٤٥
 اجر المستحق عليه البايع عن القصة **فقال البايع لي بينة**
انما كانت ملكا لي منذ سنتين لا تندفع الخصومة بل
 يقضي القامي بالدابة المستحق لان المستحق ما ذكر تاريخ
 الملك بل ذكر تاريخ غيبة الدابة فبقيت دعوى الملك
 بلا تاريخ والبايع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى
 المشتري لان المشتري يتلقى الملك منه فصا كان المشتري
 ادعى ملك بايعه بتاريخ سنتين لان التاريخ لا يعتبر حجة
 الا بقراد كما سيأتي فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى
 في الملك المطلق فيقضي بالدابة **العلم بالاستحقاق**
لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا اشترى شي من رجل يعلم انه
 ليس ملكا له بل لغيره فبعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري
 من يد المشتري يرجع المشتري على البايع ولا يمنع علمه
 بالاستحقاق صحة رجوعه **فاذا استولد مشتريه يعلم**
عصب البايع اياها كان الولد رقيقا ويرجع بالثمن
 يعني اشترى جارية مفعوبة وهو يعلم ان البايع غاصب
 فاستولدها كان الولد رقيقا لانعدام الفرو ويعلمه بحقيقة
 الحال ولكن يرجع بالثمن على البايع ولو اقام البايع بينة

ان المشتري اقرب بعد الشراء بملكه المبيع المستحق لا يبيط
حق الرجوع بالتمن كذا في العادة **لا يحكم بسجل الاستحقاق**
بشهادة انه كتاب كفايل بالشهادة علي مضمونه
يعني اذا استحق دابة يد المشتري بخاري وقبض المستحق
عليه السجل ووجد بايعه بتمرقند واراد الرجوع عليه
بالمثل واظهر سجل قاضي بخاري واقام البيعة ان هذا
كتاب قاضي بخاري لا يجوز لقاضي سمرقند ان يمدب
ويقضي المستحق عليه بالرجوع بالتمن ما لم يشهد الشهود
ان قاضي بخاري قضى بخاري علي المستحق عليه بالدابة
التي اشتراها من هذا البائع واخرجها من يد المستحق عليه
هذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد علي نفس السجل
بل يشترط ان يشهدوا علي قضا القامي وعلي فخر يد
المستحق عليه كذا في العادة **كذا اما سوي نقل**
الشهادة والوكالة المراد بما سواها المحاضر والسجلات
والملوك فان في كل فات كل منهم تجب الشهادة علي مضمون
المكتوب لان المقصود بكل منها كونه حجة علي الخصم وهو لا يكون
الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بهما حصول

العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كفايا وان
كان الخصم كافرا فقبض كل المبيع فاستحق بقبضه بطل البيع
في قول اي قدود ذلك البعض فان اوردت اي استحقاق
البعض العيب في الباقي او كان المستحق شيئا كشيء
واحد كالسيف بالعمد والقوس بالوتر **خير** المشتري
فيه اي في الباقي وهو ظاهر والا اي وان لم يورث عيبا
في الباقي ولم يكن شيئا كشيء واحد **لزم** الباقي
المشتري **بحصته من الثمن** توضيحه ان البيع اذا بطل في
البعض المستحق ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث
العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيا واحدا مما في
تقيضه ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ومحوها
فالمشتري بالخيار في الباقي وان شا اخذ بحصته من الثمن
وان شارد وكذا اذا كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم
كشيء واحد فاستحق احدهما فله الخيار في الباقي وان كان
استحقاق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود
عليه ثوبين او عبيدين فاستحق احدهما او ضرب حنطة او
جملة وري فانه لا ضرر في بيعه فله الباقي المشتري

بحصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي
او بقضه عطف على كل المبيع **فاستحق المقبوض او غيره**
 اي غير المقبوض بطل البيع فيه اي فيما اذا قبض البعض
 ايضا كما بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل **وخير**
 المشتري **في الباقي** سوا **اورث** استحقاق البعض
الغيب فيه اولا لتفرق الصنفه على المشتري بسبب
 الاستحقاق قبل التمام **ادعي حقا** محنولا **في دار فصول**
علي شي كناية درهم مثلا فاستحق بعضها اي بعض الدار
 لم يرجع صاحب الدار بشي من البديل على المدعي لجواز ان
 تكون دعواه فيما بقي واقل او استحق كلها اي كل الدار
رد العوض للعلم بان له اخذ عوض ما لم يملكه فيرد
وان ادعاهما اي الدار كلها **فصول علي شي** كناية درهم
فاستحق بعضها اي بعض الدار **رجع بحصته** لان الصلح
 على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شيئا تبين ان
 المدعي لا يملك ذلك القدر فيرد بحسابه من العوض **صالح**
من الدنانير علي دراهم وقبضها اي الدراهم **فاستحققت**
 اي الدراهم **بعد التفرق** رجوع **بالدنانير** لان هذا الصلح

في معنى الصرف فاذا استحق البديل بطل الصلح فوجب الرجوع
جازا **عناقا** **مشتري من غاصب** **باجازة بيعه** يعني لو غصب
 رجل عبدا او باعه فاعتقه المشتري فاجاز المالك بيع
 الغاصب جازا عنقه عند اي حنيئة وابي يوسف وعند
 محمد لا يجوز اذ لا عتق بدون الملك لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا عتق فيما لا يملك ابن ادم والموقوف لا يعيد الملك ولو افاد
 يثبت سنيذ او هو ثابت من وجه دون وجه والمصحح له
 الملكا كاملا للحديث ولهما ان الملك يثبت موقوفا ينتصرف
 مطلق موضوع لافادة الملك فيتوقف الاعناق مرتبة عليه
 ويتخذ اذا قضى الدين بعد **لا يبيعه** اي لا يجوز بيع المشتري
 من الغاصب بعدما اجاز المالك بيع الغاصب اذ لا اجازة
 يثبت للبائع وهو المشتري الاول ملك بات فاذا اطاع
 ملك موقوف لغيره ابطله لاستحالة اجتماع الملك البات
 والمالك الموقوف في محل واحد **بباع عبدا غير بغير امره**
وبقره **من المشتري علي اقرار البائع او المولي** **انه لم يامر**
بالبيع **واراد رد المبيع** لم تقبل للتناقض في الدعوي اذ
 اقدامها علي الشراء اقرار منها بصحته ونفاذه لان الظاهر

الراجح عندنا من تركه مستغفرا بالدين
 صحت

من حال المسلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ والبيعة
مبنية على دعوى صحيحة فإذا بطلت لا تقبل البيعة
وإن أقر البائع به عند القاضي بطل الطلب المشتري
لأن التناقض لا يمنع صحة القرار لأنه غير منتهم فيه فإن
من أنكر شيئا ثم أقر ببيع أقر بخلاف الدعوى لأنه منتهم فيه
المشتري أنه يساعده عليه فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا
شروط طلب المشتري **بإعذار غيره بلا امره واعتراف**
بالغضب وانكر المشتري لم يضمن البائع قال في الكنز
من باع دار غيره بغير امره فأدخلها المشتري في بنيانه لم
يضمن البائع وقال الزيلعي معنى المسئلة إذا باع دار غيره
بغير إذنه ثم اعترف البائع بالغضب وانكر المشتري لم
يضمن البائع الدار لأن أفراد البائع لا يصدق على المشتري
ولا بد من إقامة البينة حتى يأخذها فإذا لم يقم المسحق
وهو صاحب الدار البينة فكان التلف مضافا إلى عجزه
عن إقامة البينة لا إلى عقد البائع لأن العاصب لا يجوز
بيعته فعلى هذا التقدير يعلم أن قوله فأدخلها المشتري
في بنيانه وقع اتفاقا إذا لا يثرلادخال في البناء في ذلك

وهذا تركت العيان ها هنا **باب السلم**
هو لغة بمعنى السلف فإنه أخذ بأجل بأجل سمي به هذا
العقد لكونه معجلا على وقته فإن وقت البيع بعد وجود
المبيع في ملك البائع والسلم عادة يكون بما ليس بوجوده في
ملكه فيكون العقد معجلا وهو مشروع بالكتاب وهو قوله
لعايلي يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم بدين إلى أجل مسمى
فاكتبوه فإنما تشمل السلم والبيع يتم موجل وتأجيله بعد
الحلول والسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أسلم منكم
فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم والجماع
وباباه القياس لأنه بيع المعلوم لكنه ترك لما ذكره ولزم
يستدل بما روي أنه صلى الله عليه وسلم من يبي عن بيع
ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم لأن محمد بن العز
الحسفي قال في حواشي الهداية هذا اللفظ هكذا لم يثرو
عن أحد من الصحابة في كتب الحديث وكأنه من كلام واحد
من الفقهاء وشروعا **بيع الشيء على أن يكون ذلك الشيء ذيبا**
على البائع بشرائط معتبرة شرعا وسيأتي بيانهما والبائع
في الاصطلاح **سلم إليه فالمشتري رب السلم والمبيع وسلم**

فيه **والثمن رأس المال ويضع فيما يعلم قدره** أي مقدار
 اعم من الكيل والوزن والزرع وصفته أي جودته ودرجته
 ونحو ذلك **كالكيل والموزون المثلث** احتراز عن الدنانير
 والدرهم فانها من الموزونات لكنها ليست بمثمنة بل اثنتان
 فلا يجوز فيها السلم **والعدي المتقارب** كالجوز والبيض
 والفلس واللبن والاجر **عبد بن معين** والذري كالثوب
 صبيته **قدره** أي طوله وعرضه وصفته أي غلظه ورقته
 ووزنه **ان يبيع به** أي بالوزن ففهم في السمك المبيع أي بالقد
 بالملح يقال سمك مبيع ومملوح ولا يقال مالح الا في لغة رديته
والطري حين يوجد غير متقيد بوقت دون وقت حتى لو
 كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا **وزنا وضربا** أي نوعا
 معلومين فيد للملح والطري ومع في الطشتين **والقمة**
والخفين اذا عين كل منها بما يرفع التزاع **لا فيما لا يعلم**
 أي قدره وصفته عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفته
كل حيوان واطرافه واللحم والجلود عددًا فيد للجلود
جزئًا جمع حزمة وهي بالفارسية بندهيزم والربطة جزئًا
 جمع جزنة وهي بالفارسية دست بره والجوهر والخرد

بالخرد

199
 بالتحريك الذي يتعلم فان في كل منها تفاوتًا فاحشًا يمنع السلم
 حتى ان بين الطول والعرض والصفة في الجلود وفتر
 ما يشتد به الحرمة جاز **والمنقطع** أي ولا فيما انقطع ولم
 يوجد من حين العقد **إلى حين المحل** أي الاجل بان يلتزم
 العدم جميع الوقت من العقد إلى الاجل **ولا يكيل او ذراع**
معين لم يعلم قدره لان التسليم يتأخر فيه فيما يصنع
 فيؤدي إلى المنازعة **ولا برقربة او مخرطة معينة**
 اذ قد يعتريه آفة فلا يقدر على التسليم **وشرط صحت**
بيان الجنس كبر وشعر **والنوع** كسقية وخسبية
والصفة كجيد وردي **والقدر** نحو كذا اكيل لا ينقبض ولا
 يتبسط **والاجل** واقله شهر في الاصح وقيل ثلاثة
 ايام وقيل اكثر من نصف يوم **وقدر رأس المال في الكيلي**
والوزن والعدي أي يعني يشترط بيان قدر رأس
 المال وان كان مشارا اليه فيما يتعلق العقد على مقدار
 كالكيل والموزون والمعدود **والمتقارب** كالجوز والبيض
 وقال لا يشترط معرفة المقدار بعد التعيين بالاشارة
 حتى لو قال لغيره اسلمت اليك هذه الدراهم في كبريت ولم يذكر

ولم يذكر وزنه الدراهم

أَوْقَاتِ اسْتَلْتِ الْبَيْتَ هَذَا الْبَرْ فِي كَذَا امْتًا مَرَّ الرَّعْفَرَانِ وَلَمْ
 يَذَرِ قَدْرَ الْبَرْ لَا يَبْعُ عَنْهُ وَعَنْهُمَا يَبْعُ وَاجْمَعُوا عَلَى أَنْ رَأَى
 الْمَالُ إِذَا كَانَ ثَوْبًا أَوْ جَوَانًا يَصِيرُ مَعْلُومًا بِالْإِشَارَةِ **وَمَكَانًا**
أَيْضًا مَالَهُ مَوْثِقَةً وَالْأَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِحِمْلِهِ مَوْثِقَةٌ **فِيهِ**
حَيْثُ شَاءَ وَهُوَ الْأَمْرُ أَنْ لَا مَآكِنَ كَلَهَا سَوَاءً وَلَا جُوبَ فِي الْحَالِ
كَذَا الثَّمَرُ إِنْ الثَّمَرُ الْمَوْجَلُ بَانَ بِاعٍ عَبْدٌ أَحَاضَرٌ أَبْرَ مَوْصُوفٌ
 فِي النِّقْمَةِ إِلَى أَجَلٍ حَيْثُ يَشْتَرُطُ مَكَانٌ أَيْضًا **وَالْقِسْمَةُ**
 بَانَ اقْتِسَامُ أَرَاوِشْرَطُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ شَيْئًا لَمْ يَحْمِلْهُ مَوْثِقَةً
 لَزِيَادَةِ عُرْسٍ وَبَنَاءٍ فِي نَفْسِهِ يَشْتَرُطُ بَيَانُ مَكَانٍ أَيْضًا
وَالْأَجْرُ بَانَ اسْتِجْرَادُ أَرَاوِشْرَطُ ابْنَةِ بَيْتِهَا مَوْثِقَةً دَيْنًا فِي
 الدِّمَةِ يَشْتَرُطُ بَيَانُ مَكَانٍ أَيْضًا **وَشَرُطُ بَقَايَا أَيُّ بَقَا**
 مَحْمَةِ السَّلَمِ قَبْضُ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ فَإِنَّهُ يَنْفَقِدُ
 مَجْمَعًا ثُمَّ يَنْبُطِلُ بِالْإِفْتِرَاقِ لَا عَنْ قَبْضٍ فَإِنْ اسْلَمَ مَائَةً نَقْدًا
أَوْ مَائَةً دَيْنًا عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي كَرْتَرٍ يَبْطُلُ فِي حَصَّةِ الدِّينِ
 لَا نَتَقَا الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ وَجَازَ فِي حَصَّةِ النِّقْدِ لاجْتِمَاعِ شَرَاهُ
 وَلَا يَشْبَعُ الْفَسَادُ لِأَنَّهُ طَارَ لَوْ قَوَّعَ السَّلَمُ صَحِيحًا ابْتَدَأَ حَتَّى
 لَوْ نَقَدَ فِي الْمَجْلِسِ رَأْسَ الْمَالِ **لَا يَتَصَرَّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ**

وَالْمُسْلِمُ

الْعَامَّةُ

وَالْمُسْلِمُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا فِيهِ تَقْوِيَتُ الْقَبْضِ تَقْوِيَةً
 الْوَاجِبُ بِالْعَقْدِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ مَبِيعٌ وَالتَّصَرُّفُ
 فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَجُوزُ كَمَا مَرَّ **بِشَوْكَةٍ** مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يَتَصَرَّفُ
 بَانَ يَقُولُ رَبُّ السَّلَمِ اعْطِنِي نِصْفَ رَأْسِ الْمَالِ لِيَكُونَ نِصْفُ
 الْمُسْلِمِ فِيهِ لَكَ **أَوْ تَوَلِيَّةٌ** بَانَ يَقُولُ اعْطِنِي مِثْلَ مَا اعْطَيْتَ
 الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ لِيَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ لَكَ **أَوْ غَوَاهَا** وَأَمَّا حَضَمُهَا بِالذِّكْرِ
 لَا تَمَّا أَكْثَرُ وَقَوْعًا مِنَ الْمَرَايِحَةِ وَالْوَضِيعَةِ وَفَرَعٌ عَلَى قَوْلِهِ
 لَا يَتَصَرَّفُ إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ **فَإِنْ تَقَايَلَا السَّلَمُ لَمْ يَشْتَرِ**
 أَيُّ رَبِّ السَّلَمِ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ شَيْئًا بِرَأْسِ الْمَالِ حَتَّى يَقْبِضَهُ
 كُلَّهُ لَيْلًا يَلْزِمُ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ قَبْضِهِ **اسْتَشْرَى**
كِرًا وَأَمْرُ رَبِّ السَّلَمِ يَقْبِضُهُ قَضَاءً لَمْ يَبْعُ يَعْنِي اسْلَمَ كِرًا فَلَمَّا
 حَلَّ الْأَجَلَ اسْتَشْرَى الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ مِنْ رَجُلٍ كِرًا وَأَمْرُ رَبِّ السَّلَمِ
 يَقْبِضُهُ قَضَاءً لَمْ يَكُنْ قَضَاءً وَإِنْ أَمَرَ أَنْ يَقْبِضَهُ لَهُ ثُمَّ يَقْبِضُهُ
 لِنَفْسِهِ فَكَتَالَهُ لَهُ ثُمَّ أَكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ جَازَ لاجْتِمَاعِ الصَّقْفِيَّتَيْنِ
 بِشَرُطِ الْكِتْلِ فَلَا يَدْرُ الْكِتْلُ مَرَّتَيْنِ لِمَنْ لَمْ يَبْعُ الْبَيْتَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ
 وَسَلَامٌ عَنْ سَبْعِ الطَّعَامِ حَتَّى تَجْرِيَ صَاعَانِ **وَأَنْ اسْمُ مَقْرَضِهِ**
مَعٍ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ سَلَمًا وَكَانَ قَرْضًا فَأَمْرُ مَقْرَضِهِ يَقْبِضُ

الكرج لان القرض اعارة ولهذا ينبغي بلفظ الاعارة فكان
الرد ودين المأخوذ مطلقا حكما فلا تجتمع فيه الصفقتان **كذا**
اي ويصح ايضا في الصوة الاولى **واشترى المسلم اليه كرا و امر**
رب السلم بقبضه له اي لاجل المسلم اليه **ثم لنفسه ففعل**
اي اكتماله للمسلم اليه شرا كتماله لنفسه وانما لا اجتماع
الكيلين **وامر رب السلم** اي امر رب السلم المسلم اليه
ان يكيل المسلم فيه في طرف رب السلم **فكأله في طرفه**
بغيرته او امر المشتري فكأله في طرفه اي طرف البائع
لم يكن قضا لان الامر بالكيل لم يصح لعدم مصادقته ملك
الامر لانه حقه في الدين لا العين فصار المسلم اليه مستعير
الطرف رب السلم ووضعا ملك نفسه فيها **بخلاف كيله في**
طرف المشتري بامر يعني لو اشترى مثلا حنطة معينة
فامر المشتري البائع ان يكيله في طرف المشتري بغيرته
صا دقا ايضا لانه ملك الحنطة بالشرا فامر صادف ملكه
كيل العين ثم كيل الدين في طرف المشتري قبض وعكسه
لا صورته رجل اسلم في كرحنطة فلما حل الاجل اشترى رب
السلم من المسلم اليه كرحنطة بغيرتها ودفع رب السلم طرفا

الى

الى المسلم اليه ليكمل الكرا المسلم فيه والكرا المشتري في ذلك
الطرف فان بدا بكيل العين المشتري في الطرف صار
قابضا للعين لصحة الامر فيه وللمدين المسلم فيه لمصادقته
ملكه كمن استقرض حنطة وامر المقرض ان يزرعها في ارضه
وان بدا بالمدين لم يصدر قابضا لشي من مال الدين فلعمري
صحة الامر فيه واما العين فلا نه خلطه بملكه قبل التسليم
فصار مستملا عند الامام الاعظم اي حنيفة النعمان
رحمه الله تعالى فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به
لجواز ان يكون مراده البداية بالعين وعندهما بالخيار ان
شأ يقبض البيع وان شأ ركه في الخلوط لان الخلط ليس باستملا
عندهما **اسلم امة في كرحنطة** اي قبضها المسلم اليه
فتقايل فانت بقي اي التقايل او مات فتقايل اصح اي
التقايل **وعليه** اي على المسلم اليه **قيمتها** يوم قبضها **فيها**
اي في الموت بعد التقايل وقبله يعني اذا اشترى كرا
بعقد السلم وجعل رأس المال امة وسلمها الى المسلم اليه
ثم تقايل لعقد السلم ثم ماتت الامة في يد المسلم اليه بقي
التقايل ولو ماتت فتقايل اصح التقايل لان الجارية رأس

المال وهي في حكم الثمن في العقد والبيع هو المسلم فيه وصحة
الاقالة يعتمد قيام البيع لا الثمن كما مر فلاك الامة لا يغير
حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية فاذا
انفسخ العقد في المسلم فيه انفسخ في الجارية تبعاً فوجب عليه
ردّها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها **كذا المقايضة** وهي
بيع العين بالعين كما مر في **وجوبه** يعني تبقى الاقالة ونقض
بعدهلاك احدي العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجه
وغير من وجه ففي الباقي تعتبر المبيعية وفي الهالك الثمنية
بخلاف الشوباب الثمن فيهما يعني اذا اشترى امة بالعب
فتقابلت فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلا
بعد موتها فالاقالة باطلة لان الامة هي الاصل في البيع فلا
يبقى بعدهلاكها ولا تنقض الاقالة ابتداء ولا تبقى انتها لعدم
محلها **القول لمدي الردّة والاجل** اي اذا اختلفت عاقدة
السلم في شرط الردّة والاجل فالقول لمديعهما اما الردّة
فبان بقول المسلم اليه شرطنا الردّة وقال رب السلم
لمن شرط شيئاً ليكون العقد فاسداً فالقول للمسلم اليه لان
رب السلم تنهت في انكار الصحة لان المسلم فيه رايد

علي رأس المال ولو ادعى رب السلم شرط الردّة وقال المسلم
اليه لم بشرط شيئاً فالقول لرب السلم لانه يدعي الصحة
وبالجملة القول في الصورتين لمدي الصحة عنده وللمنكر
عندها واما الاجل فايهما ادعاه فالقول له عنده لانه
يدعي الصحة وللمنكر عندهما **الاستصناع** وهو ان يقول
لصانع كالحفاف اصنع من مائك خفافاً من هذا الجنس هذه
الصفة بكذا **ابا جلد** كان يقول الي شهد مثلاً **سلم** سوا
تعاملاً يخوف وطشت وقمة وخوها **اولا** كالشباب
وخوها اما كون الاستصناع باجل سلباً اذا لم يتعاملاً
بالموافق واما اذا تعاملوا فعند ابي حنيفة رحمه الله
نقاي يصير سلباً وعندهما لا لان اللفظ حقيقة للاستصناع
فيحافظ على مقتضاه ويحمل الاجل على التجهيل بخلاف
ملا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح
وله انه دين يحتمل السلم وجواز السلم بالاجماع لا شبهة
فيه وفي تعاملهما الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على
السلم اولى **والاستصناع بدون** اي بدون الاجل **مختصاً**
للاجماع الثابت بالتعامل من زمن النبي صلى الله عليه وسلم

الي يومنا هذا او في القياس لا يجوز لانه بيع المعدوم والصحيح
انه **بيع بيعة لا عدة** كما نقل عن الحاكم الشهيد وشرع علي قوله صح
بيعا بقوله **قال الصانع يحبر علي عمله** ولو كان عدة لم يحبر ويقول
والامر لا يرجع عنه ولو كان عدة لجاز رجوعه **المبيع هو العين**
لا عمله كما ذهب اليه ابو سعيد البردعي قوله بان الاستصناع
استفعال من الصنع وهو العمل وشرع علي كونه بيع العين بقوله
فلو جاء ابي الصانع بما صنعه قبل العقد او غيره عطف علي
مير منعه وجاز للفصل صح ولو كان المبيع عمله لما صح ولا يتعين
اي المبيع له اي للامر بل ارضاه **فيبيع بيعة قبل رؤية**
الامر ولو تعين له لما صح بيعه وله اي للامر الخيار بعد رؤيته
لانه اشترى ما لم يره **ولم يبيع** اي السلم في غير المتعامل
كالثوب الا بالاجل يعني لو امر حايكا ان ينسج له ثيابا
بقرل من عنده بدراهم معلومة لم يحبر اذا تجر فيه التعامل
فتبقى على اصل القياس الا اذا شرط فيه الاجل وبين شرائط
السلم فيزيد يجوز بطريق السلم **مسائل شتي** جمع شتيت
بمعني المتفرق **مع بيع كل ذي ناب او مخلب** كالكلب والفتد
والسباع والطيور الجوارح علمت اوله لانه مال متقوم

اللة

مسائل شتي

اللة للاصطبياد **الاختزير** لان مختز العين **والذي فيه**
اي في البيع **كالمسلم** لقوله صلى الله عليه وسلم **فأعلمهم**
ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا هم مكلفون مختز
كالمسلمين **الا في بيع الخبز والخبز** فان عقدهم فيها كمقد
المسلم علي العصير والشاة **وميتة لم تمت خنقا انقها** فانها
كالختزير وانما قال لم تمت خنقا انقها لانها لو ماتت كذلك
بطل بيعها اتفاقا لانها ليست بمال عند احد وقد مر في البيع الفا
وشرع علي قوله والمسلم فيه كالذي يقول **فاذا اشتوي** اي
الذي **عينا مسلما ومصحفا** بيع له خوله تحت اطلاق الحديث
ويحبر علي بيعه لان في ابقائه في يده اذلال له **وملي زوج**
الشراة قبض لانكاحها يعني اذا اشترى جارية وزوجها
قبل قبضها صح فان وطئها زوجها فقد قبضت **للمشتري** والا
فلا يكون بمجرد تزويجها قابضا لها **اشترى شيئا فغاب**
فبرهن البايع علي بيعه وعدم قبض ثمنه **ان علم مكانه**
لم يبيع له اي دين البايع لا مكان ان يصل البايع الي خفة
بدون البيع وفيه ابطال حق المشتري ولما اي وان لم يعلم
مكانه **بيع العبد** وادي الثمن لان ملك المشتري ظهر باقرار

المبايع فيظهر على الوجه الذي اقربته مشغولا بحقه واذا
تعدرا ستيغوا ويبيعه القاضي كالراهن اذا امانت مقلسا
يبيع القاضي الرهن ويقضي الدين **وان الشتر يا اي كان**
المشترى اشئين وغاب احدهما قلل الحاضر دفع كل الثمن
وقبضه اي المبيع **وحبسه حتى ينقد شريكه** لانه مضطر
في الدفع اذ لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الا باذات جميع الثمن
لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقي شي والمضطر
يرجع كمعير الرهن واذا كان له ان يرجع كان له حق الحبس
عنه حتى يشتوفي حقه كالوكيل بالشرأ اذا قضى الثمن من
مال نفسه **باع شيئا بالفضة مثقال ذهب وقصة تنصفا**
اي الذهب والفضة **به** اي بالمثل قال بان يجب خمسمية
مثقال من الذهب وخمسمية مثقال من الفضة لانه اصاف
المثقال اليهما على السواء **وباع شيئا بالفضة الذهب**
والفضة تنصفا اي الذهب والفضة **بمثقال ودرهم**
وزن سبعة اي يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم
وزن سبعة لانه اصاف الالف اليهما فينصرف الى الوزن
المعهود في كل منهما **قبض ليقا عن جيد بلا علم وتلف او**

اتلف

اتلف كان قضا يعني اذا كان له على آخر عتق دراهم حيا
فقضا ريوفا وهو لا يعلم فانفقها او هلك فقضا عندا بيمينه
ومحمد رحما الله تعالى وقالت ابو يوسف يرد مثل ريوفا
ويرجع بحيا دة لان حقه في الوصف مرعي كحقه في الاصل
ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف اذ لا قيمة له عند
المقابلة بحبسه فوجب الرجوع الى ما قلنا ولها ان من
حبس حقه حتى لو تجوز به فيما لا يجوز الاستبداد جاز
فيقع به الاستيفاء ولا يبيتي حقه الا في الجودة ولا يمكن تداركها
بايجاب ضمانها لما مر ولا بايجاب ضمان الاصل لانه ايجاب
له عليه ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة **قالت صدر**
الشريعة يرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فان
جميع تكاليف الشرع من هذا القبيل لانه ايجاب ضرر
قليل لاجل نفع كثير **قوله** ليس بشئ من تكاليف الشرع
من هذا القبيل فان الضرر فيها دينوي والنفع اخروي
ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخروي لانه حق الله تعالى
بخلاف ما نحن فيه فان النفع والضرر فيه دينويان ويجوز
للعبد ترك الدينوي لانه حقه ولهذا جاز التجوز به كما مر

ويا لعنور علي صدور امثال هذه اعم هذا الفاضل يتبادر
الي الظن انه كثير ما يتفاقد عن دقايق هذا الفن **الفرخ**
طيرة او باض او نكسوطي في ارضه قيد الجميع كان كل من
الفرخ والبيض وولد الطيرة للاخذ لرب الارض لانه
مباح سبقت به اليه **كصيد تشبث بشبكة نصبت**
للخفافا ودرهم او سكر نثر فوق علي ثوب طيعه له
اي سابقا **لم يكف** اي لاحقا حتي اذا اعد الثوب لمذ كرفو
لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد له لكن لما وقع فيه كفه
صار بهذا الفعل له بخلاف ما اذا غسل الحمل في ارضه
لانه عدم من انزاعه بملكه تنعلا ارضه كالشجر الثابت فيها
والتراب المجمع فيها بجريان الماء **ما يبطل بالشرط الفاسد**
ولا يصح تعليقه بالشرط هاهنا اصلا ان احدهما ان كل
ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط والفاسدة
لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو في المعاوضات
المالية لا يغيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربا هو
الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة كما
مرهجي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلزمه فيكون فيها فضل

خالي عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير
المالية كالمكاح والطلاق علي مال والخلع ونحوها ولا في التبرعات
كالهبة بل يفسد الشرط ويصح التصرف وثانيهما ان التعليق
بالشرط المحض لا يجوز في التمليكات لانه من باب النمار
وهو من باب الاستقاط المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه
مطلقا وذلك كالطلاق والعناق وهو من باب الاطلاقات
والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملايم وكذا التخيصات
قالت عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه وهو
اربعة **الببيع** وقد مر بيانها في البيع الفاسد **واجازته**
فان اجازة البيع كالببيع حتي لو قال ان راد فلان في الشر قد
اجرف البيع بطلت الاجازة **والقسم** **والاجازة** فان في
الاولي معني المبادلة وفي الثانية معني تملكك المتفعة
والاجرة **والرجعة** فانها استدامة الملك فيكون معتبرا
بايتدآيه فلا يجوز تعليقه بالشرط **والصلح عن مال** بمال
فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا **والاذن** **الدين**
فانه تملكك من وجه حتي يرتد بالرد وان كان فيه معني
الاستقاط فيكون معتبرا بالتمليكات **الا اذا علق بكآين**

اي بشرط واقع جني لو قال لمديونه مال بمن ده فقال بشريك
توداده ام فقال المدعي اكر داه بيزا شدم ان توداده
است صحت البراءة لان هذا تغليق البراءة بشرط كاي كذا
في الاسترواحية **وعمل الوكيل والاعتكاف** فانما ليسا
مما يخلف به فلا يجوز تغليقهما بالشروط **والمزارعة وكذا**
المعاملة فانما اجاز لان من يجيزهما لم يجزها الاعلى اعتبار
الاجاز فيكونان معاملة مال بمال فيفسدان بالشروط
والاقرار فانه اخبار متردد بين الصدق والكذب فان كان
كذبا لا يكون صدقا بقوات الشرط ولا بالعكس وانما هو
التغليق في الاجابات ليتبين انه ليس بواقع قبل
وجود الشرط **والوقف** فانه تمليك المنفعة **والتحكيم**
فانه تولية صوت وصالحا مقني اذ لا يصاد الا بتراضيها ما قطع
الخصومة بينهما فبا اعتبار انه صالح لا يصح تغليقه ولا توليته
وبا اعتبار انه تولية تقع فلا يصح بالشك **وما لا يبطل به**
اي بالشروط الفاسدة ستة وعشرون **القرض والهبة**
والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعقود والرهن
والايضا الوصية والشركة والمصاربة والقضا

اصافته

والامارة

والامارة والكفالة والوكالة والاقالة والكتابة
اذا كان الفساد في صلب العقد صلب الشيء ما يقوم به
ذلك الشيء وفيما يبيع بالعمومين فكل فساد يكون في احد
العمومين يكون فسادا في صلب العقد قال الزيلعي رحمه
الله تعالى الكتابة اعمالا تفسد بالشروط المفسدة اذ اكان
الشروط غير احد في صلب العقد بان كاتبه علي ان لا يخرج
من البلد او علي ان لا يعامل فلان فان الكتابة علي هذا
الشروط تقع ويبطل الشرط واما اذ اكان الشرط دخلا
في صلب العقد بان كاتب المسلم علي خيرا وخيرا فانه
يفسده واما كانت كذلك وان الكتابة تشبه البيع
من حيث ان العبد مال في حق المولى وتشبه النكاح من حيث
انه ليس بمال في حق نفسه فعلنا بالشبهتين فليشبهها
بالبيع تفسد اذ اكان المفسد في صلب العقد ولشبهها
بالنكاح لا يبطل بالشرط الرايد اقول بهذا يعلم
ان ما قال في الاسترواحية والعادية اولا وتغليق الكتابة
بالشرط لا يجوز وانما يبطل بالشرط الفاسد مبني علي كون
الفساد في صلب العقد وما قال لا يبا الكتابة بشرط متعارف

وعبر متعارف نفع وتبطل الشرط مبني على كون الشرط
 رأيا ليس معه فساد ولهذا قيد الشرط في الاول بالفا
 دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين هذا الكلام ^{حكمه}
 لا يتم على اطلاقه لانه لو كان عبده بشرط ان لا يخرج
 من المدينة صح الكتاب وبطل الشرط في هذه الصورة
 لم تبطل الكتابة بفساد الشرط **واذن العبد بالتجارة**
 بان ياذن المولى لعبده بشرط ان يوقت بشهر او سنة
 او نحوها **ودعوة الولد** بان يقول المولى ان كان لهذه
 الامة حمل فمومي **والصلح عن دم العمد** وكذا الابرا
 عنه ولم يذكره اكتفا بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق
 فان الولد اذا قال للقاتل عمدا ابرأت ذمتك عليا ان
 لا تقيم في هذه البلدة مثلا او صلح معه عليه صح لا براء
 والصلح ولا يعتبر الشرط **وعن الجراحة التي فيها القصاص**
 فان الصلح اذا كان عن القتل الخطا او الجراحة التي فيها
 الارش كان من القسم الاول **والصلح عن جناية القصب**
 اي المصوب وجناية الوديعه او العارية اذا ضمنها
 اي موجبات الصلح في الصور المذكورة **رجل وشرط فيه**

كفالة

كفالة او حواله فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد
الذمة فان الامام اذا فتح بلدة واقر اهلها على ائمتهم
 وشرطوا مع الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق
 الالهانة كما هو المشروع فالعقد صحيح **والشرط بالرد بالعيب**
ونجيات الشرط بان قال المشتري ان لم ارد هذا الثوب
 المعيب عليك اليوم فقد رخصت بالعيب وكذا الرد بنجيات
 الشرط كان يقول ابطلت جباري عداولة الحياء اكثر من
 ذلك بطل الشرط وله الرد بالعيب وجبار الشرط **وعزل**
القاضي بان يقول الامام للقاضي اذا وصل كتابي اليك
 فانت معزول فيل يصح الشرط ويكون معزولا بوجه يقتضي كفا
 في العمادية والاسترؤسية وانما لم تبطل هذه المقررات
 بالشرط الفاسدة لانهما اما من معاومات غير ما بينا ومن
 تبرعات او من اسقاطات **وما يبيع اضا فته الي**
المستقبل اربعة عشر **الاجارة** **ومستحقها** اما الاجارة فلا لها
 تمليك المنافع ووجودها لا يتصور في الحال فتكون مضافة
 مزورة وهو معني قول علماءنا الاجارة تنقذ ساعة
 فساعة علي حسب حدوثها واما فسخها فمعتبر بها فيجوز

مفعولة
 ولا يملك
 الشرط
 او قبل لا يصح

مضافا كما ان فسخ البيع وهو الاقالة معتبرة به حتى لا يجوز
تعليقه بالشرط ولا اضافته الي الزمان كالبيع اقول هكذا
وقعت العبارة متضمنة فسخ الاجارة الى الاجان كما في جامع
الفصولين وغيرهما من المعتبرات ووجه ما ذكر وبعد ذلك
نقل في جامع الفصولين ما يخالفه حيث قال ذكر في فتاوي
القاضي طهيري الدين لو قال اجرتك داري هذه كل شئ
يكذ اجاز في قوله ولو قال اذا جاز اس الثمر فقد فاسختك
لم يبع اجماعا كذا ذكر في فوايد صاحب المحيط ولو قال
فاسختك عند اهل بيع الفسخ المضاف لا رواية هذا
اختلف المشايخ فيه واختار طهيري الدين المرعيا في انه لا يبع
فبين الكلامين تناف ظاهر فليتنا مل **والمزارة والمعاملة**
فانما اجارة حتى ان من يجيزها لا يجيزها الا بطن بغيرها ويراعى
فيما شربا بطنها **والمضاربة والوكالة** فانما من باب الاطلاق
والاستقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد
والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو
بالعقد والتوكيل استقطه فيكون استقاطا فيقبل التعليق
والكفالة فانما من باب الالتزامات فيجوز اضافتها الي

الزمان

الحادي عشر
١١

الزمان وتعليقها بالشرط الملايم كما تقر في موضعه بخلاف
الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكر **والايضا**
اي جعل الشخص وصيا **والوصية** بالمال فانها لا يفيد ان
الابعد الموت فيجوز تعليقها واصافتهما **والقضاء والامارة**
فانما تولية ونفويض محض فجاز اضافتهما **والطلاق والعقار**
فانما من باب الاطلاقات والاستقاطات وهو ظاهر
والوقف فان تعليقه الي ما بعد الموت جائز **وما لا يبع**
اصافته الي المستقبل عشر **البيع واجازته وقضاه**
والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح
عن مال والا برأ عن الدين فان هذه الاشياء تملكيات فلا يجوز
اصافتها الي الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيها من
معنى القمار **باب الصرف** **عنوانه** الأكثر
بالكتاب وهو كناية سب لكون الصرف من انواع البيع كالربا
والسلم والاحسن ما اختيرها هنا **هو لغة** بمعنى الفضل فسمي
هذا العقد اذ لا ينتفع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة
وبمعنى النقل فسمي به لاحتياجه في بدلية الي النقل من يد
الي يد قبل الافتراق وشرعا **بيع الثمن بالثمن** اي ما خلق

للشمسية كالذهب والفضة سواء كان جنسا بجنس أو بغيره
 كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة أو بالعكس **فإن**
تجانسا أي التمثان بأن يكونا ذهبتين أو فضتتين **لزم**
التساوي والتقابض لما مر في الربا من قوله صلى الله
 عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل
 بيدا بيد والفضل ربا **قبل الافتراق** بالابدان حتى لو ذهبا
 بمشيان في جهة واحدة أو أمانا أو أعني عليهما في المجلس ثم
 تقابضا قبل الافتراق صح وقد قال عمر رضي الله تعالى
 عنه وإن وثب من سطح فثب معه بخلاف خيار المجترعة إذا
 التخير تمليك فيبطل بما يدل على الرد والقيام دليله **ولو**
 وصليته **اختلفا** أي المتجانسان **جودة وصياغة** أو لا عبرة
 لهما لما مر في الربا والماي وإن لم يتجانسا فالقبض لما مر
 أن أحد جزئي العلة يحرم التساوي **فلرباع أحدهما بالآخر**
 أي مختلفي الجنس يعني لذهب بالفضة أو بالعكس **جزأفا**
أو بفضل وتقابضا فيه أي في المجلس مع لربيد ذكر التساوي
 لأنه ليس محل الاشتباه **ولا يتبعين** أي ولا يتبعين العوضا
 في الصرف كسائر التفود حتى إذا لم يكن عند المتعاقدين شيء

فاستوفوا

ن

فاستوفوا فاديا قبل افتراقهما أو استحق كل من العوضين
 فأعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه أو امسكا
 ما اشترى إليه في العقد وأعطيا مثلهما جار **ويفسد** أي
 الصرف **بخيار الشرط** إذا عتق به استحقاق القبض بما بقي الخيار
 لأن استحقاقه مبني على الملك والخيار بمنعة الأجل لأنه
 يمنع القبض الواجب ويصح الصرف أن استقطا أي خيار الشرط
 والأجل في المجلس لا ارتفاع المفسد قبل تقديمه **فهر قبض**
البذل أي يفاديا **لا ينتقض فيه فقط** أي لا يفسخ الصرف
 في الردود ويبقى في غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط **لا يتصرف**
في ثمن الصرف قبل قبضه لأنه واجب حقا لله تعالى وفي
 تجويز فوائده **فلوا شترى به** أي بثمر الصرف ثوبا ففسد
 بأن باع دينا أو بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشترى بها ثوبا
 ففسد **اشترى أمة مع طوق ذهب قيمة كل ألف درهم**
بالعين نسيئة فسد في الكل أما في الصرف فلفوا التقابض
 وأما في الأمانة فلأن المفسد مقارن للعقد وقد نفذ في الكل
 معني من حيث أن يقول العتدي البعض بشرط لقوله في البا
ولو نقد الفاي يعني في المسئلة السابقة **واشترى بها** أي

في

الامة والطوق **بالقين احدها نقد** والآخر **سبيبة** فهو **ثمن**
الطوق اما في الاول فلان المقصد مقارن للعقد وقد نفرد
 في الكل معنى فلان **فقط** خاصة الطوق في المجلس واجب لكونه
 بدل الصرف والظاهر منه الاتيان بالواجب واما في الثانية
 فلان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية والمباشرة
 علي وجه الجواز هو الظاهر من العاقلين وان وصليه لم يبين
 انه ثمن الطوق **او قال خذ هذا من ثمنها** اما اذا المرينين قطا
 لان لما باع قصد العتقة ولا صحة الما بان يجعل المقبوض في
 مقابلة الفضة واما اذا قال خذ هذا من ثمنها فلان معناه
 خذ هذا علي انه بعض ثمن المجموع فيحمل عليه ثريا الجواز
كذا اذا باع سبيبا حليته خسون بما يات ونقد **خسرين**
فمن حصتها اي الحلية **ان تخلص بلا ضرر** وكان المقبوض
 من حصة الحلية وان لم يبين ذلك لما ذكرنا وكذا اذا قال
 خذ هذا من ثمنها لما مر فان لم يتقا ايضا حتى افترقا بطل
 العقد في الحلية لانه صرف فيها والا اي وان لم يتخلص بالضرر
 بطل العقد فيها اي السيف والحلية اما الحلية فلما مر
 واما السيف فلانه لا يمكن تسليمه بغير ضرر ولهذا لم يجز

قبض

لظهور
 من مجموعها
 ان الالف ليس
 المجموع وفتح الفضة
 بعض

افراد

افراد بالعتق كالجذع في السفن **باع انا فضة وقبض**
بعض ثمنه وافترقا **مع فيما قبض واشتركا في الانا لانه**
 صرف كله ومع فيما وجد بشرطه وبطل فيما لم يوجد فالفساد
 طار فانه بيع ثم يبطل بالافتراق فلا يشيع **وان استحق**
بعضه اخذ المشتري باقيه بفسطه او رده لانا الشركة
 عيب في الانا **وان استحق بعض قطعة تقرة بيعت اخذ**
الباقى بفسطه بلا خيار لان التبعض لا يضر مع بيع
 درهمين بدينار ودرهم ودينارين وبيع كرتين وكر شعير
بضعهما اي كرتي بروتين شعير وعند زفر والشافعي لا يبيع
 لانه قابل الجملة بالجملة وفي ضروره ان تقسم علي الشيوع
 وفي صرف الجنس الي خلاف جنسه تغيير تصرفه قلنا
 المقابلة المطلقة تحتل الصرف المذكور فتحمل عليه تصحيحا
 للتصرف وليس فيه تغيير اصل التصرف بل وصفه ان
 موجب بثوات الملك في الكل وهو حاصل بهذا الوجه ومع
 بيع **احد عشر دينارا بعتة داهم ودينار** بان يكون
 عشرة بعتة داهم ودرهم بدينار بالطريق المذكور ومع
 بيع **درهم مع درهمين غلة** وهي ما يورده بيت المال

وياخته التجار **بدرهمين صحيحين ودرهم غلة لتحقيق**
 المساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة **من له علي آخر**
عشرة دراهم قباغ من هي اي العشرة عليه دينار ايضا
 اي بعشرة عليه مع بالاجماع وتقع المقاماة بنفس العقد
وان باعه اي الدينار **بعشرة مطلقة** اي غير مقيدة بكونها
 عليه ودفعه اي الدينار فتقاصا **اي العشرة بالعشرة**
مع ايضا اذ صار لكل منهما علي الاخر عشرة دراهم فتقاصا
 العشرة بالعشرة فيكون التقاص فنحاي بيع الدينار بالعشرة
 المطلقة وبيعا للدينار بعشرة علي عمرو اذ لو لم يحمل عليه كان
 استبدالا يبدل الصرف **القالب الفضة** من الدراهم
 والقالب الذهب من الدنانير فضة وذهب حكما فيعتبر
 فيهما من تخديم التفاضل ما يعتبر في الجياذ **فلا يبيع به**
الخالص به اي بالخالص ولا يبيع بعضه اي بعض القالب
 الفضة والذهب ببعض منه الامتساويا وزنا وكذا لا يجوز
 الاستقراض بها الا وزنا وذلك لان النقود لا تخلو عن قليل
 غش عادة فيلحق القليل بالرداة والجيد والردى سواء **والقالب**
الغش منها اي الدراهم والدنانير **في حكم العروض** اعتبارا

للقالب

للقالب **في بيعه** اي بيع القالب الغش بالخالص من
 الدراهم والدنانير ان كان اي الخالص اكثر من الغشوش صرفا
 للمجنس الي الجنس وغيره الي ان لا يدفع بيعه ايضا بجنسه
 متقاصلا اي صرفا للمجنس الي خلاف الجنس **بشرط التقاض**
في المجلس في الصورتين وانما شرط لان المتبضع في الخالص
 شرط فشرط في الغش لعدم التبيين وان كان اي الخالص
 مثله اي مثل القالب الغش او اقل منه او لا يدري فلا
 اي لا يبيع بالبيع للربا في الاوليين ولا حتماله في الثالث واذا
 راج يعني القالب الغش لم يتعين بالتعيين ولما اي اذا المراد
 يتعين به لانه ما دام يروج كان ثمتا فلا يتعين بالتعيين
 ولا فهو سلعة يتعين بالتعيين وان كان يقتله البعض دون
 البعض فهو كالزبوف لا يتعلق العقد بعينه بل بجنسه زينا
 ان كان البايع يعلم حاله لتحقيق الرضا منه وبجنسه من
 الجياذ ان لم يعلم حاله لعدم رضايه **فالمبايعة والاستقرار**
بما يروج منه يكون وزنا او عددا او بهما اي ان كان به
 يروج بالوزن فالبيع والاستقراض فيه يكون بالوزن وان
 كان يروج بالعدد فبالعدد وان كان يروج بهما في كل واحد

منها لان المختبر هو المتعارف فيما لا ينصرف فيه **والمساوي**
كغالب الخالص في المبايعة والاستقراض حتى لا يجوز
 البيع بها الا اقراضها الا بالوزن بمترلة الدراهم الرديئة
 ولا ينتقض العقد بهلاكها قبل التسليم ويعطيه مثلها لان
 الخالص موجود فيها حقيقة ولم يصدم غلوا فيجب اعتبارها
 بالوزن شرعاً الا ان يشار اليها كما في الخالصة **وكغالب**
الغش في الصرف حتى اذا باعها بحشها جاز على وجه
 الاعتبار ولو باعها بالخالص لم يجز حتى يكون الخالص
 اكثر مما فيه من الخالص فان احدهما لما لم يغلب على الآخر
 وجب اعتبارهما اشترى شيئا به اي بالغالب الغش **او**
بفلوس نافقة فكسد واحد منها **قبل التسليم بطل**
البيع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الثمن هلك
 بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح ولم يبق فبقي بيعا بلا
 ثمن فيبطل فاذا بطل **فرد المبيع ان قام** ولم يهلك والا
 فمثله اي ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيمياً صح اي
 البيع بفلوس **نافقة بلا تعيين** لانه ثمن بالاصطلاح
 وبكاسه به اي بالتعيين لانه سلعة فلا بد من تعيينه

استقرض

فكسدت

استقرض فلوساً مثلاً عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 لانه اعان وموجبها رد العين معني وذا بالمثل والتمنية
 فضل فيه اذ محبة استقرضه لئلا يترك باعته وتمنيته بل
 لانه مثلي وبالكساد لم يخرج من كونه مثلياً ولذا صح
 استقرضه بعد الكساد **شري بنصف درهم فلوس**
او دانق فلوس او قيراط فلوس صح وقال زفر لا يصح
 لانه اشترى بالفلوس فانما تقدر بالعدد لا بالذائق والور
 فلا بد من بيان عددها قلت ما يباع بنصف درهم
 من الفلوس والذائق معلوم عند الناس فاعني عن البيان
 وعليه اي على المشتري ان يدفع اليه المشتري قدر ما يباع
 بها اي بنصف درهم او دانق او قيراط منها اي من الفلوس
قال **مشتري لمن اعطاه درهما** اي من الصيارفة **اعطني**
بنصفه فلوساً وبنصفه نصفاً اي ما ضرب من الفضة
 على وزن نصف درهم الاحبة فسدي البيع في الكل للمزوم
 الربا بخلاف **اعطني بنصف درهم فلوساً ونصفاً الا**
حبة اذ يكون النصف الاحبة بمثله وما بقي بالفلوس ولو
 كرر اعطني بان قال اعطني بنصفه فلوساً واعطني بنصفه

م

نصف الاحبة فتح اي البيع المذكور في **الفلوس فقط** ولم
 يبع في نصف درهم الاحبة لانه لما كره اعطاني ما رعتين
 وفي الثاني ربا وفساد احد البيعين لا يوجب فساد الآخر
تذييل لكتاب البيع **بيع الوفاقيد** هن قال الشيخ
 الامام نجم الدين النسفي في فتاواه **لا يملك** في تقاريف عليه اهل
 زماننا احتياكا للربا وسمي البيع **وفاقيد** هو في الحقيقة
 رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرتهن
 لا يملكه ولا يطلق له في الانتفاع الا بالاذن مالكه وهو
 هنا من لما اكل من ثمره او استهلكه في شجره والدين يستقط
 بهلاكه اذا كان به وفاقا بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة
 اذا اهلك عن غير موضعه وللبايع استرداد اذ اقصي
 دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن ^{صنفه} في حكم من الاحكام لان
 المتعاقدين وان سميا ببيع او كمن عرضهما الرهن والاشتياق
 بالدين لان البايع يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهن
 ملكي فلانا والمشتري يقول ان كنت ملك فلان والعبرة
 في التعريفات المقاصد والمعاني لا الالفاظ والمبايني فان
 اصحابنا قالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله بشرط

اعتماد

فلان
ان

ان لا يبرأ الاصيل كفالة وهبت الحق نفسها بحقرة الشهود
 مع تسمية المهر نكاح والاستنصاع الفاسد اذا ضرب فيه
 الاجل سلم ونظاير كثيرة وكان الامام السيد ابو شجاع
 علي هذا **وقيل** بيع ذكر في مجموع النوارل اتفق مشايخنا
 في هذا الزمان علي صحته ببيعا علي ما كان عليه بعض السلف
 لانما تلفظا بلفظ البيع من غير ذكر شرط فيه والعبرة
 للمفوض ايضا دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن
 نيته ان يطلقها بعد ما جامعها مع العقد وقيل قابله
 قاضي خان **الصحيح انه** اي العقد الذي جري بينها **ان**
كان بلفظ البيع لا يكون رهنا لان كلاهما عقد مستقل
 شرعا لكلا منهما احكام مستقلة بل يكون بيعا فان شرطا
 اي العاقدان الفسخ فيه اي في العقد فساد لان البيع يفسد
 به كذا اي يفسد ايضا **ان لم يشترط** اي الفسخ لكن
تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاق لكن الشرط مفسد له **وتلفظا**
بالبيع الجائز عند اي والحال ان في زعمها هو بيع غير
 لازم فانه ايضا يفسد حينئذ علامتهما **وان ذكر** اي
 العاقدان البيع بغير شرط ثم ذكره اي الشرط على وجه

المبيع **بإجازة** أي البيع لخلق عن المنسند **ويلزم الوفاء** لأن
 المواعيد تكون لازمة فيجعل هذا الميثاق لازماً للحاجة
 الناس مع بيع الوفا في **العقار استحقاقاً** للتعامل
واختلف في المنقول قيل بيعه لعموم الحاجة وقيل لا يبيع
 لخصوص التعامل **كتاب الشفعة** لما فرغ
 من البيع بأنواعه شرع فيما يترتب عليه وهذا الحسن
 من تأخيرها إلى آخر الكتب كما وقع في سائر الكتب هي لغة
 من الشفع وهو الضم سميت به لما فيها من ضم المشتراة إلى
 ملك الشفع وشرعاً **تملك العقار** وهو الضيعة وقيل ماله
 أصل من دار أو ضيعة كذا في المغرب **وما في حكمه** كالعلو
 قال في الكافي العلو يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة
 في السفلى وأن لم يكن طريق العلوي السفلى لأنه الحق
 بالعقار بماله من حق القرار **جبراً على شتره** بثل متعلق
 بالتملك ما قام عليه من الثمر وتثبت أي الشفعة
 في السفلى بعد بيع الخليط أي الشريك **في نفس المبيع**
 ثم أي بعدما سلمها تثبت للخليط في حقه أي في حق المبيع
كالشرب والطريق ^{لخاصته} معني خصوصتهما أن يكون الشرب

من

من نهر لا تجري فيه السفن وأن لا يكون الطريق نافذاً ثم
 أي بعدما سلمها تثبت **لجار الملاصق ولودميها وما دونه**
أو مكانها لا طلاقاً ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم
 الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله صلى الله عليه وسلم جار
 الدار أحق بالدار والارض ينتظر له وأن كان غائباً إذا
 كان طريقهما واحداً والمراد جار هو شريك في الطريق وثبت
 الحكم في الشرب دلالة لأن الشفعة إنما تثبت بالشركة
 في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب **بابه**
في سكة أخرى فإن بابه أن كان في تلك السكة كان
 خليطاً في حق المبيع فلا يكون جارا ملاصقاً صورته منزل
 مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة إذا
 باع أحد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل
 أحق بالشفعة فإن سلم فالشركا أحق في الدار من الشركا
 في السكة لأنهما أقرب للشركة بينهم في الدار فإن سلما
 فاهل الشركة أحق للشركة في الطريق فإن سلما فلجار
 الملاصق وهو الذي على طر هذا المنزل وباب دار
 في سكة أخرى **ولو** وصليته أي ولو كان الجار الملاصق **فمنع**

السكة

الجنح على حايطة اي حايطة المبيع **او شريكا** للبائع **في قبضة**
عليه اي على الحايطة فان الجار بهذه المقدار لا يكون خليطاً في
 حق المبيع ولا يخرج عن كونه جاراً ملاصقاً كذا في الهداية والكافي
 وغيرهما وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر
 منها تغايرهما للجار **عليه عدد الروس** متعلق بقوله وتثبت
لا قدر الملك وعندها لا تمام الشافعي رحمه الله تعالى ثبتت
 على قدر الملك صورته دارين ثلاثة لاحد هم نصفها والآخر
 سدسها والثالث ثلثها **يجب** ان صاحب النصف نصيبه وطلب
 الاخران الشفعة فقي بالشفع المبيع بينهما وعند الا تمام
 الشافعي ثلاثا بقدر ملكهما وان باع صاحب السدس فقي
 بينهما ارباعاً وعندنا يقضي بينهما نصفين في الكل **وتستقدر**
 عطف على ثبتت اي تستقر الشفعة **بالاستناد** اذ لا بد من طلب
 المواثبة لان حق الشفع ضعيف يبطل بالاعراض فاذا استند
 ابتدا على طلبها يتيسر اخذ المقصود بحكم القاضي ولم يبق
 حاجة الى اليمين على ما سياتي **ويملك** اي العقار وما في حكمه
بالقضاء او الاخذ بالرضا بين الشفع والمشتري قال في
 الوقاية والكثر ويملك بالاخذ بالتراضي او بقضاء القاضي وصرح

شارحها

شارحها بان قوله او بقضاء القاضي عطف على الاخذ لا على
 التراضي لان القاضي اذا حكم يثبت الملك للشفع قبل اخذه
 ولما كانت عبارة المستين موهمة لعطف بقضاء القاضي على التراضي
 بل ظاهرة فيه غيرت العبارة الى ما هي احسن منها ثم اذا ثبت
 الملك للشفع قبل اخذه بعد حكم القاضي كانت هذه العبارة
 احسن من عبارة الهداية ايضا حيث قال ويملك بالاخذ اذا
 سلمها المشتري او حكم بها حاكم لان قوله او حكم عطف على سلم
 فيلزم ان يكون الاخذ معتبراً في كل من تسليم المشتري وحكم
 القاضي وليس كذلك في الثاني **ويطلبها** اي الشفع الشفعة ان علم
 ان الطلبها هنا ثلاثة طلب المواثبة وطلب الاستناد
 والتقدير وطلب الاخذ والتملك ذكر الاول بقوله ويطلبها
 الشفع **في مجلس علمه بالبيع** بسماعه متعلق بالعلم من
رجلين او رجلي وامرأتين او واحد عدل وقال لا يكتفى واحد
 حراً كان او عبداً اصبحت امرأة اذا كان الخبر صدقاً **وان**
استد اي المجلس لانه لما ثبت له الحكم خيار التملك احتج
 الخدمان التملك التام كافي المحبرة فلو قال بعد ما بلغه
 البيع الحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله او سبحان الله

في

ان علم

المواثبة

لا يتطل شفيعته لأن الأول حمد على الخلاص من جوار البايع
مع الأمن من ضرر الدجل بالشفعة والثاني تعجب منه
بقصد اضارعه والثالث افتتاح الكلام كما هو عرف بعض
الناس فلا يدل شي منه على الاعراض **بلفظ** متعلق بطلبها
يفهم منه طلبها كطلبت الشفعة او انا طالبها او اطلبها
وتحذ لك فان العبرة للمعنى وفيما عرف يروا بهذه الالفاظ
الطلب للحال لا للخبر عن امر ماض او مستقبل حتى قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع ببيع ارض يجب
ارضه فقال شفعة بشفعة كان ذلك طلباً منه كذا في
الكافي **وقيل يتطل بادي سلوك** حتى اذا اخبر بكتاب
الشفعة في اوله او وسطه فقرا الكتاب الى آخره بطلت
شفعته **قال** في الايضاح والاول اصح **ويسمى هذا**
الطلب **طلب مواثبة** ليدل على غاية التعجيل كان الشفيع
يشب ويطلب الشفعة والاشهاد فيه ليس بلازم وانما
الاشهاد لمخافة الجحود كذا في الهداية والكافي وسياق له
زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله **ثم**
يشهد عند الدار لأن الحق متعلق بها **او على البايع** ان كان

١٢٠
كراي
١٣

الدار في يده ولم تسلم الي المشتري فانما اذا سلمت الي المشتري
لم يبع الاشهاد عليه لخروجه من ان يكون خصماً اذا لا يده ولا
ملك المشتري اي وان لم يكن ذا يد قابلاً حال من ضمن
يشهد **اشتري فلان هذه الدار وانا شفيعها وكنت**
طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهد واعليه ويسمى
طلب اشهاد وهذا الطلب واجب حتى اذا تمكن من الاشهاد
عليه في الدار او على ذي اليد ولم يشهد بطلت شفيعته فاذا
كان في مكان بعيد فسمع فطلب طلب مواثبة وعجز عن طلب
الاشهاد عند الدار او على ذي اليد يوكل وكيلان وجد والا
يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفيعته فاذا حضر
طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفيعته كذا في الدخيرة
واذا اشهد في الاول يعني طلب المواثبة **عند احدها**
اي عند الدار او البايع او المشتري **استغني عنه** اي عن
الاشهاد في الثاني لقيامه مقام الطالبين نقله في الكافي
عن الفتاوي الظهيرية وفي شرح الهداية عن مبسوط شيخ
الاسلام واما قال عند احدها لان الاشهاد على مجرد طلب
المواثبة بلا حضور واحد مما ذكر لا يقوم مقام الطالبين بلا

بلا خلاف ثم يطلب عند القاضي **القاضي** فلا بد اذا
كذبا وانا شفيها بداركنا **امر** **يبيح** الي ويسمي طلب
تلك وخصومة وبتاخير مطلقا اي شهر كان او اكثر
لا تبطل اي الشفعة عندنا بي حينة وقال محمد اذا
نزكه شهر بلا عذر بعد الاسناد بطلت وهو قول
زفر لا يملك ان ينفذ به نضر المشتري اذا لا يمكنه التصرف
حذا ونقصه من جهة الشفيع فقد روي بشهر لانه اجل وما
دونه عاجل كما روي في الايمان قال شيخ الاسلام الفتوى
اليوم على هذا التغير احوال الناس في قصد الاضرار
بالغير واختار في الوقاية وجه قول ابي حنيفة وهو
ظاهر المذهب ان حقه قد تنقروا شرعا فلا يبطل
بتاخير وكسائر الحقوق الا ان يبطلها بلسانه وما ذكر
من الضرر يمكنه ان يدفع بان يرفع الامر الى القاضي
حتى يامر الشفيع بالاحذو والترك فمضى لم يفعل فهو المضد
بنفسه وبه يغني كذا في الهداية والكافي ولو علم انه
ليس في البلدة قاص لا تبطل شفيعه بالتاخير اتفاقا
اذا لا يتمكن من الخصومة الا عند القاضي فكان عذرا **سأل**

القاضي الخصم عن مالكية الشفيع لما يشفع به فاذا
اقربها او نكل عن الخلف على العلم بان يحلف بالله ما يعلم
انه ما لك الدار التي يشفع بها او يبرهن الشفيع بكونه
ما لك لما يشفع به **سأل** اي القاضي المدعي عليه
عن الشرا فان اقربها او نكل عن اليمين على الحاصل
او السبب فان ثبوت الشفعة ان كان متفقا عليه
يحلف على الحاصل بالله ما يستحق هذا الشفيع الشفعة
على وان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار يحلف على السبب
بالله ما اشتريت هذه الدار لانه ربما يحلف على الحاصل
بمذهب الشافعي او يبرهن الشفيع قضي له اي للشفيع
بها اي بالشفعة وان وصليته لم يحلف اي الشفيع
التمن وقت الدعوي وبعد القبض الزمه اي الشفيع احضار
التمن والمشتري حبس الدار لقبضه اي التمن وبتاخير
ادايه اي التمن لا تبطل اي الشفعة يعني اذا قيل
للشفيع اد التمن فاخر لا تبطل الشفعة والخصم للشفيع
الباب في قبل التسليم اي تسليم المبيع الى المشتري لانه
ذواليد ولكن لا تستمع البينة اي بيته الشفيع عليه اي

على البائع **بغيبه المشتري** ويقنع اي البائع **محمضون**
 اي المشتري لانه المالك **ويقتضي بالشفعة والعهد**
على البائع حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق
 تكون عمدة الثمن عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا
 قبض المشتري المبيع من يده حيث لا يعتبر حضور
 ولا يكون العمدة عليه لانه صار اجنبياً **الوكيل بالشر**
خضم للشفيع لانه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق
 العقد **ما لم يسلم الي الموكل** فاذا سلمه اليه يكون هو
 الخضم اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخضم هو الموكل
للشفيع خيار الروية والغيب وأن المشتري البراءة
منه اي من الغيب لان الاخذ بالشفعة شر من المشتري
 ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فالشر من
 التحول الصفة اليه فيثبت له الخياران كما اذا اشترى
 منها ولا يتسقط خيار بروية المشتري ولا تشترط
 البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا يعمل
 بشرطه ورؤيته في حقه اختلق اي الشفيع والمشتري
 في الثمن قال المشتري الف ومائة وقال الشفيع الف

شرطه

فالقول

فالقول للمشتري مع يمينه لان الشفيع يدعي استحقاق
 الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو برهنا فالشفيع
 اولى لان بينته اكثر اثباتاً معني وان كان بينة المشتري
 اكثر اثباتاً صوف لان البينات للالزام وبينة الشفيع
 ملزمة بخلاف بينة المشتري فان بينة الشفيع اذا قبلت
 وجب على المشتري تسليم الدار اليه ان سأل او ابي واذا
 قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفيع شي بل يتخير
 بين الاخذ والترك **ادعي المشتري ثمنا وبايعه اقل**
منه بلا قبضه فالقول له اي للبائع **وبه** اي
 بالقبض **للمشتري** يعني اذا ادعي المشتري ثمنا وادعي
 بايعه اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال
 البائع لان الامر ان كان كما قاله البائع فالشفيع ياخذ
 به وان كما قاله المشتري يكون حطاً عن المشتري بدعواه
 الاقل وحط البعض يظهر في حق الشفيع كما مر وسيأتي
 في اخذه وان كان البائع قبض الثمن اخذها الشفيع بما قال
 المشتري اذا ثبت ذلك باليمين او يمينه لان البائع
 بائناً الثمن خرج من البين والحق بالاجاب فبقي الاختلاف

بين الشفيع والمشتري وقد ثبت ان القول فيه للمشتري
خط البيع يظهر في حق الشفيع حيث البيع بالقل لانه
يلحق باصل العقد وكان الثمن ما بقي **لا حظ الكل** لان
العقد حينئذ يكون بيعاً باطلا او هبة وعلى التقديرين
لا تنفع الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لان التحققة
المأخوذ بمادونتها وفي **الشرا بمنثلي ياخذ** الشفيع
بمثله وفي قيمتي ياخذه بالقيمة ففي بيع عقار بعقار
ياخذ كلا بقيمة الآخر يعني اذا بيع عقار بعقار
ياخذ شفيع كل من العقارين كلا منهما بقيمة الآخر لانه
بدله وهو من ذوات القيم وفي ثمن اي في البيع بثمن
مؤجل ياخذ بمال او يطلب الآن ويؤخذ بعد الاجل
لانه يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشترائه
في حق المشتري لا يكون اشتراطا في حق الشفيع كالحيار
والبرأة من العيوب ورضي المبيع في حق المشتري لا يدل
على رضاه في حق الشفيع لتفاوت احوال الناس ولولم
يطلب الشفيع الآن وسكت عن طلبها وصبر لطلبها
عند الاجل بطلت شفعتها لان حق الشفيع قد ثبت

ولهذا

ولهذا كان له ان ياخذ الآن بثمن حال والسكون عن الطلب
بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة وفي **شراذمي بمشتر**
او خريبر ياخذ الشفيع **بمثل الحر وقيمة الخريبر**
لو كان الشفيع **خميا وقيمة ما لو كان** الشفيع **مسلا**
وفي بنا المشتري في الدار والارض **وعرضه بالثمن**
وقيمتها حال كونهما مستقني القلع او كلفا المشتري
قلعهما يعني اذا بنا المشتري او غرس ثم قضى للشفيع فهو
بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وبقيمة البناء والغرس مستقني
القلع وان شا كلف المشتري قلعهما كما في الغصب **وان**
قلعهما اي البناء والغرس **الشفيع فاستحققت رجع بالثمن**
فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذه منه بايعا
كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمة ما على
البائع لانه مسلط من قبله بخلاف الشفيع لانه اخذ
جرا وان خربت الدار او احترق بناؤها او جف شجر
البيتان بلا فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها
بتمام الثمن لان البناء والغرس تامة حتى دخلا في البيع
بلا ذكر فلا يتقابلها شي من الثمن الا ان يكون مقصودا او

بالاتلاف كما مر أو نترك لأن له أن يمنع عن ثلث الدار ومجدة
 العرصة عطف على تمام الثمن **ان نقض المشتري البناء**
 يعني ان نقض المشتري البناء قال للشفيع ان ثبت فخذ
 العرصة بحصتها وان ثبت فدع لأنه صار مقصودا
 بالاتلاف فيقابلها شئ من الثمن بخلاف الاول لأن الهلاك
 فيه بأقوى سماوية والنقص له أي للمشتري لا للشفيع
 لأنه صار منفصلا فلم يبق يتبع حتى يكون للشفيع **وفي**
شراء أرض بتخل عليها ثمر يعني اذا اشترى أرضا
 بتخل عليها ثمر وذكر ثمر التخل اذا لا يدخل بدون ذكر
 او شراها ولم يكن على التخل ثمر واثرت عنده أي
 عند المشتري ياخذها أي الشفيع الأرض والثمر بكل
 الثمن فهما أي في الفصلين اما الاول فلا بد باعتبار
 الانفصال لأن يتبع للعقار كالبناء في الدار وأما في الثاني
 فلا بد مبيع يتبع لأن المبيع سري اليه كما اذا اشترى
 حاملا فولدت عنده كان ملكه يتبع **واذا اجزأ المشتري**
ثمرا الشفيع لا ياخذ الثمر فنهما لا يقدم تبعيته
 للعقار وقت الاخذ بالانفصال لكن في الاول وهو

ما اذا اشترى الأرض بتخل عليها ثمر **سقط حصته من**
الثمر لأنه دخل في البيع قصدا فكان له فسطح من الثمن
 فيفوت قسطه بقواته لا الثاني لأنه لا يقابل به شئ
 من الثمن لحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا
 القبض الذي له شبه بالعقد فقواته لا يجب **سقوط**
 شئ من الثمن **باب** — **ما تكون هي الشفعة**
فيه اولا تكون وما يبطلها **الثبت قصدا لا في عتقا**
 انما قال قصدا لأنها تثبت في غير العقار بتبعية العقار
 كالشجر والثمر **وما في حكمه** كالعلو وقد مر بيان **ملك**
بمال صفة عقار أي بعوض مالي حتى اذا لم يكن بعوض
 مالي بل بهبة لم تثبت فيه وكذا اذا كان العوض من غير
 مالي حتى لو خولع على دار لم تثبت **وان لم يقسم** أي العقار
 وما في حكمه ذكره لأن الشفعة لا تثبت فيه عند الامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنها عند دفع ضرر
 القسمة وعندنا لدفع ضرر الجوار **كجام ورجا وبيرويت**
صغير حيث لا ينتفع به اذا قسم **ونحو طريق** مملوكين
لا بناء وتخل لأنها ليسا بعقار ولا في حكمه **بيعا قصدا**

د

د

وقد عرفت انهما بيعا متبعا للفقار تثبت فيها الشفعة
وعرض وفلك خلافا لما لك **قارث** اي موروث فان
 الدار اذا اهلكت بآرث لا تثبت فيها الشفعة **ومدقة**
وهبة لا بشرط عوض بل بالشئوع فيها اي الموهوب
 وعوضه فانما ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كآرث
 الا ان تكون بعوض مشروط لا بها بيع انتهت ولكن بشرط
 التقابض وعدم الشئوع في الموهوب وعوضه لانها هبة
 ايندوان لم يكن العوض مشروطا فلا شفعة فيها **ولا في دار**
قسمة بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا
 يجري فيها الجبر والشفعة لم تشرع الا في المبادلة المطلقة
او جعلت اجرة او بدل خلع او بدل عتق او بدل صلح عن
دمه او مهر وان فوبل ببعضها مال بان تزوج امرأ
 علي دار علي ان تزدهي على الزوج الف درهم ولا شفعة
 في شئ منها لانها عندنا تختص بمعاوضة مال مطلقا لانها
 تثبت بخلاف القياس بالاثار في معاوضة مال بمال
 مطلقا فيقتصر عليها **او بيعت عطف علي جعلت اي**
 لا شفعة في دار بيعت **بخيار للمبايع ولم يستقط خيار**

لانه

لانه يمنع زوال الملك عن المبايع فان اسقط وجبت
 لزوال المانع عنه زوال الملك لكن بشرط الطلب عند سقوط
 الخيار في الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك
 عند ذلك او بيعت بيعا فاسدا يعني اذا اشترى دارا
 شرا فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقا ملك
 المبايع فيها اما بعده فلا خات الفسخ لان كل واحد من
 المتبايعين بسبيل من فسخه **ولم يستقط فسخه** فانما
 اذا بيعت بيعا فاسدا وسقط حق الفسخ بان يبي المشتري
 فيها تثبت الشفعة **اورد** اي البيع **بخيار رد ودية**
او شرط او عيب بقضا متعلق برده بعد الملت
 يعني اذا بيع وسلمت ثم رد البيع باحدا ما ذكر بقضا القا
 ولا شفعة لانه فسخ لا بيع **بخلاف رد بلا قضا** لان الرد
 لما لم يجب فاخذه بالرضا كان كانه اشتراه او باقالة
 فانما بيع في حق الثالث والشفيع ثلثا **وتثبت** اي
 الشفعة **للعبد المسترق قبل الدين** بحيث يحيط برقبته
 وكسبه **في مبيع سيده وله** اي لسيد **في مبيعه**
 اي العبد لان ما في يده ليس ملك مولاه **وتثبت ايضا لمن**

في

شري سواشراصاله او وكالة **او اشتري له** اي
 لمن وكل آخر بالشرا فاشتري لاجل الموكل والموكل شفيع كان
 له الشفعة صورته دار بين ثلاثة وللدار جار ملاصق فاذا
 بيع الدار واشتراها احد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري
 سواشراصاله او وكالة وكذا ثبتت للموكل اذا اشتراها
 الموكل لاجله وتثبت ايضا للشريك الآخر وفايدته انما
 لا تثبت للجار لان الشريك مقدم عليه **اي لا تثبت**
لمن باع كئلا كان او اصيل لان اخذه بالشفعة يكون سببا
 في نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعي
 الانسان في نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري
 مردود **او بيع له** وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو توكيله
 لمجاز بيعه **او ضمن الدرك** اي من ضمن الدرك عن البائع وهو
 شفيع لا تثبت له الشفعة لان تقرير البيع فكان كالبيع
 كذا اي كما تثبت الشفعة فيما ذكر لا تثبت ايضا **فيما بيع**
الاذراع ما وقع في الوقاية من قوله الا ذراعا بالنصب
 كانه سهو من الناسخ من **طول هذا الشفيع** اي الا مقدار
 عرضه ذراع او شبر او اصبع وطوله تمام ما يلاصق دار

١٣٠
 كراسي
 ١٣
 ٤

شري بغيره

الشفيع فان ما يلاصقها اذا لم يبيع لا تثبت الشفعة لانقطاع
 الجوار وهذه حيلة لاستقاط شفعة الجوار كذا اذا وهب
 للمشتري هذا المقدار وقبضه وله حيلة اخرى ذكرها
 بقوله **او شرا سهما بثمر آخر فالجار شفيع في الاول** لانه
 المبيع او لانه في الثاني بل هو فيه جار **والمشتري شريك**
في الثاني والشرا مقدم على الجار وهذه حيلة لا يطالحق
 الشفعة ابتداء وهنا حيلة تقيد لتقليل رغبة الشفيع في
 الشفعة وهي انه اذا اراد ان يشتري الدار بالف اشتري
 سهما واحدا من الفهم سهم منها بالف الادره ثم اشتري
 الباقي فالشفيع لا ياخذ الا بالشفعة الاول بثمرته الباقي
 لان المشتري صار شريكا وهو احق من الجار وله حيلة
 اخرى ذكرها بقوله **او شرا الدار بثمر عال** كالف
 مثلا **ودفع ثوبا** دينا قيمته عشرة به اي بمقابلته الثمن
فالشفعة بالثمن لا الثوب لانه عقد آخر والثمن هو
 العوض عن الدار وهذه حيلة تقعد الشركة والجوار
 فيشتري المنزل الذي قيمته مائة الف ويعطي عن الف
 ثوبا قيمته عشرة لكن المنزل اذا استحق يرجع للمشتري

على البائع بالالف لبقا العقد الثاني فيتضرر البائع فالاولي
ان يبيع بالدرهم الثمن دينار حتى لو تحقق المتر بيطل الصرف
فيجب رد الدينار فقط فظهر ان الالف لم تكن عليه كمن اشترى
من آخر دينار بعشرة ثم تضاد فان لادين عليه فانه يرد
الدينار وله حيلة اخرى اسهل واحسن ذكرها بقوله **اوشرا**
بدرهم معلومة اما بالوزن او بالمشارة **بقبضة** اي
مع قبضه **فلو شأ اشترى اليها وجهل قدره** وضيع الغلوس
بعد القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال
الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة **كم الحيلة لاستقاط**
الشفعة الثابتة وفاقا بان يقول المشتري للشفيع
بعد اثباته **انا ابيعها منك بما اخذت فلا فائدة في اخذ**
بها فيسلم الشفيع ولا يأخذها بعد الاثبات فيسقط
الشفعة لكن يكره **واما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداء فعند**
ابي يوسف لا يكره لانه يحتال لدفع ضرره عن نفسه لانه
في تلك الدار بلا رضاه صدرت عليه والحيلة لدفع الضرر
عن نفسه جائز وان تضرر الغير فيضمنه **وعند محمد**
يكره لان الشفعة انما تثبت لدفع الضرر وفي اباة الحيلة

ابقا

ابقا الضرر **وبالاول يفتيها هنا وبالثاني في الزكاة**
قال صدر الشريعة الشفعة انما شرعت لدفع ضرر
المواري فالمشتري ان كان ممن يتضرر به الجار لا يحل استقاضيها
وان كان رجلا صالحا ينتفع به الجار والشفيع متعنت لا يجب
جوارحه فحينئذ يحتال في استقاطها بطلها اي الشفعة ترك
طلب المواثبة او ترك الاشهاد عليه اي على طلب المواثبة
قادرا عليه مما الاول فان يترك طلب المواثبة حين علم
بالبيع قادرا عليه بان لم يأخذ احد منه او لم يكن في الصلاة
فان شفيعته يتطل بالاعراض وهو انما يثبت حالة الاختيار
وهي بالاعتذار واما الثاني فبان يترك الاشهاد على طلبها حين
علم بالبيع قادرا عليه بان كان عنده رجلان او رجلا وامرأتان
فسكت ولم يشهدهما على طلبه فانه ايضا دليل الاعراض قال
في الهداية اذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر
عليه ذلك بطلت شفيعته وقد قال قتل هذا في طلب طلب
الشفعة الاشهاد في طلب المواثبة ليس بلازم واعترض عليه
بان بين كلاميه تناقضا ومنشأه الغفلة عن قوله وهو يقدر
عليه ذلك فان مراده ان الشفيع اذا سمع البيع في مكان خال

عن الشهود فسكت تبطل شفعة واذا قال طلبت الشفعة
وان لم يسمعه احد لا تبطل حتى اذا حضر عند القاضي وقال
الشفع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف على ذلك كان باراً في
يمينه وبثبت طلب الموائنة وسياتي لهذا زيادة تحقيق
عن قريب ويبطلها ايضا صلحة اي الشفع اي الشفعة بعوض
لانه تسليم فيه اي العوض لبطلان الصلح لانه محترق
حق التملك بلا ملك فلم يبعح الاعتياض عنه لانه رشوة فيرد
ويبطلها ايضا **موت الشفع بعد البيع قبل القضا بها**
اي بالشفعة ولم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة حتى اذا
مات بعد القضا بها ولو قبل تقدا الثمن وقبضه لا تبطل
لمقرره بالقضا وجه بطلانها انها مجرد حق التملك وهو لا يبق
بعد موت صاحب الحق فكيف يورث **لا** اي لا يبطلها موت
المشتري لان المستحق باق بموت المستحق عليه لا يتغير
سبب الاستحقاق ويبطلها ايضا **بيعه ما يشفع به قبل**
القضا بها يعني اذا باع الشفع داره التي يشفع بها بعد
شرا المشتري قبل ان يقضي له بالشفعة وهو يعلم بالشراء
او لا بطلت شفعة لان الاستحقاق بالحوار والشركة وقد زال

قبل التملك ويبطلها ايضا **جله** اي جعل ما يشفع به مسجداً
او مقبرة او وقفاً مسجداً قال قاضي خان شرط قيام ملك الشفع
فيما يستحق به الشفعة وقت القضا فلو جعل داره التي يستحق
بها الشفعة ليركن شفعاً للمبيعة فان المسجد والمقبرة
والوقف المسجل بمنزلة الزايل عن ملكه **قال الشفع طلبت**
حين علمت والقول له يمينه قوله والقول له يدل على
ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اما بان يقول للشفع
تركك الطلب ليكون صورة الاثبات او يقول ما طلبت
لانه وان كان نفيًا ظاهراً لكنه نفي محصور فيكون في حكم الاثبات
كما تقرره في الاصول وعلى التقديرين ان اقام البيعة تقبل
والا يحلف المشتري بانه لم يترك او طلب وان لم يكن له بيعة
على تركه واقام الشفع البيعة على طلبه تقبل وان كان
لها بيعة تدرج بيعة المشتري لان الشفع متمسك بالظاهر
ولهذا كان ^{القول} انه لم يكلف باقامة البيعة بخلاف قوله علمت
امس وطلبت كما سياتي ويدل على ذلك ما ذكر في بعض شروح
تلخص الجامع الشفع لو لم يكن محضره احد يسمع بينه وبين
يبطل لانه يبيع بلا شهادة انما الاشهاد دليل على نفي ان

مسجداً او مقبرة او وقفاً
مسجداً او مقبرة او وقفاً

ت

يطلب لانه يعبر بلا اشارة انما الاشهاد لئلا ينكر فيلبي ان
 يطلب حتي اذا حلفه المشتري يمكنه ان يخلف انه طلب
 كما سمع فظهر ان الحكم هاهنا ان المشتري اذا اقامه
 البينة حكم بها والا فان اقامها الشفيع حكم بها وان لم يكن
 لواحد منهما بيعة حلف الشفيع فحكم بالشفعة **ولو قال علمت**
امس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله لانه
 اضاف الطلب الي وقت ماض وقد حكى ما لا يمكن استينافه
 للحال ومن حكى ما لا يمكن استينافه للحال لا يصدق فيما حكى
 بلا بيعة واذا لم يصف الطلب الي وقت ماض بل اطلق
 الكلام اطلاقا فقد حكى ما يمكن استينافه للحال لانا نجعله
 كانه علم بالشر الان وطلب الشفعة الان فلذا جعل القول
 قوله كذا في العمادية وغيرها **سمع** اي الشفيع **شرا**
فصلها اي الشفعة **فظهر شرا غيرك** او سمع ببيع
بالف فسلم وكان باقل او بكتيلي او وزني او عدي
مستقارب قيمتها الف او اكثر **فبي** له اي الشفعة تكون
 للشفيع ولا يكون تسليمه مانعا **وبع** كذلك اي اذا علم
 انما بيعت بعرض قيمته الف او اكثر اي لا يكون له الشفعة

والاصل فيه الغرض في الشفعة يختلف باختلاف باختلاف
 قدر الثمن وجنسه والمشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثمن
 تبين خلافاه بعقبت الشفعة بحالها لان التسليم لم يوجد
 على الوجه الذي استحقه بياضه انه اذا اخبر ان الدار
 بيعت بالف درهم فسلم الشفعة ثم علم انما بيعت باكثر
 فالتسليم صحيح لانه انما سلم لاستكثار الثمن فاذا كان
 اكثر من ذلك كان رضى بالتسليم وان علم انما بيعت باقل
 او بحسنة او شعير قيمتها الف او اكثر فهو على شفخته لان
 تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة
 وكذا تسليمه في احد الجنسين لا يكون تسليم في الآخر فبما سهل عليه اداء احدها
 وكذا كل مودون او مكبل او عدي متقارب بخلاف ما
 اذا علم انما بيعت بعرض قيمته الف او اكثر فانه تسليم
 لانه انما ياخذ بشفخته دراهم او دينار ولو انما بيعت
 بدنانير قيمتها الف او اكثر مع التسليم فكذلك وان كان اقل
 فهو على شفخته **بشفع** حصه **احد المشتريين** لا حصه
احد الباعة بل اخذ الكل وترك بعني اذا اشترى جماعة
 من واحد فللشفيع ان ياخذ نصيب احدهم وان باع جماعة

ويتعذر الاخر

من واحد لا يأخذ حصة احد الباعة لان في الاول دفع ضرر
 الجار لا الثاني ويشفع ايضا نصف **مفرزا بيع متاعا من**
دار فقسما يعني اشترى رجل نصف دار للمشتري وبيع
 وليس له ان يفسخ القسمة لان من تمت القرض لان
 القبض للانتفاع ولا يتم الانتفاع في الشايع الا بالقسمة
 مع اللاب او الوصي **تسليمها** اي الشفعة على الصغير
 لانه ترك للتجارة فخرج عن يملك التجارة **كذا اذا ابلغها شراء**
داره جوارا لصبي فسكتا فان السكوت عن الطلب بمن يملك التسليم
 التسليم الوكيل بطلبها **اذ اسلم او اقر على الموكل بتسليم**
 الشفعة مع لو كان التسليم والاقرار **عند القاضي**
 وان كان غيره فلا يجوز له الا انه يخرج من الخصومة وقالت ابو
 يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا واسه اعلم
كتاب الهبة لما فرغ عن البيع الذي هو
 تمليك العين بعوض وما يتبعه من الشفعة شرع في الهبة
 التي هي تمليك عين بلا عوض فقال **هي** لغة تبرع وتفضل
 بما يتبع به الموهوب له مطلقا قال تعالى حكاية قبيلى
 من ذلك وليا وقال تعالى **يحب لمن يشاء ان يهب**

لمن

لمن يشاء الذكور وشرضا **تمليك عين بلا عوض** اي بلا شرط
 عوض لان عدم العوض شرط فيه ليشقق بالهبة بشرط
 العوض فتدبر **ويجب بايجاب كرهيت** فانه صريح
 فيها **وجعلت** ايضا كذلك يقال تخله اي اعطاه اياه بطيب
 نفسه بلا عوض **واعطيت واطعتك هذا الطعام**
فاقبضه قال صاحب الهداية الاطعام اذا اقبض
 الى ما يطعم عبثه يراد به تمليك العين بخلاف ما اذا
 قال اطعمتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عيها
 لا يطعم وقال صاحب المحيطة اضافة الاطعام الى ما يطعم
 عبثه يحتمل التمليك والاباحة فاذا احتل الامر بين
 فاذا اقبل اقبضه دل ذلك على ان المراد التمليك وهذا
 زيد هاهنا قوله فاقبضه **وجعلت هذا لك** فان
 اللام للتمليك **واعمرتك** لقوله صلى الله عليه وسلم
 من اعمر عمرافني للمعتر له ولورثته من بعده وسياقي
 بيانه **وجعلت لك عمري وجعلتك على هذه الدابة**
لوني اي نوي بالحمد الهبة لانه ليس بصريح فيها
 فيحتاج الى البينة لانه قد يراد به الهبة يقال حمد

تقاسم البائع فالشفعة
 ان يأخذ النصف
 الذي صار

الأمير فلان على الفرس يراد به التملك قال تعالى أو كسوتكم
 وداري لكم مبتدأ وخبر هبة نصب على الحال من ضمير الطرف يراد به
 واللام في التملك تشكيها هذا لا ينافي الهبة بل تنبيه
 على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لك فأكله وهذا
 الثوب لك تلبسه لا في داري لك هبة سكتي فإن قوله
 سكتي يميز فيكون تفسيراً لما قبله فيكون عارية لا هبة
 أو عكسه وهو داري لك سكتي هبة فإن معناه داري
 لك بطريق السكتي حال كون السكتي هبة أو داري لك
 تحلي سكتي فإن تقديره تخلتها تحلة وقوله سكتي يميز
 أو داري لك سكتي صدقة أي بطريق السكتي حال
 كون السكتي صدقة بطريق العارية حال كون منافها
 هبة لك فإن هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة
 وقبول عطف على إيجاب وإنما كاسبغ لا تنفع إلا بالإيجاب
 والقبول وتتم عطف على يصح بالقبض قال الامام
 حميد الدين ركن الهبة الإيجاب في حق الواهب لأنه
 تبرع فنتم من جهة المتبرع أما في حق الموهوب له فلا يتم
 إلا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيها إلا بالقبض الكامل

أو داري صدقة
 أي حال كونها صدقة
 بطريق العارية
 فميز بينهم من المنفعة
 أو دارك
 عارية هبة
 أي صح

الممكن

الممكن من الموهوب له فالقبض الكامل في المنقول ما يناسبه
 وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض
 الكامل فيها يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض
 على الموهوب بالأصالة من غير أن يكون بتبعية قبض
 الكل طر وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل ولو وصيلة
 شاعراً للملك الواهب لا مشغولاً به فتتم تبرع علي
 قوله وتتم بالقبض الكامل بالقبض في مجلسها أي
 مجلس الهبة إذا شاع أي الواهب وبعد أي بعد
 المجلس به أي بأذنه ولو بناه أي بني الواهب الموهوب
 له عن القبض لم يصح القبض مطلقاً أي في المجلس
 وبعد إذا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح في مجوز
 متعلق بقوله تتم بالقبض والمراد به أن يكون مفرداً
 عن ملك الواهب وحقه واحتراز عن هبة التبرع على التخلد
 ونحوه كما سيأتي مقسوم أي تعلق به القسمة ولم يبق
 مشاعاً ومشاع لا يقسم أي ليس من شأنه أن يقسم
 بمعنى أنه لا يبقى منتفعاً به بعد القسمة أصلاً كعبد
 واحد ودابة واحدة إذا لا يبقى منتفعاً به من جنس

بعد القسمة

الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحق
 الصغير والثوب الصغير لا ياتي بالقبض فيما اى
 في مشاع يقسم اى من شأنه القسمة كالارض والثوب
 المدرع ونحو ذلك ولو وصليته اى وكانت الهبة الى
 لشريكه اى شريك الواهب لان القبض الكامل لا يتصور
 فيه **فان قسمه** اى اقرز الجزء الموهوب المشاع **وسلمه**
 الى الموهوب له **تمت** الهبة لان تمامها بالقبض وعنده
 لا شيوع فيه ولو سلمه شايها لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه
 فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب
 ذكره قاضي خان **كلين في صريح وصوف علي غيم وتخل**
في ارض وتخر في تخل هذه نظاير المشاع لا امثلته
 اذ لا شيوع في شئ منها لكنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت
 هذه الاشياء عن ملك الواهب وسلمت مع هبتها **بخل**
دقيق في برودهن في سمس سمن في لبن جيث
لا يصح اصلا اى سوا افرزها وسلمها اولى لان الموهوب
 في حكم المعلوم وسره ان الحنطة استخالت ومادت
 دقيقا وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخر على ما عرفت

في الفصص بخلاف المشاع فانه محل الملك حتى يجوز
 بيعه لكن لا يمكن تسليمه اذ ازال المانع جاز **ويتم** عطف
 على قوله تتم بالقبض وتفرع على قوله ولو شاع لا
 ملك الواهب لا مشغولا به **في متاع في دار وطعام في**
جرايه **اذا سلمها بما فيها بخلاف العكس** يعني لو
 وهب متاعا في دار او طعاما في جرايه وسلمها اى الدار
 والجراي بما فيها صحت الهبة في المتاع والطعام ولو وهب
 دارا وفيها متاع الواهب وسلم الكل الى الموهوب او وهب
 جرايا وفيه طعام الواهب وسلم الجراي لا تقع الهبة ولا اصل
 ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب يمنع الصحة
 فيمنع صحة الهبة **ففي الفصل الاول** ومتى كان شاغلا
 لا يمنع التسليم فتصح الهبة **ففي الفصل الاول** الموهوب
 شاغلا مشغول وفي الثاني الموهوب مشغول بملك
 الواهب وهذا لان المطروف يشغل الطرف وامام
 الطرف فلا يشغل المطروف **الا اذا وهب المتاع**
والطعام ايضا فقبض الكل باذنه تقع في الكل يعني
 لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع او وهب الجراي

ولم يعلم حتى وهب الطعام وسلم الكل **صحت الهبة** في الكل لانه
 اذا سلم الكل جملة صادرا كان وهب الكل جملة بخلاف ما اذا افرق
 التسليم وانما قال باذنه لانه ان لم ياذن له في القبض فقبض
 ضمن لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي **وينوب القبض في**
المجلس مناب القول يعني اذا صدر الايجاب من الواهب
 فقبل قبول الموهوب له العقد اذا قبض الموهوب باذنه
 صح الهبة لان القبض في المجلس دليل القبول ثم القبض في المجلس
 هل يحصل بالتخلية بين الموهوب له والموهوب اختلف
 المشايخ فيه حتى قال الامام ابو الليث هي قبض عند محمد
 لا عند ابي يوسف **والمختار انه يصح في جميعها** اي الهبة
بالتخلية لا فاسدها كذا في الفتاوي الظهيرية **وهب**
دارا بمتاعها وسلمها فاستحق المتاع صحت في الدار
 اذا بالاستحقاق ظهران يده في المتاع كان يد غصب وصار
 كالوعصب الدار والمتاع ثم وهب له الدار واودعه الدار
 والمتاع فانه يصح **ولو وهب ارضا وزرعها وسلمها فاستحق**
الزراع بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض بحكم
 الاتصال كشي واحد فاذا استحق احدهما صار كأنه استحق البعض

الشاي فيما يخفى القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في
 الكافي قال صدر الشريعة المفسد هو الشيوع المقارن
 لا الشيوع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشاي
 او استحق البعض الشاي بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري ^{يفسد وفي الفصول}
 لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة شايها
 اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طار كذا ذكر شيخ
 الاسلام ابو بكر في هبة المحيط **اقول** عدة صوة الاستحقاق
 من امثلة الشيوع الطاري غير صحيح والصحيح ما في الكافي وجاء
 الفصولين لان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الي
 ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها **الهبة الفاسدة**
تعيده الملك بالقبض وبه يعني كذا في الفصولين **وتلي القر**
الرجوع فيها اي في الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك
 فيها هل تنبث ولاية الرجوع للواهب فيما وهب هبة
 فاسدة لذي رحم محرم منه قال بعض المشايخ كانت المسئلة
 واقعة الفتوي وفرقت بين الهبة الصحيحة والفاسدة
 فاقترنت بالرجوع وقال الامام الاشرع في والامام عماد
 الدين هذا الجواب مستقيم على قول من لا يربى الملك بالقبض

في الهبة الفاسدة فظاهر واما على قول من يري فلا المقبوض
بحكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقتدر فان كان مضمونا
بالقيمة بعد الهلاك كما استحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع
والاسترداد **قال وهبت لك هذه الفارة الخنطة او**
الرق السمن صحت الهبة في الخنطة والسمن فقط لما
عرفت ان كلامهما شاغل لملك الواهب لا مشغول به وهبت
دارها لزوجها وهما بمتاعهما ساكنان فيها جازت الهبة ويصير
الزوج قابضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح
التسليم ذكره قاضي خان **وهب ثيابا في صندوق مقفل**
ودفعه اي الصندوق لا يكون قبضا فلا تتم الهبة لان
القبض انما يصح اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع القفل
وتم هبة ما مع الموهوب له بلا قبض جديد يعني اذا
كان العين الموهوبة في يد الموهوب له ودبعة او عارية
او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا لا القبض
في باب الهبة غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجود
ها هنا فباب عن قبض الهبة **بخلاف البيع** يعني اذا
باع الدبعة او نحوها من في يده يحتاج الى قبض جديد لان

البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض المودع امانة فلا ينوب
عن قبض الضمان بل يحتاج الى تجديد القبض والاصل فيه
ان القبضين اذا اتجا سنا ناب احدهما ناب الآخر لاتحادهما
جنسا واذا اختلفا ناب الموقوف عن الاضعف بلا عكس لاني
الموقوف مثل الادني وزيادة وليس في الادني ما في الموقوف
وتم ايضا ما وهب اي الاب **لطفله بالعقد** لانه في
قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه وليه فيشترط
قبضه سواء كان في يده حقيقة او يد مودعه لان يد المودع
كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد العاصب او المستاجر
او المرتن حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد
منهم قابض لنفسه **اذا كان الموهوب معلوما** قال في
النهاية ولفظ المبسوط وكل شيء وهبه لابنه الصغير
واشهد عليه وذلك الشيء معلوم فهو جازي والقبض فيه
باعلام ما وهب له والاشهاد عليه ثم قال والاشهاد
ليس بشرط بل الهبة تتم بلا اعلام الا انه ذكر الاشهاد
احتياطا للتحرر عن جحود ساير الورثة بعد موته وعن
جحوده بعد ادراك الولد **وتم ايضا ما وهب اجبي له**

اي للطفل **بقبضه** اي الطفل **عاقلا** لانه في النافع المحض
 ملحق بالبالغ **اوقبض ابيه او جده او وصيه او وصيت**
احدها لانه قائم مقامهما اوقبض ام هو اي الطفل معها اوقبض
 اجني يريبه وهو اي الطفل معه اوقبض زوجها اي
 للصغير لكن بعد الرقاق لان الاب اقامه مقام نفسه في
 حفظها وقبض الهبة لها ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية
 له وولاية الزوج منه ولم يجز هبة الحمل لكونه وصفا للامنة
 لا تصال به بها مترلة اطرافها ولا له اي لم تجز الهبة للحمل
 وان جاز الاقرار له ان بين سببا صالحا له وسياتي بيانه
 في الاقرار ان شاء الله تعالى **صح هبة اثنين دار الواحد**
 لانما سألها حامله وهو قد قبضها فلا شيوع **وعكسه** وهو
 هبة واحد لاثنين **لا** اي لا تنفع لانه هبة النصف من كل
 واحد فيلزم الشيوع **كتصدق عشرة علي غنيين** فانه
 لا يجوز لان المصدق علي الغني هبة فلا تجوز للشيوع **صح**
هو اي تصدق العشرة وهبتها علي فقيرين لان الهبة
 للفقير صدقة والصدقة يتتفي بها وجه الله تعالى وهو واحد
 والفقير نايب عنه بخلاف الهبة علي الغني **وهب نصف**

الدار ثم وسلم ثم الباقي لم يجز ولو وهبه اي الباقي
 قبل التسليم وسلم الكل جملة **صححت في الكل** لانه اذا سلم
 الكل جملة كان به وهب الكل جملة بخلاف ما اذا انفرد التسليم
هبة دار مشتركة قبل القبض متعلق بالهبة **تجوز** يعني
 اذا اشترى دارا فقبل ان يقبضها وهبها لآخر جازت
 الهبة لما عرفت ان التصرف قبل القبض في العقار يجوز
كذا اي تجوز هبة درهم صحيح **لرجلين** لانه هبة
 مشاع لا يقسم وانما قال صحيح لان المفسوس في حكم العروض
 كما عرفت فيكون مما يقسم فلا تصح هبة لرجلين للشيوع
معه درهما قال لرجل وهبت لكن درهما منما ان
استويا اي قدرا **لم تجز والاجازت** والفرق ان هـ
 الهبة في الوجه الاول تناولت احدها وهو مجهول فلا تجوز
 وفي الثاني تناولت قدر درهمين وهما مشاع لا يحتمل
 القسمة فتجوز **وتجوز ايضا هبة ابي متردد في دار**
الاسلام لطفله وقد مر في باب الاستيلاء ان يد
 المولي باقية عليه حكما لقيام يدا اهل الدار عليه فمنع ظهور
 يده تملكهم ان دخل فيها **ولو وهبه بعد دخوله فيها لم**

تجزؤ وقد مر في باب استيلاء الكفار وكذا **تجزؤ هبة**
البنادون العرصة اذا اذن له اي للموهوب له
الواهب في نقضه وهبته ارض فيها زرع دون
 اي دون الزرع **او تخل فيها ثمردونه** اي دون الثمر
اذا امر اي الواهب الموهوب له **بالخصاد** في الزرع
والجذاد في الثمر لان المانع للجواز الاشتغال بملك الواهب
 فاذا اذن الواهب في النقض والخصاد والجذاد وفعل الموهوب
 له زال المانع فجاز الهبة **باب**
الرجوع فيها اي الرجوع **في اجنبي** اراد به من لم
 يكن ذارحم محرم منه فخرج به من كان ذارحم محرم ومن
 كان محرماً وليس بذوي رحم ولذا قال **ومنعه المحرمية**
بالقرابة واحترزه عن المحرمية بالسبب بالنسب
 كالآباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاع وعن المحرمية
 بالمصاهرة كاهتمام النساء والربايب وادواج البنين
 والبنات وقالت الامام الشافعي رحمه الله تعالى لا رجوع
 فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع الواهب في هبته
 الا الوالد فيما يهب لولده ولما روي من قوله عليه الصلاة

والسلام الواهب احق بهبته مالم يثبت منها اي مالم
 يعوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لا بما لا تكون هبة
 حقيقة قبل التسليم والمراد بما روي ان لا ينفرد بالرجوع
 بلا قضاء ولا رضاً الا الوالد اذا احتاج الي ذلك فانه ينفرد
 بالاخذ لحاجته الي الاتفاق ويسمي ذلك رجوعاً نظراً الي
 الظاهر وان لم يكن رجوعاً حقيقة علي ان هذا الحكم غير
 مختص بالهبة بل الاب اذا احتاج فله الاخذ من مال
 ابنه ولو غائباً كما ذكر في باب النفقات قال حذو
 الشريعة ونحن نقول به اي لا ينبغي ان يرجع الا الوالد
 فانه يمتلك الحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن
 نقول به ان للاب ان يرجع فيما وهب لابنه عندنا ايضاً
 مطلقاً وهو وهم باطل منشأه الغفلة عن قوله فانه
 يمتلك الحاجة فان مراده ما ذكرنا حتي لو لم يحتج الاب
 لم يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما توهم مخالف لتصریح
 علمائنا كقاضي خان وغيره ان قرابة الولاد من جملة الموانع
كما في الآباء والأمهات وان علواً والاولاد وان
سفلوا والاخوة والاخوات واولادها وان سفلوا

والاعمام والعامت والاخوان والثقات فقط فان اولادهم ليسوا بحارم كما مر في كتاب النكاح ثم ان موانع الرجوع في الهبة سبعة ذكر الاول بقوله ومنعه المحرمية بالقرابة ووجه كونها مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها فانما واجبة في المحارم وكل عقد اقام مقصوده يلزم وذكر الثاني بقوله **وزيادة متصلة** عطف على قوله المحرمية بالقرابة **كبتا وغرس وسمن** ووجه كونها مانعة ان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة فلا يصح الرجوع فيها والفصل غير ممكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فامتنع الرجوع اصلا وذكر الثالث بقوله **وموت احدهما** اما اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الواهب فلان النقص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث ليس بواهب وذكر الرابع بقوله **وعوض** فان حق الرجوع في الهبة كان لحال في مقصوده وقد عدم ذلك بوصول العوض اليه **اضيف اليها اي الي** الهبة بان قال خذ عوض هبتك او بدلا او بمقابلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب وعوض ولم يصف رجوع كل هبته

مطلقا اي سواء كان العوض من الموهوب له او الاجنبي بامر الموهوب له او لالا ان العوض سئل له فلم يبق له حق الرجوع في عوضه لانه متبرع عن الموهوب له الاستقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع العوض على الموهوب له اذا كان بغير امره لانه متبرع وكذا اذا امره الا اذا قال عوض عني علي اي صام كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله **وموتها عن ملكه** فان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكر السادس بقوله **والزوجية** فانها نظير القرابة المحرمية في التواصل بدليل جريان التوارث بينهما بلا حجب وبطلان فكان المقصود الصلة وقد حصل وقت الهبة حتى لو وهب لامراة ثم نكحها له ان يرجع فيها ولو وهب لامرأته ثم ابانها فليس له ان يرجع لعدم العلا بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع بقوله **وهلاك الموهوب** فانه اذا هلك تغذر الرجوع فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق بل الحلف به لا كذا في الكافي **وصابطها** اي صابط الموانع **حروف** **دمع خرقة** ما خوذ مما قبل

ومانع عن الرجوع في الهبة • **يا صاحبتي** خروف دمع خرقة •
 فالدال الزيادة • والميم موت احدهما • والعين العوض
 والخا الخروج عن الملك • والزاي الزوجية • والقا ف
 القرابة • والها الهلاك • الحرق الطعن والخارق السنان
 فكانه شبه الدمع بالسنان **وهب لاجبيه واجبتي عبدا**
فقبضاه اي الاخ والاجنبي العبد **له** اي اللواهب الرجوع
في نصيب الاجنبي لان الهبة صحيحة في حقه لكون العبد
 مما لا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه
 مانعة عنه **وهب لرجل شيئا وقبضه الرجل فوهبه**
اي الرجل العبد لاخر ثم رجع الثاني اورد عليه فلالو
الرجوع فيه لان الموهوب لما عاد الي الثاني بالرجوع لا بسبب
 جديد كان للاول الرجوع فيه **ولو تصدق به الثالث**
على الثاني ان كان فقيرا **او باعه منه** ان كان غنيا **لم**
يرجع الاول لان هذا ملك جديد لعوده اليه بسبب
 جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع
 كذا في المحيط **يرجع في استحقاق نصفها** اي نصف الهبة
 والمراد الموهوب **ينصف عوضها** لانه لم يدفع اليه الا يسلم

له الموهوب كله فاذا فأت بعضه رجع عليه بقدره كغيره
 من المعاومات **لا في استحقاق نصفه** يعني اذا استحق
 نصف العوض لا يرجع بشي **حتى يرد ما بقي** من العوض
 لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء او بالاستحقاق ظهرا لانه
 لا عوض الا فهو فيكون مخيرا لان حقه في الرجوع لم يسقط
 الا ليسلم له كل العوض ولم يسلم فان شأ رد ما بقي ورجع
 في الكل وان شأ مسك ما بقي ولم يرجع بشي بخلاف ما اذا كان
 العوض مشروطا لما تم بيعا فبيورع البذل على المبدل
 فاذا استحق بعضه يرجع بما يقابله من العوض كذا في
 الاسترداد **ولو عوض نصفها رجع بالم يعوض** لان التعويض
 مانع فاذا وجد في النصف يمتنع بقدره **او باع نصفها**
اولم يبع رجع في النصف لان له ولاية الرجوع في الكل في
 البعض اولى ولا يمنع بيع النصف **وذا** اي الرجوع انما يصح
 بحيث يؤخذ الموهوب له **بتراض** من الطرفين **او حكم**
قاض لان الرجوع في الهبة مختلف فيه فمنهم من راي ومنهم
 من ابي وني اصله وهما فان الواهب ان طالب بحقه فالموهوب
 له يمنع بحكمه وفي حصول المقصود وعدمه خفا اذ من الجائز

ان يكون مراده الثواب والنقاد فعلي هذا لا يرجع لحصول
مقصوده ومن الجاييز ان يكون مراده العوض فعلي هذا
يرجع فلا بد من الفضل بالرضا والقضاء **فصح اعتناق الموهوب**
اي اعتناق الموهوب له العبد الموهوب **بعد الرجوع**
متعلق بالاعتناق **قبل القضاء** لانه لا يخرج عن ملك
الموهوب له الا بالقضاء فصح اعتناقه قبله **ولم يضمن**
اي الموهوب له **بملاكه** اي الموهوب بعد الرجوع وقبل
القضاء **بعد المنع** عن الواهب لقيام ملكه فيه وكذا اذا
هلك في يده بعد القضاء يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا
ضمان المقبوض عليه وهذا ادوام عليه واستدامة الشيء
معتبرة باصله **ولكن ضمن به** اي بملاكه **بعد القضاء**
والمنع اي منعه بعد القضاء وطلب الواهب فان الموهوب
حينئذ يكون امانة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب
يوجب الضمان في الامانة **ومع احدهما** عطف علي قوله
بتراض اي الرجوع بتراض او حكم قاض **منع** لعقد الهبة
من الاصل واعادة الملك القديم **لاهبة للواهب فم يشتر**
قبضه اي قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال

200
الملك لا في عود الملك القديم **ومع** اي الرجوع **في المشاع**
القابل للقسمة **كنقب دار وهبت** ولو كان هبة لما صح
تلف الموهوب في يد الموهوب له فاستحق فضمن لم يرجع
علي واهبه لانه اعتد تبرع فلا يستحق فيه السلامة
ففي بطلان الرجوع لما منع ثم زال اي المانع **عناد الرجوع**
بيانه انه اذا بنا في الدار الموهوبة وبطل القامي رجوع
الواهب بسبب البناء فندم الموهوب له البناء وعادت
الدار كما كانت فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدا
بالخيار ثلاثة ايام فهدم العبد في مدة الخيار وخاصمه
المشتري البايع في الرد وبطل القامي رده بسبب
الحرق في مدة الخيار فليتر له ان يرد كذا في المحيط **وهي**
بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكر بكلمة علي
بان يقول وهبت هذا العبد علي ان تقوضني هذا
الثوب واما اذا ذكر بحرق الباي ان يقول وهبت لك
هذا الثوب بعبدك هذا او بالف درهم وقبله لا
يكون بيعا ابتداء وانما بالاجماع كذا في شروح الهداية
وعبرها **فشرط قبضهما** اي المتعاقدين **للمؤمنين** لكون

كل منها هبة وبطلت بالبيع كما هو حكم الهبة **ولم**
تجزه هبة الاب مال طفله بشرطه كالم تجز هبته
 به وبيع انتهأ فبرق العيب وخيار الروية ويستعقب
الشفقة كما حكم البيع هذا عندنا وعند زفر والشافعي
 بيع ابتداء وانتهأ لان العبرة للمعاني وثاناً انه اشتمل
 على جنينين فيجمع بينهما ما امكن عملاً بالشبهين فان قلنا
 الهبة عليك عين بلا عوض والبيع تملك عين بعوض فكيف
 يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه الشرط وكلمة علي
 تفيد الشرطية قلت قد عرفت ان معني كونها تملك بلا
 عوض كونها تملك بلا شرط عوض لا بشرط عوض عدم
 العوض فلا ينافي كونه بيعاً وعرفت ايضاً ان الشرط المتأخر
 للملك شرط فيه معني الربا والقان لا مطلق الشرط حتي
 قال بعت هذا منك علي ان يكون ملكك مع البيع فيكون
 ما نحن فيه شرطاً ابتداءً نظر الي العبارة حتي لا يصير كالبيع
 لازماً قبل القبض وشرطاً بمعني العوض نظراً الي ما يؤول
 اليه حتي نوفر عليه احكام البيع حالة البقا **وهبت**
كرباً شافعي الموهوب له لا يرجع فرق بين هذا

وبين

١٥٠
 كراسي

وبين الغسل بان في القصة زيادة متصلة دو الغسل
 كذا عبيد كافر اسلم في يده الموهوب له او جارية عليها
 الموهوب له القرآن او الكتاب او نحوها حيث لا يرجع
 الواهب في هذه الصوق لان بالاسلام وتعلم القرآن
 ونحوها اذ داد الموهوب فبطل الرجوع وكذا **تموهب**
ببغداد فخله الموهوب له الي بلخ حيث بطل حق
 الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب **تصدق**
علي غني اي قال لغني تصدقت عليك بهذه الراهم
او وهب للفقير اي قال للفقير وهبتك هذه الدراهم
لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة الاولى والمغني في
 الثانية كذا في الكافي **فصل في هبة امة**
حملها او علي ان يرد لها عليه او يفتتها او يستولدها
او وهب داراً او تصدق بها علي ان يرد عليه
شياً منها او يموت منه في الهبة والصدقة شيئاً منها
صح اي الهبة لا يمكن ان تبطل بالشرط الفاسد كما
 مر والنبوي صلى الله عليه وسلم اجاز العري وانبطل الشرط
 كما سياتي **وبطل الاستئذان** اي استئذان الحمل لانه انما

يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت ان هبة
الحمل لا يجوز ولا يجوز استثناءه ايضا وبطل الشرط الخالفة
مقتضي العقد وهو بثوث الملك مطلقا فاذا اعتبر الشرط
المذكورة تقتيدت بها وهي تنافي الاطلاق واعتراض الزيلعي
ان قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد به اما الهبة
بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله
بطل الشرط واذا اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين
الموهوبة فهي تكرار محض لانه ذكره بقوله علي ان
يؤد شيئا منها اقول **بختار الشق الاول** قوله في
والشرط جائزان ممنوع وانما يجوز اذا كان العوض
مقلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به
بعض شراح الهداية وكذا الحال في الصدقة **اعتق**
حملها ووهبها صحت الهبة في الام لان الجنين لم يبق
عليه ملك فلم يكن الموهوب مشغولا بملك الواهب **بخلاف**
التدبير يعني دثر حملها ووهبها لم تقع الهبة لان الحمل
بقي على ملكه **لا يجوز تغليب الا برأ عن الدين بشرط**
الا بكين اي بشرط كين **قلو قال المديونة اذا جا**

عقدانت بري منه اي من الدين بطل اي الا برأ لانه
تغليب بشرط محض **قلو قال** المديونة **ان كان لي عليك دين**
ابرا تك عنه وله عليه دين مع الا برأ لانه تغليب بشرط
كاين فيكون تنجي **اجان الرقي** الرقي ان
يجعل دانه لا حرمه عمره واذا مات نزل عليه فيصح التملك
ويسطل الشرط والرقي ان يقول ان مت فملكك فيكون
تغليبك مضافا الى زمان وهو لا رتقاب والانتظار كان ينتظر
موته فلا يصح لعدم التملك في الحال وقال ابو يوسف تصح
الرقي ايضا بناء على ما تملكك الحال واشترط الاستعداد
بعد موته عدة فيكون التراجع لغطيا واسد اعلم بالصواب
كتاب **الاجارة** لما فرغ من بحث
العين بلا عوض شرع في مباحث المنفعة بعوض هي فعالة
من اجرياجر من باب طلب وضرب اسم للاجرة وهي ما يعطي
من ذكر الاجير وشرعا **تملكك نفع بعوض** وانما عدل عن
قولهم تملكك نفع معلوم بعوض كذا لانه ان كان تعريفا
للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتساوله الفاسد بالشروط
الفاسدة وبالشروع الاصلي وان كان تعريفا للاعم لم يكن

لا يمكن تقنين النفع والعوض بالمعلومية صحيحة وما اخبرها
تقريباً للاشم كما ان تعريف البيع كان كذلك حيث يتناول البيع
الفسد عين اودين او تقع الاولان ظاهراً واما الثالث
فسيأتي توضيحه **وتنفق باعرتك هذه الدار شهر بكذا**
او وهبتك منافعها يعني ان الاجارة تنفق بلفظ العارية
حتى لو قال لعين اعزتك هذه الدار شهر بكذا وقيل مخاطب
كانت الاجارة صحيحة اما العارية فلا تنفق بلفظ الاجارة
حتى لو قال اعزتك هذه الدار بلا عوض كانت الاجارة فاسدة
لا اعارة ولو قال وهبتك منافع هذه الدار شهر بكذا يجوز
وتكون اجارة كذا في الفتاوى الصغرى **واختلف في انعقادها**
بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وقال
اذا قال الحر لعين بعث نفسي منك شهر بكذا العمل كذا فهو
اجارة وعن الكرخي ان الاجارة لا تنفق بلفظ البيع ثم رجع وقال
تنفق كذا في الخلاصة **وتعلم النفع ببيان المدة** طالت
او قصرت **كالسكنى والزراعة مدة كذا** اي سكنى الدار
او زراعة الارض مدة كذا **او بيان العمل كالصياغة والصنع**
والخياطة ومحوها **او الاشارة** عطف على بيان اي يعلم النفع ايضا

بلاشارة

بلاشارة **كنقل هذا الي ثمة** فان النفع ليس بمشار اليه لكن
يعلم من الاشارة انه الفعل المحض **لا يلزم الاجر الا بالعقد**
اي لا يملك بنفس العقد لا يجب تسليمه به عبثاً كان او ديناً
لان العقد معاوضة واحد العوضين منفعة تحدث شيئاً
والاجر مال ومتنقضي المعاوضة المساواة من ضرورة التزاجي
من جانب المنفعة التزاجي في المبدل بل يتجهيله بان يعطيه
قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له
حق الاسترداد او بشرطه اي بشرط تجهيله حال العقد فانه
حينئذ يجب او الاستيفاء اي استيفاء المنفعة المعقود عليها
فان الاجر حينئذ يجب ايضا **او يمكن منه منه** من الاستيفاء
وفرع على هذا بقوله **فيجب** اي الاجر **لدار قبضت ولم**
تسكن لوجود التمكن من الاستيفاء **ويستقط اي الاجر بالغصب**
اذا غصبها غاصب من يده فيسقط الاجر **للموخر طلب الاجر**
لدار والارض لكل يوم وللداية لكل مرحلة والقياس
يطلب في كل ساعة بحسابه تحقيقاً للمساواة كما عرفت لكنه
يفضي الى الحرج اذ لا يعلم حصته الا بمسقة فرجع الى ما ذكر
والخياطة ونحوها يعني الموخر طلب الاجر في هذه الصناعات

اذا فرغ اي من العمل لا لكل يوم **وان عمل في بيت المتاجر**
 حتي اذا عمل في بيت المتاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شي من
 الاجر علي ما في الهداية والتجريد وذكر في المبسوطات والقواعد
 الظهيرية والذخيرة وشرح الجامع الصغير انه اذا خا ط البعض
 في بيت المتاجر يجب الاجر له بحسابه حتي اذا سرق الثوب
 بعد ما خا ط بعضه يستحق الاجر بحسابه والخبر فيه اي المخاز
 طلب الاجر للخبر في بيت المتاجر **بعد اخراجه من التنور**
فان احترق بعد فله الاجر ولا غرم لما سياتي ان الاجر
 والضمان لا يجتمعان **وقبيله لا اجر ويغرم** قال في الوقاية
 فان احترق بعد ان اخرج فله الاجر وقبيله لا ولا غرم فيهما
 وقال صدر الشريعة اي في الاحتراق قبل اخراجه وبعد
 الاخراج اقول فيه بحث اما اوله فلانه مخالف لما في شرح
 الهداية ان فيما قبل الاخراج غرما حتي قال في غايبة
 البيان انما قيد بعدم الضمان في صورة الاحتراق بعد
 الاخراج من التنور لانه اذا احترق قبل الاخراج من التنور
 فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا واما ثانيا فلانه مخالف
 للقاعدة المقررة الا في ذكرها ان الاجر المشترك يضمن ما تلف

بعله فان قبيل وضع المسيلة فيما اذا اخرج في بيت المتاجر
 وذلك يمنع ان يجبر لغيره فيكون اجيرا خاصا وسيجي ان ما تلف
 بعله لا يضمن قلنا قد صرح الشراح بانه اجير مشترك
 اجير الواحد من وقع العقد في حقه علي المدف بالتخصيص
 كما سياتي كمن استوجر للخدمة شرا علي ان لا يخدم غيره
 وما نحن فيه مستاجر علي العمل بلا بيان المدف ولا مدخل
 للفعل في بيئته وكان اجيرا مشتركا ولهذا غيرت الي
 العبارة الي ما تروي ومنشأ هذه الحق ان صاحب
 الهداية قال فلو احترق وسقط من يده قبل الاخراج
 فلا اجر له للملاك قبل التسليم فاما اخرجه ثم احترق
 من غير فعله فله الاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيئته
 والضمان عليه متعلقا بما قبل الاخراج ايضا فلزم ما لزم
 الحمد لله عليهم الصواب والينه المرجع والمآب **من عمله**
اشري في العين كصباغ وفصا ريقضيا للنشا ونحو قيد
 به ليكون لعمله اشروا حترز به عن غاسل الثوب كما
 سياتي **يجبس العين للاجر لان المعقود عليه وصف**
 في المحل فكان له حق الحبس لا سببا البذل **فلا غرم**

ان صناع العين بعد لانه امانة في يده ولا اجر لان المعقود
عليه هلك قبل القبض **ومن لا اثر لعمله كالجبال والملاح**
وغايل الثوب بغير ما ذكر لا يجبس له اي للاجر ذكر في
النهاية ان القصار اذا لم يكن لعمله الا ان الة الدون اختلفوا
فيتم الامحان له حق الحبس على كل حال لان البياض كان هو
مستترا وقد ظهر بفعله بعد ان هالك بالاستتار فصار
كانه احده بالظهار وعزاه الى الجامع الصغير لقاضي خان
بخلاف راد الابن حيث يكون له حق الحبس وان لم يكن لعمله
اثر في العين فانه كان على شرف الهلاك فكانه اجبا موباع
منه بالجعل **ان شرط عمله لا يستعمل غيره** لان المعقود
عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف السلم
فان المعقود هناك العين لا العمل فجاز ان يعمل غيره ولما اي
وان لم يشترط عمله جاز استعمال غيره لان الواجب عليه
احداث المعقود عليه ويمكنه لا يفتأ بنفسه وباستعانة
بغيره **استاجر رجلا ليجي بعباله فمات بعضهم فجاء بمن**
بقي فله الاجر بحسابه لو كان عبدا له معلومين لانه
او في بعض المعقود عليه فيستحق العوض بقدر والا اي وان

لم يكن عبدا له معلومين فكله اي له كل الاجر ولو استأجر
رجلا لا يصل قط اليه **ان رده** اي القطا والبراد
لموته اي ريد او غيبته ذكر في النهاية **لا شيء له**
اي للاجير لان المعقود عليه في الكتاب ثقله لانه المقصود
او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم تغلق به
وقد نقصه بالعود فيسقط الاجر ويصير كالحياط اذا خاط
الثوب ثم نقصه فانه لا اجر له وكذا الراد فانه بالعود
نقص تسليم المعقود عليه **واذا دفع القط اي ورثته**
في صورة الموت **او من يسلم اليه اذا حضر في صورة الغيبة**
وجب الاجر بالقهاب بالاجماع وهو نصف الاجر المسمي
لانه اني باقضي ما في وسعه **وان وجد ولم يوصله اليه**
لم يجب شيء لان ثقل المعقود عليه وهو الايصال مع استئجار
دار او مكان **بلا ذكر ما يعمل فيه** لان العمل المتعارف
فيها السكني فينصرف اليه فانه لا يتفاوت فيبيع العقد
ولكل عمل للاطلاق سوى موهن البناء كالتقنارة
لان فيه صررا ظاهرا فيتقيد العقد بما وراه دالة
او ارض عطف على داراي مع استئجار ارض لبناء وغوي

لانه منفعة معلومة بعقد الاجارة عادة **فاذا مضى المدة**
قلعه اي البناء ونحوه وسلم الارض فارغة **الا ان يفرض الموجر**
قيمت اي قيمة البناء ونحوه **شحن القلع** فاذا ضمن يملكه
بالارض المستأجر ان يفض القلع الارض والا فبرضاة **او يرضي**
اي الموجر **بتركه** فيكون البناء والفرس لصاحبهما والارض
لصاحبهما **والزرع** اذا انقضت مدته لا يجبر علي قلعه بل
يترك باجر المثل الي ان يدرك لان له نهاية معلومة فاسكن
ورعاية الجائين منه **والرطوبة كالشجر** لان لها بقا في الارض
وليست كالزرع وقد علم حكم الشجر اود اية عطف علي ارض
اي مع استجار اود اية للركوب والحمل بقية الحيا واستجار **نوب**
للبن ان بين الراكب والحمل بكسر الحاء **واللابس** قال في
الكنز الدابة للركوب والحمل والثوب للباس عطف علي الدور
مع في قوله مع اجارة الدور ففهم منه ان اجارة الدابة وما عطف
عليه جائز مطلقا وقد قال في الكافي فان لم يبين من يركبها
او ما يحمل عليها او من يلبسه فالاجارة فاسدة ولهذا قلت
ان بين الراكب الي آخره **فان عظم بان** قال علي ان يركب
او يلبس من يشاء او عمل ما شاء **اركب والباس من يشاء وعمل ما شاء**

لوجود الاذن من الموجر ولكن اذا ركب بنفسه او اركب واحدا هو
ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراد من الاصل فصا وكانه
نفس علي ركوبه ابتداء كذا في الكافي **وان خصص** براكب ولا يس
تخالف ممن لانه تعدي **كن اكل ما يختلف بالسنبل كالسنبل**
حتى لو استأجره فدفعه الي غيره اجارة واعارة فتصبه وسكن
فيه ممن عند اي يوسف لتفاوت الناس في نفسه واحتيا
مكانه وضرب اوقاده وعند محمد لا يضمن لانه للسكني فصا
كالدار **وفيما لا يختلف به** اي بالمستعمل **تطل التقيد**
لانه غير مفيد **فان سمي في الحمل نوعا** وقد ذكر **براي**
اي المستأجر **حمل مثله** في الضرر ان دسا ويا وزنا **والا**
كالسهم والشعير لا الاضرار كالمخ **والحديد** حتى اذا انك
ليحمل عليهما قطن اسماه فليس له ان يحمل مثله وزنه حديثا
لانه ربما يكون اضرارا لدابة لان الحديد يجتمع في موضع من
ظهر الدابة والعطن ينسلط علي ظهرها **ومن ياردا** **اف**
ان ذكر ركوبه اي ركوب نفسه **نصف قيمتها** بلا اعتبار
الثقل بين المردف والرديف فان الخفيف للجاهل بالفروسية
قد يكون اضرارا للثقل العالم بهما ذكر الازداف لانه لو ركبا

وحمل على عاتقه غير من جميع القيمة وان كانت الدابة
تطبق حملها لان ثقل الراكب مع الذي حمله يجتمعان في مكان
فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطبق فيجب عليه
جميع الضمان في الاحوال كلها وقيد بقوله رجله لانه لو اردت
صبيلا لا يستمسك ما زاد الثقل وان كان صبيلا يشتمسك
فهو كالرجل كذا في الكافي **وضمن بالزيادة على حمل معلوم**
ما زاد ان اطاعت الحمل اي ضمن قد زاد على قدر الحمل
المعلوم في الثقل لانهما هلكتا بما دون فيه وغير ما دون
فيه والسبب الثقل فانقسم عليهما والا اي وان لم تطبق
حمل مثله فيضمن **كل قيمتها** لعدم الاذن فيه فيكون اهلاكا
كهلها بضربه اي الراكب **وكبحته** وهوان يجذبها الي نفسه
لتقف ولا تجزي فانه يضمن بما لان الاذن مفيد بشرط السلامة
لتحقق السوق بدونه **وجوان بها** اي الدابة عما اي عن
مكان **استوجرت اليه ولو وصيلة ذاهبا وجائيا** اي
للذهاب والجي **وردها اليه** عطف على جوان بها يعني
اذا استأجرها الي موضع فخا وزبها الي موضع اخر ثم ردها
الي الاول ثم نفقت فهو ما من قبل تاويل المسئلة اذا استأجرها

ذاهب ^{١٥٠} ^{كافي} ^{قريب} لاجائيا لانه ينتهي العقد بالوصول الي الاول
فلا نصير بالعود مردودة الي يد المالك معني اما اذا استأجرها
ذاهب وجائيا لانه ينتهي العقد بالوصول الي الاول فلا
نصير بالعود مردودة الي يد المالك معني اما اذا استأجرها
ذاهب وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة
ثم عاد الي الوفاق وقبل الجواب يجزي على اطلاقه
والفرق ان المودع مأمور بالحفظ مقصودا فبقي الامر
بالحفظ بعد العود الي الوفاق فجعل الرد الي نايب المالك
وفي الاجارة والعارية يصير الحفظ مأمورا به تبعا الي
الاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يبق
هنا نائبا فلا يبرأ بالعود **قال** في الهداية هذا
اصح **وقال** في الكافي الاول اصح **وتزع** اي ضمن **تزع** **سرج**
حمار مكثري وايكافه يعني اذا اكثر في حمارا مسترجا
وتزع سرجه وايكافه يضمن مطلقا سواء كان الاكاف
مما يوكف هذا الحمار بمثله او الا اما الثاني فظاهر
واما الاول فلان الاكاف ليس من جنس السرج لا اختلا
صورة ومعني فيضمن القيمة اذا عطبت كما اذا حتمل

الحديد كان الحنطة او اسواجه بما لا يسرج اي الحمار مثله
حيث يضمن كل قيمته لانه بعد ان لا للدابة كمن ابدل
الحنطة بالحديد وسلوك اي يضمن الجمل قيمة متاع حملة
ان هلك بسلوك طريق غير ما عينته المستاجر لكون الناس
يسلكونه ايضا وقد تفاوت اي الطريقان بالطول والقصر
والصعوبة والسهولة حتي ان لم يتفاوتا فلا ضمان عليه
ان هلك اذ لا فائدة في تعيينه حينئذ وسلوك مالا
يسلكه الناس اي يضمن ايضا اذا هلك بسلوك
طريق لا يسلكه الناس لصحة التقييد وحصول المخالفة
وحمله في البحر يعني اذا حمليه في البحر فيما يحمله الناس
فمن اذ اتلف لان البحر متلف حتي ان للودع ان يسافر
بالوديعة في البر لا البحر وله اي الحال الاجر في الصورة
المذكورة ان بلغ المنزل سالما الحصول المقصود **استاجر**
ارضا ليزرع بئر افترج رطبة ضمن ما نقصت لانه الرطبة
اعظم ضررا من البر لا تتشاور عروقها فيها وكثرة الحاجة الي
سقيها فكان خلافا الي شرفي ضمن ما نقصت بلا اجر لانه صار
غاصبا حيث استعمل الارض بجنس اخر غير ما امر به دفع

نوبا

نوبا الي حياط ليحيطه فيضاهي درهم فحاطه قبا يحتر
الدافع ان شأفته قيمته نوبا او اخذ القبا باجر مثله
ولم يزد علي المسمي فيل معناه القوط الذي هو وطاق
لانه يستعمل استعمال القميص وقيل هو يجري علي اطلاقه
لانها يتقاربان في النفعة لانه يشد وسطه ويتفع
به انتفاع القميص ففيه الموافقة والمخالفة فيميل الي اي
الجهتين شاكن يجب اجر المثل لقصور جهة الموافقة
ولا يجاوز به الدرهم المسمي الاجارة الفاسدة **دفع غلامه**
الي حايك مدة معلومة ليعلّم النسيج علي ان يعطي له
المولي كل شئ تركه اجاز ولولم يشترط علي احد اجر
فبعد تعلقه طلب الاستاذ من المولي اجرا وهو منه
اي المولي من الاستاذ **ينظر عرف البلدة** في ذلك العمل
فان كان العرف يشهد للاستاذ بحكم باجر مثل تعليم ذلك
العمل وان كان يشهد للمولي فباجر مثل الفلام علي الاستاذ
وكذلك لو دفع ابنه ذكره قاضي خان واسمه تعالى اعلم
باب الاجارة الفاسدة تقصد

بأنه ذكر الأول بقوله **الشرط المنفرد للبيع** لأن
المنافع تكون لها قيمة بالعقد وتضرب به ما لا يقتدر
الأجانب بالمعاوضة المالية دون ما سواها من المنافع
والخلع عن دم العمد ونحوها وذكر الثاني بقوله والشيء
ع أن يومه نصيباً من داره أو نصيبه من دار مشتركة
من غير شريكه وإنما فسدت لأن المقصود منها
الانتفاع وهو امر حكيم لا يمكن بالمشاع ولا يتصور
تسليمه فلا يجوز بخلاف البيع لأن المقصود به الملك
وهو امر حكيم يمكن في المشاع فيجوز الأصلي واحتار
به عن الشيوخ الطاري فإنه لا يفسد الاجارة في ظاهر
الرواية كما إذا أجرة كل الدار ثم فسخ في النصف
أو أجرة رجلان دراهم الواحد فمات أحدهما وبالعكس
الآن شريكه فإن كل المنفعة تحدث على ملكه فالبعض
حكم الملك الحقيقي والبعض بحكم الاجارة فلا يظهر معني
الشيوع وإنما يظهر الاختلاف في حق السبب ولا عبرة
ولا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فإذا لم يظهر

الشيوع

الشيوع مع العقد وعلى أنه لا يقع في رواية عن الامام
ابي حنيفة رضي الله عنه كذا في الكافي وذكر الثالث
بقوله **وجاهة المسمى** بأن جعل الاجرة ثوباً أو دابة
بلا تعيين وذكر الرابع بقوله **وعدم التسمية** بأن
قال أجرة تركة داري شهراً أو سنة ولم يقل بكذا أو تفقد
ايضا إذا استأجر حانوتاً أو داراً سنة بماية درهم
عليه أن يرميها المستأجر ويكون على المستأجر أجر
المثل بالغاً ببلغه لأن لما شرط المرمية على المستأجر
صارت المرمية من الاجرة فيصير الاجر مجهولاً ذكره
قاضي خان وإنما لم يذكرها هنا لدخوله تحت قوله
وجاهة المسمى **فإن فسدت بهما** أي بهذين الأخيرين
وجب اجر المثل استيفاء المنفعة اذ قبل استيفاءها
لا يستحق الاجر **ما لتمام بلع والاي** وإن لم تفسد
بهما بل بالشرط أو الشيوع **لم يزد** أي اجر المثل
على المسمى إذا كان اجر المثل دايداً على المسمى لا يجب
الزيادة لأنها رضىاً باسقاط حقها حيث سمياً المثل
وينقص عنه أي إن كان اجر المثل ناقضاً عن المسمى

لا يجب قدر المسمى لفساد التسمية وإنما لم يجر المثل
في الفساد بهما بالتمام بل بلغ ولم يزد على المسمى في الفساد
بغيرهما لأن النافع لا قيمة لها في انفسها عندنا وأما
تتقوم بالعقد أو شبهه فإذا لم تتقوم في انفسها وجب
الرجوع إلى ما قامت به في العقد وسقط ما زاد عليه
لرضاها باسقاطه وإذا جهل المسمى أو عدم التسمية
انتفى المرجع ووجب الموجب الأصلي وهو وجوب القيمة
بالغة ما بلغت هكذا ينبغي أن يقدر هذا الكلام
فإن عبارات القوم مضطربة في هذا المقام فإن أجر
دأب تفريع على قوله وجهالة المسمى بعيد أي بعيد
مجهول فسنكون مدة ستة أشهر مثلاً ولم يدفعه أي العبد
فعليه المدة **أجر المثل بالتمام ما بلغ ويصح في الباقي**
من المدة **أجر دار كل شهر يكسب في واحد فقط** ^{فسد}
في الباقي إذا لم يمكن تصحيح العقد على جملة الشهور
لجهالتها ولا على ما بين الأدي والكل لعدم أولوية
بعضها من البعض فتعين الأدي وإذا أتم الشهر الأول

فلكل

٢٩٥
فلكل منهما أن ينقضي الإجارة لانتها العقد الصحيح **في**
كل شهر سكن في أوله فإنه إذا سكن ساعة من الشهر
الثاني صح العقد فيه ولم يكن للموحد أن يخرج به إلى
أن ينقضي الشهر إلا بعد ذلك وكل شهر سكن في أوله
لأن التراخي بالعقدية بالسكن في الشهر الثاني
وهذا هو القياس وقد مال إليه بعض المتأخرين
وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في البيلة الأولى
من الشهر إذا دخل ويومها لأن ذلك دأب الشهرين ^{باعتبار}
الأول نوع حرج إلا أن يسمى الكل بأن يقوله أجر نصف
سنة أشهر كل شهر كذا متعلق بالمسبيلتين معاً يعني
إذا بين جملة الشهور وعين حصة كل منهما جاز العقد
لأن المدة صارت معلومة فارتفع المانع من الجواز أجزاها
سنة بكذا صح وإن لم يسم أجر كل شهر لأن المدة معلومة
الآن ترى أن إجارة شهر واحد بيع وإن لم يسم فسط كل
يوم وأول المدة ما سمي بأن يقول من شهر رجب من هذه
السنة والأي وان لم يسم شيئاً فوقت العقد لأن الأوقات
كلها في حكم الإجارة سواء في مثله يتعين الزمان الذي

يعقب النسب كما في الآجال بان باع ابني شهر والامان
بان حلف لا يكلم فلانا حيث اعتبر فيهما الا ابتداء بعد الفراغ
من التكلم فان كان اي العقد حين يهل الهلال اعتبر الاهلة
اي شهر السنة كلها بالاهلة لان الاهلة اصل في الشهر
قال الله تعالى قل هي موافقة للناس والا فالايام لان
المصل اذا انقذر يصار الي البديل استاجر عبد ابا جبر
مفلوم وبطعامه لم يجز لجهالة بعض الاجرة اجارة
الحمام فجاز اخذ اجرة له صلى الله عليه وسلم دخل
الحمام في المحفة ولتعارف الناس والحمام لما روي انه
صلى الله عليه وسلم احتجتم واعطى الحمام اجرة والطير
باجر معين والقياس ان لا يقع لانهما ترد علي استهلاك
العين وهو اللبن فصار كما يستجار البقرة او الشاة لبشر
لبنها او البستان ليأكل ثمرة وجه الاستحسان قوله تعالى
فان ارضعن لكم فانهن اجورهن وعليه انعقد الاجماع وقد
جري به التعامل في الاعصار بلا تكبر ولا نسلم ان العقد
ورد علي استهلاك العين بل علي المنفعة وهي حضنة
الصبي وتلقينه لديها وتربيته وخدمته واللبن تابع

وانما

وانما نستحق الحق اذا ارضعت بلبن الشاة لانها لم
تات بالعمل الواجب عليها لانه اجار وليس بارضاع
وطعامها وكسوتها وعندهما لا تجوز للجهالة وله ان الجها
لما تعقد العقد لا فضايلها الي المزارعة وهماها ليس
كذلك لان العادة بين الناس التوسعة علي الاطار
لان منفعة ذلك ترجع الي اولادهم وللزوج وطبها لا في
بيت المستاجر لا باذنه وله اي للزوج في نكاح ظاهر
بين الناس او عليه شهود فسحها اي فسخ اجارة الطير
لو بغير اذنه سواء كان الزوج ممن يشينه ان تكون امراته
ظييراً او لانه هذه الاجارة توجب خللا في حق الزوج
وللزوج ان يمنع امرأته عما يوجب خللا في حقه وفيما اي
في نكاح غير ظاهر بل **بأقرارها** اي ليس له ان يفسخ
الاجارة لان العقد قد لزمها وقولها غير مقبول في حق
من استاجرها **وجاز** للمستاجر فسحها **ان حبلى او مرضت**
لان لبثها يضر بالولد **وعليها غسل الصبي وثيابه**
وطعامه ودفعه لان العادة ان الطير هي الذي
تنوي هذه الامور فصار ذلك كالمشروط **لا شئ**

منها اي من الثياب والطعام والادوية وهو اي تمتد
واجري اي اجري عمل المصلحة وارضاعها علي ابيه وفترع
علي هذا بقوله **فان ارضعته بدين شاة او عدته**
ومضت المدة فلا اجر فان اجرا الارضاع لما كان علي الاب
كان ترك الارضاع حرمانا عن الاجر ولو كان الارضاع
هو اشرب الصبي لبنها با دخال حلمة تدبها في فيه
ولهذا قال صاحب الهداية فان هذا ايجار وليس
بارضاع فتقولهم فان ارضعته يكون من قبيل المشاكلة
بخلاف ما اذا دفعته الي خادمتها حتي ارضعته
حيث تستحق به كذا في الكفاية **والرفع** الاجارة **للاذان**
والامانة والحج وتعليم القرآن والفقهاء والفناء والملا
والنوح وفي المحيط في كتاب الاستحسان اذا اخذ
المال بلا شرط يباح لانه اعطاه مال عن طوع بلا عقد
وعسب البتس وهو ان يوجر فحلا لينزوع علي الانثى
والمتراد اخذ الاجر عليه والاصل ان الاجارة عندنا
لا تجوز علي الطاعات والمعاصي ولكن لما وقع الغشور
في الامور الدينية جوزها المتأخرون ولذا قال

ويقتي

ويقتي اليوم يعني اي الاجارة لتعليم القرآن والفقهاء
والامانة والاذان ويجبر المستاجر علي دفع الاجر
ويحبس به وعلي الخلق المرسومة وهي هدية تندي
الي المعلمين علي رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان
العادة اخذت الخلق **تفسد** اي الاجارة ان دفع
الي آخر غشورا **بشجرة بنصفه** او استاجر حمارا **لعمل**
زاده ببعضه اي بعض الزاد او ثورا **ليطحن بر** ببعض
دقيقه هذا الاخير يسمى قنير الطحان وقد نهي النبي
صلي الله عليه وسلم عنه لانه جعل الاجر بعض ما يخرج
من عمله والاولان في معناه **او من يحزله كذا اليوم**
بكذا اي استاجر رجلا يحزله هذه العشرة المصوع
من الدقيق اليوم بدرهم فسد عند ابي حنيفة رضي الله
تعاي عنه لانه المعقود عليه لان ذكر الوقت
يقضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقديره الدقيق
يقضي كونه العمل ولا ترجع لاحدهما علي الاخر مع ان
نفع المستاجر في وقوعها علي العمل لكنه لا يستحق الاجر
الا به لكونه اجيرا مشتركا ونفع الاجير في وقوعها علي

المنفعة لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل اول ففسد
العقد ولو كان المعقود عليه كليهما اي بعمل هذا العمل
مستغرقا لهذا اليوم فهو غير مقدور عادة وعز الامام الجي
لخليفة النعمان رضي الله تعالى عنه انه اذا سمي عملا
وقال في اليوم جازت الاجارة لان في ظرف لا لتقدير
المدة فلا يقتضي الاستغراق وكان المعقود عليه
العمل وهو معلوم **او ارضا بشرط ان ينشئها او يكرى**
انهارها او يسرقها لان اثر هذه الافعال يبقى بعد
انقضاء المدة وليست من مقتضيات العقد وفيه نفع
صاحب الارض ففسد كالبيع بخلاف استيجارها على
ان يكرىها او يسرقها او يزرعها لانه شرط يقتضيه
العقد لان الزراعة مستحقة بالعقد وهي لا تنافي الا
بالسقي والكرب فلا تفسد به **وبلا ذكر زراعتها او**
رواحتها ما يزرع فيها لم يقع اما الاول فلان الارض
تستاجر للزراعة والبناء والغرس فلما لم يبن شيئا منها
لم يعلم المعقود عليه واما الثاني فلتفاوت انواع الزراعات
واضرار بعضها بالارض فلما لم يبن شيئا منها لم يعلم

يعلم

المعقود عليه **الا ان يستعمل المومنان** يقول علي بن
تزرع ما شئت فحينئذ تقع لوجود الاذن منه ولو
زرعها بلا ذكر الزراعة او ما يزرع فمضي الاجل عا د
العقد مجتعا وله المسمى لا ارتفاع الجهالة بالزراعة
قبل تمام العقد **استاجر جملا الى بغداد ولم يسد**
حملة فحمل متادا فملك لم يضمن لان الاجارة فاسدة
والعين امانة ولم يوجد التعدي **وان بلغ** المكان المعقود
فله المسمى من الاجر استحسانا والقياس ان يجباجر
المثل لانه فساد واقفا وجه الاستحسان ان الجهالة
ارتفعت قبل تمام العقد **فان تارعا** اي العاقدان
قبل الزرع في الصورة الاولى **او الحمل** في الصورة
الثانية **فسخت الاجارة** يعني فسخت القامى دفعا
للفساد **وان تعدي** اي المستاجر على الدابة **ومن**
او حمل طعاما مشتركا بينهم وبين آخر فاستاجر احدهما
الآخر او حمان الى مكان كذا فحمل الطعام كله **فلا اجر**
له لا المسمى ولا اجر المثل اما في الاول فلما تقدر ان
الاجر والنعمان لا يجتمعان واما الثاني فلان العقد ورد

عليه ما لم يجتمعا الوجود فبطل كاجارة ما لا تنفعة له لان الحق
عليه حمل النصف الشايع وحمله غير متصور كانه فعل
حسبي لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع
لانه تصرف شرعي وهو يحمله **كافي المحمود في الطريق**
يعني استاجر دابة ثم حجدا لاجارة في بعض الطريق وجب اجر
ماركب قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعده عند ابي يوسف
لانه بالمحمود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد
يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا
في الكافي وزاد في شرح المجمع للمصنف بعد قوله فسقط
الضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنفسح به
وحد فوجب له الاجر المسمي له على المستاجر لا لزامه
بذلك **اجارة النفع بالنفع تجوز اذا اختلفا واذا اتفقا**
لا يعني اذا اجر دابة ليسكنها يسكني دارا خري او دابة
ليركبها يركوب دابة خري او ثوبه ليلبسه بلبس ثوب
اخر له لم يجز عندنا لان المعقود عليه ما يحدث من المنفعة
واذا اجتر موجود في الحال واذا اتفقا الجنس كان كبدالة الشيء
بجنسه نسيئة والجنس بانفراده يجرم النساء عندنا بخلاف

ما اذا اختلف الجنس لان النسيئة في الجنس المختلف ليس بحرام
كذا في الكافي اقول يرد على هذا قوله لان النسيئة في
الجنس المختلف ليس بحرام مخالف لما قال في باب الربا ان
وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء لوجود العلة وان
وجد احدهما وعدم الآخر حل الفضل وحرم النساء مثل ان
يسلم هروبا في هروبي او بشراتي شعير وان ما حل الفضل
والنساء فان البر والشعير جنسان مختلفان وقد حرم النساء
مثل ان يسلم فيته ودفعه ان مراده بالجنس المختلف ما لا
يكون فيه قد كبيع جفنة بشراتي شعير حيث جاز
فيه النسيئة لاختلاف الجنس وانتقاء القدر كما مر في باب
وها هنا كذلك فاذا جنس النفع اذا اختلف وليس النفع
من المقدورات الشرعية لم يجرم النساء لان انتقاء جري
العلة فيكون هذا اذا خلا في قوله وان عدم ما حل الفضل
والنساء هذا وقد عطل في المحيط عدم الجواز اذا اتفقا
الجنس بان المنافع معدومة في الطرفين فكانت نساء لا يجزينا
والنبي صلى الله عليه وسلم يبيح الكالي بالكالي لانه
خص عنه خلاف الجنس بالاجماع انتهى والله اعلم

باب من الاجارة الاجير نوعان
 احدهما الاجير المشرك وثانيهما الاجير الخاص وسياتي
 بيانه الاول **من يعمل لا لواحد** كالحياط ونحوه **او يعمل له**
 اي لواحد عملا **غير موقت** فانه اذا استاجر رجلا واحدا
 للحياطة او للخبز في بيته غير مقيّد بيوم او يومين كان اجيرا
 مشتركا وان لم يعمل لغيره **او موقتا بلا تخصص** يعني
 اذا استاجر رجلا ليرعى غنمه شهرا ابرهم فهو اجير مشترك
 الا ان يقول ولا نزع غنم غيري فحينئذ يصير اجيرا
 وحده وسياتي بيانه وانما يستحق اي لا يستحق الاجير
 المشترك الاجرا لا بعمله كالصباغ ونحوه لان الاجارة
 عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين العوضين فماله
 يسلم المعقود عليه للمستاجر وهو العمل لا يسلم الاجير
 العوض وهو الاجر **ولا يضمن ما هلك في يده** سواء هلك
 بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة او بما لا يمكن كالحريق
 الغالب والفارق لان العين امانة عنده لانه قبضه
 باذن المالك لمنفعة وهي اقامة العمل فيه فلا يكون
 مضمونا عليه كالمودع واجير الواحد **وان وصليته شرط**

عليه

١٧٠
 تجاوي
 ١٧

عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه
 نفع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن التحرز عنه فبالاجارة
 واما فيما يمكن فعلى الخلاف فعندهما يجوز لانه يقتضيه
 العقد وعنده يقتضيه لما ذكره **واقفي المتأخرون بالصالح على**
النصف لا خلاف الصحابة رضي الله عنهم فيه كذا في الهامد
بل يضمن ما هلك بعلمه كالحرق اخرج الثوب الحاصل من
 الدق اي دق القصار وزلق الخمال فان التلف الحاصل من
 زلقه حصل من ترك التثبيت في المشي **وانقطاع حبل**
يشد به الحمل فان التلف الحاصل به حصل من ترك
 التوثيق في شد الحمل **وعرق السفينة من مدة الا**
ادمتا غرق اي لا يضمن ادمتا غرق في مدة السفينة او
 سقط من دابة وان كان بسوقه او قوده لان ضمان
 الادمي لا يجب العقد بل بالجناية وما يجب بها يجب على
 العاقلة والعاقلة لا تتحمل فمان المعقود وهذا ليس بجنا
 لكونه ماذونا فيه **او هلك من حجارة او فصد لم يجز**
المعتاد وكذا دابة اي لا يضمن ايضا دابة هلكت من
 فصد ونحوه **لم يجزه** اي لم يجز المعتاد لانه التزمه

ية

بالعقد فصار واجبا عليه والواجب لا يجبا معه الضمان
 كما اذا احدث القاطن او عذر ومات المضروب به الا ان
 يمكن التفرغ عنه كدق الثوب وحق اذ لقوة الثوب ورقته
 يعلم ما يحتمله من الدق بالاجتهاد فامكن تقنيك بالسلامة
 منه بخلاف القصد وحق فانه ينبغي على قوة الطبع وضعفه
 ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يحتمله من الجرح فلا يمكن تقنيك
 بالسلامة فسقط اعتبار الا اذا اجاوز المعتاد فيضمن
 الزايد كله اذا لم يهلك واذا هلك فيضمن نصف دية
 النفس لانه هلك بما ذون فيه وغير ما ذون فيه فيضمن
 بحسابه وهو النصف حتي ان الختان لو قطع الحشفة وبقي
 المقطوع يجب عليه دية كاملة لان الرايد هو الحشفة
 وهو عضو كامل فيجب عليه دية كاملة وان مات يجب
 عليه نصف الدية وهي من الغرايب حيث يجب الاكثر بالبر
 والاقل بالهلاك فان انكسروا في الطريق ضمن الخمال قيمة
 في مكان حمله بلا اجر او مكان كثر بحصة اجره اما الضمان فلانه
 تلف بفعله لان الداخل تحت العقد عمل سليم والمفسد غير داخل
 واما الخيار فلانه اذا اترك في الطريق والحمل شي واحد بتين انه

انكس

وقع

وقع نفديا من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو
 ان ابتداء الحمل حصل بامر فلم يكن نفديا وانما صار نفديا
 عند الكسر فيبيل الى اي الجهتين شافان مال الى كونه
 متعديا من الابتداء وان مال الى كونه ماذونا فيه في الابتداء
 وانما صار متعديا عند الكسر ضمنه قيمته عند الكسر
 واعطاه اجرته بحسابه وثاني النوعين الاجير الخاص
 ويسمى اجير واحد ايضا وهو من يعمل لواحد عملا موقتا
 بالتخصيص وفوائد العتود حرفت مما سبق ويستحق الاجر
 بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كاجير شخص لخدمته او
 رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان منافعه صارت
 مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحقه مال المبيع من العمل
 مانع كالمرض والموت وتلك مما يمنع التمكن من العمل اعلم
 ان الاجير للخدمة او لرعي الغنم انما يكون اجيرا خاصا
 اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعي لغيره ذكر المدة
 او لا نحو ان يستاجر راعيا شرا ليرعي له غنما مسماة
 باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام اقول سره
 انه اوقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافعه للمستاجر

في تلك المدة فيستنع ان يكون لغيره فيها انشاء وقوله بعد
ذلك ليرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد على العمل
فيصير اجيراً مشتركاً لأنه من يقع عقده على العمل وان يكون
لبيان نوع العمل الواجب لا الاجير الخاص في المدة فان الاجارة
على المدة لا تقع في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل الواجب
بان يقول استأجرتك شهر للخدمة او للمصايد فلا يتغير
حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى اجيراً وحده مالم ينص
على خلافه بان يقول علي ان ترعى غنم غيري علي غنمي
وهذا اظهر واخر المدة بان استأجره ليرعى غنما مسماة
له باجر معلوم شهر الفحيند يكون اجيراً مشتركاً باول
الكلام لا يقع عقد العقد على ان العمل في اوله وقوله
شهر في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقع العقد على
المدة فيصير اجيراً وحده ويحتمل ان يكون لتقدير العمل
الذي وقع العقد عليه بغير اول كلامه بالاحتمال مالم يصرح
بخلافه ولا يبيع مالك في يده او عمله اما الاول فلان العين
امانة في يده فالاجماع اما عند فظاهر واما عندهما فلان
تضمن المشترك نوع استحسان عندهما صيانة لاموال

الاجير

الناس

الناس لأنه يتقبل الاعمال خلق كبير طوعاً في كثير الاجر
وقد يجز عن القيام بها فيمكث عنده طويلاً فيجب عليه الضمان
اذا اهلكته بما يمكن التحرز عنه لئلا يتساهل في حفظها والاجر
الواحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس واما الثاني
فلان المتافع صارت مملوكة للمستأجر فاذا امره بالصرف
ملكه صح وصار نائباً منابه فصار فعله منقولاً اليه كانه
فعله بنفسه ووقع عليه بقوله فلا يضمن ظرماً صبي ان
صاع اي الصبي في يدها او سرق ما عليه اي على الصبي
من الحلي لكونها اجير وحده صح ترديد الاجر بالترديد في
العمل نحو ان خطه فارسيا فبدرهم وان خطه روميا
فبدرهمين ورمانيه نحو ان خطه اليوم فبدرهم وان خطه
عند فبنصفه ومكانه نحو ان سكنت في هذه الدار فبدرهم
او هذه فبدرهمين والعامل نحو ان تسكن فيه عطاراً
فبدرهم وان يسكن فيه حداد فبدرهمين والمسافة نحو
ان تذهب الي الكوفة فبدرهم وان تذهب الي واسط
فبدرهمين والحمل نحو ان تحمل عليها سبعين فبدرهم او برا
فبدرهمين وكذا اذا اخير بين ثلاثة اشياء لم يجز كما في

ولو بين اربعة اشياء

المبيع والمجامع دفع الحاجة لكن يجب اشتراط خيار التعيين
في البيع لا الاجارة لا الاجرا انما يجب بالعمل واذا وجد
يصير المفقود عليه معلوما وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد
فتتحقق الجمالة بحيث لا يرتفع النزاع الا باثبات الخيار
له **و يجب اجرا وجد** من الامرين المرد فيهما فليكن
كان او كثيرا **لكن اذا كان** اي التردد **في الزمان** نحو ان
خطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا فنصفه **يجب**
الاول اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول من اليوم
المرد فيهما **ما سمي** من الاجر **في الثاني** اي يجب اذا
وجد العمل في اليوم الثاني منهما **اجرا مثل غير ذلك علي**
المسمي وعندها الشرطان جائزان وعند رفق فاسدان
لان ذلك اليوم للتجديد وقد ذكر العقد للترقية فيجتمع في كل يوم
تسميتان والتواجب احدها وهي مجهولة كالوقال خطه اليوم
بدرهم او نصف درهم ولها ان كل واحد مقصود فصارا كاختلاف
التوعين كالرومية والفارسية وله ان العقد المضاف الي العقد
لم يثبت في الاول فلم يجمع في الاول تسميتان فلم يكن الاجر
مجهولا في اليوم والمضاف الي اليوم يبقى الي العقد فيجتمع في العقد

تسميتان بغير درهم او نصف درهم فيكون الاجر مجهولا
وهي تمنع جواز العقد **بين المستاجر سور او كائونا في**
الدار المستجرة واحرق بعض بيوت الخيران او الدار
لا ضمان عليه مطلقا اي سوا بنا باذن صاحب الدار او لا
لان هذا الانتفاع بظاهر الدار علي وجه لا يغير هيئته الباقية
الي النفاق **الا ان يصنع ما يصنعه الناس** من ترك الاحتياط
في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في الثور والكانون كذا
في العمادية **استاجر حمارا فضل عن الطريق ان علم**
انه لا يجد بعد الطلب لم يضمن كذا راع ندشاة
من قطيعه فحاف علي الباقي ان تبعها كذا في الخائبة لا يسا
بعبد موجد الخدمة بلا شرط لان في خدمة السعير
زيادة مشقة فلا ينتظمها الاطلاق **لا يستمر مستاجر**
اجر عمل عبد مجور يعني اذا استاجر عبد المجور استمر
واعطاه الاجر فليس للمستاجر ان ياحذ منه الاجر لان هذه
الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحقاقا لان فسادها لرعاية
حق المولي فيبعد النزاع رعاية حقه في الصحة وجوب
الاجر له **ولا يضمن اكل غلة عصبه فاجر هو** اي العبد

فقط الذي رجل غصب فهدى اقامت نفسه وسلم عن
العمل صحت الاجارة لكونه نفعاً في حق المولى فان اخذ
العبد الاجر فان اخذ العبد الاجر فاخذ الفاصب منه
فاكله لا يضمن عند ابي حنيفة ورضي الله تعالى وقال لا
يضمن لانه اتلف مال الغير بلا تاويل لان الاجر مال
المولى وله انه اتلف مالا غير متقوم في حق المتلف
فلا يضمن كنصاب السرقة بعد القطع **كما اذا اجر**
الفاصب فانه اذا اجر عبداً غصبه واخذ الاجر
واتلفه لا يضمن لان الاجر له **ومع للعبد قبضها** اي
الاجرة الحاصلة من ايجار نفسه اتفاقاً لانه نفع
محض ماذون فيه كقول الهبة وفايدته تظهر في حق
خروج المستاجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء
اليه **وياخذها مولاة قايمة** لانه وجد عين ماله
ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك كما في نصاب
السرقة بعد القطع فانه غير متقوم وملك للمالك
استاجر عبداً **اشهرين شهر اباربعة وشهرا خمسة**
مع على الترتيب المذكور لان الشهر المذكور ولا ينظر

الاجر

الي

الي مما يلي لعقد بغير مال الجواز فيمنع بالمال الجاهل ما يلي
الاول منه ضرورة **حكم الحال ان اختلفا في ابقاء العبد**
ومرضه وجري ما الرجي يعني ان استاجر عبداً شهراً
بدرهم فقبضه في اول الشهر ثم جاء اخر اول الشهر
والعبد مريض او ابق واختلفا فقال المستاجر مريض
او ابق من اول المدة فلا يجب الاجر وقال الموجر في اخرها
حكم الحال ان كان العبد ابقا او مريضاً في الحال بانه
كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابقا
او مريضاً يحكم بانه كذلك من اول المدة فيجب الاجر
وكذا الاختلاف في جري ما الرجي **القول رب الثوب**
في القميص والغنا والصفرة والحرمة يعني اذا قال
رب الثوب للحياط امرتك ان تخط ثوبي فبنا فخطه
قميصاً او للصباغ امرتك ان تصبغ ثوبي احمر فصبغته
اصفر وقال الحياط والصباغ ما امرتني هو الذي فعلته
فالقول في الصورتين لرب الثوب مع اليمين لان الاذن
مستفاد من قبله فكان القول قوله فيما اذن فيه وان

لم يكن لها قيمة فحلف رب الثوب في اليوم الاول جبر
ان شأ منه قيمة الثوب غير معمول ولا اجر له وان
شأ اخذ واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى لانه
امتثل امر في اصل ما امر به وهو القطع والخياطة لكن
خالفه في الصفة فيختار ايها شأ وفي الثانية خيران شأ
ضمنه قيمة الثوب ايض وان شأ اخذ ثوبه واعطاه
اجر مثله لا يجاوز به المسمى ايضا والقول لرب الثوب
في الاجر وعدمه اي صدق رب الثوب مع يمينه
في قوله علمت لي مجانا قال بل باجر لانه ينكر العقد
ووجوب الاجر وتقوم عمله **باب**

فسخ الاجارة تنسخ اي للمستاجر ولاية الفسخ لا انما
تنسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر ولهذا المقتضى تنسخ
بشروط بان استاجر دارا سنة علي انه او الموجه
بالخيار فيها ثلاثة ايام وانما تنسخ به لانه عقد معاوضة
ولا يجب قبضه في المجلس ويحتمل الفسخ بالاقالة فيجوز
شرط الخيار فيه كالبيع **وحيار الروية** لانه صلى الله
عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يربح فله الخيار اذا رآه

والاجارة شدة المنافع فتشاور له ظاهر المصلحة في الاصل
وحيار عيب حاصل **قبل العقد وبعد** اما جواز الرد بعيب
حاصل قبل العقد فظاهر واما جواز فيما بعد العقد فلان
المعقود عليه هو المنافع وانما توجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك
وكل جزء منه بمنزلة الا ابتداء فكان العيب حاصل قبل القبض
وذلك يوجب الخيار كما في البيع وعلى هذا الفرق بين ان
يكون العيب حادثا بعد قبض المستاجر او قبله لان الذي
حدث بعد قبض المستاجر كان قبل قبض المعقود عليه وهو
المنافع كذا في شرح الهداية يفوت النفع صفة عيب
كخراب الدار وانقطاع ما الرجا وما الارض فان كلا منهما
يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ **او يخل** عطف على يفوت
به اي النفع يعني ان العيب لا يفوت النفع بالكلية
بل يخل به بحيث يجوز ان ينفع به في الجملة **كرض العبد**
ودبر الدابة فان الاجارة تنسخ به ايضا **فلولم**
يخل اي العيب **به** اي بالنفع **او انتفع** اي المستاجر
بالخل بالنفع واستوفى المنفعة وقد رضي بالعيب **او**
اواناله اي الاخلال **الموجر سقط خيار** لروا

سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يخل بالنفع المقصود
لم يكن مجوزا للفسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط للحم
ولا ينتفع به في سكناها وسقط ذلك الحائط ليس له
ولاية الفسخ لان المقصود عليه المنفعة فاذا لم
يتمكن الحلل فيها لم يثبت الخيار وبعد عطف علي
بمختيار الشرط لزوم ضرره يستحق بالعقد ان يفي
اي العقد كما في سكون وجع ضرر استوجرحه اذ وهو
الجراح قلعه فان العقد ان يفي لنز قلع سن صحيح
وهو غير مستحق بالعقد **موت عرس او اختلاعا**
استوجر اي طبخ ليطبخ وليتها فان العقد ان يفي
تضرر المستاجر باطلا فماله في غير الوليمة **ولزوم دين**
عطف علي لزوم ضرره **لا يقضي الا بئس الموجه** فانه
اذا اجر دكانا او دارا ثم افلس ولزمه ديون لا يقدر
علي قضائهما الا بئس ما اجر واراد فسخها تفسخ والا لزمه
ضرر المجلس **وسعد عطف علي لزوم مستاجر عبد للخدمة**
في المصر او مطلقا او غير مقيد بكونها في المصر فان كان محولا
علي الخدمة في المصر فان منع مالكه عن السفر قلل مستاجر

الفسخ لوجود العذر وان اراد المستاجر سعة فلما كان الفسخ
لوجود العذر وان رغب المالك بسفره فليس للمستاجر
الفسخ لانقضاء العذر **وافلاس مستاجر دكان ليبتعد**
فان الاجابة ان بقيت لزم اذا اجر الدكان وهو يعتنع
بالافلاس **وافلاس خياط يعمل بماله استاجر عبد الخياط**
فترك عمله قيد بقوله يعمل بماله لان من ليس له مال
ويعمل بالاجور فاس ماله ابرة ومقراض فلا يتحقق العذر
في حقه **وبد المكري الدابة من سفره** فانه عذر لانه
لومضي علي موجب العقد لزمه ضرره ازيد لاحتمال قصد
سفر الحج فذهب وقته او طلب غريم له فحضر والتجاف
فافتقر **بخلاف** متعلق بقوله وخياط يعمل بماله استاجر
عبدا **ترك مستاجر** اي مستاجر عبدا له اي ليخيط **ليعمل**
متعلق بالترك **في الصرف** فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه
ان يقعد الغلام في ناحية **وبد المكاري** متعلق بقوله
وبه امكري الدابة فانه ايضا ليس بعذر اذ يمكنه
ان يقعد ويبعث دابته علي يد تلميذه او اجير **وبيع**
ما اجر متعلق بقوله ولزوم دين فانه ايضا ليس بعذر

بهمون لحوق شيء كما **تفسخ الاجارة** بلا حاجة الي
المفسخ **بوت احدها** اي العاقدين **لو عقدها لنفسه**
لا يما لو بقيت نصير المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة
لغير العاقد مستحقة بالعقد لا تنقلها الي الوارث
ولا يجوز ولو عقدها لغيره لا اي لا يفسخ **كالوكيل والولي**
والتولي لبفا المستحق عليه والمستحق حتي لو مات
المعقود له بطلت لما ذكرنا **وتفسخ بوت احد**
المستاجرين او الموردين في حصته فقط وبقيت في
حصته الي وقال زفر تطل فيهما لان الشيوخ مانع قلت
الشروط يراعي وجودها في الابتداء لا البقاء كالتشهاد
في المكاح **سبايل شتي احرف حصايد ارض** وهي جمع
حصيد وحصيد وهما الزرع المحصود في الارض **استاجر**
او استعارها فاحرق في الارض غيره لم يضمن لان
هذا التنسيب وليس بمباشرة فلا يكون متعديا كحافر
البير في ملكه **ان لم تقرب الرياح** قال الامام شمس
الائمة عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت
اما اذا كانت مضربة فيضمن لان موقد النار يعلم انها

لا تستقر في الارض فيكون مباشرا **وصنع حجرة في الطريق**
فاحرق شيا ضمن لا نه متعديا بالوضع ولو دفعها الريح
فاحرقته لا يضمن لان الريح تسخت فعله كذا في النهاية
سقي ارضه سقيا لا تحتله اي لا تحتل تلك الارض
ذلك السقي **فتعدي** اي الماء الي جاره **ضمن** لانه مباشر
لا مسبب **اقعد جياط ونحوه في دكانه من يطرح العمل**
بالنصف جاز فان صاحب دكان قد يكون ذا جاه وحرمة
ولكن لا يكون خادقا في العمل فيقعدها ذقا يطرح عليه
العمل وكان القياس ان لا يجوز لانه استاجر بنصف
ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفير الطمان لكنه جاز
استحسننا لانه شره الوجوه في الحقيقة فان هذا
بوجاهته بثقل وذا بحداقته يعمل فينتظم المصلحة
ولا يضر الجلالة فيما يحصل **كاستيجار رجل ليحمل عليه**
محملا وراكبين وحمل حملا معنأ افا ندجاير استحسننا
وفي القياس لا يجوز وهو قول الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه لان الحمل متفاوت مجهول فيفضي
الي التراجع وجه الاستحسان ان الجاهل تزول بالصرق

الي المعتاد وآراية جودا اي اداة الحمل الجمال احسن
لان المتعاقدة اتفق للمهالة **لحمل قدر اذ فاكل منه رقة**
عوضه لانه استحق حملا مقدرا في جميع الطريق فله ان
يستوفيه **قال الغاصب داره فرعها والا فاجر تاكل شمس**
بكذا فلم يفرع وجب المسمى لانه اذا عين الاجرة والغاصب
رضي بها ظاهر العقد بينهما عقد اجارة **الا اذا انكر الغاصب**
ملكه فانه اذا انكر لم يكن راضيا بالاجارة وان وصلية
اثبتت اي اثبت الدار كونها ملكا له او اقراي الغاصب
به اي بملكه **ولم يرض بالاجر** اي صرح بعدم رضاه فحينئذ
لا يقيد رضاه بظاهر **المستاجر** اي اجاز له **ان يوجر**
الاجير من غير موجه ولا يجوز ان يوجر لموجه لانه الاجارة
تمليك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام الموجه
فلزم تملك المالك **ويغير ويوهب فيما لا يختلف الناس**
في الانتفاع به لانه لما ملك منافع جاز لغيره ان يملكها لكن لا
فيما يختلف الناس في الانتفاع به وكل لا يستجار دار
ففعل وقبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة ورجع
الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر

وقبض مضت المدة ولم يطلب الامر وان طلبت وتطلب
ليجمل اي الاجرة اي لا يرجع على الامر يعني لو وكل رجلا ليستأجر
له دار معينة فاستأجر وقبضا ومنعها من الامر ولا حتى مضت
المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيب في الحقوق ورجع الوكيل
بالاجر على الامر لانه في القبض ذايب عن الموكل في حق
ملك المنفعة فصار قابضه حكما فان شرط الوكيل تعجيل
الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الامر منه
يرجع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار قابضا بقبضه
سالم يظهر المنع ولو طلبها فابي حتى ليجمل لا يرجع به على الامر
لانه لما حبس الدار من الامر وله حق الحبس خرجت الوكيل
من ان تكون به نيابة فلم يصر الموكل قابضا حكما ولم يقصر
المسافع حادثة في يد الموكل فلم يجب الاجر على الموكل كذا
في الكافي **القاضي الاجرة على كتب المكاتب قد وما يجوز**
لغيره لان كتبها ليس من افعال القضا المحرم **المستاجر**
لا يكون خصما لمدي الاجارة والرهن والشرا لان الدعوي
لا تكون الاعلى مالكا العين بخلاف المشتري لان مالكا العين
ذكر في العارية **كتاب العارية**

لما فزع من كتاب تملك النفع بعوض شرع في كتاب
تمليك النفع بلا عوض في الصحاح هي بالتشديد كما هما منسوب
الي العار لان طلبها عار وعيب وفي الهداية هي من العربية
وهي العطية وفي الكافي هي من التعاور وهو التثوب فكانه
يجعل للغير ثوبة في الانتفاع بملكه الي ان يعود اليه هي
لغة ما ذكره شرعا **تمليك نفع بلا عوض** وبهذا يخرج
الاجارة **ونفع باعرتك** لانه صريح فيها **واطعمتك ارضي**
لان الاطعام اذا اضيف الي ما لا يطعمه كالارض يراد به
اكل غلاتها اطلاقا لاسم المحل علي الحال **ومستحك ثوبي**
هذا او جاريته هذه اذا لم يرد به الهبة فان المسح
لتمليك العين عرفا وعند عدم ارادته يحمل علي تمليك المنافع
واصله ان يعطي ناقة او شاة ليشرب لبنها ثم نرد وكثر
استعماله في تمليك العين فاذا اريد الهبة افاد ملك العين
والابقي علي اصل وضعه **وحملتك علي ابتي هذه** اذا لم
يرد به الهبة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة
لماسبق من قولهم حمل الامير فلانا علي الفرس ويراد
به التملك ومعناه لغة هو الاركاب وهو مستعمل فيه

ايضا

ايضا فاذا نوي اخوها فاحت وان لم يكن له ثبة حمل الاول
ليلا يلزم الاعلي الشك اقول بهذا التقدير يندفع
ما اعترض صاحب الكافي علي الهداية بوجهين احدهما
انه جعل في كتاب العارية هذين اللفظين يعني منحك
وحملتك حقيقة لتمليك العين ومجازا لتمليك المنفعة
ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحملتك علي هذه
الذابة اذا نوي بالحملان الهبة وعمل بالان حمل هو
الاركاب حقيقة فيكون عارية لكنه يجمل الهبة
وثانيهما انهما اذا اكا تمليك للعين حقيقة والحقيقة
تراد باللفظ بلا ثبة فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل
علي تمليك المنفعة بل علي الهبة اما اندفاع الاول فلانه
اراد يجعل هذين اللفظين حقيقة لتمليك العين في
العارية جعلهما حقيقة له عرفا فيكونان مجازين لتمليك
المنفعة عرفا ضرورة واراد يجعل المحل حقيقة للارتكاب
جعله حقيقة له لغة فيكون تمليك العين مجازا لغة
ضرورة بلا مسافة واما اندفاع الثاني فلان الحقيقة
انما تراد بلفظ بلا قرينة اذا لم يعارضها مجاز مستعمل فان

المصلحة اذا انتفعت كان المعنى العربي واللفظي المستعمل
مستويين في الارادة فيجب حمل اللفظ على الادني لئلا
يلزم الاعلى الشك **واخدمتك عيدي** فانه اذن له في
الاستخدام فيكون عارية **وداري لك سكني** وداري
لك **عمري سكني** فان لفظ سكني يحكم في ارادة النفع
فينصرف اللام عن افادة الملك ويرجع المعبر متي **شأ**
لان المنافع تملك شيئا فشيئا بحسب حد وثباتها لم توجد لم
تملك فصح الرجوع **ولا يضمن اذا هلك** لانها امانة
ولا تجر اي العارية ولا ترهن لان الاعارة دون الحاجة
والرهن والشئ لا يتضمن ما فوقه **فان اجر او رهن المستعير**
فهلك العارية **ضمنه المعبر** اي ضمن المعبر المستعير
لانها اذا لم تتناولهما كان كل منهما غصباً ولا يرجع اي
المستعير على احد اذا ظهر بالضمان انه اجر او رهن ملك
نفسه او ضمن المستاجر ورجع اي المستاجر على الموجد
دفعاً لضرر الغرور عنه **ان لم يعلم انه عارية معه**
وان علم فلا يرجع فانه لا يعرف قصار المستاجر من الغاصب
عالم بالغصب **وتعاري** اي العارية **مطلقا** اي سوا

اختلف

اختلف استعملوا **ان لم يعين** لا ينفع لانها لما كانت
لتملك المنافع جاز ان يعبر لان المالك يملك التملك كالمستاجر
يملك ان يوجر والموصي له بالخدمة يملك ان يعبر **ويغار**
ما لا يختلف استعماله ان عينه اي مستقفاً وقرع
على قوله وتعار مطلقاً بقوله **من استعار دابة**
مطلقاً يحمل عليها ما شاء ويعبر له اي للمعد ويركب
بنفسه ويركب غيره **وايا فعل تعين** وضمن بغير
حتى لو ركب بنفسه ولو اركب غيره اذ تعين ركوبه ولو
اركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فعله ضمن
وان اطلق اي المعبر **الانتفاع في الوقت والنوع**
انتفع ما شاء اي وقت شاء لانه لا يتصرف في ملك الغير
فيملك التصرف على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد
ضمن اي المستعير **بالخلاف الى شرط فقط** التقييد اما
في الوقت لا النوع او بالعكس او فيهما فان عمل على وفاق
القيد قطاهروا وان خالف الى شريطين والي مثل او جنب
لا عارية **الثمين والمكيل والموزون والمعدود المتقآن**
فرض لان الاعارة تملك المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور

انما يستحقك عينها ولا يملك استهلاكها الا اذا امتلكها
 فاقضت تمليك عينها ضرورية وذلك بالهبة او القرض
 والقرض ادناها ضررا لكونه موجبا لرد المثل هذا اذا
 لم يعبث الجهة اما اذا اعينها كاستعارة الدراهم ليعير
 بها الميزان او سائر بها الدكان ويحوز ذلك من الانتفاع
 فيصير عاية الحلي والسيف المحلي وفرع على كونها قرضا
 بقوله **فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع** كما هو حكم القرض
مع الاعارة اي اعارة الارض **للبناء والفرس** لان منفعتها
 معلومة تملك بالاجارة فتملك بالاعارة **وله** اي للمعير
ان يرجع لان الاعارة ليست ملازمة **ويكلف قلعها**
 اي البناء والفرس لانه شاغل ارضه بملكه فيومر بالتفريق
 الا اذا شأنا ان يأخذها بقيمتها اذا استقرت الارض
 بالقلع فحينئذ يضم له قيمتها مقلوعين ويكونان له
 كيلا يتلف ارضه عليه ويستبدل ذلك به لانه صا
 اصل واذا لم تستقر به لا يجوز الترك الا باتفاقهما ولا يشترط
 الانتفاع في القلع بل ايهما طلب اجيب وضمن رب الارض
 ما نقص البناء والفرس بالقلع ان وقت العارية لانه مغرور

من جهة حيث وقت له والظاهر هو الوفا بالهبة فيرجع عليه
 دفعا للغرور عن نفسه وكره اي الرجوع قبله اي وقت عين
 لان فيه خلف الوعد ولو اعار اي ارضه للزراع لا تؤخذ
 حتى يحصد اي الزرع اي حان له ان يحصد مطلقا اي
 سواء وقت اوله لان له نهاية معلومة وفي الترك مراعاة
 الخفين بخلاف الفرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقطع
 دفعا للضرر عن المالك **واذا كتب يكتب قدا طمعتني**
ارضك لا اعرتني يعني اذا اعار ارضا يرضا ليرد بها يكتب
 المستعير انك اطمعتني كذا لارضها عند اي حينة
 رحمه الله تعالى وقال لا يكتب انك اعرتني لان الاعارة في
 الموضوع لهدا العقد والكتابة بالموضوع اولى له
 لان الاطعام ادل على المراد من الاعادة لانهما تختص بالرد ^{لفظ}
 واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء ونصب
 العنس طاف فكانت الكتابة بلفظ الاطعام اولى ليعلم
 ان غرضه الزراعة **مع التوكيد برد المقتوب والعارية**
 لانه التزم فعلا واجبا **ولو توكل به** اي بالرد **لا يجبر الوكيل**
 على النقل الي منزله بل يدفعه الي حيث يجده لان الوكيل

لم يضمن شيئا بل وعد انه يتبرع علي الامر بالرد والى المعبر
لانه ضمن **كالوكيل بقضاء الدين** فانه اذا امتنع عنه لا يجبر
عليه **رد المستعير الدابة** مبتدأ خبر قوله الا في تسليم
ولو وصليته مع عبد اي عبد المستعير **واجره مسايمة**
او مشاهرة لا مسايمة **الي متعلق بالرد اصطبل ملكها**
لا نفس مالكها **او العبد** عطف علي الدابة **الي دار**
مالكه لان نفسه **تسليم** حتي اذا هلك لم يضمن استحسانا
والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية علي مالكها ولا علي
وكيل مالكها بل ضياعا وجه الاستحسان انه اتي بالتسليم
المتعارف لانه رد العارية الي المربط او الي دار المالك واما
في يده المالك حكما فانه ردها الي يده المالك **كردها مع عبد**
المعبر مطلقا اي سواء كان يقوم علي دابته او لا هو الصحيح
او اجير كامرا اي مشاهرة او مساهرة لان المالك راض
به عادة **لو كان المستعار غير تقيس** يعني انما جوز المستعار
الي يد غلام صاحبه ووضع في داره واصطبله انما تكون
في الاشياء التي تكون في يد الغلام عادة وكذا غيرهما اما اذا
لم تكن كذلك كفقد ثوب وخنق فاذا رآه المستعير الي غلام

صاحبه او وضعه في داره او اصطبله يضمن لان العارية لم تخبر به
ولهذا الودفعه المودع الي غلامه يضمن **بخلاف الاجنبي**
اي بخلاف ما اذا ردها علي يد الاجنبي فانه يضمن
وبخلاف رد الوديعة والمفسوب الي دار القاصب
المالك فانه اذا ردها اليها ولم يسلمها اليه ضمن اما الوديعة
فلا يضمن بالحفظ ولم يرض بحفظ غيره والا لما اودعها عنده
واما القصب فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك
بالرد الي المالك **العبد المأذون** **يملك الاعارة** كذا في
الخلاصة **والمجور اذا استعار واستفاد يضمن عبد**
العق لان المعبر سلطه علي تلافه وشرط عليه الضمان
فمن تسليطه وبطل الشرط في حق الموي **ولو اعار هذا**
المجور مثله **فاستفاد يضمن الثاني للمال** لان المجور
يضمن بالتلافه ما لا استعار ذهب ففقد ذهبيا ففقد
اي الذهب **منه فان كان الصبي يضبطه ما عليه**
لم يضمن اي المستعير لانه لم يضيع اذ المستعير ان يعبر
والا يضمن لانه ضيعه حيث وضعه عند من لا يعقل
حفظه كذا في المحيط **ومنها** اي ومنع المستعير العارية

في يد غيره من غير ان يملكه كاشق من المال
لان هذا حفظ عادة **وضمن لو سلب** لتركه الحفظ
ليس للاب اعارة مال طفله كذا في الخلاصة **واجزم**
الرد اي رد العارية والوديعة والعين المشتاعة
والمفصوب والرهن **على المستعير والمودع والموجر**
والفاسب والمنتهن لان المنفعة حصلت لهم هـ
كتاب الوديعة لا يخفى مناسبته
لكتاب العارية هي لغة مطلق الترك وشرعا امانة
تركك للحفظ وكنها الايجاب من المودع **كاودعك**
او ما ينوب منابه قولاً او فعلاً فان من وضع ثوبه
بين يدي رجل سوا قال هذا اوديعة عنديك او سكت
وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب ثمة
فضاع صار ضامناً لان هذا البذاع عرفاً صرح به
قاضي خان **والقبول عطف على الايجاب حقيقة**
بان يقول قبلت او اخذت او خذ لك **او عرفاً**
بان يسكت حين يضع الثوب ولو قال لا قبل الوديعة
فوضع بين يديه فذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه

صرح بالرد فلا يبرر مودعاً لا يقول ذكره قاضي خان
وشرطها كون المال قابلاً لاثبات اليد عليه لان هـ
اليد اع عقد استحفاظ وحفظ الشيء بدون اثبات
اليده عليه محال فايذاع الطير في الهواء والعبد الا بق
والمال الساقط في البحر غير صحيح **وحكمها وجوب الحفظ**
على المودع **ومبرورة المال امانة** عند وقوعه عليه
بقوله **فلا يضمن** اي المودع **ان هلك او سرق** عنده
لقوله **مكي الله عليه** ولم يضمن على المستودع غير المفل
ضمان والمفل الخاين والاعلال الحيانة **ولو وصليته وجد**
اي لم يشرق معها مال للمودع وقالت ما لا يضمن للوصية
والحجة عليه ما نقلنا **الا ان يموت** اي المودع
بجهلاً اي لم يبين حال الوديعة فانه حينئذ يكون
متعدياً فيضمن **كذا الامناء** اي كل امين مات بجهلاً
لحال الامانة يضمن **الاستولياً اخذ الغلة ومات**
بجهلاً وسلطاناً او دمع بعض الغانمين بعض الغنيمة
ومات بجهلاً اي بلا بيان المودع وقاضياً او دمع مال
ومات بجهلاً اي بلا بيان المودع كذا في الحائنة **وتجملها**

بنيته وبنيته اي زوجته ووالده ووالدته واجبره
ويضمن ان يحفظ **بغيره** واودعها غيره لان المالك
رضي بحفظه دون غيره فيضمن بالتسليم اليه **الا اذا**
خاف حرقا او غرقا فسلم الي جاره او فلان اخر اذا لا يمكنه
ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار ما دونها
فيه ولا يصدق عليه الا بيمينته لانه يدعي ضرورة
تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصاركما اذا ادعي
الاذن في الايداع كذا اي يضمن ايضا المودع **اذا**
طلب ربه اي رب الوديعة **فمنع** اي المودع
قادر على تسليمها فانه اذا اطلبه بالرد لم يكن راضيا
بامتساكه بعد فيكون متعديا بالمنع فيضمن **او تعدي**
اي المودع وفسر التعدي بقوله **فليس ثوبها اودع**
دائمتا او انفق بعضها فان المودع اذا انفق بعضها ضمن
ما انفق منها ولم يضمن كلها **او خلط مثل ما بقي** فانه
اذا اجاب بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا لجميعها
لانه صار مستهلكا لكل بالخط كذا في الكافي **او محدها**
عنده يعني اذا اطلبها صاحبها فمحدها عنده ثم اقر او لا

ضمن المالك عنده عن الحفظ حين طال به بالرد فهو
بالامتساك بعد غاصب فيضمن فان عاد الي الاقرار لم يبرأ
عن الضمان لان العقد ارتفع فلا يعود الا بالتجدد وله
يجدد وان قال عند لانه لو انكر عند غيره بان قال
اجنبي لم عندك وديعة لفلان فقال لا لا يضمن لان
المحود عند غيبة المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع
الطامعين عنها فلا يضمن به **او حفظ** اي الوديعة
في دار امر به اي بحفظها **في غيرها** اي في غير تلك
الدار فيضمن المخالفة امره **او خلط ماله بماله حتى**
لا يتميز او اخلطها بجنسه او بخلاف جنسه فان الخلط
استملاك عند ابي حنيفة رضي الله عنه مطلقا
وان اخلطت اي الوديعة به اي بمال المودع بلا منع
منه كما اذا انفق الكيسان فاخلط اشركا ولا ضمان
اذا لا تعدي منه وهذا اتفاق واذا زال التعدي
يعني اذا تعدي المودع في الوديعة بان اودعها عند
غيره ثم ازال التعدي فردها الي يده زال الضمان بمعنى
ان الوديعة اذا اصاعت بعد العود الي يده لم يضمن

خلافا للإمام الشافعي رضي الله عنه هذا الذي
 ذكره حكم الوديعه **واختلف في سائر الامانات** قال
 في العارية لو استعار دابة الى مكان مسمي فجاوز بها
 المستعير المكان المسمي ثم عاد اليه فهو ضامن الى ان
 يردها على المالك قبل هذا اذا استعارها ذاهبا
 لا جايئا اما اذا استعارها ذاهبا لجايئا بيرا
 وهذا القائل يسوي بين المودع والمستعير
 والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق برؤا عن
 الضمان اذا كانت مدة الايداع والاعانة والاجارة
 باقية ومن المشايخ من قال في العارية لا يبرأ عن
 الضمان ما لم يردها على المالك سواء استعارها
 ذاهبا او ذاهبا وجايئا وهذا القائل يقول
 ان المستعير والمستاجر اذا خالفا ثم عادوا الى الوفاق
 لا يبران عن الضمان بخلاف المودع اذا خالف
 ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول شبه
 واليه مال شيخ الاسلام خواهد زاده وله اي
 المودع السفر بها اي بالوديعه وان كان لها

حمل ومؤنقلة امن الطريق يا قالا يقصده احد غالبا
 وان قصده امكنه دفعه بنفسه وبرفقائه ولم ينفذ
 اي المودع عن السفر فان لم يامن او تمناه فصاعت
 ضمن او ادعاه اي اودع رجلا رجلا مثليا يعني المكلا
 والموزونات والعدديات المتقاربة لم يدفع
 اي المودع الى احدهما حصته بعينه الاخر ولو دفع
 ضمن وقال لا يدفع ولا يضمن قبل الخلاف في المسليات
 فقط ولذا قال كما في القبي اودعها اقتسماه وحط كل
 نصفه وان كان محالا يقسم جازا ان يحفظ احدهما باذن
 الاخر وذلك لانه دعي بحفظهما ولم يرص بحفظ احدهما
 كله فان الفعل كالحفظ مني اضيف الي اثنين فيما
 يقبل التجزي يتناول البعض دون الكل فيقع
 التسليم الى الاخر بلا رمي المالك وضمن دفع كله
 لا قابضه لان مودع المودع لا يضمن عند بخلاف
 ما لا يقسم فان دفع كله لا يضمن لانه لما اودعها مع
 علمه بامتناع اجتماعهما عليه ابتلا او نهارا او امكنها
 المهاية كان راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض

الأحوال كذا المقتضى والوكيلان بالشأن إذا سلم أحدهما
إلى الآخر ما يقسم حيث يضمن بخلافه ما لا يقسم **نهي عن الدفع**
إلى عياله فدفع إلى من له يد أي انتكاح منه مع أنه
من عياله ممن وإن دفع إلى من لا بد منه له كدفع الدابة
إلى عبده **ولا يحفظ النساء إلى عرسه** أي لا يضمن بعني
أودع رجلا وديعة وقال لا تدفعها إلى امرأتك وعبدك
وامتك وولدك واجيرك وهم في عياله فإن دفعها إلى واحد
منهم فهلك فإن كان يجيد بدأ من الدفع إليه بأن كان سواء
أهل وخدم ونحوهم والآخر يضمن لأن هذا الشرط مفيد
وقد يأن الإنسان الرجل على المال ولا يأن عياله لكن
إنما يلزمه مراعاة شرطه بقدر إمكانه فإن كان يجيد
بدأ من الدفع إلى من يني عنه وهو ممنكن من حفظها على الوجه
المأمور به فيضمن بحفظها على الوجه المنهي عنه وإن كان
لا يجيد بدأ منه لا يضمن إذ لا يمكنه الحفظ إلا به فلا يمكنه
العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يعتبر التقيد بطل
فصار كأنه قال لا تحفظ فصار منافضا لأصله وهذا كما
لو أودع دابة وقال لا تدفعها إلى غلامك أو نكاه عن

الدفع

الدفع إلى امرأته والوديعة شيء يحفظ على يد السامع **كراسي**
لا يجيد بدأ منها ففقد شرطه بقض أصله فصار باطلا
كالو امر بحفظها في بيت معين من دار أو صندوق معين
فيه أي البيت فحفظ في بيت آخر منها أي من تلك الدار
أو صندوق آخر منه أي من ذلك البيت فإنه حينئذ لا يضمن
بخلاف الدارين الأصل أن الشرط إنما يصح إذا كان مفيدا
أو العمل به ممكن والنهي عن الوضع في دار أخرى مفيد لأن
الدارين مختلفان في الأمر والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به
وأما البيتان في دار واحدة فقل ما اختلفا في الحرز فالتمكن
من الأخذ من أحدهما يتمكن من الأخذ من الآخر فصار بالشرط
غير مفيد وتقدر العمل به أيضا فلا يعتبر وكذا الصندوقان
فإن تعين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فإن الصندوقين
في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا **إلا أن يكون لهما**
أي للبيت والصندوق **خلل ظاهر** فحينئذ يفيد الشرط
ويضمن بخلاف **أودع المودع فهلك ضمن المودع** المودع
الأول الحفظ وقال لا يضمن إيماسا فإن ضمن الآخر رجوع على الأول
ولو أودع الغاصب ضمن المالك أي إذا سافر الغاصب والمودع

لما القاصب فقطاهرة ابا مودع فليقتضيه منه بلا رضا
ما لكه شمرانه ان لم يعلم انه غاصب رجع على القاصب
قولا واحدا وان علم فكذلك في الظاهر وحكي ابو اليسر
انه لا يرجع واليه اشار شمس الائمة كذا في النهاية
كما في القاصب وغاصبه والقاصب والمشتري منه
فان غاصبه والمشتري منه صار مثله بالتلقي منه
ابتداء لعدم اذن المالك فكذا بقاء معه **الف ادعي رجلا**
كل منهما انه لو اودعه اياه فنكل لهما فهو اي الالف
لها وعليه الف اخر بينهما لان دعوي كل منهما صحت
وتوجهت اليمين لهما وانما يحلف لكل منهما بانقراده لان
كلامهما ادعاه بانقراده والمسيلة على اربعة اوجه لانه
اما ان يحلف لهما او يحلف للاول وينكل الثاني او بالعكس
او ينكل لهما فان حلف لكل منهما فلا شيء لهما وان حلف
للاول ونكل الثاني فالالف له ببذله او اقراره وان
عكس فالاول للاول ولا شيء للثاني وان نكل للثاني ايضا
فالالف بينهما لانه اوجب الحق لكل منهما عليه ببذله
او اقراره وعليه الف اخر بينهما لان نكوله اوجب لكل منهما

كل الالف كانه ليثل مع غيره فاذا صرفه اليهما فقد
صرف نصف نصيب هذا الي ذلك ونصف نصيب ذلك
الي هذا فيغرم ذلك **اودع** حر عبدا **محمورا** **اودع**
المحمور محمورا مثله وضاع المودع **ضم الاول** لانه
سلطه على اتلافه وشرط عليه الضمان فصح التسليم
وبطل الشرط في حق المولي فقط اي لا يضمن الثاني
لان مودع المودع لا يضمن عند ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه اذ الم يحجز العتق **بعد العتق** رعاية لحق
المولي ولو ضاع المودع **عند ثالث** يعني اذا اودع المحمور
الثاني عند المحمور الثالث فهلك عند الثالث **فلا**
ضمان عليه وان اعنق لانه مودع المودع وهو غير
ضامن عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه **وعزم**
الاول بعد عتقه لما مر من قوله لانه سلطه الي
اخر **وعزم الثاني في الحال** لانه استملكه بدفعه
الي الثالث ومودع المودع يضمن عند ابي حنيفة انتهى
كتاب الرهن مناسسته لكتاب
الوديعة ان غير الرهن امانة في يد المرتهن كما سياتي

فيكون كالوديعة **هو لغة النهر مطلقا** **حسب المال**
احتراز عن رهن الحر والمدر والحر ومحوها **يمكن اخذ** اي
الحق **منه** اي المال **وهو** اي ذلك الحق **الدين حقيقة**
وهو دين واجب حقيقة ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط
فانه يبيع بتمن عبد وتمر خل وتمر ذبيحة وبديل صلح علي
انكار وان استحق او وجد حرا او خمر او مينة او نضادقا
ان لا دين لان الدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه اكد من
الدين الموعود كما سيأتي **او حكما** كالاعيان المضمونة بالمثل
او بالقيمة والقوم يسمونها الاعيان المضمونة بنفسها
وسياقي تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى ينقد
حال كونه غير لازم لانه تبرع كالهبة والصدقة باجبا
وقبول كما في الهبة **فللراهن تسليم الرجوع عنه**
تفريع على قوله غير لازم **فاذا سلم** اي الرهن والرهن وقبض
من قبل المرتن **محرزا** اي مجموعا احتراز عن رهن الثمر علي
الشجر ورهن الزرع في الارض لان المرتن لم يجز **مفرغا**
اي عن ملك الراهن وهو احتراز عن عكسه وهو رهن الشجر
دون الثمر ورهن الارض دون الزرع ورهن دار فيها متاع

الراهن

الراهن متميزا احتراز عن رهن المتاع كره نصف العبد
او الدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني المناسبة
لهذه الالفاظ لا ما قبل ان الاول احتراز عن رهن
المتاع والثالث عن رهن ثمر علي الشجر دون الشجر
كما لا يخفى علي اهل النظر لزم اي الرهن هو جزء لقوله
فاذا سلم والتخلية فيه اي رفع المانع من القبض في زمان
يمكن فيه قبض اي في حكم قبض المرتن حتي اذا وجدت
من الراهن بحصة المرتن فلم ياخذ فضاء ضمن المرتن فلا
وجه لما قال الزيلعي بنا علي ظاهر المعني اللغوي ان الطور
ان التخلية تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض
وهو فعل المسلم دون المتسلم والقبض فعل المتسلم كالبيع
اي كما ان التخلية فيه ايضا قبض عتراض علي القوم
بان التخلية ينبغي ان لا تكفي في قبض الرهن اذ القبض
منصوص في الرهن بخلاف البيع حتي استدلو علي شرطية
القبض في الرهن بقوله تعالى فله ان يقبضه والاصل
ان المنصوص يراعي وجوده علي اكل الجهات اقول
المنصوص ان يراعي وجوده علي اكل الجهات اذ انص

عليه بالاستتقبال واما اذا ذكر تبعاً للمصوص فلا يجب
ان يراعى وجوده كما ذكر فان التراضي في البيع منصوص
عليه بقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فلو
مع ما قال المعارض لبطل بيع المكرم ولم يفسد وليس
كذلك كما سياتي ولو هلك اي الرهن اعلم ان الرهن امانة
مخضعة عند الامام الشافعي رضي الله عنه حتى لو هلك
لم يجعله مضموناً وعندنا امانة لكن بيد المرتن بيد
استيفاء ويتقرر باهلاك لان الاستيفاء يحصل من المائنة
دون العين كما ذهب اليه يكون استدلالاً والمرتن
مستوفى لاستبدل وانما يحصل الاستيفاء بحسب الحق
والمجانسة بين الاموال باعتبار صفة المالبية دون العين
فكان هو اميناً في العين كالكيس في حقيقة الاستيفاء ولهذا
كان نفقة الرهن على الراهن في حياته وكفنه بعد مماته
وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم عليه غرمه
فاذا هلك الرهن ضمن اي المرتن بالاقول يجب تعريضه
باللام ليلا يتوهم كون من في قوله من قيمته ومن الدين
تفضيلية وليس كذلك بل ببيانية والمعنى بالاقول الذي

هو الشدين المذكورين انما كان وقد وقع في نسخة
الوقاية منكراً ولو استويا اي الدين وقيمة الرهن سقط
دينه اي صار المرتن مستوفياً لدينه ولو كانت قيمته
اي الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة لان المضمون
بقصد ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت
قيمته اقل منه سقط من الدين قدره ورجع المرتن
بالفضل مثلاً اذا رهن ثوباً قيمته عشرة عشرة فهدك
عند المرتن سقط دينه فان كانت قيمة الثوب
خمس يرجع المرتن على الراهن بخمس اخرى وان كانت
خمس عشرة فالفضل امانة وضمن اي المرتن بدعوى الهلاك
بلا بينة يعني اذا ادعى المرتن هلاك الرهن يضمن ان
يقم بينة عليه مطلقاً اي سواء كان من الاموال الظاهرة
كالحيوان والعبيد والعقار ومن الاموال الباطنة كالنقود
والخمر والعروض وقال مالك رضي الله عنه يضمن في الاموال
الباطنة فقط له اي المرتن طلب دينه من رهنه
لان الرهن لا يسقط طلب الدين وله حبسه به اي

الراهن بالدين وان كان الرهن في يد المدين لان حقه باق بعد
الرهن والحبس جزا الظلم فاذا اظهر مظلومه عند القاضي
يجب له دفع الظلم وله ايضا حبس رهنه بعد الفسخ
حتى يقبض دينه او يبريه لان الرهن لا يبطل بمجرد
الفسخ بل برده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى
مضمونا ما بقي القبض والدين لا الانتفاع به اي بالرهن
عطف على قوله له طلب دينه مطلقا اي لا باستحداير
ولا لبس ولا سكنى ولا اجارة او عارة سواء كان من المرتن
او الراهن الا بالاذن اي اذن الراهن ان كان المستفع
المرتن او اذن المرتن ان كان المستفع الراهن فلو فعل
اي انتفع بالرهن قبل الاذن تعدي ولم يبطل اي الرهن
به اي بالتعدي واذا طلب اي المرتن دينه ولو في غير
بلد العقد امر باحضار الرهن لان قبضه قبض استيفاء
لان هلاكه محتمل فاذا هلك في يد المرتن تكرر الاستيفاء
ان لم يكن لحمله مؤنة متعلق بقوله ولو في غير بلد العقد
فان الاماكن كلها في حق الاستيفاء والتسليم مكان واحد

فيما

فيما ليس لحمله مؤنة فان احضر اي المرتن الرهن سلم
الراهن الدين ثم المرتن الرهن لينتفع بها المرتن كالعين حق
الراهن بحضور الرهن تحقيقا للتسوية كما في البيع والتمن
يحضر المبيع ثم يسلم الثمن وان كانت اي لحمله مؤنة سلم
اي الراهن الدين بلا احضار الرهن اي لا يكلف المرتن احضار
الرهن لان الواجب عليه التسليم بمعنى التحلية لان النقل
من مكان الى مكان ولكن للراهن ان يحلفه بالله ما هلك
كذا في الكافي مرتن طلب دينه لا يكلف اي المرتن احضار
رهن وضع عند عدل بامر الراهن لكونه في يد الغير بامر
الراهن ولا يكلف ايضا المرتن احضار رهن باعه المرتن
بامر اي امر الراهن حتى يقبضه لانه صادر دينيا بالامر
بيع الرهن فصار كان الراهن رهنه وهو دين فاذا قبضه
لا يكلف احضار لقيام البدل مقام المبدل ولا يكلف
ايضا مرتن معه رهنه تمكينه اي تمكين الراهن ان
يبيع الرهن ليقضي دينه لا يجب على المرتن ان يتمكن
من البيع لاحكام الرهن الحبس الدائم الي ان يقضي الدين
فكيف يصح القضا من ثمنه ولا يكلف ايضا من قبض بعض

دينه تسليم بعض رهنه حتى يقتض البقية من الدين
 له ان يجلس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في جسد المبيع
 ويحفظه بنفسه وعياله كزوجته وولده وخادمه واجير
 مشاهرة او مساندة يسكنون معه فان العبرة بالسكنة
 لا بالتفقة حتى ان المرأة لو دفعت له الى زوجها لم تضمن
 ذكر الزيلعي وضمن بحفظ غيره لانه ترك الحفظ الواجب
 وتقديره اي صريحا وايداعه لما تقتض ان عينه امانة
 وجعل خاتم الرهن في خصر اليماني او اليسري لانه استعمال
 وجعله في اصبع اخر حفظ وتقليد يعني الرهن لانه ايضا
 استعمال لا الثلاثة فانه حفظ فان الشجعان يتقلدون
 في العادة بسيفين لا الثلاثة والضمان في هذه الصور
 ضمان الغصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار
 الدين ايضا امانة والامانات تضمن بالانقلاب وفي
 لبس خاتمه اي خاتم الرهن فوق اخر يرجع الى العادة
 فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا
 يضمن وعليه اي على المرتن مؤن حفظه كاجير بيت
 الحفظ واجر الحافظ فان تمامه على المرتن وان كان قيمة

الرهن اكثر من الدين لان وجوبه بسبب الحبس وحق الحبس
 في الكل ثابت له واما مؤن رده او رد جزء منه فيقسم
 الى المضمون والامانة يعني ان مؤنة رده الى مرتنه
 ان كان خرج مرتين كجعل الاثني على المرتن كداواة الجروح
 ان كان بقيمة مثل الدين اما اذا كان اكثر منه فينقسم
 على المضمون والامانة فالمضمون على المرتن والامانة
 على الراهن وكذا مداواة القروح ومعالجة الامراض
 والقضاء من الخناينة وعلى الراهن خراج الرهن ومؤن بقبية
 واصلاح منافعه كنفقة الرهن وكسوته واخر راعي
 وظير الولد الرهن وسقي البستان والقيام بامور فالحا
 ان ما يرجع الي بقاياه فهو على الراهن سواء كان في الرهن
 فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا منافعه
 مملوكة له وما يرجع الي حفظه فهو على المرتن اما خاصة
 او بالتجيم كما مر وكما وجب على اخذها اي من الراهن
 والمرتن فاذا اء الاخر كان متبرعا لانه قضى دينه
 بغير امر الا ان يا مر به القاضي لان له ولاية عامة

وإذا كان
 من الدين
 ان كان قيمة الرهن
 منه اليه يد المرتن

فكان صاحبه امر به **بالبيع** ما يصح
رهنه **او الرهن به** **اولا** **وهو الرهن** **بغير الذهب**
والفضة **والكبل والموزون** لكونها محل الاستيفاء
فلورهننت المذكورات بخلاف جنسها فهلك
هلكت بقيتها كسائر الاموال وهو ظاهر ولو رهننت
بجنسها فهلكت **هلكت** **بمثلها من الدين** وتعتبر
المماثلة في القدر وهو الكيل او الوزن **بلا عبرة**
للجودة ولا للقيمة فان الدين اذا كان وزنيا والرهن
ايضا كذلك فهلك فان تساوى سقط الدين وان كان
زايدا سقط قدر الرهن منه وبقي الزايد في ذمة الراهن
وان عكس سقط قدر الدين منه والفضل للراهن **لا** اي
لا يصح رهن **مشاع** لاحكام الرهن كما عرفت بثبوت
يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث
انه مشاع **مطلقا** اي سوا كان مما يجتمل القسمة
اولا وسوارهن من شريكه او من اجنبي والطاربي
كالمقارن هو الصحيح كذا في الخلاصة **ومشع على شجر**

دونه

دونه اي دون الشجر **وزرع الارض** **وعملها** **دونه**
اي دون الارض لان المرهون متصل بما ليس برهن
خلقة فكان في معنى المشاع **كذا العكس** وهو رهن
الشجرة **او رهن الارض** لا التخل او الزرع لان
الاتصال يقوم بالطرفين فالاصل ان المرهون اذا
كان متصلا بما ليس برهن لا يجوز لامتناع قبض
المرهون وحده **ولا يصح** ايضا **رهن حر ومدبر ومكاتب**
وام ولد ووقف وخمر لان حكم الرهن بثبوت يد
الاستيفاء لا تثبت يد الاستيفاء لعدم المالية
في الحر وعدم جواز بيع ما سواه **ولا يصح** **ارتقائها من**
مسلم او ذمي واللام في **المسلم** متعلق بقوله رهن حر
او ارتقائها اي لا يجوز للمسلم ان يرهن حرا او امثاله
او يرتقها في مسلم او ذمي لتعذر الاثاف والاستيفاء
في حق المسلم **ولا يضمن له** اي للمسلم **مرتبتها الذميمة** يعني
اذا كان المرتبة ذميمة لم يضمنها للمسلم كما لا يضمنها منه
بالغصب لانها ليست بمال في حق المسلم **وفي عكسه الضمان**

يعني اذا كان الرهن فيها والمرتين تسليم ففرض الخرج للمقاي
كما اذا غضب لا سيما حال للذي ولا يصح ايضا **بامانات**
كالوديعه والعارية ومال المضاربة والشركة لان
موجب الرهن بثوت يد الاستيفاء للمرتين فكان قبض
الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا
ويثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانات ليس
بمضمون ليعص الرهن بها **ومبيع في يد البايع** لما عرفت
ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما
لانه يجب ان يكون مضمونا بالمثل او القيمة والمبيع في
يده ليس كذلك بل اذا هلك سقط الثمن وهو حق البايع
وليس فيه ضمان والقوم يسمونه بالعين المضمونة بغيرها
وسببنا تحقيقه ان شاء الله تعالى **ودرك** تفسير
الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها
وخاف المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن من البايع
رهن قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حبس الرهن جل
الدرك لو لم يحل واذا هلك الرهن كان امانة عند حل

الدرك او لا اذا اعتد خيب وقع باطلا كما في الكافي **و**
ناجحة ومغنية وعن حري لو هلك الرهن لم يكن مضمونا
اذ لا يقابل بشي مضمون **وكفالة بالنفس** لتعذر ره
الاستيفاء **وشفعة** لان المبيع غير مضمون على المشتري
وعبد جان او مديون لانه غير مضمون على المولي
فانه لو هلك لا يجب عليه شي وقصاص مطلقا اي
في النفس وما دونها لتعذر الاستيفاء بخلاف الحناية
خطا لان استيفاء الارش من الرهن ممكن **وليع بعين**
مضمونة بالمثل او القيمة كالمفصوب وبديل الخلع
وللهو وبديل الصلح عن دم عمد اعلم ان الاعيان
ثلاثة اقسام احدها غير مضمونة اصلا كالامانات
قانا الصمان عبارة عن رد المثل الهالك ان كان مثليا
او قيمته ان كان قيميا كالامانة ان هلكت بلانقده
فلا شيء في مقابلتها او بتعذر فلا تبقى امانة بل تكون
مفصوبة وثانيتها عين مضمونة بنفسها كالمفصوب
وتخوم والقوم يسمونها الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون

الامكان المضمونة في جرد النقا وجهه ان النقا
كما عرفت رد مثل الهالك او قيمته فالشي اذا
كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو هلك تضي المثل
او القيمة فتكون مضمونة في جرد اتمام قطع
النظر عن العوارض وثالثها عين ليست بمضمونة
ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع فانه اذا
هلك لم يضر احد بمثله او قيمته لكن الثمن يسقط
عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة بمجرد هذا
الا اعتبار سمع بالعين المضمومة بغير مكانه من قبيل
المشاكلة ويصح **بيدين** كما هو الاصل وهو توطئة لقوله
ولو موعودا فهلك في يد المدين عليه اي على المدين
بما وعد من الدين يعني ان رهن ليقرضه الف درهم
وهلك الرهن في يد المدين فهلكه على المدين بمقابلة
الالف الموعود فيجب عليه تسليم الالف الى الراهن
اذا لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان مساويا
او اقل حتي اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل
بالقيمة ويصح ايضا **براس مال السلم وثمر الصرف**

لان المقصود ضمان المال والمجايسة ثابتة في الما ليقين
فيثبت الاستيفاء في حيث المال **فان هلك** اي الراهن
براس المال او ثمر الصرف **ثم العقد** اي السلم والصرف
واخذ حقه اي صار المدين مستوفيا لدينه لتحقيق
القبض حكما وان **افترقا قبل نقد** وهلك **بطل** اي عقد
السلم والصرف لغوات القبض حقيقة وحكما ولما لم ينفذ
هذا التفصيل في السلم فيه افرد به بالذكر فقال **وبالسلم**
فيه فان هلك اي الراهن **ثم العقد** صار اي الراهن
عوضا للمسلم فيه فيصير كأنه استوفاه **فان فسخ** اي
عقد السلم صار اي الراهن رهنا ببدله وهو راس المال
فيجب له مضاركا لمضروب اذا هلك وبه رهن يكون
رهنا بقيمته **وهلك رهنه بعد الفسخ** هلك به اي
بالسلم فيه حتي يجب عليه رد مثل السلم فيه ليقض
راس المال لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره وهو
راس المال ويصح ايضا **بيدين عليه** اي الاب **عبد**
طفله مفعول رهن المقدر لانه يملك الايداع وهذا

اولى منه في حق المدين لان قيام المدين بحفظه ابلغ
 خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا والوديعة
 تملك امانة والوصي كالاب وعن ابي يوسف وزفر
 انه لا يجوز منهما بيع ايضا ثم عبد او خلد او ذكيت
 ان ظهر العبد حرا او الخلد حرا والذكية ميتة ويبذل مع
 عن انكار ان اقرا لا دين صورته رجل صالح عن افكار
 ورهن ببدل الصلح شيئا ثم تضادقا علي ان لا دين فالرهن
 مضمون والامل في هذه المسائل ما مر ان وجوب الدين
 ظاهرا يكفي لصحة الرهن ولا يشترط وجوبه حقيقة
 شرا علي ان يرهن شيئا او يعطي كفيلا حال كون الرهن
 والكفيل معينين لثمنه متعلق ببيع وابي اي
 المشتري ان يرهن ما سماه او يعطي كفيلا سماه صح ابي
 الشرا استحسانا لا قينا سالا انه شرط لا يقتضيه العقد
 وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولانه منفعة في صفقة
 وهو مني عنه كما موجه الاستحسان انه شرط
 ملايم للعقد لان الكفالة والرهن للاستيثاق وهو

لا يلزم

لا يلزم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن مضمونا
 اعتبر معنى الشرط وهو الاستيثاق فصح العقد ولا اعتبر
 عين الشرط فيفسد ولا يجبر ابي المشتري علي الوفاء لان
 عقد الرهن تبرع من جانب الراهن ولا جبر علي المتبرع
 وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد والوقت
 بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم
 فلان لا يصير لازما بالوعد اولى فلبايع فسخه الا اذا
 سلم ثمنه حالا او قيمة الرهن رهنا اي اذا ابي المشتري
 ولم يجبر علي الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه
 بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا
 لم يتم رضاه كان له ان يفسخ او يرصني بترك الرهن الا اذا
 كان كما ذكر لمحصل المقصود حينئذ اذ يد الاستيفاء
 انما تثبت علي المعني وهو القيمة لان الصوة امانة
 قال اي المشتري لبايعه وقد اعطاه شيئا غير المبيع
 امسك هذا احتيا عطيكت ثمنك كان رهنا لانه ذكر ما يدل
 علي الرهن لان العبرة للمعاني وفيه خلاف وفرد رهن عينا
 من رجلين بدين لكل منهما صح وكله رهن عند كل منهما



لان نصفه رهن لاحدهما ونصفه الآخر للآخر ولان الرهن
 اضيف الي جميع العين بصفقة واحدة فلا شيوع فيه
 وموجبه الحبس بالدين وهو لا يجتذي فصار مجبوسا لكل
 منهما ولا تتنا في فيه كما اذا قتل واحد جماعة فخصر
 احدا وليا المقتولين واستوفي يكون مستوفيا لنفسه
 وللباقين بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند الامام
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لان المقصود منها ايجار
 الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها لكل منهما كما فلا بد
 من الاتقسام وهو ينافي المقصود وفيها يملك في نوبته
 كالعدل في حق الآخر ولو هلك من كل حصته اي حصة
 دينه لان عند الملاك يصير كل منهما مستوفيا حصته
 لان الاستيفاء يجتذي فان قضى دين احدهما فكله رهن
 للآخر لان جميع العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق رهنا
 من رجل رهنا بدين عليهما مع الرهن بكله اي كل الدين
 ويمسكه اي المرتنن الي قبض الكل اي كل الدين لان قبض
 الرهن يحصل في الكل بلا شيوع بطل حجة كل من شخصين
 انه رهنة عبده وقبضه هذه مسئلة مستقلة

لا تعلق

لا تعلق لها بما سبق يعني اذ المقام كل واحد من رجلين
 علي رجل انه رهنة عبده الذي في يده وقبضه فهو
 باطل لان كلاهما اثبت بينته انه رهنة كل العبد
 ولا وجه للقضا لكل منهما بالكل لان العبد الواحد يستحيل
 كون كله رهنا بهذا وكله رهنا بذاك في حالة واحدة
 ولا للقضا بكله لواحد بعينه لعدم الاولوية ولا
 للقضا لكل منهما بالنصف للزوم الشيوع فتعين التنا
 ولو مات رهنه والرهن معهما فزهر كل ذلك اي
 بانه رهنة عبده وقبضه كان نصفه اي نصف العبد
 مع كل منهما رهنا بحقه لان حكمه في الحياة الجسدية
 والشيوع لا يضر **باب رهن**

بوضع عند رهن سمي به لعقد التيه في زعم
 الراهن والمرتن **وصفاه** اي وضع الراهن والمرتن
 الرهن عنده مع خلافا لملك ولا ياحذ منه اي الرهن
 من العدل احدهما لتعلق حق الراهن في الحفظ بيده
 وامانته وحق المرتن به استيفا فلا يملك احدهما

وفيه قبض ودفع المالك استيفاء
 بالبيع والدين

ان بطلان حق الآخر يفضي اي العدل بدفعه اليه اي دفع
الرهن الي احدهما لانه مودع الراهن في حق العين وحتى مودع
المرتئن في حق المالبنة واحدهما اجنبي عن الآخر والمودع
يضمن بالدفع الي الاجنبي ويهلك علي المرتئن اي ان
هلك الرهن في يد العدل هلك في ضمان المرتئن لان
يد المرتئن وكله اي الراهن المرتئن او العدل او
غيرهما يبيعه اي يبيع الرهن عند حلول الاجل حتى
لانه توكيل يبيع ماله فان شرط اي التوكيل في عقد
الرهن لم ينزل بالغرل وبموت الراهن او المرتئن الابوت
التوكيل سواء كان التوكيل المرتئن او العدل او غيرهما واذا
مات التوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيته مقامه لان
الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل رضي برأيه
لا براي غيره وله اي للتوكيل ببيع اي الرهن بغيره
ورثته اي الراهن كما يبيعه حال حياته بغيرته وان
مات المرتئن فالتوكيل علي وكالته لانه لا تبطل بموتهما
ولا بموت احدهما ويجبر اي التوكيل عليه اي البيع

ان حل الاجل والراهن غائب لا يفسد المرتئن وكيفية
الاجبار ان يجلسه القاضي اياما يبيع وان لم يبعده
فالتقاضي يبيعه عليه كالتوكيل بالمضومة غاب موكله حيث
يجبر عليها لدفع الضرر ولو وكل بالبيع مطلقا ثم نفاه
عن النسيئة لم يفسد كذا في الكافي ولا يبيعه الراهن او
المرتئن الا برضى الآخر لان كل منهما حق في الرهن للراهن
حق الملك والمرتئن حق الاستيفاء بعه اي الرهن العدل
حتى خرج من الرهن فالتمس رهن مقامه وان لم يقبض
لقيامه مقام المقبوض فهل اي هلك التمس هلك علي
المرتئن لبقا عقد الرهن في التمس لقيامه مقام المبيع
المهون كقيمة عبده رهن قتل اي اذا قتل العبد لرهن
وعزم القاتل فتمتته صارت رهنا بدل العبد وكذا
عبد قتله اي الرهن فدفع به فانه ايضا يكون رهنا
بدل العبد المقتول فان اوفي اي باع العبد الرهن
فاوفي ثمنه اي ثمن الرهن المرتئن فاستحق اي الرهن
ففي المالك اذا هلك في يد المشتري قد وقع فيما رايناه

من نسخ صدق الشريعة بما المشتري المرتن فكانت سهو
من الناس ضمن المستحق الراهن قيمة الرهن لانه غاصب
في حقه وصح البيع والقبض اي قبض الثمن لان الراهن ملكه
بادا الضمان او ضمن المستحق العدل القيمة لانه متعدد
بالبيع والتسليم فهو اي فحينئذ يكون العدل مخيرا ان
شأ ضمن الراهن قيمة الرهن لانه وكيله فيرجع عليه
بالحق بالغرور من جهته وصحا اي البيع والقبض لانه
ملكه بالضمان فبتين انه باع ملك نفسه فلا يرجع
المرتن على العدل بدينه او ضمن المرتن ثمنه اي الذي
اذا اه اليه اذ تبين بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق
لان العدل ملك العبد بالضمان هو اي ذلك الثمن له اي
للعدل لانه بدل ملكه وانما اذا اه الي المرتن علي ظن
ان البيع ملك الراهن فاذا تبين انه يملكه لم يكن راضيا
به فله ان يرجع به عليه ورجع المرتن على رايه
بدينه لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتن الثمن فيرجع
على رايه بدينه ضرورة وفي القايم عطف على قوله
ففي المالك اي اذا كان الرهن قائما في يد المشتري اخذ

اي المستحق من مشتريه لانه وجد بين يديه ورجع هذا
اي مشتريه على العدل بثمنه لانه العاقد وحقوق العقد
تعلق به ثم يرجع هذا اي العدل على الراهن به اي
بثمنه لانه الذي ادخله في العدة بتوكيله فيجب عليه
تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المرتن الثمن وسلم المقبوض
له او يرجع العدل على المرتن بثمنه لان العقد لما انتقض
بطل الثمن وقد قبضه المرتن ثما فاذا بطل وجب نقض
قبضه ضرورة ثم يرجع هو اي المرتن على الراهن بدينه
لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين
كما كان فيرجع به عليه وان لم يشترط اي التوكيل في عقد
الرهن عطف على قوله فان شرط بل وكل بعد يعني ان
ما ذكر من التفصيل انما يتاتي اذا اشترط التوكيل في عقد
الرهن واما اذا لم يشترط فيه بل وكل الراهن العدل بعد
العقد فالحق العدل من العدة ورجع به العدل على الراهن
فقط اي لا على المرتن لان التوكيل اذا كان بعد العقد
لم يتعلق به حق المرتن فلا يرجع عليه كما في الوكالة

المجردة عن الرهن بان وكل امتنان بان يبيع شيئا ويقتضي
دينه من ثمنه ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع به علي
القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن اذا تعلق
بها حق المرتن وكان البيع واقعاً لحقه وقد سلم له ذلك
فجاز ان يلزمه الضمان قبض المرتن ثمنه او لا صورة
عدم قبضه ان العدل باع الرهن بامر الراهن وضاع
التمن في يد العدل بلا تعديبه ثم استحق الموهوب الضمان
الذي يلحق العدل يرجع به علي الراهن هلك الرهن مع
المرتن فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك بدينه يعين
اذا استحق الرهن المالك رجل فله الخيار ان شاء ضمن
الراهن قيمته وان شاء ضمن المرتن لان كلامهما متقد
في حقه بالتسليم او بالتبضع فان ضمن الراهن فقد هلك
بدينه لانه ملكه بادا الضمان فصع الايفاء وان ضمن
المرتن رجع علي الراهن بقيمته التي ضمنها وبدينه اما
بالقيمة فلانه مفرو من جهة الراهن بالتسليم واما بالدين
فلانه انتقض قبضه فيعود كما كان انتهى والله اعلم
باب التصرّف والخيانية

في الرهن وقف ببيع الراهن اي ابا باع الراهن بلا اذن
المرتن فالبيع موقوف لتعلق حق المرتن به فيتوقف علي
اجازته ان جاز المرتن او يقتضي اي الراهن دينه نقد
اما الاول فلان التوقف لحقه وقد رضي بسقوطه واما
الثاني فلان المانع من النفوذ قد زال والمقتضي وهو
التصرف الصادر من الاهل في المحل موجود والتمتع من فان
البيع اذا نفذ باجازه المرتن ينتقل حقه الي بدله
وان فسخ اي المرتن عقد الرهن لم يفسخ في الاصل
التوقف مع المقتضي للنفاذ انما كان لصيانة حقه وحقه
يضمن بان عقاده موقوف واذا ابقى موقفاً لم يفسخ
الي فكه او رفع الامر الي القاضي ليعسخ اي القاضي
العقد بحكم عجز الراهن عن التسليم باع اي الراهن الرهن
من رجل ثم باع من آخر قبل الاجازة اي اجازة المرتن
وقف البيع الثاني علي اجازته ايضا اي كما وقف الاول
فان الاول موقوف والموقوف لا يمنع توقف الثاني فلو
اجاز اي اجاز المرتن البيع الثاني جاز الثاني لا الاول
ولو باع اي الراهن الرهن ثم اجر اي الراهن الرهن ورهن

او وهب من عين اي غير المشتري فاجازها اي هذه
التصرفات من البيع وعين المرتهن جاز الاول وهو البيع
لا البواقي والفرق بين المسيلتين حيث جاز البيع الثاني
بالاجارة في الاول ولم تجز التصرفات المذكورة بعد
البيع في الثانية سوي البيع مع وجود الاجارة لكل
لان المرتهن فايده في البيع لتعلق حقه ببذله بخلاف
العقود المذكورة اذ لا بد له في الهبة والرهن وما في
الاجارة بدل المنفعة لا العين وحقه في مالية العين
لا المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع
فتعد البيع ومع اعتاقه اي اعتاق الراهن الرهن وتدبيره
واستيلاده لانه تصرف صدر عن اهل ووقع في المحل
في ظل الرهن لغوات محله فلو كان الراهن موسرا ه
طوب بدينه الحال اذ لا معني لالزامه قيمة الرهن
مع حلول الدين وفي الموجل اخذ منه اي الراهن
قيمه وحطت رهنا ببذله حتى يحل الدين لتحقيق سبب
الضمان وفايدة في التضمين وهي حصول الاستيثاق
ويجبسها الي حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذا

200
اذا كانت من جنسه لان الغريم له ان يستوفي حقه
من مال غريمه اذا اظلمت عين حقه فان كان فيها
افضل رده لانتها حكم الرهن بالاستيعاء وان كانت
اقل من حقه رجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقطه
ولو كان الراهن معسرا سعى الفسق سعى العبد
للمرتهن في الاقل من قيمته ومن الدين اي ان
كانت القيمة اقل من الدين سعى في القيمة وان
كان الدين اقل منها سعى في الدين ورجع على
سيده اذ صار غنيا لانه قضى دينه وهو
مضطرب بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه
وفي اختيه يعني التوحيير والاستيلاد **سعى**
كلمة المدبر والمستولدة للمرتهن في كل الدين بلا
رجوع على سيده لانها ادياه من مال المولي
لان كبيرهما ماله **واقتلافه** اي اقتلاف الراهن
رهنه **كاعتاقه غنيا** اي ان كان الدين حالا
اخذ منه وان كان موجلا اخذ قيمته فتكون
رهنا الي حلول الاجل **واجبني اقله منه**
المرتهن في اخذ مثله او قيمته **وكان اي**
الماخوذ رهنا ببذله كما مر **اعاره** اي الرهن **ممنه**

رهنه او اعارة احدهما من الراهن والمرتمن باذن
 صاحبه اخر فقبضه سقط ضمانه اي ضمان
 الرهن حالا للمناقات بين يد العارية ويد الرهن
 وان وصليته بقي الرهن ولهذا كان المرتمن
 ان يسترده الي يده ويزرع على قوله سقط
 ضمانه بقوله فملكه اي الرهن مع مستغيره
 اي مع رهنه ان كان هو المستغير ومع اجبي
 ان كان المستغير بلا شيء لغوات القبض هـ
 المصنوع ولكل منها اي الراهن والمرتمن
 رده اي رد الرهن المستعار رهنه ان كان لان
 لكل منها حقا محترقا فيه فان مات الراهن
 قبله اي قبل رده الي المرتمن في صورة الاعارة
 فالمرتمن احق به اي بالرهن من ساير
 الغرماء لان العارية ليست بلان مة والضمان
 ليس من لوازم الرهن فعلقا فان حكم الرهن
 ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون
 بالهلاك واذا بقي الرهن فاد اخذ اعاد
 الضمان بعبود القبض فيعود بعنفته واذا
 اجر وذهب او باع احدهما باذن الاخر
 من الا

٢٥١
 من الاخرى خرج عن الرهن فلا يعود الا بعد
 مستدان وتويات الراهن قبل الرد الي المرتمن
 فالمرتمن اسوة للغرماء او تعلق بالرهن
 حق لازم بهذه التصرفات فيطلب به حكم الرهن
 بخلاف الاعارة حيث يتعلق بها حق لازم فا
 فترقا رهن عبدا فقبضه ثم استنزه من ماله
 له ينفذ الرهن لانه توقف على اجازة المالك
 فلا ينفذ باجازه غيره ولا يسقط الدين
 بهلاكه لان ملك الراهن ثبت بعد عقد
 الرهن بخلاف ما اذا هلك في يد المرتمن
 واحتمل المالك تقبيل الراهن لانه ملكه
 بالضمان من وقت القبض فعلق ملك الراهن
 سابقا على الرهن كذا في العماديه مرتين
 اذن باستعماله اي اذن له الراهن بلا طلب
 منه فيعاير الاستعارة وان كان الرهن عارية
 او استعارة اي الرهن من رهنه لعل ان هلك
 اي الرهن حال العمل في صورتي الاذن والا
 ستعارة لم يضمن اي المرتمن لثبوت بيد
 العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن

خديعة
 القا

فانتفا الضمان **وفي طريقه** اي قبل العمل وبعد الفراغ
منه **ضمن** كما **لرهن** اي ضمن المرتهن ضمانا كضمان
الرهن وهو معلوم **وصح** **استحارة** **شي** **لرهن** لان
المالك رضي بتعلق دين المستعير بماله وهو عليك
ذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالكفالة واذا صح
فيرهن المستعير **بما يشاء** من قليل او كثير فان لا
طلاق واجب الاغتبار حصصا في الامارة لان
الجهالة فيها لا تقضي الى المتارعة **وان عيب**
المعير **تقيد** **بما عيئه** من **قدر** فانه اذا عي
قدرا لا يجوز للمستعير ان يرهنه بالثمن او اقل لان
التقيد مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرضه ايضا
الاحتياط بما يتيسر اذا وعين في التقضات
لان غرض المعير ان يصير المرتهن مستوفيا للاكثر
بمقابلته عند الهلاك ليرجع عليه ولو رهن
باقدر منه يهلك الباقي امانة فلا يرجع عليه
وجنسي **ورثته** **وبلد** فان كل ذلك مفيد
ليسر البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة
والحفظ **فان خالي** اي بعد ما اعتبر التقيد
ان خالي المستعير المعير **ضمنه** اي المستعير
المعير

٢٥٢
المعير **لخالفته** ويتم **الرهن** لانه ملكه بالضمان
فتبين انه رهن ملك نفسه او ضمن المعير
المرتهن لانه ايضا متعهد فصار الراهن كالمقاصب
والمرتهن كغاصب المقاصب **ورجع** اي المرتهن
بما ضمن من القيمة **وبد يمينه على الراهن** اما
رجوعه بالقيمة فلانه معزى من جهة الراهن
واما رجوعه بالدين فلان فتبعه انتقص
فعاد حقه كما كان **وان وامق** بان وهنه بمقدار
ما امر به **وهلك** اي الرهن **عند المرتهن**
استوفي اي المرتهن **كله** **دينه** لو قيمته كالدين
او اكثر لتمام الاستيفاء بالهلاك **ووجب مثله**
اي مثله الدين **للمعير على المستعير** وهو
الراهن لانه قضى بذلك القدر دينه ان كان
كله مضمونا ولا يثبت قدر المضمون والباقي
امانة **لا القيمة** لانه قد وامق فليس متعهد
وبعض دينه عطف على كل دينه اي استوفي
المرتهن بعض دينه **لو قيمته اقل** من الدين
وباقية على الراهن المرتهن اذا لم يقع الا
سيغا بالزيادة على قيمته **لواقته المعير**

يعني ان المعبر اذا اراد ان يفتن دين المرتهن
 بفك ملكه عند الدين **ليس المرتهن ان يفتنه عن**
تسليم الرهن لان المعبر غير مستبرع بفضا الدين
 لما فيه من تخليص ملكه فصار اداؤه كاداء الراهن
 فيجبر المرتهن على القبول **ويرجع على الراهن**
بما ادبى ان ساء وبي الدين القيمة لانه قضى
 دينه وهو مضطرب فلا يوصف بكونه مستبرعا
 وانما قال ان ساء وبي لانه ان كان اكثر من القيمة
 يكون في الزيادة على القيمة مستبرعا فلا يرجع
 بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر
 المرتهن على تسليم الرهن ذكره تاج السريعة
هلك اي الرهن عند الراهن قبل رهنه
او بعد فله لا يضمن وان وصلته تصرف
فيه من قبل بالاستخدام او الركوب او نحو
 ذلك لانه امين خالفه عاده الى الوفاق
 فلا يضمن خلافا للشافعي **جناية الراهن**
على الرهن مضمونة لانه تقويت حق لازم
 محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك
 كلاجبي في حق الضمان **وجناية المرتهن**
 عليه

عليه اي على الرهن **تسقط منه دينه اي**
المرتهن بعد رهاها اي الجناية لانه اكلف ملكه غير
 فله صمته واداء الرهن وكان الدين قد حل بسقط
 من الضمان بقدره ولزمه الباقي لان ما زاد
 على قدر الدين من القيمة كالتأمين وانما
 ضمنه بالاتلاف لا بعقد الرهن فهو بمنزلة الو
 اذا اطلعها المودع يلزمه الضمان كراعي غنائه
 البيان **وجناية الرهن عليها وعلى مالهما**
هدر والمراد بالجناية على النفس ما يوجب
 المال بان كانت الجناية خطائي النفس او فيما
 دونها واما ما يوجب العقاص فهو معتبرا
 لاجتماع كذا في النهاية لما كون جنايته على الراهن
 قدرا فلا تها جناية المملوك على ماله وهي
 فيما يوجب المال هدر لانه المستحق وفي
 يثبت الا مستحق له عليه واما كون
 جنايته على المرتهن هدر فلا ان هدره
 الجناية لو اعتبرناها المرتهن كان عليه
 التطهير منها لانها حصلت في ضمانه فلا
 يعتبر وجوب الضمان مع وجوب التخليص

دعوى

عليه رهن عبد بعد الف مؤجلا
مضارت قيمته مائة فقتله حرقه مائة
وحال احله اخذ مرتبته المائة من حقه
وسقط باقيه وهو تسعائة لان نقصات
 السعر لا يوجب نقصان العين فاذا كان
 باقيا ويد المرتن يد الاستيفاء ومستوفيا
 للحكم من الابتداء **ولو باعه بامر بهاية او باع**
 المرتن العبد بامر الراهن بها **وتبضا رج**
بما بقي وهو تسعائة لان الراهن اذا باعه
 صار كانه استرده وباعه بنفسه فحينئذ يطل
 الرهن ويبقى الدين لا بقدر ما استوفى فكذا
 وهنا **قتله اي عبد بعد الف عدا بعد**
مائة فدفعه به فكذا اي الرهن بطل دينه
 لان العبد الباقي قايما متعام الاول فصار كان
 الاول قايما وتراجع سعره **حتى اي العبد**
 المرهون يعني رهن رجل رجلا عبد قيمته
 الف درهم بالف درهم او اقل منه فقتل العبد
قتله خطأ فراه من ثمنه لان ضمان الجناية
 على المرتن والعبد كله في ضمانه ودينه مستغرق
 لمرقبته

سقوط الدين لانه
 عباد يفتن فثوب عباد
 الناس بخلافه

لمرقبته فيقال للمرتن اذا العبد من الجناية
 فان فراه اصله رهنه وكان دينه على الراهن
 بماله والعبد رهن كالكاف **ولم يرجع** اي على
 الراهن بشئ من العدا لان العبد كله مضمون
 وجناية المضمون كجناية الضامن فلو رجع الراهن رجع
 عليه فلا يفيد **ولا يد دفعه** اي ليس للمرتن
 ان يد دفعه اليه وفي الجناية لانه لا يملك التملكيد
فان اي اي امسح المرتن من العدا دفعه
الراهن او فراه فيسقط الدين اي يقال
 للراهن ادفع العبد واخذه بالدية فان دفعه
 او عدا سقط دين المرتن واخذ الراهن
 العبد وبطل الرهن **ان لم يكن** اي الدين
اكثر من قيمته اي قيمة الرهن بد يكون
 مساويا واقل منها واما اذا كان اكثر فيسقط
 من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط
 الباقي **ما ان الراهن باع وصية الرهن**
وقضى الدين لانه قايما متعام فان لم يكن
 له وصي نصب اي وصي نفسه اقاضي لبيعه
 رهن الوصي يعطى التركة بدين علي الميت

عنه غريم من غريمايه فوقف على رضى **الآخرين**
ولهم رده لانه انما يعين الغريما بالايضا الحكمي
لان موجب عقد الرهن بثبوت يد الا يستيقظ
للمرئتك حكما فاشبه الا بشاريا لا بغير الحقيق
فان قضى دينهم اي دين ساير الغريما قبل الرد
اي قبل ان يرد **فقد** لزوال المانع وهو حق
بقية الغريما **ولو انقرض الغريم** اي لم يكن
ملك للميت الا غريم واحد **جان** هذا الرهن
اعتبار بالايضا الحقيق **وبيع في دينه** لانه
بياع فيه قبل الرهن فكذلك بعده **واذا اودعت**
اي الوصي **بدين للميت** على اخرج **جان** لانه
استغنا حكما وهو ملك ذلك وفي رهن
الوصي تفصيلات ثابتي كتاب الوصايا
ان شاء الله تعالى **فصل**
عصير قيمته عشرة بها اي بعشرة **فما**
وتخلل وهو سائر بها اي العشرة بقي **هنا**
بها اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل
الرهن اذ بالتخرج من كونه صالحا للايضا
اذ لم يبق مالا متقوما وانما لم يبطل لانه يحدد

ان

ان يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عصيرا فمخر
قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال صيرورته خلا
فكذلك هذا **اورهين سائة كذلك** اي قيمتها عشرة بعشرة
فانت بلا ذبح **فدفع جلد فاساوي** **درهما** هو
اي الجلد **رهين به** اي بدرهم لان الرهن يتقرر
بالهلاك فاذا اصلح بعض المجل يعوده حكمه بقدر
بخلاف ما اذا ماتت السائة المبيعة قبل القبض
فدفع جلد ها حيث لا يعود البيع لان البيع
ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنقضى
لا يعود وقيل يعود البيع ايضا **نما الرهن**
كولده ولبنه وصوفه وشعره **للراهن** لتولده
من ملكه **ورهن مع اصله** لانه يتبع له والرهن
حق لازم فيسري اليه **وهيك** **جانا** اي ان
ملكه هلك بلا شيء لان الاتباع لا ينقطع
لها مما يقابلها باصل لعدم دخولها تحت العقد
مقصودة **وان بقي** اي النما **وهلك الاصل**
فك **بفسطه** اي افتك الرهن بفسطه **يقسم**
الدين على قيمته اي قيمة النما **يعم** **الغناك**
بالعنف والكسر **وقيته الاصل** اي اصل الرهن

يوم القبض لان الرهن يصير محتونا بالقبض
 والزيادة تقيس مقصودة بالعتاك اذ ابقى الي
 وقته والبيع يقابل به شيء اذ كان مقصودا
 كوله البيع فانه قبل القبض لا حصته له من
 الثمن فاذا اقتضت المشتري وصار مقصودا
 بالقبض صار له حصته من الثمن **وسيقطع**
من الدين حصته الاصل اي ما اصاب
 الاصل بسقط من الدين لانه يقابل به
 الاصل مقصودا **ويقال التما بخصته** اي ما اصاب
 اصاب التما فتملك الراهن به **الزيادة تصح**
في الرهن مثلا ان يرهن ثوبا بعشرة يساوي
 عشرة ثم يريد الراهن ثوبا اخر ليكون مع
 الاول رهنا بالعشرة **لا الدين** مثلا ان يقول
 الراهن اقترضني جنس ما يه اخري علي ان
 يكون الصبد الذي عنده رهنا بالثوب والفرق
 ان الاصل المقرر بينهم ان لا لحاق بالاصل
 العقد انما يتصور اذ كان الزيادة في المقود
 عليه او المقود به والزيادة في الدين
 ليست مبيها من اماكنها في غير المقود
 عليه

عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن
 ولا يبقى بعده **رهن عبد يساوي القا فذفع**
مثله اي عبد يبعي يساوي القا بعده **رهنا**
بدله ونواي الاول **رهنا حقا يرد الي رهنه**
والمرتبة امين في الثاني حتي يجعله ملكا
الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض
 والدين فلا يخرج عنه ما بقيا لا ينقص القبض
 فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه
 لانها وفيها بدخول احدهما فيه فاذا كان
 الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل
 يستلزم تجديد القبض فيه لان تجديد
 المرتبة علي الثاني يرد امانة ويد الراهن
 يد استيعاف وضمان فلا يوجب عنه
 وقيل لا يستلزم لان الرهن تبرع كالهبة
 وعينه امانة كما عرف وقضى الامانة
 يوجب عن قبض الامانة **امرا المرتبة**
الراهن عن دينه قبضه اي قبل الراهن
 الا برأيه **وهو له خلك الرهن** في يد المرتبة
 بلامنه من صاحبه **ملك حقا** استعسانا

وقال زفر بن قيس فثبت للرهن وهو القياس
 لان القبض وثقه مصمونا فبقي كذلك ما بقي
 القبض وجه الاستحسان ان ضمان
 الرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان
 استيفاء ولا يتحقق الاعتبار الدين
 وبالا برالم يبق احدهما وهو الدين والحكم
 الثابت بعلته ذات وصغير يزول
 بزوال احدهما وهذا لو رد الرهن سقط
 الضمان لعدم القبض وان بقي الدين
 فكذا اذا ابراه عن الدين سقط الضمان
 لعدم الدين وان بقي القبض **ولو استوفاه**
اي المرتهن دينه بالتام او بعضه بايضا
الرهن او منقطع او بترايه عينا به
اي بالدين او صالحه عنه اي الدين
عليه عين او احوال مرتنه بدينه على
اخر فملك في يده اي المرتن هلك بالدين
 لان نفس الدين لا يسقط بالايضا وخو
 لما تقر ان الديون تقضى بامثالها لانفسها
 فكذلك الاستيفاء مستغنى لعدم الفائدة لانه
 يعقب

يعقب محال بانه مثله فاذ اهلك الرهن تقر
 الاستيفاء الاول فانتقض الاستيفاء الثاني
ورد ما قبض اليه من ادي في صورة ايقاع
 الرهن او المنقطع او السرا او الصلح **وبطلت**
الحالة وهلك الرهن بالدين اذ بالحوالة
 لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه
 تقوم مقام ذمة المجهل اذ مات المحتال عليه
 مفلسا **كذا** اي كما يهلك الرهن بالدين في
 الصور المذكورة يهلك به ايضا **اذ اهلك بعد**
تصا دقهما على ان لا دين لان الرهن مضمون
 بالدين او بجهته عند تولم الوجود كما في
 الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتمال
 ان يتصا دقا على قيام الدين بعد تصا دقهما
 على عدم الدين بخلاف الاول لانه يسقط
 به والله اعلم **كتاب الغصب**
 او دعه عقب كتاب الرهن لان في الاول
 حبا شرعيا وفي الثاني حبا غير شرعي
هو لغة اخذ الشيء من الغير بالتظلم متقوما
 ولا يقال غصب زوجة فلان وجر فلان

وشرا **احد مال** هو بمنزلة الحبس **متقوم**
 احترازا عند المحرم **محتم** احترازا عند مال المحرم
 فانه غير محتم **من يد مالك بلا اذنه** احترازا
 عند اخذه من يد المالك باذنه واسارة الي ان
 ازالة يد المالك معتبرة في الغصب عندنا
 وعند الشافعي هو اثبات يد العدو وان
 عليه ومثرة الخلف في تظهر في زوال
 المقصود كولد العصبوبة ومثرة البستان
 فانها ليست بمضمونة عندنا لعدم ازالة
 اليد وعنده مضمونة لاثبات اليد
 فالخلاف ان المعتبر في الغصب عندنا ازالة
 اليد المحقة واثبات اليد المبطله وعند
 الشافعي المعتبر هو الثاني فقط **لا يخفى**
 احترازا عند السرقة **فاسمخزام العبد**
وتجيد الدابة اي وضع الجمل عليها **غصب**
 لوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد
 المبطله فيها **لا حلويسه علي البساط** لعدم
 ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل
 والتحويل والتسقط نقل المالك وقد بقي
 اثر

اثر فعله في الاستعمال فلم يكت احدا عن يده
 وحكمه **الاثم لمن علم** انه مال الغير **ورد العيق**
قائمة والغرم هالكه **ولغيره** اي لغير من علم
لا خيران لانه حق الغير فلا يتوقف على
 علمه ولا اثم عليه عليه لانه حقا وهو موقوف
 بالحديث **ويجب المثل في المثل** كالمكيل والموزن
 والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعتدوا
 عليه بمثل ما اعتدي عليكم الآية المراد بالمثل
 ما يوجد له مثله في الاسواق بلا تفاوت بين
 اخرايه يعتد به وما لا يكون كذلك فهو قيمى
 ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث تخرجه الصفة
 عن المثلية بجعله نادرا بالنسبة الي اصله
 كالعمقة والعدو والابريق فيكون قيميا
 وقد يكون مصنوعا بحيث لا تخرجه الصفة
 عن المثلية لبقاكثرته وعدم تفاوته
 كالدراهم المصروية والدنانير فان **انقطع**
 اي المثل **فقيمته يوم الخصومة** وعند
 ابو يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم
 الانقطاع لا يبي يوسف انه لما انقطع التحق

بما لا مثله فتعتبر قيمته يوم انعقاد السبب
لأنه الموجب والمحدد ان الواجب المشد في الذمة
واما ينتقل الي القيمة بالانقطاع فتعتبر
قيمته يوم الانقطاع ولا يبي حنيقة ان
النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا لو
صوّط الي ان يوجد مثله فله ذلك وتبقى
القاضي ينتقل فتعتبر قيمته يوم الخصومة
والقضاوي **يجب القيمة في القيمة** كما لعروض
والحيوانات والعديد المتفاوت يوم **تقصه**
لانه مطالب بالقيمة حين غصب فتعتبر قيمته
عند ذلك **فان ادعى** اي الغاصب **الملاك حبس**
حتى يعلم انه اي الغصب **لوبيظي لظهوره**
قضى عليه بالبدل لان حق المالك ثابت في
العين فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب علمه
ظنه انه صادق كما اذا ادعى المديون لافلاس
برهن اي المالك **انه مات عند عاصبه وقلب**
الغاصب اي برهن انه مات عند ماله **قيمته**
اي الغاصب **اولي عند محمد** لا وجوب الضمان
بالغصب ثابت ظاهرا وانبات الرد عارض
والبينة

والبينة له يدعي خلاف الظاهر **وبيينة المالك**
اولي عند ابي يوسف لان حاصل اختلافهما
في الضمان وفي بيئته اثباته **وهو** اي الغصب
انما يتحقق **فما ينقل** ويحول لما عرفت انه
ان الالمالك عن يد ماله باثبات اليد عليه
ولا يمكن تحقيقه الا في المنقول لا العقار الذي
لا ينقل ولا يحول **فلو اخذ عقارا ومالك في**
يده بان غلب السيد على الارض ثبتت تحت
الماء او غصب دارا فهدمت باقة سماوية
او جاسيل فذهب بالبناء **ثم يضمن** لا تنقلا
شروطه وهو الغصب **فيلقاه** بيله عماد الدين
والاستروشي في قصورهما **الاصل انه**
يضمن بالبيع والتسليم وبالجود في الوديعة
يعني اذا كان العقار ودية عند منجده
كما في ضمان بالاتفاق **وبالرجوع عن الشهادة**
بان مثا هدا علي رجلا بالدار ثم رجعا بعد
الغضا ضما **وضمن** **فيسما** اي العقار
والمنقول **ما نقص** معقول ضمت **بفعله**
متعلق بقوله نقص **وسكناء** هذا بيان الضمان

الضمان في العقار والعبارة العبادرة عند المتأخر
 ههنا ما ذكرنا وبين سراج الهداية وغيرهم
 العمل بالهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة
 وهي ان تكون مقارنته بعمل يقضى الى اتمام
 البناء كالمحذرة والقضارة حتى قالوا في شرح
 قول الهداية فيدخل فيما قاله اذا التهم
 الدار بسكنائه وعمله انما قيد بعمله لا بها اذا
 تهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها
 لا بسكنائه وعمله بل باقائه سماوية فلا ضمان
 عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف
 فظهر ان مرادهم بيان سببي النقص
 الاول لا بالاحزة وهو السكنى الخاصة وقد
 غير صاحب الوقاية هذه العبارة فقال
 وما نقص بفعله كسكنائه فلزم عليه ان
 السكنى ان قيدت بالعمل الموهن لم يبق
 للسبب الاول اعني الهدم بقرض
 والا لزم كون السكنى المبرورة عن العمل
 الموهن سببا للضمان وقد عرفت ان الدار
 مع السكنى اذا تهدمت باقائه سماوية
 ليس

بما يجب ابتداء وهو
 الهدم والبناء ما
 يقضى اليه صريح

ليس فيه ضمان وعندني نسخة منقولة
 من خط المصنف وكانت العبارة المكتوبة فيها
 اولها في الهداية وغيرها ثم غيرها وتبعه صدر
 الشريعة والصواب ما يوافق الهداية
وررعه فان الارض المخصوصة اذا انتقلت
 بالزراعة يفرم النقصان لانه اقلق البعض
او باجارة عبد غصبه عطف على بفعله وبيان
 الضمان في المنقول اي ضمانه ايضا ما نقص
 باجارة عبد غصبه فحصل له في مدة الاجارة
 نقص بسبب استقلاله **بخلاف المبيع** يعني
 اذا انتقص مئتي من قيمته المبيع في يد البائع
 بغوات وصف منه قبل ان يقبضه المشتري
 لا يضمن البائع شيئا لنقصانه حتى لا يسقط
 مئتي من الثمن وان خسر النقصان **وتراجع**
السعر اذا رد في مكان الغصب يعني اذا
 رد الغاصب المصوب الي مالكه بعد نقصان
 السعر فان كان الرد في مكان الغصب فلا ضمان
 عليه لان تراجعته يقتضي الرجوع لا لغوات
 خبره وان لم يكن فيه تخير المالك بين القيمة

وبين الانتظار والى الذهاب الى ذلك المكان
 ليسترد لان النقصان حصل من قبل الغائب
 ينقله الى هذا المكان فكان له ان يلتزم الضرر
 المضر ويطلب له بالقيمة وله ان ينتظر **وتصدق**
باجره عطف على ضمن اي اذا غصب عبد امثلا
 واجره واحذر اجرة منقصه بالاستعارة وضمن
 ما نقص تصدق باجر اجرة عند اي حنيعة
 ومحمد واهله ان العلة للغائب عندنا خلافا
 للنسابة لان المنفعة لا تتقوم الا بالعقد
 والعاقبة هو الغائب فهو جعل منافع العبد
 ما لا يعقده مكان هو اولي ببدنها ويومر
 ان يتصدق بها لاستغادتها بيد صاحبها
 وهو المضر في مال الغير **واجبر مستقار**
 اي اذا استعار بيتا واجره واحذر اجره ملكه
 ويجب عليه تصدقه به لما ذكر **وزج** اي
 تصدق ايضا بزوج **حاصل بالتصرف في**
مودعه ومقصوده مستقرا بالاشارة او بال
لشرايدراهم الوديعة او الغصب ونقدتها
فان اشار اليها ونقدتها غيرها او الى غيرها
او اطلق

او اطلق ونقدتها لا يعني ان المودع او الغائب
 اذا تصرف في الوديعة او المقصودة وبيع
 يتصدق به عند اي حنيعة ومحمد وهذا
 واضح فيما يتعلق بالاشارة اليها كالعروض
 ونحوها لان العقد يتعلق به حتى لو ملك قبل
 القبض يبطل البيع فيستفيد الرقبة واليد
 في البيع بملك حيث فتصدق به اما فيما
 لا يتعين كالدراهم والدرهم نقد كوفي الجاه
 الصغير اذا اشترى بها فانه يتصدق بالزوج
 نظرا لقرينة العبارة يدل على انه اراد به
 اذا اشار اليها ونقدتها وما اذا اشار اليها
 ونقدتها يعني ملك ذلك يطيب له لا في الاشارة
 اليها لا تفيد القيين فيشترى وجودها
 وعدمها الا ان يتأكد بالنقدتها وبه في ان
 يغتنى الامام ابو الليث وفي الكافي قال
 شايخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول من
 الشترى قبل ان يضمن وبعد الضمان
 لا يطيب الزوج بكل حال وهو المختار لا اطلاق
 الجواب في الجاه معين والمنازعة **اجره** اي

القاصب فاجان ما لك في المدة **فقد ابي يوسف**
اجر ما بقي قبل الاجارة وما بقي لما لك لان
 القاصب مضوي في حقه **وعند محمد اجر ما بقي**
لقاصبه لانه العاقد وما بقي لما لك لانه مضوي
 في حق ما لك **كذا ابي علي** هذا الخلاف **لواجره**
فاسسحق في المدة واجان المستحق لانه كما لك
فصب ابي رجل مالا وغيره ابي المعصوم
 احتراز عما اذا تغير تغير فعله مثلا ان صار
 العبد زبيبا بنفسه او الرطب متراقات
 المالك فيه بالثبات ان شأ اخذه وان شأ
 تركه وضمنه **من الاسم** فقات اعظم
 ما نفع احتراز عما اذا غصب ثاة فزجها
 فان ملكها لم يزل بالذبح المجرد اذ لم يزل
 اسمها حيث يقال ثاة مذبوحة لم يقبلوا عظم
 ما نفعه لان من قاله قصده تشاؤله الحنطة
 كجعلها هريسية ونحوها تتروك بالطحن ولا
 حاجة اليه لان قوله زال اسمه مفعول عنه
 لانه يلزمه **او اختلط ابي المعصوم**
ملك القاصب ولم يميز اصلا كما خلاط بيرة
 او شعيرة

او شعيرة بشعيرة **او لم يميز الا بخرج** كما خلاط
 بيرة بشعيرة او بالعكس **فمنه ابي القاصب المعصوم**
وملكه اما الصمان في صورة القيس وزوال الاسم
 فلكونه مستقريا واما الملك فلانه احدث صنعة
 مستقومة لان قيمة الثاة تزداد بطلعها ونشها
 وكذا قيمة الحنطة تزداد بجعلها دقيقا واحدا
 فيرحق المالك هالكا من وجه حتى يتبدل
 الاسم وفات اعظم المنافع وحق القاصب
 في الصفة قائم من كل وجه فيكون واجبا
 على المالك من وجه على ما تقر في الاصول
 ان صوري الترجيح اذا اتعا وصا كان الرجحان
 في الذات احق منه في الحال واما العنان
 في الاختلاط فلكونه مستقريا فيه ايضا
 واما الملك فليلا يجتمع اليد لان في ملك
 المعصوم منه **بلا حال** متعلق بملكه **تبل**
الرعي ابي رعي المالك اما با دايه له او امر
 او تظمنى القاصي وهذا اسم تحسان هو
 والقياس في الخل لا ملكه ثبت بلسه والملك
 مجوز للتصرف بله توفق على رعي غيره وهذا

لوجهه او باعه صح وجه الاستحسان قوله
 صلى الله عليه وسلم في الشاة المذبوحة المملوكة
 بلا رضي صاحبها فهو لها الا سوا افاد الامر
 بالتصدق زوال ملك المالك وحرمه الانتفاع
 للغاصب قبل الارضا ولان ما في اباحة الانتفاع
 فتح ياب الغصب فيجوز قبل الارضا ختم الماداة
 الفساد ونفاذ بيعه وهبته حرمة لغتاه
 الملك كما في البيع الفاسد كذا في **شاة وطيها**
او شبيها وطيها بر او زرع و جعل حديد
سيفا ولبنا على ساحة وهي شجر عظيم
 جدا ولا ينبت الا ببلاد الهند **وان ضرب**
الحجريين درهما او دينار او ناعلا لملك **بلاد**
سبي لان العين باق من كل وجه ومعناه الاصل
 الشاة وكونه موزونا وهما بايتان حتي جري
 فيه الربا باعتبارهما ذبح **شاة غيرة** طرحها
 اي ذلك الغير شاة عليه اي الذابح واخذ
قيمتها او اخذها اي الشاة المذبوحة يعني
 ان الملك مخير ان شاء ضمنه قيمتها وسلم الشاة
 اليه وان شاء اخذها **ضمن** نقصانها لانه
 اطلاق

اطلاق مد وجه لغوات بعض المنافع كالحمل والدر
 والنسل وبها بعضها وهو اللحم وان كانت الدابة
 غريما كولة اللحم فقطع الغاصب طرفها بضمه
 المالك جميع قيمتها بوجوه الاستحسان من كل
 وجه **كذا الوضوء ثوبا ونوت** بعضه وبعض
نقصه يعني ان المالك مخير بين ايضا ان شأض
 الغاصب لمرقيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب
 وان شأخذ الثوب وضمه النقصان لما ذكرنا
 ولو **موت** **لكم** ضمن اي الغاصب **كلها** اي كذا القيمة
 وفي حرق يسمى **نقصه** بلاد تقويت سبي منه
ضمن ما نقص واخذ رب الثوب ثوبه لان
 العين قائم من كل وجه **سبي في ارض غيرة او غرس**
قلوا اي البنا والغرس **وردف** لان الارض
 لا تقصب حقيقة فيسقي فيها حق المالك
 كالكاف والغاصب جعلها مشغولة فيومر
 بغيرها كما لو شغل طرف غيره بطعامه **ولما لكها**
 اي الارض ان **يجزى له** اي للباني او الفارس
قيمتها اي قيمة الغرس **والبنا ان نقصت**
 اي الارض **به** اي بالبنا او الفارس وسبي

طريق معرفة بيان قيمتها بقوله **متقوم** اي الارض
بدونها اي بدون البنا والعريس **وبحدهما**
 حال كونه **مستحق القطع** فيضمن **الفصل** فان
 قيمة الشجر والبنا المستحق القلع اقل من قيمة
 مقلوعها فقيمة المقلوع اذا نقصت منها اجرة
 القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع
 فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر
 المستحق القلع عشرة واجرة القلع درهم بقي
 تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم
 بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة
 هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البنا
 والعريس واذا عكس فللقاصب ان يضمن له
 قيمة الساحة فيأخذها اي الساحة كذا في
 النهاية **جمل الثوب** الذي عصبه او **عصر**
اولت السويقي الذي عصبه **بسم** فالمالك
 بالخيار ان يتأخر **اي** الثوب حال كونه
ابيض يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض
ومثل سويقيه وسلمه الي القاصب لانه من
 المثليات **واخذها** اي الثوب والسويقي
وضمن

فلقاصب وضمن
 قيمته ملكه صح

وضمن ما زاد الصنع واليمن لان الصنع مال
 متقوم كالثوب وعصبه وصيفه لا ينفصل عنه
 ماله ويجب صيانتهما ما امك وذا في معنى
 ايها ل مال احد هما اليه وانما حق الاخر في
 عين ماله وهو فيما قلنا من التخيير الا ان اتينا
 الخار لرب الثوب لانه صاحب اصل والغائب
 صاحب وصف **وان سوي** اي القاصب **ضمنه**
 المالك **ايض** او **أخذه** ولا شيء للقاصب من
 اجر التسويد لانه نقص **فصل**
في اي القاصب ملقا مستند الي وقت
 الغصب وبقا له الشا في لا يملكه لان الغصب
 نقد محض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم
 شرمي فيستدعي سببا شرعا ولنا ان المالك
 ملك بدل المصوب بكماله اي رقبته ويد موجب
 ان يخرج المصوب عن ملكه ليلا يجمع البديل
 والبديل في ملكه شخص واحد ويجب ان يدخل
 في ملك القاصب والاثر من ثبوت الملك بلامالك
وصدق اي القاصب **في قيمته** اي المصوب
يضمنه ان لم يبرهن المالك للزيادة يعني ان

ادعى المالك زيادة قيمة المصوب وفكرها
 الغاصب فان يرهين المالك قبل والا صدق
 الغاصب بيمينه في نفي الزيادة كما في ما يرد دعاوي
فان ظهر ايمه المصوب وهي ايم القيمة اكثر مما
ضمن الغاصب وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذ
المصوب المالك رد عوضه او امضى ايم المالك
الضمان لا ذر ضاه بهذا العذر لم يتم حيث
 ادعى الزيادة وانما اخذوه ومنه عدم البينة
 ولو ضمن الغاصب **بجور ماله او حخته ايم**
حجه ماله او تكول الغاصب بقوله ايم للغاصب
ولا جوار للمالك لانه رضي بالمبادلة بهذا
 العذر حيث ادعى هذا العذر فقط **بغير بيع**
غاصب ضمن بعد بيعه لا امتاقه كذلك
 ايم اذا ضمن بعد الامتاق لان الملك الثابت
 للغاصب ناقص لشوئته مستردا والثابت
 مستردا مشوجده دون وجه والمالك الناقص
 يلغى لتعاد البيع دون العتق **وايد المصوب**
مطلقا ايم سواء كانت متصلة كالسمن والحن
 او منفصلة كالولد والثمر **لا تضمن الا بالقرعي**
او المنع

او المنع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا **وما**
نقصت الجارية بالولادة مصوب ويجبر بوج
 ايم اذا ولدت الجارية المصوبة ولدان كانت
 النقصان مصوبا على الغاصب فان كانت في
 قيمة الولد وفايه جبر النقصان بالولد
 ويسقط ضمانه عن الغاصب ولا يستحق جباية
زنا بامه غصبها فحبلت فزوت حاملا مولودا
فانت ضمن قيمتها لانه لم يردوها لما اخذها لانه
 اخذها ولم ينعقد فيها بسبب الشلف وردوها
 وفيها ذلك مضاركا اذا جنت جنائية في يد الغا
 ب فقتلت بها او دفنت بها بعد الرد فانه يرجع
 بقيمتها على الغاصب كذا هذا **بخلاف الحرته**
 يمين اذا زنا بها رجل مكروهة فحبلت فانت في
 ضمانها فانها لا تضمن بالغصب يبقى عند
 فساد الرضمان الاخذ **فانها ايم بامه غصبها**
واستولدها ايم حبلت منه والدمي **ثبت النسب**
بعد ارضا المالك لان التقنين منه له حق فهو
 التقنين او رث نسوته والنسب يثبت بها كما
 لو زنت له غير امرائه **والولد رقيق** لان الحره

لا تشبه بالشيء كذا في الظاهر **المنازع** كوكوب
الدابة وسكني الدار واستخدم المملوك **لا تضمن**
بالغيب والافتراق صورة غيب المنازع ان يغيب
عند امثاله ويمسكه بشرا ولا يستعمله ثم يردّه
على سيده وصورة افتراق المنازع ان يستعمل
العبد بشرا ثم يردّه على سيده كذا في الظاهر
بل تضمن ما تضمن باستعماله فخرج الغصان
الا ان يكون اي الغصوب استقنا من غلبه
لا تضمن وقفا وما لا يتيقن فان ما منهما تضمن
كذا في العبادية وغيرها **التي تضمن ايضا خيرا**
لمسلم وخيرا بان اسلم وفي يده الخمر
والخمر يرفا قلوعا اخر لا يملكها في حق
المسلم **بخلد في مال الذي** من الخمر والخمر
حيث يضمنان بالافتراق لانها مال في حقه
غيب خمر مسلم فخللها بغير متقوم كالقتل
من الظل الى الشمس ومنها اليه **او جلد**
ميتة قد يغد به اي بغير متقوم كالتراب
والشمس **اخذها المالك** جانا اذ ليس
فيه مال متقوم للغائب وكانت الدابة
اظهارة

٢٩٩
اظهارة الظالمية والتقوم فصار كغسل الثوب
ولو اتلفها ضمن لا تلافه ملك الغير **ولو**
خللها بغير متقوم كالمال ملكه اي الغاصب الخمر
ولا شيء للمالك عليه اي الغاصب لان الخمر
لم يكن متقوما والمال مثلا متقوم فخرج جانب
الغاصب فيكون له بغير شيء **ولو دبح به** اي
بمتقوم كالقرط والغصص ونحوهما **الجلد اخذه**
المالك ويرد ما زاد الدية اذ بهذا الرباع
انقل بالجلد مال متقوم كالصبي في الثوب
فخرج جانب الغاصب **ولو اتلفه لا تضمن**
لانه لم يتلف مال الغير **ضمن بغير متقوفي** وهو
اله اللهو كبريط ورماد وفوطيل وطنبور
قيمتها ما لها غير اللهو ففي الطنبور تضمنت
الخشب المنقوت ونحو البواقي **ويضمن بارقة**
سكرو ومنقفي وقد مر معنا في كتابي **الا**
شرية يمتثلها لا المثل لان المسلم ممنوع عن
تملك عينها ولو كان فعلا جاز وان اتلف
صليت بضراي ضمن قيمته صليبا لانه مال
متقوم في حقه وهو مقر عليه فلا يجوز الغرض

له **ويصح بيعها** اي بيع هذه المذكورة وقال
 لا يقطن ولا يصح بيعها وقيل الخلاف في الدق
 والطبل الذين يضربان للهوفا ما طبل المرأة
 والدق الذي يباح ضربه في العرس فيفرضها
 بالانطلاق بلا خلاف نعم ان هذه الامتيازات
 للمحصنة فيطلل تقومها كالخمر وله ان يها موال
 لصلاحيتهن لما يجل من وجوه الاستغناء وان
 صاحت لما لا يجل ايضا فصارت كالامة المغنية
 ونحوها كاللبس النطرح والجمامة العتيارة
 والربك المقاتل والعبد الخصى حيث يجب
 فيها القيمة غرض صالحة لهذه الامور والفتوى
 على قولها لكثرة العنساء فيما بين الناس
 كذا في الطائي **حرقيد عبد الفراء** وحل وباط
وابتدأ وفتح **اصطبلها** اي الدابة وفتح
تفص طائفة فتذهبت هذه المذكورات
 وفي الدابة والتفص خلاف محمد **اوسعي**
 الي سلطان ميث يوديه ولا يدفع ايداه
 بل يدفع اليه اوسعي اليه ميث يفسق ولا يمتنع
 عند الفسق بمنسية اي يبي الساعي **وقال**

عند

عند سلطان قد يفهم وقد لا مستقول القول
 قوله انه وجد ما لا مفرومه لا يضمن في هذه
 الصورة لا تقف السبب كذا اي يضمن الساعي
لوسعي يفرض حق **عند محمد** زجره عند السعاية
 وبه يعني امر عبد غيره بالابق او قال **اقتل**
نفسك تفعل اي ابق او قتل نفسه وجه عليه
 اي الامر بميته **ونوقال** له **اقتل مال مولدك**
فانلق لا يضمن لانه بالامر بالابق او القتل
 صار غايها لانه استعماله في ذلك الفعل اما
 بالامر بالقتل مال المولى فلا يصير غاصبا لانه
 وانما يصير غاصبا للعبد والعبد المقصوب
 قائم لم يهلك وانما التلق بفعل العبد كذا في
 العمادية **استعمل عبد الغير لنفسه** كانت
 يقول له اوتق هذه الشجرة وانثر الشجرة
 لتاكل انت وانا وان لم يعلم انه عبد **وقال**
 ذلك العبد اني حوضت قيمته ان هلك لانه
 استعمله في منفعته **ولو استعمله لغيره** كاذ يقول
 اوتق الشجرة وانثر الشجرة لتاكل انت لا اعم
 لا يضمن لانه لا يصير غاصبا كذا في العمادية

ويحل فعله بخلافه ولو عدم قطعا
 يضمن لوجوب السبب

كتاب الاكراه وجه المناسبة
 بينه وبين كتاب العقب ظاهر **هو** لغة
 جاز الفاعل على امر يكرهه وشرعا **جمل الغير**
على فعل اعم من العقب وعمل ساير الجوارح **جما**
 متعلق بالجلد وهو اعم من القتل واللاف
 العضو والجسدي والضرب والقيء **يهدم** **منه**
به اي رضي الغير بذلك الفعل **الاختيار** اي لا يعدم
 اختياره **لكنه** اي ما يعدم الرضا **قد يفسده**
 اي الاختيار **وقد لا** اي لا يفسده فالحاصل ان
 عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل
 الاختيار ثابت في جميع صوره لكن في بعض
 الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسده
 امثال هذا هو المستطور في جميع كتب
 الاصول والعروع حتى قال صدر الشريعة
 في التنقيح وهو اما ما لم يكن بان يكون يعقوب
 النفس او العضو وهذا مقدم للرعي مفسد
 للاختيار وما غير ما لم يكن بان يكون نجس
 او يهدد او يضر وهذا مقدم للرعي شر مفسد
 للاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية هو
 مغل

مغل يوقعه بغيره فيغوث بدو ضاه او يفسد
 اختياره فان فيه جعل قسم الشيء تسامحا لا
 يخفى على من يعرف معنى القسم والتسليم
 والعجب ان صدر الشريعة بعد ما قال فيه
 ذلك قال في شرح الوقاية ثم الاكراه
 نوعان احدهما ان يكون معوقا للرعي وهو
 ان يكون بالجسدي والضرب والثاني ان يكون
 مفسدا للاختيار وهو ان يكون بالقتل او قطع
 العضو معقوت الرضا اعم من فساد الاختيار وفي
 الجسدي والضرب معقوت الرعي ولكن الاختيار
 الصحيح باق وفي القتل لا رضي وكذلك اختيار
 غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال ويخصف
 اليها خروما قال والشجرة تنبت مع الثمرة
مع بغا اهلين وعدم سقوط الخطاب عنه
 لان اكله مبتلي والابتلا يعقوب الخطاب
 الا ترى انه متردد بين مريض وحظوظ وخصف
 وياثم مريض ويوجر اخره وهو تيل الخطاب وبقا
 الالهية وشرطه اربعة امور **الاول** **قدرة**
الحامل على تحقيق ما هده به سلطانا او غيره

او السبعة

يعني لصا او عنوة هذا عندهما وعند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى لا يتحقق الا ان سلطان لان
 العذرة لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا
 هذا اختلاف عصر زمان لا اختلاف في حجة وبرهان
 لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما
 يتحقق به الاكراه فاجاب بانه على ما شاهد
 وفي زمانها ظلم الفساد وصار الامر الى كل متقلب
 فيحقق الاكراه من الكل والغتوي على متوليها
 كذا في الخلاصة **الثاني خوف الفاعل وقوته**
 اي وقوة ما هدد به الخاسر بان يغلب على قلبه
 انه يفعل له ليصير به محمولا على ما دعي اليه
 من الفعل والباب شره **الثالث كونه** اي الفاعل
متنعا مما اكراه عليه الحق ما اي لحق نفسه كبح
 ماله او ابتلاه او اعتاق عبده او لحق شخص
 اخر كما قلنا قال الفراء ولحق الشرع كشر
 الحزب والزنا ومخوضهما **والرابع كون المكره متلف**
نفس او عضو او موجب نعم **يعدم الرضى**
 وهو ادبي مراد به وهو ايضا متفوت بحسب
 الاستصحاب كما سيأتي **وهو اي الاكراه اما ملجي**
يعدم

يعدم الاختيار ولو كان باطلا في نفس او عضو
 واما غير ملجي لا يعدمه **لوقبح** او قبح مبدية
مديدة او ضرب **شديد** في المبسوط الحد في
 الحبس الذي هو الاكراه ما يلجى الا غتمام البين
 به وفي الضرب الذي هو الاكراه ما يجد منه الا الم
 الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا
 ينقص منه لان المقادير لا تكون بالاراء ولكنه
 على قدر ما يرى الحاكم اذا وقع اليه **لخلاص حبس**
يوم او قدير اي قيد يوم او ضرب غير شديد
 فانه لا يكون اكراها اذ لا يبالى بمشاه عاده فلا يعدم
 الرضى **الا الذي جاء** يعني انما تكون اكراها لرجل
 له جاء وعنوة الا ضرره اشد من ضرر الضرب
 الشديد لغيره فيخوف به الرضى **بنا الاول**
 يعني الملجي **وحض الكل ميتة ودم ولم خنزير**
وشرب خمر لان حرمة هذه الاشياء معتدة بحالة
 الاختيار وفي حالة الضرورة بقاء على
 اصل الحد لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه
 فانه استثنى حالة الضرورة والاستسنا
 تكلم بالباقي بعد الشيا والاضطرار يحصل

بالأكراه الملبى **وبالصبر على القتل** انتم في هذه
 الصور **كما في المحضنة** لانه لما ابيع كان بالامتناع
 معاونا لغيره على اهلاك نفسه **ورخص ايضا**
تلعنظ كل كافر وقلبه مطمئن بالايما
 حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه حيث ابتلى
 به وقال له صلى الله عليه وسلم كيف وجدت
 قلبك قال مطمئنا بالايما فقال صلى الله
 عليه وسلم فان عاد واقعد وفيه منزل قوله
 تعالى لا امة اكره وقلبه مطمئن بالايما
 الآية **وبالصبر عليه** اي القتل في هذه الصورة
اجراي ما رثا جورا ان صبر ولم يظهر الكفر
 حتى قتل على ذلك لان خبيثا رضي الله
 عنه صبر على ذلك حتى صلب وتسامحه
 النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء
ورخص ايضا اطلاق مال مسلم لان اطلاق
 مال الغير مباح للضرورة كما في المحضنة
 وقد ثبتت لك صاحب المال **ضمن الحامل**
 لان الفاعل انة الحامل منها يبيع انة له والائلاف
 من هذا الغنيل بان يليق عليه عليه فيقتله
لاقتل

فيمنه
 فيمنه

لاقتل عطف على اطلاق اي لا يرخص قتل مسلما
 بل يصبر على ان يقتل فان قتله كما في اثم لادن
 قتل المسلم لا يستباح للضرورة مالا لان يعلم انه
 لو لم يقتله قتله **ويغاد في العمد الحامل فقط** عند
 ابي حنيفة ومحمد لان الفاعل يصير انة وقال
 ابو يوسف لا يغاد واحد منها للشبهة وقال زر
 يغاد الفاعل لانه مباشر وقال الشافعي يغاد كل
 منها الفاعل بالمباشرة والحامل بالاشتراك **ولا يرخص**
بالاول في الرجل لانه كما لقتل لان ولد الزنا
 هالك حكما لعدم من يرعيه فلا يستباح للضرورة
 كما لقتل **ولكن لا يجد استحصانا** يعني اذا لم يرخص
 زناه بالملبى كان مقتضى الاحتياط ان يجد لا
 انتشار الالة دليل الطوعية ولكن لا يجد استحصانا
 فان انتشار الالة لا يدل على الطوعية اذ قد
 يكون طبعيا كما في النائم **وبالثاني** عطف على الاول
 يعني باكراه غير ملبى **لا** اي لا يرخص الامر المذكور
كنه اي الثاني من الاكراه **استغنى الحد في زناها**
 لانه وان لم تكن مكرهة فلا اقل من الشهمة كذا
 الثانية **لا زناها** اي لم يستغنى الحد في زناها لان

الاكراه الملبى اليك رخصة في حقه كما كان في
 حق المرأة حتى يكون غير الملبى شهرة ليسدر في
 احد **تصرفات المكره** **قولا** يعني ان الاصل ان
 التصرفات القولية للمكره سواء كان مكرها بالملبى
 او بغيره **تفسد** عند فائض البيع العاصدة **وما**
يتمل الفسخ بفسخ ان فسخ المكره **وما لا** **يتمل** فلا يفسخ
الاول وهو ما يتمل الفسخ **كبيعه** **وشرايه** **واجارته**
وصاحبه **وابرايه** **مديونه** **وكفيله** **وهبته** فانه
 اذا اكره على واحد منها باحد نوعي الاكراه خير
 الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء امضي وان شا
 فسخ لان الاكراه مطلقا يعدم الرضا والرضي شرط
 صحة هذه العقود **فتفسد** باعدامه **وامور**
 فانه خير متمل الصدق والكذب وانما صار حجة
 لرجحان جانب الصدق والاكراه دليل على كذبه
 فيما يقرب به قاصدا الى دفع الشئ نفسه **وتملكه** اي
 البيع بالاكراه **المشتري** ان **يقبض** كما في ساير
 البيوع العاصدة **فيصح** **امتاقه** اي امتاق
 المشتري لكونه ملكه **ولزمه** اي المشتري **قيمه**
 لانه اقلق ما ملكه بعقد فاسد **فان قبض** اي
 البايع

البايع المكره **التمن** او **سلم** **المبيع** **طوعا** قيد المذكورين
نقد البيع لوجود الرضى **وان** **فتبضه** اي التمن **مكرها**
لا **ايه** لا يتخذ لعدم الرضى **ويده** اي و البايع التمن
 الذي فتبضه مكرها **ان** **بقي** في يده **ولم يفتبض** **ان** **هكذا**
 لان التمن كان امانة عند المكره لانه اخذه باذن
 المشتري والقبض اذا كان باذن المالك فاعما
 يجب الضمان اذ قبضه للمتملك وهو لم يقبضه له
 لكونه مكرها على قبضه فكان امانة كزاني الثاني
يخلد في **ما اذا اكره** **عليه** **الهيئة** **بل** **ذكر** **الدفع** **فوقه**
ودفعه **حيث** **يكون** **فاسدا** **اي** **يجب** **المالك** **بعد**
 القبض كما لو اكره الصبي بغيره بنا على اصلنا ان الاكراه
 على الدفع **ولا** **عليه** **الهيئة** **اكره** **عليه** **التسليم** **ملك** **المبيع** **في** **يد**
 على البيع **ليس** **مشتري** **غير** **مكره** **والبايع** **مكره** **ضمن** **اي** **المشتري**
اكرها **اي** **قيمه** **للبايع** **لانه** **قبضه** **بحكم** **عقد** **فاسد** **فكان**
 معنونا عليه كما في امتاق المشتري **ولم** **اي** **البايع**
 ان يقبض **اي** **اشاء** **من** **الحامل** **والمشتري** **كالمقاصب**
 ومقاصب المقاصب **فان** **ضمن** **الحامل** **رجع** **على** **المشتري**
بقيمته **لانه** **قام** **بتعام** **البايع** **بإد** **الضمان** **لا** **لكن**
 لان المقصود بغير ملك المقاصب من وقت سبب

على الدفع ولا
 على البيع ليس
 اكرها اي
 كفاصبا المقاصب

الضمان وهو العقب **وان ضمت احد المشتريين** وقد
 نزلت لا يردني **فقد قل بشر** كان **بعده** اي بعد
 شرايه لانه ملكه باء الضمان فظهر ان باع ملك
 نفسه ولا ينفذ ما كان قبله لان استناد ملك
 المشتري الي وقت قبضه بخلاف ما لو اجاز المالك
 ملكه عقدا منها حيث ينفذ ما كان قبله وبعده
 لان المانع من النفاذ حقه فيعود **الكل جائزا وانما**
 وهو ما لا يحتمل الفسخ **كنكاحه وطلاقه وامتاقه**
 وسائر ما سياتي فان هذه العقود تصح عن نكاحه
 الاكراه قياسا على صحتها مع الهزل وعند
 الشافعي لا تصح **ورجعه** اي الغايل على الحامل
بنصف المسمى في الطلاق ان لم يطأ وكان المهر
 مسمى في العقد وان لم يسم فيه يرجع عليه
 بما لزمه من المتعة لان ما عليه كان على شرف
 السقوط بوقوع الفروقة من جهة ما بمعية
 كالارتداد وتغيير ابن الزوج وقد تكرر ذلك
 بالطلاق فكان تقويم المال من هذا الوجه
 مضافا تقويمه الي الحامل والتقويم كالإيمان
 فكان متلفا فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل
 بها

اي قريب القول

بها لان المهر تقويم بها بالرجوع لا بالطلاق ويرجع
 الغايل على الحامل **بقيمة العبد** في الاعتاق
 لانه صالح آية له فيه حيث لا تلاقى فافضاه
 اليه فله ان يضمنه موصرا كان او موصرا للكون
 ضمانا اطلاقا كما هو ولا يرجع الحامل على العبد
 بالضمان لانه موأخذ باقتلافه **ونزله** فانه
 اذا اكره على النزول صح ونزله لانه لا يحتمل الفسخ
 فلا يعمل فيه الاكراه وهو من اللاتي هن لهن جد
 ولا يرجع علي الحامل بما لزمه اذا لمطالبة له في
 الدنيا **ومعينه وظها** **ره** حيث لا يعمل فيها الاكراه
 لعدم احتمالها الفسخ **ورجعه** **واثلايه** **وفيه**
فيه اي في الايلا باللسان بان يقول فئت اليها
 فانها لما صحت مع الاكراه ايضا **واسلامه** فانه اذا
 اكره عليه صا ورسلا اذا وجد احدا لركن فظوا
 وفي الاخر احتمال من جحنا جابل الوجود احتياطا
بلا قتل لورجعه يعني اذا اسلم بالاكراه ثم رجع
 عنه لا يقتل لتمكن الشهادة لا ختم عدم الاسلام
 من الا بدنا فيكون كغيره اصليا فلا يكون مرتدا
ولا تعتبر **ته** لانها تتعلق بالاعتقاد لا بالبر

الهن صحت
 مع

انه لو توي ان فليطرح جيسر كما عزوان لم يتكلم به والا
 كراهه والى عليه عدم تغير الاعتقاد **فلا تبين عرسه**
 لعدم الحكم بالردة **فما دره السلطان** اي طلب
 منه ما لا بالكره **ولم يعين بيع ما له** اي لم يتقل
 بيع ما له واعطى عنه **فما عده صبح** اي وكذا البيع
 لعدم الاكراه بالنظر اليه كزاي الخلاصة **خوفها**
الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها تصح الهبة
ان قد و ايتها الزوج على الضرب لوجود الاكراه
كتاب الحجر هو لغة المنع مطلقا وشرعا
منه نفاذ التصرف المتولي خصه بالذكر
 لان الحجر لا يتحقق في اموال الجوارح وسر
 ان اثر التصرف المتولي لا يوجد في الخارج
 بل امر بعينه الشرع كما لبيع ومحوه فاذا لم
 يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف
 التصرف الفعلي الصادر وقت الجوارح فانه
 لما كان موجودا خارجيا لم يحترق اعتبار عدمه
 كالقتل واقله في المال والا كان سقسطة
وسببه الضرب بان يكون غير بالغ فاذا كان
 غير مميز كان عديم العقل وان كان مميزا
 فعقله

فعقله نافذ فالتصور محتمل واذا اذن له المولي
 صبح بقصره **لنفسه** جازيل المصلحة **والجنون**
 فان عدم الافاقة كان عديم العقل كصبي غير
 مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان نافذ
 العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المعتوه
 فاختلغوا في تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من
 كان قليل الفهم يختلط الكلام فاسد التمييز الا
 انه لا يضرب ولا يشتم كذا يفعل المجنون **والرق** فان
 الرقيق له اهلية في نفسه لكنه يحجز رعاية الحق
 المولي كيلا يبطل ما فيه عبده بايجاز نفسه
 لاخر ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لكن المولي
 اذا اذن وصي بعقوبات حقه **فلم يصح طلاق**
صبي ومجنون مغلوب اما المجنون فلعدم عقله
 واما الصبي فغير العاقل كما المجنون والعاقل لا يقين
 عليه المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة والوقوف
 للمولي على عدم التوافق باعتبار بلوغه حد
 الشهوة ولذا لا يتوقعان على اجازته ولا يتقلد
 بما شرته **ولم يصح اعتناهما** التخصيص في الضرر
ولا اقوالهما لان اعتبار الاقوال بالشرع والا

ولا اقواله في الضرر

قرار يمتد الصدق والكذب وقيل الشارع شهادة
 البعض دون البعض فامكت رده فيرد نظرهما
وضع طلاق العبد لانه اهل ويعرف وجه
 المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى
 ولا تقويت منافعه فينفذ **وامرأته في حق**
نفسه لقيام اهليته **لا في حق مولاه** رعايته
 لخاصته لان ففاده لا يعرض عن تعليق الدين
 برقبته او كسبه وكلاهما اطلاق ماله **فان امر**
بمال آخر الى عتقه لوجود الاهلية وزوال
 المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا اذا امر
 لغير المولى بمال واما اذا امر له به فلا يلزمه شيء
 بعد عتقه لما تقر بان المولى لا يستوجب على
 عبده مالا **ولو امر بجد وقود بجل** ولم يوجز
 الى عتقه لانه بقي على اصل الحرية في حق
 الذم ولو لم يصح **امر المولى عليه** فيهما اي
 في الحد والعقد **اذا عتق من** اي المجهورين
من يعقله اي يعقل العقد بان البيع مالى
 للملك والشرع اجاب له احترامه عن المجهورين
 المغلوب والصبي الغير المميز **خير وليه** بين
 القسح

صحت بغير ولا اذن المولى
 بخلاف الطلاق والعقود

القسح والامضاء واراد بالعقد ما اذ بين القسح
 والصريح بخلاف الاتهاب حيث لا يصحان وان
 اذن العولي **وان اتلفوا** اي المجهورون سوا
 عقول اولاد **فما هموا** لما مر انه لا يخرج في افعال
 الجوارح لان اعتبار العقل لا يتوقف على
 العقيد فان التامع اذا انقلب على ماله انسان
 واتلفه ضمن وان عدم العقيد لكنه لا يناظر
 بالاد الا عند القدرة كما لمصر لا يعطى بالدين
 الا اذا ايسى وكانا يوم ربالا الا اذا استيقظ
لا يجزى حر مطلق بسفيه هو خفة تقتريه الانسان
 متخلة على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل
 مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على
 تمييز المال واسرافه على خلاف مقتضى
 الشرع والعقل **ونسق ودين** عند اي
 حنيفة وعندهما وعند الشافعي يجزى على
 السفينة واذا طلب غرما الفليس الحر عليه
 حجرة الغاصي ومنه من البيع والامزار
 وعندهما وعند الشافعي يجزى على الغاسق
 وجواله **بل مفت ما جن** هو الذي يعلم الناس

الحيل وطبيب جاهل ومكارس غلس هو الذي
 يلجأ إلى الدابة وثأ حذ الكرافة إذا جاء وأخذ السفر لادابة
 له فاقطع المكنى عن الرقعة فان في حجر كل منهم
 دفعه ضرر العامة فالمعنى الما حين يفسد على
 الناس دينهم والطبيب الجاهل ابوانهم والمطاري
 المغلس يتلقى اموالهم فان دابته اذا ماتت
 في الطريق وليس له اخري ولا يمكنه شرا اخري
 ولا الاستيحاء فيؤدي الى اتلاف اموال الناس
بمعنى المنع عن التصرف كما قال في البدايه
 ليس المراد به حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعي
 الذي يمنع مقتو التصرف الا يري ان المعنى
 لوافقي بعد الحجر واصاب في الفتوى جاز ولو
 اخفي قبل الحجر فخذ بيعة فدل على انه ما اراد
 به الحجر حقيقة وانما اراد به المنع المحسني اي
 بمنع هؤلاء الثلاثة عن عملهم حيث لا ان المنع
 من ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر **بلع** الصبي **غير رشيد** الرشيد عندنا
 هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلح المال
 لا يحجر عليه ولو فاسقا وعند الشافعي في
 الدين

واظلم جزو كذا الطبيب
 لو باع الادوية بعد
 الحجر صوم

الدين ايضا لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ جنسا
وعشرين سنة لما روي عن عمر رضي الله
 عنه انه قال ينهي لث الرجل اذا ابله جنسا
 وعشرين **ولو وصليته صبح** تصرفه قبله اي
 لو تصرف في ماله قبل ذلك نفذ **وبعد** اي بعد
 بلوغه جنسا وعشرين **يسلم** ماله اليه **ولو بلا**
رشد وقلا لا يدفعه حتى يؤمن رشده ولا يجوز
 تصرفه فيه **بحسب القاضي المديون ليس**
ماله لدينه لان قضى الدين واجب عليه
 والمما طلة ظلم في حبسه الحاكم دفعا لظلمه
 وايضا لا للمحق الي مستحقه **وقضي** اي القاضي
بلد امره اي امر المديون **دراهم دينه من دراهمه**
 لان الدين اذا اخذه بيده اذا اظفر بحس حقه
 بلد رضا المديون فكان للقاضي ان يعينه **وباع**
دنانيره **دراهم دينه** **وبالعكس** والقياس
 ان لا يجوز مالا للمدين لان الدراهم والدنانير
 مختلفان وجاز استئناسا ووجهه انها متحدان جنسا
 في التسمية والمالية حتي يضم احدهما الي الاخر
 في الزكاة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما اما

الاول فظنا هو وما الثاني فلعدم جريان ربا
 الفضل بينهما لاختلافهما في النظر في الاتحاد يثبت
 للقاضي ولاية التصرف وبالنظر في الاختلاف يسلب
 عند الدلائل والالية للاخذ عملا بالشهرين **لا** اي لا
 يبيع القاضي **عرضه وعقاره** لدرهم دينه لان
 المقاصد تتعلق بصورها واعيانها وليس للقاضي
 ان ينظر لعزمها عليه وعلى وجه يليق به الضرر وما
 المنقود نحو سائل لانه المقصود فيها المالية لا العيون
 فافترقا **فليس** **ومعه عرض** **شرا** **فقبض بالاذن**
 اية باذن بايعة **فبايعة** **اسوة للعزما** واذ كان قبل
 القبض فللبايع ان يجبس المتاع حتى يقبض الثمن
 وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كاذله ان
 يبيعه ويجبسه بالثمن **حجرا** **فما ورفع اليه** **قاضي**
اخر **فاطلقه** **الثاني** **جاء** **اطلاقه** وما صنع المحرم
 في ماله من بيع او شرا قبل اطلاق الثاني وبعبارة
 كما في جاز الان حجر الاول بمرتد فيه فيستوفى على
 امضائه اخر كذا في الخافضة **فصل**
بلوغ الصبي بالاحتلام والاحبال والانسزال
وبلوغ النسبية بالاحتلام والحيض والحبل
 الاصل

٢٧٩
 الاصل ان البلوغ يكون بالانسزال حقيقة ولكن غيره
 مما ذكر لا يكون الا مع الانسزال فجعل كل واحد علامة
 على البلوغ **والا** اية وان لم يوجد شيء منها **حتى**
 اية لا يحكم بالبلوغ حتى **يتم** **له** اية للصبي **ثاني**
عشرة سنة ولها اية للصبي **سبع عشرة سنة**
 عند ابي حنيفة لقوله تعالى ولا تقربوا ما لا اليتم
 الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واشد
 الصبي على ما قاله ابن عباس رضي الله عنه
 وثبته العتيبي ثمانين عشرة سنة وقيل اثنا
 وعشرون وقيل خمس وعشرون واقل ما قالوا
 هو الاول فوجب ان يدار الحكم عليه للاحتياط
 الا ان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فتقص
 سنة منهن لا شتا لها على الفصول الاربع
 التي توافق المراج **وقال** **لا** **فيها** **تمام** **خمس عشرة**
سنة وهي رواية عن الامام **وبه يفتي** للعادة
 الغالبة اذ العلامات تظهر في هذه المدة غالبا
 فعملوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة
 وادنى مدته اية البلوغ **له** **اثني عشر سنة** **ولها**
سبع سنين اذ قد يحصل لهما في هذا السن علامة

البلوغ **فان راقا** اي مرقبا الي البلوغ بان يبلغا هذا السن **واقرا بالبلوغ** كانا كما **كنا** حكم لان البلوغ لما كان حاصل في هذا السن وتكون اذ كان مما يعرف منهما كالحيف قبل اقراهما به ضرورة **كتاب المأذون** الاذن لغة الاملام وشرا فكل المجر مطلقا وهو نوعان احدهما **اذن العبد** وهو **فك المجر** بالرق الثابت شرعا عليه العبد **واستقاط الحق** اي حق المولى فان الامل في الانسان كمن لا للنصرفات فتعلق حق المولى بعروض الرق صار ما انفك له كلبته لها فاذا استقط المولى حقه يعود الممنوع **فيتصرف** اي اذ كان اذن العبد فك المجر واستقط الحق فيتصرف العبد **لغته باهليته فلا يرجع بالعهد على مولاه** فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من المولى **لا يشتر** لنفسه ولا وكيل بطلبه من المولى **ولا يتوقت** يعني اذا اذن العبد بعت او شتر كان ما ذونا ابدا الي ان يجر عليه لان الاستقاط لا يتوقت **ولا يتخصص** بنوع فاذا اذن بنوع عم اذنه الانواع وكذا اذا قال امتد صتا غا فانه اذن بكونه لا بحد منه في هذا العمل وكذا اذا قال آذني الغلة كل شهر كذا

كذا بخلاف ما اذا اذن بشر اشترى معتن لانه استخدام **لا اذن ويثبت** اي الاذن **ولانه اذ اذن المولى ببيع عبده ملكه الاجنبي** احترزا عما اذا اراد ببيع ملكه مولاه فانه اذا اراد بعبده ببيع ملكه من اعيان المالك ضلكت لم يكن ذلك اذنا كذا في الثانية **ويشترى** ما اراد **وسلكت** المولى يكون اذنا له في التجارة ومنها للصرف ولا يكون اذنا له في بيع ذلك الشيء او شراء كذا في الامتير وشيئة امول سره ان العبد المجر اما يصير ما ذونا اذ صدر عنه البيع والشراء في حق مال الاجنبي كما مر انفا فيما اذا باع المجر بمحض من مولاه ملكا غيره وصار ما ذونا لزم ان يصير ما ذونا قبل ان يصير ما ذونا وهو ما هو اللزوم والبطلان فاليتمس له هو قيق **ويثبت** ايضا **صريحاً فلو اذن للعبد مطلقاً** بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة **صريحاً** كل تجارة منه لان التجارة اسم عام يتناول الانواع **فيبيع ويشترى ولو بغير قاحش** خلافا لهما وبالعين اليسر جائز اتفاقا التقدير الاحتراز عنه لهما ان البيع بالعين القاحش منه بمنزلة البتوع حتى اعتبر من الثلث فلا يتناول

الاذن وله انه تجارة والعبد منصرف باهليته نفسه
مضاركا لغيره وعلى هذا الخلاف الصبي الماذون
ويؤكل بهما لانه قد لا يتصرف بنفسه **ويرهن**
وميرتق ويتقبل **الارض** اي ياخذها قبالة باله
لبيجار والمساواة **وياخذها مزارعة ويشتري**
بذرا يزرعه ويتقاجر اجير امثاله ومساوئه
ويوجر نفسه **ويضارب** اي يدفع الما مضاربه
وياخذه **ويشاركه** عانا لانهما من صنيع التجار
ويقر بدين لان الاقرار به من توابع التجارة
اذ لو لم يصح لم يعامله احد **لغير زوج وولد**
والد فان اقراره لهم بالدين باطل عند ابي
حنيفة خلافا لهما وهو كالاختلاف في بيع التوكيد
منهم ذكره الزيلعي **ويقر ايضا بغيره** **وديعه**
لان الاقرار بهما ايضا من توابع التجارة اما الثاني
فخطا هو ولما الاول فكلان ضمان الغصب ضمان
معاوضة لانه يملك المصوب بالثمان **ويهدي**
طعاما يبسر حقيقة المعبي الاذن **ويضيئ من**
يطعمه لانه من ضرورات التجارة اسمى لا بالقلوب
اهل حرفته **ويحيط من الثمن بعيب** مثل ما يحيط
التجارة

٢٢٨
التجارة لانه من صنيعهم وربما يكون الخط انظر له
من قبول العيب ابتدا خلافا لخط بلا عيب لانه
تبرع بمحض **وياذن لعبد** ذكر الزيلعي **ولا يزوج**
الا باذن المولي لان الاذن بالتجارة ليس اذنا
له **ولا يشرى** **وان اذن له** كذا في نفقة الفقهاء وفي
التلويح في بيان العوارض على الاهلية **ولا يزوج**
رقيقه **ولا يملك نبيه** لانها ليسا من التجارة **ولا يمتنع**
لانه موقوف الكتابة **مطلقا** على ما لا اول **ولا يقرض**
لانه تبرع ابتدا **ولا يهب** لانه تبرع بمحض **مطلقا**
اي بعوض او لا **ولا يبرئ** لانه كالهبة **ولا يكفل** لكونه
مزا محضا **مطلقا** اي بالنفس وله بالمال دين
وجب بتجارته مبني اخره قوله لا في يتعلق
برقبته او بما هو في **معناه** كبيع وشراء واجارة
واستيجار وعزم ودية وغصب وامانة حذرها
ومقروص بوطي مشرقة بعد الاستحقاق
يتعلق برقبته لانه دين ظهور وجوبه في حق
المولي فيتعلق برقبته كدين الاستملاكة
والمهر ونفقة الزوجية **يباع فيه ان حضر**
مولاه قال في الهداية يباع للمولاه لان يغديه

المولي وقال متراحه هذا الشارة الى ان البيع
 انما يجوز اذا كان المولي حاضرا لا اختيار العدا
 من الغايب غير متصور لان الخصم في رقبة العبد
 هو المولي فلا يجوز البيع الا بحضوره او بحضور نائبه
 بخلاف بيع الكلب فانه لا يحتاج الى حضور المولي لان
 العبد خصم فيه **وتبيع منه بالخصم** ويتعلق بلبس
مطلقا اي سوا حصل قبل الدين او بعده ويتعلق
بما اتفق وان لم يخص اي مولاه هذا قيد للكلب والا
 ولا متاعي بين تعلقه بالكلب وتعلقه بالرقبة فيتعلق
 بهما وكذلك يبدل بالاستيفان الكلب لا ملان توفير
 حق العزما مع تحصيل مقصود المولي فانه لم يوجد
 الكلب يستوفي من الرقبة كذا في الكافي **لا** اي لا يتعلق
 الدين بما اخذه منه **مولاه قبل الدين** لوجود شرط
 الخلو من له **ويطالب ببياقه بعد عتقه** لتقرير
 الدين في ذمته وعدم وفا الرقبة ولا يباع ثانيا
 لان المشتري يمتنع حينئذ عن شرائه فيجوز
 في امتناع البيع بالكلية فيقتصر العزما **ومولاه**
اخذ غلة مثله بوجوب دينه **وما زاد للعزما** يعني
 لو كان المولي يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم
 مثلا

مثلا قبل حقوق الدين كما في ان يأخذها بعد خوفه
 استعسانا والعتاس ان لا يأخذ لان الدين مقدم
 على حق المولي في الكلب وجدا لا استعسانا ان
 في ذلك دفع العزما لان حقوقه يتعلق بمطاسيه ولا
 يحصل المطاسب الا ببقا الاذن في التجارة ولو منع
 من اخذ الغلة يجبر عليه فيسدد باب الكلب الا
 كتابا ولو اخذ اكثر من غلة مثله ودا فضل على
 العزما لتقدم حقوقه ولا ضرورة فيها **وينجز بجرة**
ان علم اكثر اهل سوقه حيث لو جبر عليه في السوق
 وليس فيه الا رجل او رجلان لا ينجز اذا اعتبر
 اشها والمجرب يتوعد فيقام ذلك مقام الظهور عند
 الظل هذا اذا كان الاذن الاول متاعا اما اذا لم
 يعلم الا العبد ثم جبر عليه بمعرفة ينجز الانتقا
 الضرر وينجز ايضا **با ياقه** لان المولي لا يرضى بتصرف
 غيره الخارج عن طاعته عادة فكان حرا عليه
 دلالة **وموت مولاه وجوبه مطبقا** **لخوفه بدار**
الحرب **مرتدا** علم العبد ولم يعلم لان الاذن ليس
 امرا لازما وما لا يكون لازما من التصرف ان يكون له
 حكم لا يشرط كانه ياذن له ابتداء في كل ساعة لتمكنه

والقول الاول ان البيع لا ينعقد
 من غير وجه البع

من الضيق والتجرب عليه في كل ساعة فتركه علي
 ما كان عليه كافتش الاذن فيه فيشترط في
 الابتداء وقد زالت بالموت والجنون وباللحاق
 ايضا لانه موت حكما حتي يعتقد مدبره
 وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته
 فصار محجورا عليه في ضمن بطلان الاهلية
واستيلادها اي تجر الامة الماذونة باستيلاد
 فانه يحصنها بعد الولادة فيكون الاستيلاد
 دلالة التجرد اذ **لا بالتدبير** اي اذا استرأت
 الماذونة اكثر من قيمتها فذبرها المولي في ما ذون
 لها علي حالها لعدم دلالة التجرد لم تجر العادة
 بتخصيص المدبرة **وضمت** المولي **بها** اي با
 لاستيلاد والتدبير **قيمتها** للفرما لا تلافه
 محلا تعلق به حقهم اذ بهما يمتنع البيع وبه
 كان يقضي حقوقهم **اقرأي** الماذون **بعد**
حجروا ان ما معه امانة او غصب او بدري عليه
صلى اقرأه ويقضي مما في يده وقال لا يصح
 لان مصحح اقرأه اذ كان الاذن فقده
 والبالجروا ان كان اليد فالجرا بطلها
 لان

لان يد المحجور عليه غير معتبرة وله ان
 المصحح هو اكيد وهذا لا يصح اقرأه
 قبل التجرد فيما احذه المولي من يده واليد
 باقية حقيقة وشروط بطلانها بالتجرد
 حكما فزاع ما في يده من الاكساب عن
 حاجته واقرأه دليل بتحقيقها **احاطا** **دينه**
بماله ورقبته لم يملك مولاه ما معه فلم
يعتق عبد كسبه باعتاق مولاه وقال
 يملكه المولي فيعتق العبد وعليه قيمته
 لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملكه رقبته
 ولهذا يملك امتاقه ووطي الجارية الماذون
 لها وهو دليل كمال الملك وله ان ملك
 المولي انما يثبت خلافة عن العبد عند
 مزاعه عن حاجته والمحيط به الدين
 مشغول بها فلا يخلعه فيه والعقود وعدمه
 مزاع نشوت الملك وعدمه **وعتق** **ان**
لم يحط اي دينه بماله ورقبته بلا خلاف
 اما عندهما فظاهر وما عنده فلا يبري
 عن قليل دين فلو جعل ما نفع لا ينسد

باب الانتفاع بكسبه فيختل المقصود من
الاذن **ويبيع من مولاه بمثل القيمة** لانه
كالاجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع
منه بقضاء لانه متم في حقه لكونه مولا **ويبيع**
مولاه منه بما يي بمثل القيمة وبالاقل لان
مولاه اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين كما مر
ولا تتم فيه **وله** اي للمولي **جسه** اي المبيع بالثمن
اي بمقابلته استيفاء الثمن من العبد لان البيع لا
يزيل ملك العبد ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملك
العبد للمولي علي ما كان عليه حتى يستوفي الثمن
ولهذا كان احق به من ساير العزما **ولو باع المولي**
منه بالاكثر حظ الزايد او فسخ العقد لان الزيادة
مولا بازالة المجابة او فسخ العقد لان الزيادة
تعلق بها حق العزما **ويبطل** اي الثمن لو سلم
اي مولا المبيع **قبل قبضه** اي الثمن ولا يطالب
العبد بشي لانه لما سلم المبيع سقطت في المجلس
ولا يجب له علي عبده دين فخرج مما ناصح اعتاقه
اي المولي العبد الماذون **مدى** فالبقاء ملكه **ومن**
المولي للعزما الاقل من دينه وقيمه اي اذا كان
الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذ لا حق لهم الا في
الدين

٣١١
الدين وان عكس ضمن القيمة اذ تعلق حقه بالرقبة
وهو اقلها **وذا** اي الماذون ضمن **فضل دينه** علي
قيمه لان الدين في ذمته وما لزم المولي لا يقدر ملائق
صافا فيبقى الباقي عليه كما كان **بيع غير ماذون له**
محيط **دينه** برقبته **وعقبة المشتري** بعد ان قبض
اجاز الغريم اي خرا الغريم ان شاها **اجاز بيعه وله ثمن**
لان الحق له والاجازة اللاحقة كالاذن السابق **ومن**
المشتري او البائع قيمته لان حقه تعلق بالعبد حتى
كان له ان يبيعه الا ان يقضي المولي دينه والبايع
متلق بالبيع والشراء والمشتري بالقبض والتعيب
فيجب في التعيب **فان ضمن المشتري رجعه** اي المشتري
بالثمن **علي البائع** لان اخذ القيمة منه كخذا العين
وان ضمن البائع سلم المبيع للمشتري وجر البيع لزوال
الماله **فم ايه** بعد ما ضمن البائع ان رد اي العبد علي مولا
يعيب رجعه اي مولا **علي الغريم** بقيمته وعاد حقه
اي حق الغريم في العبد لارتفاع سبب الضمان وهو البيع
والشراء فصار كالتعيب اذ باع وسلم وضمن القيمة
فرد عليه يعيب كان له ان يرد علي المالك ويسترد
القيمة كذا هنا كذا في الكافي **وايضا** **اختار** **تضمنه بري**
الاخر حتى لا يرجع عليه وان توفقت القيمة عند الرد
اختاره لان المخير بين شيئين اذا اختار احدهما تفق
حقه فيه وليس له ان يختار الاخر **ولو ظهر** اي العبد المغيب

بعد التضييق اي بعد ما احتار فقطين احدهما **لا يسل**
 له اي العزيم عليه اي العبد ان يقضى له بالقيمة **بيته**
 او لكونه لان حقهم يقول اي القيمة بالقضاء **وقضى له**
 بالقيمة يقول الخصم **مع يمينه** وقد ادعى **الفرج اكثر**
 منه موقوف بالجار ان شارحني بالقيمة **اور ما اخذ العبد**
 ببيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه بزعمه كذا في النهاية
وان باعد معلما دينه فله **الفرج** و **بيعه** ان لم يبق بدينه
تمنه لانه اذ لم يوفه له نقض البيع كمن كان وان وفي
تمنه بدينه **ولا محاباة في البيع** لا اي ليس للفرج
 ان يرد البيع لان حقه قد وصل اليه فيخذ البيع لزوال
 المانه **ولا يخاصم الفرج** **مشتريا ينكر دينه** ان غاب بايحه
 يعني لو باع المولى عبده المديون وقتضه المشتري **لشم**
 غاب البايع لا يكون المشتري خصما للفرج اذ انكر
 المشتري الدين لان الدعوى تقتضي فسخ العقد وهو
 قائم بالبايع والمشتري فيكون الفسخ قضا على العايب
 والحاضر ليس خصم عنه **استشركه** **عبد و باع** **سألتنا عن اذنه**
وحجوه هو ما دون يعني ان عبدا اذا قدم بمصر باع واشترى
 فالسيلة على وجهين احدهما ان يحس ان مولاه اذنه فيصدق
 استحسانا عند لا كان اولا والقياس ان لا يصدق لانه
 مجرد دعوى منه ولا يصدق الاجتهاد لقوله عليه الصلاة
 والسلام **البينة على المدعي** وجه الاستحسان ان الناس
 تعاملوا وقد اجماع المسلمي حجة يخص بها الاثرو يتركها القيا
 والنظر وتأثير ما ان يبيع ويشترى ولا يخبر بشيء
 والقياس فيه

والصواب
حقه
عزى

الصبي

٢٥٠
كراي
٢٥

فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل وفي الاستحسان
 يثبت لان الظاهر انه ما دون لان امور المسلمين محمولة
 على الصلاح ما امكن ولا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب
 ان يحمل عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات
 دفعا للضرر عن الناس **ولا يباع له دينه الا اذا اقر موكله**
بأذنه لان الاذن بالتجارة رضى ببيع رقبة المادون
 بالدين **اول ثبته** اي الاذن **الفرج** يعني اذ اقال
 المولى هو محجور فالقول له لتمسكه بالاصل فلا يباع له
 اذا اثبت العزيم اذ منعه من بيعه **والنوع الثاني**
اذن الصبي والمعنى العتة اختلا في العقل بحيث
 يخلط كلامه وينسبه تارة بكلام العقل واخرى بكلام
 المجانين وحكمة حكم الصغير مع العقل وهو **كل المجتر**
وايابة **الوكلاء ينفذون** **ان تقع** **كالاستلام** **والا**
صح بدونه **اي ينفذ** **اي بدون الاذن وان ضرر**
كالطلاق والعناق **لا وان** **ومصلحة** **اذنا به** **ومما نفع**
تارة **وضر** **اخرى** **كالبيع** **والشر** **اصح** **به** **اي بالاذن**
 لان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه

مطل اذن الصبي

الصبي

عاقلة مميز ويشبه طفلا لا عقول له من حيث انه
لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور وللغير عليه
ولاية فالحق بالبالغ في النافع المحض وبالطفل في الضائع
المحض وفي الدارين بما بالطفل عند عدم الاذن وبالبا
عند الاذن لرحمان جملة النفع على الضرر بدلالة
الاذن ولكن قبل الاذن يكون منعقد موقوفا على
اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا الي
وجوه التجارات حتى لو بلغ فاچاره وليه وقد صار
وليا نفذ عندنا خلافا لفرقة انه توقف على اجازة
وليّه وقد صار وليا بنفسه **وسرط للصحة اي**
الاذن ان يعقلا البيع سألنا للملك عن البايع والشرا
جالبه اي للملك الي المشتري الولي الاب ثم وصيه
ثم الجد اب الاب ثم وصيه ثم القاضي دون الام او وصيه
وقد سبقت الاشارة اليه في كتاب التكاثر في باب
الولي ولو اقر اي الصبي والمعتوم لاشان بما معهما من
الكسب والارث يعني اقران ما ورثاه من ابيهما

لقلان

او وصيه

١٠٣
لقلان مع في ظاهر الرواية وعن ابيه انه لا يبيع فيما ورثه
لان صحته اقران في كسبه حاجته الي ذلك في التجارات
ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر انه بانضمام اي
الولي التحق بالبالغ وكل من المالك ملكه فيصح اقران
فيهما **كتاب الوكالة** وجه المناسبة
بين الكتابين ان في كل من الكتابة والاذن الرضى
بتصرف الغير **وهي** لغة الحفظ ومنه الوكيل في اسماء
الله تعالى ولهذا قلنا فيمن قال وكلتك في مالي بملك
الحفظ فقط وقيل التوكيل بدل على معنى التفويض
والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا اي فوضنا
امورنا وسلمناها وعلى هذا التوكيل لغة تفويض الامر
الي الغير وشرعا تفويض التصرف في امر الي غيره واقامته
مقامه والرسالة تبليغ الكلام الي الغير بلا دخل له في التصرف
وسرط جواز كون الوكيل اهل تصرف لم يقل اهل التصرف
ليلا يفهم ارادة التصرف المذكورة فانما باطلة لاستلزامها
بطلان توكيل المسلم كافرا يبيع الحمد **وكون الوكيل يعقل**

اي يعقل ان البيع سالب والشرا جالب ويعرف الغبن
 اليسير والفاحش ويقصد حتى لو تصرف هناك لا يقع
 عن الامر قسره على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله
فصح توكيد المسلم كافر يبيع الخمر وفرع على قوله والوكيل
 يعقله ويقصد بقوله والخراي ومع ايضا توكيد الحر
 البالغ لما دون عبدا كان او صبييا مثلها فثبتت **اول**
 الصور الاربع وصييا يعقل وعبدا حال كونها محجورين
 لوجود الشرط المذكور في كل مما ذكرنا لم يقلها هنا
 وترجع حقوق العقد الى موكلها لانه قال فيما بعد
 ان لم يكن محجورا والتوكيل عطف على توكيد المسلم **بكل**
ما يعقل بنفسه فان الانسان قد يعجز عن المباشرة
 بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره ولا بد من جواز دفعها
 لحاجته لنفسه احترازا عن الوكيل حيث لا يجوز له
 ان يوكل فيهما وكل فيه لانه استفاد التصرف من غيره
 وهو مفيد بما امر به حتى لو صرح به ايضا جاز وبالمخصوصة
 عطف على بكل في كل حق اذ ليس كل احد يهتدي الى
 وجود الخصومات لم يقل ولم يجز لان الجواز انتفاقي

فيحتاج الى توكيل غيره كما مر
 ولم يلزم اي التوكيل
 بالخصوص

والخلاف في القروم بلا رضى خصه المتأخرون اختادوا
 للفتوى ان القاضي اذا علم من الخصم التعنت في اداء الوكيل
 من الموكل وانما علم من الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه
 في التوكيل الا برضى صاحبه وهو اختيار شمس الائمة
 الشرحي كذا في الكافي **الاموكل من يضر واستأجر اي**
 غايب مسافة ثلاثة ايام فصاعدا **او يريد السفر**
 بان ينظر القاضي في حاله وفي عدته فانه لا تخفى هيئته
 من يسافر ولا يقبل قوله اني اريد ان اسافر او اخذ
 لم يتحدثا عاداتا بالبروز وحضور مجلس القاضي ومع ايضا
 التوكيل **بأبفايه** اي ايضا كل حق **واستيفايه** **الاي حد**
وقود فانه لا يجوز بعقوبة موكله عن المجلس لانها
 تسقطان بالمبهمات ولا يسو في بما يفهم بمقام
 الغير لما فيه من نوع شبهة **قال انت وكيل في كل شيء**
كان وكيل في الحفظ فقط ولو زاد جازا مرة كان وكيله
في جميع التصرفات حتى في المطلاق
والعشاق قال في الفتاوي الصغرى لو زاد جازا
 امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشرا وتفاضل ديونه

لا يقبل من
 التوكيل

لا يقبل من
 التوكيل

وخصوقه والهبة والصدقة وغير ذلك لأنه لو فرض البه
المصرف عاما فصار كالوقال ما صنعت من شيء فهو جائز
فيملك أنواع جميع التصرفات حتى لو اتفق على نفسه
جازه لأنه أجاز صنيعة وهذا من صنيعة ثم قال
وهذا التقييد يقتضي أنه إذا أطلق امرأته جاز
فيفتي بهذا حتى يتبين خلافه حقوق عقد مبتدأ
خبر قوله الآتي تتعلق به بصيغة الوكيل إلى نفسه
في عرف أهل المعاملة كبيع وأجارة وملح عن أقرار
أمثلة للعقد فان الوكيل بالبيع يقول بعت هذا
منك ولا يقول لأجل فلان تتعلق أي ذلك الحقوق
به أي بالوكيل أن لم يكن أي الوكيل محجوراً احتراز
عن الصبي والعبد المحجور فان توكيله أجاز به لأن حقوق
عقدهما ترجع إلى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله
كنسليم المبيع أن وكل بالبيع وقبضه أي وكل بالشراء
وقبض ثمنه أي ثمن مبيعه والمطالبة بثمن مشريه
يعني أن الوكيل بالشراء إذا اشترى شيئاً يطالب به
البائع بثمنه والرجوع به أي بالثمن عند الاستحقاق

ولا يقول بعت هذا منك
من قبل فلان وكذا
الوكيل بالبيع
بقوله اشترى هذا منك

أي استحقاق ما باع أو رجوعه هو بالثمن على بايعه عنه
استحقاق ما اشترى **والمخاصمة** أي يخاصم ويخاصم
في شفعة ما بيع وفي العيب يردده أي الميعب إلى البائع
لو كان بيده وبعد تسليمه إلى الموكل يردده بإذنه أي
أذن الموكل والمشتري منع الثمن من موكل بايعه يعني إذا وكل
رجلاً يبيع شيء فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له
منعه لأن الموكل أجني من العقد وحقوقه كما بينا وإن دفع
إليه أي إلى الموكل صح ولا يطاق له بايعه يعني الوكيل ثانياً
لأن المقتوض حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده إليه
وبريت ذمة المشتري لوصول الثمن إلى مستحقه **والملك**
يثبت للموكل ابتداء لكن خلافاً عن الوكيل جواب
عن سؤال مقدم كما ذكر في النهاية وهو أن يقال إذا
ثبت الملك للموكل ابتداء ينبغي أن تكون الحقوق راجعة
إليه لأنها تابعة للملك فأجاب عنه بهذا وقال نعم
الملك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافاً عن الوكيل
وحاصله أن الوكيل خلف عن الموكل في حق استفاضة
المصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعبد إذا

قبل الهبة يثبت الملك للمولى ابتداء وقتل الملك جثيت **للكوكل**
لكن لا يقتصر بل ينتقل إلى الموكل بلا مهلة **وعلى القولين**
لا يفتق قريب شرا أي الوكيل **ولو كان** أي المشتري
عمره لا يفسد النكاح أما على الأول فظاهر لأن
المشتري لم يملك وأما على الثاني فلأن العتق وقساد
النكاح يقتضيان نفقرا الملك على ما ذكر في الزيادات
وغيره فإذا لم يوجد لم يحصل ولا يعترض عليه بأنه مخالف
لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذارحم محرم
منه عتق عليه **واجيب** بأن المطلق ينصرف إلى الكامل وهو ^{الموكل} ^{المقود}
والمجتمد غير غافل وأما فيهما الأكثرون على القول الأول
لأنه أصح عندهم **وحقوق عقد يضيفه** أي الوكيل
إلى الموكل كنكاح وخطب وصلح عن انكار أو دم عديم وعتق
على مال وكتابة وهبة ونفقة وإيداع ورهن
وأقراض تتعلق بالموكل وسرع أن الحكم فيها لا يقبل الفصل
عن السبب لأنها من قبيل الاستقاطات والوكيل اجنبي عن
الحكم فلا بد من إضافة العقد إلى الموكل ليكون الحكم مقارنا
للسبب أما النكاح فلأن الأصل في البضع الحرمه فكان

النكاح استقاطاتها والساقط يندثر فلا يتصور صدور
السبب عن شخص على سبيل الإصالة ووقوع الحكم لغير
فجعل سغيرا ليقترن الحكم بالسبب حتى لو أضاف النكاح
إلى نفسه وقع له بخلاف البيع فإن حكمه يقبل الفصل
عن السبب كما في البيع بخيار فجاء صدور السبب عن شخص
إصالة ووقوع الحكم لغير خلافة وأما الخلع فلأنه استقاط
للكاح والنكاح المرد والمكوحه المودة والوكيل إمامته
أومنها وعلى التقديرين يكون سغيرا محضا فلا بد من
الإضافة إلى الموكل وأما الصلح عن انكار فإنه أيضا
استقاط محض لا يشوبه معاوضة بل قد ائتمن في حق
المدعي عليه فلا بد من الإضافة إلى الموكل وكذا الصلح
عن دم العمد فإنه استقاط محض والوكيل اجنبي سغير
فلا بد من الإضافة وكذا الحال في البواقي هذه أمخص
ما ذكره القوم في هذا المقام ويصح لما قاله صدر
الشرعية وأما الصلح فلا فرق فيدري أن يكون عن
اقرار أو انكار في الإضافة فإن زيدا إذا ادعى دارا

علي عمرو فوكل عمرو وكيله علي ان يصالح علي المايمة فيقول
زيد صالحت عن دعوي الدار علي عمرو بالمائة ويقبل
الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار
الما انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق الي
الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء ايمان في حق المدعي عليه
فالوكيل سفير محض فلا ترجع اليه الحقوق وذلك لانه
ان اراد بقوله يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار تمامه
بلا اعتبار اضافته في صورة الاقرار الي الوكيل وفي صورة
الانكار الي الموكل فلا نسلم ذلك فانه عين محل النزاع
واذا اراد تمامه باعتبار شكل الاضافة كان اعترافا
بصحته كلام القوم فلا وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية
فرع علي كون الوكيل في هذه الصورة سفيراً محضاً بقوله
فلا يطالب من قبل المرأة وكيله اي وكيل الزوج
بالمهر وكيلها بتسليمها وببطل الخلع لما مر من كون الوكيل
في هذه الصورة سفيراً محضاً **التوكيل بالاستقراض**
باطل حيث لا يثبت به الملك لان تفويض التصرف
في ملك الغير لا يجوز ونقص بالتوكيل بالشراء فانه

كلام البيع قبله بدل
الصلح على الوكيل واذا

امر بتفويض البيع وهو ملك الغير واجيب بان التصرف لا يجوز
اذا المرين بعوض وفي التوكيل بالشراء عوض فاقر قال **الرواية**
فانها غير باطلة لاننا تفويض التصرف فيها لان الرسول سفير
محض وقد مر ان الوكيل لا يقرض صحيح لان تفويض التصرف

باب في ملكه **الوكالة بالبيع**

والشراء اي الوكالة جزاء الشرط قوله الاي صحت قال
في الهداية من وكل بشراً شئ فلا بد من تشيئة جنسه
وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوماً
ليمكنه الايتمار الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اتبع ما رايت
لانه فوض الامر الي رايه فاي شئ يشتره يكون ممثلاً
او علم بصيغة المجهول اي يكون معلوماً بين الوكيل والموكل
ما وكل بشراً به او جهلاً جهالة بسيرة وهي جهالة النوع
صحت اي الوكالة وان وصليته لم يبين الثمن لان الوكيل
يقدر علي الاستئصال وان شرطية جهلاً ما وكل به جهالة
فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي لا تصح الوكالة **وان** وصليته
بين الثمن لان الوكيل لا يقدر علي الاستئصال وان شرطية
جهلاً اي ما وكل به **جهالة فاحشة** وهي جهالة الجنس

متوسطة مع بين النوع وصح

لا أي لا تنفع الوكالة **وان** وصليته **بين الثمن** لأن الوكيل
 لا يقدر على الامتثال **وان** شرطية **جهل** أي ما وكل به **جماله**
فاحشة لأن الوكيل حينئذ يقدر على الامتثال لكون الجاهل
 يسير والافلا لأن الوكيل جاهل بما لا يقدر على الامتثال
 لكون الجاهل فاحشة الاول وهو ما جهل جهالة يسير
كالفرس والبغل والحمار والثوب المروي او المروي والثوب
 وهو ما جهل جهالة فاحشة كالثوب والدابة والريق والثوب
 وهو ما جهل جهالة متوسطة كالعبد والامة والدار فاذا
 وكل بشر افرس ونحوه مما ذكر صح وان لم يبين الثمن لأنه من
 القسم الاول واذا وكل بشر عبد ونحوه صح ان يبين النوع
 كالتركي او عثماني نوعا من انواع العبد وجعل ملحقا بجمالة
 النوع وان لم يبين منها لم يصح ولحق بجمالة الجنس لأنه
 يمنع الامتثال واذا وكل بشر ثوب ونحوه لا أي لا يصح
 وأن بيته أي الثمن اذ بمجرد بيانه لا ترتفع الجمالة التوكيل
 بشر اطعام يقع على البرود دقيقة والقياس ان يشتري كل
 مطعوم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام
 اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان الطعام اذ اقرن بالبيع

فان بيع الثوب
 لا ينعى نوعا
 من الثوب

لا ينعى نوعا
 من الثوب
 اذ هو
 طهارة
 بشرية

والشرا اجل على ما ذكرنا عرفا ولا عرف في الاكل فيبقى على
 الوضع وقيل يقع على البر في دراهم كثيرة والخبر في قليله
والدقيق في متوسطة رعاية بين للتنا سبب الثمن والمثل
 وفي متخذ الوليمة يقع على الخبر مطلقا يعني قلت الدراهم
 او كثرت لدلالة الحال وكل يشترى هذا العبد بين
 على الوكيل صح يعني اذ كان لرجل على آخر الف قام
 ان يشتري بهذا العبد فاشتراه صح ولزم الموكل حتي
 لو مات مات غلبه وان اطلق يعني وكل بان يشتري
 له بالف عبد غير معين فاشترى عبدا كان أي ذلك
 العبد للوكيل الا ان يقبضه الموكل حتي لو مات قبل
 قبض الموكل مات على الوكيل ولو مات بعد مات
 على الموكل وقالاهو للموكل في الوجهين اذ اقبضه الوكيل
 لها ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات
 ديمكانت او عينا حتي لو تباعا عينا بدين ثم تضادقا
 علي ان لا دين لا يبطل العقد فصار لا اطلاق والتعيين
 في الدين سواء فيصح الوكيل ويلزم الموكل وله انما تتعين
 في الوكالات حتي لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين

منها ثم استبدك العين واستقط الدين باستقارب الدين عن
 المديون بطلت الوكالة وإذا تقينت كان هذا تمليك الدين
 من غير من عليه الدين بلا توكيل بقبضه أو كان امرأ يدفع
 شيء لا يملكه الموكل إلا بالقبض وهو الدين وكلها غير جائز
 وإذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء على الوكيل فيملك من ماله
 إلا أن يقبضه الموكل من الوكيل فيصير بيعا بالتعاطي فيملك
 من مال الموكل **وكل عبد بشر نفسه من مولاه له**
 أي للموكل فإن قال له بعني نفسي لعنان فباع فيكون للموكل
 لأن العبد يصلح أن يشتري نفسه لنفسه ولغيره بالوكالة
 لكونه اجبئيا عن ماله بینه والبيع يبرء عليه من حيث أنه
 مال إلا أن ماله بینه في بده فإذا أضافه إلى المارح فعلة
 للامتنال فيقع العقد **للمرء أن لم يقل لعنان بل قال**
 بعني نفسي أو قال بعني نفسي ولم يقل لي أو لعنان فثب
 أما في الأول فلما مر أنه يصلح لشراء نفسه وأما في الشراء
 الثاني فلأن المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع الامتنال
 بالاحتمال فيصير الضرر واقعا في نفسه والتمس على العبد
 فيهما أي في الوجهين لا على الأمر إذا وقع الشراء فظا

١٠٤
 وأما إذا وقع للامرء أن المباشرة هو العبد فترجع الحقوق إليه
 فيطالب بالتمسك لكنه يرجع على الامرء أن قيل العبد هنا
 مجبور وقد مر أن العبد إذا كان مجبورا لا ترجع الحقوق إليه
 قلنا زال المجد هنا بالعقد الذي باشره مقترنا بإذن
 المولي وكل عبد من يشتري نفسه من مولاه أي العبد
 بالقدفع إلى وكيله فإن قال أي وكيله له أي لمولاه **اشتر**
لنفسه فباعه عتق عليه أي على ذلك المال لأن بيع نفس
 العبد منه اعتناق وشراء العبد لنفسه بمال قبول الاعتنا
 ببدل والوكيل صغير عنه فصار كأنه اشترى بنفسه فلزم
 الولاء للمولي **وإن لم يقل وكيله اشترى لنفسه كان أي**
 العبد لو وكيله لأن اللفظ حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل بها
 إذا لم يبين فيراعي ذلك بخلاف شراء العبد نفسه لتعين
 المجازية وعليه أي على الوكيل بمنه لأنه العاقذ والالف
 الذي دفعه العبد للمولي لأنه كسب عبد قال أي
 المأمور بشراء العبد شريعت عبد الامرءات أي
 العبد وقال أي الأمر بد شريعت لنفسك فإن كان أي
 العبد معيناً فلو كان حياً فالقول للمأمور مطلقاً أي سوا

بته

ق

كان الثمن منقودا **اولا ولو ميتا فان كان الثمن منقودا**
فكذا اي القول للمامور والا اي وان لم يكن منقودا ففلا
 اي القول له وان كان غير اي كان العبد غير معين فكذا
 اي القول للمامور به ان كان اي الثمن منقودا سواء كان
 العبد حيا او ميتا والا اي وان لم يكن الثمن منقودا ففلا مير
 سواء كان العبد حيا او ميتا قال في الكافي هذه المسئلة
 علي ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مامورا بشرا عبد بعينه
 او غير عبد وكل وجه علي وجهين اما ان يكون الثمن منقودا
 او لا وكل وجه علي وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر
 الوكيل بالشرا او ميتا فان كان مامورا بشرا عبد بعينه
 فان اخبر بشرا به والعبد حي فالقول للمامور بالا جماع منقودا
 كان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر يملك استينافه
 والمحجوبه في التحقق والاثبات يستغني عن الاستناد فيصدق
 وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال هلك عندي بعد
 الشرا وانكر الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للامر
 لانه يخبر عما لا يملك استينافه وعرضه الرجوع بالثمن والامر
 منكر وان كان الثمن منقودا فالقول للمامور مع يمينه لان

الثمن

٢٦٠
 كراي
 ٢٦
 الثمن كان امانة في يدي وقد ادعي الخروج عن عمدة الامانة
 من الوجه الذي امر به فكان القول له وان كان العبد غير
 عينه فان كان حيا فقال المامور اشتريته لك فقال
 الامر بل هو عندك فان كان الثمن منقودا فالقول للمامور
 لانه يخبر عما يملك استينافه وان لم يكن منقودا فالقول
 للامر عند اي حبيبة رضي الله عنه وعندهما القول للمامور
 وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للامر
 لانه اخبر عما لا يملك استينافه وعرضه الرجوع بالثمن
 والامر منكر وان كان الثمن منقودا فالقول للمامور لانه
 امين ادعي الخروج عن عمدة الامانة فيكون القول قوله
 قال في المهداية من امر رجلا بشرا عبد بال فقال
 قد فعلت ومات عندي وقال الامر اشتريته لنفسك
 فالقول قول الامر فان كان دفع اليه فالقول قول المامور
 فانه في الوجه اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن
 علي الامر وهو منكر والقول للمذكور في الثاني هو امين يدعي
 الخروج عن عمدة الامانة فيقبل قوله وقال صدر
 الشريعة كل من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم به الفرق

أقول الأمر ليس كما قال لأن التقليل الثاني لا يجري في
الصورة الأولى إذ لا يجوز أن يقال المأمور أمين يدعي الخروج
عن عبدة الأمانة لأنه إنما يكون أميناً إذا كان قابضاً للثمن
والفرض أنه لم يقبضه له أي للوكيل الرجوع بالثمن على
أمره إذا فعل ما أمر به سواء دفعه أي الثمن إلى بائعه أو لا
وله أيضاً حبس البيع منه أي من أمره لقبض ثمنه وأن لم
يدفعه أي الثمن إلى البائع لما تقرّر من انقضاء مبادلة
حكيمية بينهما ولهذا إذا اختلفا في الثمن تخالفان ويرد
الوكيل على الوكيل بالعيب فإن هلك أي البيع في يده أي
الوكيل قبل الحبس فعلى الأمر أي هلك من ماله ولم يستقط
الثمن لأن يده كيد الموكل فإذا لم يجبس يصبر الموكل قابضاً
بيده وله أن يجبسه حتى يستوفي الثمن لما ذكره وبعد أي
بعد حبسه فعليه أي المأمور وسقط أي الثمن فيسقط
بهلاكه كما في البيع وليس للوكيل شراء شيء بعينه شراءً أو
لنفسه لأنه يودي إلى تقزير الأمر حيث اعتمد عليه
إذا اشتراه بغير حبس ما سمي أو بغير النقود أو شراءً
غير بامره بغيره فينبذ يكون المشتري للوكيل الأول لأنه

خالف

خالف أمر الموكل فنقد عليه فإن حضري الوكيل الأول فلا
أي يكون المشتري للموكل الأول لحصول رأي وكيله وعدم
المخالفة وفي غير عين أي إذا وكل بشراً غير معين هو له
أي ما اشتراه للوكيل الأول إذا أطلق ونواه أي كون المبيع
لأمره أي إذا اشترى بالف مطلق بلا تقييد كونه ملك
الموكل لكن نوي الشراء فيكون للموكل أو أضاف العقد
إلى ماله أي مال أمره بأن يقول اشتريته بهذا الالف وهو
مال الموكل وأن لم يقصد الثمن منه فإن أضافه إلى مال نفسه
كان لنفسه جملاً حاله على ما يحل شرعاً أو يفعله عادة إذا
الشراء بنفسه بأضافة العقد إلى مال الغير مستكر شرعاً
وعادة مع أي التوكيل بعقد الصرف والاسلام العبارة المنقولة
في كتب القدماء عقد الصرف والسلم قال صاحب الهداية
والكافي وسائر المتأخرين المراد بالاسلام أي شراً
شيء بعقد السلم أي لا يصح التوكيل بقبول السلم لأنه
توكيل ببيع الكر بعقد السلم وهو لا يجوز إذ الوكيل يبيع
طعاماً في ذمته على أن يكون الثمن لغيره ولا نظيره في الشرع
العبارة لفارقة الوكيل فيهما أي الصرف والسلم لفارقة

مر

ن

ع

الأمير يعني إذا فارق الوكيل صاحبه قبل القبض في الفقد
بطل الوجود المفترق قبل القبض ولا عبرة لمفارقة الموكل
لأنه ليس بعاقدة والمعتبر قبض العاقد وهو الوكيل فيصح
قبضه وإن لم يتعلق به المحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه
بخلاف الرسول لأن الرسالة في العقد لا القبض قال يعني
هذا الزيد فباعه فانك المشتري أي امرئ زيد بعد اقراره
بقوله لزيد فان كذبه أي كذب المشتري زيد في هـ
انكاره وقال أنا امرئته اخذت أي زيد لأن قوله يعني
لزيد اقراره بالوكالة فإذا انكر الأمر بعد صار ناقضا
والمناقض لا قول له فيكون للموكل وإن صدقه أي صدق المشتري
زيد في انكاره أي لا يأخذ زيد لأن اقرار المشتري ارتد
برده الإبرضا لأن المشتري له لما جحد الأمر ولم يطل
اقراره المقدر ولم الشراء للمشتري فإذا سلمه وأخذته
صار بيعا بالتعاطي أمر بشرأ من لم يدرهم فشري منوين
به مما يباع من لزم الأمر من بذمته لأنه أمر بشرأ من ولم
بأمر بشرأ الزيادة والمن على الموكل والزيادة على الوكيل
أو أمر بشرأ عبد بن معينين بلا ذكر ثمن فشري أحدهما وأمر

بشراهما

بشراهما بالف وقيمتها سوا فشري أحدهما بنصفه أو اقل
وقع عندي عن الأمر في صورتين أما في الأولى فلأنه قابل
الالف بهما وقيمتها سوا فينقسم بينهما نصفين دلالة فكان
أمر بشرأ كل واحد بخمس مائة ثم الشراء بما وافقة وبأقل
منها مخالفة إلى خير وبالأكثر مخالفة إلى شر فيقع على
المشتري إلا إذا اشترى الباقي بالباقي قبل الخصومة
لأن الشراء الأول باق وقد حصل غرضه المصريح به
وهو تحصيل العبدين ولم يثبت الانقسام إلا دلالة
والصريح بقوله قال الوكيل شريته بالف وقال الأمر
بنصفه فان كان أي الأمير الفه أي أعطاه الألف صدق
المأثور إن ساقاه أي المشتري الألف يعني إذا وكل رجل
آخر بشرأ عبد بالف فقال اشتريته بالف وقال الأمير
اشتريته بنصفه فان كان الأمير أعطاه الألف وهو يساويه
فالقول للمأثور لأنه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن عهد
الامانة والأمير يدعي عليه خمسمائة وهو منكروا أي
وإن لم يساويه بل يساوي خمسمائة فالأمر أي صدق الأمر
بلا يمين لأنه أمر بشرأ عبد بالف والمأثور اشترى

بعين فاحش فينفع له فيضم خمسمائة وان لم يالفه وساوي
 نصفه اي خمسمائة صدق اي الامر بلايين وان ساواه
 تخالفان الموكل والوكيل كالبائع والمشتري وقد وقع
 الاختلاف في الثمن فيجب التحالف ويفسخ العقد ويلزم
 المشتري الوكيل كذا معين لم يسم له ثمن فشره فاختلفا
 في ثمنه يعني اذا قال له اشتري هذا العبد لي ولم يسم
 ثمن فاشتره فقال الامر اشترينه بخمسمائة وقال المامور
 بالف وصدق البائع المامور تخالفا لثما اختلفا في
 مقدار الثمن وليس لها بيينة فوجب المصير الى التحالف
 كما في السبلة الاولى الوكيل اذا حالف امر الامر ان كان
 خلافا الى خبره في الجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم
 فباعه بالف ومائة ينفذ ويصح له ولو وكله ببيعته كذلك
 فباعه بمائة دينار لا اي لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا
 في الخلاصة **فصل** الوكيل بالبائع والشراء
 لا يقدر مع من ترد شهادته له كاصله وفرعه وزوجه
 وعرس وسيد لعبده ومكانته وشريكه فيما يشتركان
 لان مواضع التهم مستثناة عن الوكالات وهذا موضع

القيمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق له
 الموكل واما اذا اطلق بان قال له بع من شئت فحينئذ
 يجوز بيعه لغيره بمثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية
 ان الوكيل بالبائع اذا باع منهم ان كان باكثر من القيمة يجوز
 بلا خلاف وان كان باقل منها بعين فاحش لا يجوز بالاجماع
 وان كان بعين بسير لا يجوز عند وجوز عندهما وان كان
 بمثل القيمة فعن ابي حنيفة ^و صحيح بيع الوكيل باقل
 او اكثر والعروض والسياسة لان التوكيل بالبائع مطلق فيجري
 على اطلاقه في غير موضع التهمة وصح ايضا اخذ اي اخذ
 الوكيل رهنا وكفيلة بالثمن فلا يضمن ان ضاع اي الرهن
 في يده او توي ما على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان
 ويقيد شراؤه بمثل القيمة وعين بسير وهو ما يقوم
 به مقوم من اهل الخبرة حتي لا يجوز شراؤه بعين فاحش
 بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد فيما لم يكن
 له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبيد والدواب
 ونحوهما فاما ما له قيمة معلومة في تلك البلدة كالخبز
 واللحم وغيرهما فراد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل

وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالفسر ونحوه وكله يبيع عبدا
فباع بصفه صح لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع وفي الشراء
يتوقف على شراء الباقي فان اشترى باقية قبل ان يجتمعا
لزم للموكل واللازم الوكيل لان شراء البعض قد يقع وسبيله
فينفذ على الامر اذا ارد مبيع معيب على وكيله يبيته او نكوله
اي الوكيل او اقراره فيما لا يحدث رده اي الوكيل على الامر
وباقرا فيما يحدث لا اي لا يردده على الامر بل يقع عليه
يعني ان الوكيل يبيع شي اذا باعه فرد عليه بالعيب فان
كان مما لا يحدث مثله كالاصبع الزايرة اذا لا يحدث مثله
في هذه المنقبة يردده على الامر سواء كان الرد على الوكيل بالبيته
او النكول او الاقرار في عيب لا يحدث مثله الاصل في الوكالة
الخصوص ولهذا القول جعلتك وكيل في مالي بصير حافظا
لما له فقط وفي المضاربة العموم ولهذا القول جعلتك مضاربا
كان مضاربا في جميع الانواع فان باع اي الوكيل شي فقال
امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر على كون التقيد
اصلا في الوكالة وفي المضاربة يعني اذا باع المضارب
نساء فقال رب المال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق

المضارب بناء على كون المطلق اصلا فيها وسياتي تحقيقه في آخر
كتاب المضاربة لا ينصرف احد الوكيلين وحده لان الموكل رضي
برأيهما لا يبرأي احدهما وان كان البذل مقدر لان تقديره
لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع
والمشتري ونحو ذلك وهذا في تصرف لا مانع فيه عن الاجتماع
ويحتاج فيه الى الرأي ولم يكن توكيلهما بلفظ واحد ذكر الاول
بقوله الي في خصوصية فان الاجتماع فيها منعذر لا فضايه
الي السبب في مجلس القاضي وذكر الثاني بقوله ورد وبيعة
وقضاء بين وطلاق وعنف لم يعوضا اي لا يحتاج في شيء منها
الي الرأي بل هو تغيير محض وعقاب الواحد والمشئي سؤا
بخلاف ما اذا قال لهما طلقاها ان شيئا او قال امرها
بايديكما لانه تفويض الي مشيئتهما فيقتصر على المجلس
او كان الطلاق والعنف بعوض لانه يحتاج حينئذ الى
الرأي وذكر الثالث بقوله وان لم يكن توكيلهما بكلام واحد
بل على التقاب فحينئذ يجوز لاحدهما ان ينفرد بالتصرف
لانه رضي برأي كل منهما على الافراد وقت توكيله فلا يتغير
ذلك بخلاف ما اذا وكلهما بكلام واحد اذ لا ينفرد به احدهما

وان كان احدهما حراً بالغا قلا والاخر عبدا او صبيا محجرا
عليه لانه رضي براهما وقت توكيله فلا يتغير ذلك فان
تصرف احدهما بحضره صاحبه فان اجاز صاحبه ^{حانه} والا فلا
وان كان غائبا فاجاز لم يجب ذكره للزيلي الوكيل بقضا
الدين لا يحبر عليه لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع
الامر بخلاف الكفيل لانه ضمن كل يوكل اي الوكيل الاله
باذن امير او بائع او براك ونحوه كما صنع ما شئت مثلا
فان وكل به اي باذن الامر كان وكيل الامر لا ينغزل
بغزل موكله او موثقه وينغزل ان يموت الاول وسباني
تحقيقه في ادا القاضي ان شاء الله تعالى وكل اي
الوكيل بلا اذنه اي اذن الموكل فعقد اي وكيله عنده
اي عند الموكل الثاني او عقد بغيره قبله و اجاز
اي عقده او كان الموكل الاول قد رث الثمن مع اما الاول فلان
المقصود وهو حضور رايه قد حصل في الصورتين واما
الثاني فلان الاحتياج الي الراي فيه لتقدير الثمن ظاهرا
وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد رث الثمن لانه لما
فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهرا ان غرضه اجتماع رايهما

على

في الزيادة واختيار المشتري كما مر قال فوضت اليك امر
امرائي صار وكيله بالطلاق ويتقيد بالمجلس فان طلق في
المجلس صح والا فلا بخلاف وكنتك في امرائي حيث لا يتقيد
بالمجلس فان طلق بعد صح من لا يلي غيره لم يجب تصرفه في
حقه لانه تحت التصرف مبنية على الولاية فان انتقلت
الثانية انتقلت الاولى فان باع عبد او مكاتب او ذمي مال
صغير الحرة المسلم او شري واحد منهم به اي بذلك المال لم
يجز لا متقا ولا يتم عليه كذا تزوج صغيره كذا اي حرق
مسلمة حيث لم يجز لواحد منهم ذلك لا متقا الولاية

باب الوكالة في الخصومة

والقبض اعلم ان الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند التلا
خلا فالزفر بنا على ان القبض غير الخصومة وانتهى وها
بالقبض وقالوا الفتوي اليوم على قول رفر لفساد
الزمان ولهذا قلت الوكيل بها وبالقبض لا يملك
القبض وبه يفتي لظهور الغيانه في الوكلا وقد يؤمن على
الخصومة من لا يؤمن على المال وكذا الوكيل بالقبض يملك
القبض على الرواية لانه في معناه وصفا يقال اقتضيت

فقد رضي بها دونه
وله ان من ملك
شأ ملك انما
وتمام الخصومة
صحة

حتى ابي قبضته فانه مطاوع قضى لكن العرف بخلافه وهو
قاض على الوضع والقوي على انه ايضا لا يملكه والوكيل
يقبض الدين يملكها اي الخصومة عند ابي حنيفة حتى لو
اقام المدعي عليه البينة ان الدائن استوفاه منه او ابراه
تقبل بينته والوكيل يقبض الغبن لا اي لا يملكها فلو برهن
ذو اليد على الوكيل يقبض عبدان الموكل باعه وقف الامر
حتى يحضر الغائب صورته وكل وكيل لا يقبض عبده وغاب
فاقام ذو اليد البينة انه اشتراه ممن وكله بالقبض لم تقبل
بينته في اثبات الشراء وتقبل في دفع الخصومة حتى يحضر
الموكل ويعيد البينة كذا الطلاق والعناق يعني اذا قامت المرأة
البينة على الطلاق والعبد والامة على العناق على الوكيل
بنقلهم من مكان الى مكان لا تقبل هذه البينة على اثبات
العناق والطلاق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب
الوكيل بها اي الخصومة اذا ابي اي امتنع عن الخصومة لا يجبر
عليها لانه لا يضمن شيئا بل وعده ان يتبرع بخلاف الكفيل
حيث يجبر عليها لانه ضمن كما مر اذا وكل بخصومة واحدة
حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيلاً فيما يدعي على الموكل

جاز فلما ثبتت المالة ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل
كذا في الصغرى مع اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة
الوكيل بالخصومة واقر على موكله سواء كان موكله المدعي فافر
باستيفاء الحق او المدعي عليه فافر بثبوت عليه فاما كان
ذلك عند القاضي مع دون غير ابي ان كان اقراره عند
غير القاضي فشهد به شاهدان عند القاضي لا يبيع وان
انزل به حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعي بعد ذلك الوكالة
واقام البينة لم تسمع لانه زعمانه مبطل في دعواه كذا
اذا استثنى الاقرار واقر عنده يعني اذا استثنى الموكل
الاقرار بان قال وكلتك غير جاز الاقرار واقر الوكيل عند
القاضي لا يبيع لصحة الاستثناء ولكن يخرج عن الوكالة فلا
تسمع خصومة لا اي لا يبيع توكيل كفيل بمال يقبضه صورته
كفل عن رجل بمال فوكله صاحب المال يقبضه من الغريم لم
يبيع لان الوكيل من يعمل لغيره ولو مع هذا صار عاملاً لنفسه
في ابرآذ منه فاعدم الركن بخلاف الرسول ووكيل الامام
بيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يبيع ضمانهم بالثمن
والمر لان كل واحد منهم سفير ومعبود كرم الزيلعي الوكيل يقبض

الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة لان الكفالة
 اقوى من الوكالة لكونها لا دمنة فتصلح ناسخة لها بخلاف العكس
 والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لانه
 يصير عاملا لنفسه كما امر ولو ادعى بحكم الضمان يرجع لبطالة
 وبدونه اي بدون حكم الضمان كما يرجع لكونه تبرعا صدق
 التوكيل بقبض لو عثر ما امر بدفع دينه الى الوكيل يعني اذا
 ادعى رجل انه وكيل فلان الغايب بقبض دينه فصدقه
 الغريم امر بدفعه اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يدفعه
 خالصته اذا الديون تقضي بامثالها حتى انه لو ادعى
 انه اوفى الدين الى الدين لا يصدق اذا الزمه الدفع
 الى الوكيل باقراره ولم يثبت الاثبات بمجرد دعواه
 فان حصر الغايب وصدقه ثم الامر وان كذبه الغايب
 دفع اي المصدق اليه اي الغايب ثانيا اذ لم يثبت
 الاستيفاء نكاح الوكالة والقول فيه قوله مع يمينه
 فيفسد الاداء ورجع به على الوكيل ان بقي في يده لان
 غرضه من الدفع براءة ذمته ولم تحصل فله ان ينقض قبضه
 وان ضاع اي لا يرجع لانه بتصديقه اعترف انه محق في

القبض وهو مظلوم في هذا المأخذ والمظلوم لا يظلم غيره
 الا اذا ضمنه اي شرط مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي
 دفع ما ادعاه او لم يصدقه اي في دعواه التوكيل ودفع اليه
 على رجا الاجازة اي اجازة الغايب فان انقطع رجاء اليه
 او دفع اليه مكن باله في دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدق
 التوكيل عريما بل مودعا لم يرد بالدفع لانه اقرار بما لا غير
 بخلاف الدين فانه يقضي بمثله كذا لو ادعى الشراء وصدقه
 يعني لو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع
 لم يرد بدفعها اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وامر به
 اي بالدفع لوقال اي المدعي تركها اي الوديعة المودع ميراثا
 وصدقه اي المودع لان ملكه قد زال بموته وانفق لانه
 مال الموات فيندفعه اليه وكل بصيغة المجهول اي جعله
 رجلا وكيل بقبض مال الغريم وادعى الغريم قبضه اليه
 دفع اي الغريم اليه اي الي الوكيل يحبر على دفعه اليه
 لان وكالة ثبتت بقوله اخترت رب المال حيث لم ينكر الوكالة
 وادعى الاثبات وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان
 اقرارا ثبتت الوكالة بزمعه ولم يثبت الاثبات بمجرد دعواه

رجع

شا

فيومر بالرفع اليه واستخلف اي الغريم دابنه علي عدم قبضه لان قبضه يوجب براءة ذمته فاذا عجز عن اقامة البينة يستخلفه لا الوكيل علي عدم علمه بقبض الموكل اذ لا تخزي النيابة في اليمين وكله بعيب اي برد المبيع بسبب عيب فادعي البايع رضي المشتري لم يرد اي الوكيل عليه اي البايع حتي يخلف اي البايع المشتري بخلاف مسيلة الدين لان التدارك ممكن هناك باسترداد ما قبضه اي الوكيل اذ اظهر الخطا عند نكوله ولا يمكن ذلك في العيب لان القضا بالفسخ نافذ ظاهر او باطنا عند اي حبيفة رضي الله تعالى عنه فيصح القضاء ولا يستخلف المشتري بعد لانه لا يعيد اذ لا يجوز فسخ القضاء وليس في مسيلة الدين قضائي بل امر بالتسليم فاذا اظهر الخطا فيه امكن ترعه منه ودفعه الي الغريم بلا نقض القضاء دفع رجل الي آخر عشرة ينفقها علي اهله فانفق عليهم عشرة اخري فهي بها استحسانا والقياس ان يكون متبرعا لانه مخالف امره فيرد الفسخ علي الموكل وجه الاستحسان ان الوكيل هو بالانفاق وكيلا بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء

فيكون

٢٧٠
كراي
٢٧

فيكون التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقد من مال نفسه ثم يرجع به علي الامر الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغيري الوكيل يقبض الدين اذا حضر خصما فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتي لو اراد الوكيل اقامة البينة علي الدين لا تقبل واذا ادعي ان فلانا وكله يطلب كل حق له بالكوفة ويقبضه والخصومة فيه وجبايا البينة علي الوكالة والموكل غايب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتي يحضر خصما جاحدا ذلك او مقاربه فيزيد يسمع ويقبض الوكالة فان احضر بعد ذلك غريبا يدعي حقا للموكل لم يحجج الي اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكله يطلب كل حق له قبل انسان بعينه يشترط حضر ذلك بعينه ولو اثبت ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جأ بحضام اخري يدعي عليه حقا يقيم البينة علي الوكالة من اخري والله اعلم **باب عزل الوكيل** ينزل بعزل الموكل لان الوكالة حقه فله ان يبطله ويحل نفسه بان يقول عزلت نفسي بشرط علم الآخر فيهما اي في صورتين يعني اذا عزل الموكل يشترط

علم الوكيل به وان عزل نفسه يشترط علم الموكل به حتى اذا لم يبلغه العزل فهو على وكالته وتصرفه جاز حتى يعلم باخبار متعلق بالعلم عدل او اثنين ولو غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بخبر الواحد حر كان او عبدا عدلا كان او فاسقا ضيقا كان او بالغا وكذا العزل عندهما وعند ابي حنيفة لا يثبت العزل الا بالعدد او العدالة وينعزل ايضا بموت الموكل هكذا وقعت في رواية القدوري ووقت في الكافي والوقاية هكذا بموت احدهما ولما لم يكن لنكر الوكيل هنا فائدة تركته وينعزل ايضا بجنون احدهما من الوكيل والموكل جنونا مطبقا لان قليله بمنزلة الاغما وهو شر عند ابي حنيفة وحول كامل عند محمد وهو الصحيح والحكم بلحوقه اي لحوق احدهما بدار الحرب مرتد ا فان لحوقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة واما قبله فموقوفة عند ابي حنيفة وانما ينعزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابتداء فيشترط لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط للابتداء وذا اي انزال الوكيل في الصور المذكورة اذا لم يتعلق به اي بالتوكيل حق الغير واما اذا تعلق به ذلك فلا ينعزل كما

او امانة

شرطت

اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل امر امراته في يدها ثم جن الزوج وينعزل ايضا بتصرفه بنفسه اي تصرف الموكل بحيث يعجز الوكيل عن الاتيان به كما اذا وكله باعتاق عبده او تزويج امراته او شرائها او طلاق او خلع او بيع عبده فاعتق او كاتب او تزوج او طلق ثلاثا او واحدة ومضت المدة او خالعتها او باع بنفسه فانه لو فعل واحدا منهما بنفسه عجز الوكيل من ذلك الفعل فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لانها تنفذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه واباها لم يكن للوكيل ان يزوجهما منه لزوال حاجته بخلاف ما لو تزوجها الوكيل واباها حيث يجوز له ان يزوجهما الموكل لان الحاجة باقية ونقود الوكالة اذا اعد اليه اي الموكل قديم مذكور يعني اذا وكله يبيع عبده ثم باعه الموكل ثم رد عليه بيعه بقضاء كان لوكيل ان يبيعه وكذا لو وكل كل واحد من رجلين ببيعة فباعه احدهما فرد عليه بيعه فلكل واحد منهما بيعه ثانيا كذا في الصغري وبقي اشع اي اشترى ملكه كما اذا اطلق امراته واحدة وهي في العدة فتصرف الوكيل غير متعذر بان يوقع الباقي

عوارض

وينفصل ايضا بافتراق الشريكين وان لم يعلم الشريك وهذا
يحتمل امرين احدهما ان يكون الافتراق بهلاك المالكين او
مال احدهما قبل الشراء فان الشركة تنبطل به وتنبطل
الوكالة في ضمنها علمابه اولاً لانه عزل حكيم اذا لم تكن الوكالة
مصحبا بما عند عقد الشركة وثانياً بينهما ان احدهما او كلاهما
لو وكل من يتصرف في المال جاز فلو افتراقا انفصل هذا الوكيل
في حق غير الموكل منهما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل وانما
ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم
وان لم يعلم الشريك اذ لم يصح ان ينفرد احدهما بفتح الشركة
المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه وينفصل ايضا بعجز موكله لو
كان الموكل مكاتبا وحجراً لو كان ما ذونا لما مر ان بقا الكتابة
معتبراً بابتدائها لكونها غير لازمة فيشترط في حالة البقا
قيام كافي لا بتدأ وقد بطل بالعجز فنبتلت الوكالة علم
الوكيل اولاً لان البطلان حكيم كما مر اذا وكل يعني ان ما ذكر
من انفصال وكيل المالك بعجزه ووكيل المادون بحجراً اذا
وكل ذلك الوكالة في العقود والخصومات لا قضا الدين او
اقتضابه لان العبد مطالب بايفاء ما عليه وله مطالبة

الوكيل

استيفاء

استيفاء ما وجب له لان وجوبه كان بعقد فاذا انقضى حقه
بقي وكيله على الوكالة كما وكله ابتداء بعد الحجر بعد انعقاد
العقد بمباشرة لا ينفصل بعزل المولى وكيله بعد المادون
لانه حجر خاص والاذن في التجارة لا يكون الا عاماً وكان العزل
باطلاً الا تری ان المولى لا يملك تسمية عن ذلك مع بقا الاذن
ذكر الزيلعي قال وكلتك بكذا اعلى ابي متى عزلتك فانت
وكيلي قال لا اعزله لا ينفصل بل كان وكيلاً له وهذا
يسمي وكيل ادورياً واذا اراد ان يعزله بحيث يخرج
عن الوكالة يقول في عزله ثم عزلتك فانه اذا قال عزلتك
كان معزولاً نظراً الى ظاهر اللفظ ومنصوباً بوجود الشرط
حيث قال متى عزلتك فانت وكيلي واذا اقول قال عزلتك
عزلتك ينفصل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان متى
تفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال ولو قال كلما عزلتك
فانت وكيلي لا يكون معزولاً بل كلما عزل كان وكيلاً له
كلما تفيد عموم الافعال واذا اراد ان يعزله يقول في عزله
رجعت عن الوكالة المصلحة فاذا رجع عنها لا يبقى الاثر
فيما يقول بعدها وعزلتك عن الوكالة المنجزة الحاصلة من لفظ

او في اللفظ

كلما فحيد ينزل **كتاب الكفالة** هي

لغة الضم مطلقا وشرعا ثم ذمة الى ذمة في مطالبة
النفس والمال قال في الهداية والكافي وغيرهما هي
ثم ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح
اقول لاصحة الاول فضلا عن كونه اصح لخروج الكفالة
بالنفس عنه مع انهم قسموها بعد التعريف الى الكفالة
بالنفس والمال ثم ان تقسيمهم الكفالة الى القسمين
يشعر باختصاصها فيهما مع انهم ذكروا في اثنا المسائل
ولهذا اخترت تقريبا صحيحا متناولا لجميع الاقسام
صريحا وركنهما الى **ايجاب** اي ايجاب الكفيل بقوله كفلت
عن فلان لفلان كذا او القبول اي قبول الطالب وهو
المكفول له وشرطها مطلقا كون المكفول به نفسا كان
او مالا مقدورا للتسليم من الكفيل حتى لا تقع الكفالة
بالحدود والقصاص كما سيأتي وفي الدين كونه صحيحا
حتى لا تجوز الكفالة ببدل الكتابة كما سيأتي وحكمها
لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل نفسا كان او
مالا واهلها اهل التبرع بان يكون حرا مكلفا ولا تقع من

او التسليم

ما يندفع وجوه قسم
ثالث وهو الكفالة
بشخص المالك كاسبان

العبد

العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد العتق
كذا في الخلاصة فالمدعي مكفول له اذا قيد الكفالة
ترجع اليه والمدعي عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا
والنفس في الكفالة بالنفس او المال في الكفالة بالمال مكفول
به والمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد ومن
لزم عليه المطالبة كفيل فالكفالة اما بالنفس وان تعددت
اي الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كفيلة
ثم كفيلة والثاني ان يتعدد النفوس المكفول بها فانه جاز
كما يجوز بالديون الكثيرة او بالمال وما يتعلق به وهو التسليم
اما الاول اي الكفالة بالنفس فتقع بكفلة نفسه وبما يعبر
به عنها اي عن النفس كالرأس والوجه والرقبة والعنق والجسد
والبدن ككفلة براسه ووجهه الى آخره وبجزء شائع ككفلة
بنصفه او ثلثه او رבעه وتقع ايضا بضمته وبعلي فان علي
للا التزام فعناه انا ملتزم وتسليمه وائي فانه يستعمل في
معني علي وانا به زعيم فان الزعامة هي الكفالة او قبيل
هو بمعنى زعيم ابا انا صامن لمرفعة ان موجب الكفالة
الترام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم اختلف في انا صامن

كلما فحينئذ ينزل **كتاب الكفالة** هي
 لغة الضم مطلقا وشرعا ثم دمة الى دمة في مطالبة
 النفس والمال **قال** في الهداية والكافي وغيرهما هي
 ضم دمة الى دمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح
اقول لاصحة الاول فضلا عن كونه اصح لخروج الكفالة
 بالنفس عنه مع انهم قسموها بعد التعريف الى الكفالة
 بالنفس والمال ثم ان تقسيمهم الكفالة الى القسمين
 يشعرا بخصارها فيما مع انهم ذكروا في اثنا المسائل
 ولهذا اخترت تقريبا صحيحا متناولا لجميع الاقسام
 صريحا وركنهما **الايجاب** اي ايجاب الكفيل بقوله كفلت
 عن فلان لفلان كذا او القبول اي قبول الطالب وهو
 المكفول له وشرطها مطلقا كونه المكفول به نفسا كان
 او مالا مقدورا للتسليم من الكفيل حتى لا تقع الكفالة
 بالحدود والقصاص كما سيأتي وفي الدين كونه صحيحا
 حتى لا تجوز الكفالة ببدل الكتابة كما سيأتي وحكمها
 لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصل نفسا كان او
 مالا واهلها اهل التبرع بان يكون حرا مكلفا فلا تقع من

ما او التسليم

ما يدل على وجود قسم
 ثالث وهو الكفالة
 بتسليم المالك ما سبناه

العبد

العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد الفتح
 كذا في الخلاصة فالمدعي مكفول له اذا قيد الكفالة
 ترجع اليه والمدعي عليه مكفول عنه ويسمي المصيل ايضا
 والنفس في الكفالة بالنفس او المال في الكفالة بالمال مكفول
 به والمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد ومن
 لزم عليه المطالبة كفيل **قال** الكفالة اما بالنفس وان تعددتا
 اي الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كفيل
 ثم كفيل والثاني ان يتعدد النفوس المكفول بها فانه جائز
 كما يجوز بالديون الكثيرة او بالمال وما يتعلق به وهو التسليم
 اما الاول اي الكفالة بالنفس فتصح بكفلة نفسه وبما يعبر
 به عنها اي عن النفس كالرأس والوجه والرقبة والعنق والجسد
 والبدن لكفلة براسه ووجهه الى آخره ويجزئ شايء لكفلة
 بنصفه او ثلثه او رבעه ونقص ايضا بضمته وبعلي فان علي
 للاتزام فعناه انا ملتزم وتسليمه والي فانه يستعمل في
 معني علي وانا به زعيم فان الزعامة هي الكفالة او قبيل
 هو بمعنى زعيم لا بانا صا من معرفة ان موجب الكفالة
 التزام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم اختلف في ان صا من

لتعريفه او على تعريفه كذا في الخلاصة فان عين وقت التسليم
 احضر فيه اذا طلب رعاية لما التزمه كذا اي احضر ايضا
 اذا اطلق بان قال انا كفيل بنفسه اذا طلبته اسلم اليك
 او ان اسلم اليك او ان طلبته وعوذ لك او عزم بان قالت
 انا كفيل به كلما طلبته او متى ما طلبته اسلم اليك
 وان لم يحضر حبسه الحاكم لا متناعه عن ايفاء حق لازم عليه
 لكن لا يحبس اول ما دعي لعلمه لم يعلم لما زاد دعي وان غاب
 اي المكفول عنه وعلم مكانه امهله اي امهل الحاكم الكفيل
 مدة ذهابه وايابه فان مضت ولم يحضر حبسه وان لم يعلم
 اي مكانه لم يطلب اي الكفيل به اي بالمكفول به لانه
 عاجز وقد صدقه الطالب فصار كالمديون اذا اثبت اعساره
 وان اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب
 نعرفه بنظر فان كان له خرجة معروفة تخرج الى موضع
 معلوم للتجارة في كل وقت فالتقول قول الطالب ويومر
 الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع لان الظاهر يشهد
 للطالب والا فالتقول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو
 الجهل ومنكر لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس

القضا سلمه فيه ولم يجز في غيره وبه يعني في زماننا المتناون
 الناس في اقامة الحق ذكره الزيلعي وغيره كقول النفس الي
 شريطالب بها بعد يعني لو قال كفلت لك بنفس فلان
 الي شرفانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر
 ويطالبه به بعد مضي الشهر قالت شمس الائمة الخوايني
 هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام فانهم يقولون اذا قال
 الرجل بالفارسية لاخر من فلان اريدك فتم نرا تاك سالي انه
 يطالبه بتسليم النفس في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالبه
 بتسليمها بعد مضي الاجل وليس الامر كما يظنون بل الجواب
 على العكس الا ان يزيد فيقول في الكفالة هر كا كه بخواجه
 بتوسيار مش فحينئذ يطالبه في السنة وبعدها كذا في
 الخلاصة وفيها ايضا الخيلة في سقوط المطالبة ان يزيد
 الكفيل في كفالته فيقول انا كفيل بنفس فلان الي كذا
 من الاجل ثم لا كفالة لك به علي بعد ذلك وانا بريء فاذا قال
 ذلك فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضي الاجل بريء
 الكفيل بموته اي موت الكفيل لحصول العجز الكلي عن تسليم
 المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته لم يكفوا له بشي

قضا
 على ما به يعني
 هنا

يعني هو زماننا في هذا طلب
 الا ان سكا حضوره

وإنما يختلفونه فيماله ولا تبقى الكفالة باعتبار تركته لا متنا
استيقا النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال وبري
الكفيل بالنفس أيضا بموتها أي النفس المطلوبة لا متنا
التسليم وكوكان النفس المكفول بها عبد الكفيل وإنما قال
هذا دفعا لتوهم أن العبد مال فاذا انقذ وتسليمه لزمه
قيمته فإن هذا إذا كان على العبد مال مطالب وكفل
بنفسه رجل وأما إذا كان المطالب رقبته العبد فسيأتي
أنه إذا مات وأثبت الخصم دعواه عن الكفيل قيمته
لا أي لا يبرأ الكفيل بموت الطالب بل وارثه أو وصيه
يطالب الكفيل ويري الكفيل أيضا بتسليم الكفيل أو
مأموره وكذا كان أو رسولا المطلوب أو تسليم ذلك أي
المطلوب بنفسه إلى الطالب متعلق بقوله بتسليم
حيث يمكن مخاصمته متعلق به أيضا يعني إذا سلم الكفيل
من كفله إلى الطائي موضع يمكن مخاصمته بري وأن لم
يقبل إذا سلمته اليك فانا بري حتى لو سلمه في بريّة أو
سواد أو سجن حبسه فيمنع الطالب لم يبرأ قابلا سلمته
اليك عن طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور أو سلمت بقيته

عنه

عنه أي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور بنفسه قال قاضي
خان المكفول بنفسه إذا سلم نفسه إلى المكفول له وقال سلمت
نفسه اليك عن الكفيل بري وأن لم يقبل المكفول لا يبرأ الكفيل
وكذا الوامر الكفيل رجلا أن يسلم نفس المكفول به إلى الطالب
أن قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل بري
الكفيل وفي تسليم الأجنبية شرط معه أي مع ما ذكر من قوله
عن الكفيل يقول الطالب قال قاضي خان لولا أن رجلا
أجنبيًا ليس بمأمور سلم المكفول به إلى الطالب وقال سلمته
عن الكفيل أن قبل الطالب بري الكفيل وأن سلمت الطالب
ولم يقبل قبلت لا يبرأ الكفيل كفل بنفسه على أنه لم يسلمه
عنداً فهو ضامن لما عليه من المال ولم يسلمه عنداً صحت
الكفالتان يعني بالنفس والمال يعني رجل له علي غيره
مائة درهم فكفل آخر بنفسه على الوجه المذكور صحت
الكفالتان وإذا لم يوافق به عنداً فعليه المائة لأنه علق
الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا التعليق صحيح وإن
كان القياس بآبائه لتعامل الناس بآبائه وبالتعامل
يترك القياس في البيع كالأشترى فعلا على أن يتخذوه

البايع مع ان بابيه اضيق من الكفالة فلا يترك هنا وبابها اوسع
 من التبرعات اولى واذا لم يوافق به حتى لزمه المال لا يبرأ
 من الكفالة بالنفس اذا لا تنافي بين الكفالتين فامات
 المكفول ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات الكفيل
 فوارثه اي ضمن وارثه او مات الطالب فكذا اي طلب
 وارثه ادعى على رجل مائة دينار لم يثبتها بانها جيدة او
 ردية او اشرفية او افرنجية لتصح الدعوي فتقتل بنفسه
 آخر على انه ان لم يسلمه غدا فعليه المائة صحتا اي
 الكفالتان عندهما وقال محمد لم تصح اذ لم تصح الدعوي
 فلا بيان فلم يجب احضار النفس لعدم صحة الكفالة بها
 فلا تصح الكفالة بالمال لا بتنايها عليها ولكنها ان المال ذكر
 معر فافترض الى ما عليه فيصح على اعتبار البيان فاذا
 تبين التحق باصل الدعوي فظهر صحة الكفالة الاولى
 فيترتب عليها الثانية والقول له اي للكفيل في البيان
 اذا اختلف في وجوده ^{لأنه يدعى الصحة} لا جبر على اعطاء
 كفيل في حد وقود مطلقا عنده وعندهما يجبر في حد
 القذف لان فيه حق العبد وفي القود لانه خالص حق العبد

ط
اي

بخلق

بخلاف الحدود الخالصة لله تعالى وله ان مبني الكل على الدر
 ولا يجب فيها الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق فانها
 لا تنفذ بالشيهاة فيديق بها الاستيثاق ولو اعطي جاز
 لا مكان ترتب موجبة عليه وهو المطالبة بالنفس ولا حبس
 فيها ما يحد فود حتى يشهد مستوران او عدل لان
 الحبس هنا للثمة وهي تثبت باحد شرطي الشهادة
 اما العدد او العدالة بخلاف الحبس في الاموال لانه
 غاية عقوبة فيها فلا يثبت الحجية كاملة واما الثانية
 اي الكفالة فتصح ولو جهل المكفول به اذا صح دين الدين
 الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء والابراء احتز به عز بدل
 الكتابة وسياتي تكفلت عنه بالف وبمالك عليه وبما
 يدرك في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان
 الاستحقاق اي يضمن المشتري اذا استحق المبيع وبما بيعت
 فلانا اي ما بايعت منه فاني ضامن لثمة لاما اشتريته
 منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة في المبيع لا تجوز كما سياتي
 وقد مر تمام تحقيقه في كتاب الرهن او ما ذاب اي وجب
 لك عليه وما في هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلانا

فيكون معنى التعليق او علق عطف على ما صح دينا بشرط
 يعني صرح الشرط والافقي الامثلة السابقة معنى الشرط ملايم
 اي مناسب للكفالة بان يكون شرط الوجوب الحق نحو ان لا يتحقق
 المبيع او لا مكان الاستيفاء نحو ان قدم زيدا وهو مكفول عنه
 او لتعذر الاستيفاء نحو ان غاب زيدا المكفول عنه عن المصدر
 فلان كلامنا مناسب للكفالة كالشروط المفهومة من الامثلة
 المذكورة فانما اسباب لوجوب المال فيناسب ضم النعمة الي
 النعمة لا اي لا تقع الكفالة ان علق ببحوي بشرط غير
 ملايم نحو ان هبت الريح اوجا المطر قال في الهداية لا يصح
 التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح اوجا المطر
 الا انه لضعف الكفالة فوجب المال حال لان الكفالة لما صح
 تعليقها بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق هـ
 والعناق وتبعه صاحب الكافي وقال الزيلعي هذا سهو
 فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط
 غير ملايم فصار كالمعلقه بدخول الدار ونحو مما ليس بملايم
 ذكره قاضي خان وغيره اقول قوله هذا سهو خطأ لان
 المذكور في العمادية والاستروشنية ان الكفالة مما لا تبطل

بالشروط الفاسدة فالظاهر ان فيه روايتين يوجب ان الصدر
 الشهيد يقتل مسيلة هي ان العبد المأذون اذ الحقه دين
 وخاف صاحب المال ان يعنته المولي فقال رجل لصاحب المال
 انا ضامن لدينك عليه صحت الكفالة ثم هذه المسيلة دليل
 على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يقع
 ايضا بحالة المكفول عنه او بحالة المكفول له الاول نحو ما اذا
 ب
 لك على الناس او على واحد منهم فعلي والثاني نحو ما اذا ب
 للناس او واحد منهم عليك فعلي كذا في العمادية ولا ينفس
 حدود قصاص لما مر ان شرطها كونه المكفول به مقدور
 التسليم من الكفيل وهذا ان ليس كذلك وانما قال
 بنفسه وقصاصا احترازاً عن الكفالة بنفس من عليه الحد
 والقصاص فانها تجوز كما مر ولا يعمل دابة معينة مستاجر
 وخدمة عبد معين مستاجر لها للعجز عن التسليم لانه
 استحق عليه العمل على دابة معينة والكفيل لو اعطي دابة
 من عنده لا يستحق الاجرة فصار عاجزاً ضرورياً لانه اي
 بغير المعقود عليه لا ترضى ان الموجه لو حمله على دابة
 اخرى لا يستحق الاجر فصار عاجزاً ضرورياً وكذا العبد



للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب
 على الموجد الحمل مطلقا والكفيل بقدر علمه بان يحمله علي
 دابة نفسه ولا بالثمن للموكل ورب المال اي اذا باع رجل
 لرجل ثوبا بامر ثم ضمن الثمن عن المشتري للامراو باع المضارب
 مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح ان حق القبض
 للموكل والمضارب ولهذا لا تبطل ب موت الموكل حتى لو مات
 كان له ان يقبض الثمن وكذا لو نواه الموكل عن قبض حال
 حياته لا يعمل بحبه فلو صح الضمان صار ضمانا لنفسه وانه
 لا يجوز وللشريك اذا بيع عبد صفقة يعني باع رجلا ل
 عبد الرجل صفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته
 من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا اتحدت فالثمن
 يجب لهما مشتركا بينهما فلو صح ضمان احدهما لصاحبه بنصيبه
 شايعا صار ضمانا لنفسه وهو باطل ولو صح في نصيب
 صاحبه خاصة بوذي الي قسمة الدين قبل القبض
 لان القسمة تقتضي ان يصير حق كل منهما مقدر في حين
 علي حدة وهو لا يتصور في الدين وانا باعا العبد صفقةين
 بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد علي حدة فضمن احدهما

٢٨٠
 كراي
 ٢٨

بغيره ولا يخلو

لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا اتحدت
 فالثمن يجب لهما مشتركا بينهما فلو صح ضمان احدهما لصاحبه
 بنصيبه شايعا صار ضمانا لنفسه وهو باطل ولو صح في
 نصيب صاحبه صح لان الصفقة اذا تعددت فواجب
 لكل منهما بقدر يكون له خاصة وكذا بالعقد بانها اسما
 مشترك يدفع علي العكس التقديم والعقد وحقوق العقد
 والدرك وخيار الشرط وتقدر العمل بها قبل البيان
 ولذلك يبطل الضمان ولا بالخلاص عند اي حيلة لان
 معناه عند تخليص المبيع عن المستحق وتسليمه الي المشتري
 وهو غير مقدور له ومع عندهما لان معناه عند ضمان
 الثمن ان يحجز تسليم العين ب ورود الاستحقاق فيكون
 كالدرج ولا يبدل الكتابة لانه في معرض الزوال بالعجز
 فلا يكون دينا صحيحا ولا عن ميت معلق يعني اذا مات
 من عليه دين ولم يترك شيئا فكل عنه للغير ما رجل لم يبع عند
 اي حيلة لانه كفيل بدين ساقط عن ذمة المصيل لان الدين
 عيان عن استغال الذمة بدين يجب ادائه لكنه في حكم مال
 لانه يؤهل اليه في المال وقد عجز بنفسه وبخلفه فقات

عاقبة الاستيفاء سقوطه ولا بلاقبول الطالب
في المجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في مسيلة واحدة
هي ان يكفل وارث المريض عنه بغيبة الغرما بان يقول
المريض لورثته او بعضهم تكفلوا عني بما علي من الدين لغرما
فضموا به مع غيبته فانما جاز استخسانا وان كان
القياس ان لا يجوز لان الطالب غايب ولا يتم الضمان الاتبع
وجه الاستحسان ان هذه وصية منه لورثته بان يقضوا
دينه ولهذا نصح وان لم يسم المريض الدين وغرما لان الجملة
لا تمنع صحة الوصية ولهذا اقول لا نصح الا اذا ترك مالا
ومحت اي الكفالة بلاقبول الطالب عند اي يوسف
مطلقا في رواية وفي اخرى اذا بلغه الخبر واجاز و به
يفتي كذا في تلخيص الجامع الكبير والفتاوي البرازية
واجمعوا انه اي الكفيل اذا قال بطريق الاخبار بان
يقول انا كفيل بما لفلان علي فلان جاز كذا في الخلاصة
ولا بالامانات كالوديعة والمستاجر والمستعار ومالك
المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والمرهون
بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول

مضمونا علي الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفع
او دفع لبدله ليتحقق معي الضم فيجب علي الكفيل والامانة
ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه
بل المثل كالمروكذا الرهن بمضمون بنفسه بل يسقط
الدين اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان علي الكفيل في
هذه الصور لعدم وجوبه علي الاصيل وتجوز اي الكفالة
بتسليمها اي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت
قائمة وجب تسليمها وان هلكت لم يجب علي الكفيل شي
كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب اي تسليمها علي
الاصيل كالعارية والاجارة جازت اي الكفالة به
اي بتسليمها والا اي وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة
فلا اي لا تجوز الكفالة بتسليمها ونصح اي الكفالة بالثمن
لانه دين صحيح مضمون علي المشتري والمقصوب
والمقبوض علي سوم الشراء والمبيع بيعا فاسد افا مضمونة
حقا اذا هلكت عند يجب الضمان عليه فامكن ايجابه
علي الكفيل ونصح بالخروج لانه دين له مطالب من جهة
العباد فصار كسائر الديون بخلاف الزكاة في الاموال الظا

والباطنة لان الواجب فيها فعل هو عبادة والمال محله ولهذا
لا تؤخذ من تركته بعد موته الا بوصيته والنوايب قبل
هي ما يكون بحق كاجرة الحارس وكري النهر والمال الموظف
لتجهيز الجيش وقد استأجر وقيل هي ما ليس بحق كالجبايات
التي في زماننا تحت الظلمة يعجز حق فان اريد الاول
جازت الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان اريد
الثاني ففيه اختلاف المشايخ والقسمه هي النوايب لان
القسمه ما تكون راتباً والنوايب ليست كذلك وانما يوظفه
الامام عند الحاجة اذ لم يكن في بيت المال شيء وقيل هي
ان يمتنع احد الشريكين من القسمه بيمينه وبين صاحبه
فيضمنه شخص لانها واجبة والمرك وقدم برباياته والشجعة
وهي الجراحة والكفالة بها ان يقول كفلت بموجبها وهو
الارش وقطع الاطراف اذ لم يكن موجب القصاص بل الدية
اذ الواجب حينئذ مال واجب الاداء قال ادفعه اليك
او اقصيه لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على الالتزام
او علق قال في الخلاصة وفي فتاوى الشافعي لو قال لك
الدين الذي الذي لك علي فلان انا ادفعه اليك او اقصيه

لا يكون كفالة ما ينكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت
او ضمننت او علي او الي اها لو قال تغليقا يكون كفالة بحق
ان قال ان لم يؤد فلان فانا اؤدي فنصح للطالب مطالبة
الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمته
الي ذمته في المطالبة يقتضي قيام الذمته الاولى بالبراءة
عنها الا اذا شرط البراءة فتكون اي الكفالة حينئذ
حوالة اعتبار للمعني كما ان الحوالة بشرط عدم البراءة
اي براءة المحيل كفالة وله ايضا مطالبة احدهما ولو بعد
مطالبته الاخر لان مقتضاها الضم لا التملك بخلاف
المالك اذا اختار احد الغاصبين حيث يتضمن التملك
منه اذ اقصا القاصي به فلا يمكنه التملك من الثاني
كفل بما لك عليه بان قال كفلت بما لك عليه فان برهن ان
الباطل على الف لزمه اي الكفيل لان الثابت بالبرهان
كالثابت بالعيان والا يوان لم يبرهن صدق الكفيل بما
يفرضه مع يمينه لانه منكر للزيادة لا الاصيل في الرايد
عليه في حق الكفيل يعني ان اعترف الاصيل بالزيادة على
ما اقتربه الكفيل لم يصدق على كفيله لانه اقر على الغير

ولا ولاية له عليه بل يصدق في حق نفسه كفل بامر يعني
تجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبلا امره لاطلاق قوله
صلي الله عليه وسلم الزعيم غارم فاذا كفل بامر وادي جج
عليه اي على المكفول عنه بما ادي اذ انما صفة لانه قضى
دينه بامر فيرجع عليه واذا ادي خلافة رجع عليه بما ضمن
لا بما ادي حتى لو كفل بالجاء وادي الزبوف وتجوز من له
الدرهم حتى يرجع بالجاء ولو كفل بالزبوف وادي الجاء يرجع
عليه بالزبوف لان رجوع الكفيل بحكم الكفالة فانما يرجع
بما يدخل تحت الكفالة بخلاف المأمور ببعضه فان يرجع
بما ادي لانه لا يجب عليه شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا
فيرجع بما ادي ولا يطالبه اي الكفيل المكفول عنه بالمالك
قبل الاداء الي المكفول له لانه لا يملك ما في ذمة المكفول
عنه قبل الاداء او يملكه بعد فيرجع وبدونه اي بدون
امر لم يرجع بما ادي لانه متبرع فيه وان وصليته اجاز
اي المكفول عنه بعد العلم لان كل كفالة تنفقد غير موجبة
للرد لا تنقلب موجبة ابدأ كذا في العناية قال اضمن
الفا فلان علي فضمن فادي لم يرجع عليه الا اذا قال

عني

عني كما مر في الكفالة بالنفس فان لو ذم اي لا ذم الطالب
الكفيل لطلب المال لا ذم اي الكفيل المكفول عنه وان
حبس اي صار المكفول الكفيل محبوسا حبس هو المكفول
عنه اذ لم يلحقه ملحقه الا من جهته فيجازي بمثله ابرا
الطالب الاصيل ان قبل اي الاصيل الا برأ برئ اي
الاصيل والكفيل معا واخر اي الطالب عنه اي عن
الاصيل تاخر عنهما اي عن الاصيل والكفيل لان الاصيل
اصل والكفيل فرع بلا عكس فهما لا ستلزامه تنبئة
الاصل للفرع ولو ابرأ الطالب الكفيل فقط بري وان
لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح الي القبول بل عليه
المطالبة وهي تسقط بالانبراء ولو وهب الدين له اي
للكفيل ان كان غنيا او تصدق عليه ان كان فقيرا شرط
القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين لغير
من عليه الدين تنفع اذا سلط عليه والكفيل مسلط
علي الدين في الجملة كذا في الكافي وبعد له الرجوع علي
الاصيل كذا في التتارخانية صالح احدهما من الاصيل
والكفيل الطالب عن الفخسماية بري اي الاصيل

والكفيل لأنه اضاف الصلح الى الالف الدين وهو على ^{اصيل} الاصيل
فيبراعن خسمانية وبرانه توجب برآة الكفيل وان اداها
الكفيل رجع على الاصيل بها اي بخسمانية اداها ان كفل
بامر اذ لا لاد ايملك ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع
ولو صاح على جنس اخر رجع بالالف لأنه مبادلة فيملك
ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع فيرجع بكله عليه
صاح اي الكفيل عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل لان
موجبها المطالبة وبرا الكفيل عنها لا يوجب ابرا الاصيل
قال الطالب للكفيل برئت الي من المال رجع على الاصيل
لأنه اقرب قبض المال من الكفيل لأنه اسند البرآة الي
الكفيل وعياها الي نفسه بقوله الي والبرآة التي ابتداء
من الكفيل وانتهت الي الطالب لا تكون الا الايقافا
هذا اقرارا بالقبض منه فرجع ان كانت الكفالة بامر
وفي ابرائك لا اي لا يرجع لأنه ابرأ لا اقرار منه بالقبض
من الكفيل واختلف في برئت يعني اذ قال الطالب هو
للكفيل برات ولم يقل الي فهو ابرأ عند محمد وعند
ابي يوسف اقرارا بالقبض هذا كله اذا غاب الطالب

وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان لصدور الاجماع عنه
لا يبع تعليق البرآة منها اي الكفالة بالشرط مثل اذا جأ عند
فانت بري منها لان في الابرأ معني التملك كما لا يبرأ عن الدين
وهذا على قول من يقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهرا
واما على قول من يقول بثبوت المطالبة فقط فلا فيها
تمليك المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبل
التعليق بالشرط وقيل يبع لان الثابت فيها على الكفيل
المطالبة لا الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق
والعتاق وقيل اذا كان الشرط مملا مستغنى فيه للطالب
اصلا نحو اذا جأ عند لا يجوز واذا كان مملا بما متعارفا فيه
نفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال والنفس وقال اذا
وافيتك عند افانا بري من المال فقبل الطالب فوافاه
الكفيل في الغد فهو بري من المال كذا في العناية مات
الكفيل قبل الاجل حل اي الدين عليه فان ادي وارثه
لم يرجع قبل حلوله لان الكفيل التزم الدين مؤجلا فلو
رجعوا ^{رجعوا} بالمعجل وهو اكثر من الموجل في المالية فيكون
ربا وان مات المطلوب قبل الاجل حل عليه لاجل فقط

وان ما تناي الكفيل والمكفول عند الطالب ياخذ من اي
التركيبين شأنا دينة ثابت علي كل واحد منهما كما في حال الحياة
لا يسترد اصيل ما ادي الي كفيله ليدفعه الي طالبه وان لم
يعطه طالبه اذ تعلق به حق علي احتمال قضائه الدين
ولا يجوز الاسترداد ما بقي هذا الاحتمال كمن عمل زكاة
ودفعها الي الساعي وان ربح اي الكفيل به اي بالمال
الذي قبضه الكفيل من المطلوب فتدل ان يعطيه الطالب
طاب له اي للكفيل لانه ملكه بالقبض فكان الزخ بدل
ملكه ونذب رده اي الربح علي قاصيه وهو الاصيل فيما
يتعين بالتعيين كالخطة والشعر وهذا اذا قضى الاصيل
الدين وهو قول ابي حنيفة وعنه انه يتصدق به وقال
لا يطيب له الزخ وهو رواية عنه امر ببيع العينة
ففعل فالبيع للكفيل والربح الذي حصل للبائع يكون
عليه اي الكفيل لا المدي بانه ان الاصيل امر الكفيل
ببيع العينة وهو ان يقول استر من الناس بثلث نوعا من
الاقشة ثم بعه فارجه البائع منك وخسرت انت فعلي
وهو ياتي الي تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر

الزخ ويخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثله
بخمسة عشر فيبيعه هو في السوق بعشرة فيحصل له العشرة
ويجب عليه للبائع خمسة عشر الي اجل او يقرضه خمسة
عشر درهما ثم يبيعه المقرض ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر
فيأخذ الدراهم التي اقرضه علي انها ثمن الثوب فيبقي عليه
الخمس عشرة قرضا واذا افعل ذلك نفذ عليه والربح الذي
ربحه التاجر يلزمه ولا يلزم الامر شي لانه اماضا من لما
بخمسة كما قال بعضهم نظرا الي قوله علي فانها للوجوب
ولا يجوز كما اذا قال لرجل باع في السوق فما خسرت
فعلي واما توكيل بالشرا كما قال بعضهم نظرا الي الامر
به فلا يجوز ايضا لجهالة نوع الثوب وشمه ويسمي هذا
النوع من البيع عينة لما فيه من السلف يقال باعه بعينة
اي نسيئة ذكره الرباعي كفل بما ذاب له او قضى له عليه
او بما لزمه له اي كفل رجل عن رجل لرجل بما ذاب له عليه
فكفل الاصيل فبرهن المدعي علي الكفيل ان له علي الاصيل
كذا رقا ي لم يقبل برهانه علي الكفيل حتي يحضر
الغايب فيقضي عليه لان شرط وجوب المال علي

الكفيل القضا بالمال على الاصيل وهو لم يوجد لكونه غايبا
برهن ان له علي زيدا الغايب كذا وهذا كفيله قضي علي
الكفيل لان المدعي هاهنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف
ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا به علي الاصيل ولو
راد بامر قضي عليه هاهنا لان الكفالة بامر تبرع ابتداء معاوضة
انتهى وبغير امر تبرع ابتداء وانتهى بالقضا باحدهما لا يكون
قضا بالآخر فاذا قضي بها بالامر ثبت وهو يقتضيه
الاقرار بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة بغير امره
لا تنسجانه لان صحتها يعتمد قيام الدين في زعم الكفيل
فلا تتعدي عنه وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما ادي
علي الامر كفالته بالدرك تسليم المبيع وقرار منه بان
لاحق له في المبيع حتي لا يجوز بعد هاد عوي ملكية ككتب
شهادته في صدك كتب فيه باع ملكه او باع ببيعانا فذاباتا
حتي قيد فانه ايضا تسليم وقرار منه بانه لاحق له في المبيع
لا كتب شهادته في صدك بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه
نا فذاباتا فانه لا يكون تسليم بل تشع بعد دعوي
الملكية اذ ليس فيه ما يبدل علي اقرار بالملك للبائع لان

البيع

البيع قد يصدر من غير الملك ولعله كتب الشهادة لحفظ
الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر ككتب شهادته
علي اقرار العاقلين فانه ايضا لا يكون تسليم فانه ايضا
لا يكون تسليم اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو
اخبار بان فلان باع شيئا كان له ان يدعيه قال فتمنته
لك الي شهر وقال الطالب حال فالقول للضامن يعني اذ
قال الكفيل للطالب فتمنت لك عن فلان الغالي شهر
فلا تطالبني الان وقال الطالب هو حال فالقول للكفيل
وعكس في ذلك علي ما ية الي شهر اذ قال الاخر حالة
والفرق ان الكفيل لم يقتر بالدين اذ لا دين عليه في الصحيح
كما مر مرارا بل اقر بمجرد المطالبة في الحال وهو ينكر فالقول
له والمقر اقر بالدين ثم ادعي حقا لنفسه وهو تاخير المطالبة
الي شهر فلا يقبل قوله بلا بينة لا يؤخذ ضامن بالدرك
اذا استحق المبيع قبل القضا علي البائع بالتمن لان البيع
لا ينتقض بمجرد الاستحقاق عالم يقض بالتمن علي البائع
فلا يجب رد التمن علي الاصيل فلا يجب علي الكفيل
قال لاخر اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك واخذ

بعدم دفع الطالب اليه

^{كان}
 ماله لم يضمن ولو قال ان مخوفا واحدا ما كلفنا ضمانا وبما
 في المسيلة بما لها ضمن وصار الاصل ان المفرورا بما يرجع
 علي الغار اذا حصل المفروور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار
 صفة السلامة للمفروور نصا حتى لو قال الطحان لصاحب
 الخنطة اجعل الخنطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهب من
 ثقبه ما كان الي الماء والطحان كان عالما به يضمن لانه
 صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسيلة الاولى لان ثمة
 ما ضمن السلامة بحكم العقد وهاهنا العقد يقتضي السلامة
 كذا في العمادية **فصل** في ايمان علي آخر فكل
 احدهما لصاحبه بنصيبه لم يجز يعني اذا كفل احد
 الشريكين لصاحبه بنصيبه من الدين لم يجز لانه لو انصرف
 الي نصيبه يكون قسمة الدين وهو باطل ولو انصرف الي
 الشايع يكون ضامنا لنفسه ولو قضى بحكم الضمان له ان
 يسترد اللاداء لعقد فاسد كما مر ولو ادي متبرعا جاز
 لان التبرع لا يتم الا بالقبض وبه يصبر عينا ويميز نصيب
 شريكه بصبر ورته عينا بفعله كذا في الوجيز شرح الجامع
 الصغير الكبير وعليهما دين لا خربان اشتريا عبدا بالف

وكفل كل عن الآخر جاز لعدم المانع ولم يرجع علي شريكه الا
 بما ادي زايده علي النصف لان كلا منهما اصيل في النصف
 وكفيل في النصف فأيوديه ينصرف الي ما عليه اصاله
 وما عليه كفالة اذ لا معارضة بين ما عليه اصاله وما عليه
 كفالة لان الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط
 واما الزايد فينصرف الي ما عليه كفالة ولانه لو وقع في
 النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان
 يجعل المودي عنه لان المودي نأيبه واذا نأيبه كاداه
 فيودي الي الدور كغلا بشي عن رجل بالتعاقب وكفل كل به
 اي بذلك الشئ عن الاخر بما مر يعني اذا كان علي رجل الف
 درهم مثلا فكفل عنه رجلا ن كل منهما يجيعه علي الافراد
 ثم كفل كل منهما عن صاحبه بما لزمه بالكفالة اذ الكفالة
 بالكفيل جائز فما ادي اي احدهما رجوع بنصفه علي
 شريكه ثم يرجعان علي الاصيل او رجوع هو بالكل علي الاصيل
 لان ما عليهما مستويان بلا ترجيح اذ الكل كفالة فيكون
 المودي شايعا بينهما فيرجع بنصفه علي شريكه اذ لا يود
 الي الدور هذا اذا كفل كل منهما عن صاحبه بالجميع واما

اذا كفل كل منهما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فهي كما قبلها
 اي المسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما
 ادي ما لم يزد على النصف كذا الوكفلا عن الاصيل بالجميع معا
 ثم كفل كل عن صاحبه بالنصف لما ذكر وان ابرا الطالب
 احدهما اخذ الاخر بركة ^{ابرا} الكفيل لا يوجب برأة
 الاصيل فبقي المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بطله
 فياخذ اقرق المتقايضان اي الشريكان شريكة معاوضة
 اخذ الغريم اياها بأكمله الدين لان كلاهما كفيل عن الآخر
 كما ياتي في كتاب الشركة ولا يرجع حتى يودي اكثر من النصف
 لما ذكر في كفالة الرجلين كاتب عبيده بعقد بان قال
 كاتبكما بالمال الى سنة مثلا وكفل كل عن صاحبه جاز
 استحسانا والقياس ان لا تجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفا
 بيد الكتابة وكل منهما باطل وعند الاجتماع اولى فصار
 كما اذا انعاقبت كتابتهما فانه باطل ولهذا قال بعقد
 وجه الاستحسان ان تصرف الانسان يجب تصحيحه
 بقدر الامكان وقد امكنها هنا بان يجعل كل المال عن كل منهما
 في حق المولي وحق نفسه وعنتق الآخر متعلقا بادايه لان

لان الدين يفتقر عليها نصفين فلا يكون كفلا عن
 الاصيل بالجميع او كفل كل به اي بالجميع متقايضا
 كل عن صاحبه

معني

معني قوله كاتبكما بالمال علي ان اديتهما الي الف درهم
 فانما حران فكانه قال لكل منهما ان اديت الالف فانت
 حر فيكون عنتق كل واحد منهما متعلقا بادا الالف فلا يحصل
 عنتقه بادا نصفه اذ الشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله
 اجزا فيطالب المولي كل منهما بجميع المال بحكم الاصلية
 لا الكفالة فايها ادي عنتق وعنتق الآخر كافي ولد المكاتب
 فما ادي احدهما رجع على الآخر بنصفه ^{تعالى} ولو رجع بالكل او
 لم يرجع ^{في} يبقى المساواة فان اعنتق احدهما قبل ان يوديا
 شيئا جاز لمصادقته ملكه وبدا العنتق على النصف لانه
 لم يرض بالمال الا ليكون وسيلة الى العنتق ولم يبق وسيلة
 فيسقط النصف ويبقى النصف على الآخر لان المال في
 الحقيقة مقابل برقيتهما حتى يكون موزعا متقسما عليهما
 وانما جعل على كل منهما تصحيح الضمان فكان ضروريا
 لا يتعدي غير موضعها واذا اعنتق استعني وانقي الضروة
 فاعتبر مقابلا برقيتهما فلم يكتف به ان يتنصف واذا اعنتق
 المولي احدهما اخذ اياها بأكمله يعنتقه اما اخذ
 العنتق فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة اعترض

لاستوائهما

بان اخذ المعتق بالكفالة تصحيح للكفالة ببدل الكتابة
وهو باطل واجيب بان كلاته ما كان مطالباً بجميع الالف
والباقي بعض ذلك فيبقى علي تلك الصفة لان البقاء
يكون علي وصف الثبوت فان اخذ المعتق رجع علي صاحبه
بما ادعي لانه اداه عنه بامر وان اخذ الاخر لا اي
لا يرجع لانه اداه عن نفسه مال لا يجب علي عبد حتي
يعتق وهو دين لم يظهر في حق المولي كما اذ الزمة باقراره او
استقراره او وطئه بشبهة او استنلاكه وديعة فانما
لا تظهر في حق المولي بل يوجبها العبد بعد عتقه حال
علي من كفل به كفاية مطلقة عن قتل الحلول والتاجيل
لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الزمة لكنه
لا يطالب لان ما في يده لم يلازم ولم يرض بتعلقه به والكفيل
غير معسر بخلاف ما اذا كفل بدين موجب حيث لا يلزم
الكفيل حال لانه التزم المطالبة بالدين موجباً وان اداه
رجع عليه بعد عتقه لو كفل بامر لان الكفيل بالاداء
ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالبه قبل الحرية
ادعي علي عبد مالا وكفل بنفسه رجل فمات العبد بري

الكفيل لبراة المصيل كما اذا كان المكفول بنفسه حراً
مات عبد مكفول برقبته فبرهن انه لم يعبه ضمن الكفيل
قيمته يعني ادعي رجل رقبته عبد فكفل به آخر فمات
العبد فاقام المدعي البينة انه كان له ضمن الكفيل
قيمته اذا كان المولي رده علي وجه يختلف قيمته وقد
التم الكفيل ذلك وبعد موته تبقى القيمة علي المصيل
فكذلك الكفيل كفل عبد عن ماله بامر فعتق فاداه او
عكس اي كفل مولي عبد عنه واداه بعد عتقه لم يرجع
واحد منهما علي الاخر معني الاول ان لا يكون علي العبد
دين لان امره بتكفيله يقع اذ الركن عليه دين مستغرق
وان كان فلا يصح لتضمنه ابطال حق الغدماً واما كفاية المولي
عن عبد فتصح مطلقاً وانما لم يرجع لان الكفالة وقعت
غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستحق علي الاخر
ديناً فلا تنقلب موجبة بعد كما اذا كفل رجل عن رجل
بغير امر فاجاز فانما لا تنقلب موجبة للرجوع كما مر
فكذلك اهدا ثم فائدة كفاية المولي عن عبد وجوب
مطالبة بايضا الدين من سائر امواله وفائدة العكس

تعلقه برقبة العبد **كتاب الحوالة**
لغة اسم بمعنى الاحالة وهي النقل مطلقا وشرعا نقل الدين
من ذمة ابي ذمة اي من ذمة المحيل الى ذمة المختال عليه
وانما حست بالدين لانها نقل شرعي والدين وصف شرعي
يظهر اثره في المطالبة فالتقل الشرعي جازان يوم شرعي هو
الوصف الشرعي كما ان البيع الشرعي جازان يوم شرعي نقل الملك
الذي هو وصف شرعي ويتبعه نقل العين الذي هو
المبيع المديون المحيل والدين مختال ومختال له ومحال
ومحال له يعني تطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في
المصطلح ومن يقبلها اي الحوالة مختال عليه ومحال عليه
يعني يطلق ايضا عليه هذا ان اللقطان والمال محال به
وسرط لصحة الحوالة رضا الكل اما رضا الاول فلان ذوي
المروات قد يانفون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد
من رضاه واما رضا الثاني وهو المختال فلان فيها انتفاع
حقة الى ذمة اخري والذم منفاعة فلا بد من رضاه
واما رضا الثالث وهو المختال عليه فلانها الزام الدين
والزوم بلا التزام بلا خلاف الاي الاول حيث قال في الزيادات

الحوالة تنفع بلارضا المحيل لان التزام الدين من المختال
عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه نفعه
لان المحال عليه لا يرجع اذ لم يكن بامر وشرط حضور الثاني
يعني لا تنفع الحوالة في غيبة المحال له الا ان يقبل اي
الحوالة فضولي له اي لاجل الغايب كذا في الخاتمة لحضور
المبايئين اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان
يقول الرجل للداين لك علي فلان بن فلان الف درهم
فاحتل بها علي فمضى الدين فان الحوالة تنفع حتي لا يكون له
ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المختال
عليه فبان يحيل الداين علي رجل غايب ثم علم الغايب
فقبل صحت الحوالة كذا في الخاتمة واذا تمت اي الحوالة
بري المحيل عن الدين بقبول المختال والمختال عليه لان معنى
الحوالة النقل كما مر وهو يقتضي فراغ ذمة المصيل لان
من المحال بقا الشيء الواحد في محلين في زمان واحد ولا يرجع
عليه المختال الا بالتوي لانها موقوفة بسلامة حقه له
لانه المقصود فيرجع عند عدم السلامة وبين التوي بقوله
بموت المختال عليه مفلسا او خلفه حال كونه منكرا

حوالته ولا يتينة عليه لان العجز عن الوصول الى حقه يتحقق
 بكل منهما وهو التوحي حقيقة وعندهما هذا والتا وهو
 ان يحكم القاضي بافلاسه في حياته نفع اي الحوالة بالدرهم
 المودوعة يعني اذا اودع رجلا الف درهم واحال به عليه
 اخر صرح لانه اقر على التسليم فكانت اولى بالجواز ونصح
 بالدرهم المفضوبة اي الدرهم التي غصبها المحتال عليه
 من المحيل وبالدين الكاين للمحيل على المحتال عليه وتبطل
 اي الحوالة بهلاك الاولى اي الوديعة لتقيد الكفالة
 بها لانه ما التزم الا بالاداء الامنها واستحقاقها لانه كهلاكها
 ويبس المودع ويعود الدين على المحيل وتبطل ايضا بتحقيق
 الثاني اي الدرهم المفضوبة لعدم ما يخلفها ويبس
 القاصب ويعود الدين لاهلاكها اي لا تبطل الحوالة بهلاك
 الثانية اذا كان فيها اي في هلاكه وفاء اي بقا ما بقي بال
 الحوالة ويكون الضمان قائما مقام المفضوب وفيها اي في هذه
 الصور المعدودة لا يطالب المحيل المحتال عليه بالعين او
 الدين اللذين قيدت الحوالة بهما لتعلق حق المحتال له
 بهما ولا يقدر المحتال عليه ان يدفعها الى المحيل يعني كما لا

يملك

يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لا يملك المحتال عليه ايضا
 ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار ضامنا للمحتال له
 لانه استهلك ما تعلق به حق المحتال له مع ان المحتال
 له اسوق الغرماء المحيل بعد موته يعني ان هذه الاموال
 اذا تعلق حق المحتال كان ينبغي ان لا يكون المحتال له
 اسوق لغرماء المحيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوق
 لهم لان العين الذي بيد المحتال عليه للمحيل والدين الذي
 له عليه لم يصير مملوكا للمحتال بعقد الحوالة لا يدا وهو
 ظاهر ولا رقبة لان الحوالة ما وضعت للتخليك بل
 للنقل فيكون بين الغرماء واما المرتين فملك الموهون
 يدا وجبسا فيثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعا
 لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه بخلاف
 الحوالة المطلقة اعلم ان الحوالة اما مطلقة او مقيدة
 اما المطلقة فهي ان يرسلها رسالة لا يقيد بها دين له
 على المحال عليه ولا يعين له في يده او يحيله على رجل ليس
 له عليه دين ولا في يده عين له واما المقيدة فهي ان يكون
 للمحيل مال عند المحتال عليه من وديعة او غصب او

عليه دين فقال احلت الطالب عليك بالالف الذي له
علي علي ان تؤديها من المال الذي لي عليك وقبل المحتال
عليه فلما بين حكم الحقيقة اراد ان يبين المصلحة بانه
مخالف له حيث يطالب فيها المحيل المحتال عليه بالعين
او الدين ويفذر المحتال عليه ان يدفعها الي المحيل اذ لا
تعلق الحق المحال بما عنده او عليه بل حقه في دمة المحتال
عليه وفي دمة سعة لا يتطل باخذ ما عنده من العين
كالمفصوب والودبعة او عليه من الدين سواء كانت الحوالة
مصلحة او مفيدة اما الاول فلان الاطلاق ينافي تعلق
الحق بمضمونات ما عنده او عليه والمبطل تعلقه
واما الثاني فلان المحيل ليس له حق الاخذ من المحتال
عليه فان دفع اليه المحتال عليه فقد دفع بما تعلق به حق
المحتال فيضمر المحتال عليه لا يقبل قول المحيل احلت بدين
لي عليك للمحتال عليه اذا طلب مثل ما احوال محيله يعني
رجل احوال رجلا علي اخر بالف فدفعه المحتال عليه الي
المحتال ثم طلب الرافع الالف من المحيل فقال المحيل
احلت بالف لي عليك والمحتال عليه ينكر والقوله لا المحيل

ولا يكون الاقرار من المحتال عليه بالحوالة اقرارا من الدين
عليه ولا قبوله للحوالة دليل على ان عليه دينا لان الحوالة
تصح وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين ولا قول المحتال
للمحيل اذا طلبه احتلني بدين عليك يعني اذا قال المحيل
للمحتال اعطني ما قبضته من فلان فاني احلتك لقبضه
لي وكنت وكيل في قبضه فقال المحتال احتلني بدين لي
عليك فالقول للمحيل لان المحتال يدعي عليه الدين وهو منكر
فالقول للمنكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة واقدا منه
عليها اقرارا منه بان عليه دينا للمحتال لان لفظ الحوالة
يستعمل في الوكالة يجبر المحتال اذا ادعى المحيل فلم يقبل الاحتال
عود المطالبة الي المحيل بالتوي احوال غريمه علي رجل علي
ان يعطيه من ثمن دار اي دار المحتال عليه فقبل تحت
الحوالة لانه احوال بما يقدر علي ايفائية لانه يملك بيعها
ولا يجبر علي البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع
يجبر علي الاداء لتحقيق الوجوب ولو احوال علي ان يعطي من ثمن
دار المحيل لا اي لا تصح لانه لا يقدر علي بيعها الا اذا امر
بالبيع فحينئذ تصح لوجود القدر علي البيع والاداء بشرط

ان يجعل على المشتري بالنسيئة عند جاله اي البائع بطل البيع لانه شرط
لا يقتضيه فقهه وفيه نفع للبائع ولو باع
بشرط

ان يمتثل بالتمتع لانه يوكو موجب العقد اذ الحوالة في العادة
تكون على الاملاء والاحسن فضا فصار كشرط الحوالة كره
السفينة يقيم السنين وفق التنا واحدة السفائح معرب
سفينة وهي شيء محكم وسمي هذا القرض بالاحكام امسره
ومورته ان يدفع الي تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الي صديقه
في بلد اخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق انتهى
كتاب المضاربة وجه المناسبة
بين الكتابين وجود معنى نقل الحال في الحوالة والمضاربة
في الجملة هي لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو
السير فيها سمي هذا العقد بمالان المضارب ليسير
في الارض غالباً لطلب الربح وشرعا عقد شركة
في الربح بمال من رجل وعمل من آخر وركنهما الايجاب
بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة
او معاملة او اخذ هذا المال واعمله علي ان مازقه
الله تعالى بيننا نصفان او اخذ ذلك من اللفاظ التي
تثبت بها المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت
وخن وحكمها انواع الاول انها ايداع اول لانه قبض

المال باذن مالكه لاعلي وجه المبادلة والوثيقة بخلاف
المقبوض على سوم الشراء لانه قبضه بدلا وبخلاف الرهن
لانه قبضه وثيقة وتوكيل عند عمله لانه يتصرف فيه
بامر حتي يرجع بما لحقه من العهدة علي رب المال وشركة
ان ربح لانه يحصل بالمال والعمل فيشتركان فيه وغصب
ان خالف لتعديبه علي مال غيره فيكون ضامنا ولو وصلية
اجاز بعد اي المضارب اذا اشترى ما يبي عنه ثم باعه
وتصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يجز وكذلك المستبضع
واجاز فاسدة ان فسدت فان الواجب فيها اجر المثل
كالاجارة الفاسدة وهو بدل عمله لانه لا يستحق المسمى
لعدم الصحة ولم يرض بالعمل مجانا فيجب اجر المثل فلا ربح
حينئذ لانه يكون في المضاربة الصحيحة ولما فسدت
صارت اجارة بل اجر عمله كما هو حكم الاجارة الفاسدة
وقد مر مطلقا اي سوانح اولا بل لا زيادة على المشروط
كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقد مر ولا ضمان فيها اي المضاربة
الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا يكون ضامنا واما دفع
المال الي آخر وشرط الربح للمالك قبضاعة وشرطه

للعامل فقرض وانما غير اسلوب الوقاية حيث لم يعد
البضاعة والقرض في سلك الابداع وغير لما يرد عليه
من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة
في الربح فكيف تكون بضاعة او قرضا وشرطها سنة الاول
كون راس المال من الاثمان فلا تقع الا بمال تقع به الشركة
لانما نصير شركة ^{محصولة} الربح فلا بد من مال تقع به الشركة
وهو الدراهم والدنانير والنبز والفلوس النافقة كاسياني
ولودفع عرضا وامر **بيعه وعمل مضاربة في ثمنه فقبل صح**
لانه لم يصف المضاربة الي العرض بل الي ثمنه وهو مما
تقع به المضاربة والاضافة الي المستقبل تجوز لانها
وكالة او ودیعة او اجارة فلا يمنع شي منها الاضافة اليه
والثاني كونه عينا لا دينيا لان المضارب امين ابتداء ولا
يتصور كونه امينا فيما عليه من الدين **فلو قال اعمل بالدين**
الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف ما لو
كان له دين علي ثالث فقال اقبض مالي علي فلان
واعمل به مضاربة حيث يجوز لانه اضاف المضاربة
الي زمان القبض والدين فيه فيصير عينا وهو يصلح ان يكون

واس المال والثالث تسليمه الي المضارب حتي لا يبقى
لرب المال فيه يد لان المال يكون امانة عنده فلا يتم
الا بالتسليم اليه كالدیعة بخلاف الشركة لان المال
في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر
فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه
واما العمل في الشركة لانفق شرطها وهو العمل منها
فشرط العمل علي رب المال يفسدها اي ان شرطا
ان يعمل المالك مع المضارب فسدت المضاربة لان هذا
شرط يمنع تسليم المال الي المضارب والمال شرط صحة
العقد فمما ياتاه كان مفسدا ضرورة والرابع كون راس
المال معلوما لئلا يقع في المنازعة تسمية بان يعتقد
علي قدر معين من مال تقع به الشركة او اشارة كما اذا
دفع مضاربة الي رجل درهم لا يعرف قدرها فانه لا يجوز
ويكون القول في قدرها وصفتها للمضارب مع يمينه والبينة
للمالك والخامس كون نصيب المضارب من الربح معلوما
عنده اي عند العقد لان الربح هو العقود عليه وجها
لته
توجب فساد العقد والسادس شيوع الربح بينهما بحيث

المضارب ان لا يكون له يد في المال

ان يملك المال مع المضارب

لا يستحق احدهما دراهم مسماة لقطعه الشركة في الرخ
 لاحتمال ان لا يحصل من الرخ الا قدر ما شرط له واذا
 انتفى الشركة في الرخ لا تنقضي المضاربة لانها جوزت
 بخلاف القياس بالنص بطريق الشركة في الرخ فيقتصر
 على مورد النص فتفسد بشرط زيادة على قدر معين
 لاحدهما فله اجر مثله لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا بسبيل
 الى المسمى المشروط للفساد فيصار الى اجر المثل ضرور
 والرخ لرب المال لانه مما ملكه كذا اي يفسد المضاربة
 كل شرط يوجب جهالة الرخ كما لو قال لك نصف الرخ او ثلثه
 او رבעه لما مر ان الرخ هو المفقود عليه فجهالته تفسد
 العقد وغيره لا اي غير ذلك من الشروط الفاسدة
 لا يفسد المضاربة بل يبطل الشرط كاشتراط الخسران
 على المضارب لانه جزءها لك من المال فلا يجوز ان يلزم
 غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة
 في الرخ والجهالة فيه فلا يفسد المضاربة لانها لا تفسد
 بالشروط الفاسدة كالوكالة لان صحتها تتوقف على
 القبض فلا تبطل بالشرط كالهبة واذا صحت فله اي

للمضارب

للمضارب في مطلقها وهو ما لم يقيد بمكان او زمان او نوع من
 التجارة نحو ان يقول دفعت لك هذا المال مضاربة ولم
 يزد عليه البيع مطلقا اي بنقد ونسيئة الما باجل لم
 يعهد عند التجار كعشرين سنة وله ايضا الشراء والتوكيل
 بهما اي البيع والشراء والسفر والايضاع وهو دفع المال
 بضاعة وتولرب المال وسببا في انه لا يبطل المضاربة بغير
 والايداع والرهن والارتمان والاستيجار والاحتيا ل
 اي على الماييسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار
 لا المضاربة عطف على البيع في قوله وله في مطلقها البيع
 اي ليس له فيه ان يضارب مع الاجنبي الا باذنه او
 باعل بر ايك لان الشيء لا يستتبع مثله لا ستوايهما
 في القوة كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب
 لانها يملك الا عاق والكتابة لان الكلام في التصرف
 نيابة وهما يتصرفان بحكم الملكية لا النيابة اذ المستعير
 ملك المنفعة والمكاتب صار حرا يبدل والمضارب يعمل
 بطريق النيابة فلا بد من التصريح به او التفويض العام
 اليه والايداع والايضاع دون المضاربة فتضمنها ولا يفيد

ن

اي الاذن واعمل برايك في الاقراص والاستدانة تحوان
يشترى باكثر من مال المضاربة بل يجب التصريح بهما لانها
ليسا من صنيع التجار ولا يحصل بهما الغرض وهو الزبح اما
الدفع مضاربة فمن صنيعهم وكذا الشركة والخلط بمال
نفسه فيدخل تحت هذا القول وفرع على الاستدانة
بقوله فلو شرا بماله اي المضاربة ثوبا وقصريا لما او
حمل متاع المضاربة من موضع الى اخر بماله كما لما بعد
ذلك القول كانه متطوعا لانه استدان في حق المالك بلا
اذنه انما قال بالماله لانه اذا قضر بالنشأ فحكم حكم الصبغ
وان صبغه احمر شركه بما زاد ودخل في عمل برايك انما
قال احمر لانه اذا صبغه اسود لم يدخل تحت عمل برايك
عند اي حنيقة لما مر ان السواد عيب عند بخلاف
سائر الالوان كالخلط اي خلط مال المضاربة بمال
نفسه فلا يضمن اي اذا دخل في عمل برايك لا يضمن المضارب
بهما اي بصبغه احمر وبلخلط لانه فعل ما فعل باذنه وله
حصنة صبغه ان يبيع وحصنة الثوب في مالها يعني بصير
المضارب شريكا في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع

الثوب كان حصته قيمة الصبغ في الثوب للمضارب وحصنة
الثوب الابيض من مال المضاربة ولا تجاوز عطف على قوله
لا المضاربة اي ليس له في مطلقها تجاوز بلدا وسلعة
او وقت او شخص عينه المالك لانه لا يملك التصرف الا
بتفويضه فيتقيد بما فوض اليه وهذا التقيد مفيد
لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامتنعة
والاوقات والاشخاص وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة
الى من يخرج به من تلك البلد لانه لا يمكن ان يتصرف
بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان
يستعين بغيره ايضا فان تجاوز بان خرج الى غير البلد
فاشترى او اشترى سلعة غير ما عينه او في وقت
غير ما عينه او بايع من غير من عينه ضمن وكان ذلك له
وله ربحه وعليه خسرانه لانه تصرف فيه بغير امر المالك
وان لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عينه بريئ من
الضمان لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال
مضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق
ولا اي ليس له ايضا تزويج قن من مالها وعن اي يوسف

انه يزوج الامة لانه من الاكساب اذ يستفيد به المهر
وسقوط النفقة من مال المضاربة ولها انه ليس من التجار
والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان
الكسبا باكالكتابة والاعتناق علي ضعف قيمته ولا شر من
يعتق علي رب المال بقراءة او يمين بان قال ان ملكته فهو
حر لان المضاربة اذن بتصرفي يحصل به الربح وهذا
انما يكون بشرأما يمكنه بيعه وهذا ليس كذلك ولا من
يعتق عليه اي المضارب ان كان في المال ربح لان نصيبه
يعتق عليه فيفسد نصيب رب المال فان فعل اي اشترى
من يعتق علي واحد منهما صار اي شرأ لنفسه دون
المضاربة لان الشرأ مبي وجب نقاد اعلي المشتري فيفقد
عليه كالتوكيل بالشرأ اذا خالف وان لم يكن ربح هو اي
شرأ من يعتق عليه لانتفاء المفسد فان ظهر اي الربح
بزيادة قيمته بعد الشرأ اعتق خطه اي المضارب
من العبد لانه ملك قريبه ولم يقم للمالك شيئا لانه انما
عتق عند الملك لا يصنع بل بسبب زيادة قيمته بلا
اختيار مضارب كالوورثة مع غيره بان اشترت امرأة

ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج واغتق نصيب
الزوج ولا يقض شيئا لاجها لعدم الصنع منه وسعي العبد
في قيمة نصيب المالك من العبد لا اعتبار ما لبيته عنده
معه اي مع المضارب العن بالنصف فاشترى به جارية
قيمتها الف فوطئها فولدت ولدا مساويا الفا فادعاه
حال كونه موسرا فبلغت قيمته الفا وخمسماية
سعي للمالك بالف وربعة او اعتقه اي ان شا المالك
استسعى الغلام في الالف ومائتين وخمسين وان شا
اعتقه فان قبض اي المالك الالف من الغلام ضمن
اي المدعي نصف قيمتها اي الامة وذلك لان دعوة
المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه يحمل علي انه
ولد من النكاح بان زوجها البائع له ثم باعها منه
وهي حلي منه حملا مرع علي الصلاح لكن لا تقيد
هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من
الجارية وولدها مستفول براس المال فلا يظهر الربح فيه
لما عرف ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة
كل واحد منها لا يزيد علي راس المال لا يظهر الربح عندنا

لان بعضها ليس باولي به من البعض فحينئذ لم يكن المضارب
نصيب في الامتدولة في الولد وانما الثابت له بمجرد حق
التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا ازادت قيمته وصار
الفأ وخسماية ظهر الرجح فذلك المضارب منه نصف
الزيادة فنفذت دعوته لوجود شرطها وهو الملك
بخلاف ما اذا اعتنق الولد شرط ظهر الرجح حيث لا ينفذ
اعتناقه السابق لانه استأفاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ
بعده بحدوثه واما الدعوة فاخيار فاذا ارد في حق غيره
فهو باق في حق نفسه فاذا املكه بعده ذلك نفذت
دعوته كما اذا اخبر بحرية عبد لغيره ببرد اخيان فاذا
ملكه بعده ذلك صار حرا **باب**

ضارب بلا اذن اي دفع المضارب المال الى غيره
مضاربة بلا اذن المالك لم يضمن بالرفع ما لم يعمل الثاني
فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني اولا وقولها وظاهر الرواية
عنه وفي رواية لم يضمن ما لم يربح وهو رواية الحسن
عنه لانه يملك الا بضاع فلا يضمن بالعمل ما لم يربح فاذا
ربح فقد اثبت له شركة في المال فيصير كخليفة ما لم يربح

بغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الرجح انما
يحصل بالعمل في مقام مقام سبب حصول الرجح مقام حقيقة
حصوله في صيرورة المال مضمونا به وهذا اذا كانت
المضاربة الثانية صحيحة فاذا كانت فاسدة لا يضمن
الاول وان عمل الثاني لانه اجير فيه والاجير لا يستحق شيئا
من الرجح فلا تثبت الشركة بل له اجر مثله على المضارب
الاول وللأول ما شرط له من الرجح وان اذن المالك فذبح
بالثلث وتصرف الثاني ورجح وقيل له ما رزق الله بيننا
نصفان يعني بعد ما دفع اليه المال المال مضاربة بالنصف
واذن له بان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث وتصرف
الثاني ورجح فان كان ربح المال قال له علي ان ما رزق
الله تعالى فبيننا نصفان فلما لم يربح نصف وللأول
السدس وللثاني الثلث لان دفع الاول الى الثاني
مضاربة صح حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط
لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى وما رزق الله
تعالى جميع الرجح فلا يكون المضارب الاول ان يوجب
شيئا من ذلك لغيره بل اوجب له الثاني وهو الثلث الرجح

منصرف الى نصيبه خاصة فيبقى له السدس ويطين
 لها ذلك لان عمل الثاني وقع له كمن استاجر رجلا على خياطة
 ثوب بدرهم فاستاجر الخياط من يخطه بنصف درهم
 طاب للاول الفضل كذا هذا ولو قتل ما رزق الله
 فهو بيننا نصفان فلكل ثلث اي للمضارب الثاني الثلث
 والثلثان بين المضارب الاول وبين المالك نصفان لان
 المالك ما شرط لنفسه بنصف جميع الربح بل نصف ما يحصل
 للاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما ورا
 ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه
 نصف ذلك وكذا كان الباقي بينهما ولو قتل ما رحت من شيء
 فييني وبينك نصفان وقد دفع الي غيرك بنصف فللثاني
 نصف ولها اي للاول والمالك نصف لان الاول شرط
 للثاني نصف الربح وهو ما دون فيه من جهة المالك
 فاستحقه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الاول
 ولم يربح الاول الا النصف وكان بينهما ولو قتل ما رزق
 الله فلي نصفه او قال ما فضل فييني وبينك نصفان وقد
 دفع الي اخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف

للثاني ولا شيء للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع
 الربح فانصرف شرط الاول النصف للثاني الى نصيبه
 فيكون للثاني بالشرط ولا شيء للاول لانه جعل ما كان
 له للثاني كمن استاجر اجيرا ليخط له ثوبا بدرهم
 فاستاجر الاجير من يخطه له بدرهم فانه لا يسلم للاول
 شيء حيث عقد علي جميع حقه ولو شرط للثاني ثلث شيء
 اي للمضارب الثاني ثلثي الربح فللمالك والمضارب
 الثاني النصفان ويضمن المضارب الاول للثاني السدس
 من الربح لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو
 السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية
 لانه التزم السلامة فاذا لم يسلم رجع عليه كمن استاجر
 رجلا ليخط له ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير رجلا آخر
 ليخطه بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر مع شرطه
 للمالك ثلثا وللعبد اي عبد المالك ثلثا ليعمل معه اي
 مع المضارب ولنفسه ثلثا لان اشتراط العمل على العبد
 لا يمنع التولية والتسليم لان للعبد يد معتبرة خصوصا
 اذا كان ما دون ناله واشتراط العمل اذن له ولهذا لا يلي

المولي لاخذ ما اودعه العبد وان كان مجوراً عليه واذا لم
يمنع التخلية لم يمنع الصحة ولا كذلك اشتراط العمل على المالك
لانه يمنع التخلية فيمنع الصحة واذا صححت كان ثلث الرخ
للمضارب لان الشروط له هذا القدر والمثلثان هو
للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فليس له
وان كان عليه دين قلل فرماً وتبطل اي المضاربة بموت
احدهما اي المالك والمضارب لانه توكيل وموت الوكيل
او الموكل يبطل الوكالة ولحق المالك بدو الحرب مرتداً وحكم
القاضي به لانه كالموت لا لحق المضارب بها لان تصرفاته
انما توقفت بالنظر الي ملكه ولا ملك له في مال المضاربة وله
عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فيقضي المضاربة
عليها ولا تبطل بالرفع الي المالك بضاعة او مضاربة
فان قبل ينبغي ان يكون الا بضاعة للمالك مفسدا للعقد
لان الرخ حينئذ يكون للمالك وقد اعترض في مفهومه
الشركة في الرخ وشرط كونه مشاعاً بينهما لا تبطل بتخصيص
احدهما بالرخ وعند زفر يبطل وينفرد اي المضارب بعزله
اي عزل المالك اياه ان علم عزله لانه ويكل من جهته

قلنا العقد فاذا اصاب
ابتداءً بغيره ارضي
الرخ بينهما

فيشترط

فيشترط عمله بعزله كما مر في الوكالة واذا علم والمال عروض
بيعيها ولا ينفرد عنه لان له حق في الرخ ولا ينفرد له الا
بالنقد فيثبت له حق البيع لينفرد له ولا يتصرف في ثمنها
لان البيع بعد العزل كان للضرورة ليظهر الرخ ولا حاجة
اليه بعد النقد ولا في نقد من جنس راس المال لانه
معزول في حقه ويبدل به خلافة اي اذا عزله والمال
نقود لكن في خلاف جنس راس المال فليس له ان يبيعه
بجنس راس المال قياساً لان النقد من جنس واحد من حيث
التمنية وفي الاستحسان له ذلك لان الواجب على المضارب
ان يرد مثله راس المال وانما يتحقق ذلك برده جنسه
وكان له ببيعة ضرورية افرق اي المضارب والمالك
وفي المال دين ورخ لزمه اي المضارب طلبه لانه كالاجير
والرخ كالاجرة له وقد سلم له ذلك فيجبر على اتمام عمله كما في
الاجارة المحضة كالدال فانه يعمل بالاجرة والسمسار
هو الذي تجلب اليه العروض والحيوانات ليبيعهما باجر
من غير ان يستاجر منهما ايضاً يعمل بالاجرة ويجعل ذلك
بمثلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجبر ان يطلب

الثمن وبلا ربح لا اي وان لم يكن في المال ربح لم يلزم المضارب
 طلبه لانه وكيل محض متبرع ولا جبر علي المتبرع ويوكل
 اي المضارب المالك به اي بالطلب لان حقوق العقد
 تنقل بالعاقدة المالك ليس بعاقدة فلا يتمكن من الطلب
 الا بتوكيله فيومر بتوكيله لئلا يصيب حقه كذا سائر
 الوكلا اي كل وكيل بالبيع اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر
 عليه بل يجبر علي ان يجبل صاحب المال لئلا يصيب حقه
 المالك من الربح يعني ان ما هلك من مال المضاربة فهو
 من الربح دون ثباته في رأس المال والهلاك يصرف الي
 المتبع لا الاصل كما يصرف الهلاك في مال الزكاة الي العفو
 لا النصاب فان زاد لم يضمن اي ان زاد المالك علي
 الربح لم يضمن المضارب لانه امين فلا يكون ضمينا فقسم
 الربح والفقد باق وهلك المال او بعضه نزاذا الربح ^{لما}
 رأس ماله يعني اقسم الربح والمضاربة بحالها ثم هلك
 المال او بعضه اقل الربح لياخذ المالك رأس ماله
 لان الاصل ان القسمة لا تصح حتي يستوفي المالك رأس
 ماله لان الربح زيادة علي الاصل وهي لا تكون الا بعد

سلامة الاصل فاذا هلك ما في يد المضارب امانة تظهر
 ان ما اخذ من رأس المال فيضمن المضارب ما اخذه
 لانه اخذ لنفسه وما اخذ المالك محسوب من رأس
 المال واذا استوفي رأس المال فما فضل يقسم بينهما
 لانه ربح وما نقص لم يضمن المضارب لانه امين وان
 اقتسم الربح وفسخاها اي المضاربة ثم عقدا عقدا
 آخر فملك المال ثانيا اذا الربح الاول لان المضاربة
 الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد وفلا كالمال
 في العقد الثاني لا يوجب انتقاض الاول كدفع البند مالا
 آخر نفقة مضارب في الحضر مستد من ماله خبر كدوا
 فانه اذا مرض كان دواؤه من ماله سواء كان في السفر
 او الحضر لانه لم يجتنب بمال المضاربة فلا تجب له
 النفقة فيه بل هو ساكن بالسكني الاصلي ووجوب
 النفقة علي الغير بسبب الاحتباس ولم يوجد فكانت
 في ماله وفي السفر طعامه وشرابه وكسوته واجرة
 خادمه وغسل ثيابه والدهن اذا احتجج اليه وركوبه
 كراؤشر او علفه من مالها اي مال المضاربة فانه

فيه

اذا سافر صار محبوسا بالعمل المضاربة فوجب النفقة
 في مالها لاجل الاحتباس به بالمعروف اي غير زائد على
 الحاجة الاصلية ولا نافق عنهما وضمن الرايد على المعروف
 ورد الباقي من الطعام وغيره بعد الاقامة الي مالها اي
 مال المضاربة لتقام الحاجة وما دون سفر يغدو اليه
 ولا يبيت باهله كالسفر والاقلة لان ربح المضارب
 اخذ المالك من الربح قدر المتفق اي قدر ما اتفق المضارب
 من راس المال حتي يتم راس المال فان فضل شئ قسم بينهما
 وان راجح اي باع المضارب متاع المضاربة من راحة
 حسب نفقته اي ما اتفق على المتاع من اجرة الحمل واجر
 القصار والدلال والسمسار لان هذه الاشياء تزيد في
 القيمة وتقارف التجار الحاقها براس المال في بيع المراجعة
 لا اي لا يحسب نفقة نفسه في سفره وتقليباته في المال
 لانهم لم يتعافوا ذلك ولا يريد ايضا في قيمة المتاع معه
 اي مع المضارب الف بالصف فاشترى به بزارا
 فباعه بالغين واشترى بها اي بالالفين عبدا ولم ينقد
 الفين فضاعا اي الفان غرم اي المضارب خمسمائة

والمالك

٣١٠
 كراي
 ٣١

والمالك الباقي وهو الف وخمسمائة وربع العبد للمضارب
 وباقيه وهو ثلاثة ارباعه لها اي للمضاربة ورأس الفان
 وخمسمائة لان المالك اصار الغين ظهر ربح في المال وهو
 الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب منه
 خمسمائة فاذا اشترى بالغين عبدا اصار العبد مشتركا
 بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه للمالك ثم
 اذا اصاب الفان قبل النفقة كان عليه ضمان من العبد
 علي قدر ملكهما في العبد فربعه علي المضارب وهو
 خمسمائة فنصيب المضارب خرج عن المضاربة لانه
 صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف
 ونصيب المالك علي المضاربة لعدم ما ينافيها وراح علي
 الغين فقط يعني لا يبيع العبد من راحة الا علي الغين
 لانه اشتراه بهما فلو بيع اي العبد بضعفهما وهو اربعة
 الاف فحضتها اي حصة المضاربة ثلاثة الاف والفان
 وخمسمائة منها راس المال والربح منها خمسمائة بينهما
 نصفان شري من المالك بالف عبدا اشتراه بنصفه راح
 بنصفه لا يتم الفان لان يبعه من المضارب كبيعه

من نفسه لان وكيله وان حكم بجوانه لتعلق حق المضارب
به فلا يجوز بنا المراجعة عليه لانها مبنية على الامانة
والاحترار عن شبهة الخيانة فتبني علي ما اشتراه به المالك
فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس
يبيعه من راحة تجسمانية لان البيع الجاري بينهما
كالمعروف فتبني المراجعة علي ما اشتراه به المضارب
لانه اشتراه له وناولها اياه بلا بيع شرا بالثمن عيدا
يعدل الغبن فقتل رجل اخطا فكان بينهما نصفين
فامر بالدفع او القدر فان دفعا العبد انتهت المضاربة
لان العبد بالدفع زال عن ملكها بلابدل وان قد باخرج
العبد عن المضاربة اما حصّة المضارب فلان ملكه فيه
تقرر بالقدر افسار كالفسمة واما حصّة المالك فلان العبد
بالجنانية صار كالزائل عن ملكها اذ الموجب الاصلي هو
الدفع وبالقدر افسار كانما اشترياه ثم القدر عليهما بالاربع
فربع القدر عليه اي المضارب وبالفية وهو ثلاثة اقسام
الاربع علي المالك لان القدر مؤنة الملك فيقدر بقدره
وقد كان الملك بينهما ارباعا لان المال اذا صار عينا واحدا

ظهر المبرج وهو الف بينهما الف للمالك براس ماله واذا فديا
صار العبد لهما وخرج عنها اي عن المضاربة فيخدم المصارف
يوما والمالك ثلاثة ايام بقدر حقها شرا عيدا بالثمن
وهلك الف قبل نقد دفع المالك ثم ثم وتم اي كلما هلك
الف دفع المالك الف الي ما لا يتناها جميع ما دفع راسه
فرق بين هذا وبين الوكيل بشر عبيد بعينه بالف
دفع اليه فاشترى فله الف قبل ان ينقذه للبايع
فان له ان يرجع علي الموكل مرة فقط بان المال في يد المضارب
امانة لما مر والاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فلو حمل
قبضه علي الاستيفاء صار صامنا وهو ياتي في الامانة
فحمل قبضه ثانيا علي جهة الامانة لا الاستيفاء اذ
هلك كان الهلاك علي المالك بخلاف الوكيل لا مكان
جعله مستوفيا لان الضمان لا ياتي في الوكالة فان الغاصب
اذا اوكل ببيع المفضوب جاز حتى اذا هلك في يده بعد
ما صار وكيل الامن فاذا اشترى العبد بالف وجب للبايع
علي الوكيل الثمن ووجب للوكيل علي الموكل مثله فاذا
استوفي حقه من الموكل قبضه علي جهة الاستيفاء

لا الامانة فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق صلافا اذا اهلك المقبوض
 كان الملاك عليه لا محالة معه الفان فقال دفعت الفان وبحث
 الفان وقال المالك دفعت الفان لو ادعى المضارب العموم
 او قال ما عينت لي تجارة والمالك ادعى الخصوص يعني في
 الصورتين الاخيرتين فالقول للمضارب اما في الاولى فلان
 حاصل اختلافهما في مقدار المقبوض والقباض الحق
 بمعرفة مقدار الاستصا به المال وفي مثله القول قول
 القابض فحينئذ كان او امينا واهما برهن علي ما ادعى من
 الفضل قبل ان يارب المال يدعي فضلا في رأس ماله
 والمضارب فضلا في الربح واما في الاخيرتين فلان الاصل
 فيها العموم والقول لمن يتسك بالاصل ولو ادعى كل نوعا
 فلما لا تفاقمهما على الخصوص فاعتبار قول من يستفاد
 الاذن من جهته اولى والبينة للمضارب لا حينا جبه الي
 بقي الضمان كما لو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقد
 ربح وقال زيد بضاعة حيث يصدق زيد مع اليمين لانه
 ينكر دعوى الربح او دعوى تقويم على المضارب او كما قال من
 معه الف هو قرض وقال زيد هو بضاعة او ودبغة حيث

يصدق

يصدق زيد مع اليمين لانه ينكر دعوى الربح او دعوى
 تقويم على المضارب التملك ولو وقتا وقتا بان قال رب
 المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في
 شوال فصاحب الوقت الاخير اولى لان الاخير يفسخ الاول

كتاب الشراكة لا يجزي وجبه

المناسبة بين الكتابين هي اختلاف شئ بشئ ومنه الشرك
 بالتحريك بحالة الصايد لان فيه اختلاف حبله ببعض
 ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا له ثم صارت حقيقة
 عرفية وهي اما شراكة مدكن وهي ان يملك اعيانا بارت او
 شرا او ائتمنا او استيلا على مال حزبي او اختلاف ماله
 بلا منع من احد منهما او خلطهما حتى تعدر التميز بالخط
 بالخط والشعير بالشعير ونحو ذلك او تفسر بالخط
 بالشعير ونحو ذلك وكل اجبي فيما الصاحبه حتى لا يجوز له
 التصرف فيه الا باذنه كمال الاجانب فصحه ببيع خطه اي
 نصيبه من المال ولو من غير شريكه بلا اذنه يعني يجوز بيع
 احد الشريكين نصيبه من المال من شريكه ومن غير
 بلا اذن من شريكه الا في صورة الخلط والاختلاف فانه

لا يجوز الابدانه والفرق ان خلط الجنس بالجنس بصفة
التعدي سبب لزوال الملك من وجه دون وجه فاعتبر
نصيب كل منهما اذا ايل عن الشريك في حق البيع من غير
الشريك ولا يجوز لبرضا الشريك غير ايل في حق البيع من
الشريك عملا بالشبهين وهذا اولى من عكسه لان التصرف
مع الشريك اسرع فقاذا مع التصرف مع الاجنبي بدليل
جواز ^{مقتضى} البعض للشريك الاجنبي وكذا اجارة
المساع من الشريك جارية واما شركة عقد عطف قوله
اما شركة ملك وركبنا الايجاب بان يقول احدهما
شاركتك في كذا او في عامة التجارات والقبول بان يقول
الاخر قبلت فانما عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من
ركن كسائرهما وشرطها كون الموقوف عليه اي التصرف
الذي عقده الشركة عليه قابلا للوكالة ليقع ما يحصله كل
واحد منهما مشترك بينهما فيحصل لنفسه بالامالة ولشركته
بالوكالة ولا يمكنه ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالخطاب
ونحوه من المباحات فان التوكيل لا يقع فيه بل ما يكتسبه
يكون له خاصة وعدم ما يقطعها اي الشركة كشرط درهم

مسماة من النسخ لاحدهما فانه يقطع الشركة في النسخ لاحتمال
ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة ببيع يشتركان فيه
وهي اي شركة العقد ثلاثة الاول شركة بالاموال
والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا
شركة الصنایع وشركة التقبل وشركة الابدان
ووجه التسمية ظاهر والثالث شركة الوجوه قال
في الهداية ثم هي على اربعة اوجه اي شركة العقود
على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنایع
وشركة الوجوه ويتبعه صاحب الكافي وقال في غايه
البيان في هذا التقسيم نظرا انه يوهم ان شركة الصنایع
وشركة الوجوه مغايرتان للمفاوضة والاولي في التقسيم
ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوي والبولحسن الكرخي في
مختصرهما بقولهما الشركة على ثلاثة اوجه شركة
بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل وجه
على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية اشارة الى
هذا حيث قال في بيان شركة الوجوه وانما تصح مفاوضة
لانها يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا اطلقت

تكون عنانا فلما عثرت على هذا اخترته وبينته على
 طبق غاية البيان وقلت وكل منها اما مفاوضة هي بمعنى
 المساواة سمي هذا العقد بها لاشتراط المساواة فيه من
 جميع كما سياتي او عنان ما خوذ من قولهم عن اي عرض
 سمي هذا العقد به لما قال ابن السكيت كانه عن
 لها شي فاشتركا فيه او من عنان الفرس كما ذهب اليه
 الكسائي والاصمعي لان كلا منهما جعل عنان التصرف في بعض
 المال لصاحبه اما المفاوضة في الشركة بالاموال فبان
 تضمنت وكالة اي يكون كل منهما وكيل للآخر ليتحقق
 المقصود وهو الشركة في المشتري لانه لا يقدر ان
 يدخله في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته
 عليه لا يقال قد مر ان الوكالة بالجهول لا تجوز فوجب
 ان لا تنضم هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالجهول للجنس
 كما اذا وكله بشرا ثوب وخم لا نقول الوكالة
 بالجهول لا تجوز فصد او تجوز ضمنا كما مر في المضاربة
 وكفالة بان يكون كلا منهما كفيلا للآخر ليتحقق المساواة
 وطلب كل منهما فيما باشر احدهما لا يقال قد مر ان الكفالة

لا تنفع

لا تنفع الا بقبول المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا
 مع جهالة لانا نقول قد مر ايضا ان الفتوي على صحتها
 ولو سلم فذلك في الكفيل القصدي وها هنا صمنا في كل
 وتساويا اي الشريكان ما لا يعني ما لا تنفع به الشركة كما
 سنبين بخلاف العروض والعقار حيث لا يضرها التقا
 صل فيها ونصرفا بان يقدر احدهما على جميع ما يقدر عليه
 الاخر من التصرف والافات معني المساواة فلا تنفع تفريع
 على قوله وكفالة بين عبد ير وصبيتين ومكاتبين فانهم
 ليسوا ابا هذا للكفالة ولا بين حر وصبي ومملوك وصبي
 وبالغ ومسلم وذمي تفريع على قوله نصرفا فان الحر البالغ يتقلد
 بالتصرف والكفالة وان اذن له الولي وعلى ان تصرف
 باذنه والكافرا اذا اشترى خمر او خنزير لا يقدر
 المسلم ان يبيعه ومن شرطهما ان يقدر على بيع من ما
 اشتراه شريكه لكونه وكيل له في البيع والشرا وكذا
 المسلم لا يقدر على شراهما كما يقدر الكافر عليه ولم يقل
 ودينهما في سائر الكتب لا ندر ارج ما يعنيه تحت قوله
 ونصرفا كما ذكرنا فهو مفعول عنه ولا بد في انعقاد شركة

والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة

المفاوضة من ذكر لفظ المفاوضة أو بيان معناه أي معنى ذلك
لأن أكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح
بالمفاوضة قايما مقام ذلك كله وإن بينا جميع ما تقتضيه
المفاوضة صحت إذا العبرة للمعنى لا اللفظ فمشتري كل لهما
إذا ذكر اللفظ أو بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما
مستزكا بينهما لأن مقتضى المفاوضة المساواة لا طعنا
أهله والأدما وكسوتهم أي كسوة أهله فإنها خاصة
استحسانا والقياس أن يكون على الشركة لهما من
عقود التجارات فكان من جنس ما يتناول عقد الشركة
وجه الاستحسان القامستثناء من مقتضى المفاوضة
أذكر منها حين شارك صاحبه كان عالما بحاجته إلى ذلك
في مدة المفاوضة ومعلوم أن كلا منهما لم يقصد بالمفاوضة
أن تكون نفقته ونفقة عياله على شريكه وأنه لا يمكن
من حاجته إلى الشراء فصار كل منهما مستثنيا هذا القدر
من تفرقه مما هو مقتضى المفاوضة والاستثناء المعلوم
بدلالة الحال كاستثناء الشروط والبايع أن يطالب
بشئ الطعام والكسوة أيها شئ المشتري بالأصالة وما جبه

بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري إن أدى من مال الشركة
بقدر حصته لأن الثمن كان عليه خاصة وقد قضى من مال
الشركة وكل دين لزم أحدهما بما تقع فيه الشركة وسيأتي
بيانه وهو احتراز عن لزوم دين بما لا تقع فيه الشركة
كالخباينة والصلح عن دم العمد والنكاح والخلع والنفقة
كالشراء والبيع والاستيجار وكفالة بمال بامراي بامر
المكفول عنه وفحنه أي ذلك الدين الآخر حتى لو كفل بلا
أمر لم يضمن الآخر وإنما ضمن فيها تحقيق المساواة وبلا
أمر لا يضمن أي لا يضمن شريكه لأنها تبرع محض كالكفالة
بالنفس وإذا كانت بامركات مفاوضة كما سيأتي وأما
العيان في الشركة بالاموال عطف على قوله أما المفاوضة
فهو تجارة في كل تجارة أو نوع منها كالبر والطحام ونحوها ويتضمن
الوكالة ليتحقق المقصود بالشركة وهو التصرف في مال الغير
فقط أي دون الكفالة لأنها تنبت في المفاوضة صراحة
المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ وهذا اللفظ
لا ينبغي عنه كما سرتقع بعض المال لأن الحاجة داعية إليه
والمساواة ليست شرطاً فيه فوجب القول بصحته ومع فضل

مال احدهما لعدم اشتراط التساوي فيه وتساوي مالهما
لا الرخ وبالعكس اي تساوي الرخ لا الماين لقوله صلي
الله عليه وسلم الرخ على ما شرطوا والوصيعة على قدر الماين
مطلقا بلفظ بل بخلاف شرط كل الرخ لاحدهما الخروج ^{من} العقد
به عن الشركة وتقع ايضا بكون احدهما اي احدا الماين
دراهم والاخر دنانير او من احدهما دراهم بيض ومن الاخر
سود وبلا شرط خلط وقال زفر والشافعي لا تقع بدونه
لان الرخ فرع المال ولا يتصور وقوع الفرع على الشركة
الا لثبوت الشركة في الاصل ولا اشتراك بلا خلط
ولنا ان الشركة عقد توكيل من الطرفين ليشتري كل منهما
بماله على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يفتقر
الخلط والرخ يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا سمي
العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقد
حتى جاز شركة الوجوه والتقبل فاذا استندت
الى العقد لم يشترط فيها المساواة والاتحاد والخلط
وكليطالب بثمر مشريه لا الاخر لما مر انه متضمن
للوكالة لا الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق ثم يرجع

علي شريكه بحصته منه اي من الثمن اداه من ماله
لا من مال الشركة لانه وكيل من جهته في حصته فان ادي
من مال نفسه رجع عليه ولا تخان اي المفاوضة
والعنان في الشركة بلا هوال الا بالتقديرات اي الدراهم
والدنانير والفلوس النافقة اي الرايحة والتبر وهو
ذهب غير مضروب والنقرة وهي فضة غير مضروبة
ان تعامل الناس بهما اي بالتبر والنقرة الصحيح ان
عقد الشركة على الفلوس النافقة يجوز اتفاقا لانهما
تمن باصطلاح الناس واما التبر فتجد جعل في شركة
الاصل وفي الجامع الصغير بمنزلة العروض ولا يصح ان
لراس مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف الاصل كالاثمان
والاول ظاهر المذهب قالوا المعتبر فيه العرف في كل بلد
جري التعامل بالمبايعة بالتبر فهو كالنفوذ لا يتعين بالنفوذ
وتقع الشركة به وتنزل التعامل باستعماله ثمة بمنزلة
الضرب المخصوص وفي كل بلد لم يجبر التعامل فهو كالعروض
يتعين في النفوذ ولا تقع به الشركة كذا في الكافي ولا
تخمان الا بما ذكر وبالعرض لكن بعد بيع كل من الشريكين

نصف عرضه بنصف عرض الآخر يعني لو باع كل منهما
نصف ماله من العرض بنصف مال الآخر منه صار شريكين
في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب
ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف
في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة في
العروض وان ملك احدا المفاوضين بارت او هبة مباح
فيه الشركة كما مر انفا وقبض عطف على ملك صارت
المفاوضة عنان الزوال المساواة المعتبرة في المفاوضة
هلاك مالهما او مال احدهما قبل الشراء يبطل بينهما من
العقود الجارية فشرط له وامة ما شرط لا بد اياه وهو
ظاهري هلاك المالين وكذا اذا هلك احدهما لا يبرئ
بشركة صاحبه في ماله الا بشركة في مال فاذا فات
ذلك لم يكن راضيا بشركته وينبطل العقد لعدم القابلية
وهو اي الهلاك على صاحبه اي صاحب المال قبل الخلط
هلك في يده او في يد الآخر اما اذا هلك في يد قطاهر
واما اذا هلك في يد الآخر فلكونه امانة عنده وبعد
اي وبعد الخلط يهلك عليه لانه لا يتميز فيه هلك من المالين

فان

فان هلك مال احدهما بعد شراء الآخر بماله فمشتريه
لها على ما شرط لان الملك حين وقع وقع مشتركا بينهما القيام
الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر
والشركة شركة عقد حتى ايما باعه جاز بيعه لان الشركة
قد تمت في المشتري فلا ينتقض بهلاك المال بعد تمامها
ورجع على الآخر بحصته من ثمنه لانه اشترى نصفه
بوكالته ونقد الثمن من مال ~~المشتري~~ نفسه فيصع رجوعه كما مر
وان هلك قبله اي قبل شراء الآخر فان وكله حين الشركة
صرحاً فمشتريه لهما على ما شرط في راس المال لا الرجوع مثلاً
ان كان راس المال بينهما اثلاثا وان كان انصافاً فكذلك
لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قائمة وكان
مشترياً بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك
احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر ولا اي وان لم يوكله
صرحاً فلا اي لا يكون المشتري لهما بل للمشتري خاصة
لان الوقوع على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة
وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما ويبطل ما في ضمنها
من الوكالة وكل من هذين الشريكين اي المفاوضين

وشريك العنان ان يبضع لانه معتاد في عقد الشركة ويود ع
 لانه من عادة التجار ويضارب اي يدفع المال مضاربة
 لا نادون الشركة فيجوز ان يتضمنها بخلاف الشركة
 لان الشيء لا يتضمن مثله ويوكل من يتصرف فيه بيعا وشرا
 لانه من عادة التجار والمال في يده اي في يد كل من الشريكين
 امانة حتى اذا هلك لم يتضمنه بلا تعدد واما المفاوضة
 في شركة الصنایع فبان يشترك صانعان متساويان
 فيما يجب فيه المساواة في المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة
 في الشركة بالاموال بان يكونا من اهل الكفالة وان
 يشترطا ان يكون ما رزق الله تعالى بينهما نصفان وان
 يتلفا بلفظ المفاوضة وقد مر بيان سوي المال هو
 الاختصاص بالمساواة فيه بالمفاوضة السابقة كصاحب
 او خياط وصباغ اشارة الى اتحاد الصنعة والمكان ليس
 بشرط في شركة الصنایع وتقبل العمل عطف على شريك
 لاجر بينهما ليكون كلما يحصله احدهما من الاجر مشترك
 بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمنت وكالة لا اعتبارها
 في جميع انواع الشركة وكالة تحقيقا لمعنى المفاوضة

٣٣٠
 كراي
 ٣٣

وصحت وان وصليته شرط العمل بنصفين والمال اثلاثا ه
 استحسانا وفي القياس لا تنفع لان الضمان بقدر العمل قالوا
 عليه ربح مما لم يتضمن فلم يجز العقد لفضائه اليه وصار
 كشركة الوجوه وجه الاستحسان ان ما ياحظه لا ياحظه
 ربحا لان الربح عند اتحاد الجنس وقد اختلف من راس
 المال عمل والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقو
 فيتقدر بقدر ما قوم به ولا يحرم بخلاف شركة الوجوه
 لما يجي ان شاء الله تعالى ولزم كل عمل قبله احدهما وبطلان
 الاجراي كل منهما ويرى الدافع بدفعه اليه والكسب
 بينهما نصفان وان عمل احدهما قياسا واستحسانا لان هذا
 مقتضى المفاوضة المتضمنة للكفالة واما العنان في
 شركة الصنایع فبان يشترك صانعان بلا تساوي بينهما
 فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط وثبت به الاحكام المذكورة
 استحسانا والقياس ان لا يثبت لان الشركة وقعت
 مطلقة عن قيد الكفالة والاحكام المذكورة من موجباتها
 وجه الاستحسان ان هذه الشركة مقتضية لوجوب العمل
 فبإذمنة كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبله

عليه فخره مجري المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء
البذل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من ثمن صابون او
اشنان مستهلك لم يصدق علي صاحبه ويلزمه خاصة
لان التنصيص علي المفاوضة لم يوجد ونفاذ القرار
يوجب التصريح بها واما المفاوضة في شركة الوجه
سميت به اذ لا يشتري بالنسيئة الا من له وجاهة عند
الناس فبان يشترك متساويان فيما ذكر بلا مال ليشتريا
متعلق بقوله يشترك بوجوههما ويبيعا وتضمنت وكالة
لما مر ان التصرف علي الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية
وكولاية فتعينت الاولى واما العنان فيها اي في الامور
المذكورة في المفاوضة وتضمنت وكالة فقط لما مر وان
شرطا اي الشريكان شركة الوجه مناصفة المشتري
او مثالته فالرجح كذلك وشرط الفضل باطل لان الرجح
لا يستحق الا بالعمل كالمضارب او بالمال كرت المال او
بالضمان كالاستاد الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه
علي التلميذ باقل مما اخذ فيطيب له الرجح بالضمان ولا
يستحق غيرها الا نزي ان من قال لغيره تصرف في مالك

وكالاته تخفقا
لفظ المفاوضة ضم
اي في الامور
التي في الامور

علي

علي ان لي بعض ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني
فصل في الشركة الفاسدة لا شركة في الاحتطاب
والاحتشاش والاصطيار وسائر المباحات لان الشركة
تتضمن الوكيل وهو اثبات ولاية التصرف فيها هو ثابت
للموكل وهذا المعنى لا يتصور هنا لان الموكل لا يملك فلا
يملك اقامة الغير مقامه وما حصل احدهما فله لانه اثر
عمله وما حصل معا فله لانه اثر عملهما نصفين تحقيقا
للمساواة وما حصل احدهما باعانه الاخر فله اي للمحصل
لانه الاصل في العمل وللآخر اجر مثله بالعاما بلغ عند محد
ولا يزداد علي نصف مثله عند اي يوسف كما هو حكم الاجا
الفاسدة علي خلاف بينهما والاف في الاستقايان كان لاحدهما
بغل وللآخر داية واستغني احدهما فالكسب للعامل
كونه عاملا وعليه اجرة المثل للاخر لانه اجير اجارة
فاسدة الرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان
شرطا الفضل لان الاصل ان الرجح تابع للمال كالربح
ولم يعد عنه الا عند صحة التسمية ولم تبطل تصح
فيبطل شرط التفاضل لان استحقاقه بالفضل فيكون

ع

فيه تغرر الفساد وهو واجب الرفع وبطلان اي
الشركة مطلقا بوث احدها ولو حكما بان يرند ويحقق
بدار الحرب ويحكم به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة
والموت يبطل الوكالة ويبطل اللزوم مبطل للملزوم
ولا يترك احدهما مال الاخر الا باذنه اي ليس لاحد
الشريكين ان يودي زكاة مال الاخر بلا اذنه لانه
ليس من جنس التجارة فان اذن كل لصاحبه فادب
وكلة اي بالتعاقب ضمن الثاني وان جهل بادا الاول
لانه اني بغير المأمور به كانه استغاط الفرض عنه
ولم يستغف فصار مخالفا علم او يعلم لانه صار معزولا
بادا الموكل حكما لقوات المحل وذا لا يختلف بالعلم
والجهل كالوكيل يبيع العبد اذا اعتقه الموكل فيفعل
به علم او لا وان اذن معا اي اذني كل واحد بقبيلة
صاحبه وانفق اذ اوها في رضى واحد ولا يعلم التقدم
والتاخر ضمن كل فسط الاخر ويتقاصان فان كان مال
احدهما اكثر يرجع بالزيادة شرا معا ومن امة ياذن
شريكه ليطأ في له مجانا يعني اذا اذن احدا المتفاوتين

لصاحبه بشر امة ليطأها فاشترها المأمور وادي
التمن من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يغرم
لشريكه شيئا عند اي حنيقة وعندهما يرجع عليه
بنصف التمن لان الشرا وقع للمأمور خاصة فكان
التمن واجبا عليه وقد اداه من مال الشركة فيرجع
بنصف التمن كما في ثمن الطعام والكسوة ولها ان الجارية
تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة ثم الاذن
يتضمن هبة نصيبه لان الوطي لا يحل الا بالملك فصا
كما اذا اشترى اها ثم قال احدهما لاخر اقتضاها لكان
هبة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة بخلاف طعام
الاهل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة
كما مر بيانه ولا ضرورة في مسيلتنا واخذ البائع بثمنها
اياتا المشتري بالامالة وصاحبه بالكفالة كما مر
في الطعام والكسوة **كتاب**

المزارعة لغة مفاعلة من الزرع عقيده على الزرع
بعض الخارج ولا تقص عند اي حنيقة لحديث رافع
ابن خديج انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة

وهي من اربعة الارض على الثلث او الربع من الخبير وهو
الاكار لمعالمه الخبار وهي الارض الحق ولا سيما يتجار
ارض ببعض ما يخرج من عمله فكان في معنى فقيض الطمان
كأمر في الاجارة ونفع عند الله لأنه صلى الله عليه وسلم
دفع تخيل خبير إلى أهلها معاملة وارضها من اربعة على
نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبه عمل الصحابة
والتابعون والصلحون إلى يومنا هذا وبمقتله يتزل
جز الواحد والقياس ولهذا قالوا وبه يفتي وركننا
إلى إيجاب والقبول كسائر العقود وشرطها ثمانية أمور
الاول اهلية العاقدين اذ لا صحة لعقد ما بدو منها
والثاني صلاحية الارض للزراعة ليحصل المقصود
والثالث بيان مدة متعارفة بأن يقول إلى سنة أو
سنتين مثلاً لأن العقد يرد على منفعة الارض ان
كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان
البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارها
الإبيان المدة فكانت المدة معياراً للمنفعة فيجب ان تكون
المدة مما يتمكن فيها من المزارعة حتى اذا بين مدة لا يتمكن

فيها منها فسدت لعدم حصول المعقود وكذا اذا بين
مدة لا يعيش أحدهما إلى مثلها عادة كذا في الذخيرة
والرابع بيان رب البذر أي من كان البذر من قبله
لأن المعقود به يختلف باختلافه فان كان البذر
من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان
كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل ولا بد
من بيان المعقود عليه لأن الجهالة تقضي إلى التراجع
والخامس بيان جنسه أي جنس البذر اذ لا بد من بيان
جنس الاجرة وهو لا يعلم إلا ببيان جنس البذر والسادس
بيان حظ الآخر أي بيان من لا يذر من قبله لأنه يستحق
عوضاً بالشرط فلا بد ان يعلم اذ ما لا يعمل لا يستحق شرطاً
بالعقد والسابع التحلية بين الارض والعامل حتى اذا
شرط في العقد ما يزول به التحلية وهو عمل صاحب
الارض مع العامل فسدت والثامن الشركة في الخارج
عند حصوله لأنه ينقذ اجارة ابتداء ويتم شركة انتمياً
وكل شرط يودي إلى قطع الشركة يكون مفسداً للعقد
وانما نفع عندها اذا كان الارض والبذر لواحد والبقدر

والعمل الآخر ان صاحب الارض استأجر العامل للعمل والبقر
 آلة العمل فجاز شرطه عليه كما لو استأجر خياطاً ليحيط
 بابتق نفسه او الارض لواحد والباقي للآخر لان رب
 البذر استأجر الارض بجزء معلوم من الخارج ولو استأجرها
 باجر معلوم من الدراهم والدنانير صح فكذا اذا استأجرها
 بذلك او العمل لواحد والباقي للآخر لان صاحب الارض
 استأجر العامل ليعمل بالآلة المستأجر فيصح كما لو استأجر خياطاً
 ليحيط بابتق رب الثوب وانما يقع ايضاً اذا كان نفقة الذرع
 عليهما بقدر حقتما كاجر الحصاد والرفاع والدوس والتدريبة
 لان الغرم بالغنم حتى لو شرطت لاحدهما فسد العقد لانه
 شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين فيفسد
 ان كانت الارض والبقر لواحد والبذر والعمل للآخر لان رب
 البذر استأجر الارض والبقر واستأجر البقر من الخارج متفق
 لا يبيع لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتهما
 قوة في طبعها يحصل بها الخارج ومنفعة البقر صلاحية يتقادم بها
 العمل فلعدم المجانسة لا يمكن جعل البقر نافعاً لمنفعة الارض ولا
 يجوز استحقاق منفعة الارض مقصوداً بالمرارعة كما لو كان البقر

مشروطاً

مشروطاً علي احدهما فقط بخلاف جانب العمل لان البقرة آلة العمل
 فجعلت تابعة لمنفعة العامل او كان البذر لاحدهما والباقي للآخر
 لان الشئ لم يرد به او كان البذر والبقر لواحد والباقي وهو
 الارض والعمل للآخر لان كل واحد من البذر والبقر لما لم يبيع عند
 التفرد لم يبيع عند الاجتماع او شرطت لاحدهما فقراً اسماء
 فانه ايضاً مفسد الاحتمال ان لا يخرج الارض الا هذه القفرا
 فيكون هذا الشرط قاطعاً للشركة او شرطت لاحدهما ما يخرج
 من موضع معين او ما على الماء بانات وهي اوسع من السواقي والسوا
 في جمع ساقية وهي اكبر من الجدول وامر من المنفعة فانه ايضاً
 مفسد لاحتمال ان لا يخرج الا ذلك الموضع فيكون قاطعاً
 للشركة او شرطت كون نفقته على العامل لما مرانه شرط
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين او شرطت
 رفع رب البذر بذر او رفع الخراج الموظف وتنصيف
 البواقي حيث يفسد في صورتين لاحتمال ان لا يحصل
 الا ذلك القدر واما اذا شرطت خراج مقاسمة نحو الثلث
 او الربع فيجوز كما لو شرطت رفع العشر وقسمة الباقي و
 والارض عشرية او شرطت رب البذر عشر الخراج لنفسه

اولاخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يودي الي القطع
الشركة او شرط كون التبن لاحدهما والحب للآخر حيث
يفسد لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط
تنصيف الحب والتبن لغير رب البذر حيث يفسد لانه
شرط مخالف لمقتضى العقد وهو يودي الي قطع الشركة
اذ ربما يصيبه آفة فلا ينفقد فلا يخرج الا التبن ولو شرط
الحب نصفين ولم يتفرضا للتبن او شرط الحب نصفين
وجعله اي التبن لرب البذر صحت اما الاولى فلا تنه
شرط الشركة فيما هو المقصود والسكوت عن التبع
لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية فلانه شرط
موافق لحكم العقد لانه تمام ملكه والفرع يملك الاصل واذا
فسدت اي المزارعة والخارج لرب البذر لانه تمام ملكه
والفرع يملك بملك الاصل وانما يستحق الاخر بالتسمية
فاذا فسد كان التمام لرب البذر وللآخر اجر مثله
او اجر مثل ارضه يعني اذا كان البذر من صاحب الارض
فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض
اجر مثل ارضه ولو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل

بملك

اجر

اجر مثله لا يزداد علي السمي لانه رضي بسقوط الزيادة ولو كان
رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لاستيفاء
منافع الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها
واذا صحت فالمشروط اي الواجب هو المشروط لصحة الالتزام
ولا شئ للعامل ان لم يخرج اي الارض شيئا لانه يستحقه
شركة ولا شركة في غير الخارج ويجبر العامل ان ابي لرب
البذر يعني اذا عقدت المزارعة فامتنع من العمل رب البذر
فله ذلك لانه لا يتوصل الي الوفاء بالعقد الا بالتلاف
البذر وفيه ضرر يلحقه فلا يجبر عليه كما لو استاجر
اجيرا ليهدم داره وفي الكفاية هذا قبل القاية وبعد
يجبر وان امتنع العامل اجبره الحاكم علي العمل لان العاقلة به
ممكن بلا ضرر يلحقه فلم يفسد العقد كما في سائر الاجازات
الا اذا كان له عذر تفسخ به الاجارة كالمريض به المزارعة
ولو ابي رب البذر والارض له وقد كبر العامل فلا
شئ له في عمل الكراب قضا لان عمله انما يتقوم
بالعقد والعقد قوام العمل بجزء من العامل والخارج
بعد وليس يترضي ديانة يعني ان ما ذكر جواب في القضا
فاما فيما بينه وبين ربه فيلزمه ان يعطي العامل اجر

مثله عملة انما اشتغل باقامة هذه الاعمال الا
ليحصل له نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض منه
فقد غرم والتغريم مدفوع فيغني بان تطلب رضاه
وتبطل اي المزارعة بموت احدهما اي العاقدين
كما في الاجارة فلو دفعها ثلاث سنين فلما نبت في الاولى
ومات صاحب الارض قبل ادراكه ترك اي الزرع
في يد المزارع الي ادراكه وقسم على الشرط وبطلت
اي المزارعة في السنتين الاخيرين لان في ابقا العقد
في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة وفي
القطع ابطال الحق العامل اصلا فكان الابقا اولى واما
في الاخيرين فلا حاجة الي الابقا اذ لم يثبت حق المزارع
في شي بعد فعملنا بالقياس مضت المدة قبل ادراكه
فعلى المزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك
الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض لتزويت
حصته فيها الي وقت الادراك ونفقته اي نفقة
الزرع كاجر السقي والمحافظة والرفاع والحصاد والدوس
والتذرية عليهما بقدر حقوقهما حتى يدرك كنفقة
العبد المشترك العاجز عن الكسب وفي موت احدهما

قبله اي قبل ادراك الزرع ترك اي ترك الزرع في
مكانه الي ادراكه ولا شيء على المزارع لانا بقينا عقد
الاجارة هاهنا استحسننا لبقامة الاجارة فامكن
استمرار العامل او وارثه على مكان عليه من العمل اما
في الاول فلا يمكن الا بقاء لنقصا المدة انفق احدهما
على الزرع بلا امر صاحبه او امر قاض فهو منقطع
في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فقا
كالدار المشتركة بينهما اذا استزمت فانفق احدهما
في مرمتها بالامر كان متطوعا وتفسخ اي المزارعة بدو
مخرج الي بيعها اي بيع الارض كما في الاجارة وليس
للعامل ان يطالبه بما كسب الارض وحضرته اهاوسو
المسألة تبشئ اذ لا يجوز ان يطالبه بالمسعى وهو
الخارج لانه معدوم ولا باجر المثل لانه انما يجب
عند فساد العقد ولم يفسد ولو ثبت اي الزرع
لم يتبع اي المزارع الارض قبل استحصاده اي الزرع
لان في البيع ابطال حق المزارع والتاخير اولى من الابطال
ويخرجه القاضي ان جلس له لانه جزا الظلم وهو يظلم

لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما والله تعالى اعلم
كتاب المساقاة
 لغة معاكلة من السقي وشتر عا دفع الشجر الى مصلحة
 بجزء من ثمر وهي كالزارعة في البطلان عند الامام
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه خلافا لها وان
 الفتوى على صحتها وشروطها الممكنة هاهنا كاهلية
 العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاشجار
 والعامل والشركة في الخارج وما عداها من الشروط
 المذكورة فيها لا يجري هاهنا فيجوز بلاد ذكر المدة والقياس
 ان لا تقع لا بما اجازة معني كالزارعة وتقع استحسانا
 وتقع على اول ثمر يخرج اذا دارا لثمر وقت معين
 قلما يتفاوت وتفسد ان لم يخرج اي في هذه السنة
 لعدم تناول العقد غير هذه السنة وكانها نصا على
 ذلك ذكر تاج الشريعة الا اذا دفع استثنائا من قوله
 فتصح بلاد ذكر المدة غير اساء في ارض لم تبلغ اي تلك الغراس
 الثمر على ان يصلحها فما خرج كان بينهما نصفين حيث تفسد
 ان لم يكن يذكر سنين معلومة ذكره فاقى خان او دفع

اصول رطوبة في ارض مساقاة ولم يسم الوقت فانها تفسد
 لان اصول الرطوبة كالغراس بخلاف رطوبة لبنائها غاية
 كسنة اشهر مثلا حيث تجوز وتقع على اول جزئة اي قطع يكون
 اي يحصل ذلك الاول لا ما بعده دفع رطوبة انتهى جزارها
 على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون اي البذر
 بينهما نصفين جاز بلذ كر الوقت استحسانا لان مدارا
 البذر وقتا معلوما عنه المزارعين والبذر انما يحصل
 بعمل العامل فاشترط المناصفة فيه يكون صحيحا
 ولو شرط تنصفا فسد لا بشرط المشاركة فيها هو حاصل
 قبلها ذكر مفسدة لا يخرج الثمر فيها بان دفع الارض لغير
 فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخارج فانه يعلم
 قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر فيها يفسدها لان المقصود
 بالمساقاة الشركة في الخارج وهذا الشوط يمنع المقصود
 فيكون مفسدا للعقد وذكر مدة قد يخرج الثمر فيها
 وقد لا اي لا يخرج لا اي لا يفسدها لعدم العلم بفوات
 المقصود بل هو متوهم في كل مزارعة ومساقاة بان يصعلم
 الربيع او الخريف او سنة سماوية ولو خرج اي الثمر في وقت

والرطوبة لصاحبها اذا ان فيه امر

س

مسمى فعلي الشرط لصحة العقد ولا اي وان لم يخرج
 فيه بل تاخر عنه فسد العقد اذ بين انهما سميامدة
 لا يخرج الثمار فيها ولا علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا
 فكذا اذا بين انهما واذا افسد فللعامل اجرا للمثل كما في
 المزارعة تفصح اي المساقاة في الكرم والشجر والبقول
 واصول البادجان والتخل ولو وصليته فيه ثمران لم
 يدرك حتى لو كان مدركا لم يبع العقد اذ لا يكون جليذا
 لعمل العامل اثر كالمزارعة وعند الامام الشافعي لا يجوز
 المساقاة الا في التخل والكرم دفع ارضائين معلومة على
 ان يغرسها اشجارا وتكون هي اي الاشجار والارض
 بينهما نصفين فسدت لا شتر اطمما الشركة فيما كان
 حاصل قبل الشركة لا بعمله وهو ارض فان غرسها
 اي العامل ارض غراسا من عنده فخرجت شرا
 كان الكل لصاحب الارض وللغارس عليه قيمة غراسه
 واجرم مثل عمله لان صاحب الارض استاجر العامل
 ليحعل ارضه بستانا بالالت نفسه على ان يكون اجره
 نصف البستان الذي يظهر بعمله والالت له فيكون في

معني فقير الطمان المنهي عنه فيكون فاسدا ثم الغراس
 ملك للغارس وقد تغذر ردها عليه لانضالها بالارض
 فتجب قيمتها واجرم مثل عمله لانه لا يدخل في قيمة
 الغراس لتقومها بنفسها تبطل اي المساقاة بموت
 احدهما ومعني مدتها والثمر في هذا اقيد لصورتي الموت
 ومضي المدة وانما بطلت لان صاحب الارض استاجر
 العامل ببعض الخارج ولو استاجر يدراهم بطلت الاجا
 بموت احدهما فكذا اذا استاجر بعض الخارج فلو
 مات صاحب الارض فللعامل القيام عليه حتى
 يدرك الثمر وان وصليته كرهه ورثة صاحب الارض
 لان في انتقاض العقد بموته اضرارا بالعامل وابطالا
 لما كان مستحقا له بالعقد وهو ترك الثمار في الاشجار
 الي وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف الجذاذ
 قبل الادراك وفيه ضرر عليه واذا جاز نقض الاجازة
 لدفع الضرر فلا يجوز ابقاؤها لدفعه كان اولى وان
 مات العامل فلو رثته القيام عليه وان كرهه صاحب
 الارض لانهم قايومون مقامه وفيه نظر للجانبين وان ماتا

فلجارية القيام عليه او تركه الي ورثة العامل لقيامهم
مقامه وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت
صاحب الارض فكذا يكون بعد موته وان لم يميت احدا
بل انقضاء مدتها اي مدة المساقاة فالخيار للعامل ان
شأه عمل علي ما كان يعمل حتي يبلغ الثمر ويكون بينهما
علي السوا الا ان في الامر بالجذ ان قتل الادراك اضراوا
بهما والضرر مدفوع كما مرد ولا تقسخ الا بعد ذلك كما في
الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل بالحقا
لوم تقسخ لزمه استيجارا الاجرا فيلحقه به ضرر
لم يلزمه بعقد المساقاة وقد مر ان الضرر مدفوع
او كون العامل سارقا يخاف علي ثمر اي ثمر الشجر
او سقته السعف بالتحريك جمع سقعة وهو غصن
التحل كذا في الصحاح **كتاب**
الدعوى اوردها عقيب المعاملات لانها تترتب
عليها في الوجود هي لغة قول يقصد به الانسان ايجاب
حق علي غيره والى للتأنيث فلا تنون وجعها دعاوي
بفتح الواو كفتوي وفتاوي وسرعا مطالبة حق من

حقوق العباد عند من وهو القاضي له الخلاص اي
تخليصه من المدعي عليه اذا ثبتت والمدعي من اذا ترك
ترك اي لا يجبر عليها اذا تركها ولما كان هذا امتنا
للمتنازعين في المباحثة احترز عنه بقوله في الحق
اي حق العبد والمدعي عليه بخلافه اي يجبر علي الخصومة
اذا تركها فانطبق الحد علي المحدود وقد خلفت عبارة
المشايخ في هذه والصحيح ما ذكرها هنا فيل المدعي عليه
هو المنكر والاخر المدعي قالوا هذا احد صحيح ولكن الشأن
في معرفته لكان العبرة للعاني دون الصور والمباين
فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوي
وهو انكار معني كالمودع اذا ادعي رد الوديعة او هلاكها
لانه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا يحلفه انه رد لان اليمين
ابدا تكون علي النفي وركنها اي الدعوي اضافة الحق
الي نفسه ان كان اصيلا او الي من اب اي المدعي منابه
كما في الوكيل وابي الصغير ووصيه عند النزاع متعلق
باضافة الحق واهلها اي الدعوي العاقل خرج به المجنون
المميز خرج الصبي الغير المميز قال الاستر وشني في جامع

لا غلبه
لا المتنازعين
فعل احترز عنه
بقوله من المتنازعين
قولا ولما كان هذا امتنا

فانه مدعي صورة وضك
لوجوب الضمان معني
بحلقه القاضي اذا
ادعي رد الوديعة
او هلاكها

احكام الصفار الدعوي من الصبي المحجور عليه غير صحيحة
اما الصبي المأذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيا
وان كان مدعي عليه فجوابه ايضا صحيح بشرط جوازها
مجلس القاضي فان الدعوي في مجلس غير لا تنفع حتي
لا يجب علي المدعي عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب
علي الخصم وهو المدعي عليه حتي اذا امتنع عنه اجبر
القاضي عليه وانما تنفع اي الدعوي اذا الزمت الخصم
شيئا علي الخصم بعد بثوتها والا كان عبثا لا يقدم عليه
عاقل وعلم المدعي عطف علي الزمت اي صار ما يدعيه
معلوما وبتن ذلك بقوله فلو كان مدعيه منقولا في
يد الخصم ذكر اي مدعيه انه في يده بعبر حق فان هو
الشي قد يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد
المرتن والمبيع في يد البائع لاجل **قصر** الثمن قال صدر
الشريعة هذه العلة تشمل العقار ايضا فلا ادري
ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دراية وجهه
موقوفة علي مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوي
الاعيان لا تنفع الا علي ذي اليد كما قال في الهداية انما

ينتصب

ينتصب خصما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة
معتبرة يجب دفعها لا شبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة
الربا ملحقمة بالحقيقة لا شبهة الشبهة اذا عرفتها
فاعلم ان في بثوت اليد علي العقار شبهة لكونه غير
مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدا فوجب
دفعها في دعوي العقار باثباته بالبينات لتصح الدعوي
وبعد بثوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة
الشبهة فلا تعتبر واما اليد في المنقول فلكونه مشاهدا
لا يحتاج الي اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير
المالك فوجب دفعها لتصح الدعوي الحمد لله الذي هدانا
الي سوا السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وطلب عطف
علي ذكر احضار اي احضار ما يدعيه ان امكن لينشار
اليه في الدعوي والشهادة لان الاعلام باقضي ما يمكن
شرط وذا في المنقولات بالاشارة لانها تبلغ اسباب
التعريف حتي قالوا في المنقولات التي يتعذر نقلها كالرهن
مثلا حضر الحاكم عندها او بعث امينا وذكر قيمته ان تعذر
اي احضار ليصير المدعي معلوما لان الاعيان تتفاوت

والشرط ان تكون الدعوي في معلوم وقد تعذر مشاهدته
فوجب ذكر قيمته لانها خلف عنه قال الفقيه ابو
الليث يشترط مع ذكر القيمة ذكر الذكوة والا نوثة
وقال قاضي خان ان كان العين غائباً وادعي انه في
يد المدعي عليه فانكر فان بين المدعي قيمته وصقته شفع
دعواه وتقبل بينته ولو قال غصبت ميني عين كذا ولا
ادري قيمته قالوا لستم دعواه قال في الكافي وان لم
يبين القيمة وقال غصبت ميني عين كذا ولا ادري
انه هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة
الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لم يعرف
قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به اقول
فايدة صحة هذه الدعوي مع هذه الجهالة الفاحشة
توجه بين علي الخصم انكر والجبر على البيان اذا اقر
او نكل عن اليمين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافياً
للبهت التحقق الحمد لله على التوفيق ولو كان ما يدعيه
وعقاراً ذكر حدوده الاربعة لتعذر التعريف بالاشارة
لانه مما لا ينقل فيصار الي التحديد فان العقار يعرف

به وكفي الثلاثة وقال زفر لان التعريف لم يتم ولنا
ان لاكثر حكم الكل لان يغلط في الحد الرابع لان المدعي
يختلف به بخلاف تركه كذا الشهادة اي كما يشترط
التحديد في الدعوي يشترط في الشهادة وان ذكروا ثلاثة
من الحدود قبلت شهادتهم عندنا خلافاً لزفر وان كان
الرجل مشهوراً يكتفي بذكره وفي الدار لا بد من التحديد
وان كانت مشهورة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندها لا يشترط لان الشهرة مغنية عنه وله ان
قدرها لا يصير معلوماً الا بالتحديد وذكر ايضا انه في
يد المدعي عليه لانه انما يصير خصماً بكونه في يده
وهو اي كونه في يده لا يشترط بتصادقهما علي انه في يده
بل يثبت بالبينة او علم القاضي لاحتمال كون العقار
في يد غيرهما وقد تواضعنا على ذلك بخلاف المنقول
لان اليد فيه مشاهد كما مد في العمادية ادعي عينا
في يد رجل فاراد احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعي عليه
ان يكون في يده فجا المدعي بشاهدين شهدا ان هذا
العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة

ان يطالبه لان المطالبة
حق المدعي فلا بد من
طلبه وذكر ايضا
ص

هل نسمع وهل يجبر المدعي عليه علمي احضاره بهده
البينة ام لا كانت واقعة القوي وينبغي ان تقبل
لانه ثبت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه
من يده وقد وقع الشك في زوال ذلك اليد فيثبت اليد
ما لم يوجد المزيل قال شمس الائمة الخلواني ومن المنقول
ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبر من الطعام والقطيع
من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضره ذلك الموضع
ان يتسره ذلك وان لم يتسره له الحضور وكان ما ذونا
بالاستحلاف يبعث خليفة الي ذلك الموضع وهو نظير
ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقع الدعوي في جمل
ولا يسع باب داره فانه يخرج الي باب داره وبامر
نايبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرة وفي
القدوري اذا كان المدعي شيئا يتعد رنقله كالرجي فالحاكم
فيه بالخيار ان شاء حضره وان شأبعث امينا كذا في الذخيرة
وذكر القاضي الامام ظهير الدين ان هذا انما يستقيم اذا كان
المدعي به في المصر اما اذا كان خارجا للمصركيف يقضي به القاضي
والمصراط لجواز الفضا في ظاهر الرواية وطريقه ان يبعث

واحد من اعوانه حتى يسمع الدعوي والبينة ويقضي شر
بعد ذلك بمضي قضاؤه ولو كان ما يدعيه ديني في الذمة ذكر
جنسه كالدرهم والدينار والبر والشعير ونحوها وقد ر
كفاية والف وقفيز وقفيزين ونحوهما فان الدين لا يعرف الا
بدل ذلك وذكر ايضا مطالبته به واذا اجبت اي الدعوي سأل
القاضي عنها لينتفع وجه الحكم اذ الحكم بالبينة يخالف الحكم
بالاقرار ومعني سؤاله ان يقول ان خصمك ادعي عليك
كذا وكذا فاقول فان اقر اي الخصم الزم اي القاضي
بموجبه لم يقل قضا او حكم لما قال في الكافي ان اطلاق
لفظ القضا توسع لان الافراد به حجة بنفسه ولا يتوقف
علي القضا فكان الحكم من القاضي الزام للمزوج عن موجب
ما اقر به بخلاف البينة على دعواه لان المصل في فصل
الخصومة البينة وان انكر اي الخصم سأل اي القاضي
المدعي ببينة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمدعي
الك ببينة فقال لا فقال لك بميمنه سأل ورتب البمين
على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من الاستحلاف
فان اقام اي البينة قضا عليه لانه نورد دعواه بالبينة

هي قبيلة من البيان فانه دالة واضحة يظهر بها الحق
عن الباطل والآي وان لم يقمها بل عجز عن اقامتها حلفه
اي القاضي الخصم بطلبه اي بطلب المدعي لان الحلف
حقه ولهذا انصف اليه بحرف اللام في الحديث وجه
كونه حقا له اذا المنكر قصد ان يؤاخذ به عليه رعه بالانكار
فمكنه الشارع من ان يؤاخذ نفسه باليمين الكاذبة وهي الغش
ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من ان يؤاخذ المال ويحصل
للمحالف الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه
التعظيم ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء ان المعتبر
يمين قاطع المحضومة ولا عبرة لليمين عند غيره وهل يشترط
القضا على فور النكول فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعي
عليه فالمدعي على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس
له ان يخاصم ما لم تقم البينة على وفق دعواه فان وجدها
اقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمونها
بعد اليمين ويقولون يتزوج جانب صدقة باليمين فلا
تقبل بينة المدعي وهذا القول ليس بشي لان عمر رضي
الله عنه قبل البينة من البينة بعد اليمين المنكرو كان

شرح

شرح رحمه الله تعالى يقول اليمين الفاجرة احق ان ترد
من البينة العادلة وهو يظهر كذب المنكر باقامة البينة
والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور
ذكر الزيلعي فان تكلم اي قال لا احلف مرة او سكنت بلافة
من طرئ او خرس فانه نكول حكما وقضي صح لان اليمين واجبة
عليه لقوله صلى الله عليه وسلم واليمين على من انكر وترك
هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل او مقدر
والا لا قدم على اليمين تقصيا عن عمدة الواجب ودفع
للضرر عن نفسه ببذل المدعي والا قرار به والشدع
الزعم التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين
الصادقة فيترجح هذا الجانب على جانب التورع في
نكوله وهو اي القضا بعد عرض اليمين اي عرض
القاضي اليمين على الخصم بان يقول ان لم تحلف احكم
عليك ثلاثا احوط لاحتمال ان يحلف بعد مرة او مرتين
ولا عبرة بعد القضا لقوله احلف لانه ابطال حقه
بالنكول فلا ينقص به القضا ويعتبر اي قوله احلف
قبل الحكم ولو بعد العرض ثلاثا اذ لا يلزم فيه نقص

القضا ولا فساد آخر ولا ترد اليمين على المدعي وان نكل خصمه
وعند الشافعي ان لم يكن للمدعي بيينة اصل ولا حلف القاضي
المدعي عليه فنكل لترد اليمين على المدعي فان حلف فقصي
به والا انقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر صار مشاهدا
للمدعي بنكوله فيعتبر بميمينه كالمدعي عليه وكذا اذا اقام
المدعي شاهدا واحدا او تجز عن اقامة شاهد آخر
فانه ترد اليمين عليه ان حلف فقصي له بما ادعي وان
نكل لا يقضي له بشي لان الله صلي الله عليه وسلم قضى بشاهدا
ويمين وعندنا يستحلف المدعي عليه فقط ويقضي عليه
بالنكول لقوله صلي الله عليه وسلم البيينة على من ادعي
واليمين على من انكر ومطلق التقسيم يقضي انتفا مشاكة
كل واحد منهما عن قسم صاحبه فيدل على ان جنس الايمان
في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي اذا اللام
في اليمين للاستغراق فمن جعل الايمان حجة للمدعي فقد
خالف النص وحديث الشاهد واليمين غريب وماء
رويناه مشهور تلقته الامة بالقبول حتى صار في حيز
التواتر فلا يعارضه علي ان يجبي بن معين قد رده

كذا في الكافي ولو قال اي المدعي عليه لا اقر ولا انكر حبسه
اي القاضي حتى يفترا وينكر لانه ظالم فجزاؤه الحبس ادعي
اي رجل على آخر مالا فانكر اي المدعي عليه فاصطالحا على
ان يحلف المدعي عليه ويبرأ من المال فحلف فالصلح باطل
وهو اي المدعي على دعواه ان اقام بيينة تسمع وان لم
يقمها واستحلفه يحلفه القاضي ولو لا اي لولم يكن الحلف
الاول حين الصلح عند فان التحليف عند غير القاضي
لا يعتبر كما ان النكول عند غيره لا يوجب الحق لان المعتر
يمين قاطعة للخصومة واليمين عند غير القاضي غير
قاطعة ولو كان الحلف الاول عند كفي ولا يحلفه ثانيا
كذا الواصطالحا ان المدعي لو حلف فالخصم ضامن وحلف
اي المدعي لم يضمن اي الخصم كذا في العمادية لا تحليف
في نكاح بان ادعي رجل على امرأة او هي عليه نكاحا هو
والآخر منكر ورجعة بان ادعت عليه او هو عليها بعد
العدة انه راجعها في العدة وانكر الاخر وفي رواية بان
ادعي المولي عليها او هي عليه بعد المدة انه فلان المدة وانكر
الاخر واستيلا بان ادعت امة على سيدها انما ولدت

منه هذا الولد او ولدت ولدا قد مات او اسقطت
 سقطا مستبين الخلق منه وانكر المولي وكايتاقي من الجانب
 الآخر اذ لو ادعي المولي ببنت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر
 انكارها ورق بان ادعي علي مجهول النسب بانها ابنة
 او هو يدعي والآخر ينكر ولا بان ادعي علي معروف ^{بأن ادعي على مجهول النسب}
 الرق انه معتقه او مولا او ادعي المعروف ذلك عليه او
 كان ذلك في وكال المولاة والآخر ينكر وحدسوا كان حدا
 هو خالص حق الله تعالى كحد الزنا او شرب الخمر وحد السرقة
 او دايين الحفين كحد القذف حتى ان من ادعي علي
 آخر انه قد فقه وانكر القاذف لا يستخلف لان الغالب
 فيه حق الله تعالى عندنا فالتمس بالحدود والخالصة لله
 تعالى واما في السرقة فان السارق لا يستخلف لاجل
 المال اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له دعي ذكر
 السرقة وادع تناول مالك فيكون لك عليه عيّن قال
 في النهاية لا يستخلف في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن
 حقا بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنيته فانت
 حرانه زنا ولا بيعة له عليه يستخلف المولي حتى اذا

نكل يثبت العتق بالزنا ولعان بان تدعي المرأة القذف
 بالزنا وجوب اللعان وهو ينكر جميع ما ذكر قول الامام
 ابي حنيفة وقال لا يستخلف فيها كلها الا في الحدود واللعان
 لان هذه حقوق تثبت بالشبهات فيجري فيها الاستخلاف
 كالاموال بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف
 ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان الحلف لما وجب
 فتركه دليل على انه باذل او مقروء لا يمكن ان يجعل باذلا
 لان النكول يعتبر من الماد والادوي المكاتب وهما لا يمكن
 البذل فيجعل مقرا ضروريا والقرار يجبري في هذه
 الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكون في نفسه
 والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يسقط بالشبهات
 واللعان حد الزوج فاشبه حد القذف ولما ان
 النكول بذل او اباحة اذ لو حمل علي الاقرار لكذبناه في
 الانكار ولو جعل بذلا قطع الخصومة بلا تكذيب فكان
 هذا اولى صيانة للمسلم ان يظن به الكذب وهذه
 حقوق لا يجبري فيها البذل فلا يقضي فيها بالنكول
 كالفصا في النفس بخلاف الاموال وذلك لان المرأة

لوقالت مثلاً لا نكاح بيني وبينك لكن بذلت نفسي لك لم
 يبع كلامها وكذا سائر الأمثلة والحاصل أن كل محل يقبل
 الإباحة بالأذن ابتداءً يقضي عليه بنكوله وما لا فلا قال
 قاضي خان الفتوي علي قولها وقيل ينبغي للقاضي أن ينظر
 في حال المدعي عليه فإن رآه مستغنياً بحلفه وبأخذ بقولها
 وإن كان مظلوماً لا يحلفه أخذاً بقوله كذا في الكافي
 وحلف السارق فإن نكل ضمن ولم يقطع لأن في السرقة
 يدعي المال والحد وإيجاب الحد لا يجامعه الشهادة بخلافه
 إيجاب المال فيثبت به كما يثبت بثلثه رجل وامرأتين
 حيث لا يثبت القطع ويضم المال كذا الزوج إذا ادعت
 طلاقاً قبل الدخول يعني إذا ادعت طلاقاً قبل الدخول
 واستحلف الزوج فإن نكل ضمن نصف مهرها عندهم
 لأن الاستحلاف يجزي في الطلاق اتفاقاً خصوصاً
 إذا كان المقصود المال لأنه دعوي المال حقيقة فيثبت
 بنكوله المال لا النكاح وكذا النسب إذا ادعي حقاً يعني
 يحلف في دعوي النسب إذا ادعي حقاً كارت ونفقة
 بأن ادعي رجل علي رجل أنه أخو مات أبوها ونزك مالا

في

٣٤٠
 كراي
 ٣٤

في يد المدعي عليه أو طلب من القاضي فرض النفقة
 علي المدعي عليه بسبب الخوة فإنه يستحلف علي
 النسب بالاجماع فإن حلف بري وإن قضى بالمال
 والنفقة لا النسب وحججه للقيط بأن كان صبي في يد
 رجل التقط وهو لا يعبر عن نفسه فادعت امرأة حرة
 الأصل أنه أخوها تريد قصر يد الملتقط لما لها في حق
 الحضانة وأرادت استخلافه فنكل بيثب لها حق نقل
 الصبي إلى حجرها ولا يثبت النسب وعنفق بالملك
 بأن ادعي عبد علي مولاه أنه معتق لأنه أخوه ~~ولا يخلف~~
 فإن حلف بري وإن نكل قضى بالعنفق لا النسب وامتناع
 الرجوع في الهبة بأن أراد الواهب الرجوع في الهبة فقال
 الموهوب له أنا أخوك فإن المدعي عليه يستحلف علي
 ما يدعي من النسب بالاجماع فإن نكل في الصور المذكورة
 يثبت الحق يعني الميراث والنفقة والحجر والعنفق وامتناع
 الرجوع لا النسب إن كان أي النسب نسباً لا بيعاً لا قرار
 به والآي وإن كان نسباً بيعاً لا قرار به فعلي الخلاف
 يعني يستحلف بالنسب المجرى عندها إذا كان نسباً يثبت

باقراره ببيانه ان اقرار الرجل يصح بالاب والابن والزوجة
 والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والزوج والمولى واقرار
 المرأة يصح بالاب والزوج والمولى ولا يصح بالابن اذ فيه
 تحمیل النسب على الغير وكان اقرارا على الغير فلا يصح
 فلو ادعى رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع ما لا يستخلف
 عندها لانه لو اقر به يثبت فيستخلف رجلا النكول
 الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمه او نحو ذلك
 لا يستخلف المدعي عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه
 تحمیل النسب على الغير يخلف منكر القود يعني ادعى على
 غيره قضا صلي في النفس او فيما دونها فانكر يستخلف اجماعا
 فان نكل في النفس لم يقض بقتل ولا دية بل حبس حتى
 يقر او يخلف وفيما دونها يقتصر عند ابي حنيفة وعندهما
 يلزمه الدية فيهما ولا يقض بالقصاص لان القصاص
 فيما دون النفس عقوبة يندرج بالشبهات ولا تثبت
 بالنكول كالقصاص في النفس لان النكول وان كان اقرارا
 عندهما ففيه شبهة العمد لانه ان امتنع عن اليمين تورعا
 عن اليمين الصادقة لا يكون اقرارا بل يكون بدلا واذا

امتنع

امتنع القود تجب الدية وله ان الطرف محل البذل فيستوفي
 بالنكول كالمال فان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال لانها
 خلقت وقاية للنفس كالمال فيجزي فيها البذل بخلاف
 النفس ويخلف في التعزير يعني اذا ادعى على آخر
 ما يوجب التعزير واراد تخليفه اذا انكر فالقاضي
 يخلفه لان التعزير محض حق العبد ولهذا يملك العبد
 اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير
 اذا لم يكن صاحب الحق منه ولو كان حق الله تعالى كان هذه
 الاحكام على عكس هذا ^{اقامه} والاستخلاف يجزي في حقوق
 العباد سواء كانت عقوبة او مالا فان نكل عزرا لان التعزير
 يثبت بالشبهات فجاز ان يقضي فيه بالنكول قال
 اي المدعي في بيعة حاضرة في المصر فاستخلف الخصم ^{يخلف}
 فتد بالمصر لانه اذا حضرت في مجلس الحكم لا يخلف اتفاقا
 كذا في النهاية ويكفل بنفسه ثلاثة ايام ليلا يغيب
 فيبطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل معروفا
 الدار لتصل فائدة التكفيل ولا بد في التكفيل من قوله
 لي بيعة حاضرة في المصر حتى لو قال لا بيعة لي او شهودي

ير

غيب لا يكفل اذ لا فائدة فيه فان ابي ان يعطيه كفيلا
لازمه اي دار معه حيث سار حتى لا يغيب ولازم الغيب
ان كان الخصم غريبا ولا يكفل اي الغريب الا الى آخر
المجلس لان في احدا لكفيل ^{والفائدة} زيادة على قدر المجلس
اضارا بالغريب لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا
التعذر ظاهر والخلف بالله تعالى دون غيره لقوله عليه
الصلاة والسلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطوائع فمن كان
منكم حالفا فليحلف بالله او بذرعة الطلاق والعناق
لما روي الا اذا اخرج الخصم يعني جاز للقاضي ان يحلف
للقاضي بالطلاق والعناق لقلة المبالات باليمين بالله تعالى
في زماننا لكن اذا نكل لا يقضي واذا قضى لم ينفذ ذكر
الزبلي وشراح الهداية ويعلظ اي اليمين بصفاته
تقاي كان يقول القاضي قل والله الذي لا اله الا هو عالم
الغيب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية
ما قل ان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه
وهو كذا وكذا ولا شئ منه وللحلف ان يزيد في التعليل
على هذا وان ينقص منه لكنه يجناط فلا يدكر بلفظ الواو

ليلا يتكرر عليه اليمين اذا لازم عليه يمين واحدة وله
ان لا يغلظ ويقول بالله او والله لان المقصود منه النكول
واحوال الناس فيه مختلفة فمنهم من يمتنع اذا غلظ
عليه اليمين ومنهم من يتجاسر اذا غلظ فكان الراي
فيه الى القاضي وقيل لا يغلظ على المعروف بالصلاح
ويغلظ على غيره وقيل يغلظ في الخطير من المال لا الحفير لا
اي لا يغلظ بالزمان والمكان وعند الشافعي تغلظ بهما اما
الاول فبان يكون بعد صلاة العصر يوم الجمعة واما
الثاني فبان يكون في المسجد الجامع عند المنبر وخلف
اليهودي بالله الذي انزل التوراة علي موسى والنصاري
بالله الذي انزل الانجيل علي عيسى والمجوسي بالله
الذي خلق النار فيغلظ على كل واحد بما يعتقد تغليظ
اليمين به ليكون داعيا له عن الاقدام على التمسك
اليمين الكاذبة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
انه لا يحلف احد الا بالله تعالى خالصا تقاديا عن تشريك
الغير معه في التعظيم وذكر الحنفا انه لا يحلف غير
اليهود والنصاري الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا

لما في ذكر النار في اليمين من تعظيم النار لان اليمين تشعربه
ولا ينبغي ان تعظم النار بخلاف التوراة والاله جميل لان
الله تعالى كتب واجبة التعظيم ولا يحلف الوثني الا بالله
اذ الكفر كلهم مع اختلاف دينهم يقرن بالله قال الله
تعالى ولين سألتم من خلق السموات والارض ليقولن
الله كذا في الكافي ولا يحلفون في معابدهم لان فيه تعظيما
ويحلف على الحاصل في سبب يرتفع كالبيع والتكاح والطلاق
والغصب والتعزير بين الحلف بقوله بالله ما بينكما
بيع قائم او نكاح قائم وما هي باين منك الان او ما يجب
عليك ردة الان او ما يجب عليك التعزير الان لا اي
لا يحلف على السبب وبينه بقوله ما بعته وحق
اي ما تكتمها ولا شتمتها الاصل ان الدعوي اذا وقعت في
سبب يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونظايره فان اليمين تكون
على الحاصل لا على السبب عند ابي حنيفة ومحمد
اذا ادعي انه اذا ابتاع من هذا عبدا بالثمن فمخذه حلف
بالله ما بينك وبينه قائم ولا يحلف بالله ما بعته لاحتمال انه
باع ثم اقال كذا التكاح وغيره ثم التحليف على الحاصل لا

السبب هو الاصل عندها اذا كان سببا يرتفع برافع
الا اذا كان فيه اي في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي
فيحلف على السبب اجماعا الدعوي شفعة بالجوار ونفقة
مستوتة فانه اذا ادعي شفعة بالجوار والمشتري لا يراها
بان كان شافعيافا انه يحلف على السبب اذ لو حلف على
الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة يصدق في يمينه في
اعتقاده فينفوت النظر في حق المدعي وكذا الوادعت
مستوتة والزواج ممن لا يراها لكونه شافعيافا انه
يحلف على السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لها عليك
النفقة يصدق في يمينه في اعتقاده فينفوت النظر
في حق المدعي ويحلف على سبب لا يرتفع برافع بعد ثبوته
لا على الحاصل اجماعا لعبد مسلم يدعي عنته فانه اذا ادعي
عنته على مولاه وحده المولي يحلف على السبب بالله
ما عنته لعدم الضرورة الي التحليف على الحاصل
اذ لا يجوز ان يعود الرق بعد العتق مسلما بخلاف الامة
والعبد الكافر حيث يحلف فيه ما على الحاصل لا اي ما هي
حرقة او ما هو حر في الحال لا مكان تكرر الرق على الامة

والجواب
في دفع المدعي
في دفع المدعي

بالردة والمخاق ولا يتكرر علي العبد المسلم استخلف خصمه
فقال حلفتني مرة فاقام البينة تقبل يعني ادعي علي اخر
مما فانكر واراد المدعي تخليفه فقال المدعي عليه انك
حلفتني علي هذه الدعوي عند قاضي بلدك اوكذا فانكر
المدعي ذلك فاقام المدعي عليه عياد لك تقبل ولو لاها
اي ان لم تكن له بينة واستخلفه ايا راد تخليف المدعي
جاز اي تخليفه قال اي المدعي لا بينة لي ثم برهن
اولا شهادة لي ثم شهد معني الاول ان يقول المدعي ليس
لي بينة علي دعوي هذا الحق ثم جابا لبينة ومعني الثاني
ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندي في حق بعينه
ثم شهد به فيه روايتان في رواية لا تقبل لظاهر
التناقض وفي رواية تقبل والاصح القبول لجواز ان يكون
له بينة تقبل او شهادة فتسببها ثم ذكرها او كان لا يعلمها
ثم علمها قيل تقبل ان وفق وفاقا ذكر في الملتقط كذا اذا
قال لا دفع لي ثم ادعي دفع اي فيه روايتان وقيل لا يصح
دفعه اتفاقا لان معناه ليس لي دعوي الدفع ومن قال
لا دعوي لي قبل فلان ثم ادعي عليه لا نسمع كذا ها هنا

وبعضهم

وبعضهم قال يصح وهو الصحيح لان الدفع يحصل بالبينة علي
الدفع لا بدعوي الدفع فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله
لا بينة له كذا في العمادية البيانية تجدي في الاستخلاف
يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن شخص اخر له حق علي
غيره في طلب اليمين عن المدعي عليه اذا عجز عن اقامة
البينة لا الخلف يعني لا يجوز ان يكون شخص نائبا عن شخص
توجه عليه اليمين فيخلف من قبله وقرع علي الاول
بقوله فالوكيل والوصي والمتولي واب الصغير يستخلف
اي يطلب الخلف من الخصم ولا يخلف اي واحد من الوكيل
وغيره الا اذا صح اقراره اي اقرار واحد منهم علي الاصيل
كالوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب فان الوصي اذا
خوصم في عيب بعين باعه للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع
او الخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك يستخلف لان
اليمين لرجا النكول ولو اقر الوصي صريحا لا يصح فكذا
لا يستخلف فاما الوكيل فاقراره صحيح علي الموكل فكذا انكوله
التخليف علي فعل نفسه يكون علي البينات اي انه ليس كذلك
والبنات القطع والتخليف علي فعل في سلك المدعي والثاني

فما سلك المدعي

والشأن دعوى التخرير وهو ان لا يكون العلوق في ملك
 المدعي والاولاوي لانه لا ينفك الاستنادها الي وقت
 العلوق واقتضاء دعوى التخرير على الحال وسياتي توضيحه
 ان شاء الله تعالى باع امة فولدت للاقل من ستة اشهر
 مذبيعت فادعاه ثبت نسبه واميتها وقال زفر
 والشافعي لا يثبت لا بابيعه اقرار منه بانها امة فبالدعوى
 يصير منافضا ولنا ان مبني النسب على الخفاء فيعفى فيه
 التناقض كما سذكر فتقبل دعوته اذا ثبت بالعلوق
 في ملكه بالولادة للاقل فانه كالبينة العادلة في اثبات
 النسب منه اذا الظاهر عدم الرضا منها وامر النسب على
 الخفاء فقد يظن المرء ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه
 فكان عذرا له في اسقاط اعتبار التناقض واذا اصبحت
 الدعوى استندت الى وقت العلوق فيظهر انه باع
 ام ولد فينسخ البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن
 لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع بخلاف
 دعوى اب البائع لعدم انعقاد العلوق على ملكه اذا

كان

كان له حق التملك على ولده وقد زال ذلك بالبيع وان ادعاه
 المشتري قبله ثبت اي نسبه منه ويحمل على انه نكحها
 واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معه اي مع البائع او
 بعده لا اي لا يثبت نسب المشتري لان دعوى البائع
 دعوى استيلاد لكون اصل العلوق في ملكه ودعوى
 المشتري دعوى تخرير اذا اصل العلوق في ملكه ^{وغيره}
^{المشتري} والاولاوي اقوي لما مر كذا اي يثبت النسب من البائع
 ان ماتت الام فادعاه البائع وقد ولدت للاقل ويسترد
 المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل في النسب لانها
 تستفيد الحرية منه لا تربي الي قوله صلي الله عليه وسلم
 اعنتها ولدها اي الام فالثابت لها اي من الولد حق الحرية
 وله حقيقة الحرية والحقيقة اقوي من الحق فيستتبع الادي
 ولا يضر فوات التبع بخلاف الولد فانه اذا مات دون
 الام فادعاه البائع وقد ولدت للاقل لم يثبت الاستغناء
 بالموت عن النسب ولا تضرام ولده لان الاستيلاد

لم يكن

فرع النسب فلو ثبت لكان أصلاً وهو باطل بخلاف
بيعه فإنه إذا باع عبداً ولد عنه ثم باعه المشتري
من آخر ثم ادعاه الباع الأول أنه ابنه فهو ابنه وبطل
البيعان لأن اتصال العلوق بملكه كالبيبة العادلة
والبيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمله
فينتقض البيع لأجله واعتاقها أي اعتاق المشتري
الأم والولد كونهما حي ولو اعتق الأم لا الولد فادعي الباع
الولد أنه ابنه صحت دعوته وثبت نسبه منه ولو
اعتق الولد لا الأم لم تنفع دعوته لا في حق الولد ولا في حق
الأم أما الأول فلا ينافي صحت بطل اعتاقه والعنف
بعد وقوعه لا يحتمل البطلان وأما الثاني فلا ينافي
له فإذ لم تنفع في حق الأصل لم تنفع في حق النسخ ضرورة
والنسخ كالاعتاق لأنه أيضاً لا يحتمل النقص لثبوت
بعض آثار الحرية كاستناع المالك للغير وفيما
إذا اعتق المشتري الأم أو غيرها يرد الباع على
المشتري حصته من الثمن عندهما وعند يرد كل الثمن

في

كرأي
٣٠

في الصحيح كما في الموت كذا ذكر في الهداية وذكر في المبسوط
يرد حصته من الثمن لأحسنتها بالاتفاق وفرق على هذا
بين الموت والعنف بأن القاصي كذب الباع فيما راعى
حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل رعيته ولم يوجد
التكذيب في حق الموت فيؤخذ برعيته فيسند بحصتها
أيضاً كذا في الكافي ولو ولدت في الأكثر أي أكثر من سنتين
من وقت البيع لم تنفع دعوى الباع إذ لم يوجد اتصال
العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد والحجة وأن صدقة ^{المشتري}
أي المشتري الباع ثبتت النسب إذ عدم ثبوت
لرعاية حقه وإذا صدقة ذلك المانع ولم يبطل بيعه
لجزم بأن العلوق ليس في ملكه فلا تثبت حقيقة
العنف ولا حقه لأنه دعوى تخريب وغير المالك ليس
من أهله وكانت أم ولد نكاحاً هي أمة ولدت من زوجها
فملكها أو أمة ملكها زوجها فولدت فادعي الولد ولو ولد
فيما بين الأقل والأكثر وصدقة أي المشتري كان الحكم
كالأول يعني يثبت نسبه وأمينتها ويقسح البيع ويرد

زاد

منه و...
ت...
...

المشتمل على حكم ولد ولد عند بقوله باع المولود عند
 فادعاه بعد بيع مشترية ثبت نسبه وود بيعة لان
 اتصال العلوق بملكه كالبيعة كما هو البيع يحتمل النقص
 وماله من حق الدعوة لا يحتمله فينقص البيع لاجله وكذا
 لو كانت الولد او رهينه او اجر او كاتب المهر او رهنها
 او اجرها او زوجها ثم ادعاه حيث يثبت النسب وتو
 هذه القرقات بخلاف الاعناق على ما مر باع احد
 التوأمين وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر
 فيكونان من ما واحد لا يتصور علوق الثاني حادثا اذ
 لا حبل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر
 لانها اذا اجلت ينسد في الرحم واذا كان كذلك فاذا
 ادعى نسب احدهما يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما
 وولادتهما عنده واعتقده مشترية ثم ادعى البايع الآخر
 نسبهما منه وبطل عتق المشتري لان الذي عنده ظهر
 انه حوالا اصل فانتفي كون الآخر ايضا ان يكون كذلك
 لاستحالة كون احدهما حوالا اصل والآخر فتيقا وقد

خلقا

خلقا من مآ واحد فكان هذا النقص لا يخالف بامر فوقف
 وهو حرية الاصل قال لصبي هذا الولد مني ثم قال
 ليس مني ثم قال هو مني يصح اذ بالاقراء بانه ابني
 تغلق به حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه
 يثبت نسبه من رجل معين حتى ينتفي كونه مخلوقا من
 ما الذنا فاذا قال هذا الولد مني لا يملك ابطال
 حق الولد فاذا عاد الى هذا التصديق يصح ولو قال
 هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح التقي لان النسب
 ثبت واذا ثبت لا ينتفي بالنفي وهذا اذا صدقه الابن
 اما بغير التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على
 الغير بانه جري لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التقد
 يثبت النسب لان اقرار الاب لم يبطل لعدم تصديق
 الابن فيثبت النسب ولو انكر الاب اقراره فاقام الابن
 البيعة انه اقراني ابنه تقبل بيئته والاقراء بانه
 ابني مقبول لانه اقرار على نفسه انه جرم واما
 اقرار بانه اخو لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا

يق

في النهاية قال لصبي هو ابن زبيد ثم قال هو ابني لم
يكن ابنه وان وصليته محمد زبيد بنوته وهذا عند ابني
حينئذ وقال اذا محمد زبيد بنوته فهو ابن للمولي واذا
لم يصدق زبيد او صدقه او لم يرد نصدقه ولا تكلم به
لم تقع دعوى المقر عندنا ان الاقرار او تدبير زبيد
فصار كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالرد وان
لم يجتمد النقص وله ان النسب لا يجتمد النقص بعد
بنوته والاقرار بمثاله لا يرتد بالرد اذ تعلق به حق
المقر له حتى لو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب
منه وايضا تعلق حق الولد فلا يرتد برد المقر له قال
له اي لصبي في يدي مسلم وكافر مسلم هو عبدي وكافر
هو ابني كان ابنا وحران ادعيانا معا لانه يكون حرا حلالا
وسلاما لا لظهوره لا ليل التوحيد لكل عاقل وفي العكس
يثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحرية مع العجز عن تحصيلها
وان سبق دعوى المسلم كان عبدا له كذا في النهاية وان
ادعيانا بنوته كان ابنا للمسلم لا استواءهما في دعوي

البنوة ويرجح المسلم بالاسلام وهو اولى للصبي لجهول
الاسلام له لا لا تبعا لبيه قال زوج امرأة لصبي معها
هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنا لو
كان غير معتبرا والا اي وان كان معبرا فهو من صدقه
لان كلامها اقر للولد بالنسب وادعي ما يبطل حق صاحبه
فقع اقرارها له ولا يبطل حق صاحبه بمجرد قوله ولا
يترجح احدهما على الآخر لا استواءهما فيه وقيام ايديهما
عليه وقيام الفراش بينهما دليل ظاهر على انه منهما
ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يجز حتى تستد
امرأة على الولادة لا بما تدعي تحيل النسب على الغير
فلا تصدق الا بحجة بخلاف ادعاء الرجل فان فيه تحيل
النسب على نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة
الي تعيين الولد اذ النسب يثبت بالفراش القاييم
وان كانت معتدة لزم حجة تامة عند ابني حينئذ رضى
الله عنه وهي رجلان او رجل وامرأتان الا اذا كان هناك
حبس ظاهر او اعتراف من قبل الزوج وقالا تكفي في الجميع

شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق ولو لا النكاح
والعدّة كان ابنها أي ان لم تكن ذات زوج ولا معدّة
يثبت النسب منها بقولها لان فيه الزاماً علي نفسها كما في
الرجل ولدت امة فتزوجها اي رجل علي امها حر او
اشتراها او اتبها واستحققت يعني من وطئ امرأة معدّة
علي ماله يمين او نكاح فولدت ثم استحققت الوالدة
عزم الاب قيمة الولد باجماع الصحابة رضوان الله عليهم
اجمعين ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حر
لاصل في حق ابيه ورفيقا في حق مدعيته نظرهما ثم الولد
حاصل في يده بلا تعد منه فلا يضمنه الا بالمنع كما في اليد
المعضوبة فكذا تقتبر قيمته يوم يحاكم لانه يوم المنع
وهو حر لما مر انه خلق من ماء الحر ولم يرض الوالد
برقيته كارض في وكذا الامة المنكوحه وان مات فلا
شي علي ابيه لا بعد ام المنع ويرثه اي ويكون الاب
وارثا له لانه حر الاصل في حق ابيه فمات ترك يكون و
ميراثا لابيئه وان قتله ابو او قتلته غيره واخذ اي

اي ابو ديتة غرم اي ابو قيمته في صورتين اما في
الاولي فلا تحقق المنع من الاب بقتله اما في الثانية فليس
الولد له اذ الدية بدل المحل شرعا فصار الولد سالما
له بسلامتها فيعزم قيمته للمستحق كالوكان حيا ورجع بها
اي بقيتمه التي ضمنها كتمها اي كما يرجع بمن الجارية
علي بايعه اي بايع ام ولد لان الولد يتبع امه لانه ضمن
له سلامته لانه جزء المبيع والبائع يعزم للمشتري سلامة
المبيع بجميع اجزائه لان الضرر يشملها لا بالعقد اي لا يرجع
به عليه لانه لزمه باستيفاء منافعها وهي ليست من اجزا
المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته **فصل**
الاستنثار والاستنباب والاستيداع والاستيجار
اي طلب شراشي من غيره وطلب هبته منه وطلب ابدانه
عنده وطلب اجارته له يمنع دعوي الملك للمطالب لان
كلاهما اقرار بان ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكون و
بعد تناقضا والاستنكار في الامة يمينها اي دعوي
الملك وفي الحر يمنع دعوي النكاح كذا في جميع الفتاوي

ادعي علي آخر ما لا فقال الخصم المدعي عليه علي وجه الدفع
 ابراني عن دعواه وبرهن فادعي ثانيا انه اي المدعي
 عليه اقرب بعد الابرا فلو قال اي الخصم ابراني وقيلته
 او قال صدقته في ذلك لم يبع دفع الدفع يعني دعوي القرار
 وان لم يكن قال قبلت الابرا ^{لانه بعد القبول لا يرتد بالرد}
 كذا في الفتاوي الظهيرية ادعي رجل علي آخر ما لا فقال
 اي الآخر ما كان لك علي شي قط معناه نفي الوجوب عليه في
 الماضي علي سبيل الاستفراق فبرهن اي المدعي علي الف
 وبرهن المنكر علي القضا اي الابرا قبل هذا اي ما كان منك
 مقبولا وقال زفر لا يقبل لان القضا ينكروا الوجوب
 وقد انكره فكان ما قضا في دعواه وكنا ان التوفيق ممكن لان
 غير الحق قد يقضي ويبرأ عنه وفعا المحضومة الا ان يزيد اي
 المدعي عليه بان يقول ولا اعرفك او ما شبهه كقول
 ولا رايتك ولا جري بيني وبينك مخالطة فلا تقبل بينته
 علي القضا ولا الابرا لتعد التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذ
 واعطا وقضي واقتضا وساملة بلا خلط ومعرفة وقيل

ط
 لانه اذا لم يقبل ذلك جاز
 ان يكون المال عليه لردده الابرا
 لانه يرتد بالرد بخلاف
 ما اذا قال قبلت
 الابرا
 ص

تقبل

تقبل به ايضا تقبل القدر ويمنح محابا انه ايضا
 يقبل لان المحجب او المحدث قد يؤذي بالشغب علي
 بابيه فيما مر بعض وكلايه بارضايه ولا يعرفه ثم يعرفه
 فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلي هذا اذا كان المدعي عليه
 ممن يتولي الاعمال بنفسه لا تقبل بينته وقيل تقبل البيينة
 علي الابرا في هذا الفصل باتفاق الروايات لانه يتحقق
 بلا معرفة كذا في العناية وقال في القنية المدعي عليه
 قال للمدعي لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبيينة ادعي الاتصال
 لا يسمع ولو ادعي اقرار المدعي بالاتصال او الوصول يسمع
 قال احد الورثة لا دعوي لي في التركة لا تبطل دعواه
 لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالاسقاط
 طما لو قال لست انا ابنا لابي قال لست انا وارث فلان
 ثم ادعي ارثه وبين الجمة مع لما سياتي ان التناقض
 في موضع الحق لا يمنع صحة الدعوي قال ذو اليد ليس هذا
 لي ونحوه اي ليس ملكي او لا حق لي فيه ونحو ذلك وكما سارع
 ثمة ثم ادعاه فقال ذو اليد هو لي مع والقول قوله لان

هذا الكلام لم يثبت لاحد حق لان الاقرار للجهول باطل
 والتناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حق علي احد ولو كان
 ثمة ممانع كان اقراره في رواية وهي رواية للجامع
 الصغير وفي اخرى لا وهي رواية دعوي الاصل لكن قالوا
 القاصي يسأل ذاك البدها هو ملك المدعي فان اقربه امر
 بالتسليم اليه وان انكر امر المدعي باقامة البينة عليه
 ولو قاله اي قال ليس هذا لي ونحوه الخارج لا يدعي ذلك
 الشئ بعد التناقض وانما لم يمنع ذا اليد علي ما مدققا
 البدها في العنادية ادعي زيد ما لا ولم يثبت فادعاه علي
 آخر لم يسمع كذا في القنبية اقراره لغيره كما يمنع دعوا
 لنفسه يمنعا اي دعواه لغيره بوكالة او وصاية يعني
 اذا اقر رجل بماله انه لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا
 اذا ادعاه بوكالة انه لموكله او وصاية انه لورثة
 موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين
 في حالة واحدة بخلاف براءته عن جميع الدعاوي ثم الدعوي
 بما اي بوكالة او وصاية حيث يصح لعدم التناقض
 لا

لان ابراء الرجل جميع الدعاوي المتعلقة بماله لا يقتضي
 عدم صحة دعوي مال لغيره علي ذلك الرجل ادعي دارا
 لنفسه ثم دعواها لغيره ولو عكس اي ادعي انما وقف او
 لفلان ثم ادعي لنفسه لم يجز في رواية وهي رواية
 قاضي خان وجاز في رواية اخرى ان وقف وهي رواية
 الذخيرة حيث قال فيه ومن ادعي لغيره بالوكالة او الوصاية
 ثم ادعي لنفسه لا تقبل الا ان يوفق فيقول كان لفلان
 ثم اشتريته منه واقام البينة علي ذلك فحينئذ تقبل
 ادعي العصوبة وبين النسب وبرهن الخصم ان النسب
 بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والالتساقي للثقا
 وعدم الاولوية برهن انه ابن عمه لابييه وامه وبرهن
 الدافع انه ابن عمه لامه فقط او علي اقرار الميت به
 اي بانه ابن عمه لامه فقط كان دفعا قبل القضا بالاول
 لا بعد لتاكده بالقضا بخلاف الاول ادعي ميراثا بالعصوبة
 فدفعه ان يدعي خصمه قبل الحكم اقراره مفعول يدعي
 بانه من ذوي الارحام اذ يكون جيبين ذين كلاميه

رض

تناقض قال هذا الولد ميني ثم قال ليس هذا الولد
ميني ثم قال هو ميني مع اذ باقراره بانه منه تفلوق
المقر له اذ يثبت نسبه من رجل معين حتي ينتفي
كونه مخلوقا من ما الرنا فاذا قال ليس هذا الولد
ميني لا يملك ابطال حق الولد فاذا اعد ابي التصديق
بمع اقول قد وقعت العيان في الاسترو شنية والعماد
هكذا قال الولد ليس ميني ثم قال هو ميني مع اذ باقرار
بانه منه الى آخر الظاهر انه سهو من الناسخ الاول
يدل عليه التعليل الذي ذكره لانه يقتضي ان يكون
ها هنا ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات البنوة
والثانية نفيا والثالثة العود الى الالبات والمذكور
فيها العبارتان فقط ولو عكس اي قال هذا الولد
ميني ثم قال ليس ميني لا اي لا يصح النفي لان النسب
ثبت واذا ثبت لا ينتفي بالنفي برهن علي قول المدعي
انا سبط في الدعوي وشهودي كذبة او ليس عليه

سني

سني مع الدفع ولو برهن علي قوله بدروع كواهان ارم لا
اي لا يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب شهودياني بهم الخصم
المدعي عليه جابط البراءة يعني اذا ادعي رجل علي آخر
قد اكرم المال فاقربه المدعي عليه ثم قال قد ابرأت
ذمتي منه واظهر كتاب الابرا فقال المدعي نعم كنت
ابرأت ذمتك لكنني كنت صبيا وقت الابرا فالقول له
والبيينة علي خصمه لانه اسند الي حالة مسافرة
للضمان والخصم اذا ثبت بلوغه في ذلك الوقت اندفع
كلامه ادعي قيمة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حية
رايناها في بلد كذا لا تقبل الا ان يجي بها حية كذا في
الذخيرة ادعي الاخوة ولم يذكر اسم الجد مع بخلاف دعوي
كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد مع بخلاف دعوي
كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العادة
التناقض في موضع الحق لا يمنع صحة الدعوي وقيل يمنع
ولهذا الاصناف ووع كثيرة ذكر بعضها سابقا وسيذكر

بعضها وذكرها هنا واحدا منها فقال فان ادعى الوصية
وانكرها الوارث فاقام ابي الموصي له بيينة فادعى الوارث
الرجوع فقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه
حقا اذ لعل الموصي قد اوصى ولم يعلم به الوارث و
ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فمجد بنا على ذلك وقبل
لا اي لا يقبل الظاهر التناقض وايضا اذا استاجر
دارا من رجل ثم ادعى على آخر ان هذه الدار ملكي لان
ابي كان اشتراها لاجلي في صغري وهي ملكي فاقام
البيينة فتعذر ولا يثبت هذا التناقض ما نعا صحت لدعوي
لما فيه من الحق لان الاب يستقل بالشرا للصغير
ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا كما لو
اقامت المرأة بيينة على الطلاق ثلاثا بعدما اختلفت
نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت خشيانة
لاستقلال زوجها في اقطاع الطلاق عليهما من غير
علمها ولها نظاير ذكرت في العاديه وغيرها تذهب
الكفيل ينتصب خصما عن الاصيل بلا عكس اي الاصيل

لا ينتصب

لا ينتصب خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل قضى على
الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضا عليه صورته
كان لرجل علي آخر الف درهم وله كفيل بامر المطلوب
فلقي الطالب الاصيل قبل ان يلقي الكفيل واقام عليه
بيينة ان لي عليك كذا و فلان كفيل به بامر كانه يقف
على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا قضا على الكفيل
حتى لو لقي الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة
البيينة عليه ولو لقي الكفيل اولا وادعى ان لي علي فلان
الغائب الف وانت كفيل بما لي عنده بامر واقام البيينة
بيئت المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصما
عن الاصيل اذا اشترك العيين بين شريكين لا يجهة المارث
فاحدهما ينتصب خصما عن الآخر عند ابي يوسف ينتصب
خصما على كل حال قال محمد ما قاله ابو حنيفة قياس
وما قاله ابو يوسف استحسنان ومحمد اخذ بالاستحسان
كابي يوسف كذا في المستقي ثم علي قولها اذا حضر
الغائب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان شا

بها
اذا اشترك
هذه عند ابي حنيفة
يعني اذا اشترك بينهما
بجهة الارث فاحدهما
ينتصب خصما
عن الآخر

قضى

شارك المدي فيما قبض ثم يتبعان المطلوب وان شأيتبع
المطلوب وياخذ نصيبه كذا في العارضية والله اعلم
كتاب الاقرار اورده بعد الدعوي
لان الدعوي تنقطع به ولا يحتاج بعده الي شي آخر حتي
اذا لم يوجد يحتاج الي الشهادة ولهذا عطف بها هو
مشق من الاقرار فهو لغة اثبات ما كان مترزلا وشرعا
اخبار بحق لاخر عليه لا اثبات له عليه لما سياتي وشروطه
سندكرها في اثنا الكلام ان شاء الله تعالى وحكمه ظهور
المقربة بلا تصديق وقبول من المقر له فانه ملزم علي
المقدم اقربه لو فوعده الاعلى المخبر به لان مدلوله في
الصدق والكذب احتمال عقلي كما نفرد في موضعه الا في
الولادة يعني اذا اقر رجل ببنوة فلان مجهول النسب صح
اقراره وكذا اذا اقر هو وامراة بالوالدين والولد صح **وحي**
وهو ان يقر رجل او امراة بالزوج او المولي حيث صح وشروط
تصديق هو لا وسياقي تمام بيانه ان شاء الله تعالى **ولكن**
برد اي الاقرار **برده** اي برده المقر له **الا بعد** اي

بعد

٢٦٠
كاي
٣٦

بعد تصديقه فانه لا يرد حينئذ **لا بثبوت ابتداء** عطف
علي قوله ظهور المقربة اي لا بثبوت المقربة للمقر له
لانه ليس بناقل الملك المقرالي المقر له اقول سره ان
الاقرار اخبار يحتمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي
عنه بخلاف الانشاء كالبيع والهبة وكحوها لانه ايجاد
معني بل فقط يقاربه في الوجود فيمتنع فيه التخلف وقد
فرع علي كونه حكم الاقرار ظهور المقربة لا بثبوت ابتداء
ولا بقوله فصح الاقرار بالخير للمسلم حتي يوم ربا التسليم اليه
ولو كان تملكا مبتدئا لما صح وثانيا بقوله لا الاقرار
بطلاق **وعن مكرها** لقيام دليل الكذب وهو الاكراه
ولو كان حكمه ثبوت ما اقربه بان كان انشاء صح لان
انشاءها مع الاكراه **عندنا** وثالثا بقوله **ولو ادعاه**
اي الاقرار **ابتداء** بان يقول انك اقررت لي بكذا فادفعه
الي **او جعله** اي الاقرار سببا بان يقول ان لي عليك
كذا لانك اقررت لي به **لم نسمع** عند عامة المشايخ لان
نفس الاقرار ليس بناقل للملك لما عرفت **بخلاف دعواه**

اي الاقرار في الدفع فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوي
الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعي بيينة ان المدعي
اقراره لاحق له علي المدعي عليه واقام بيينة ان المدعي
اقراره لاحق له علي المدعي عليه واقام بيينة ان المدعي اقراره
هذا العين ملك هذا المدعي عليه هل تقبل قال بعضهم
لا تقبل وعامتهم هاهنا علي انه تقبل واجمعوا علي انه لو
قال هذا العين ملكي واقر صاحب اليد او قال لي عليه
كذا وهكذا اقر به هذا المدعي عليه نعم الدعوي وتسمع
البيينة علي اقراره لانه لم يجعل الاقرار سبباً للوجوب
وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف علي عدم اقراره فيه
خلاف بين ابي يوسف ومحمد وقيل يحلف انه لو نكل ثبت
الاقرار والغتوي علي انه لا يحلف علي الاقرار وانما يحلف
علي المال كذا في العادية ورابعاً بقوله ولو كذب المقر
اي في اقراره بالمال لم يحل اي للمقر له اخذ المال الا
بطلب نفسه اي نفس المقر ولو كان حكمه البتوت لحل
اخذ وهو اي الاقرار حجة قاصرة اما حجيت فلان النبي
صلي الله عليه وسلم قد رجم ما عزا باقراره علي نفسه

بالزنا والغامدية باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود
التي تندرج بالشبهات فلان يكون حجة في غيرها اولي
وعليه انفق اجماع الامة واما فتور فلقصور
ولاية المقر عنه غيره فيقتصر عليه بخلاف البيينة
فانها تنصير حجة بالقضا واللقاضي ولاية عامة فيبتغي
الي الكل اما الاقرار فلا يقتصر الي القضا وله ولاية
علي نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتي لو اقر بمجهول
النسب بالرق لرجل جاز ذلك علي نفسه وماله ولم يصدق
علي اولاده وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه اذ ثبت حق
الحرية واستحقاقها له ولا يصدق عليهم اقر مكلف
اي عاقل بالغ حر او عبد ماذون له بمعلوم متعلق
باقراره اي اقرار كل من الحر والعبد الماذون اما الاول
قطاهرو اما الثاني فلانه ملحق بالآخر في حق الاقرار
لكن المولي اذا اذن له فقد رضي بتعلق الدين في رقبته
فكان مسلطاً عليه من جهته مطلقاً اي سواء كان نصرانياً

لا يشترط لصحته وتحققه اعلام ما صادفه ذلك التصرف
 او لا كما سيأتي بشرط التكليف لان الصبي والمجنون لا يتعلق
 باقرارهما حكم ولو اقر مجهول صح ايضا لان الحق قد يلزمه مجهولا
 بان اتلف مالا لا يدري قيمته او جرح جراحة لا يعلم ارشها
 لو كان ذلك التصرف نقصا لا يشترط لصحته وتحققه
 اعلام ما صادفه ذلك التصرف كالغصب والوديعة فان
 الجمالة لا تمنع تحقق الغصب والوديعة فان من غصب
 من رجل مالا مجهولا في كيس او اودعه مالا في كيس صح الغصب
 والوديعة ويثبت حكمهما بخلاف ما اشترط له ذلك فان كل
 تصرف يشترط لصحته وتحققه اعلام ما صادفه ذلك التصرف
 فالأقرار به مع الجمالة لا يصح كالبيع والاجارة فان من اقر
 انه باع من فلان شيئا واقر من فلان شيئا واشترى من فلان
 كذا بشي لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على تسليم شي ولزمه
 اي المقر بمثل الغصب والوديعة ببيان ما جهل بماله قيمة
 لانه اجبر عن الوجوب في ذمته وماله قيمة له لا يجب في الذم
 فاذا بين بعبر ذلك كان رجوعا فلا يصح وصدق المقر

نصفه اذا قال لفلان علي
 بشي او حقازم ان
 يبيته بالقيمة
 ص

بيمينه

بيمينه ان ادعى خصه اكثر منه ولم يبرهن يعني ان المقر
 اذا بين المجهول بماله قيمة وادعى المقر اكثر منه فان برهن
 عليه حكم به والا صدق المقر بيمينه على عدم الزيادة
 عليه ولم يصح ايا الاقرار للمجهول اذا خشت جهالته بان
 يقول هذا العبد لواحد من الناس لان المجهول لا يكون
 مستحقا وان لم تخش بان اقراره غصب هذا العبد
 من هذا او من هذا فانه لا يصح عند الامام شمس لا يمينه
 السخسي لانه اقرار للمجهول وانه لا يفيد وقيل يصح وهو
 الاصح لانه يفيد وصول الحق الي المستحق لانه اذا اتفقا
 على اخذ فلها حق الاخذ ويقال له بين المجهول لان الاجمال
 من جهته وبيان الجدل على الجدل وصار كالمواعتق احد عبديه
 وان لم يبين اجبر القاضي على البيان ايضا للحق الي
 المستحق كذا في الكافي كذا السار الى عبد ما دون له في قوله
 اقر مكلف حرا وعبد ما دون له محجورا قري بالائمة فينه
 كحد وقود يعني ان اقراره به صحيح لان اقراره عهد موجب
 تعلق الدين برقبته وهو مال المولي فلا يصدق عليه

للتممة وقصور الحجة بخلاف المادون له لانه مسلط على الاقرار
من جهة المولي لان الادن بالتجارة اذن بما يلزمها وهو دين
التجارة بخلاف الحد والقود لانه مبني على اصل الحرية فيها
لانها من خواص الادمية ولهذا لا يصح اقرار المولي عليه
بالحد والقود فيؤاخذ به الآن ولا يوخرا لي العتق وكذا يجوز
اقراره فيه تمامه كمالا نظر الي اصل الادمية فيوخرا لي
عتقه رعاية لحق المولي ولزم على مال درهم يعني لا يصدق
في اقل منه لانه لا يعد ما لا عادة ولزم في على مال عظيم
نصاب في مال الزكاة وقدر النصاب قيمة في غيره اي
غير مال الزكاة يعني لا يصدق في اقل من مائتي درهم
في الفضة واقل من عشرين مثقالا في الذهب وفي اقل من
خمس وعشرين من الابل ولا في اقل من قدر النصاب قيمة
في غير مال الزكاة لان النصاب عظيم حتي صار صاحبه
به غنيا ولزم في على اموال عظام ثلاثة نصاب من
جنس ما سماه اعتبارا لادني الجمع حتي لو قال من الدراهم
كانت ستمائة درهم في درهم ثلاثة اعتبارا لادني

الجمع

الجمع وفي درهم كثيرة عشرة اي لا يصدق في اقل منها عند
اي حنيفة لانهما اقصي ما ينتهي اليه اسم الجمع وفي كذا درهما
لزم درهم لانه تفسير للمبهم كذا في الهداية وقال قاضي خان
لو قال كذا دينار عليه ديناران لان كذا اكنائية عن العدد
واقل العدد اثنان وفي كذا كذا درهما لزم احد عشر
درهما اي لم يصدق في اقل منه لان كذا اكنائية عن عدد
مجهول فقد اقر بعد دين مجهولين ليس بينهما حرف
العطف واقل عدد دين كذلك من المفسر وفي كذا او كذا الزم
احد وعشرون اي لم يصدق في اقل منه لانه ذكر عدد دين
بهمين بينهما حرف العطف واقل ذلك من المفسر احد
وعشرون ووجوب الاقل في الفصلين لثبوت ثبابه واصل
في الذم البراءة ولو ثلث اي قوله كذا ابلا واو بان يقول
كذا او كذا او درهما فاحد عشر حملا للواحد منها على التكرار
اذ لم يجمع بين ثلاثة اعداد بلا عاطف فلا بد من حمل
الواحد على التكرار ثم حمل الاثنين على اقل عدد يعتاد
التعبير عنه بذكر عدد دين بلا عاطف وهو واحد عشر

ومعها اي لوثلث لفظ كذا مع الواو فاية واحد وعشرون
لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد مع الواو ولوربع اي قوله
كذا مع تثنية الواو بان يقول كذا وكذا وكذا وكذا ازيد
الف على العدد الذي قبله فيلزم الف ومائة واحد
وعشرون لانه نظيره على قبلي اقرار بالدين يعني اذا
قال له علي من المال كذا او قبلي كان اقرار بالدين لان
علي للايجاب والالزام وقبلي ينبي عن الضمان يقال
قبل فلان على فلان اي ضمن وسمي لكفيل قتيلا لانه
ضامن للمال وان وصل به **ودبعة** اي ان قال المقر
بلا تراخ هو ودبعة **صدق** لان المضمون عليه الحفظ
والمال محله فقد ذكر المحل واراد الحال واحتمله
اللفظ مجازا فيصح موصولا مفصولا **عندي**
يبيني في صدق وفي كيسي اقرار بالامانة
لان الكل اقرار بكون الشيء في يده وذايكوة
امثالا لانه قد يكون مضمونا وقد يكون امانة
وهذه اقلها جميع مالي او جميع ما املكه

له هبة لا اقرار لان ماله او ملكه يستع ان يكون لآخر
في تلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشا
فيحمل عليه ويكون انشا فيكون هبة **يقضي التسليم**
فان وجد صحت والا فلا **قوله لمدي الالف** مبتدا
خبر قوله الاتي اقرار يعني لو قال له رجل لي عليك
الف درهم فقال **اتنزه او انتقذه او اجلني به او قضيتك**
او قضيتك او ابرأني منه او تصدقت به علي
او وهبته لي او اخلتك به علي **زبد اقرار وبلاد**
ضمير لا اما كون الاربعة الاولى اقرارا فلان الضمير
راجع الي الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكانه
قال اتزن او انتقذ او اجل او قضيتك الالف الواجب
لك علي حتي لو لم يذكر الضمير بان قال اتزن او انتقذ
او اجل مثلا لا يكون اقرارا اذ لا دليل علي انصرافه الي
المذكور واما الخامس فلان دعوي الابرأ كالتفضان
الابرأ اسقاط وهو انما يكون في مال واجب عليه واما

السادس والسابع فلان هذا دعوي التملك منه وذا
لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته وأما الثامن فلان
يخويل الدين من ذمة الى ذمة لا يكون بدو الوجوب
وقوله نعم اقرار يعني اذا قال له لي عليك كذا فقال نعم
يكون اقرارا لانه موضوع للجواب ولا يحتاج الى الربط
لا اليمين رأسه نعم في جواب هل لي عليك
كذا لان الاشارة من الاخرس قائمة مقام الكلام من
غير اقربدين موجب وقال المقر له حال صدق يمينه
يعني اذا اقربدين موجب فصدقة المقر له في الدين وكفه
في التاجيل لزمه الدين حالا لانه اقر بحق علي نفسه
وادعي لنفسه حقا فيه ويصدق في الاقرار بلا حجة دون
الدعوي كما لو اقر بعبدي في يده انه لفلان استأجر منه
فصدقة المقر له في الملك لا الاجارة **ولزم في له علي**
مائة ودرهم دراهم اي اذا قال له علي مائة ودرهم
لزمه مائة دراهم ودرهم **ولزم في مائة وثوب**

ثوب

٣٩٦
ثوب وتفسير المائة اي يرجع في تفسير المائة اليه
والقياس في مائة ودرهم كذلك وهو قول الامام الشافعي
رضي الله عنه لانه عطف منسرا على مبهم في الفصلين
والعطف لم يوضع للبيان فيقيد المائة بيمينه فيهما
ولنا ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس
استعملوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما
يكثر استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه
وذا في المقدرات كالمكيلات والوزونات لانها تثبت
دينا في النعمة سلما وقرضا وتختلف في الثياب
ومالا يكال ولا يوزن فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان
الثياب لا تثبت فيها الا في السلم والنكاح وذا لا يكثر
فتبقى علي الحقيقة **كذا وثوبان** اي اذا قال له علي
مائة وثوبان لزم ثوبان وتفسير المائة وفي الجمع
يعني اذا قال له علي مائة وثلاثة ثواب **كلها ثياب**
لانه ذكر عددين مبهمين اعني مائة وثلاثة واعقبها
تفسيرها فنصف اليها لانهما استويا في الحاجة الي

التفسير لا يقال الا ثواب لا يصلح ميمز المائة لا هنا لما
اقرنت بالثلاثة صار اكد واحد **ولزم في علي نصف**
درهم ودينار وثوب ونصف هذا العبد وهذه
الجارية نصف كل منهما لان الكلام كله وقع على شيء بغير
عينه او بعينه فيصرف النصف الى الكل كانه قال علي
نصف هذا ونصف هذا الى آخره **اقر بعشرة دراهم**
ودانق او قبرا ط كان من الفضة لان الاكتفاء بالتفسير
الاول شايع عندهم قال تعالى ولبنوا في كهفهم ثلاث
ماية سنين وارادوا وانسعا يعني من السنين واقر
بشر في قوصة لزماه اي التمر والقوصة فسره في هو
المبسوط بقوله غصبت ثمرا في قوصة ووجهه ان
القوصة وعاء وظرف له وغصبت الشيء وهو مظروف
لا يتحقق بدون الظرف فيلزم انه وكذا الطعام في السقاية
والخسطة في الجوالق بخلاف ما اذا قال غصبت من قوصة
لان من لا تتراعى فيكون اقرا بالغصب المتروك **وبدا**
اي اقرب دابة في اصطبل **لزمته** اي الدابة فقط

اي بلا اصطبل لانه غير المنقول لا يغمر بالغصب عندها
خلاف المحمد **كذا الطعام في البيت** يعني يلزم الطعام البيت
الاصلي في جنس هذه المسائل ان الظرف ان امكن ان يجعل
ظرفا حقيقة ينظر فان امكن نقله لزماه والالزم المظروف
فقط عند هذا لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في
غير المنقول ولو انه لم ينقل لم يصديق لانه اقر بغصب
تام لانه مطلق فيحمل على الكمال وعند محلهما جميعا
لان غصب غير المنقول متصور وان لم يكن جعله ظرفا
حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في دراهم
ولم يلزمه الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظرفا له واقر
بحاتم له حقة وقصة لان الاسم يشملهما اقر بسيف
له فضة وجفنة وحمائل لان اسم السيف يطلق على
الكل المتصل حديد والجفن غمد والحمائل جمع حمالة
بكسر الحاء وهي علاقة واقر بحملة له حميد انما وسوتنا
لاطلاق الاسم على الكل عرفا لانها بيت يزين بالثياب
والاسترة والستور واقر بثوب في ثوب اوبي منديل

لزمه لانه طرف له حقيقة وامكن نقله كما مر **واقتر**
بثوب في عشرة الثواب له **ثوب** عند الامام ابي
 حنيفة وقال محمد عليه احد عشر ثوب لان النقيس
 من الثياب قد يبلغ في عشرة فامكن جعله طرفا كقوله
 حطة في جوالق ولا يي يوسف وهو قول ابي حنيفة
 اولا ان العشرة لا تكون طرفا لواحد عادة والمتنع
 عادة كالمتنع حقيقة **واقتر خمسة في خمسة بغية**
المهر له **خمس** لان اثر الضرب في تكثير الاجز لا في
 تكثير المال **وبنية مع عشرة** اي لو قال اردت خمسة
 مع خمسة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله قال تعالى
 فادخلي في عبادي قيل مع عبادي فاذا احتمله هو
 اللفظ ولو مجازا ونواه مع لاسيما اذا كان فيه تشديد
 على نفسه كما عرف في موضعه **وفي من درهم الى عشرة**
 او ما بين درهم الى عشرة تسعة عند الامام ابي حنيفة
 وقال يلزمه عشرة وقال زفر يلزمه ثمانية وهو لقيط
 لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا والحدا لا يدخل

في المحدود ولهما ان الغاية تجب ان تكون موجودة اذ المعدوم
 لا يجب ان يكون حدا للموجود ووجوده بوجوبه فتدخل
 الغايتان وله ان الغاية لا تدخل في المعنى لان الحد
 يغاير المحدود ولكن هنا لا بد من ادخال الاولي لان
 الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت
 الغاية الاولي ضرورة ولا ضرورة في الثانية **وفي من**
داري ما بين هذا الخابط الى هذا الخابط ما بينهما
 لما ذكر ان الغاية لا تدخل في المعنى اقرب بالحد اي حمل
 جارية او حمل شاة لرجل مع اقراء ولزمه لان له وجهاً
 صحيحاً وهو ان رجلا او مربي بطر رجل ومات المربي فيقر
 وارثه للمربي له مطلقا اي سواء بين سبباً صالحاً
 اولا **وله** اي اقرب للحد مع ايضا لكن لا مطلقا بل **ان**
بين سبباً صالحاً كارت ووصية بان قال مات
 ابو قورثه او اوصي به له فلان قال اقربا به صحيح
 لانه بين سبباً صالحاً لو عايناه حكمنا به وكذا اذا ثبت
 باقراء ثم اذا وجد السبب الصالح فلا بد من وجود

المقرره عند الافراز ولو محتملا وذلك بان نضعه
 لا قلم ستة اشهر مذمات المورث او الموصي اذا
 كانت ذات زوج او لا قلم سنتين من وقت العراق
 اذا كانت معتقة **فان ولدت حيا لا قلم من ستة**
اشهر في الصورة الاولى **ومن سنتين** في الصورة
 الثانية **فله ما اقر** لوجوده في البطن حين مات
 المورث او الموصي **ومبنا** اي ان ولدته مبنا **فللموصي**
والمورث اي يرد المال الي ورثة الموصي والمورث
 لان هذا الافراز في الحقيقة فلهما وانما ينتقل الي الخين
 بعد ولادته ولم ينتقل فيكون لورثتهما **او ولدت**
حيين فلهما ما اقر بضعفين ان كانا ذكرا او
 انثيين وان كان احدهما ذكرا والاخر انثي ففي الوصية
 كذلك وفي الميراث للذكر مثل حظ الانثيين **وان تبين**
بغير صلح للتبينة **كبيع واقتراض وهبة** بان قال
 المحل باع مبني او اقرضني او هب لي **او اقرض** **الاقرار**
 فلم يثبت سببا بان قال علي لمح فلانة كذا **فاما الاول**

فلانه

٣٧
 لراي

فلانه يثبت سببا مستحيلا لعدم تقوورها من الخين هو
 لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكمة لانه لا يولي عليه **واما**
 الثاني فلان مطلق الاقرار ينصرف الي الافراز بسبب
 التجاز ولهذا حمل افراز الماذون واحدا المتفاوتين
 عليه فيصير كما اذا صرح به **اشهد** اي جعل رجلا
 شاهدين **علي الف في مجلس** **واشهد رجلا** اخر ان
في مجلس اخر لزم الفان يعني لو ادركك علي الشهود
 فاقرب عندهم مرتين او اكثر بالف في ذلك الصك فالواجب
 الف واحد اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه مقروفا
 بالمال الثابت في الصك وان لم يقيّد بالصك بل اقر
 بحضرة شاهدين بالف في مجلس اخر بحضرة شاهدين بالف
 بلا بيان السبب فعند اي حبيقة رضي الله عنه
 يلزمه الفان بشرط معايرة الشاهدين الاخيرين
 للاولين في رواية ويشترط عدم معايرتهما في اخري
 وهذا بناء علي ان الثاني غير الاول كما اذا كتب لكل
 الف صكا واشهد علي كل صك شاهدين وعندها **لزم**

الف واحد دلالة العرف على ان تكرار القرار لا يكره الحق
بالزيادة في الشهود وان اتخذ المجلس فاللزام الف واحد
اتفاقا على تمنع الكرخي لان للمجلس تأشير في جمع الكلمات
المتفرقة وجعلها في حكم كلام واحد **الامر مكتوبة بالقرار**
اقرار يعني لو قال للمصكاك اثبت لفلان خط اقرارى بالف
على يكون اقرار او يحل للمصكاك ان يشهد بالمال عليه وكذا لو
قال اكتب ببيع هذه الدار يكون اقرارا بالبيع كتب او لم يكتب
ولو قال للمصكاك اكتب طلاق امرأتى تطلق كتب او لم يكتب
كذا في العارية وانما قال حكما لان الامر انشا والقرار اجبا
ولا يكونان متحدين حقيقة بل المراد ان الامر مكتوبة بالقرار
اذا حصل حصل القرار **احدا الورثة اقرب بالدين قيل يلزم**
كله وقيل حصته يعني اذا ادعى رجل ديننا على ميت واقر
بعض الورثة فيقول اصحابنا يوحى من حصته المقتر جميع
الدين **قال** الفقيه ابو الليث هو القياس لكن لا اختيار
عندي ان يوحى منه ما يخصه من الدين وهو قول الامام
الشافعي والبصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم
من تابعهم وهذا القول ابعد من الضرر وذكرتمش الايمة للحواشي

للمصكاك

ايضا

ايضا قال مستأجنا هذا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو
ان يقضي القاضي عليه باقراره اذ بمجرد الاقرار لا يجعل
الدين في نصيبه بل يحل بقضا القاضي ويظهر ذلك بمسئلة
ذكرها في الزيادات وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين
ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه يقبل وتسمع
شهادة المقر ولو كان الدين يجعل في نصيبه بمجرد اقراره
لزم ان لا تقبل شهادته لما فيه من دفع المعلوم **قال**
رحمه الله ويبغى ان تحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة
عظيمة كذا في العارية **باب**
الاستثنا وما بمعناه في كونه مغيرا كالشرط ونحو
استثنى بعض ما اقربه متصلا باقراره **لزمه بابقه**
يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واحدا الزمه تسعة
لما تقرر في الاصول انه تكلم بالباقي بعد الشئ اي
الاستثنا فكانه قال ابتداء على تسعة وشرط الاتصال
عند عامة العلماء لكونه مغيرا ونقل عن ابن عباس رضي الله
عنهما جواز التاخير **ولو كله** اي لو استثنى كله **فقطه** اي

لزمه كله لو كان الاستثنى **بمعين لفظه نحو علماني كذا**
اعلماني لانك قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد الثبوت ولا
 ينافي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل
 موصولا كان او مفصلا فان استثنى الكل لزمه الكل **وسقط**
 الاستثنى **بخلاف** ما اذا كان الاستثنى بغير ذلك اللفظ
 نحو علماني كذا **الا فلا نا ولا نا ولا غلام له غيرهم**
 فانه اذا كان بغير اللفظ الاول امكن جعله تكلم بالباقي
 بعد الثبوت لانه انما صار كلا ضرورة عدم ملكه فيما سواه
 لا الامر يرجع الى اللفظ فالنظر الى ذات اللفظ امكن ان
 يجعل المستثنى بغير ما يتناول به الصدر والامتناع من
 خارج بخلاف ما اذا كان بغير ذلك اللفظ حيث لا يمكن
 جعله تكلم بالباقي بعد الثبوت **كذا** اذا قال علماني **الافق**
 فانه يقع ايضا لوجود التغاير اللفظي **استثنى وزنيا او**
كيليا من درهم تحت قيمة يعني لو قال له علي مائة
 درهم الادينار والاقفيز حنطة مع عندابي حنيفة
 وابي يوسف ولزمه مائة درهم الاقيمة الدينار والقفيز

والقياس ان لا يصح هذا الاستثنى وهو قول محمد وزفر
 لان الاستثنى اخراج ما يتناول به صدر الكلام على معني
 انه لو لا الاستثنى لكان داخل تحت الصدر وهذا
 لا يتصور في خلاف الجنس لكنهما صحاحا **استثنانا بان**
 المقدرات جنس واحد وان كانت اجناسا موصوفة لانها
 تثبت في الذمة مثنا اما الدينار قطاهر وكذا غيره لا
 الكيلبي والوزني مبيع باعيانها ثمنيا وصافهما حتى لو
 عينا تعلق العقد باعيانها ولو وصفا ولم يبيعا صار
 حكمها حكم الدناينر ولهذا يستوي الجيد والردى فيهما
 وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معني **والاستثنى**
 تكلم بالباقي معني لا صورة **ولو استثنى غيرهما** اي غير
 وزني وكيلبي **منها** اي من الدراهم **لا** اي لا يصح عندنا
 خلافا للثاني رحمه الله تعالى له انهما **لله** انما اتخذنا
 جنسا من حيث المالية ولنا ان ذلك القدر لا يعيند **الاختا**
 الجنسي بل لا بد من وصف التثنية ولو معني كما عرفت اذا

٣٢٢
اذا وصل باقراره ان شاء الله تعالى ابطله اي ابطال
وصلة الاقرار لان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عند
محمد فبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق بشرط لا يوقف
عليه عند ابي يوسف فكان اعدا ما من الاصل **اقر**
بشرط الخيار بان قال لفلان علي الف درهم علي اني
بالخيار ثلاثة ايام **لزمه المال** لصحة الاقرار لوجود
الصيغة الملزمة **ويطل شرطه** لان الاقرار اخبار ولا
مؤخر للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب
العمل به وان لم يجبر وان كان كاذبا فهو واجب الرد فلا
يتغير باختياره وعدم اختياره وانما تاثير اشتراط الخيار
في العقود ليتخير من له الخيار بين نسخه وامضائه **اقر**
بناهما استثنى بناهما ان قال هذه الدار لفلان الا
بناهما **كانا** اي الارض والبنا **المقرله** ولم يصح استثنائهما
لان اسم الدار لا يتناول البنا مقصودا اذ الدار اسم لما ادير
عليه الحايط من البقعة والبنا يدخل تبعا للفظ ولهذا
لو تحقق البنا قبل القبض لا يسقط شي من الثمن بمقابله

بل يتخير المشتري والاستثنى انما يكون مما يتناول الكلام
نصا لانه تصرف لفظي اقول يرد علي ظاهره ان كون البنا
جزءا من الدار مما لا يخفى علي احد ولهذا يضمن بالتلافه
فيكون كواحد من العشرة فواجه عدم صحة استثنائه
وتحقيق معرفة وجهه موقوف علي مقدمة تقتضت
في علي الكلام والاصول وهي ان الركن قسمان احدهما اصيل
وهو الذي دخل في مدلول الاسم بحيث اذا انتفى لم يصح
اطلاق الاسم علي الباقي كواحد من العشرة ورأس من الجوان
وثانيهما زائد وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن اذا
انتفى لا ينتفي اطلاق الاسم علي الباقي كزيد ورجله
حتى اذا قال هذا العبد لزيد الا يده او رجله لم
يجز ولهذا التحقيق يظهر دفع ما يرد علي ظاهر قولهم
الاقرار في الايمان ركن زائد بان الركينة تقتضي الدخول
والزيادة تقتضي الخروج فكيف يجتمعان ووجه الدفع
ان الدخول بالنظر يتناول اللفظ ظاهرا والخروج بالنظر
الشعبي حقيقة فلا منافاة **وقصر الخاتم وخلة**

البستان وطوق الجارية كبنائهما اي بنا الدار في كونهما
من متناول اللفظ تبعاً لفظاً حتى لم يبع استثنائها
ايضا بخلاف ما اذا قال الاثلاث او بيثا منها لانه دخل
فيه لفظا فمع الاستثنا **كذا اذا قال بناؤها لي**
وارضها لفلان يعني اذا قال هكذا كانت الارض
والبنا لفلان اذا اقرار بالارض اقرارا بالبنا تبعاً لاقرار
بالدار **ولو قال وعرضتها لفلان** بعد ان قال بناؤها
لي **كان كما قال** لان العرصة عبارة عن البقعة الخالية
عن البنا والشجر فكانه قال ببا من هذه الارض دون البنا
لفلان ومع اي الاقرار **بالف من ثمن فن عينه وانكر**
قبضه يعني قال له علي الف درهم من ثمن فن اشتريت منه
ولم يقبضه فان ذكرنا بعينه قبل المقر له ان شئت فلم
الفن وخذ الف والافلا شي لك **فلوله لزمه الف**
والافلا هذه المسئلة على وجوه احدها هذا وهو ان
يصدق ويسلم الفن وجوابه ما ذكرنا لان ما ثبت بتصادفها
كالثابت عياناً والثاني ان يقول المقر للفن قسك ما

بعثته

بعثته وانما بعثتك قسنا غيره وفيه المال لازم على المقر
لانه اقر بوجوب المال عليه عند سلامة الفن له وقد
سلم حين اقرذ والبيد بانه ملكه فيلزمه المال والاسباب
مطلوبة منه لاحكامها لا لعياها فلا يقبض التكاذب في
السبب بعد اتفاتها على وجوب اصل المال والثالث ان
يقول الفن قسني ما بعثتك وانما بعثتك غيره وحكمه ان
يتخالفان كلاهما مدع ومنكر لان المدعي يدعي تسليم
عينه والاخر ينكر والمقر له يدعي على المقر الفنا يبيع
غيره وهو ينكر واذا تخالفا انتفى دعوي كل منهما عن
صاحبه فلا يقضي عليه بشي والعبد سالم لمن هو في يده
هذا اذا عيّن الفن **واذا البعيت لزم** اي الف
ولفان كان اي لا يصدق في قوله ما قبضت عندي
حقيقة وصل او فصل لانه عما اقر به والرجوع عن الاقرار
باطل كقوله من ثمن خمر او خنزير يعني لو قال لفلان
علي الف درهم من ثمن خمر او خنزير لزمه الف وصل
او فصل لكونه رجوعا بعد الاقرار وقال لان وصل

لا يلزم المقر شي لانه انما اقر
بالمال اذا سلم له الفن ولم
لا يملكه الرابع ان يقول
الفن قسني ما بعثته وانما
بعثته غيره وحكمه ان

ر

صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تغيير تفتح موصولا
 مفصولة كالا استنابه والشرط وفي من تمن متاع او قرض
 وهي زبوف او ~~زبوف~~ بهرجة او ستوقه او رصاص لزمه
 الجيد يعني لو قال له علي الف درهم من متاع او قال اقرضني
 الف درهم ثم قال في زبوف او بهرجة او ستوقه او رصاص
 او قال الا انما زبوف او قال لفلان علي الف درهم زبوف
 من تمن متاع وقال المقدر له جبا دلزمه الجبا عند ابي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه وصل او فصل لما مروقا لان
 وصل صدق والا فلا لما مر ايضا وفي من غضب او ودعة
 عطف على قوله وفي من تمن ان ادعي متعلق بقوله وفي من
 غضب احده هذه المذكورات الاربع يعني ان قال له
 اخذ علي الف درهم من غضب او ودعة الا انما زبوف
 او بهرجة صدق اي المدعي وصل او فصل اذ لا خصا
 للغضب والودعة بالحياد دون الزبوف لان الغاصب
 يغصب ما يجد والمودع يودع ما يحتاج الي حفظه
 فلم يكن قوله زبوف تغييرا الاول كلامه بل هو بيان

النوع

النوع ففتح موصولا ومفصولا **الافصلا في الاخيرين**
 يعني اذا قال له علي الف درهم من غضب او ودعة الا
 انما ستوقه او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا
 اذ الستوقه ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز
 بها التجوز في التصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازا
 فكان بيان تغيير ففتح موصولا لا مفصولا **قال شاذ**
ثوبا وجا بمعيب صدق يمينه ان لم يثبت الخصم
 سلامته لان الخصم لا يقتضي السلامة **كما في قوله علي**
الف الا انه ينقص كذا متصلا لما عرفت ان ~~المتصل~~
 يصح متصلا لا منفصلا **قال** رجل اخر اخذت منك
 الف او دعة فهل لك **وقال** الاخر بل غصبا ضمن
 اي المقتر لانه اقرب بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير
 ثم ادعي ما يوجب البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ
 والاخر ينكره فكان القول قوله مع يمينه الا ان
 ينكر عن اليمين فحينئذ لا يلزمه المال **بخلاف** قوله
غصبت ثوبا في رد قوله اعطيت ثوبا ودعة اي

لوقال المقر اعطينني الف درهم وديعة فضلت وقال
المالك لا بل عصبته مبي لا يضمن المقر لأنه لم يقرب بسبب
الضمان والمقر له يدعي عليه بسبب الضمان وهو منك
فكان القول قوله **قال كان هذا اوديعة لي عندك**
فاخذته فقال هو لي اخذه يعني اذا اخذ رجل من
رجل شيئا فقال لا اخذ كان هذا اوديعة لي عندك
فاخذته فقال الماخوذ منه هو لي اخذ الماخوذ
منه لان اخذ اقرب بالبذل ثم اخذ منه وهو سبب
الضمان كما بين وادعي استحقاقه عليه فلا يقبل بل
يجب عليه رد عيئنه قايمًا وقيمته هالكًا **صدق من**
قال اجرت فرسي وثوبي اي فلانا فركبه اوليسه
ورده الي وقال فلان كذبت بل الفوس والثوب لي
وقد اخذتني ظلمًا فالقول للمقر وللآخر البينة او
قال **خاطت ثوبي هذا بكذا فقبضته** اي لوقال خاط
فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته فقال فلان
الثوب ثوبي فالقول للمقر ايضا **قال هذا الالف**

وديعة

وديعة لزيد لا بل ليكر فالالف لزيد وعلي المقر
مثله ليكر لانه لما اقر لزيد صح اقرار له فصار ملكا له
وقوله بعد ذلك لا بل ليكر رجوع عنه فلا يقبل قوله
في حق زيد ويجب عليه ضمان مثله ليكر **اقر بدين لسان**
ثم قال كنت كاذبا فيه اي في اقراره **حلف المقر**
له على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان كاذبا فيما
اقره به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عند ابي
يوسف وعندهما يومر ببطلان المقر به الى المقر له
والفتوي على انه يحلف المقر له لجرى العادة بين
الناس انهم يكتبون صدق الاقرار ثم ياخذون المال كذا
في الكافي **باب اقرار المريض**
يعني مرض الموت **دين مخته مطلقا** اي سواء علم
سببه او علم باقراره **دين مرض موته بسبب**
فيه اي مرضه **معروف** كبذل ما ملكه او اهلكه او مهر
مثل عرسه او علم معاينة **يقدم مال علي ما اقربه فيه**
اي في مرضه وعند الامام الساني رحمه الله تعالى

هذا ايساوي الاولين لاستواء السبب وهو الاقرار ولنا
 ان المريض محجور عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين الصحة
 فالدين الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين بلا حجة كعبد
 ما دون اقرب بالدين ثم اقرب بالدين بعد الحجر والثاني لا يراحم
 الاول **والكل** اي دين الصحة ودين المرض بسبب فيه
 معروف ودين المرض الذي علم بحجور الاقرار فيه يقدم
على الارث لان قضاء الدين من الخواج الاصلية وحق
 الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا تقدم
 حاجته في التكفين **ولم يحزن تخصيص عقيم بقضاء**
دينه ولا اقرار الوارثه سواء اقرب دين او عين لقوله
 صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه
 الا وصية لوارث **الا تصديق البقية** اي بقية
 الغرما وبقية الورثة لان المانع من التحصيل يتعلق حقهم
 بالتركة فاذا صدق زال المانع وجاز التحصيل **وجاز**
 اي اقرار المريض **لغيره** اي غير الوارث لوجود المقتضي
 واستقام المانع اما الاول فلانه تصرف في خالص ماله وهو

يقتضي

يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث
 وقد انتفى **ولو** وصليته كان اقراره **لكماله** لما روي عن ابن
 عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين
 لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله و
 القياس ان لا يصح اقراره اليه الثلث لان الشرع قصر
 تصرفه على الثلث وتعلق بالثلث حق الورثة ولهذا
 لو تبرع بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار
 وجب ان لا ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس لما
 روي عن ابن عمر رضي الله عنهما **اقر له اي الاجنبي بماله**
اقر ببنوته ثبت نسبه وبطل اقراره واقر لاجنبية
ثم تكها ص اقراره وعند زفر يطل هذا الاقرار ايضا
 للتممة ولما انه اقر وليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل
 بسبب يحدث بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعوى
 النسب تستند الى زمان العلوق فظهران البتة ثابتة
 زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجية فتقتصر على زمان
 التزوج فلا يظهران اقراره كان لزوجته **بخلاف الهية**

وَالْوَصِيَّةُ اي بخلاف ما لو وهب لها شيئا او اوصي لها بشي ثم تزوجها فانها يبطل ان اتفاقا فان الوصية عليك بعد الموت وهي وارثة له جيبذ فلا تقع الوصية في المرض وصية حتى لا تنفذ الا من الثلث كما سياتي بيانه في كتاب الوصية فصارت كالوصية **ولو اقر يد بين من طلقها فيه** اي مرمونه **فلها الاقل من الارث** اي ميراثا منه **والدين** لقيام التهمة ببقا العدة وباب الافراد كان مفسدا لبقا الزوجية فربما اقدم على الطلاق ليصح اقرارها زيادة على ارثها ولا تتم في اقلهما فيثبت **اقرار رجل ببنوة غلام** حيث قال هذا ابني **جهل نسبه في مولده** وقد مر بيان فائدة هذا القيد **ويولد مثله لمثله** **وصدقه** اي الغلام ذلك المقر **وهو من اهله** اي من اهل التصديق **يثبت نسبه** اي نسب الغلام منه **اي المقر وشارك** اي الغلام **الورثة** شرط جهالة النسب لانه لو علم لم يثبت من الغير وان يولد مثله لمثله لئلا يكون مكذبا ظاهرا وان يصدق الغلام لان المسيلة في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصديقه

٣٨٠
كراي
٣٨

لانه في يد نفسه حتى اذا كان صغيرا لا يعبر لا يعتبر تصديقه ولذا قال وهو من اهله وشارك الورثة لانه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث المعروف **مع اقراره** اي الرجل **بالولد والوالدين** لانه اقراره على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير **والزوجة والمولي** لان موجب اقراره ثبت بينهما بتصادقهما بلا اضطرار باحد فينفذ **مع اقرارها بالوالدين** **والزوج والمولي** لان الاصل ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره وبالاقرار بمولا لا يكون اقرارا على نفسه فيقبل **وشرط تصديقهم** لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يد نفسه الا اذا كان المقر له صغيرا في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه او عبدا لله فيثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبدا لغيره يشترط تصديق مولاة **كاسترخ تصديق الزوج** في دعوى المرأة الولد او **شهادة امرأة** قابلة كانت او غيرها **في اقرار امرأته** **امرأة ذات زوج بالولد وعدم العدة في غيرها** اي في اقرار امرأة غير ذات زوج يعني اذا التكن المرأة ذات زوج ولا معتدة مع اقرارها بالولد لان فيه

الزائم على نفسها دون غيرها فينفذ عليها **ومع التصديق**
بعد موت المقر الامن الزوج بعد موتها مقترنة
يعني مع التصديق في النسب بعد موت المقر لبقا النسب
بعد الموت وان اقرب نكاحا ومات فصدقته بعد موته
يصح حتي يكون لها المهر والارث لمبقا حكم النكاح وهو
العدة وان اقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها الزوج لم
يصح تصديقه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانها لم ماتت
زال النكاح بعلايقه حتي يجوز له ان يتزوج اختها
واربعها سواها ولا يحمل له ان يغسلها فبطل اقرارها فلا
يصح التصديق بعد بطلان الاقرار **اقر بنسب من غير ولاية**
كأخ وعمر لم يثبت اي النسب ولا يقبل اقراره في حقه
لان فيه تحيل النسب على الغير فاذا ائتمن نفقة او حصة
يعتبر في حقها **ويرث الاسع وارث ولو بعد** يعني ان كان
للمقر وارث معروف قريب او بعيد فهو احق بالارث
من المقر له حتي لو اقربا خا ولعمرة او خالة فالارث للعمرة
للمعرة والخالة لان نسبه لم يثبت فلا يرث الوارث
المعروف **مات ابو فاقرب باخ شاركة في الارث**

بلا نسب لان مقتضي اقرار شيان حمل النسب علي
الغير ولا ولاية له عليه وشركته في الارث وله فيه ولاية
فيعتبر الثاني الاول **اقر احدا باني ميت له** اي لذلك
الميت **علي اخريدين بقبض** متعلق باقراره **نصفه**
لا شيء له والنصف للاخر يعني ان من مات وترك
ابنين وله علي رجل الف درهم فاقرا احدا الا بئرا ان اباه
قبض منه نصفه وكذبه الاخر فلا شيء للمقر والمكذب
نصفه لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين علي
الميت لان قبض الدين انما يكون بقبض عين مضمون حتي
يصير ديننا فبقتا صان فاذا كذبه اخم استغرق الدين
نصيبه فالحق بقبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شيء
ولا يرجع المقر علي اخيه بنصف ما قبض وان تضادقا
علي اشتراكه اي المقبوض **بينهما** لانه لو رجع علي اخيه
لرجع اخه علي العريم فيرجع العريم علي المقر بقدر
ذلك لا تتقاض المقاصة في ذلك القدر وبقيته ديننا
علي الميت والدين مقدم علي الارث فيؤدي الي الدور

والله اعلم **فصل** مرة اقربت بين فكلها زوجها
صح اي اقرارها في حقته اي في حق زوجها عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى **حتى تحبس وتلازم** كالدين الثابت
 للمعينة بالاستهلاك او الشراء او البيعة **وعندها لا**
 اي لا تصدق في حق الزوج فلا تحبس ولا تلازم لان فيه منع
 الزوج عن عيشها واقرارها لا يصح فيما يرجع الي بطلان
 حق الزوج **مجهولة النسب اقربت بالرق لانسان** وصدقها
 المقر له **ولها زوج واولاد منه** اي من الزوج فكذبها
 اي الزوج صح في حقها اي حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار
 وليكون رقيقا لاحقه ونحو الاولاد وضرع علي قوله لاحقه
 بقوله **حق لا يبطل النكاح** وضرع علي قوله وحق الاولاد
 بقوله **واولاد حصلت قبل الاقرار** وما في بطنها وقت اي
 وقت الاقرار احرار لم يولدوا قبل اقرارها بالرق فاما ولد
 علق **فيتم** بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف
 اذا احكم برقتها وولد الرقيقة رقيق وحررا عند محمد لانه
 تزوجها بشرط حرية اولاده منها فلا تصدق علي ابطال
 هذا الحق **مجهول النسب حر وعنده ثم اقرب بالرق لانسان**

وصدقة

وصدقة صح في حقته حتى صار رقيقا له دون ابطال العتق
 حتى بقي معتقه حرا **فان مات العتيق** اي العبد الذي
 اعتقه مجهول النسب **يرثه وارثه ان كان** اي له وارث
 والا اي وان لم يكن له وارث فالمقر له اي يرثه المقر
 له لانه كان للمقر وقد اقر للمقر له **فان مات المقر**
ثم العتيق وارثه لعصبة المقر لانه لما مات انتقل
 الولا اليهم بخلاف ما لو كان حيا **قال لي عليك الف فقال**
الحق او الصدق او اليقين او نكر اي قال حقا او صدقا
 او يقينا او كذرا **اي قال الحق الحق او الصدق الصدق او**
اليقين اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او يقينا
يقينا او قرنا بها البر بان قال البر الحق او الحق البر اي
 اخره **كان اقرارا** لانه مما يوصف به الدعوي فصلح للجواب
 ويستعمل في التصديق عرفا فكانه قال ادعيت الحق الي
 اخره **ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين**
لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح
 للابتداء **قال لامية** يا سارقة يا زانية يا مجنونة
يا ابقة او قال **هذه السارقة فعلت كذا وباعها**

فوجد اي المشتري بها اي الجارية **واحد** منها اي من
هذه العيوب **لا ترد** اي الامة بعد البيعة اي بواحد
من هذه العبارات لان غير لا خير نداء وقصد المنادي
اعلام المنادي واحضاره لا لتحقيق الوصف الذي ناداه
به ولهذا القول لامرانه ياكافرة لا يفرق بينهما والامر
شبهة بخلاف **هذه سارقة وهذه آتية وهذه**
ذانية او مجنونة حيث ترد بواحد من هذه العبارات
لانه اخبار وهو لتحقيق الوصف وبخلاف **يا طالق او**
هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امرانه لانه
ممكن من اثبات هذا الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا
ليكون صادقا فيما تكلم به وثمة لا يتمكن من اثبات
ذلك الاوصاف فيها وكان ندأ وشتما لا تحقيقا ووصفا
كذا في **كتاب الشهادات**
اودعه عقيب كتاب الاقرار لما مر ان الحاجة الي الشهادة
بعد عدم الاقرار فيكون متأخرا عنه في الاعتبار
هي اي الشهادة **لخيار بحق للغير علي آخر** سواء كان

حق الله تعالى او حق غيره **عن يمين** انا شيئا عن يمين
لا عن حساب و**تحيين** واليه الاشارة بقوله عليه الصلاة
والسلام اذا رايت مثل الشمس فاستهدوا لا قدع ولهذا
قالوا انما مشتقة من المشاهدة التي بمعنى المعاينة
وشرطها العقل الكامل بان يكون عا قالا بالغا
فلا تقبل شهادة المجنون والصبي والضيعة وهو حسن
السمع والعلم والحفظ الي وقت الاداء والولاية
بان يكون حرا فلا تقبل شهادة العن وركبها الداخل
في حقيقتها **لغظ اشهد** بمعنى الخبر دون القسم ذكر
الزيلي في حق اذا ترك لم تقبل الشهادة **وحكمها**
وجوب الحكم علي القاصي بموجبها بعلم التزكية والقبيل
يا اي كونها حجة ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب
ولكنه ترك بالنصوص والاجماع **وتجب** اي الشهادة
بالطلب اي طلب المدعي في حق العبد وانما اعتبر
طلبه لانه حقه فيبشرط طلبه كما في سائر الحقوق **ان**
لم يوجد بدله ولا يجوز كتماننا لقوله تعالى ولا ياتي بالشهاد

اذا ائاد عوائمه انه اغاياته اذا علم ان القاضي يقبل شهادته
 وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته
 او كان جماعة قاضي غيره من يقبل شهادته فقبلت لا
 ياتم وان ادعي غيره ولم تقبل شهادته ياتم من لم يورد
 اذا كان من يقبل شهادته لان امتناعه يودي الي
 تضييع الحق **دون حق الله تعالى** فانما تجب فيه بلا
 طلب **كسحق الامة او طلاق المرأة** فان فيها تحريم
 الفرج وترك الشهادة فيها رضي بالفسق والرضا به فسق
وسترها في الحدود افضل لقوله عليه الصلاة
 والسلام للذي شهد عنده لو سترته بثوبك كان خيرا
 لك وتلقينه للدرع ^{بقوله} لمستها او قبلتها اية ظاهرة
 علي رجحان الستر **ويقول في السرقة اخذ لا سرق**
 احي الحق المسروق منه ورعاية لجانب الستر **ونصاها**
للزنا اربعة رجال لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة
 من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله تعالى ثم
 لم ياتوا باربعة شهداء **ونصاها لبقية الحدود والقود**

رجلان

٣١٢
رجلان لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا
 تقبل فيهما شهادة النساء لما فيها من شبهة البدلية ونصاها
للزنا اربعة واستلزال الصبي للمصلاة عليه والبطانة
وعيوب النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة
 لقوله صلى الله عليه وسلم شهادته النساء جائزة فيما لا يستطيع
 الرجال النظر اليه والمجمع المحاي بالالف واللام يراد به
 الجنود الم يكن ثمة معهودا اذا الكل ليس بمبراد قطعا فيراد
 به الاقل لتيقنه ونصاها **لغيرها** من الحقوق سواء كان
 مالا او عين **كنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستقلا**
الصبي للارث رجلان او رجل وامرأتان لما روي
 ان عمر وعلي رضي الله عنهما اجازا شهادة النساء مع
 الرجال في النكاح كما في الاموال وتوابعها **ولزم في**
الكل اي في الصور الاربع المذكورة **لفظ استشهد للقبول**
 حتي لو قال الشاهد اعلم او اتيقن لا تقبل شهادته
 لان النصوص وردت بهذا اللفظ وجوز الحكم بالشهادة
 علي خلاف القياس فيقتصر علي مورد النص **ولزم ايضا**

العدالة وهي كون حسنات الرجل أكثر من سيئاته وهذا
يتناول الاجتناب من الكبائر ونزك الاصرار على الصغائر
لان الصغيرة تكون كبيرة بالاصرار على ما روي عن النبي
صلي الله عليه وسلم انه قال لا صغيرة مع الاصرار
ولا كبيرة مع الاستغفار **لوجوبه** اي وجوب القبول
لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم ولان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والحجة هو الخبر الصدق وبالعدالة هو
يترجح جهة الصدق اذ من ارتكب غير الكذب من المحظورات
يرتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان العدالة شرط
وجوب العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان
الفاسق اهل للولاية والقضا والسلطنة والامانة
والشهادة عندنا وعند ابي يوسف ان الفاسق اذا كان
وجيها في الناس ذو مروءة تقبل شهادته والامح ان
شهادته لا تقبل الا ان القاصي لو قضا بشهادته بوجه عندنا
كذا في الكافي وهي اي الشهادة لو كانت **علي حاضرا**
تجب الاشارة اي اشارة الشاهد الى ثلاثة مواضع
اعني الخصم المدعي والمدعي عليه والمشهدود به لو

كان

كان
عينا احتراز عن الدين ولو كانت **علي غايبا** او ميتا فسموه
وسموا **ابي ابيه فقط** بان قالوا علي فلان بن فلان لا تقبل
حتى ينسبوا الي جده **ولا تنويه صناعته** اي ذكروا
اسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي **الا اذا كان معروفا**
بها بان لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة
وان ذكر واسمه واسم ابيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في
محلته رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان
اخر مثله لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يعيد التمييز ولو ذكر
اسمه واسم ابيه وفخذه او صناعته ولم يذكر الجدة تقبل بشرط
التعريف ذكر ثلاثة اشياء فعلى هذا لو ذكر لقبه واسمه
واسم ابيه فيل يكفي والصحيح انه لا يكفي في اشتراط ذكر
الجدة اختلاف **ولو فقي بلا ذكر الجدة** كذا في العادة
ولا يسيل عن شاهد بلا طعن الخصم يعني ان القاصي
يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل ولا يتحقق ان
الشاهد عدل او لا اذ لم يطعن فيه الخصم واذا طعن سأل
القاصي عنه في السرور وفي العلانية **الا في حد وقود**

فانه يسال في السوروكي في العلانية فيهما بالاجماع طعن
 الخصم او لا انه يحتال لاستقاطهما فيشترط الاستقصا فيهما
وعندهما ليسل في الكل سترنا وان لم يطعن الخصم
 لان بنا القضا على الحجة وهي شهادة العدل فيستحق
 العدالة **وبه يفتي** ثم التزكية في السر ان يبعث قطعة
 قرطاس كتب فيها اسماء الشهود وحليتهم ويلتمس من
 المرزقي تعريف حالهم والتركية في العلانية ان يجمع القاض
 بين المرزقي والشهود في مجلس القضا فيسال المرزقي عن
 الشهود بحضرة الشهود اهولة عدول مقبولوا الشهادة
 ليزكهم او يخرجهم ووقع الاكتقا بتركية السري
 زمانا لان تركية العلانية بلا وفتنة اذا الشهود
 والمدعي يقابلون الخارج بالاذي والاضرار به **وكفي**
للتزكية ان يقول الزكي او يكتب في ذلك القرطاس تحت
 اسمه **هو عدل** ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احترازا
 عما لفتك او يكتب الله اعلم **وان لم يقل جازي الشهادة**
 قال في الكافي ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جازي

الشهادة

الشهادة اذا العبد او المحدود في القذف اذا تاب
 قد يعدل ولا يصح ان يكتب بقوله هو عدل لبنون الحرية
 بالدارا قول فيه اشكال لان المحدود في القذف التائب
 قد يكون معدلا كما ذكره فلا بد من قوله جازي الشهادة
 ليخرج وهذا لا يرد على عيان الهداية ان لم يذكر فيها
 المحدود في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا
 القيد ليخرجه من حيث لا يكون الاكتقا بقوله هو عدل
 اصح **ولا يصح تعديل الخصم** هكذا قال ابو حنيفة رضي
 الله عنه يعني ان تعديل المدعي عليه الشهود لا يصح
 لان من زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم كاذب
 في الانكار وتركية الفاسق لا تقص وعندهما تضح ان
 كان من اهله بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم
 اخر اليه لعدم جواز تعديل الواحد وابو يوسف يجوز
 كما سيأتي والمراد بتعديله تركيته **بقوله هم عدول**
لكنم اخطاوا ونسوا او هم عدول ولم يزد على هذا
واما لو قال صدقوا او عدول صدقه فقد لزم الحكم

لانه اقرار منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال عُدول ولم
يزد حيث لا يلزمه شيء لانهم مع كونهم عدولا يجوز منهم
النسيان والخطا فلا يلزم من كونه عدولا ان يكون كلامه
صوابا **كفي واحدا للتركية وترجمة الشاهد والرسالة**
الي المزي لان التركية من امور الدين فلا يشترط فيها
العدالة حتي يجوز تركية العبد والمرأة والاعمى والمحدود
في القذف الثاني لان خبرهم مقبول في الامور الدينية
والاحوط اثنان لان فيه زيادة طائفة وهذا كله
في تركية السر واما تركية العلانية فيشترط فيها ما
يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرها يسوي لفظ جميع
الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر ولذا
تختص بمجلس القضا **لسامع** اي يجوز لسامع ما يتعلق
بالاقوال كالبيع بان سمع قول البائع بعث وقول المشتري
اشتريت والاقراء بان سمع قول المقر فلان علي كذا او
راي ما يتعلق بالافعال كحكم قاض او عصب او قتل
ان يشهد فاعل يجوز المقدر في قوله لسامع **وان لم**

يشهد

يشهد عليه ويقول اشهدوا انه باع او اقرلانه عاين
السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا
كان البيع بالعقد ظاهر او ان كان بالتعاطي فكذلك لان
حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهد
علي البيع بل علي الاخذ والاعطاء لانه بيع حكيم لا حقيقي
ويقول اشهد لا اشهد في كماله يكون كاذبا **ولا يسمع**
الشهادة لسماعه من وراء الحجاب اي لو سمع الشاهد
صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسمعه ان يشهد
لا احتمال ان يكون غيره اذا النعمة تشبه النعمة **الا اذا**
تعين القايل بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه
ليس فيه غيره ثم جلس علي المسلك وليس فيه مسلك غير
فسمع اقرار الداخل ولم يره اذ جئنا يحصل به العلم لكن ان
ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذا فسره له اذ ليس من ضرور
الشهادة القول عند التفسير فان الشهادة بالتسليم
تقبل في بعض الحوادث لكن اذا اصرح به لم تقبل كما سيأتي
او يري شخص القايلة ويشهد عنه اثنان

فلانه بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث

اذا اقرت امرأة من ورأى حجاب وشهد عندها اثنان
انما فلانه بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع اقرارها
ان يشهد عليهما الا اذا راي شخصها يعني حال ما اقرت
فحينئذ يجوز ان يشهد علي اقرارها بشرط رؤية شخصها
لا رؤية وجهها قال ابو بكر الاسكافي المرأة اذا احسرت
عن وجهها وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وقد
وهبت لزوجي مهري فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة
عدلين انما فلانه بنت فلان بن فلان ما دامت حية
اذ يمكن للشاهد ان يشير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج
الشهود الى شهادة عدلين انما فلانه بنت فلان كذا في
العمادية **ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها**
لانه تصرف على الاصيل بارأى ولا يثبت في تنفيذ قوله
على الشهود عليه وازالة الولاية الثابتة للغير ضرر
عليه فلا بد من الانابة والتحمل منه **ولا يشهد ايضا من**
راي خطه الذي كتب فيه شهادة **كذا القاضي**
يعني اذا وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق او شهادة

او شهادة شهود لرجل على رجل بحق لا يذكره لا يحكم ولا ينفذ حجة
بتنكره وكذا الرأى يعني اذا لم يتذكر لا يجعل له الرواية لان كلا ^{منها}

لا يجعل الا على علم ولا علم هنا لان لفظ يشبه لفظ ولا بالتامع
الا في النسب والموت والملك والدخول وولاية القاضي واصل ^{الموقف}

فان الشهادة بالتامع جائزة فيها اذا اقب بها رجلان او رجل

وامرأتان عدولاً وفقيهان ان لا يجوز لان الشهادة لا يجوز الا ^{بعلم}

كامر ولا يحصل العلم الا بالمشاهدة والعيان او بالخبر المنوات

ولم يوجد فساد قصاص كالبيع والاجارة بل اولى لان حكم المال

اسهل من حكم الملك وحكم الاتحان ان هذه الامور يختص

بمعايشة ^{الاشياء} اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها احكام

تبقى على انقضاء الفروع وانقراض الاعصار فلو لم تقبل

فيها المناهضة بالتامع ادى الى اللبس وتعطيل تلك الاحكام

بخلاف البيع والهبة والاجارة وغيرها لانه كلام بيمينه كل واحد
وانما يجوز ان يشهد بالسامع اذا حصل له العلم بالتواتر او بالاشهاد
او باخباره يثق به ويستطيع ان يخبر رجلا عدلا او رجلا
لان اقل نصاب يفيد العلم الذي يستحق عليه الحكم في المعاملات وقيل
يكفي في الموت باخبار واحد او واحدة لان الناس يكرهون مشا
تلك الحكم لانه فلا يحضره غالباً الا واحدة بخلاف النكاح
ويستغنى ان يطلق هو اذا الشهاده بان يقوله اشهد ان فلان ^ب فلان
مات ولا يفتد حتى لو فسد للقاضي انه اشهد بالسامع لم ^{تقبل}
شهادته هو الصحيح وانما قال اصل الوقف لانه يبقى على انقراض
القرن دون شرائطه لان اصل الوقف يشتهر فاما شرائطه ^{التي}
شرطها الواقف فلا يشترطها الشيخ الامام ظهير الدين
المرغيناني رحمه الله تعالى لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا ان هذا

وقف

وقف على المسجد او على المصحة او غرض لا حتى لو لم يذكر ما ذكر
في شهادتهم ^{لا يقبل شهادتهم} وتاويل قولهم لا يقبل شهادتهم على شرائط الوقف
ان بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه
من غلته فيصفى الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا يقبل شهادتهم
كذا في الكافي ويشهد رأي جالس مجلس القضاء يرد اليه
للخصم انه قاض ^{ان} لم يما بد تقليد الامام اياه ويشهد
ويشهد ايضا رأي رجل وامرأة يسكنان بيتا بينهما انباط
الانواع انها عيشته كالولاء اي عينا في يد غيره عملا بظاهر
الحال ويشهد ايضا رأي شئ سواه الدقيق القبر فان غير المعبر
حكم حكم العارض في يد متعلق يشهد المقدر ^{موقوف} متصرف
كالملك ^{ان} انسان غم رآه ذلك في يد اخره الاول يدعي الملك
وسمه ان يشهد بانه للمدعى لان الملك في الاشياء لا يعرف

بقينا بل لا ظاهراً فاليد بلا منازعة دليل الملك ظاهر إذا
شهد به أي بانه ملكه قلبه فان وقع في قلبه انه ملك الغير لا
لم الشهادة بالملك لم لأن الأصل اعتباره في جواز الشهادة
لأمر من قواه عليه السلام إذا علمت مثل الثمن فاستشهد ولا
وقع فاذا تقرر ذلك يصاد إلى ما يشهد به القلب فان فسره
أي ~~الشاهد~~ الشاهد للقاضي شهادته بالسمع في الصورة
الاولى أو حكم اليد في الصورة الأخيرة بطلت فانها إذا انطلقت
وقع في قلب القاضي صدقه فيكون شهادته على علم ولا كذلك إذا
فسر قال سمعت كذا أو عن هذا كان المراد سبل من الاخبار
أخرى من المساميد كذا في الكفاية الوفي الوقوف فان الشاهد
إذا فسرها دهرها بالسمع تقبل ذكره في الواردة شهره أنا شهد
أي حضره من زيد وأصله عليه فهو معاني حتى لو فسرها القاضي بقبوله

إذا لا يدفع إلا الملب ولا يلقى إلا العليم الشهادة بالاجاب شهادة
بالقبول في المعاقضات كالبيع والاعادة والكاف وعوها حتى
لو شهدوا على تزويج الاب فقط أي بلا ذكر القبولة تقبل أي
بخلاف الرتبة لو شهدوا بالهبة بلا ذكر القبولة لم يقبل كذا في المعاني
والله اعلم **باب** القبول وعدمه لقبيل
من **اهل الاهواء** اعلم ان اهل الاهواء على ما ذكر في الكتب
الكلامية اهل القبلة الذين لا يكون مقتدعهم مقتدع اهل
السنن وهم الخبيثة والقدرة والروافض والخوارج والباطنية
والشبهة وكل منهم اثنى عشرة فرقة فصارت اثني وسبعين
فرقة وعندنا تقبل شهادتهم خلافا للشافعي إلا الخطابية
هم من غلاة الروافض يعتقدون جواز الشهادة لكل من حلف
عندهم انه حق ويقولون المسلم لا يحلف كاذباً وقبل يرون الشهادة

لبيهم واجبة فيمكن الشبهة في شهادتهم وتقبل من الذي
 على مثل ذلك اختلافاً كاليهود مع انصارى وتقبل من الذي
 على الشا من لان الذي اعلى الامنة لكونه من اهل دارنا
 ولذا يقبل السلم بالذمي ولا يقبل بالشا من بلا عكس اي لا يقبل
 شهادة الشا من على الذمي لقصور ولا يثبت عليه لكونه اذني
 حالاً منه وتقبل الشهادة منه اي الشا من على مثل من اتخذ
 دارها وان كانوا من اهل دار بين كالروم والترك لا يقبل لان
 الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف المقتدين ولهذا لا يجري
 النوراث بينهم وتقبل ايضا من عدو بسبب الدين فان العدا
 الدينية تدل على قوة دينه وعدالته بخلاف العداوة الدنيوية
 فانها حرام فمن ادركها لا يؤمن من القولة عليه وتقبل ايضا
 من كل اي تركب معصية صغيرة بلا اصرار عليها

٣١٩
 عليها ان اجتنب الكبار وهو معنى العدالة كما مر وتقبل
 ايضا من اقلق لاطلاق النصوص بالانقياد بالخنا ولانه
 لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه لمذريته من كبر او خوف هلا
 واذا تركه كخفا فبالدين لم تقبل لانه لا يكون عدلاً ولم يقدر
 ابوع لم وقتا اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقا
 لا تعرف بالرأي وفقد المناخضة تقبل سبع سنين الى عشر
 وقيل البوع السابع من ولادته او بعبه الى ان يحتمل ولا به
 ومنه لخصي ولد الزوج والخشي اذا كانوا عدولا فان قطع
 الفصول جناية الابوين لا يوجب قدحاً في العدالة وقيل
 عن النبي الله عنه شهادة علقه لخصي والخشي اما رجل وامرأة
 وشهاتة بنسب مقبولة ثم انه ان لم يكن مشكلاً فلا اشكال فيه
 وان كان مشكلاً فلا اشكال فيجعل امرأة في حق الشهادة
 احتياطاً والحق لا يفتق وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت

ان فبيك شهد على عند شريح لان نفس العمل ليس بضم
 مقبل شهادته وهو كان عتيق على والقال الماد على السط
 عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس بضمق الا اذا كانوا
 العظم قالوا هذا كان في زمانهم لان غالب عليهم الصلاة
 فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لقلبة ظلمهم كذا في الكاف
 وتقبل الشهادة لاختيه وعنه ومنه عجم رضا عا او مصاهرة
 كام امراته وبناتها وزوج بناته وامواته ابية وابنه لان الاملاء
 بينهم متميزة والايدي مخيزة ولا يسيوطة لبعضهم في مال
 البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادته لقرايته ولا اذا او شهادته
 احد الزوجين للاخر وتقبل من كافر على عبد كافر مولا او على
 حتر كافر مؤكده مسلم يعني يجوز شهادته الكافر على عبد كافر مولا
 وعلى وكيل كافر مؤكده مسلم بلا عكس اي يجوز شهادته الكافر على عبد
 مسلم وعلى وكيل مسلم مؤكده كافر فان مسلما اذا كان له عبد كافر
 اذن له بالبيع والشراء وفشهد عليه شاهدان كافرين بشرأ

اوبيع جائز شهادتهما عليه لان هذه شهادة كافر
 قامت على اثبات امر على الكافر فصدا وتزم منه الحكم على
 المولى المسلم ضمنا ولو كان المولى كافرا والعبد المأذون مسلما
 لا يقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات
 امر على المسلم فصدا ولو كان مسلما وكل كافرا بشرأ اوبيع فشهد
 على الوكيل شاهدان كافرين بشرأ اوبيع جائز شهادتهما عليه
 لانها قامت لاثبات امر على الكافر ولو كان كافرا وكل مسلما بشرأ
 اوبيع لا يقبل شهادتهما عليه لانها شهادة كافر قامت لاثبات
 امر على المسلم فصدا كذا في شرح المعوي لمختصر الجامع الكبير
 لاسر كافر على مسلم عطف على قوله يقبل من اهل الاهواء الا
 في الوصية والنسب اذا ادعى حقا من قبل الميت على خصم
 حاضر يعني اذا ادعى الابضاء من نصرت واقام شاهدين

نصرانيين على خصم مسلم او ادعى ان فلان بن فلان
المنكر مات وهو وارثه واخصى مسلماً للميت عليه
دين و اقام شاهد بن نصراني على خصم مسلم او ادعى
ان فلان بن فلان النصراني مات وهو وارثه واخصى مسلماً
للميت عليه دين و اقام شاهد بن نصراني على منكره
وتقبل
وهذا استحسانا وقبولاً ان لا تقبل وجه الاستحسان ^{المسلم} ان
لا يحضروا موت النصراني والوصاية يكون عند الموت غالباً
وسبب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلم تقبل شهادة
النصراني على المسلم في اثبات الابناء الذي بناؤه على الموت
والنسب الذي بناؤه على النكاح ادى على ضياع الحقوق المتعلقة
بالابناء فقبلت ضررته كما قبلت شهادة القابلة للضرورة
ولا من اعني لان الادوية يفتقر الى التميز بين الخصم والمثوبة

٣٩١
به ان كافر منقولا ولا يمين الاعنى الا بالنفقة وفيه شبهة
يمكن الترخي عنها بحسن الشهود ومرداذا الشهادة من باب
الولاية ولا ولاية له على احد فلا تقبل شهادته ولو على كافر
وملوك وصبي اذ لا ولاية لهما على انفسهما فعلى غيرها
اولى الا ان يتخللا الشهادة في الوق والصغر اذ يابعد ^{للزوجة}
والبلوغ في تقبل لان التخلل بالمعاينة او السماع وهما ^{فيها} ^{لها}
وعند ادائهما من اهل الشهادة ومحدود في قذف وان تاب
تقبل عليه مسلم ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً الا ان يحسد ^{كافراً}
فيسلم فان الكافر اذا حذ في القذف لم يجز شهادته على اهل
الذمة لانه شهادة على جنسه فتد تيمم حجة فان لم
قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة كنفاد ^{ها}
بالاسلام ولم يلخصا رد وهي الشهادة على الاسلام لانها لم ^{بان}
تأبى زمان الرد ولما جازت شهادته على اهل الاسلام لانها

جازت شهادته على الكافر ضرورة بخلاف العبد اذا اُخذ بالعتق
ثم عتق حيث نرد شهادته اذ لا شهادة للعبد اصلاً حال رقبته
فيوقف الرد على حدودها فاذا حدث كان رد شهادته بعد ^{العتق}
من علم حده ومسجوبه في حادث السجود يعني اذا حدث ^{بين}
اهل السجود حادثة في السجود واراد بعضهم ان يشهد في
تلك الحادثة لم يقبل لكونهم متهمين كذا في الجامع الكبير
واما وفعده وزوج وعرض وسيد لعبد ومكاتبه الا صل
فيه قواه عليه سلام لا تقبل شهادة الوالد لولده ولا الولد
لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرته ولا العبد لسيد
ولا المولى لعبد ولا الاجير لرب استاجد والمراد بالاجير على
قوة المناخ ^{التي} السيد الخاص ^{التي} بعد ضرر كساده ضرر ^{نفسه}
ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله لا شهادة للقانع
باهل البيت وقيل هو الاجير مسانحة او مناهضة ^{اي قانع} لانه

لانه يشوب الاجر بمنافعه فاذا شهد في مدة الاجارة فكان
استاجره عليها وشريك فيما ينشأ كانه فيه لانها شهادة لنفسه
من وجه فلو شهد فيها لا ينشأ كانه فيه تقبل لعدم النية و
مخشيت بفعل الردى لا صراحه على الفسق وامانه في كلامه
لبن وفي اعضائه نكرو لم يشهد في من الافعال الردى
فلا ترد شهادته وناجحة ومقضية لان كتابها للامام طهراً في الا
والمراد بالناجحة التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذ مكسباً
والتفتي له وحكام في جميع الاديان خصوصاً اذا كان من المرأة
فان نفس في الصوت منها حرام فضلاً عن ضم الفناء اليه
ولهذا لم يقيد ههنا بقوله للناس وقيد به فيما سألني
وممن الشرب اي شرب الاشربة المحرمة فان ادمان
شرب غيرها لا يقطع الشهادة ما لم يكن على اللهو بشرط

الادمان ليكون ظاهراً منه فان شرب الخمر سراً ولا يظهر ذلك
 يخرج من كونه عدلاً وان كان شرب الخمر كثيراً وانما يفظ عدالة
 اذا كان يظهر ذلك ويخرج سكراناً ويلعب به الصبي اذا لمرة
 بمثل ولا يجزئ عن الكذب عادة كذا في الكافي وعدو
 بسبب الدنيا قال في الحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل
 بينها عداوة في شيء من امور الدنيا وقال الزاهد ما ذكر
 في الحيط اختيار المتأخدين واما الرواية المنصوصة فخلا
 فانه اذا كان عدلاً لا تقبل شهادته قال وهو الصحيح عليه
 الاعتقاد ومن يلعب بالطبقة كخدة غفلة واصراره
 على نوع لهو ولان الغالب انه ينظر الى الفوات في السطح
 وغيرها وهو فاسق فاما اذا امسك الحجام للاستيناس ولا
 يطيرها فلا تلتزم عدالة لان امساكها في البيوت مباح او

او الطبقة لانه من الهم او يفتي للناس لانه يصبر على نوع
 فسق ويجمعهم على ارتكاب كبير ولا يمنع عادة عن المجازفة
 والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لانه
 موحشه فلا يقف في الشهادة او يترك ما يحده به اى
 نوعاً من الكياف الموجبة للحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاد
 وذاد ليل ثلثه دبائنه فله يجرى على الشهادة ذوقاً في الكافي
 اقول ظاهر هذا مخالف لما نقلنا عنه في شرب الخمر سراً لا يفتي
 بينهما المراءى ارتكاب ما يحده به ليدار كتاب ما من شأنه
 ان يحده به بل ارتكاب ما يحده به بالفعل ولا يكون ذلك الا بالظاهر
 واطلاع الشهود عليه او يدخل الحجام بلا ازار لان كشف العورة
 حرام ومع ذلك يلد على عدم المبالاة او ياكل الربوا لانه فاسق
 وشرط في البسوط ان يكون مشهوراً باكل الربوا لان النجاس



فاما بخلصوله عن الاسباب المفضة للعقد وكذلك
 ربوا فلا بد من الاشرار او يلعب بترك او يمار ببطر
 او يترك به اي بالخطيئة الصلوة لانه كلامها كبيره لانه على
 الدناءة فاما مجر اللعب بالخطيئة بدون قمار وبترك
 صلوة فليس يفتق مانع للشهادة وان كان مكرها عندنا
 لان الاجتهاد فيه مساغا لكونه مباحا عند الشافعي
 واما من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة مطلقا وبيد
 او باكل على الطريق فبدلها او يظهر كسب الشرف وهم الصوابه
 والعلماء المجتهدون لان هذه الافعال يده على قصور عقله
 ومردنه ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن الكذب بخلاف من ^{تلكها} لا يمتنع
 شهدا اي ابني البيت ان اباهما اوصى اليه اي جعل هذا الشخص
 وصيا وهو اي ذلك الشخص يدعيه اي كونه وصيا



وصيا صحت اي شهادتها مستحقة فان انكر الوصي ذلك لم يقبل
 والقيل ان لا يقبل وان ادعى كنهادة ابني البيت اي غيبين
 لها على الميت دينا ومديونية اي غيبين للميت عليها ذين ^{لها} والموصي
 اي رجلين اوصى لهما الميت ووصية على الابناء اي نصيب الوصي
 وهو متعلق بقوله كنهادة وكان القيل ان لا يقبل شهادة
 هؤلاء لانها تجر ان الالفهما نفقا بشهادتهما في ذلك
 لان الوارثين قصدا بها نصيب من ينصرف لهما ويقوم ^{باحياء}
 حقوقها والفرعين قصدا نصيب من يتوفيان حقها ^{ويران}
 بالدفع اليه والوصيين قصدا نصيب من يهينها على النصيب
 مال الميت والموصي لهما قصدا نصيب من يدفع اليها حقها
 وجه الاحسان انها الميت بشهادة حفيظة لانها توجب على
 القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لتمكن

٤٠٠
كراسي
٤٠

فأخبر بخبر ان الشهود فساق اكله الربا فان الحكم لا يجوز قبل
 اثبات العدالة لا سيما اذا اخبر بخبر ان الشهود فساق
 اقول بتحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع
 للشهادة قبل ثبوتها وهو من باب الديانات ولذا قبل
 فيمخر الواحد كما مر في كتاب الكراهية والاشيخسان
 وبعد التعديل رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على
 القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المقبر ومن القواعد
 المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو الستر في كون المجرد
 مقبولا قبل التعديل ولومن واحد وغير مقبول بعد بل
 يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد
 فاضمحل بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بلا
 شعور على مراد القائل ومع ذلك اذا اهل عن القواعد وغافل
 حيث قال اقول فيه نظرا الى الغرض ان مثل هذه الشهادة
 لا يعتبر سواها كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة
 الي ما ذكره من الصوة المفيدة ولذلك قلت بعد التعديل
 وقبله قبلت مثل ان يشهدوا على ان شهود المدعي فسقة

وله انما ينبغي له ان يشهد ان الشهود فساق اكله الربا فان الحكم لا يجوز قبل
 اثبات العدالة لا سيما اذا اخبر بخبر ان الشهود فساق
 اقول بتحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع
 للشهادة قبل ثبوتها وهو من باب الديانات ولذا قبل
 فيمخر الواحد كما مر في كتاب الكراهية والاشيخسان
 وبعد التعديل رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على
 القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المقبر ومن القواعد
 المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو الستر في كون المجرد
 مقبولا قبل التعديل ولومن واحد وغير مقبول بعد بل
 يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد
 فاضمحل بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بلا
 شعور على مراد القائل ومع ذلك اذا اهل عن القواعد وغافل
 حيث قال اقول فيه نظرا الى الغرض ان مثل هذه الشهادة
 لا يعتبر سواها كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة
 الي ما ذكره من الصوة المفيدة ولذلك قلت بعد التعديل
 وقبله قبلت مثل ان يشهدوا على ان شهود المدعي فسقة

من نصب الوصي اذا رضى الوصي والموت مع فاع
 حفظا لاموال الناس عند الضياع لكن عليه ان يتامل
 في صلاحية من ينصبه واهلية وهو لا يشهد انهم كفوه
 مؤنة النصيب ولم يشقوا بها شيئا فصار كالقرعة في كونها
 ليست بحجة بل دافعة مؤنة نصيب القاضى ولو شهد
 ان اباهما القائب وكله يقبض دينه ردت اى شهادتهما
 سواء ادعى اى الوكيل الوكالة او لا تكن الشهادة في
 شهادتهما لانها يشهد ان لا يسهل وقد بطلانها كما
 على جرح مجرد وهو ما ينفى عن الشاهد ولا يوجب عليه حق
 الشرع والعبد فانها لا تقبل كفاية او الال الربا او
 استأجرهم ونحو ذلك كاسيات لانها انما تقبل فيما يد
 تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفق ليس كذلك
 لا يعتبر الجرح وانما قلت ان صوة المسئلة هذا لانه ان لم يقم هبة
 على العدالة
 فاخير

أَوْ زَنَاءَ أَوْ أَكَلَةَ رِبَا أَوْ شَرِبَةَ خَمْرٍ أَوْ عَلِيَّ أَقْرَاهُمْ أَنَّهُمْ شَهِدُوا
بِالزُّوْدِ أَوْ عَلِيَّ أَقْرَاهُمْ أَنَّهُمْ أَجْرَاءُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ أَوْ عَلِيَّ
أَقْرَاهُمْ أَنَّهُ الْمُدْعَى سَبَطَ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى أَوْ أَنَّهُ لَا شَهَادَةَ
لَهُمْ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ وَأَمَّا الْمُرْتَقِبُ هَذِهِ
الشَّهَادَاتِ بَعْدَ التَّعْدِيلِ لِأَنَّ الْعِدَالَهَ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَتْ
لَا تَرْفَعُ الْإِبَاتِيَّاتِ حَقَّ الشَّرْعِ أَوِ الْعَبْدُ كَمَا عُرِفَتْ
وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ اثْبَاتٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِخِلَافِ مَا إِذَا
وَجُودَتْ قَبْلَ التَّعْدِيلِ فَانْكَافِيَةٌ فِي الدَّفْعِ كَمَا مَرَّ **قِيلَتْ**
عَلِيَّ أَقْرَاهُ الْمُدْعَى بِفُسْطِهِمْ أَوْ أَقْرَاهُ بِشَهَادَتِهِمْ بَزُورٍ
أَوْ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُمْ عَلَى هَذِهِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ أَقْرَارُ
مِنْهُ بَأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي دَعْوَاهُ وَقَبِلَتْ **عَلِيَّ أَنَّهُمْ** أَيُّ الشُّهُودِ
عَبِيدٌ أَوْ مَخْدُودُونَ بَغْدَفٌ أَوْ أَنَّهُمْ زَنَوُا أَوْ صَفَوْا
الزَّنَا أَوْ سَرَقُوا مَنِي كَذَا أَوْ شَرَبُوا الْخَمْرَ وَلَمْ يَتَّقَادُوا
الْعَهْدَ بَأَنَّهُ لَا يَزُولُ الرَّجْحُ فِي الْخَمْرِ وَلَمْ يَعْصِ شَرْعًا فِي الْبَاقِي
بَعْدَ التَّقَادُمِ إِذْ لَوْ كَانَ مُتَّقَادِمًا لَأَقْبَلَ لِعَدَمِ اثْبَاتِ

الحق لأن الشهادة بعد متقادم مردودة **أو شركاء**
المدعي والمدعي مال هم يشتركون فيه أو قد فقه **والمقعد**
يدعيه أو استأجرهم بكذا وأعطاء **أي** الآخر
مما كان لي عنده أو أي صلحتهم علي كذا أو دفعته إليهم
علي أن لا يشهدوا علي ذور أو شهدوا ذوراً فأنه
أطلب ما أعطيتهم وإنما قبلت في هذه الصور لأن في
بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحاجة
ماسة إلي أحيا هذه الحقوق من أي شاهد **رده** **قَالَ**
فِي حَادِثَةٍ أَي لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ فِيهَا **لَيْسَ** لِأَخْرَاجِ
قَاضٍ غَيْرِهِ **قَبُولُهُ فِيهَا** لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ رَدَّ الْأَوَّلِ بِوَجْهِ
شَرْعِي فَلَا يَجُوزُ مَخَالَفَةُ الثَّانِي لَهُ **شَهَادَةُ قَاضٍ بَيْنَهُمَا**
غَيْرُهُمْ قَبْلَ مِثْلِ أَنْ يَشْهَدُوا أَيْ لَدَارِ بِلَادِهِمْ كَمَا أَنَّهَا فِي
يَدِ الْحَكْمِ فَشَهِدَ بِهِ **أَخْرَاجُ** فَانْهَاقَ تَقْبَلُ لِأَنَّ الْحَاجَةَ
مَاسَةً إِلَى الشَّهَادَةِ لِاثْبَاتِ يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَصِيرَ
حَصًّا فِي اثْبَاتِ الْمَلِكِ الْمُدْعَى وَكَفَرَقَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ أَنْ

ثبت كلا الحكيمين بشهادة فريق واحد وقريتين نثر
اذا شهدا النها في يد المدعي عليه سألهم القاضي عن
سماع يشهدون او عن معاينة لكنهم ربما سمعوا اقرار
النهي في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في
العادية **وان شهدا بالملك في المحدث واخران بللحد**
حيث تغفلان لما ذكر **وان شهدوا على الاسم والنسب**
ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهدا خوان انه المسمى
به اي بذلك الاسم وسياق تطايرها شهد عدل
فقال او همت بعض شهادتي لم يضرها يعني بعد ما شهد
تذكر لفظا تزكه في شهادته فذكره تغفل اذا لم تكن
فيه مناقضة واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه
اذا لم يبرح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط
عدم المناقضة وانه شرط حسن ذكر الزاهدي
بينة الموت اولى من الجرح اولى من بينة الموت بعد
البرء يعني رجل جرح انسانا ومات الجرح فاقام

٣٩٤
اولياؤه بينة انه مات بسبب الجرح واقام الصادق
بينة انه بريء ومات بعد عشرة ايام فبينة اولياؤه
المقتول اولى **وبينة الغيب اولى من بينة كون القيمة**
مثل الثمن يعني ان وصيا باع كرم الصبي وادعي غيبناه
واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك
الوقت مثل الثمن فبينة الغيب اولى لانها تثبت
امرا زائدا بينة الفساد ارجح من بينة الصحة **وبينة**
كون المتصرف عاقل اولى من بينة كونه مخلوط العقل
او مجنونا يعني ان امة اقامت بينة ان مولاها دبرها
في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينة انه
كان مخلوط العقل فبينة الامة اولى وكذا اذا حالع
امراة ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنونا وقت الخلع
واقامت بينة علي كونه عاقل لا جيندا وكان مجنونا وقت
الخصومة فاقام وليه ^{بينة} انه كان مجنونا والمرأة علي انه كان

عاقلا فبيته المرأة اولى في الفصلين وبيته الاكراه اولى
من بيته الطوع يعني لو اثبت اقرار انسان بشي طائعا
فاقام المدعي بيته اي كنت مكرها في ذلك الاقرار
فبيته الاكراه اولى لانها تثبت خلاف الظاهر

باب الاختلاف في الشهادة

اعلم ان مبني الباب على اصول مفرقة منها ان الشهادة
على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوي من مدع لان ثبوت
حقوقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق
الله تعالى حيث لا يشتري فيها الدعوي لان اقامة حقوقه
تعالى واجبة على كل احد فكل احد خصم في اثباتها فصار
كان الدعوي بوجوده ومنها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من
المدعي كان المدعي مكذبا فثبتل شهادتهم واذا شهدوا
بالاقل تقبل للاتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد
من المقيّد لثبوته من الاصل والملك بالسبب مقتصر على
وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس
كاختلاف بين الدعوي والشهادة لان شهادة الشاهدين

ينبغي

ينبغي ان تكون كل منهما مطابقة للاخري في المعني وفي لفظ
لا يوجب اختلاف المعني اما المطابقة بين الدعوي
والشهادة فينبغي ان يكون في المعني فقط ولا عبرة باللفظ
كذا في الفصول وسياتي زيادة توضيح له وبه يعلم
ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال شرط
موافقة الشهادة الدعوي كاتفاق الشاهدين لفظا
ومعني بل معنى فقط ولو ادعي ملكا مطلقا فشهدا بملك

وقد قلت يجب مطابقة الشهادة
للدعوي لا لفظا ولا معنى معا

بسبب كدعوي الدار بالارث قيلت لانهم شهدوا
باقول مما ادعي وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة
معني كما مر وبعبارة اي لو ادعي ملكا بسبب وشهدا
بملك مطلق لا اي لا تقبل لانها شهدا باكثر مما ادعي فثبتل
كما مر ويجب تطابق الشهادتين في المعني ولقطة لا يوجب
اختلافه اي اختلاف المعني بان يتطابق لفظهما على
اقادة المعني بطريق الوضع لا التضمن وعندهما يكفي الاتفاق
في المعني حتى اذا ادعي رجل مائة درهم فشهد شاهدا

ق

بديرهم والاخر بديرهم واخر بثلاثة واخر باربعة يفتي
 باربعة لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيهما معني فلو شهد
 احدهما بالنيكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتحاد معناها
 كذا الهمزة والعطية وكفومهما ولو شهد احدهما بالالف
 والاخر بالعين او مائة او مائتين او طعة او طعتين
 او ثلاث ودت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى غصباً
 او قتلاً شهد احدهما بالالف والاخر بالقرار به حيث تقبل
 وقبلت علي الف في الف ومائة اي شهادة احدهما
 بالالف والاخر بمائة والي ان ادعى المدعي المالك
 وهو الف ومائة لاتفاقهما في الف وتقدر احدهما
 بمائة بخلاف ما اذا كان يدعي الف فقط حيث لا تقبل
 لان المدعي كذب من شهد بالزيادة هذا الذي ذكرنا
 هو في الدين وفي العين تقبل علي الواحد كما لو شهد
 واحداً بدين العبدين له واخران بماله قبلت
 علي العبد الواحد الذي اتفق عليه بالاجماع في باب

الشهادة

الشهادة في الشرب من الخيط وفي العقد لا اي لا تقبل مطلقاً اي
 سواء كانت علي الاقل او الاكثر او كان المدعي هو البائع او المشتري
 فلو شهد واحد بشراً عبداً وكتابه بالالف والاخر بالالف
 وخمسماية ردت لان المقصود اثبات السبب وهو العقد
 فالباع بالالف غير الباع بالالف وخمسماية فاختلف المشهود
 به لاختلاف الثمن فلم يتم النصاب علي واحد منهما ولان
 المدعي يكذب احد شاهديه كذا العتق بمال او صلح
 عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد في الصورة الاولى
 والقائل في الثانية والرهن في الثالثة والمرأة في الرابعة
 لان هؤلاء يفسدون اثبات المال بل اثبات العقد
 وهو مختلف لما عرفت وان ادعى الاخر بان قال مولي
 العبد اعتقك علي الف وخمسماية والعبد يدعي الف
 او قال ولي القصاص صاغت علي الف وخمسماية والقائل
 يدعي الف وكذا الباقيان فكدعوي الدين في وجههما
 اذ ثبتت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق

فبقي الدعوي في الدين كذا في الهداية والمدعي في الرهن
اذا كان المرئى كان دعواه في الدين بلا خلاف الرهن
لا يكون الا بعد تقدم الدين فتقبل البينة في حق ثبوت
الدين ويثبت الرهن بالالف ضمنا وبنقا للدين كذا في الكفاية
قال صدر الشريعة ليس هذا كدعوي الدين لان
الدين يثبت باقرار المدين فيمكن ان يقر عند احد
الشاهدين بالالف وعند الآخر باكثر ويمكن ايضا ان يكون
الحق هو الاكثر لكنه قضى الزايد على الف او يبرأ عنه
عند احد الشاهدين دون الآخر والتوفيق بينهما ممكن
اما هنا فالمال يثبت ببنعية العقد والعقد بالالف
غير العقد بالاكتر فبقي على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل
كافي الطرف اقول جوابه ان المشبه لا يجب ان يكون
في حكم المشبه به بجميع الوجوه بل المراد بكونه كدعوي
الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل
لا تقبل عند ابي حنيفة وان كانا متفقين معني فان

ادعي

ادعي المدعي الاقل لا تقبل شهادة الشاهد بالاكتر وان
ادعي الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال في
هذه الصور الاربع وان كان ثابتا بالعقد جين العقد
وتابعه لكن الامر صار بالعكس جين الدعوي لما عرفت
ان صاحب الحق اذا اعترف بالعقد والعقد والطلاق
والمدعي في الرهن اذا كان هو المرئى كان الدعوي في الدين
ولا يعتبر العقد وان اعتبر اعتبر بالنسبة للدين كما في الرهن
فظهر ان قوله فالمال يثبت ببنعية العقد انما نشأ
عن عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله فتدبر
والاجابة كالبيع في اول المدعى الحاجة الي اثبات العقد
وكالدين بعدها والمدعي هو الموجر اذا لا حاجة الي
اثبات العقد والنكاح يصح بالاقول مطلقا اي سواء
كان الدعوي من الزوج او المرأة والمدعي يدعي الاقل او
الاكثر وعندهما تبطل الشهادة ولا يقضي بشي كما في البيع
لان المقصود من الجائنين اثبات السبب والنكاح بالغ

غير التكاثر باللف وحسب ما به وله ان المال في التكاثر تابع و
ولهذا يبيع بلا تسمية المهر ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل
الا ترى انه لا يبطل بغيره ولا يفسد بفساده فكذا
لا يختلف باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو
الملك والحد فوجب القضا به واذا اوجب بقي المهر مالا
منفردا او اوجب القضا باقل المقدارين كافي المال
المنفرد شهد ابا الف وقال احدهما قضا حسمية قبلت
بالف لانها اتفقا عليه كما اذا شهد بقرض الف وقال احدهما
قضاها اي ذلك القرض قبلت الشهادة على القرض لا تقاها
عليه ورد قوله قضى كذا اي قضى حسمية في الاول و
وقضى القرض في الثاني لانه شهادة فرد الا اذا شهد معه
اخر اذ حينئذ يوجد نصاب الشهادة ولا يشهد من
علمه اي القضا في الصورتين حتى يقر المدي بما قبض لئلا يكون
اعانة على الظلم شهدا بقتل زيد يوم كذا بمكة وشهد
اخران بقتله فيه اي في ذلك اليوم بالكوفة ردتا يعني

ان اربعة اجتمعوا عند قاض فشهد اثنان منهم بما ذكر اولاً
والاخران بما ذكر ثانياً رد شهدا تنه لان احدي الطائفتين
كاذبة بيقين واذا اقصى باحديهما ردت الاخرى لرجحان
الاولي بالسبق شهدا بسرقة بقرعة واختلفا في كونها بان
قال احدهما كانت بيضاء والاخرى كانت سودا وقال
احدهما كانت صفراء والاخرى كانت حمرا قطع وقال لا يقطع
لانما اختلفا في المشهود به فيمتنع به القبول كما اذا اختلفا
في الذكورة والانوثة او اختلفا في اللون في الغصب بل
اولي لان الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشبهات
والثابت هنا حد يسقط بها وله ايما اختلفا فيما ليس من
مطلب الشهادة فهو هذا لو سكتا عن ذكر اللون تقبل شهدا
والتوفيق ممكن لان اللونين قد يجتمعان بان يكون احد
شقيهما اسود والاخر ابيض ويرى احدا الشاهدين
احد طرفيهما والاخر الاخر بخلاف الذكورة والانوثة
لانه لا يعرف الا بالقراب منه وعند القرب لا يقع الاشتباه

فلا يشتغل بالتوفيق بخلاف الغصب لأنه يقع في النماء
غالباً فيتمكن الشاهد من القرب من الغاصب فيتأمل
في جميع الوان المقصوب فلا يشتغل بالتوفيق كذلك
المورث لا يفتني لوارثه بل لا يجز الشاهدين وبين معنى
الجر بقوله يقولها مات وتركه ميراث له او وذا ملكه
او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالميراث
هل تحتاج الى الجر والنقل وهو ان يقول ما ذكر في المتن
اولاً قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا بد
منه خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى وهو يقول ان
ملك المورث ملك الوارث لكون الوراثة خلافة ولهذا
يرد بالعيب ويرد عليه به فصارت الشهادة
بملك المورث شهادة به للمورث وهما يقولان ملك
الوارث يتحدد في حق العين ولهذا يجب عليه الاستبراء
في الجارية الموروثة ويجل للمورث الغني ما كان صدقة
على المورث الفقير والمتحد يحتاج الى النقل لئلا يكون

استصحاب

استصحاب الحال مثبتاً لكن يكفي بالشهادة على قيام
ملك المورث وقت الموت لنشوت الانتقال حينئذ
ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدي عند
الموت بتغلب يده ملك الواسطة الصمان اذ الظاهر
من حال المسلم في ذلك الوقت ان تستوي اسبابه
وبين ما كان بيده من المقصوب والودائع واذا المر
يبين فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه فجعل اليده
عند الموت دليل الملك كذا اي كالجري في افادة فايدته
قولهما اي الشاهدين كان اي ما يدعيه هذا الوارث
لا يبيد اعارة او او دعه او اجرة اليد يعني اذا مات
رجل فاقام وارثه بيته على داره ما كانت له امارها
او او دعهما الذي في يده فانه ياخذها ولا يكلف البيعة
انه مات وتركها ميراثاً بالاتفاق اما عند ابي يوسف
رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجري في الشهادة واما عند
فلان قيام اليد عند الموت على الجبر وقد وجدت

لأن يد المستعير والمودع بيد المعير والمودع شهد أبدي
حتى منذ كذا أردت يعني إذا كانت دار في يد رجل وادعي
آخر أنها له وأقام بيينة أنها كانت في يده منذ شهر أو سنة
لم تقبل وعزى إلى يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل
لأن الثابت بالبيينة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي
عليه به دُفعت إلى المدعي اتفاقاً ولها أن هذه شهادة
قامت على مجهول وهو اليد قائماً الآن منقطعة ويحتمل أنها
كانت بيد ملك أو ودبعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم بإعادتها
بالشك إلا أن يقولوا أي الشاهد أن وأنه أي المدعي عليه
أحدث اليد فيه فيقضي له أي للمدعي باليد ويومر أي
المدعي عليه بالتسليم إليه أي المدعي عليه لكن لا يصير
أي المدعي عليه به أي برؤاى اليد عنه مقضياً
عليه حتى لو برهن أي المدعي عليه أي بكونه في
يد المدعي عليه بعدد على أنه ملكه تقبل كذا في
العمادية وإن اقر المدعي عليه به أي بكونه في يد

٤١٠
كراي
٣١

المدعي عليه **أو شهدا أنه** أي المدعي عليه **أقربيد**
المدعي بأنه كان في يده أو اقر بملكه أو شهدا أنه أي
المدعي عليه أخذه من يده أي المدعي دفع إلى المدعي
كذا في الكافي **باب الشهادة على**
الشهادة اعلم أن جوارها استحسان والقياس
لا يقتضيه لا بما عبادة بدنية لزمت الأصل لا حق
للمشهود له لعدم الإيجاب والالتزام لا تجري في العبادات
لكنهم استحسنوا جوارها في كل حق لا يسقط بشبهة
لشدة الحاجة إليها لأن الأصل قد يعجز عن أدائها
لموته وسفره أو خوذ لك فلم تجز لادي إلى ضياع
كثير من الحقوق ولهذا جوزت وأن كثرت اعني
الشهادة على شهادة العروع ثم وثم لكن فيها شبهة
البديلية لأن البدل ما لا يصار إليه إلا عند العجز
عن الأصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما يسقط
بالشبهات كشهادة النساء مع الرجال **وتقبل**

فيما لا يسقط بشبهة بشرط تغذّر حضور الأصل
 أي أصل الشاهد على القضية بموت أو مرض
 أي يكون مريضاً لا يستطيع به حضور مجلس الحكم **أو سفر**
 أي يكون غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً فإن
 جوازها للحاجة وإنما تنس عند عجز الأصل وبهذه
 الأشياء يتحقق العجز بالمرية وعن أبي يوسف
 أنه لو كان في مكان لو عذر الأداة الشهادة لا يقدر
 أن يبين باهله صح له الاستناد اجباً لحقوق الناس
 قالوا الأول أحسن والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه
 أبو الليث **وبشرط شهادة عدد عن كل أصل**
 لقول علي رضي الله عنه لا تجوز على شهادة رجل الأمر
 شهادة رجلين **وإن لم يباير فرعاًها** يعني لا يجب
 أن يكون كل شاهد شأهذان متغايران بل يكفي شأه
 شاهدين عن كل أصل ثم بين كيفية الشهادة
 بقوله **بأن يقول الأصل** مخاطباً للفرع **اشهد**

عيا

على شهادتي أي **اشهد بكذا** أي بأن فلان بن
 فلان الغلاني أقر عندي بكذا أمثلاً ويقول الفرع
اشهد أن فلانا **اشهدني على شهادته بكذا**
وقال أي فلان **اشهد على شهادتي بكذا** إذا لم
 من شهادة الفرع وذكر شهادة الأصل وذكر التحميل
 والعبارة المذكورة تعني بذلك كله وهي وسطى العبارات
 ولها عند الأدالفة أطول من هذا وهو أن يقول
 الفرع عند القاضي **اشهد أن فلانا** **اشهد عندي**
 أن فلان علي فلان كذا أمر المال و**اشهدني على شهاد**
 وأمرني أن **اشهد علي شهادته** وأنا **اشهد علي**
 شهادته بذلك الآن فذلك ثمان شينات والمذكور
 أو خمس شينات وأقصر منه وهو أن يقول الفرع
 عند القاضي **اشهد علي شهادة فلان بكذا** وفيه
 شينان ولا يحتاج إلى زيادة شيء وهو اختيار
 الفقيه أبي الليث واستأذه أبي جعفر كذا في

ته

في العناية **مع تعديل الفرع للاصل** لانه ان كان
عدلا يصلح للتركية والام يصلح للشهادة ولا يقال هو
متهم لان الشهادة بنفسه لا تفصح الا بتعديله لانا نقول
العدل لا يتم بمثله كما لا يتم بشهادة نفسه مع احتمال
انه انما يشهد ليصير مقبول القول **كاحد** اي كما يبع
تعديل احد **الشاهدين** **للاخر** لما ذكرنا انه ان كان
عدلا الى اخره وان سكت اي الفرع عن تعديل **الاصل**
مع نقلها اي نقل شهادة الاصل وان كان مستورا
كذا في المحيط وعدلوا اي يتعرف القاضي الذي يسمع
شهادة الفروع عدالة الاصول ممن هو اهل للتركية
كما اذا حضروا وشهدوا فان ثبتت شهادتهم حكم والافلا
انكر الاصل شهادة بطل شهادة الفرع قال في
الكافي معنى المسئلة ما لنا شهادة في هذه الحادثة
وما نوا او غابوا ثم جاء الفروع ويشهدون على شهادتهم
بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة

الفروع وان لم ينكروا وهذا ان التحميل شرط وقد فات
للتعارض بين الخبرين يعني خبر الاصل وخبر الفرع وقال
الزيلي معناه اذا قال شهود الاصل لم تشهد هم على شهادتنا
فانوا او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا وعند الحاكم يقتل شهادتهم
لان التحميل شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصول
وخبر الفروع لان الاصول يحتمل ان يكونوا صادقين فلا
يثبت التحميل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة في
المهذبة وشروحه وسائر المعتبرات هكذا وان انكر
شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على
احد مغايرة الاسناد للشهادة فكيف يجمع تفسيرها به
ولعل منشا غلطه قوله لان التحميل لم يثبت للتعارض
فان معنى التحميل هو الاشهاد وخفي عليه ان التحميل لا يثبت
ايضا اذا انكر الاصل الشهادة بل هذا ابلغ من انكار
الاشهاد لانه كناية وهي ابلغ من الصريح **شهدا عن**
اثنين علي فلانة بنت فلان القلاينة وقال

أخبرنا **بصرفتها** **أوجا المدعي** امرأة لم يعرفها **هاتها**
هي قتل أي للمدعي **هات** **شاهدين** **انما هي** لأن التعريف
بالنسبة للحاضرة ويجعل أن يكون لغيرها فلا بد من ثباتها
للمحاضر فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاصرة بيمينها غيرهم
كذا الكتاب الحكمي يعني أن القاضي إذا كتب إلى قاض
آخر أن فلانا وفلاننا شهدا عندي بكذا من المال علي
فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعي امرأة عند
القاضي المكتوب إليه وانكرت المرأة أن تكون هي
المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين
يشهدان **انما هي** المنسوبة بتلك النسبة ولو قال أي
الشاهدان **فيهما** أي في المسيلتين المذكورتين لبيان
النسبة التقييمية لم يجز حثي يلبسها إلى أخذها
بسكون الحائز القبيلة الخاصة أوجدها أولا بد
من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة
إلى بني تميم عامة إذا لا يحصي عددهم بخلاف النسبة

إلى

إلى الفخذة لها خاصة حتى أن ذكره يقوم مقام ذكر
الجدة لأنه اسم الجدة الأعلى فقام مقام الجدة لا دين
استند أي الأصل علي شهادته ثم نواه أي الفرع
عنهما أي عن الشهادة علي شهادته لم يجر أي منببه
كافران شهدا علي شهادته مسلمين لكافر علي كافر لم تقبل
كذا شهدا نهما علي القضا لكافر علي كافر وتقبل شهادته
رجل علي شهادته أبيه وعلي قضا أبيه في الصحيح هذه
المسائل الأربع من الثانية من ظهر بابها شهد زورا
بأن أقر علي نفسه أنه شهد زورا أو شهد بقتل رجل
أو موته فجاءت أو شهد بروية الهلال فحفي ثلاثون
يوما وليس بالسماعة ولم ير الهلال ونحو ذلك عذر
بالشهادتين وقاب في الكافي أعلم أن شاهد الزور يعذر
اجتماعا الفصل القضا بشهادته أولا لأنه ارتكب كبيرة
الفصل ضررها بالمسلمين وليس فيها حد معز فيعز
زجراله وتنكيلا إلا أنهم اختلفوا في كيفية فقال

ابو حنيفة رضي الله عنه تغوير تشهير فقط وقال لا
يضرب ويجلس وهو قول الشافعي رضي الله عنه لانه
روي عن عمر رضي الله عنه انه ضرب شاهد الزور اربعين
سوطا وسم وجهه وله ان شريحا رضي الله عنه كان
يشهر ولا يضربه فيبعث الى سوقه ان كان سوقيا والي
قومه ان كان غير سوقى بعد العصر في اجمع ما كانوا يقول
انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه
الناس وشرح كان قاضيا في زمن الصحابة رضي الله عنهم
ولم ينكر عليه احد منهم **باب الرجوع عنها هو**
ان يقول كنت مبطلا فيها اي الشهادة وخو
كان يقول دعت عما شهدت به او شهدت بزور فيما
شهدته فلا يكون انكارها رجوعا لان الرجوع عنها بيقين
سبق وجودها لا يقع اي الرجوع الا عند القاضي سواء كان
هو الاول او غيره لان الرجوع عنها توبة والتوبة على حسب
الجناية فالسر بالسرو والاعلان بالاعلان وشهادة

الزور

الزور جناية في مجلس الحكم فالتوبة عنها تنقيد به واذ لم
يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المشهود
عليه رجوعهما واقام عليه بينة او عجز عنها او اراد
تحليف الشاهد لم يقبل القاضي بينة عليها ولا يحلفها
لان البينة واليمين يترتبان على دعوى صحيحة ودعوى
الرجوع عنها في غير مجلس القاضي باطلة حتى لو اقام البينة
انه رجع عند قاضي فلان وضمنه المال قبلت بينته
لصفحة السبب وحكمه بعد القضا وقبض المال التفرير
والتضمين اما التفرير فلما مروا اما التضمين اي تضمين
ما ائلفاه بشهادتهما فلا قرارهما على انفسهما بسبب
الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم
اقراره على نفسه وانما قال وقبض المال لان القاضي
اذ اقضي ولم يقبل المدعي ما ادعاه لا يجب الضمان لعدم
الاتلاف ولم ينتقض اي القضا لانه لا يتحقق بالكلام
المناقض وحكمه قبله اي قبل القضا التفرير فقط

بالكلام
لا ينتقض
المناقض

وقد مر العبرة في حق الصمان للباقي لا الرابع هذا هو الأصل
وقد فرع عليه بقوله فان رجح احدهما ضمن النصف اذ
بشهادة كل منهما يقوم بنصف الحجة فيبقى احدهما علي
الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب علي الرابع صمان
ما لم تنق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم
ابتداء بعض العلة ثم يبقى ببقا بعض العلة كما بتدأ
الحول لا ينفقد علي بعض النصاب ويبقى منقدا ببقا
بعض النصاب وان رجح احد الثلاثة لم يضر اي
الرابع اذ بقي من يثبت بشهادته كل الحق وان رجح احد
صمنا اي الرابعان النصف اذ بقي علي الشهادة من يبقى
به نصف المال وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين
صمت الربع اذ بقي علي الشهادة من يبقى به ثلاثة
الارباع وان رجعتا صمتا النصف لبقا من يبقى به
النصف وان رجعت ثمان من رجل وعشرة ولاثمان
لبقا من يبقى بشهادته فكل المال وهو رجل وامرأتان

فان

فان رجعت اخري صمت التسع والربع لبقا من يبقى به ثلاثة
ارباع الحق اذ النصف يبقى بالرجل والربع بالباقية وان
رجح الكل اي الرجل والنساء فعليه السدس عند النصف
عندهما وكما بقي وهو خمسة الاسداس في الاولى والنصف
في الثمانية عليهن علي القولين لما ان النساء وان كثرت
في الشهادة لم يقمن الا مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل
شهادتهن الا بمقام رجل اليهن وكان الثابت بشهادته
نصف المال وبشهادتهن نصفه وله ان كل امرأتين
تقومان مقام رجل واحد فعشرة تسعة وخمسة من الرجال
فصاد كل لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا فان الصمان
عليهم يكون اسداسا وان رجعن اي النسوة العشرة
فقط وبقي رجل والنصف وفاقا اما عندها فظاهر
لان الثابت بشهادتهن نصف المال ^{فصاد} لو شهد به
ستة رجال ثم رجع خمسة وضمن رجلان شهدا مع امرأة
فرجعوا اي الكل لان المرأة الواحدة ليست بشاهدة

اذا المرأتان كشاهد واحد وكانت الواحدة بعض الشاهد فكان
 القضا مستندا الى شهادة رجلين بلا امرأة ولا يضمن
 راجع في النكاح بمهر مسمى مطلقا اي سواء شهد عليها او
 عليه الاصل ان الشهود به ان لم يكن ما لا بان كان قضا
 او نكاحا او نحوها لم يضمن الشهود عندنا خلافا للشافعي رحمه
 الله تعالى وان كان ما فان كان الائتلاف بعوض يعمله فلا
 ضمان على الشاهد لان الائتلاف بعوض كلا الائتلاف
 وان كان بعوض لا يعادله فيقدر العوض لضمان بل فيما
 ورآه وان كان للائتلاف بلا عوض اصلا وجب ضمان
 الكل اذا اتقر هذا فتقول اذا ادعى رجل على امرأة
 نكاحا وهي جالدة واقام عليه بينة فقضي بالنكاح
 ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى
 مهر مثلها او اقل او اكثر لانها وان اتلفا البضع عليها
 بعوض لا يعمله ولكن البضع لا يتقوم على المتلف وانما
 يتقوم على الممتلك ضرورة التملك فان ضمان الائتلاف

يقدر

يقدر بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله
 في ملك الزوج فقد صار متقوما اظهار الخطم الا ما زاد
 على مهر مثلها يعين ان كان مهر مثلها مسمى المسمى واكثر
 مما لم يضمن شيئا لانها اوجبا المهر عليه بعوض يعمله او يزيد
 عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج متقوم
 وقد بينا ان الائتلاف بعوض يعمله لا يوجب الضمان وان
 كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمانا الزيادة للزوج لانها
 اتلفا عليه قدر الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا راجع
 في البيع الا ما نقص من قيمة المبيع ان ادعى المشتري بان
 يقول اشتريت هذا العبد من هذا الرجل بالف وهو
 يساوي الفين فانكر المدعي عليه فشهد شاهدان ثم
 رجعا يضمنان للبائع الف لانها اتلفا عليه ولا يضمن ايضا
 راجع في البيع الا ما زاد على القيمة من الثمن ان ادعى البائع
 بان يقول ان المشتري اشترى مني هذا العبد بكذا
 وعليه الثمن وانكر المشتري فشهد شاهدان انه اشترى
 العبد بالفين وهو يساوي الفان ثم رجعا يضمنان الف

المشترى لأنها اتلفاه عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الوطي
الأنصف مهرها يعني إذا شهدا بالطلاق قبل الوطي ثم
رجعا يضمنان نصف المهر بخلاف ما إذا شهدا بالطلاق
بعد الدخول لأن المهر قائم بالدخول فلا اتلاف وضمن في
العقود القيمة يعني إذا شهدا على عتق عبد ثم رجعا
ضمننا قيمة العبد وضمننا في القصاص الدية يعني إذا شهدا
أن زيداً قتل بكرًا فاقص زيد ثم رجعا تجب الدية
عندنا إلا القصاص لأنه جزأ مباشر للقتل ولم
توجد منهما ذلك وعند الشافعي رحمه الله تعالى يقتص
ويضمن الفرع برجوعه لأن الحكم أضيف إلى أدائهما
في مجلس القضا فكان التلف مضافاً إليه فيضمن لا بقوله
بعد الحكم كذب شهود الأصل أو غلطوا في شهادتهم
لأنهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع
ولا يلتفت إلى قولهم لأن القضا المضي لا ينقض بقولهم

كما

كما لا ينقض برجوعهم كذا في الكافي ولا الأصل بقوله
ما أشهدته يعني أن الأصول إذا رجعوا بعد الحكم
وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا لم يضمنوا
أدلم يوجد من جهتهم سبب موجب للضمان لا نكارهم
سبب الاتلاف وهو الأشهاد على شهادتهم ولا يبطل
القضا للتعارض بين الخيرين فصا وكرجوع الشاهد
بخلاف ما قبل القضا لأنهم أنكروا التحميل ولا بد
منه أو بقوله أشهدته وغلطت يعني إذا قالوا
الأصول أشهدناهم لكن غلطنا فأنهم لا يضمنون عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأن القضا
لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع وعند محمد
ضمنوا لأن الفروع نقلوا شهادته الأصول فكانهم
حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجع الكل أي
الأصول والفروع ضمن الفرع فقط عندهما لأن سبب
الاتلاف الشاهدة القائمة في مجلس القضا وإذا

وجد من الفروع وعند محمد المشهود عليه مخير بين تقنين
 الفروع وتضمين الاصول لان القضاء وقع بشهادة
 الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم ووقع
 بشهادة الاصول من حيث ان الفروع نأيبون عنهم
 نقلوا شهادتهم بامرهم وصمن المزي الرجوع يعني ان
 المزي اذا رجع عن الترتيب ضمن عندا بي حنيقة رضي
 الله تعالى عنه لان الحكم انما يضاف الي الشهادة
 والشهادة انما تصير حجة بالعدالة وهي انما تثبت
 بالتركيبة فصارت في معنى علة العلة كالرمي فانه
 سبب لمضي السهم في الهوي وهو سبب الوصول
 الي المرمي اليه وهو سبب المرح وهو سبب ترداد
 الالم وهو سبب الموت ثم اضيف الموت الي الرمي
 الذي هو العلة الاولى حتي يجب عليه احكام القتل
 من القصاص والدية والكفارة وعندهما لا يضمنون
 لانهم اثنوا على المشهود خيرا فصاركوا لواءا على المشهود

عليه

عليه بان شهد واحقانه **لا شاهد الا حصان** يعني
 لو شهدوا بالا حصان ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط
 محض **كما ضمن به** اي بالرجوع **شاهد النبي لا الشرط** يعني
 ان شهد شاهدان باليمين وقال انه قال لعبد
 ان دخلت الدار فانت حرا وقال لا امرأته ان دخلت
 الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها وشهدا اخران
 بوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الغريقان بعد
 الحكم فالضمان علي شهود اليمين لا شهود وجود
 الشرط وهو قيمة العبد ونفق المهر لانهم شهود
 العلة اذ التلقاها حصل باعناق والتطبيق وهم
 الذين اثبتوا تلك الكلمة والتعليق بالشرط كان
 مانعا فنند وجود الشرط اضيف التلقا الي علقته
 لزوال المانع **كتاب الصالح** اورده هنا
 لانه انما يصار اليه اذا لم يكن من المدعي عليه اقرار
 ولا للمدعي شاهد فالناسب ان يعود بعد الاقرار

لعلة

٤٢٠
 لراسي
 ٤٢

والشهادة **هو** لغة اسم بمعنى لصاحبة وهو خلاف
الخاتمة واصله من الصلاح بمعنى استقامة الحال
وشرعا **مقدير رفع النزاع** **وركنه الايجاب والقبول**
بان يقول المدعا عليه صالحتك من كذا علي كذا او من
دعواك كذا علي كذا او يقول الاخر قبلت او رضيت
او ما يدل علي رضاه وقبوله **وشروطه القتل** وهو
شرط في جميع التفرقات الشرعية فالايصح صلح المجنون
وصبي لا يعقل **لا البلوغ فصيح من الصبي الماذون**
ان نفع او عري عن ضرورتي يعني اذا ادعي الصبي
الماذون علي انسان دينافصالحه علي بعض حقه
فان لم يكن له عليه بيينة جاز الصلح اذ عند انذارها
لاحق الا الخصومة والخلن والمال اتفع له منها ان كانت
لمرتبة لان المظنوع وهو لا يملكه وان اخر الدين جاز
سوا كانت له بيينة او لا لانه من اعمال التجار والصبي
الماذون في التجارات كالبائع **ولا الحرية** يعني ان حرية

المصالح

المصالح ليست بشرط ايضا **فصح** اي الصالح **من العبد**
الماذون انه كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح
للمولي علي خط بعض الحق اذ كان له عليه بيينة ويملك
الرجل مطلقا وخط بعض الثمن للعيب لما ذكر ولو صالحه
البائع علي خط بعض الثمن التاجيل جاز لما ذكر في الصبي
الماذون **ومن المكاتب** فانه تطير العبد الماذون
في جميع ما ذكر لانه عبد ما بقي عليه درهم فان عجز
المكاتب فادعي رجل عليه دينافصالحا ان ياخذ
بعضه ويوفر بعضه فان لم يكن له عليه بيينة لم يحز
لانه لما صار محجورا فلا يصح صلحه **وشروطه ايضا كون**
المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في الحل لاحقا
لده تعالى ففرع علي قوله ان يكون المصالح عنه حقا
المصالح بقوله **فلو ادعت مطلقة علي زوجها ان**
صياقي يدها منها وحججه فصالحته في النسب
علي شي بطل لان النسب حق الصبي لاحقها فلا تملك

عجز

الاعتياض عن حق غيرها وخرج علي قوله ثابتا في المحل
بقوله **ولو صالح الكفيل بالنفس علي مال علي ان يبريه**
من الغالة بطل لان الثابت للمطالب قبل الكفيل
بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس الكفول بنفسه
وذلك عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة الوالي
فلا يخرج الصالح عنها بخلاف الصالح عن القصاص لان المحل
هناك يصير مملوكا في حق الاستيفاء كان الحق ثابتا
في المحل فيمكن الاعتياض عنه بالصالح **لذا الصالح من**
الشفعة يعني اذا صالح الشفيع من الشفعة التي
وجبت له علي شي علي ان يسلم الدار للمشتري فالصالح
بالحل اذا حق للشفيع في المحل سوى حق القتل وهو ليس
بامر ثابت في المحل بل هو عبارة عن الولاية كما مر وخرج
علي قوله لا لله تعالى بقوله **ولو صالح عن حد بطل**
يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه حق الله تعالى
سواء كان مالا عينيا او دينيا او حق ليس بالحق لا يصح

الصالح

الصالح عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ
ذانيا او سارقا من غير اوسار بخرق فصالحه علي
مالا ان لا يرفعه الي ولي الامر لانه حق الله تعالى
ولا يجوز الصالح من حقوقه تعالى لان المصالح بالصالح
يتصرف في حق نفسه اما بالاستيفاء كل صعد او سلبا
بعضه واسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا
لا يجوز في حق غيره وكذا اذا صالح من حد القذف
بان قذف رجلا فصالحه علي مال علي ان ينفق عنه
لان الله وان كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى
والمغالوب ملحق بالعدوم شرعا **بخلاف التفرير**
حيث يصح الصالح عنه لانه حق العبد **والقصاص**
في النفس ومادونها لانه ايضا حق العبد **وشروطه**
ايضا لون البدل مال الاصل في هذه الفصول ان
الصالح يجب حله علي اقرب العقود اليه واشبهها
روما للتصحيح تقرق العاقل بقدر الامكان فاذا

كان عن مال بمال كان في معنى البيع فلا يصح الصلح
على الخمر والبسطة والدم وصيد الامرام والحرم ونحو
ذلك لان الصلح معنى المعاوضة فما لا يصح للعوض
في البيع لا يصح في الصلح **معالمه وان احتياجه**
الي قبضه والا يستقرط معاومته فان من ادعى حقاني
دار وادعى المدعي عليه قبله حقاني حانوته فتصلحا
علي ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه وان لم
يبين كل منهما مقدار حقه لان جهالة التقاد لا تستفي
الى المنازعة لذاتي الكافي **او منفعة** بان صلح على خدمة
عبد بغيره سنة او ركوب دابة بغيرها او زراعة ارض
او سكون دار وقتا معلوما جاز الصلح ويكون في معنى
الاجارة لا عليك المنفعة بعوض قد وجد **وحله وقوع**
البراة في الدعوي بلامرانه عقد يرفع التراجع **وهو اي**
الصلح **املا باقرار** من المدعي عليه **او سكون** من كان يترك
او انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير منه بالله

فالظاهر

فالظاهر العموم **الاول** اي الصلح باقرار **كس** في احكامه
لوقوعه على بال لان حقيقته البيع مبادلة مال بمال
كما في **فيمر فيه** اي في هذا الصلح **احكامه** اي احكام البيع
وهو السقعة والرد بعيب وخيار الروية وخيار
الشروط والقساد يجرها الى البطل لانها هي المقضية الى
المنازعة دون جهالة المصلح اعنه ولانه ينفذ التقاد
لا يفضي اليها **وان استحق المدعا او بعضه رجع المدعا**
عليه على المدعي **بالبدل** في الصورة الاولى **او بعضه**
في الثانية يعني اذا ادعى زيد على بكر دار او بعضا
منها وصالح بكر في الدار على الف وفي الثاني على خمسمية
فاستحققت الدار كلها او بعضها رجع بكر على زيد في الاول
بالالف وفي الثاني بخمسمية **وان استحق البدل او بعضه**
رجع المدعي وهو زيد على المدعي عليه وهو بكر **بالمدعا**
وهو الدار او بعضها لان كلا منهما عوض عن الاخر فا
يما اخذ منه بالاستحقاق رجع بما دفع ان كلا

فبالكل وان بعض فالبعث كما هو حكم المعاوضة **وكما جازم**
عطف على قوله كبيع **لوقوع الصلح عن مال بمنفعة**
لان العدة للمعاني والاجازة تملك المدفوعة بعوض وهذا
الصلح لذلك **فشرط التوقيت فيه وبطلان موت احدهما**
في المدة كما هو حكم الاجازة وقدم **والاخير ان** اي الصلح
بسكوت وانكار معاوضة **في حق المدعي** لانه ياخذ
عوضا عن حقه في زعمه **وفدا يمينه وقطع نزاع في حق**
الاخر اذ لو لاه لبقى النزاع ولزم اليمين وهذا في انكار
ظاهر واما في السكوت فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا
يثبت كونه عوضا في حقه بالسكوت مع ان عمله حلي
الانكار اولى لان فيه دعوى تغريغ الذمة وهو الاصل
فلا مشقة في صلح عن دار مع احدهما يعني اذا ادعي
رجل على اخر دأما فسكت الاخر وانكر فصالح عنها بدفع
شيء لم تجب الشقة لانه يزعم انه متبقي الدار المملوكة
علي نفسه بهذا الصلح ويوقع خصومة المدعي عن نفسه

لانه

لانه يشترى بها وزعم المدعي لا يثبت **وتجب اي الشقة**
لوقوع الصلح عليها اي على دار بان يكون بدلا **بامرها**
اي الانكار والسكوت لان المدعي ياخذها عوضا عن حقه
في زعمه فيعامل بزعمه والاقرار محتمل مثلها **وانا استحق**
المدعي او بعضه في صورة الصلح بسكوت او انكار **يرد**
المدعي البديل اي بدل المدعي وبعضه **ويجاء مع**
المستحق لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا ليدفع
خصومته عن نفسه ويبقى المدعى في يده بلا خصومة
احد فان استحق لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا
ان المدعي لم يأت له خصومة فرد عليه **وان استحق**
البديل او بعضه رجع **الى الدعوى في كله** ان استحق
كل العوض **او بعضه** ان استحق بعضه لان المدعي لم ينزل
الدعوى الا ليعلم له البديل فاذا لم يسلم له رجع بالبديل
هالا البديل قبل التسليم الى المدعي **كاستحقاقه في**
المضلين اي فصل الاقرار وفصل السكوت والانكار

فان كان عواقب الرجوع بعد الصلح على المدعي وان كان عن
 انكار رجوع بالدعوى **صالح علي يعفي ما يدعيه لم يصح**
 يعني اذا ادعى رجل على اخيه ان فصلحه على قطعة منها لم يصح
 الصلح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض
 المدعى كان استيفاء لبعض الحق واستقاطا للبعض والا
 سقاطا لا يرد على الدين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا
 مات واحد فترك ميراثا فترجع الورثة عن نصيبه لم يجز
 لكون براءة عن الاعيان **الا بزيادة شيء في البدل او**
الابراعى دعوى لباقي هذا ما لو افي الخيالة في جواز
 الصلح على بعض المدعى ان يزيد على بدل الصلح درهما
 مثلا ليكون مستوفيا بعض حقه واخذ العوض عن الاخر
 يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان الابراعى دعوى العيني
 جاز **صح** اي الصلح **عن دعوى المال** لانه في معنى البيع
 كما جاز بيعه جاز صلحه **وعن دعوى المنفعة** كان يدعي
 في دار سكني سنة وصية من صاحبها فجد الوارث او اقر

فصلحه

فصلحه على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بلا جارة
 جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة على المنفعة
 اذا كانتا مختلفتي الجنس بان يصلح عن السكنى على خدمة
 العبد مثلا او اما اذا اتحد جنسهما كما اذا صلح عن السكنى
 مثلا فلا يجوز علي السكنى وقدم في كتاب الاجراء **وعن**
دعوى الرق اي اذا ادعى على مجبور الحال انه عبده فصلحه
 المدعى عليه على مال جاز **وكان عتقا بال مطلقا** اي في حق
 المدعي والمدعى عليه حيث يثبت الولا **لوقع** الصلح
باقترار من المدعى عليه **والا** اي وان لم يكن باقترار **فقطع**
نزاع في زعم المدعى عليه وعق بمال في زعم المدعي
 حتى لا يثبت الولا الا ان يقيم المدعي البينة فتقبل
 فيثبت الولا **وعن دعوى الزوج النكاح وكان خلع**
 يعني صح الصلح اذا كان الرجل هو المدعي والمرأة تتكسر
 لا مكان اعتبار الصالحة فيه بان يجعل في حقه في معنى
 الخلع لان اخذ المال عن ترك البضع خلع والصلح يجب

جملة علي أقرب عقود اليه كما في حقها الاقدار اليمين
وقطع الخصومة **لا عن دعواها النكاح** اي لا يجوز
الصالح اذا كان المدعي المرأة بان تدعي نكاحا على رجل
فصالحها على شيء وانما لم يميز لابدول لها النزول الدعوي
فان جعل نزول الدعوي منها فرقة فلا عوض على الزوج
في الفرقة كما اذا امكن ابن زوجها وان لم يجعل فرقة
فالحال على ما كان عليه قبل الدعوي لان الفرقة لما لم توجد
كانت دعواها على حالها لبقاء النكاح في زعمها فلم يلحق
عنة السبي في مبالاة العوض فكان رشوة وقيل يجوز لانه
يجعل كانه زاد في مهرها ثم خالها على اصل المهر الزيادة
ولا عن دعوي حد لما عرفت ان الصالح لا يجري في حق
الله تعالى **وعن دعوي نسب** لان الصالح اما استقاط
او معاوضة والنسب لا يحتملها **ولا اذا قتل ما دون**
رجل اعدا او صالح عن نفسه لان نفسه كية من كسبه
فلا يجوز له التعرض فيها ثم صالح العبد الماذون له

وان

وان لم يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتله بعد الصالح
لانه اذا صالحه فقد غفر عنه ببدل صح العقول لم يجب
البذل في حق لولي بل تاخر الي ما بعد العتق لان صلحه على
نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم يصح في حق لولي فصار
كانه صالحه عن بدل موجب لولا اخذ به بعد العتق ولو فعل
ذلك جاز الصالح ولم يلحق له ان يقتله فكذلك هذا اذا في
العناية **وصح** اي الصالح يعفي صالح المولي عن نفسه **عبوله**
فعاد ذلك اي لقتل عدا الان بعد من كسبه فيجوز التعرض
فيه واستخلاصه **وصح صالح المكاتب عن نفسه**
لانه كالحرة ووجه عن يد المولي ولهذا ان ادعى احد رقبته
فانه يكون خصما فيه واذا اخني عليه كان الارش له واذا قتل
لا تكون قيمته للمولي بل لورثته حتى يودي بها كتابته
ويحكم بحريته في اخر حياته ويكون الفضل لهم فصالحا كالم
فيجوز صلحه عن نفسه ولا لذلك العبد الماذون ذلك الزبط
وصح الصالح عن مغضوب تلقى بالكر من قيمته او عرض

يعني ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستملكه
 فصالحه على الغني او عرو وبن جازر وعندهما لا يجوز اذا كان
 بغير فاحش لاحقه في القيمة فالزائد عليها ربا وله
 ان حقه في الهالك باق ما لم يعلم القاضي بالفان حتى اذا
 ترك الثمين بقي العبد هالكا على ملكه حتى يكون الكفن
 عليه فاعتياضه بالثمن قيمته لا يكون ربا اذا الزايد
 على المالية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة
 حتى لو قضي القاضي بالقيمة ثم صالح على الاثر لم يجز
 لان الحق انتقل بالقضا الى القيمة ولذا الصالح بعرض
 وان كان قيمته الثمن قيمته مضمون تلقى لعدم
 الربا **وصح في العمد بالثمن الدية والارضى في الفظا لا**
 لان الدية في الخطا مقدرة والزيادة عليها تكون ربا
 فيبطل الفضل والواجب في العمد هو القصاص وهو ليس بمال
 فلا يتحقق فيه الربا فلا يبطل الفضل هذا اذا صالح
 على احد مقدار الدية فان صالح على غير هاهنا لانه

مبادله

مبادله بها لكن يشترط القبض في المجلس ليجز عن ان
 يكون دينه دين كذا في الكافي **كما في موسر اعتق**
نفسه له وصالح عن باقيه بالثمن بنصف قيمته
 يعني عبدا بين رجلين اعتقه احدهما وهو موسر فصالح
 عن باقيه بالثمن بنصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة
 في العتق مضمون عليه كما مر في بابيه وتقدير الشئ ليس
 دني من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه **وصالح**
بغير فاحش مطلقا اي وان كان قيمته الثمن قيمة نفسه
 لان الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس **وكل بالصلح**
عن دم عملا او علي يعفى دينه عيده من المكيلات او
 الموزونات **لزم بولد الموكل** دون الوكيل لانه اسقاط
 محض فكان الوكيل سفيرا محضا فلا ضمان عليه كالوكيل
 بالنكاح **الا ان يضمه** اي الوكيل البدل فانه حينئذ يكون
 مواخذا بالفان لا الصالح **صالح فصولي وفي البدل**
او اضاف الى ماله بان قال علي في هذا **واشار الى**

في العتق مضمون عليه كما مر في بابيه وتقدير الشئ ليس دني من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه

تتداو عرف بالابنية الى نفسه بان قال علي هذا الا لى
او علي هذا العبد او اطلق بان قال علي لى ونقد اي سلم
صح اي الصلح في هذه الصور وصار اي المصلح مقترعاً هذه
اي في الصورة الرابعة لان فعله بلاذن المدعى عليه
وان لم ينقد اي لم يسلم العضو الى البدل وقف اي صار الصلح
موقوفاً علي الاجارة فاذا اجاز المدعى عليه صح
الصلح ولزمه البطلان الا اي وان لم يخبره رد اي الصلح
هذه صور خمس لان العضو لي امان يفي المال او لافان لم
يفي فاما ان يشير الي نقد او عرف او لافان لم يشتر فاما
ان يسلم العضو او لاف الصلح جاز في الوجوه كلها الا الوجه
الاخير وهو ما اذا لم يفي البدل او لم يصفه الي ماله ولم يشتر
اليه ولم يسلمه الي المدعي حيث لا يحكم بجواربه بل يكون
موقوفاً علي الاجارة اذ لم يسلم للمدعي عوض فلم يبيح
حقه هجنا لعدم رضايه فان اجاز المدعي عليه
جاز ولزمه المسرور لا التزامه باختياره وان رده بطل

مظاہر

فجاء لان سائر الوجود فانها جائزة **اما الاولى** فلان الماحل
للمدع عليه البراه وفي حقها الاجنبي والمدع عليه سوا
ويجوز ان يكون العضو لي صبيلا اذا ضحك العضو لي بالخلع
اذا ضحك البهله **واما الثاني** فلانه اذا اضافة الي نفسه
فقد التزم تسليمه فصح الصالح **واما الثالثة** فلانه اذا
عينه للتسليم فقد شرط سلامة العوفي فصار العقد
تاماً بقبوله ولو استحق هذا العبد او وجد به عيبا فزده
او وجد حراً او مدبراً او مكاتباً فلا سبيل له على المصالح
ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يفي **واما الرابع**
فالان دلالة السليم برضي المدعي فوق دلالة النفي
والاضافة الي نفسه على رضاه **والخامس** لما لم يكن كباقي
الوجود لم يفد صحة الصالح **باد**

الصالح في الدين الصالح على جنس ما له عليه اي اذا كان
بدل الصالح من جنس ما يستحقه المدعي على المدعي عليه
بمقدار ما ائنه جرت بينهما فالصالح اخذ الحق حقه

فوقه معتد في انية صور المتن به وعلقه على الصلاة
لعمري ما عليه يغضب حال الحال المتن من المدا انية
وكان الاول بيان ما يحمله المتن من المدا انية
والغضب انتهى كبر ما فيها

وحط الباقيه لان ترقى العاقل البالغ بغير ما امكن
 ولا يمكن تفحصه معاوضة لما فيه من الربا **ففي** اي
 الصالح عن الن على خماسية **وعن الن جيار علي خماسية**
زبور فبطل حط البعض في المسئلة الاولى للبعض
 والصفة في الثانية لان عن هذه الخمسة كانت مستحقة
 بذلك العقوبة الذي الدين به **وعن الن حال علي الف**
موجل اذ لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم
 بالدرهم نسية لا يجوز فلا بد من حمله علي تاخير فيه
 معني الاسقاط **وعن عشرة دراهم وعشرة دنانير علي**
خسة دراهم حالة او وجلة اذ يصير حط الدنانير
 كلها وبعض الدراهم وتاجيلا للبعض لا معاوضة
 لان معني الاسقاط لازم في الصالح فاذا امكن ان
 يجعل حطا واسقاطا لم يعتبر **لا عن درهم علي**
دنانير وجلة لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدائنه
 فلا يمكن حمله علي تاخير حقه فيحمل علي المعاوضة

في حط الباقي
 من الن جيار علي
 خماسية

ويبيع الدراهم بالدنانير نسية لا يجوز **ولا عن الن موجل**
علي نصفه حال لان المجل غير مستحق بعقد المدائنه
 اذا المستحقة به هو المجل والمجل غير منه فقد وقع الصالح
 علي ما لم يكن مستحقا بعقد المدائنه فصار معاوضة
 والاجل كان حق الديون وقد تركه بازاء ما حطه عنه
 من الديون فكان اعتناضا عن الاجل وهو حرام الا ترى
 ان ربا النسية حرم بشبهه مبادلة المال بالمال الاجل
 فلان يحرم حقيقته اولى **ولا عن الن سور علي نصفه**
بيضا لان البيض غير مستحق بعقد المدائنه لان من
 له السواد لا يستحق البيض فقد صالح علي ما لا يستحقه
 بعقد المدائنه فكان معاوضة الالف بخمسمائة
 وزيادة وصف الجودة فكان ربا **ولا عن دين عليه**
علي جنس غيره بخير عينه لان الصالح علي غير جنس
 الحق لا يكون الا معاوضة وجهالة البدل تبطلها
وعالم عن الن حنطة علي عشرة دراهم فان قبض

اي العشرة في المجلس **جاز** اي الصالح لما عرفت ان الصالح
 في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض
 احد الموضعين في المجلس **والا فلا** اي ان لم يقبض
 العشرة فلا يصح الصالح لانه حينئذ يكون بيع الوبي
 بالدين وهو باطل **وان قبض خمسة وبقي خمسة**
فتقر فاشع في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك
 القدر **كذا المجلس** يعني لو صالح عن عشرة علي مكمل
 او موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت
 قال ادفع الي خمسمائة **عدا علي** **انك بري** **بن الباقي**
فان دفع غدا بري **والا فلا** اي ان لم يدفع
 لم يبر اعند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وعند
 ابي يوسف حرمه الله بري لان الابرا حصل مطلقا
 فثبت البراءة مطلقا كما لو بدا بالابرا كما سياتي
 ولهما انه ابرامقيد بالشرط والمقيد به يفوت
 عند فواته وذلك لانه بدا بالاداء خمسمائة في الغد

وانه

٢٣٠
 كراسي
 ٤٣

وانه يصلح غرضا حذرا فلا سده او تراسلا الى الحاجة
 او ربح فصالح ان يالون شرطا بحسب المعنى وكلمة
 علي وان كانت للمعاوضة لكنها قد تكون بمعنى الشرط
 كما في قوله تعالى ييا يعينك علي ان لا يشركني بالله
 شيئا وقد تغرر العمل بمعنى المعاوضة فحل علي الشرط
 تقعيما لتفرقه وهذه المسئلة علي وجوه احدى هاتما
 ذكر والثاني ما ذكره بقوله **ولو قال اصالحتك** اي عن الالف
 علي خمسمائة تدفعها الي غدا وانت بري من الفضل
 علي انك ان لم تدفعها غدا فالحال عليك كان الامر
 كما قال يعني لو قبل وادي بري عن الباقي والا فالحال
 عليه كما في الوجه الاول وهذا باجماع لانه ان تخرج
 التقييد فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله
 وان قال ابرأتك عن خمسمائة من الالف علي ان تعطيني
 خمسمائة غدا بري وان وصليته لم يعطها لانه اطلق
 الابرا واداء خمسمائة غدا لا يصلح عوضا ويصلح شرطا

مع السك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك
 بخلاف اذا بدا باءا ضمانية لان البر حصل مقر وثابه
 في حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا وحيث
 انه يصلح شرط لا يقع مطلقا فلا يشب الاطلاق
 بالشك فافترقا وذكر الرابع بقوله **واذا لم يوقت**
 اي لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع الي ضمانية علي
 انك بري من الباقي **بري** لانه لما لم يوقت للار وقتا
 لم يكن الاداء عرضا صحيحا لانه واجب عليه في كل زمان
 فلم يتقيد بل حمل علي المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف
 ما مر لان الاداء في الخذفية مرفى صحيح كما مر وذكر الخامس
وان علق صريحا بالربح يعني اذا قال ان اديت
 الي او متي واذا فانت بري لم يصح الا بري لانه
 علقه بالشرط صريحا وهو باطل لما مر من بيان ما
 يبطل بالشرط وما لا يبطل **قال** اي المديون **سر**
للدان لا قر لك بما لك حتى توخره عني ونحوه

اي التأخير

اي التأخير او الخط **صح** اي التأخير والخط لانه
 ليس بملك **عليه** اي الدان حتي انه بعد التأخير يفتان
 من مطالبته ما خط ابد **ولو اعلن** اي ما قاله سرا
اخذ الان اي اخذ المال من المقر في الحال بلا تأخير وخط
الدين المشترك اذا قبض احدوها شيئا منه ساء
وكذا الاخر فيه هذا هو اصل ما يفتقر عليه فروع
 يعني اذا كان لرجلين دين علي اخر فقبض احدوها شيئا
 ملكه مشاعا فاصله فلصاحبه ان يشاركه في الموقوف
 لانه وان ازاد بالقبض اذ مالية الدين باعتبار
 عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الي اصل الحق
 فيصير كزيادة الثمرة والولد فله حق المشاركة ولكنه
 قبل المشاركة باق علي ملك القابض لان العين غير الدين
 حقيقة وقد قبضه بدلا من حقه فيملكه حتي ينفذ
 تفرقه فيه ويفنى لسريته حصته والدين المشترك ان يكون
 واجبا سب متحدا كمن المبيع اذا اتحدت الصفقة

هذا هو اصل ما يفتقر عليه فروع
 يعني اذا كان لرجلين دين علي اخر فقبض احدوها شيئا ملكه مشاعا فاصله فلصاحبه ان يشاركه في الموقوف
 لانه وان ازاد بالقبض اذ مالية الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الي اصل الحق فيصير كزيادة الثمرة والولد فله حق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق علي ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا من حقه فيملكه حتي ينفذ تفرقه فيه ويفنى لسريته حصته والدين المشترك ان يكون واجبا سب متحدا كمن المبيع اذا اتحدت الصفقة

الباقى على ما بقى من السهام لان الحق عاد الى هذا القدر
حتى لو كان لهما على المديون عشرون درهما فابرا احد
الشريكين عن نضو نصيبه كان له المطالبة بالخمس
ولسالت المطالبة بالعشرة **صالح عن عيب فظهر عوده**
او زال بطل الصلح قال في العادية ادعى عيبا في جارية
اشترها فأنكر البائع فاصطلى على مال علي ان يبري
المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب
او كان ولا نه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح
صالح احدثني السلم عن نصيبه علي ما دفع فان اجاز
الاخر ينفذ عليهما وان رده رد يعني اذا سلم جلا
الي اخر في طعام ثم صلح احداهما مع المسلم اليه علي ان
ياخذ نصيبه من راس المال ويفسخ عقد السلم في نصيبه
لم يخرج عندي خيفة ومحمد الا اذا اجاز اخر فان اجاز
جاز وكان المقبوض من راس المال مشتركا بينهما وما بقى
من السلم مشترك بينهما ايضا وان لم يخرج الصلح باطل

وقلا

وقال ابو يوسف رضي الله عنه جاز اعتبارا بساير
الديون فان احد الدينين اذا صلح المديون عن
نصيبه علي بدل جاز فكان الاخر محيرا بين ان يشاركه
في المقبوض وبين ان يرجع علي المديون بنصيبه لذلك
هنا ولهما انه لو جاز قاما ان يجوز في نصيبه خاصة
او في المنقوض من النصيبين فعلي الاول لزوم قسمة الدين
قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز
ولا تغيير الا بالقسمة وقد تقدم بطلانها وان كان
الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ علي شريكه
عقده فيفتقر الي رضاه **اخرج احد الورقة عن عري**
او عقار عال لو اخرج عن ذهب بفضة او بالطلس
اي عن فضة بذهب او عن نقدين بهما اي بالتقديين
بان كان في التركة درهم ودنانير وبطل الصلح ايضا
درهم او دنانير **ص** اي الصلح صرفا للجنس الى خلافه
كما في البيع **قليل له او لا** اي لا يتغير في التقديين

التساوي بل يعتبر التقابض في المجلس لانه صرف فان
وجد صح والافلا **وفي التقدين وغيرهما نأخذ التقدين**
لا اي اذا كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فالحق
عليه ذهب او فضة لم يرجح لاحتمال الريا **الا اذا كان**
المعطي الثمن حصته من ذلك الجني لكون حصته
بمثله والزيادة بمقابلة حقه من بقية التركة
صوناً عن الريا فلا بد من التقابض فيما يقابل حصته
من الذهب والفضة لانه صرف في هذا القادر **وبطل**
ان شرط لهم الدين من التركة يعني اذا كان في التركة
دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا
الصلح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يبيد
ملكاً حصته من الدين السائر الورثة بما اخذ منهم
من العين وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل
وان كان بعوض واذا بطل في حصته الدين بطل
في الكل **الا اذا شرطوا ابراء الغرماء** اي من الدين

ولا يرجع عليهم بنصيب المصلح فحينئذ يصح الصلح
لانه حينئذ يكون تملك الدين من عليه الدين
او قضوا نصيب المصلح منه اي من الدين تبرعا
ثم تقال الخواص بقي من التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها
من الضرر ببقية الورثة فالاولي ما ذكره بقوله
او اقرضوا اي المصلح **قرض حصته منه** اي من
الدين **فصل الخواص عن غيرهم** واحالهم اي احال المصلح
الورثة بالقرض الذي اخذ منهم **على الغرماء** ويقبلوا
الحالة **واختلف في صحة الصلح عن تركة مجهولة**
لاديين فيها قوله على مكيل او موزون متعلق
بالصلح يعني اذا لم يلني في التركة دين واعيانها غير
معلومة واريد الصلح على مكيل او موزون فقبل
لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكيل او موزون
ونصيبه من ذلك مثال بدل الصلح فيكون ربا وقبل
يصح لاحتمال ان لا يكون في التركة مكيل او موزون

وان كان فيحق ان يكون نصبه اقل بدل الصالح كان
القول بعدم الجواز موديا الي اعتبار شبهة الشبهة
والاعتبار بها **وصح في الاصح عن تركه مجهولة في يد**
البقية من الورث **غير المكمل والموزون** لانه لا يقضي
الي المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة
وقيل لا يصح لانه يبيع اذ المصالح عنه عين ومع
الجهالة لا يصح البيع **كتاب القضا**
اورده بعد الصالح لانه انما يحتاج اليه اذ لم يكن
بين المتخاصمين **هو لغة الاحكام** وشرعا **الزام**
على الغير ببينة او اقرارا وتكول لان حقيقة
فصل الخصومة هو وانما يكون به **واهل الشهادة**
لان كلامها من باب الولاية لانه تنفيذ القول علي
الغير ولان كلامها الزام اذ الشهادة ملزمة علي
القاضي والقاضي يلزم علي الخصم فما يشترط لاهلية
الشهادة يشترط لاهلية القضا **وشرط اهليتها**

ولا

بشرط اهليته وقد مر ذلك في كتاب الشهادة **والقاضي**
اهلها فيكون اهله لانه لا يقبل اذ لا يؤمن عليه
لقلة مبالاة بواسطة فسقه حتى لو قلد كان
المعدل انما **كما يصح قبول شهادته** لوجود اصل
الاهليته ولا يقبل لما ذكر حتى لو قيل القاضي وحكم
بما كان اثما لانه ينفذ وفي الفتاوي القاعدية حذا
اذ اغلب علي ظنه صدقه وهو ما يحفظ **اختلاف في**
كون المهر شرط لنفاذه وكون القسمة من اعماله
المهر شرط لنفاذ القضا في ظاهر الرواية وفي رواية
النوادر ليس بشرط وكثير من مشايخنا رضي الله عنهم
اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو امر رجلا
بالقسمة في الرستاق جاز باتفاق الروايات لان
القسمة ليست من اعمال القضا وكذا الوجه في القري
ونصب قضا في امور الصغار والواقف وتكاح الغفار
كذا حكي فتوى طهير الدين مرغيباني لانه ليس بقضاء

ولأن أعمال القضا قال في الفصل الحادي والثلاثين
من شهادات المحيط أن هذا مشكل عندي لأن القاضي
إنما يفعل ذلك بولاية القضا الأتري أنه لو لم يؤذن
له بذلك لم يمكنه فكان من جملة القضا **أخذ القضا**
برشوة لا ينفذ حكمه قال في العمدية القاضي إذا
أخذ القضا برشوة هل يصير قاضيا اختلف فيه
المسايخ والصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى
لا ينفذ قضاؤه **وان كان عدلا ففسق بأخذها**
يستحق الغزل لوجود سب الاستحقاق وقيل ينفذ
لأن المقلد اعتقد عدالة فلم يرض بقضائيه
بدونها وقال قاضي خان أجمعوا أنه إذا ارتشي
لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشي **وينبغي أن يكون موثوقا**
به في عفاقه وهو الاحتراز عن الحرام **وعقله وملاحة**
وفهمه وعلمه بالسنة والآثار وهي ما يروى عن
الأصحاب رضوان الله عليهم **ووجوه النفقة**

أي ماله

أي مسائل متعلقة بأحكام التواضع **والاجتهاد شرط**
الأولية لا يجوز لهذا المعنى يعني ينبغي أن يكون
موصوفا بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه أيضا الاجتهاد
ولا يطلب القضا أي بالقلب **ولا يسأل** أي باللسان
لقوله عليه الصلاة والسلام من سأل القضا وكل إلى نفسه
أجبر عليه تزل عليه ملك يسدده أي يلهمه الرشد ويوفقه
للصواب **وتختار الأقدار والأولي** أي ينبغي للمقلد أن يختار
للقضا من هو أقرب وأولي به **ولا يكون قضا غليظا**
جبارا عنيدا لأنه خليفته النبي صلى الله عليه وسلم
في القضا قال عليه الصلاة والسلام من قلد غير عملا وفي
رعيته من هو أولى به منه فقد خان الله ورسوله وخان
جماعة المسلمين وعمل القضا من أهم أمور الدين وأعمال
المسلمين **ويكرم التقليد** أي أخذ القضا من خاف الحيف
أي الظلم والجور على غيره وإن آمن منه لا يكرم وقيل يكرم بال
أكرام لقوله عليه الصلاة والسلام من ابتلا بالقضا فأنفذ

بغير سكين وقيل قد اذ ذراه بعض القضاة وقال كين يكون
هكذا ثم دعي في مجلسه بمجسوي شعره فجعل الحلاق
يجلق بعضا شعرا ذقنه فمطس فاصاب الموسي
حلقة والقي راسه بين يديه كذا في الكافي **ويجوز**
تقلده من الجابر كما يجوز من العادل لان الصحابة
تقلدوا القضاة من معاوية بعد ان اظهر الخلاف لعلي
رضي الله عنهم مع ان الحق كان مع علي رضي الله عنه
وتقلدوا من يزيد مع فسقه وجورهم والتابعون
تقلدوه من الجابر مع كونه اظلم اهل زمانه **ومن اهل**
البي قال في العاديات التقلد من اهل البي يصح ويجوز
استيلاء الباغي لا ينزع قضاة العدل ويصح عزل
الباغي لهم حتى لو انهم الباغي بعد ذلك لا تنفذ قضاة
ياهم بعده ما لم يقلده السلطان العدل **فان تقلد**
طلب ديوان قاضي قبله وهي الخرابطة التي فيها نسخ
السجلات والصلوك ونحو ذلك لان القاضي يكتب

سختين

سختين احديهما تكون في يد الخصم والاخر في ديوان القاضي
اذ يحتاج اليها المعني من العاني وما في يد الخصم لا يؤمن
عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي كتب عليه القاضي
المعزول هذه السخنة ان كان من بيت المال يجبر علي دفعه
لانه انما كان في يد لعمله وقد صار العمل لغيره وكذا ان
كان من ماله او من مال الخصوم في الصحاح لانه ما اتخذ
للقول بل للمتدين وكذا الخصوم تركه في يد لعمله
وقد انتقل العمل الي غيره **والزم محبوسا قريحا او اقام**
عليه بينة يعني تطرف في حال الحبس بين لانه نصب ناظرا
للمسلمين فمن اقر بحق او انكر فقامت عليه بينة الزم اياه
ولا يقبل قول المعزول عليه الا بينة لانه صار لواحد
من الرعايا وسهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا
كانت بفعل نفسه **والا** اي وان لم يقر ولم تقوم عليه
بينة **نادي عليه** اي لم يجعل تخليته حتي ينادي عليه
ان يامر مناديا ينادي كل يوم اذا جلس من كان يطلب

فلان بن فلان الجوس الغلابي فليختر حتى يجمع بينهما
فاذا لم يظهر خصم اخذ منه كفيلا بنفسه **وخاله** اي
اطلقه **وتطرق في الودائع** وغللات الوقت التي وضعها
المزول في ايدي الامنا **وعمل بالبينة** او **افرازي اليد**
لان كل ذلك حجة لا بقول المزول لما **ان يقر**
ذو اليد بالتسليم منه اذا ثبت باقراره ان اليد
للقاضي فيصح اقرار القاضي كانه في يده في الحال لان
من في يده مال اذا اقر به لانه يقبل اقراره **وجلس**
للعلم في مسجد والجامع اولى لانه اشهر مواضع البلاد
او يجلس في داره **واذن للناس بالدخول فيها ويجلس**
معه من كان يجلس قبل لان الجالس في داره وحده يورث
التمه **ورداي** لم يقبل **هدية** لان قبولها يودي الي
مراعات المهدي **الامن ذي حرمة محرم او من اعتاد**
مهاداة اي لا يرد منها **قد راعها** اي جرت عادته
قبل القضا بهما **مادة** لان الاول صلح الرحم والثاني

يخفى

ليس للقضا بل جري على العادة ان لم يكن لهما خصومة
اذا لو كانت لكان الا لا يقضاه **ويشهد الجنازة** لانه
من حقوق المسلم على المسلم **لا الدعوي الخاصة** وهي ما لم
يعلم المضيف ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها لان
الخاصة لاجل القضا بخلاف العامة **ويعود مرافقا**
لانه ايضا من جملة الحقوق **وسوي بين الخصمين جلوسا**
مواقبال لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ابتلي احدكم بالقضا
فليسو بينهم في المجلس والاشارة والنظر **ولا يسار احدوها**
ولا يشتر اليه ولا يلقنه حجة للتمه **ولا يفحله في**
وجهه لانه اغرا على خصمه **ولا ينج مطلقا** اي لا يماز
سهما ولا واحد منهما ولا غيرها لانه يزيل مهابة القضا
وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يجوز معه ما قال
في الكافي ولا يجوز معه ولا مع غيره **ولا يلقنه حجة**
للتمة **ولا يلقن الشاهد الشهادة** بان يقول له اشهد
مكذا او كذا لانه اعانة لاحد الخصمين فيكره كلقني للضم

واستحبه ابو يوسف **فيما لا تهمه** لان الشاهد قد يحضر
لمهاينة المجلس فكان تلقيبه احياء الحق بمنزلة احضار
الخصم والتفيل **واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او**
بيئته امر اي القاضي المقر **بوجهه** اي دفع الحق فان اي
اي امتنع عن الدفع **جسه** شرط الاباء دام ولم يفرق
بين ما اذا ثبت الحق عليه بينه واقراره وقرينة بينهما
في الهداية فقال اذا ثبت الحق بالبينه يحسبه كما ثبت
لفظ والمطل بانكاره وان ثبت باقراره لم يعمل بحسبه
اذا لم يعرف كونه مما طلا في اول الوهلة فطعوله طمع
في الامهال فلم يتصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك
حسبه لظهور مطله ومثله حكمي عن الصدور الشهيد
والحكمي عن سمي لايمة على ذلك لانه اذا ثبت بالبينه
يقتررو ويقول ما علمت ان له علي ديننا الا الساعة
فاذ علمت قضيت ولا يتاتي ذلك في الاقرار والا
حسن ما ذكره هنا كما قال الزيلعي **قد رماير** يختلف

في نفي

في تقادير مدة الحبس والصحيح انه موقوف لي يري
القاضي لان الحبس لا يذا واحوال الناس فيه متفا
وته **بطلب ذي الحق** متعلق بقوله جسه وكذا قوله
فيما الزمه متعلق به **بدل** اي مال حصل له كشيء مبيع
وقرض او التزامه بحقوق كالمهر والمحل وبدل الخلع
ودين الكفالة لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه
به واقدامه على التزامه باختياره دليل يساهم
وفي غيرها من الديون لا اي لا يحسب **ان ادعي الفقر**
اذ لا دليل على اليسار **الا ان يثبت غريمه غناه** فيحسبه
قد رمايراه كما امر لان دليل اليسار اذا لم يوجد كان
القول لمن عليه الدين وعلي المدعي اتيان غناه فيجبه
ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال اطلقه لقوله تعالى
فنظره الي ميسرة فحسبه بعده يكون ظما **ولم يمنع**
غرماء عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الاخر
حقه منه **ولا تقبل بيئته** علي **فالا** سده قبل بحسبه

لا فة بينة علي النفي فلا تقبل مال تم تقاير بمو يد
وهو الحبس وبعده تقبل علي سبل الاحتياط **وبينة**
اليسار اولي معني اذا اقام المدعي بينة علي اليسار
والمدعى عليه علي الاعسار فبينة اليسار اولي لانه
عارض والبينة للانبات **ولم يحبس المومر** لان الحبس
جزا الظلم فاذا امتنع من ادا الحق مع القدرة عليه
ظهر ظلمه فيجازي بتايد حبسه **لا يحبس النفقة**
ماضية لزوجه وولده لانها تسقط بخصي
الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها او اصطلي
الزوجان عليها فلا يحبس ايضا لانها ليست بيد
من مال ولا زمة بعقد علي ما ذكرنا **بل يحبس في**
الاتفاق عليهم اذ ابي عن الاتفاق لان النفقة
لحاجة الوقت وفي تركه قصد اهلاكها فيحبس
لدفع هلاكها **تقتضي المرأة في غير حدود وقول** لما مر
ان القضايا يستقي من الشهادة وشهادتها جائزة في

غيرها

غيرها فلا اقساؤها فيه ولا يجوز فيها ما فيها
من شبهة البدلية **ولا يستحق قاضي** اي لا ينصب
نايبا لان المفوض اليه القضاة التقاليد ولا يتصرف
في غير ما فوض اليه كالكوكيل لا يوكل الا بان الموكل
الا اذا فوض اي الاستخلاف اليه بان قيل له من قبل
السلطان ول من شئت **بخلاف الامور** يا قامة الجمعية
وهو الخطيب **فانه يستحق** في الصلاة الصلوة لكونها
علي سرف الفوات فلولم يحز لفاتت الجمعة **من سماع**
الخطبة مفعول يستحق وقد صرح تحقيقه في باب
الصلاة الجمعة وفرع علي قوله الا اذا فوض اليه
بقوله **فنايب القاضي المفوض اليه نايب عن الاصل**
يعني السلطان **فلا يغزله** اذا كان نايبا عن الاصل
لا يغزله **القاضي الا اذا فوض اليه** بان قيل له من
قبل السلطان استبدل من شئت فحينئذ يجوز
له الغزل **ولا يتفرل** اي نايب القاضي **فخروجه** اي القاضي

عن القضاة هذا ايضا مفرغ علي ما قبله **ونائب غيره**
اي غير المغوف اليه **ان قضى عنده او اجاز** اي لم
يقبض عنده لكنه سمع انه قضى في غيبته او اجاز **ص**
قضاؤه لان المقصود حصول راي الاول وقد وجد
بمضي حكم قاضي اخر يعني اذا رفع اليه حكم قاضي
امضاه اذا كان مجتهدا فيه **الا ما خلق الكتاب**
او السنة المشهورة او الاجماع اذا لازمة لاحد
الاجتهادين علي الاخر وقد قايد الاول بانقال
القضاة فلا ينتقضي بآهونه فلو قضى قاضي
بشاهد ريعين المدعي وبثبوت حل الوطى بمرج
النكاح في مطلقا الثلاث او بجواريع متروك العتية
عدا او يجوز بيع درهم بدرهمين لا يتعدا الاول
لخالفته الكتاب لانه تعالى قال واسهدوا لشهادتي
من رجالكم فان لم يلقوا رجلين فرجل وامرأتان
هذا انما يذكر لقصر الحكم عليه ولانه تعالى قال

ذلك

ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وادني
ان لا ترقابوا ولا مز يد علي الادني واما الثاني فلانه
مخالق الحديث المشهور وهو حديث العسيلة
واما الثالث فلانه مخالق الحديث لما اتفقوا
عليه في الصدور الاول فكان قضاؤه بخلاف الاجماع
واما الرابع فلانه مخالف فيه منقول عن ابن عباس
رضي الله عنهما فقد انكر عليه الصحابة فلا يعتبر
خلافه كذا في الكافي وقد فرع علي قوله بمضي حكم
قاضي اخر بقوله **فان امضي** جزا هذا الشرط قوله
الاتي بقدر قضا من حد في قد في **كتاب او قضا الاعي**
او قضا امرأة قوله بحد او قود متعلق بقوله قضا او
قضا قاضي لامرأته وقاضي بشهادة الحدود
التايب وبشهادة الاعي وقافي لامرأته بشهادة
زوجها وقافي بحد او قود بشهادتها اي شهادة
امراة **نقد** لا كلامها مجتهدا فيه ولم يخالفها ذكر

حتى لو ابطاله ثان نفيه ثالث لان الاجتهاد
اولا كما الثاني والاول فايد باتصال القضا فلا يشترق
باجتهاد ولم يتايد به لانه دونه والقضا حتى السرع
يجب صيانتة ومن صيانتة ان يلزم ولا يعترض عليه
واما قضي عبود وصبي مطلقا اي سواء كان علي مسلم
او كافرا وقضا كافرا علي مسلم **فلا ينفذ ابد** لا تنتفعا
اهلية لشهادة فيهم عليه **يوم الموت لا يدخل**
تحت القضا بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعي
رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضي به فادعت
امراة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم تسمع وقضي
بالنكاح ولو ادعي قتله فيه وقضي به لسمع دعواها
النكاح بعده كذا اذا ادعي ان فلانا مات وترك هذا
سيراثا لا مي وماتت وتركته ميراثا لي وقضي له
بالبينة فقال المدعا عليه ان امك التي تدعي الارث
عنهاماتت قبل فلان التي تدعي انه مات أولا

واقام

واقام البينة لم يصح الدفع وسره ان القضا بالبينة
عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس
بحال للنزاع ليرتفع بانثباته بخلاف القتل فانه من
حيث هو محال للنزاع كما لا يخفي **القضا بحمل او مرة**
بشهادة زور ينفذ ظاهر او باطنا اذا ادعاه
بسبب معين يعني ان العقود كالبيع والشرا
والاجارة والنكاح والغسوخ كالاقالة والفرقة
بطلاق ونحوه فانه ينفذ فيها عند اي حيلة ظاهر
وباطنا وعند الباقيتين ينفذ ظاهرا وباطنا
بخلاف الاموال والمرسالة وهي التي لم يرد كرم فيها
سب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهرا
لا باطنا لان الملك لا يد له من سب وليس بعض
الاسباب اولي من البعض لتتراجعها ولا يمكن
اثبات السب سابقا علي القضا بطريق الاقتضا
وفي النكاح والسرا يقدم النكاح والسرا فتحيجا

للقضا وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة
والمراد بالنفاذ ظاهر ان يسلم القاضي المرأة بغيرها
الى الرجل ويقول اسلمي بفساك اليه فانه زوجك
وبالنفاذ باطنا ان يجعل له وطوها ويجعل لها التمكن
فيما بينها وبين الله تعالى ليعلم ان شهادة الزور حجة
ظاهرا لا باطنا فينفذ القضا لذلك لان القضا
ينفذ بقدر الحجة وله ما روي ان رجلا ادعى علي
امراة نكاحا بين يدي علي واقام شاهدين وقضي
بالنكاح بينهما فقالت ان لم يكن يد يا ميرالمؤمنين
فزوجني منه فقال علي ساعدك زوجك ولو لم
ينفذ العقد بينهما بقضايه لما امتنع من تجديد
النكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان
في ذلك تحضرها من الزنا وكان الشهود ذورا يدل
القصة **القضا في محترمة فيه** الباقي قوله **بخلاف**
رايه متعلق بالقضا المراد بخلاف الراي بخلاف اصل

المذهب

المذهب كالحنفي اذا حكم علي مذهب السانعي او فحوم
او بالعكس واما اذا حكم الحنفي بمذهب اليه
ابو يوسف او محمد او فحوم من اصحاب الاسام
فليس حكما علي خلاف رايه لو كان قضاؤه **ناسيا**
مذهبيه **نقد عند ابي حنيفة** **ولو عام واقعية**
روايتان وجه التقاد انه ليس بخطا بيقين
وعندها لا ينفذ في الحرمين لانه قضى بما
هو خطأ عنده **وقيل عليه الفتوى** قاله في الهواية
وقيل الفتوى علي النفاذ فيهما في الفتاوي
الصغرى اذا قضى في محل الاجتهاد من لا
يري ذلك بل يري خلافاه ينفذ عند ابي حنيفة
وعليه الفتوى كذا في الكافي **لا يقضي علي غايب**
لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله
عنه لا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع الاخر
ولان القضا القطع المحصومة والمنازعة والمنازعة

هنا عدم الإنكار فلا يصح القضاء **الاجتهاد** **بابه**
حقيقة كوكيله أو وصيه أو شرعا **القاضي**
أو حكما أن يكون ما يدعي على الغائب **سبب** لما
يدعي على الحاضر فيصب الحاضر خصما عن الغائب
 ويصير القضاء عليه كالقضاء على الغائب **كما إذا**
برهن على ذي اليد أنه اشتقري المدعي **فلان** **القاضي**
فلم على الحاضر كان حكما على الغائب يعني ادعي علينا
 في يد غيره أنه اشتراها من فلان الغائب وأقام البينة
 على ذي اليد وقضي به ثم حضر الغائب وانكر ذلك
 لا تلقت إلى إنكاره ولا يحتاج إلى إعادة البينة لأنه ما
 مقضي عليه فإن المدعي لا يتوسل إلى إثبات حقه على
 الحاضر إلا بإثباته على الغائب **ولو كان** ما يدعي على
 الغائب شرطا لما يدعيه على الحاضر **أي لا يكون الحكم**
 على الحاضر حكما على الغائب **إذا كان فيه** **ابطال الحق**
الغالب لمن قال لامرأته إن طلاق فلان امرأته فانت

طالق

طالق قاقامت زوجة الخالق بينة أن فلان طلاق
 امرأته ووقع الطلاق على لا يقبل بينتها في الأصح
 بخلاف ما لو لم يتفنن ضرار كما لو علق طلاقها بدخول
 فلان الدار فإنه يقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب
 وهذا زيادة تفصيل ذكرها في المنية فمن أرادها فلينظر
 فيها **وأما إذا قضى عليه** أي على الغائب متعلق بقوله
 لا يقضي على الغائب **فقبل** **ينفذ** **وقيل** **لا** قال في العا
 الحكم على الغائب ينفذ عند الشافعي وينفذ عندنا
 في أحد الروايتين **التولد إذا استفرقت بالدين**
فولاية البيع للقاضي للورثة إذا ملك للورثة
 فيها فلا يكون لهم ولاية البيع **يقضي** أي القاضي **مال**
الوقف والغائب واليتيم ويكتب أي الصدك **كذلك**
الحق لا الأب والموصي أي لا يقرض لأب مال ابنه
 والموصي مال اليتيم والفرق أن في الأقراض مصلحة لهم
 بقاء الأموال محفوظة والقاضي بقدر على التفصيل

لأن منية
 الغائب لا يبالطاحه

بخلاف الاب والوصي **قضي بالجور تعدا واقرب**
فالزم عليه في ماله فلو قضي بالجور خطأ فعلى
المقضي له كذا في الترخانية والواقعات للصدر
 الشهيد **حكما** اي جعل الخصمان بينهما **حكما** **بمصلحة**
قاضيا اي لم يتصف بما ينافي القضا فلم بينهما
بينه او اقرار معنى الحكم بالبينه رفع نزاع بينهما
 بهام معنى الحكم بالاقرار الا لزم على المقرب وجبه
 ذكره في النهاية **او نكول في غير حد او قودا ودية**
على العاقلة ورضينا حكمه **منح** الاصل ان حكم
 الحكم بمنزلة الصلح فما يجوز استحقاقه بالصلح يجوز
 التحكيم فيه وما لا فلا واستيفاء الحد والقود والدية
 لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها **ولا يفتى به**
 اي بقضائه في غير ما ذكر لئلا يتجاسر العوام فيه
 كذا اي يصح اخباره باقرار احد الخصمين **وبعدالة**
شاهد حاله ولايته اي بقا حكميه **الا** اي لا يصح

اخباره بحكمه لا تقضوا ولايته كالمقاضي المعزول اذا قال
 قضية عليك بكذا **ولكل منهما الرجوع قبل حكمه** لانه
 من جهتهما فيتوقف حكمه على رضاهما فان قيل الحكم
 يثبت باتفاقهما فينبغي ان لا يصح الاخراج الا باتفا
 قهما قلنا شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون جميع
 اجزائه شرط البقاء ذلك الشيء كما في البناء **لا بعد**
 اي لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن ولايته
 عليهما كالمقاضي اذا قضي ثم عزل لا يبطل قضاؤه
لا يصح حكمه لابويه وولده وزوجه حكم القاضي
 المولي اذا لا تقبل شهادته لهم للتمهة قاوي ان
 لا يصح قضاؤه لهم **بخلاف حكمهما** اي المولي والحكم
 عليهم حيث يجوز لعدم التمهة فيه **وان حكما جلي**
فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما بدون
 لآخر لم يجوز لانه امر محتاج فيه الى الرى والرضي
 بامسئني فيما يحتج فيه الى الراي لا يكون رضى

قوله في البقاء قال شيخنا
 نقول هذا غير صحيح
 نقول هذا غير صحيح
 نقول هذا غير صحيح

براي الواحد كما في البيع والخلع ونحوها **وفع حكمه**
الى المولى ان وافق مذهب امضاه اذا قايدة
في بفقته ثم في احكامه **والا** اي ان خالف **ابطله** فرق
بين هذا وبين ما اذا رفع الى القاضي قضية قاضي
اخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذا كان في فصل
مجتهد **ووجهه** ان المحكم له ولاية على المحكمين
دون غيرها والقاضي الذي رفع اليه حكمه
غيرها فلا يكون حجة عليه وكان كالصالح فله
ان يردده اذا صادق القضاء محله بان يكون فضلا
مجتهدا فيه فابعد اذا غاب المدعى عليه بعد
ما سمع القاضي البينة عليه او غاب الوكيل بالحقوة
بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل
ثم عدلت تلك البينة قيل لا يقضي وقيل يقضي
وقال شمس الائمة وهذا ارفق بالناس ولو اقر المدعى
عليه ثم غاب يقضي عليه باقرارهم في قولهم وان غاب

الوكيل

الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر
الموكل يقضي عليه بتلك البينة وكذا لو غاب الموكل
ثم حضر الموكيل فانه يقضي عليه بتلك البينة
وكذا لو غاب المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه البينة
يقضي بها على الوارث وكذا الواقعة البينة على
احد الورثة ثم غاب يقضي بها على الوارث الاخر وكذا
لو اقيمت البينة على نايب الصغير ثم بلغ الصغير بفقته
بها عليه ولا يكلف باعادة البينة كذا في الخائنه
باب كتاب القاضي

قال في الهداية باب كتاب القاضي الى القاضي ثم
قال فان شهد واعلى خصم حكم بالشهادة لوجود
الحجة وكتب بحكمه وهو المدعى سجالا وقال في النهاية
المراد بالخصم هو الوكيل عن الغايب او المستحق الذي
جعله وكيل لا يثبت الحق ولو كان المراد المدعى عليه
لما احتيج الى كتاب قاضي اخر لان حكم القاضي قد يم

على الاول اقول لا يخفى ما فيه من التكلف والاحسن
ان يقال ان قوله فان شهد واعلى خصم لين عقصود
بالذات في هذا الباب بل توطيه لقوله وان شهدوا
بغير خصم لم يحكم وتطايير كثير وتزل مهنا قوله الي
القاضي لان هذا الباب غير مختص به بل بين فيه
السجل والمحضر والصلك والوثيقة **شهدا اعلى خصم**
حلم حكم اي القاضي بها اي بشهادتهما ولتب به
اي بحكمه وهو السجل في المغرب السجل كتاب
الحكم وقد سجل عليه القاضي به فالسجل كتاب
قاضي ذكر فيه حكمه سواء كان منه الي قاضي **الا**
الثاني ظاهر الاول يكون في صورة الاستمطاق
فان المدعى عليه اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع
على بايعه وهو في بلدة اخرى فطلب من القاضي
ان يكتب حكمه الي قاضي تلك البلدة ليحصل حقه
يكتبه القاضي ويكون ايضا سجلا لتقمنه الحكم

او شهدا

٤٣٦
او شهدا **اعلى خصم غايب** لم يحكم بتلك الشهادة
لما مر ان القضاء على الغايب لا يصح **وكتب بها اي**
بتلك الشهادة الي قاضي يكون الخصم في ولايته
ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحامي سمي به لان
المقصود به حكم المكتوب اليه **وكتاب القاضي**
الي القاضي هو نقل الشهادة حقيقة لان مضمونه
ذلك **ويقبل فيما لا يسقط بشبهة** احراز عن
الحد والقود لما سيأتي **كالدين** فانه يعرف بالقدرة
والوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة **والحقا** فانه
يعرف بالتخديد ولا يحتاج الى الاشارة فيه **والنكاح**
بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس واراد
كتاب القاضي بذلك الي قاضي اخر **والطلاق** بان
ادعت طلاقا على زوجها **والعتاق والوصية**
والنسب من الحي والميت والمغصوب والامانة
والمضاربة المحجوزين والسفعة والوكالة والوفاء

والقتل اذا كان موجبه المال لما سياتي ان لا يقتل
 في القود والوارثه فان ذلك بمنزلة الدين وكا
المفصول في المختار اغا قال في المختار لما قيل انه
 لا يقبل في الاعيان المنقولة كالتياب والعبيد
 والامان ونحوها للحاجة الى الاستارة فيما ينقل
 عند الدعوي والشهادة وقال في المحيط جمع ابو
 يوسف رحمه الله تعالى عن القول الاول وقال
 انه يقبل في العبد لا الامة لان الباقي يغلب في العبيد
 دون الامان عنه انه يقبل فيما بشرائطه وعنده انه
 يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون قال القاضي
 الاسيماوي وعليه الفتوي كذا في الكافي **لا في حد وقود**
 اي لا يقبل فيهما لان فيه شبهة بدلية عن الشهادة
 ولان مبناها على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتها
وذكر عطف على قوله وكتب بها **اسمه** اي اسم القاضي
 الكاتب ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه **واسما**

المشهود

في قوله لا يقبل في العبد لا الامة لان الباقي يغلب في العبيد دون الامان عنه انه يقبل فيما بشرائطه وعنده انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون قال القاضي الاسيماوي وعليه الفتوي كذا في الكافي لا في حد وقود اي لا يقبل فيهما لان فيه شبهة بدلية عن الشهادة ولان مبناها على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتها وذكر عطف على قوله وكتب بها اسمه اي اسم القاضي الكاتب ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه واسما

المشهود وانسابهم وان كل واحد منهم شهد **غيب**
 الدعوي الصلاد **ق** عن فلان ابن فلان ولا يصح الاقفا
 علي قوله غيب الدعوي ولا يكفي ان يكتب عن له ذلك **غيب**
سنة احني اذا شهد شاهد قبل الاستشهاد لا يقبل
شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعني قد مر
 في كتاب الشهادة بيان المراد بالاتفاق لفظا ومعني
وراه اي القاضي الكاتب **علي من اشهدهم** ليعرفوا
 ما فيه او يعلمهم به ان لم يقرأ عليهم اذ لا شهادة بلا علم
وكتب اسماهم وانسابهم اي اسما مشهود الطرفين وانسابهم
فيه اي في الكتاب الحكمي فان كونه كتاب القاضي لا يثبت
 بمجرد شهادتهم بدون الكتاب كذا في الخلاصة وكتب
تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه التاريخ لا يقبله
 وان كتب ينظر على هو كان قاضيا في ذلك الوقت
 ام لا ولا يكتب بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا **وختمه**
عندهم وسطره اليهم ليلا يتوهم التعديل وهو عند

العدوي غيب
 قوله غيب الدعوي
 قال شيخنا اي
 القاضي غيب
 انتهى قال في القاسي
 غيب
 عقبه اه فليتنا

ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اذ عندهما علم الشهود
عما في الكتاب شرط جواز القضا **وابو يوسف رحمه**
الله لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل جاز ان
يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابي هذا من القضاة
ولا القراءة عليهم وختمه فسهل في ذلك حين ابتلي
بالقضا وليس الخبر كما المعايضة **وعليه المتأخرون**
توسعة على الناس **فالخاص** ان سجل القاضي
الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى
القاضي الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل
الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم
في معلوم اي المدعي لمعلوم اي المدعي على معلوم اي
المدعى عليه معلوم والقياس يابي جواز العمل بكتاب
القاضي لان كتابه لا يكون اقوي من خطابه ولو حضر
بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وغير بلسانه
ما في الكتاب لم يعمل به القاضي لانه صار واحدا

في الرعايا

من الرعايا فالذا الكتاب اليه لكنه جوز فيما ثبتت
بالسبب حاجه الناس اليه اذ قد يكون الشاهد
للمرعي حقه في بلدة وخصمه في بلدة اخرى فيتعذر
الجمع بينهما ولا يتمكن من ان يشهد على شهادتهما
اذا آلوا الناس يعجزون عن اد الشهادة على الشهادة
علي وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى
مجلس ذلك القاضي **لا يقبل** اي نقل الشهادة **الامن**
قاضي **مولى** من قبل السلطان احتراز عن الحكم **بملك**
الجمعة اي يعاد رعايا اقامة الجمعة فلا يقبل من
قاضي رستاق **ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا**
ولو كان المدعى عليه كافرا لان شهادتهم ملزمة للحكم
على القاضي فيكون حجة عليه ولا عبرة بالحكم **ادعي**
على غايب مالا واراد بيعه وكيل ليحصله **استقلته**
اي المدعي القاضي بانك ما قبضته كالا او بعضا وما
ابرات ذمته وما تعامل ان رسولا او وكلا لا يقبض منه

اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام
الا بيمينه **فاذا شهد اعتد** اي شاهد الطريق عند
القاضي المكتوب اليه **انه كتاب القاضي فلان ابن**
فلان وعدوا فقهه قال في الكافي الصحيح انه اغا
يفتح الكتاب بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج الى زيادة
الشهود واد الشهاداة اغا يكون بعد قيام الحجة
وقراه على الخصم والرغم ما فيه ان يثبتي كاتبه قاضيا
فيبطل اي كتاب القاضي **ان زال عن القضاء** بموت
او عزل او زوال اهلية القضاء عنده **قبل وصوله**
اي الكتاب اليه لان لاصل ان خبر الواحد لا يقبله
واغا قبلوه باعتبار الولاية الشرعية فان لم يتوعد
الامري لاصل هذا الراس قاضيان في عمل احدهما
او في مصر لسي نز علمهما فقال احدهما لا اخر فثبتت
عندي كذا فاعلم به لم يقبل لاستفا الولاية **لذا زال**
المكتوب اليه عنده اي عن القضاء بما ذكر من الاستيفاء

فانه

فانه ايضا سبب بطلان كتاب القاضي كاتبا
الا اذا كتب بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه
والا كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لما
عرف الاول صحت كتابة القاضي اليه فيجعل غيره
بمعاله ولمن من شي ثبت تبعا ولا ثبت قصدا **فان**
كتبه اي قوله الي كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين **ابتدأ** اي بلا تسمية القاضي المكتوب
اليه **جوزة ابو يوسف** رحمه الله فانه توسع
بعد ما ابتلي بالقضا فان **قال الخصم** بعد وصول
الكتاب **لست الذي كتبت فيه فعلى المدعي اثباته**
باقامة البينة على انه هو **وطعن عنده** **هنا**
القاضي في القاضي الذي كتب او في الشهود
الذي شهد واعليه بالحق عند القاضي الذي كتب
الكتاب وقال لهذا القاضي **اني** اتك بما اوضح
به هو عندل او قال له عن ذلك فانك تجده

علي ما قلت لك وقال فيه ما سقط به عدالتهم
 بان قال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضي
 الكاتب عليه بالحق عبيد او محدودون في قذف
 او من اهل الذمة يسمع القاضي هذا الطعن فاذا قام
 علي ذلك شاهدان لم يقبل القاضي ذلك الكتاب
 لان هذه الاشياء ليست بحجة ولا يتبع قبول
 الشهادة عليها وبه تبين ان ما ذكره في شرح الجامع
 الصغير في كتاب القضاء انه قيل ان الحضانة ولو ان
 الشهادة علي الجرم مجرد مقبولة غير صحيحة لان هذه
 الاشياء ليست بحجة مجرد هذا اذا قام شاهدان
 وان اقام شاهد واحد اذكر في الكتاب ان هذه
 شبهة يعني انه عكست التهمة بشهادة الواحد
 فيقع البهرة في القضاء والقضا مع البهرة
 لا يجوز فيتحقق فان وجد الامر علي ما قال هذا
 الواحد فلا يقضي بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي
 للحضار

الحضار فان مات اي الحضم **نقل** اي القاضي
 الكتاب **علي وارده او وصيه** لقياسهم مقامه
جاز نقل شهادة شاهدا واحدا يعني اذا كان
 لرجل علي اخر في بلدة اخري دعوي وله شاهد واحد
 في بلدة واخر في بلدة المدعي عليه واراد ان ينقل شهادة
 من في بلدة ويدعي علي ذلك الشخص ويمسك بكتاب
 الشهادة وبشاهد مختار جاز **وجاز كتب توكيل**
الغائب يعني اذا كان لرجل علي اخر في بلدة اخري
 دعوي واراد ان يوكل رجلا في تلك البلدة ليخاصم
 من جانبه مع ذلك الرجل جاز ايضا **واختلف**
في حكمة اي القاضي **بعله** قالوا ان محرمه الله
 اعتبر علم القاضي حتي قال اذا علم القاضي ان زيدا
 غصب شيئا من المدعي ياخذ منه زيدا ويدفعه
 الي المدعي وهذا جواب رواية الاصول وروايتي
 سماعة عنده ان القاضي لا يقضي بعله وان استفاد العلم

قوله واختلف في حكمة اي القاضي
 بعله القائل بعدم حكمة به في رايه
 انتهى شيخنا في شرحه

في حاله القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد **قال**
لعلي القاضي يكون غالطا فيما يقول فيشترط مع
علمه شاهدا آخر حتى يكون علمه مع شهادة آخر معني
شاهدين كذا في العماوية ثم لما فرغ من ذكر السجل
وبيان نقل الشهادة شرع في بيان الحضر وما اعتبر
فيه وفي السجل من تمام الشئين وبيان الصك والحجة
والوثيقة **فقال والمحضر ما كتب فيه حضور المتخاضرين**
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار من المدعى
عليه اول انكار منه والحكم بعد الانكار بالبينة
من المدعي والنكول عن اليمن من المدعى عليه **عليه وجه**
يرفع الاستنباه وكذا السجل قال في المحيط البرهاني
ان الاسارة في الدعاوى والمحاضر ولقط الشهادة من
اهم ما يحتاج اليه وانما كان اهم قطعا للاحتمال
لان المدعي بدعواه يستحق المدعى عليه المدعي عليه
والشهود بشهادتهم يثبتون استحقاقه ولا يثبت

الاستحقاق

الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في السجلات لا بد من
الاسام حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان
مجلس الحكم واحضر مع نفسه فالانفاذ فادعي هذا الذي
حضر عليه لا يفتي بصحة المحضر ينبغي ان يكتب
فادعي هذا الذي حضر علي هذا الذي احضر اذ بدونه
يوهم انه احضر هذا وادعي علي غيرهم وكذلك عند ذكر
المدعي والمدعى عليه في اتنا المحضر لا بد من ذكر هذا
فيكتب المدعي هذا والمدعى عليه هذا الان بمعنى المتأخر
كانوا لا يفتنون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات
اذا كتب وقضيت لمحمد هذا علي احمد هذا الا بان يكتب
وقضيت لمحمد هذا المدعي علي احمد هذا المدعى عليه
وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود
واساروا الي المندواعيين لا يفتي بصحة لان الاسام
الي المدعي المعتبر هي الاسام عند الحاجة اليها في موضعها
ولعلمهم اساروا الي المدعى عليه عند الحاجة الي الاسارة

الى المدعي واستاروا الى المدعي عند الحاجة الى الاستشارة
الى المدعي عليه وتكون ذلك استشارة الى المتداعيين
ولا تكون معتبره فلا بد من بيان ذلك بابلغ الوجوه
قطعا للوعيم **والصك ما كتب فيه البيع والرهن**
والاقرار ونحوها في المغرب الصك كتاب الاقرار
بالمال وغيره مغرب والحجة والوثيقة يتناولان
الثلاثة يعني السجل والحضر والصك لان في كل
منهما معنى الحجية والوثاقة **مسائل شتى** مع شتى
بمعنى متفرقة لا يتدد وسفل فيه اي سفل ولا
ينقب كوة بالارض في ذي العلو يعني اذا كان علو
لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل ان يتدف فيه
وتلا وان ينقب كوة بالارض في ذي العلو عند بابي خضه
سواء كان مضر الذي العلوا ولا رقا لا يصنع فيه مالا
يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب
العلو ان ينقب في العلو شيئا ويضع جذوعا او

محدر

يحدث كنيها **زايغة مستطيلة يتشعب عنها**
زايغة غير نافذة **لا يفتح اهل الاولى** من حايطة دارهم
باب في الثانية لان فتحه للمروور وليس لهم حق المرور
في الزايغة السفلى بل هو مختص باهلها لانها يجمع
اجزائها ملك لا بابها المبيع فيها دار لا يكون لاهل
الاولى حق الشفعة فاذا اراد احد ان يفتح بابا فقد
اراد ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه
حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك بخلاف النافذة
لان حق المرور فيها للعامة **بخلاف** زايغة
مستديرة لرق طرفها حيث يجوز له ان يفتح
بابا في حايطة في اي جانب شالاهن هذه سكة
واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار لكل واحد
منهم حق المرور في كلها ولهذا لم يبيعت دار فيها
كانت الشفعة لكل على السوا فيفتح الباب لا يحد
لنفسه حقا فلا يمنع ادعي هبة في وقت فسيل

بعينه فبرهن علي الشرا بعد وقت الهبة قتل
وقبله لا يعني ادعي دارا في يد رجل انه وبهها له
وسلمها اليه في وقت كذا فساله القاضي البيه
فقال ان حجة في الهبة فاشترتها منه وادعي وقتا
بعد وقت الهبة وبرهن عليه تقبل ولو ادعي وقتا
قبل وقت الهبة فبرهن عليه لا يقبل والفرق ان
التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا تتحقق التناقض
لجواز ان يقول وهب لي منذ شهر ثم حجة في الهبة
فاشترتها منه منذ سبع وفي الوجه الثاني لا يمكن
التوفيق فينتحقق التناقض قال رجل **لاخر**
استريت مني هذه الجارية فانكراي الاخر الشرا
للقايل اي جاز لمن قال استريت وطوها وكان
الظاهر ان لا يجوز لاقراهم بذلك **الغيران ترك**
اي البائع **الخصومة** لان المشتري لما حجب كان
فسخا من جهة اذ الفسخ يثبت به فاذا ائثر البائع
الخصومة

٤٤٥
الخصومة ثم فسغ باقتران العلابة وهو اسال الجارية
ونقلها **او يقبض عشر دراهم ثم ادعي انها زنيون**
او نهرجه صدق مع يمينه وفي السوقة لا
اي لا يصدق لان اسم الدراهم يقع علي الجياد والريوف
والنهرجه دون السوقة ولهذا يجوز التجوز في الفرق
والسلم بالريوف والنهرجه لا بالسوقة والقبض لا يثبت
بالجياد فلا تناقض بين دعوى الزبالة او النهرجه وبين
الاقرار يقبض الدراهم فيقبل **كن او يقبض الجياد او**
حقه او بالتني او بالاستيفاء اما الاقرار بالثلاثة
الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فانه عبارة
عن القبض التام فكان عبارة عن قبض حقه الرني ما يورده
بيت المال والنهرجه ما يورده التجار والسوقة ما غلب
عليه العس قال رجل **لاخر لك علي الن فرجه** اي قال
ليس لي عليك شيء ثم صدقه اي قال في مجلسه بل لي
عليك الن **كذا تصديقه بالاحجة** اي لا يكون علي

المعشني لان المعزله اذا كان قال لاسني لي عليك فقد
رد اقراهم والمقرله ينفر دبر الاقرار فلذلك ابطاله بنفسه
فاذا ابطال برده الحق بالعدم فاذا ادعي به له فلا يد
من الحجة او تصديق خصمه **ادعي خمسة دنائير فقال**
المدعى عليه او فينتكها فجا بشهود يشهدون انه
دفع اليه خمسة دنائير لكننا لا ندري انها من هذا
الدين او غيرهم جاز شهادتهم وبرء المدعى عليه كذا في
العادية اقام البينة على شرا واراد الرد بالعيب
ردت بينة بايعه على برائة من كل عيب بعد انكار
بيعه يعني اذا ادعي علي رجل انه اشترى منه هذه
الامة وانكر المدعي عليه البيع فبرهن المشتري عليه ثم
وجد بها عيبا قد ياراد ردها فبرهن البائع انه بري
اليه من كل عيب لم يقبل للتناقض بين الكلامين اذ شرط
البراه من العيب تصرف في العقد بتغيره عن اقتضا
صفة السلامة الي غيرها وتغير العقد من وصف

الرد من

الي وصف بلا عقد محال واذا بطل التوفيق ظهر التناقض
وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقبل اعتبار ابتضا الدين
والهما ان الدين قد يقضي وان كان باطلا كامر ولا لذلك
هذا بطل اصلك كتب ان شاء الله في اخره اي اذا كتب
رجل اقراهم بلا بينه في صدك ثم كتب في اخره ومن قام بهذا
الذكر الحق فهو ولي ما فيه يعني من اخرج من هذا الصدك
وطلب ما فيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء الله
تيا بطل الذكر كله عند الامام وعندهما ينصرف الاستنا
الي قوله من قام الي اخره وقولهما استحسنان لان الاصل
ان يعرف الاستثنا الي ما يليه لا الذكر للاستثنا
ولو صرف الي الكل يكون للابطال وله ان الكل كسبي واحد
بحكم العطف فيه فيصرف الي الكل كافي الكلمات المعطوفة كقوله
عبد عمر وامرأته طالق وعليه المني الي بيت الله ان سنا
الله تعالى ولو ترك زوجه قالو لا يلحق به ويصير كفاصل
السلوك **مات ذمي فقالت عرسه اسلمت**

بعد مائة وقال ورثة بل قبله صدقوا لان الاسلام
 ثابت في الحال والحال يدور على ما قبلها كما في مسيلة
 الطاحونة اذا اختلف الوجوه المستاجر في جريان الما
 وانقطاعه حيث يحكم الحال ويستدل بها على المافي
 وهذا ظاهر يعتبر للدفع وان لم يقبل للاستحقاق
كما في مسلم مات فقالت عرسه اسلمت قبل مائة
وقالوا بعده فان القول للورثة ايضا لانها تدعي
 امر احاد ثا والاصل في الحوادث ان يضاد حدوثها الي
 اقرب الاوقات **قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث**
له غيره دفعها اليه يعني من مات وله في يد رجل
 مائة درهم وديعة فقال المودع لرجل اخر هذا ابن
 الميت لا وارث له غيره فالقاضي يقضي بدفع الوديعة
 اليه لانه اقرب ما في يده حق الوارث بطريق الخلافة
 فصار كما لو اقرانه حق المورث وهو حي بطريق الاهالة
فان اقرب ابن اخر له لم ينفذ اذا الذب الاول

بغير

بل يكون المال كله للاول لان هذه شهادة على الاول
 بعد انقطاع يده عن المال فلا يقبل كما لو كان الاول
 ابنا معروفا **تركة قيمت بين الورثة او الغرما بهنود**
لم يقولوا ولا نعلم له وارثا او غرما اخر لم يكتفوا
 اي لم يؤخذ منهم كفيلا بالمقتضى عند الامام وقال لا يؤخذ
 لان القاضي نصب ناظر للمغييب والموت قد يقع بغتة
 فلا يلحق له بيان كل الورثة او الغرما ويجوز ان يكون
 وارث غايب او غريم غايب فيجب على القاضي الاحتياط
 بالتكفل بالغة في الاحياء وتقاويا عن الاتوه اوله ان
 جماله المكفول له تبطل الكفالة تمام في كتابها **ادعي**
دارا في يد رجل لنفسه ولاخيه الغايب وهو على
اخذ نصف المدعي وترك باقية مع ذي اليد بلا
تكفيله مجود عواذ اولاد وقال اذا وجدها ذواليد
 اخذها القاضي منه ويعملها في يد امين حتى يقدم الغايب
 وان لم يجد ترك النصف الاخر في يده حتى يقوم الاخر

لان الجاحد جابن فيو خدمته والمقرمين فيترك
في يده وله ان اليد الثابتة لا تتزعج بلا ضرر لان القضا
وقع للميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا
وارث الا بثبوت الملك للمورث واحتمال كونه مختار
الميت ثابت فلا ينقض يده كما لو كان مقرا وبطل مجوده
بقضا القاضي والظاهر انه لا يجزى فيما يستقبل لان الحادثة
صارت معلومة للقاضي ولذي اليد وجوده باعتبار
استباه الامر عليه وقد زال **كذا المنقول في الاصح**
اي اذا كانت الدعوى في المنقول فقبل بوجده منه اتفاقا
لاحتياج المنقول على الحفظ والترع في يده ابلغ
في الحفظ كيلا يتلفه واما الفقار فيحفظ بنفسه
وقيل المنقول على الخلاق ايضا يعني بترك النصف
في يدي اليد وهذا اصح لانه يحتاج الى الحفظ
والترك في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يد الامين
استد حفظا وبالا انكار صار ضامنا ولو وضع في يد

عدو

عدو كان امينا فيه فلو تلف لم يفي واغلا لا يوحذ
الكفيل لانه انسا خصومة والقاضي وضع لقطعها
لا لانساها **وصيته بذلك ماله يقع على كل شيء**
واذا قال **مالي او مامله صدقة** ينفق **على مال الزكاه**
والقياس فيها واحد وهو قول زفر لا اسم المال عام
فيلزمه التصديق بكل ماله كما في الوصية ولنا ان
ايجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى ثم ما اوجب
الله تعالى من الصدقة المضافة الى مال مطلق لقوله
تعالى خذ من اموالهم صدقة تنصرف الى العسول لا الي
كل المال وكذا ما اوجب العبد على نفسه بخلاف
الوصية لانها اخت الميراث لكونها خلافة كالوراثة
والارث يجري في جميع الاشياء وكذا الوصية **فان لم**
يجد غيره اي غير مال الزكاه **اسك منه فوقه فاذا**
ملك تصدق بتقدم لان حاجته مقدمة ثم ان
كان صاحب حرفة يمك قوت يوم وان كان صاحب

دور وحوانيت يمسك قوت شهر وان كان صاحب ضيعة
يمسك قوت سنة وان كان تاجر يمسك مقدار
ما يصل اليه ماله **صح الايصا بالاعلم الوصي لا التوكيل**
بالاعلم الوكيل يعني اذا وصى رجل الى اخر ولم يعلم الوصي
حتى يباع شيئا من التركة فهو وصي وبيعه جائز
ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم والفرق ان الوصية
استحلاف بعد انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف
على العلم كصرف الوارث والتوكيل اثبات ولايته
المصرف في ماله لا استحلاف بعده لبقا ولاية
المنوب عنه فلا يصح بالاعلم من يثبت له الولاية
فلو علم الوكيل ولو من فاستحق صح تصرفه لان
الاعلام بالوكالة اثبات حق للوكيل يستوفيه
ان شاؤ ليس فيه الزام ليشترط شروط الازام
ويشترط لعزله خبر عدل او مستورين كعلم
التدبير بخباية عبده والشفيع بالبيع والبر بالتحا

دسح

ومسلم لم يهاجر بالسرايع لان الخبر بهذه الجملة
يشبه التوكيل من حيث ان المصرف يتصرف في ملكه
ويشبه الالتزامات لما فيه من ضرر يلزم الاخر من حيث
منعه عن المصرف فوجب ان يشترط احد شطري
الشهادة وهو العدا والعدالة توفيرا على البهين
حقهما **بيع القاضي وامينه عبد الغرما واخذ**
المال قضاء واستحق العبد من يد المشتري **لم يفي**
اي القاضي وامينه بمنزلة الامام فانهم يحتاجون
الي امان هذا لئلا يفلو رجح الحقوق اليهم لتقاعدا
عن اقامتها فيختل مصالح الناس **ورجع المشتري**
على الغرما لانه عقد لم ترجع عهدة على العاقد
فيجب على من يقع العقد له والبيع واقع للغرما
فتكون العهدة عليهم كما لو كان العاقد صبيا او عبدا
محمورا في وقد تركا عن غيرهما بالبيع فان الحقوق
ترجع الي الموكل وان باع الوصي لهم اي للغرما **بالقاضي**

وقبض ثمنه وضاع من يده واستحق العبد او مات
قبل قبضه اي المني رجع المشتري على الوصي لان
الرجوع بالثمن من حقوق العقد وحقوقه ترجع
الي العاقد وهو الوصي بناية عن الميت لانه وان نصبه
القاضي فانما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا ليكون
قائما مقام القاضي وحقوق العقد ترجع اليه لو باشر
في حياته فكذلك ترجع الي من قام مقام **وهو** اي الوصي
عليه اي يرجع على الغرماء لانه باع لهم فكان عاملا لهم
ومن عمل الغني عمالا ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع
له العمل ولو ظهر بعد للميت مال رجع الغريم فيه بدوينة
لانه لم يصل اليه وقيل لا يرجع ايضا غرم الوصي
من الثمن لان ضمان وجب عليه بفعله لان قبض
الوصي كقبضه والاصح انه يرجع لانه قضى ذلك وهو
مضطر فيه كذا في الكافي **القاضي اخرج اللات للفقراء لم**
يعطهم اياه حتي ماله كان من ماله اي الفقراء والثلثان

لورثة

٤٦٠
كراي

لورثة كذا في الوقعات ووجهه ما امر كذا في علم اعدول
برجم او قطع او ضرب قضي به على سخي وسعد فعله
وقال محمد رحمه الله ان لا يقبل قوله متى بعاني الحجة
لا قول القاضي محتمل الغلط والتدابر لا يمكن وكثير من
مساخنة اخذوا به فقالوا ما احسن هذا في زماننا
لان القضاة قد فسدوا فلا يؤتمنون على نفوس
الناس ودمائهم واموالهم الا في كتاب القاضي الي القاضي
فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجده ظاهر
الرواية في الاولى ان القاضي امين فيما فوض اليه ونفى
امرنا بطاعة اولي الامر وطاعته في تصديقه وقبول
قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضي عالما
عاد لا يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم تهمة الخطا
والخيانة **وصدق عدول جاهل سبل فاحس تقسيم**
بان يقول في الزنا اني استفسرت القرية عما هو المعروف
فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت

عندي بالحجة انه اخذها من حرز لا يشهد فيه وفي
القصاص انه قتله عدوا بالاشبهة فينبغي تصديقه
وقبول قوله **ولم يقل قول غيرهما** وهو جاهل فاسق
وعالم فاسق التهمة الخطا بالجهل والخيانة بالفسق
الا ان يعاقب سب الحكم يعني سب سائر ما فينبغي قبول
صدق مغرول قال لزيد اخذت منك القاضيت به
لكرو ودفعت اليه او قال قضيت بقطع يوك في حق
وادي زيدا اخذه وقطعه ظمرا واقر اي زيدا بكونهما
في قضايه يعني اذا قال قاضي مغرول لرجل اخذت منك
القدر هم ودفعته الي زيدا وقضيت به له عليك فقال
الرجل اخذت ظمرا فاقول للقاضي بلايين وكذا الوقال
قضيت بقطع يوك بحق وقال فعلته ظمرا فاقاضي
يصح بكل حال اذا كان المأخوذ منه ماله او المقتوع
يوه مقر بكونه حال قضايه لانه لما اقر به صار مقرا
بشهادة الظاهر للقاضي لاذ فعل القاضي على سبيل

النقرا

العضا لا يوجب عليه الفان ففعل القول قوله بلايين
اذ لو لمعه اليمين صار خما وقضا الحقم لا ينفذ ولو انكر
كونه قاضيا يومئذ وقال فعلته قبل التقليد او بعد
الزل فالقول قول القاضي يضاف في الصحيح لانه اذا عرف
انه كان قاضيا لمحض اضافة الاخذ الى حالة القضا
لانها معودة وهي منافية للظان فصار القاضيا لا
ضاقة الى تلك الحالة منكر للظان فكان القول قوله
كما لو قال طلعت او اغتقت وانا مجنون وجنونه كان معهودا
كتاب القسمة
لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب القضا وكتاب القسمة
هي لغه اسم للاقتسام كالقدور والافتاد او سرعا
تمييز بين الحقوق النائية بين المقتسمين **وركنها**
فعل يحصل به تمييز بين الانصاف الكيل والوزن والعد
والزرع في الكيل والوزن في العدودي والزرعي وسهما
طلب الشراكا او احدهم الانتفاع بحصته حتي اذا لم

يوجد منهم الطلب لم يقع القسمة **وبسوطها عدم قوت**
المنفعة فانه افراز مال كل واحد قبل القسمة من المالك
والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المفرز علي ما كان قبل
الافراز باصله ومنافعه واما اذا تبدل فيكون متديلا
لا افرازا وحكمه **باعتبار نصيب كل علي حدة** لانه الاثر المرتب
عليها **ولا تقري مطلقا** اي سواء كانت في المثليات او القيمات
عن معنى افراز هو **اخذ عين حقه ومعني مبادلة هي**
اخذ عوض عنه اي عن حقه اذا ما من جز معين الا وهو
مستقل علي النصيبين فكان ما ياخذ كل منهما نصف
ملكه ولو يستفد من صاحبه فكان افرازا والنصف الاخر
فكان لصاحبه فصار له عوضا في يد صاحبه فكان
مبادلة **وان** وصليته **غلب الاول** اي معنى الافراز والتميز
في المثليات وهي المليكات والموزونات والعدديات
المتقاربة لان ما ياخذ مثل حقه صورة ومعني فاما ان
ان يعمل عين حقه **وان غلب الثاني** اي معنى المبادلة

في غيرها

في غيرها يعني الحيوانات والعروض لوجود التفاوت
بين العاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه وفرع
علي ما ذكر بقوله **فياخذ شريك حصته بنصيبه**
صاحبه في الاول للونه عين حقه **لا الثاني** للونه غير حقه
ولمعني الافراز يجبر عليها في متحد الجنس من غير المثليات
فقط عند طلب احدهم يعني ان المبادلة لما كانت ب
غالبه في القيمات كالحيوانات والعروض كان ينبغي
ان لا يجبر علي القسمة فيها لكن يجبر عليها لما فيها من
معني الافراز فان احدهم يطلب القسمة يسأل القاضي
ان يحضه بالانتفاع بنصيبه وينزع الاخر عن الانتفاع
بملكه فيجب علي القاضي اجابته وان كانت اجناسا
مختلفة لا يجبر القاضي علي قسمتها التقدير بالمبادلة
باعتبار نفس التفاوت في المقاصد ولو توافقوا جاز
لا الحق لهم **ويستحب نصيب قاسم ميزق من بيت المال**
لان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضا القام قطع

للشارع بها فاشبه رزق القاضي **ومع نفسه باجر**
علي عود الروس اي روي المتقاسمين عند الامام لان
 النفع لهم على الخصوص وعندها على قدر الانصاف لانه
 مونة للكل فيقدر بقدر موله ان الاجر مقابل بالقياس
 وانه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى العليل
 وقد ينقلب الامر فتقدر اعتبارهم فتعلق الحكم باصل
 المقيس ثم ان الاجر هو اجر المال وليس له قدر معين فان
 باشر القاضي بنفسه القسمة فعلي رواية كون القسمة
 من جنس عمل القضاة لا يجوز له اخذ الاجر وعلي رواية
 عدم كونها منه جاز **وموجب كونه عدالا بها** اي
 بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل القضاة فلا بد من
 القدرة وهي بالعلم ومن الاعتماد على قوله وهي بالعدالة
ولا يعين واحدا لها اذ لو تيقن الحكم بالريادة على امر مثله
ولا يشتر القسام لئلا يتواطوا على مغالات الاجر
 فيؤدي الى الاضرار بالناس **وصحت بروعي الشركا**

ولا يعين

لولا يهتم على انفسهم واموالهم **الا عند صفر احوالهم** فينفذ
 لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي لقصور ولا يهتم عنه
 قسم بقتل اذ عوارثه وعقار اذ عوارثه او ملكه
مطلقا ولو اذ عوارثه عن زيد لا اي لا يقسم حتي
يبرهنوا على موته وعدور قته لا خلافي في الاولين
 وفي هذا خلاف الامامين لهما انه في يدهما وهو دليل
 الملك والاقرار اماراة الصدق ولا منازع لهم فيقسمه
 بينهم كما في المنقول الموروث والعقار المستوي البينة
 لا يفيد لانها على الفلور لكنه يذكر في صدك القسمة
 انه قسمها باقرارهم ليقتر عليهم ولا يكون قضا على
 شريك اخر لهم وله ان الميت يصير مقضيا عليه بقسمة
 القاضي وقول الشركاء ليس بحجة عليه فلا بد لهم من إقامة
 البينة ليثبت بها القضاء على الميت فان التركة قبل
 القسمة مباحات على ملك الميت بدليل بثبوت حقه
 في الزوايد كاولاد ملكه وارباحه حتي يتقضي منها ديونه

وتتقد وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت عن التركة
حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزواير فكان
هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد من البينة ويصير
بعضهم حينئذ مدعيًا والبعض خصمًا وان كان مقرًا **ولا**
ان برهننا انه اي العقار **معها حتى يبرهننا انه** اي يعني
ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكروا كيف انتقل اليهم
لم يقسمها حتى يقيموا البينة انه لهما لاحتمال ان يكون
غيرهما ثم قيل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله خاصة
وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسمة ضربان لحق
الملك تكميلا للمنفعة وحق اليد تقيما للحفظ وامتنع
الاول عن الميت هذا لعدم الملك وكذا الثاني فلا تستغنا
عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في الكافي **برهننا على**
الموت وعدد الورثة وهو اي العقار **معهم وفيهم**
صغيرا وغايبا قسم ونصب **قابض لهما** وهو
وصي على الطفل وكيل عن الغايب لان في هذا النصيب

نقرا

نقرا الغايب والصغير ولا بد من اقامة البينة على اصل
المعوات في هذه الصورة عندها يغايب اولى لان في هذه
القسمة قضاء على الغايب والصغير بقولهم وعندهما يقيم
بينهم باقرارهم ويفرأ حق الغايب والصغير ويشهد
انه قسمها بينهم باقرار الكبار المحضرون ان الغايب
او الصغير على حجته **وان برهن واحد** من الورثة
اوشروا اي الشراكا **وغايبا** **احد** **وهم** **او كان** اي العقار
مع الوارث الصغير والغايب او كان معه شيء منه
اي من القمار **لا** اي لا يجوز القسمة اما الاول
وهو عدم جواز القسمة اذا برهن واحد فلا بد من
سعة خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس احد
خصما عن الميت وعن الغايب وان كان خصما عنهما فليس
احد بخاصه عن نفسه ليقوم البينة عليه بخلاف ما كان
الحاضر من الورثة اثنين حيث تكون القسمة قضا محض
المختصمين واما الثاني وهو عدم جواز القسمة اذا اشروا

وغاب احوهم فالفرق بين الارث والشرافان ملك الوارث
ملك خلافة حتى يولد بالعيب على البايع للمورث ويرد
عليه بالعيب ويصير مغرورا بشر المورث حتى لو وطئ
امه اشتراها مورثه فولدت واستخفت رجح الوارث
على بايع مورثه بمنها وقية الولد الغرور من جهته
فانتصب احوهم خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه
فصار القسمة قضا حاضرة المتقاسمين واما الملك الثابت
بالشر لكل واحد منهم فملك جديد بسبب باسم في نصيبه
ولمعد لا يرد بالعيب على بايع بايعه فلا ينتصب
الحاضر خصما عن الغائب لجنبيه تكون البيعة في حق
الغائب فاية بلا خصم فلا تقبل واما الثالث وهو عدم
جواز القسمة اذا كان الحقا مع الوارث الصغير والغائب
او شي منه فالان هذه القسمة على الغائب او الصغير
الحاضر باخراج شي مما كان في يده عن بلا خصم حاضر عنهما
وقسم بطلب احوهم ان انتفع كل بحصته وطلب

في

ذي الكثير فقط ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته
يعني اذا انتفع كل الشراكا بنصيبه قسم بطلب احوهم
لان في القسمة تكميل المنفعة فصارت مقالا زيا فيما
يحملها اذا اطلب احوهم وان انتفع احوهم بنصيبه
اذا قسم وتقرر الاخر لقلة نصيبه فان اطلب صاحب
الكثير قسم وان اطلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره الفقهاء
وذكر الخصام عكسه وذكر الحالم في مختصر ان ايها اطلب
القسمة قسم الغافي قال في الحانية وهو اختيار الشيخ
الامام المعروف في خواص زادة وعليه الفتوى وقال في
الكافي ما ذكره الخصام اصح وفي الزخير وعليه الفتوى
لا اي لا يقسم ان تنصرف كل للقلة لا بطلبهم لان
الجور على القسمة تكميل المنفعة وفي هذا تفويتها
فتعود الى موضوعها بالنقض ويجوز بالتراخي لان الحق
لهم **ولا الجنبي بالتداخل** يعني لا يقسم الجنسي
بداخل بعضه في بعض فان اعطي احد المتقاسمين

يعبروا والاخر شاتبي مثلا لاجاءلا بمفهوم هذا في مقابلة
 ذال اذا لا اختلاط بين الجنسين فلا تقع القسمة
 يميز ابل تقع معاوضة فتعقد التراهي دون الجبر
 لان ولاية الاجبار للقاضي تثبت بعني المحتيز
 لا المعاوضة **والا الرقيق** معني اذا كان الرقيق وهو
 العبيد والاماني الثاني وطلب احدهما القسمة
 فلا يخلو اما ان يكون مع الرقيق شي اخر يصح فيه
 القسمة جبر كالغنم والنياب اولا فان كان مع القسمة
 في قولهم جميعا على الظاهر ما عندهما فظاهر واما عند
 ابي حنيفة فيجعل الذي مع الرقيق احدا في القسمة
 جبرا ويجعل الرقيق تابعا له في القسمة وقد ثبتت
 الحكم لشي تبعا وان لم يثبت قصد كالسرب في البيع
 والمنقولات في الوقف وان لم يكن فان كانوا
 ذكورا واناثا لم يقسم الا برضاها وان كانوا ذكورا
 او اناثا لا يقسم القاضي بينهما عند ابي حنيفة

ولا يجبرونهما عليها لا اتحاد الجنس كما في الابل والغنم
 ولم ان التفاوت في الادبي فاحش لتفاوت المعاني
 الباطنة كالدهني واللباسد وخومها فلا يكون ذلك قسمة
 وافرار الخلاق سائر الحيوانات فان التفاوت فيها يقبل اتحاد
 الجنس الا ترى ان المالك والاشقي من بني ادم جنسان ومن مابر
 الحيوانات جنس واحد **والا الجواهر** قيل اذا اختلف الجنس
 كلالالي والمواقيت لا يقسم لان الجنس لما اختلف
 لم يتحقق معني القسمة وهو تكميل المنفعة وقيل لا يقسم
 الكبار منها الجنس المتفاوت ويقسم الصغار لقلة التفاوت
 وقيل الجواب يجري على اطلاقه لان جهالة الجوهر فحش
 من جهالة الرقيق ولهذا التفرقة على لولوة اوباقوته
 او خالغ عليها لاتصع التسمية ولو تزوج او خالغ علي
 عبيد يصح فاو لي ان لا يجبر على القسمة **والا الحمام والبي**
والرعي الارضا وكذا الحايطة بين الدارين لان
 القسمة لتكميل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب منتفعا به

انتفاع مقصود الا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم القافي
 بخلاف التراضي لا لزما من الضرر **دور ستر كداود اس**
وضيعة اودار وحانوت قسم كل واحدة معهما
 امور ثلاثة الدور والبيوت والمعارف والدور مثلا
 زقة كانت او متفرقة لا تقسم عند قسمة واحدة الا
 بالتراضي والبيوت تقسم مطلقا لتقاربها في معنى
 السكنى والمنازل ان كانت مجتمعة في دار واحدة متلاصقا
 بعضها ببعض قسمة قسمة واحدة والا فلا لان المنزل
 فوق البيت ودون الدار فالحقت المنازل بالبيوت
 اذا كانت متلازمة بالدور اذا كانت متباينة وقالوا
 في العيول كلها ينظر القافي الى عدل الوجوه ويمضي
 على ذلك واما الدار والضيعة والدار والحانوت فيقسم
 كل منها وحدها لاختلاف الجنس ثم لما فرغ عن بيان
 القسمة وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرع في بيان كيفية
 القسمة فقال **ويصور القاسم ما يقسم**

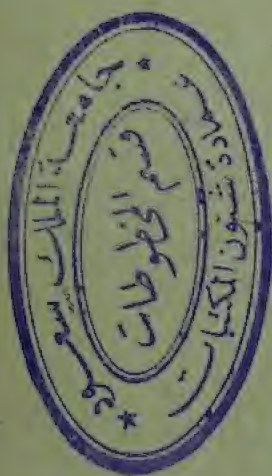
اي ينبغي

اي ينبغي ان يصور ما يقسمه على القاطن ليمسكه حقه
ويعد له اي يسويده على سهام القسمة **ويوزعه** ليوزع
 قدره **ويقوم بناؤه** اذ ربما احتاج اليه بلاحق **ويوزع**
كل قسم اي يوزعه عن الباقي **بطريقه** **وشربه** ليلا يكون
 لنصيب بعضهم يعلق بنصيب الاخر فيحقق معنى التميز
 والاخران على الكمال **فاذا كان** اي ما يقسم **بين جماعة لهم**
سدس وثلاث ونصف مثلا يجعله اي يجعل ما يقسم
 ستة اسهم ويقطب الاول بالسهم الاول وما
 يليه **بالثاني والثالث الى السادس** ويكتب
 اساميهم ويجعلها قسمة ثم يخرج اسمه **اولا** فله
 السهم الاول فان كان صاحب السدس اخذ حقه
 وان كان صاحب الثلث اخذ وما يليه وان
 كان صاحب النصف اخذ **والذي يليه** ولا
 يدخل دارهم **ليست** في التركة في القيمة الاضافي
 صورته دار بين جماعة فارادوا قسمها وفي احد الجانبين

فضل بنا فإراد أحد الشركاء أن يكون عوض البنا
 دارهم وإراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فانه
 يجعل عوض البنا من الأرض ولا يكلف الذي وقع البنا
 في نصيبه أن يرد بان البنا من الدراهم إلا إذا تقدر
 فحينئذ للقاضي ذلك لأن القسمة من حقوق الملك
 المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز
 قسمة ما ليس بمشترك **فإن وقع مسيل قسم هذا**
 مرتبط بقوله ويقدر كل قسم بطريقة وشربة وما
 بينهما من مميزات الأول **أو طريقة في قسم الآخر بلا**
شرط فيها أي في القسمة صرف أي المسيل أو الطريق
 عنه إلى القسم الأول **إن أمكن** ليحصل معنى القسمة
 وهو قطع الشركة وتكليف المنفعة بالضرورة
والاستحقة أي القسمة لأن المقصود وهو ما ذكرنا
 لم يحصل فتفسخ ويستأنف على وجه يمكن لكل
 منها أو يجعل سبيلاً أو طريقاً **جاءت شهادة**

القاسم

القاسم عند اختلاف المتقاسمين في القسمة عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف وعنه محمد والشافعي لا يجوز لأحدهما
 شهادة على فعل نفسه ولما أنها شهادة على فعل غيرها
 باستيفاءهما **سفل ذو علو وسفل وعلو مجردان**
 عن العلو والسفل **توم كل واحد وقسم بهما** أي بالقسمة
 لأن السفل يصلح لما لا يصلح له العلو كالبيرو والسرطان
 والاصطبل وغير ذلك فصار كالجنين فلا يملك التعديل
 إلا بالقسمة **أقر أحد التقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى**
الغلط في القسمة وزعم أن بعضاً مما أصابه في يد صاحبه
 قد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء **لا يصدق بالاحجة**
 لا القسمة بعد تمام العقد لا زعم فادعى الغلط يدعي
 لنفسه حق الفسخ بعد لازم ميب ظهور العقد
 فلا يقبل بالاحجة فإن لم توجد استخلف الشركاء
 لأنهم لو أقر الزمهم وإذا أنكر واختلفوا عليه لوجا النكول
 فمن حلف منهم تخلص ومن كل جمع نصيبه ونصيب المادعي



فيقسم بينهما علي قدر نصيبهما لان النكاح بالمقروا قراه
حجة علي ومن غيره قالوا ينبغي ان لا سمع دعواه اصلا
للتناقض واجيب بان القاسم امين وهو اعتمد علي قوله
فاقرتم لما اتا جمل حق التام لم يظهر الغلط في قوله فلا
يواخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق **وان قال اي**
احد الشريكين قبضته بعين نصيبه فاخذ **شريك**
بعضه **وانظر** اي شريكه **حلف** لانه يدعي عليه
الغصب وهو منكر والقول للمكر مع يمينته **وان**
قال قبل اقراره بالاستيفاء **اصابي** **ن كذا الى كذا**
اولم يعلمه تحالفه **فسخت** اي القسمة لانه لا اختلاف
في مقدار ما حصل له بالقسمة فصارت تغير الاختلاف
في مقدار المبيع كما ذكر في احكام التحالف في الدعوي
ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوي
الغير ولا اعتبار به في البيع فكذا القسمة لوجود التراضي
الاذا كانت القسمة بقضا القاضي والعين فاحتش

لكن

لان مقصده مقيد بالعدد ولو اقتسم اراوا اصاب
كل اطيافه فادعي احدهما بيتاني يد الاخر انه من
نصيبه **وانظر** **الاخر** فعليه البينة لانه يدعي عليه حقا
وهو منكر **وان اقامها** **فالمعبر** **لبينة المدعي** لانه
خارج **ان استحق** **بعض معين** **من نصيبه** **لا تنسخ**
القسمة **اتفاقا** **وفي استحقاق** **بعض** **سابع**
في الكل **تنسخ** اي القسمة اتفاقا **وفي استحقاق** **بعض**
سابع **من نصيبه** **لا تنسخ** **عنوا** **ابي حنيفة**
رحمه الله **يقال** **اي لا تنسخ** **لكن له** **ولا يه** **الفسخ** **بل**
يرجع **في نصيبه** **شريكه** **خلاف** **ابي يوسف** **رحمه الله**
فانه يقول تنتقض القسمة وما بقي في ايديهما يكون
بينهما نصفين وقول محمد مضطرب والاصح انه مع
ابي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي **ظهر دين في التركة**
المقسومة **تنسخ** اي القسمة **الاذا قضى** **اي**
الورثة **الدين** **او ابرا** **الغرماء** **اذم** **الورثة** **او بقي** **منها**

ما ينبغي به اي بالدين اذا قسمت التركة بين الورثة
ثم ظهر دين محيط قيل للورثة اقضوه فان قضاوا صحت
القسمة والافسخت لان الدين مقدم على الارث فيتمتع
وقوع الملك لهم فيها الا اذا قضاوا الدين او ابروا الغرناذ منهم
حينئذ تنقح القسمة لزوال المنافع فكذلك اذا لم يكن محيطا
لتعلق حق الزمارة الا اذا بقي منها ما ينبغي بالدين حينئذ
لا يفسخ لعدم الاحتياج **ولو ظهر دين فاحس في القسمة**
بالقضاء تبطل عند الكل لان تصرف القاضي مقيد
بالعدل ولم يوجد وان كان بالتراضي له ان يبطل القسمة
فقد قيل لا يملك ان يقول من يدعيه لانه دعوى الغني
ولا عبرة به في البيع فكذلك في القسمة لوجود التراضي وقيل
يفسخ وهو الصحيح ذكره في الكافي **ادعي احد المتقين**
وبينا في التركة مع حتي اذا اقام البينة له ان يتوقف
القسمة ولم تكن قسمة ابرام الدين لان القسمة
تصادق الصورة وحق الغريم يتلق بالمعني **ولو ادعي**

عين

٤٧٠
كرام
٤٧

عينا اي لا يصح لوجود التناقص اذا اقام على القسمة
اقرار منه بان القسوم مشتركة **وصحة المهايات** وهي لغة
مفاعلة من العيبة وفي الحالة الظاهرة للمهي للشيء والتمهي يتفاعل
منها وهي ان يتواضعوا على امر فيتراضوا به وحقيقة ان
كلهم في بعية واحدة ويختارها وسرعة المنافع
والقباض ان لا يجوز لانهما مبادلة المنفعة بحسبها لكنها
جاءت بجماع في سكنى هذا بعضا من دار وذاك بعضا
وسكنى هذا علوها وذاك سفليها وفي خدومة عبد
بان يخدم العبد **هذا الشريك يوما وذاك الشريك يوما**
كلني بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك يوما وذاك
وخدومة عبدني بان يخدم زيد **هذا العبد ويخدم بكرة**
العبد الاخر اذا كانت المهايات في المكان كانت اقرارا من كل وجه
ولهذا لا يشترط فيها التاقية وجاز لكل منهم ان يستغل ما
اصابه بالمهاياة شرط ذلك في العقد ولا يجدون المنافع
على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي المهاياة في الزمان

افراز من وجه فيجعل المستقر في لثيب شريكه فكان مبادلة
 من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز يتحقق في النهايات
 في المكان دون الزمان وكذا الوتاهيا في الزمان في عبداً واحد
 لانها متعينة فيه لتعذر التها في المكان والبيت الصغير
 كالعبد **لا في غلة عبد او عبد بن ارغلة بنغل او بنغلين**
او كوب بنغل او بنغلين او غرة شجرة او لبن شبات
 هي لا يجوز المبادلة في هذه الاشياء اما في عبداً واحداً وبنغل
 واحد فلان النصبين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر
 التغير في الحيوان فتفوت المعادلة بخلاف المبادلة في استغلال
 دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير
 في العقار فافتراقا واما في عبد بن او بنغلين فلان التها في
 في الخدمة يجوز للضرورة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة
 لا تقسم واما في كوب بنغل او بنغلين فان الركوب يتفاوت
 الركاب فلا يتحقق التسوية فلا يحير المعاني عليه واما في
 غرة شجرة او لبن شاة ونحوه فلان التها في مخصص بالمنافع

فلا يوجد

فلا يوجد في الاعيان والضرورة تحقق في المنافع لا امتناع
 قسمتها بحد وجودها سرعتها فتاها بخلاف الاعيان
كتاب الوصايا وجه ايراد هذا
 الكتاب في افر الكتاب ظاهر لان افر احوال الادبي في الدنيا
 الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص
 بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة تكون بعد الموت
 والوصية اسم يعني المصدر ثم سمي به الوصي به والايضا لغة
 طلب شيء من غيره ليفعله في غيبته حال حياته وبعد وفاته
 وثروما يستعمل تارة باللام يقال اوصي فلان لفلان بكذا
 يعني ملكه له بعد موته ويستعمل اخري بالياء يقال اوصي
 فلان لفلان يعني جعله وصياله يتصرف في ماله واطفاله
 بعد موته والقوم لم يتعرضوا للفرق بينهما وبيان كل منهما
 بالاستقلال بل ذكرهما في اثنا تقرير المسائل وقد بين
 معنا كل منهما بانفرادهما ولما امتنع تفريق اللفظ المشترك بين
 المعينين بمفهوم واحد عرف كل منهما با دخالا والقسمة بينهما

فقال ايضا جعل الغني مالاً له بعد موته او تفويض
التصرف في ماله ومصالح اطفاله الى غيره بعد موته فمنها
بيان لبيان الفيسق **الاول** في بيان الوصية بالمال
وفوه وهو المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما
سيأتي **ركنها اوله** اوصيت **بالد العادل** وفوه من اللفاظ
المستعملة فيها **وترطها كون الموصي اهلاً للتكليف** فلا
يجوز من المملوك ولولده ولابن الصغير والمجنون **وعدم استقامة**
بالدين لانه مقدم على الوصية كما سيأتي **وكون الموصي**
حياً وقتها اذ لو كان ميتاً بطلت الوصية **وكونه غيباً**
وارثاً ولا قاتلاً كما سيأتي من عدم جواز الوصية للوارث
والقاتل **وكون الموصي به قابلاً للتكليف** بعد موت الموصي
ما كان او منفعة **وحكمها كون الموصي ملكاً لغيره** لا لغيره
لإقامة الوصي اياه مقام نفسه حتى ويب الاستبراع عليه
للعارية الموصي بها **جازت بالثالث للاجنبي وان لم يحين**
للوارث لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى يعقد

عليك

عليكم بثلاث اموالكم في افراركم زبادة لكم في اعمالكم فقسوها
حيث سيطم وعليه بالاجالة ويعتبر كونه وارثاً وغير وارث
وقت الموت الوصية لامناً عليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر
وقت التكليف حتى اذا اوصي لاختيه وهو وارث ثم ولوله ابن
صحت الوصية **للاخ** ولو علس بان اوصي لاختيه ولم ابن ثم مات
الا قبل موت الموصي بطلت الوصية **للاخ** لما ذكرنا **لا زيادة**
عليه اي على الثالث لان حق الورثة يتعلق بماله لا بتقاسب
زواله اليهم وهو استغناء عن المال لكون الشرع جوفاً في حق
الاجانب بقدر الثالث ليتدارك تقصيره كما مر ويلجئ لبعض
الورثة فيما لا ينادي بعضهم بايثار البعض **الا ان يحجز ورثته**
بعد اي بعد موته **وهو كبار** لان الامتناع لحقهم وهم استقروا
ولا تعتبر احوالهم حال حياته لانها قبل ثبوت الحق لان ثبوته
عند الموت فكان لهم ان يردوا بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت
لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط
لا يعود **وندبت باقل منه** اي من الثالث **عند غيب ورثته**

او استغناهم بحضرتهم لانه تردد بين الصدقة على الاجنبي
 والهمة للتقريب والاولى اولى اذ تنبت في بهار من الله تعالى
ولو لا ما اي لو لا غناؤهم واستغناؤهم بحضرتهم **فالاولى**
 لان ترك الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية والوصية
 تصدق على الاجنبي فالاولى اولى لقوله عليه الصلاة والسلام
 افضل الصدقة على ذي رحم الكايع **لتركها مع احدوها** اي
 ان لم يكن الورثة اغنيا ولا يستغنون بحضرتهم من التركة فترك
 الوصية **وجبت اذا كان عليه حق الله تعالى كالزكاة**
والحج لانه لما قر فيه في حياته وحب عليه التدارك بعد
 مماته تخليه لذمته **وتؤخر** اي الوصية **عن الدين** لانه اهم
 الحاجتين فانه فرغ من الوصية تبرع الا ان يبره الغرما
 فينذ يصح لزوال الخاف **وصحت** اي الوصية **بالكل** اي
 بكل ماله **معدوم وارثه** لان المانع من الهبة تعلق حق
 الورثة فاذا انتفى نصح **وصحت للملوك بذلك ماله**
 في الخلاصة الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا تنصح

اما الوصي

اما الوصي بثلاث ماله له مطلقا يصح وتكون وصية
 بالعنف فان خرج من الثلث قيمته العبد عتق كله بغير
 سعاية وان خرج بمغضه عتق وسعي في بقية قيمته ولو اوصي
 له بشي من الدراهم او الدنانير المرسله قال الامام الشافعي الاصح
 انه لا يصح كالوصية بالعين وقال في المنية لو اوصي لعبد
 العن او لامنته القنة جازت الوصية وهذا مخالف لما في
 الخلاصة فاما ان يفيد هذا بما سوى العين او يطلق ويحمل على
 غير الاصح وفي الخاتمة لو اوصي لمالك بنفسه او لام ولد نفسه
 او لمدر بنفسه جاز الكل استحسانا ولو اوصي لعبد العن او لا
 منه القنة ثم مات جازت الوصية في كلهم الا عند اب خفيفة
 رحمه الله في الوصية للعن يعتق بثلثه سبحانه وعليه ثلثا
 قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان وترا
 الفضل وعند صاحبيه يعتق العبد وتعرف الوصية او لا
 الي العتق فان فضل من الثلث شي كان الفضل للعبد **وصحت**
للحمل بان يقول اوصيت للحمل فلانه كذا زاد **وصحت** اي الحمل

ايضا بان يقول اوصيت بحال جارتين هذه فلان فان
 الوصيتين يصحان لان الوصية اخذ الميراث والارث
 يجري في الصورتين فتصح الوصية ايضا لكن الثانية اغا
 نصح **ان ولد** اي الحمل لاقل من ستة اشهر **من رقتها** اي
 وقت الوصية فان صحته وصية الحمل موقوفة على وجوده
 واذا يتيقن بوجوده اذا ولد في هذه المدة **وبالامة الا**
حلبا فانها ايضا يصح لان الاصل ان ما يصح افراده
 بالعقد يصح استثناءه وما لا فالما في البيوع
 ويصح افراد الحمل بالوصية فيصح استثناءه **ومن المسلم**
الذي وبالعكس فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين
 لم يقتلواكم في الدين الاية والثاني لانه بعقد الذمة ساوي
 للمسلم في المعاملات حتى جاز التبرع من الجانبين في الحياة
 فلذا في المات **لا حربي في داه** في الجامع الصغير الوصية
 لحربي وهو في داره باطلة لانها بوصلة وقد نصينا عن
 جوارحنا قلنا لقوله تعالى اغا ينهاكم الله عن الذين قاتلواكم

في الدين

في الدين الاية وفي السير الكبير ما يدل على الجواز ووجه
 التوقيف انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافي
 والنهاية اقول لا يخفى بعده بل وجه التوقيف ما يدل
 عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم فانه احتراز عن
 حربي ليس في دارهم وهو المستامن فان الحربي مادام في دار
 الحرب ممن يقتلنا بخلاف المستامن فانه ليس كذلك وهو المراد
 بما ذكر في السير الكبير **ولا لوارثه** لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا وصية لوارث **وقاتله مباح** سؤا كان عامدا او
 خاطيا لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للقاتل ولانه
 قصد الاستعجال بفعل مخطور فغوب بالحرمان عن
 مقصوده وهو الارث وقوله مباح سؤا احتراز عن السب
 كوضع الحجر في غير ملكه **الا باجارتهم وثقتهم وهم كبار**
الاستثناء متعلق بالمسليتين او يكون القاتل صبيا
او مجنونا ذكر في الاسرار **ولا من صبي صغير** لانه تبرع
 وهو ليس من اهل العلم **الا في تجهيزه وامره** فانه يجوز

استحسانا حتى اذا لم يكن مميزا لم يجز اتصالا **وان** وصلية
ما بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صبي ممزق بعيني
 اذا الوصي ثم مات بعد الادراك لم يجز لعدم الاهلية وقت
 المباشرة **واضافها اليه** بان قال اذا ادركت فتبلي
 لفلان وصية فانه لا يجوز لقصور الولاية فالإيالة تجزأ
 وتعليقا كما في الطلاق والعقار **ولا من عبد** لانه ليس
 من اهل التبرع **ومكاتب وان ترك وفا** لانه ايضا ليس
 من اهل التبرع وقيل عندها يصح في صورة ترك الوفا
الا اذا اضافها اي اضاف العبد والمكاتب الوصية
الى العتق فينفذ تصح لان اهليتهما تامة والمانع
 حق المولي فيصح اضافته الى حال اسقاطه **ولا من**
معتقل اللسان بلاشارة اعلم ان ايا الاخرى كمنابته
 كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية ونكاح وظل
 وبيع وشرا وقود والفرق ان الاشارة اغا تقوم مقام
 العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الاخرى دون معتقل

اللسان

اللسان حتى لو امتد لك وصارة لم اشارة معهودة كان
 بمنزلة الاخرى وقد رال امتداد بسنة وقيل ان دامت العقلة
 الى الموت يجوز اقراره بلاشارة ويجوز لامتهاد عليه لانه عجن
 عن النطق بمعنى لا يرحي زواله فالآخر من قالوا عليه الفتوى
 ذكره الزيلعي **قبولها بعد موته** اي قبول الوصية لا يعتبر
 الا بعد موت الموصي لان او ان ثبوت حكمها بعد الموت
فيقبل قبولها **اوردها قبله** اي قبل الموت كما اذا قال
 لامرأة انت طالق غدا علي درهم فان ردها وقبولها
 باطل قبل الغد **وامر به** اي بالقبول **يملك** اي الموصي
 به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا
 لا يرد الموصي له بالعيب ولا يملك احد اثبات الملك لغيره
 بالاختيار بخلاف الميراث فانه خلافة حتى يثبت فيه
 هذه الاحكام جبراني الشارع بلا قبول ولايته عليه **الا اذا**
ما موصيه ثم هو اي الموصي **بلاقبول** **فهو** اي الموصي
 به **لورثته** اي ورثته الموصي له استحسانا والقياس

ان يبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القول فصار
كشري قبل قبوله بعد ايجاب البايع وجبه لاستحسانا ان
الوصية من جانب الموحي قد تمت بموتة تاما لا يلحقه الفسخ
من جهة واذا توقفت لحق الوصي له فاذا مات دخل في ملكه
كما في بيع شرط فيه الحيا والموتى اذا ما قبل الاجارة **وله**
اي يجوز للموحي الرجوع عنها اي الوصية **بقوله** **رجوع** **بجوزها**
عما وصية لانه تبرع لم يتم فصار كالهبه **وفعل يقطع حق**
المالك عن المصوب كقطع الثوب وخياطته **او يزيد في**
الموحي به ما ينع تسليمه بورنه كالبناء او يزيد ملكه بالبيع
فان كل تصرف او حب زوال ملك الموحي كان رجوعا كما اذا ابيع
الموحي به ثم استراه او وهبه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ
الا في ملكه فاذا زال عنه كان رجوعا ودخ الشاة الموحي بها
رجوعا لانه للمصرف الى حاجته عادة فصار هذا المعنى اصلا
ايضا **بخلاف غسل ثوب او صبي به** فانه لا يكون رجوعا لان
من اراد ان يعطي ثوبه غير بغسله عادة فكان تقرير الجود

بجوزها

ليس برجوع لان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال والجود
نفي في الماضي والحال بينهما متناف وللهذا لا يكون جود النكاح رقة
كذلك وصية او صيت بها فخرام او ربا فانه ايضا ليس برجوع
لان وصف الحرمة والربوبية تقتضي بقا الاصل فلا يتحقق
الرجوع **وقوله** كل وصية او صيت بها **اخرها بخلاف تركتها**
فان الاول ليس برجوع والثاني رجوع لان قول النبي اسقاط والتأخير
ليس باسقاط فان الداني اذا قال لمديونه تركت لك دينك
كان ابراه ولو قال اخرت عندك لا يكون ابراه في الحيط وبخلاف
كل وصية او صيتها في باطلة فانه ايضا رجوع لا باطل اذ اهب
متلاشي لا اصل له **او الذي وصيت به لزيد فهو له ولو فلان**
وار في فان كلامهما يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع
الشركة واثبات التحصيل له فاقضي رجوعا عن الاول ثم
الورثة بالخيار ان شاءوا اجازوا وان شاءوا ردوا وبخلاف ما
اذا اوصي به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة
والحل يقبلها فيكون العبد مشتركا بينهما **ولو كان فلانا ميتا**

وقتها فالأولي من الوصيتين **بجانبها** لأن بطلان الأولى
ضرورات الأتبات الثاني فإذا لم يثبت له فهو الأول **ولو كان**
فلان **حيًا وقتها فأت قبل الموصي فهو لورثة الموصي**
لبطلان الوصيتين لأنه لما ثبت للثاني كان رجوعا على الأول
فبطلت في حق الأول وصحت في حق الثاني ثم بطلت بموته
قبل موت الموصي **تبطل وصية الرقيق ووصيته لمن نكحها**
بعدها أي بعد الوصية والوصية الأصل في هذه الفصل
أن يكون الموصي له وارثا أو غير وارث لجواز الوصية وفسادها
يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الأقرار يعتبر كون المقر له
وارثا أو غير وارث يوم الأقرار لجورده وفساده فإذا أوصى الرقيق
لامرأة بشئ أو وهب لها شئ ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية
والهبة أما الوصية فلأنها أيجاب مضاف إلى ما بعد الموت
وهي وارثة نصيب والوصية للوارث بالجللة وأما الهبة وإن
كانت منجزة صورة فهي كالمضافة إلى ما بعد الموت حكما لأنها
وقعت موقع الوصية لأنها أتت بيقين حكمه عند الموت

مخلاف

مخلاف أقراء فإن الرقيق إذا أقر لامرأة بدني ثم تزوجها ثم مات
جاء أقراء لما مر أن المعتبر فيه كون المقر له وارثا أو غير وارث يوم
الأقرار وهي اجنبية فيه **وتبطل وصية وصية وأقراء لابنه**
كافر أو عبدا أو مكنتا أن أسلم أو عتق بعد ذلك أي بعد الوصية
والهبة وغيرهما أما الوصية والهبة فلما مر أن المعتبر فيهما حال الموت
وأما الأقرار وإن كان ملزما بنفسه لكن سبب الأدن وهو البنوة
قائم وقت الأقرار فيورث ثم تهمته الأيتار فصار باعتبار التهمة
ملحقا بالوصايا **المقعد** وهو العاقر عن المشي لو أفي رجله **والملوك**
الفلج ذا يعرض لنصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الإرادية
والأشلاء وهو الذي في يده ارتعاش وحركه **والسلول** وهو الذي
يكون له علة السل وهو قرح يكون في الوية **أن طال مدة سنة**
كالصحيح والأفك المديني يعني أن هذه أمور في مريضة في مرض
له واحدة منها وتعرف بشئ من البرعات ثم مات قبل تمام سنة
مشملة على الفصول الأربعة كان الرقيق مرضى الموت فيعتبر
تفرقة من الثلث وإن مات بعد تمامها لم يكن مرضى الموت لأنه

إذا سلم في الفصول التي كل منها مظنة الحلأ صار الرضى بمنزلة
طبع من أطبايعه وفرض صاحبه من أحكام الرضى حتى لا يستقل
بالتداوي **اجتمع الرضايا** وكان بعضها فرضا وبعضها بطلا
وضاق المثلث في الرضى والنقل قدم الغرض سؤا قدمه
الموصي أو آخره كالحج والزكاة والكفارات لأن الأصل أن يقدم
الأمر **فان تساوت في القوة قدم ما قدم** أي الموصي في
الذكر لأن الظاهر من حال الإنسان أن يبدأ بما هو الأهم عنده
والثابت بالظاهر كالناتج بالنفي ولو نفي على تقدم ما بدأ
به لزمنه تدريج كذا فعنا **أوصي بحج الحج عنه** **أباني بلو**
ان كفي بنقته لأن الواجب الحج من بلده ولهذا يعتبر فيه
من المال ما يلقيه من بلده والوصية إذا ما كان واجبا
عليه وحج أباءه لا يلزمه حج ما سواها فنفي الية على الوجه
الذي وجب عليه **والأي** وإن لم يكف **ففي حيث يكفي** والقياس
أن لا يحج عنه لأنه أوصي بالحج بنصفه وقد علة وجهه إلا
استحسان أنا علم أن غرضه تنفيذ الوصية فينفذ ما أمكن

ما لم يجز

ما لم يجز في مرقته وأوصي به أي بان يحج عنه **بحج لا ذلك**
أي من بلدان كفي بنقته ولا من حيث يكفي وقلا وهو قول
نفي حج عنه من حيث يبلغ وعلي هذا الخلاف إذا ما كان الحاج
عن غيره في الطريق وأما من لا وطن له فيحج عنه من حيث ما كان
بلاجماع كره الزيلعي **أوصي بان يحج عنه بهذه المائة فهلك**
منها درهم حج عنه بما بقي من حيث يبلغ استحسانا وإن
لم يهلك شيئا حج بها فان بقي منه شيء رد على الوارث
لأن التركة حق الورثة أما ما اشتغل بحق الوصية **بخلان الوصية**
باعتق عبيد عنه أي بهذه المائة فهلك منها درهم **حيث لم**
يعتق بالباقي لأن الوصية إذا أوجبت لمستحق لم يصح تنفيذها
لغيره وهنا أوصي بالعتق لعبد يشتري بما سمي فلم يصح تنفيذها
في عبد يشتري بأقل منه لأنه غير الأول فكان فيه تنفيذ الوصية
لغير الموصي له وهذا لا يجوز **أوصي بان يشتري بكل ماله عبد**
فيعتق عنه ولم يجز الوارث بطلت لما مر أن العبد المشتري
بالكل مفاير لما يشتري بالثلث **كذا إذا أوصي بان يشتري**

له عبد بالغ درهم وزاد الالف على الثلث لم يخرج للفقير
 بينهما ايضا **باب الوصية بالثلث**
 او هي له بثلته ولاخر بثلته فان اجاز الورثة فلها
 الثلث فان لم يجز **اي الورثة فالثلث بينهما**
 نصفين لانها استويا في سبب الاستحقاق فيستويان
 في الاستحقاق والثلث يفيق عن حقهما فيكون بينهما **ولو اوصى**
له بثلته ولاخر بثلثه ولا يجزوا والذ لك **عنه اوصية**
 اي الثلث ينصف بينهما **وعندها ربع** اي يجعل اربعة
 اسهم ثلاثة للموصي له باكل واحد للموصي له بالثلث
 لان الزايد على الثلث اغايبطل يعني ان الموصي له لا يستحقه
 حقا على الوارث لكن يعتبر في ان الموصي له ياخذ من الثلث
 بحصة ذلك الزايد اذ لا موجب لابطال هذا المعنى فخرج
 الثلث ثلاثة فالثلث واحد والكل ثلاثة صارت اربعة
 فيقسم الثلث بهذه السهام **ولو له بثلته ولاخر بنصفه**
ولا يجزوا فالثلث بينهما نصفان **عنده** **وعندها على**

عنه

خسة اسهم سهمان لصاحب الثلث لانه يجعل كل سدس
 سهما **وثلاثة اسهم لصاحب النصف** لان الحاصل بالنصف
 ولوله بالثلث ولاخر بالموسى فالثلث بينهما **ثلاثة**
 عندهم بالاخلاق ثم هذه الخلاف مبني على خلاف مقررتهم
 ذكره بقوله **ولا يضرب ابو حنيفة رحمه الله للموصي له**
عما زاد على الثلث قال في العناية اي لا يجعل من ضرب
 من ماله سهما اي جعل ومفعول لا يضرب محذوف اي لا
 يضرب شيئا وقال صدر السريعة الم اذ بالضرب الضرب
 المصطلح عليه بين الحساب فاذا اوصى بالثلث والكل
 فعند ابو حنيفة سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف
 يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون
 نصف الثلث وهو السدس فكل سدس المال وعندها سهام
 الوصية اربعة والواحد من الاربع ربع فيضرب الربع في
 ثلث المال في الربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب
 الكل ثلاثة من الاربع وهي ثلاثة ارباع الثلث فتضرب

الواحد في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث **الافى الحاباة**
 صورتهما عيانا لو حل قيمته احدهما الف ومائة وقيمة
 الاخر ستمائة واوصي بان يباع احدهما الفلان بمائة والاخر
 الفلان بمائة فان الحاباه حصلت لاحدهما بالف والاخر بمائة
 والكل وصية لكونه في حال المرض فان لم يكن له غيرهما ولم
 تجز الورثة جازت الحاباة بقدر الثلث فيكون بينهما الثلثا
 يضرب الموصي له بالف لحجب وصيته وهي الف والموصي له
 الاخر لحجب وصيته وهي ستمائة فلو كان هذا كاسا روميا
 على قول ابي حنيفة وجب ان لا يضرب الموصي له بالف بالثمن
 من خمسمائة **والساية** صورتهما ان يوصي بعقودين قيمة
 احدهما الف والاخر الفان ولما له غيرهما ان اجازت الورثة
 عتقا جميعا وان لم يجزوا اعتقا من الثلث وثلث ماله الف
 فالالف بينهما على قدر وصيتهما ذلك الف الذي قيمته
 الفان ويسمي في الباقي والثلث للذي قيمته ويسمي في الباقي
والدار على المسئلة اي المطلقة عن كونها ثلثا ونصفا

او نحوها

او نحوهما صورتهما ان يوصي لرجل بالفين والاخر بالف وثلث
 ماله الف وليجز الورثة فانه يكون بينهما الثلثا فلو كان
 يضرب جميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز ان
 يكون له مال اخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه فرق
 الامام بين هذه الصور الثلث وبين غيرها ان الوصية
 اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث مخرجها كالمسوق والثلثين
 ونحوهما والسرع ابطال الوصية في الزايد يكون ذلك لغوا فلا
 يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكون مقدرة حيث لا يكون
 في العبارة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصي بخمسين درهما
 واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية
 لامكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة
 بالكلية تكون معتبرة في الحق الضرب **ولو اوصي بنصيب ابنه بطل**
 لان الوصية بما هو حق لابن لا يصح لغيره **ولو اوصي بمثل اي**
 مثل نصيب ابنه **لا** اي لا يبطل اذا مانع منه **ولو اوصي بم**
او جزي اي لو قال اوصيت بـ من مالي او من ماله **بين وارثه**

اي يقال للوارث اعط ما شئت لانه مجهول والمجهول لا يمنع
 صحة الرصية فالبيان الى الوارث هذا ما اختاره المشايخ بنا
 علي العرف ان السهم لا يجر واما اصل الرواية فبخلافه وهو المذكور
 في الوقاية **ولو اوصي بسدس ماله ثم ثلثه واجيز له ثلثه**
 اي يكون السدس داخل في الثلث قاله صدر الشريعة فان قلت
 قوله ثلث مالي له ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاي
 ان يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس
 اخبارا وفي الثلث انشاي فهذا ممتنع ايضا اورده السوال
 ولم يجب عنه **اقول** وبالله التوفيق يختار انه انشاي وانما يجب
 له النصف عند اجازته لو كان المصنف مدلول اللفظ وليس كذلك
 فان السدس والثلث في كلامه شايع وضم الشايع الى الشايع
 لا يفيد اذ زيادة في المقدار بل يتعين اكثر مقدما كان
 او موزنا ولهذا قال الجمهور في تقليده لان الثلث متضمن
 للسدس فان التقى لا يتصور في الشايع وضم السدس الى الشايع
 الى الثلث الشايع لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول اكثر من الثلث

وفائدة

وفائدة كاجازة اغتفر فيما يكون متناول للفظ ولا كافيا
 مستانقا الاجازة ويعرب من هذا قول اهل العقول ان ضم
 الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية **وفي سدس مالي مكررا له سدس**
 يعني اذا قال سدس مالي لم ثم قال في ذلك المجلس او مجلس اخر
 سدس مالي له فان له سدس واحد لان العزفة اعيدت معرفة
وثلث دراهمه او غنمه وعلك ثلثاه له ما بقي يعني اذا
 اوصي بثلث دراهمه او ثلث غنمه فهلك ثلثا كل منها وبقي ثلثه
 وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فللموصي به جميع ما بقي وقال
 زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مستر بين الورثة والموصي
 له والمال المستر لا يتوي ما توي منه على الشركة ويبقى ما بقي منه
 عليها وشاركها اذا كانت الشركة اجناسا مختلفة ولنا ان في
 الجنس الواحد يملن جميع حق احد في الواحد ولهذا يجرى فيه
 الحيز على القسمة فاذا املن المجمع جميع حق الموصي له فيما بقي
 فتدعي للموصية على الارث لان الموصي جعل حاجته في هذا
 العيز مقدمة على حق ورثته بقدر الموصي به فكان حق الورثة

كالشئ وحق الموصي له كالأصل فيما لا يستقل على أصله ويتبع إذا هلك
 شيء من ذلك يجعل الهاك من الشئ كما في مال الزكاة حيث يصرف
 الهاك إلى العفو ولا يتم إلى نصاب يلبيه ثم وهم **ولو أوصي بثلاث**
رقيقه أو ثيابا مختلفة أو دوا أي للموصي له **ثلاث ما بقي**
 لأن الظاهر منها التقاوت بين أفرادها فتكون أجناسا مختلفة
 فلا يمكن جمع حق أحدهم في الواحد **ولو أوصي بالثلاثة** أي للموصي
نقد ودين على الغير من جنس لائق هو أي لائق الموصي به **نقدان**
جهر أي اللق من **ثلاثة** أي تلك النقد لا مكان أيضا كل ذي
 حقه بلا يخس فيصار إليه **والأقل ذلك النقد وثلاث الما**
خود من الدين يعني كل ما جره شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي
 اللق لأن الموصي له شريك الوارث وفي تخصيصه بالعين بخس في حق
 الورثة لأن العين أولى من الدين **ولو أوصي بثلاثة لزيد وبكر**
الميت كان الزيد مطلقا أي سواء علم موت بكر أو لا لأن الميت
 ليس بأهل للوصية فلا يترحم إلى الذي هو من أهلها كما إذا أوصي لزيد
 وجدار وعفاي يوسف رحمه الله أنه إذا لم يعلم الموصي موت فله نصف

الثلاث

الثلث لأن الوصية صحيحة عنده لكونه لم يوصي للميت لا بنصف
 الثلث بخلاف ما إذا علم موته لأن الوصية لكونه لم يوصي للميت
 بكل الثلث **لزيد كذا الواسي له** أي لزيد **ولن كان في هذا البيت**
ولا أحقية كان الثلث لزيد لأن المردوم لا يستحق مالا **أو أوصي**
 أي لزيد **ولعقبه** كان الثلث لزيد لأن العقب من عقبه بعد
 موته فيكون معدوما في الحال **أوله** أي لزيد **ولو ولد بكرات**
ولاه قبل موت الموصي **أوله** والفقر **أولاه** **ولن افقر**
من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله
 لزيد في هذه الصور لأن المردوم أو الميت لا يستحق شيئا فلا يشترط
 المزاحمة لزيد فنصار كما إذا أوصي لزيد ولجدار **فان قال لك**
مالي بينهما أي بين زيد وبكر **وبكر ميت فنصفه** أي
 نصف الثلث **لزيد** لأن مقتضى هذا اللفظ أن يكون لكل منهما
 نصف الثلث **أو وصي لزيد مثلا بثلاثة وهو** أي الموصي فقيل له
 أي للموصي له **ثلاث ماله** أي الموصي **عند موته** لأن الوصية
 عقد استخلاص مضاف إلى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد

فيشترط وجود الملك عند الموت لا قبيله وكذا اذا كان له مال
 فهلك ثم الكذب **ولو اوصي بثلاث غفقه ولا غفقه له او علة**
قبل موته بطل اي ايضا لما ذكر انه ايجاب بعد الموت فيعتبر
 قيامه حينئذ فان هذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بغوانة
 عند الموت وان لم يكن له غفم فاستغاده ثم مات فالصحيح
 ان الوصية تقح **كذا يشاء من عتي ولا غفقه له** فان الوصية
 باطلة لانه لما اضاف الى الغفم علم ان مراده عنى الشاه حيث
 جعله جزا من الغفم وفي قوله **او وصيت بشاة من مالي بقيتها**
من ماله لانه لما قال من مالي دل على ان غرضه الوصية عاليا
 الشاة **ولو اوصي بثلاث ماله لامهات اولاده وهي ثلاث**
والفقرا او المساكين لهن اي لامهات الاولاد **ثلاثة اخماس**
 من الثلث **ولهما اي للفقرا والمساكين الباقيان** من الثلاثة
 اخماس بالمنصفه هذا عندهما وعند محمد رحمه الله يقسم الثلث
 على سبعة اسهم ثلاثة منها لامهات الاولاد لان المذكور في الفقرا
 والمساكين لفظ الجمع واقوله في الميراث اثنان والوصية اخذ الميراث

ولهما

ولهما ان الجمع المحلي باللام يراد به الجنس وتبطل الجمعية لقوله
 تعالى لا تحل لك النساء من بعد فراد به الواحد فيقسم على خمسة
 ولهن ثلاثة منهن **ولو اوصي بثلاثة لزيد والفقرا نصف** عندهما
 وعند محمد يقسم الثلث اثلاثا بينهما **ولو اوصي بباية لزيد وابي**
لكر او وصي بهما اي بباية لزيد وخمسين لكر ان اشرك اخر
معهما اي قال لآخر اشركتكم معهما فله اي بذلك لاخر **ثلاث**
كل باية في الاول لان نصيب زيد و بكر متساويان فيه وقد اشرك
 اخر معهما فيكون شريكا لكل منهما فله ثلث مال كل منهما
 وهو ثلث الماية **ونصف مال كل منهما في الثاني** لان تحقيق
 المساواة بينهم غير ممكن لتفاوت المالين ولا بد من العمل بمفهوم
 لفظ الاشراك فخلناه على مساواة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس
 عملا باللفظ بقدر الامكان **وفي له علي دين فصدق صدوق**
الى الثلث يعني اذا قال الرضي ضابطا لورثته فلان علي دين
 فصدق وفيما قال صدوق فلان الى الثلث والقياس ان لا يصدق
 لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهي صدوق المدعي بلا حجة

قوله فله مال كل منهما ان كان هذا المضاد
 مع ذلك مال كل واحد من اوصيائه في بعض النسخ
 مع ذلك مائة مائة و الا فالعبارة عليها
 من المعنى فله بالكل منهما والاربعين
 من ثلث الماية لا ثلثها تاملا

ولأن قوله لغالان علي دين اقرار بالمجهول وهو وان كان صحيحا
لكن لا يحكم به الا بالبيان وقوفات وجه الاستحسان انه سلطه
علي مال بما اوصي وهو مالك هذا التسليط بمقدار الثلث بيان
يوصية له ابتداء فيصح تسليطه ايضا لاقرار له بدني مجهول
والمراد يحتاج الي ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيسعي
في حكاك رغبته بهذا الطريق فيجعل وصية في حق التنفيذ وان كان
دينا في حق المستحق وجعل التقدير فيها الي الموصي له فلهذا يصح
في الثلث لا الزيادة **فان اوصي بالثلث معه** اي مع المقله
لاول بلا رجوع عنه **عن** اي الثلث **الهما** اي للمقل والموصي له
والباقي وهو الثلثان **للورثة** لان ميراثهم معلوم ولذا
الوصايا معاورة وهذا مجهول فلا يترحم المعلوم فيقدم عزل
المعلوم **فيقال** اي بعد ما عزل يقال **لكل** من اصحاب الوصايا
والورثة **صدق فيما شئتم وما بقي من الثلث فلا اصحاب**
الوصايا لا يشار لهم فيه صاحب الدين وفي العزل فايده اخرا
وهي ان احدا من الزين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق وابصر به

ولا خلاف

والاجرة الدوايح وربما يقتلفون في الغفل اذا ادعاه الخصم
فاذا عرلناه قلنا علمنا ان في التركة ديناسا يعا في كل التركة
فامر اصحاب الوصايا والورثة ببينانه **واذا بينوا شيئا يوافق**
اصحاب الثلث بثلث ما اقرروا والباقي لهم ويولخص الورثة
بثلثي ما اقرروا به لينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه **وعلى كل**
اي كل فريق منهم **علي العالم في دعوا الزيادة** ان ادعي المقله
زيادة علي ذلك لانه يحلف علي ما جري بينه وبين غيره **وفي**
بالن لوارث واجنبي له نصفه وخاب الوارث يعني اذا
اوصي لوارثه واجنبي فله الاجنبي نصف الوصية وتبطل وصيته
الوارث لانه اوصي بماله لا بصا به وبما لا يملك فصح في الاول
لا الثاني **وفي الميراث الكمال** لان الميت ليس باهل الوصية
فلا يصالح مزاحما فيكون الكمال للميراث من اهلها ولهذا يصح
باجازة الوارث لكنه اهم العارضي **وبئلا لثة الواب متفاوتة**
بكل رجل ان ضاع ثوب يدري هو والوارث تقول لكل توري
حقك بطلت يعني اذا كان له اثواب جيد وروي ووسط

فاوصي بكل واحد لرجل وضاع ثوب ولا يدري ايها هو الورثة
تقول لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقه قد ضاع فكان
المستحق مجهولا وجهالته تمنع صحة القضا وتحصيل المقصود
فبطلت الوصية كما لو اوصي لاحد هذين الرجلين الا ان يسلم
الورثة التوأمين الباقي **وان سلموا الباقي** زال المانع وهو
الجهود وصحت الوصية **اخذاً الجيد ثلثي وذر الردي ثلثي**
الردي ودد الوسط ثلث كل من الجيد والردي لان التوأمين
انما يقسمان بين الثلاثة على هذا الوجه وهو ان ياخذ كل واحد
منهم ثلثي الثوب وانما يقين حق صاحب الجيد في اذ لا حق له
في الردي يتيقن ويحتمل ان يكون حق في الجيد بان يكون هو الجيد
الاصلي ويحتمل ان يكون حقه في الضايع بان يكون هو الجيد
فكان تنفيذ الوصية متى تحتمل ان يكون حقه اولى وانما يقين
حق صاحب الردي في الردي اذ لا حق له في الجيد يتيقن ويحتمل
ان يكون حقه في الردي بان يكون هو الردي الاصلي ويحتمل ان
يكون حقه في الضايع بان يكون الردي اذ لا كان ينفذ الوصية

منه

من محل يكون حقه اولى وانما يقين حق الاخر في ثلث كل من التوأمين
لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وما صار الردي ثلثي الردي لم يبق
الا ثلث كل واحد منهما فقد بقي حقه في ذلك هو ثلث كل واحد في **الكافي وبني**
معاني من دار مشتركة تقسم فان اصاب اي البيت المعني الموصي
فهو للموصي له ولا اي وان لم يقصده **فله** يعني اذا كانت
دار بين رجلين فاوصي احدهما الرجل ببيت منهما بعينه فانها تقسم
فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي له عندها وعند محمد
نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الاخر فله للموصي له من اذ في البيت
فما اصاب الموصي عندها وعند محمد مثل ذرع نصف البيت **كافي**
الاقرار يعني اذا كان مكان الوصية اقراراً بالحكم كذلك قبل الاجماع
وقيل فيه خلاف محمد **وبالن معاني من مال زبده الاجارة بعد**
موت الموصي والنفع بعدها يعني اذا اوصي في مال رجل الا بالبيع بالتسليم
بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي فان دفعه اليه جاز حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا تستحق
ولم ان يمنع لانه تبرع بمال الغير فيوقف على اجارته فاذا اجاز الوصية
كان تبرعاً منه ايضاً فله ان يمنع من التسليم لانه لم يتم بعد فاشبه

الاقرار يعني ان اقرت لك العاقبة فليس لك
مما حج حقك في المقام والوصية بملك الغني
الغني ان من اقرت لك العاقبة فليس لك
مما حج حقك في المقام والوصية بملك الغني

العبة قبل التسليم بخلاف ما اذا الوصي بالزيادة على الثلث واجاز
 الورثة كاذ الوصية في مخزيمها معينة لمصادقتها ملك نفسه ولا
 متناع حق الورثة فاذا اجازها شرط حقهم فتند من جهة الوصي
اقرأه ولا ينفى بعد القسمة بوصية ابيه دفع ثلث
نفسه لانه اقرأه بثلث شايح في التركة وهو في ايدها فيكون
 مقرأ بثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقرأه احد هما بدين لغيره كان
 الذي مقدم على الميراث فيكون مقرأ بتقدمه فيقدم عليه اما
 الموصي له بالثلث فتركة الوارث فلا يسلم له شيء الا ان يسلم للورثة
 مثله **ولدت الرضي بها الرزق بعد موت الرضي وقبل القسمة**
وقبول الموصي له فيها انه ان خرج من الثلث والاخذ الثلث
منها ثم منه يعني اذا الوصي لرجل بامة فولدت بعد موت الموصي
 ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فيهما للرضي له
 لان الام دخلت في الوصية اصالة والولد تبع لا اتصاله بالام
 فاذا ولدت ولدا قبل القسمة والتركة قبلها مبيعات علي حكم
 ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياه منه ويقضي ديونه

دخل في الوصية كانه اوجب فيهما الوصية فكانا للرضي له وان
 لم يخرج من الثلث ينفذ وصيته او لامن الام ثم من الولد هذا
 اذا ولدت قبل القسمة وقيل بقول الموصي له **ولو ولد**
بعدها اي بعد القبول وبعد القسمة **فهو للرضي له** لان التركة
 بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت الزيادة على خلع
 ملك الموصي له **ولو ولد بعد القبول وقبلها** اي القسمة ذكر
 القدور عيانه لا يكون موصي به ولا يعتبر خروجه من الثلث
 وكان للرضي له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومتاخرنا
 قالوا يصير موصاه حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل
 القبول **ولو ولد قبل موت الموصي له** يدخل تحت الوصية بل
بقي على حكم ملكه اي ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية
 قصدا ولا سرية والكتب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي
باب العتق في الرض
 الاعتاق في الرض من انواع الوصية لكن لما كان له احكام
 مخصوصة افراده بباب علي حدة واخره عن مخرج الوصية لان

الفرع هو الاصل **المعتبر حال العقد في تصرف انشائي فيه**
معني التبرع اخترا عن فقر في اخباري فانه اذا اقربا لديني
في الرضا قد من كل المال وكذا النكاح فيه غير المثل بقدره في كل المال
فلو كان ذلك المقرق لانشائي الصحة في ماله اي يعتبر من كل
ماله **ولا اني ثلثه** بخلاف الاخبار ويؤيد ما اي انشائي ليس
بتبرع فانه ليس كذلك **والمعتبر حال الموت في الاضافة اليه**
فيلكون ذلك المقرق لانشائي **من ثلثه مطلقا** اي سواء كان
في الصحة او المرفوض بعد ان كان مضافا الى الموت **اذا مات** لوجود
المضاف اليه **ومر في صحته منه كالصحة** لانها حق الوان والغريم
انما يتعلق بحاله في مرفوض الموت وبالبزهر انه ليس كذلك **واعاقه**
اي المرفوض **ومحاياته وهبته وضمانه من الثلث** لانها في حكم
الوصية لكونها في المرفوض **فان حايبا فاعتق في اي المحايبة**
احق من العتق **ومها** اي المحايبة والعتق **في عكسه** اي اذا
اعتق في محايبه **سواء** صورة المحايبات ثم الاعتاق ما اذا باع
عبدا قيمته ما يتان بمائة ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال

لموها

له سواء يصرف الثلث الى المحايبات ويبيع العبد في كل قيمته
وصورة العتق اعتقا العبد الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته
ما يتان بمائة فانه يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد
المعتق يعتق بنصفه محايبا ويبيع في نصف قيمته وصاحب المحايبة
ياخذ العبد الاخر بمائة ونصف **وعندها عتقه اولى فيها**
اذ لا يلحقه الفسخ وله ان المحايبات اقوى لانها في مرفوض
المعاوضة لكن او وجد العتق اولا وهو لا يجتمعا الرفع يزاحم
المحايبات **في عتقه بين المحايبي بنصف** من الثلث **لاولي**
من المحايبات **ونصف للاخرين** يعني العتق والمحايبات الثمانية
لان العتق يتقدم عليها فيستويان **وفي عكسه** يعني اذا اعتق
ثم حايبا ثم اعتق **لها** اي للمحايبات **نصف ولها** للمعتق **نصف**
يعني يقسم الثلث بين العتق الاول والمحايبات وما اصاب العتق
قسم بينه وبين العتق الثاني **تتطل** اي الوصية **يعتق عبدا**
ان جني بعد موته فوقع يعني اذا اوصى بعتق عبده ثم مات
فجني العبد جنسية ودفع بها بطلت الوصية لان الرفع قد صح

اذ حق ولي الجنايه مقدرم علي حق الموحي وحق الوصي لانه يتلقي
الملك من جهة لانه ملكه فيه باق واغايروا بالدفع فاذا
خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموحي او وارثه
بدموته بان ظهر علي الميت دين وقد اوصي بعقود العبد بيع
بدينه **فان ذوي الا** اي ان فداا الورثة كان الغوا في مالهم
لانهم هم الذين التزموا وجازت الوصية لان العبد ظهر في الجنايه
بالغو كانه لم يحق فتنفذ الوصية **اوصي لزيد بثلث ماله**
وترك عبدا فادعي زيد عتقه في صحته والوارث في
مرضه يعني اذا اوصي رجل لم وارث لزيد بثلث ماله وترك
عبدا فارق كل من الوارث وزيد لانه اعتق لكن ادعي زيدا عتاقه
في صحته لئلا يكون وصية تنفذ من الملك وادعي الوارث
عتاقه في مرضه ليكون وصية **صديق الوارث وحمم زيد**
لان الموحي له يدعي استحقاق ثلث ما بقي من التركة بعد
العتق لان الاعتاق في الصحة ليس بوصية ولهذا ينفذ من
جميع المال والوارث ينكره لان من دعاه العتق في المرض فهو وصية

ایغنا

ايضا لكنه مقدم على الوصية تبثت المال كان فكلوا القول
للمكره اليمين **الا ان يفضل من ثلثه شي** على قيمة العبد
اذ لا يزاحم **او يبرهن** اي **زيد علي عواه** ان الاعتاق في الصحة
فله المال لان الثابت بالبينه كالثابت عيانا وهو خصم في
اقامته لا ثبات حقه **ادعي زيد دينا علي ميت** وادعي
عبد اعتاقه في صحته وصودقها وارثه يبي العبد
في قيمته ويدفع اي تلك القيمة الى الزعيم وقال **استق**
ولا يبي في شيء لان العتق والدين ظرا معا بتصديق الوارث
في كالم واحد فصار كانه اثبتا بالبينه ومن اعتق عبدا في صحته
فمات وعليه دين لم يبيح العبد له في شيء فهذا امثاله وله ان الاقرار
بالدين اقوي ولهذا يعتبر من كل المال في جميع الاجوال وموليس
بوصية من المريف والاقرار بالعتق في المرفى بمنزلة الوصية
حتى اعتبر من الثلث والا قوي يدفع الادبي فقطضاه ان تبطل
العتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتقاض فقطضاه معني
باجباب العناية **مات وترك ابناءا والقدرة** فقال **الي**

فان اوصى بخدمته اتصافه الذي قد
اوصى به احد المازوا
ان ضاق تلك المازوا
كثير بعد بعد الوفا
انهم يسي

وهو وقال رجل ان الميراث ودية لي وصودقها
اي لا يني قيل الوديعة عنه اتوي وعندها سواها اختار
صاحب الهداية وقيل الا ان بينهما نصفان عندها
الوديعة اولى بهذا المختار صاحب الكافي باب
الوصية للأقارب وغيرها اقاربه هذا وما عطف عليه
 مبتدأ خبره قوله لا يني محرمه فضاء **واقربان وذو قرابة**
وذوانسابه محرمه فضاء اي ذوي رحمه الاقرب
فالاقرب يعني اذا اوصي لواحد مما ذكر في عند اي خليفته
 رحمه الله لا اقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه **سوي**
والادني والولد اذا لا يطلق عليهما اسم القريب ومن سمي
 ولد قريبا كان عاقلا ان القريب في العرف من يتقرب اليه غيره
 بواسطة الغير وتقرب الوالد والولد بنفسهما لا بغيرهما
 ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في الطاهر الرواية لما ذكرنا
 وانما اعتبر الاقربيه لان الوصية اخت الميراث وهي تعتبر
 في الميراث فلذا فيها والجمع المذكور في الميراث اثنان فكذا

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

في الوصية

في الوصية وانما اعتبر الحرمية لان المقصود من الوصية صلة
 القريب فيختص بها من يستحق الصلة من قرابته وسيأتي
 فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم
 والكافي وعندها يدخل في الوصية كل قريب بسبب اليه من قبل
 الاب او الام الى اقصى اب في الاسلام وسيأتي فيه الاقرب ولا
 بعد الواحد والجمع والكافر والمسلم واختلف في استراط
 اسلام اقصى اب وقد فرغ عن قوله الاقرب فالاقرب بقوله
فلولعمان وخالان نفواي الموصي به لعبيه يعني اذا اوصي
 لاقاربه ولعمان وخالان فالموصي به لعبيه لانه يقترب الاقرب
 فالاقرب كما في الارث وعندها يقسم بينهما ارباعا لان اسم القريب
 يتناولهم ولا يعتبر ان الاقربية **وفي عم وخالين نصف بينهما**
وبينهما اي نصف الموصي به للعم ونصفه لخالين لان النصف جمع
 فلا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية كما عرفت فيقسم
 الى العم الخالان ليصير جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب وياخذان
 النصف لعدم من يتقدم عليهما فيه بخلاف ما اذا اوصي لذوي قرابته

حيث يكون جميع الوصية للم لا لفظ مفرد فيجمع الوصية
 للم لا لفظ الاقرب **وفي غم له نصف** لما ذكر من اعتبار معنى الجمعية
 واخذ النصف **وفي غم وعة استويا** لان قرابتهما مستويان وفي
 الجمع قد تحقق بهما فاستحقا **وجيرانه والاصقوه** عند ابى حنيفة
 وزفوه هو القياس لان الجار عند الاطلاق اغايتناول الجار
 الملاصق وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام الجار احق بسبقه اي
 بقربه والمراد هو المازق وفي الاستحسان وهو قولها هو من يسكن
 محلة الموصي ويجمعهم مسجد محلة لان الكل يسمى جيرانا **واصهارا**
كل ذي رحم محرم من اوائله لانه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صفية
 اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها الكواصا لها وكانوا يسمىون
 اصهار النبي صلى الله عليه وسلم **واختانته زوجة كل ذات رحم محرم**
 كازواجه البنات والاخوات والعمات والخالات وكذلك اكل ذي رحم
 محرم من اذواجه هو لا قيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول
 الا زواجه المحرم ويستوي فيه الحر والعبد الاقرب ولا بعد لان لفظ
 يشتمل الكل **واهل اهل الله** لانها المرادة به لغة وعرفا قال الله تعالى

اذ قال

اذ قال اهل الله اي لامرته يقال تاهل اي تزوج وعندها من كان في
 عياله ونفقته اعتبار المعروف قال الله تعالى فجيناها واهله لا
 امراته والمراد من كان في عياله **والاعل بيتته** لان الال القبلية
 التي ينسب اليها فدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى اقصي
 ابله في الاسلام الاقرب ولا بعد والذكر والانثى والمسلم والكافر
 والصغير والكبير وابوه **وجن منه** لان الاب اهل البيت وكذلك الجد
وجنسه اهل بيت ابيه دون امه لان نساء يتجنس
 بابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الاب ولا **واهل**
بيته وجنسه يعني اذا وصت امرأة لاهل بيتها او لجنسها
 لا يتناول ولدها **الا اذا كان من قوم ابيها** لذا في الكافي
وولد زبيد يتناول الذكر والانثى لوجود مبدأ الاشفاق
 فيها وفي **ورثة الذكر كالانثيين** يعني اذا وصي
 لورثة فلان في بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه لما
 نص على لفظ الورثة علم ان قصده التفضيل كما في الميراث
وانيام بني فلان وعيانتهم وزمناتهم وارا لهم يتناول

الفقيرهم وغنيهم وذكرهم وانما ان احصوا اذ يمكن تحقيق
التكليف في حقهم والوصية عليك **والا** اي وان لم يحصوا
فليفقرا بهم لان المقصود من الوصية التربة وهي في سد
الخلة ورغ الجوعة وهذه الاسامي تشعر بتحقيق الحاجة فجاز
حملة علي الفقرا بخلاف ما اذا اوصي لسببان بنو فلان وهم
لا يحصون او لا يامن بنو فلان وهم لا يحصون حيث يبطل
الوصية اذ ليس في اللفظ ما ينفي عن الحاجة ولا يعلم بقيمته
عليه كافي حق المال للجهالة الفاحشة المانعة عن المرف
اليهم وفي الوصية للفقرا والمسالكين يجب الفرق بين من اعتبر
المسكن الجمع واقله اثنان في الرصايات كما هو **وبنوا فلان** في تحقيق **بذكرهم**
قال في الهداية ولو اوصي لبني فلان يدخل فيه الاناث في قول ابو خنيفة
او اذ قوله وهو قولهم لا يجمع الذكور يتناول الاناث ثم رجع وقال
يتناول الذكور خاصة لان حقيقة الاسم للذكور وان نظامه
الاناث يجوز واللام لحقيقته وقال في الكافي والواصي لبني فلان
فهو علي الذكور لا غير عند اي يوسف وهو قول ابو خنيفة اخر اعتبار
الحقيقة

الحقيقة وقال محمد يدخل فيه الاناث وهو قول ابو خنيفة رحمه الله
او لا وقال في الوقاية وفي بني فلان الانثى منهم اقول لم يظهر لي
سراختيار صاحبه الوقاية القول الذي رجع عنه الامام و
وافقه ابو يوسف رحمه الله في رواية **الا ان كان اسم قبيلة**
او فخذ الفخذ في العناير اقل من البطن اولها السقب ثم القبيلة
ثم القبيلة ثم العارقة ثم البطن ثم الفخذ كل في الصحاح **فتناول**
الاناث وموالي المتأخرة والمولاة وخلفائهم اذ ليس المراد بها
اعيانهم بل مجرد الانتساب كبني ادم ولهذا يدخل فيه مولي القارة
والمولاة وخلفائهم **او وصي للمولى من لم معتقون ومعتقون** بطلت
لان المولي لعظم مشترك بين معينين احدهما مولي العمة والاخر
منعم عليه فلا ينتظم المقعد واحد في موضع الاثبات بخلاف ما
لما اختلف لا يكالم مولي فلان حيث يتناول الاعلى والسفل
لان مقام النفي لا تنافي فيه **لا ان يبينه في حياته** قال
في الكافي فوجب الوقف حتى يقوم البيان ولم يوجد بطل
ضرورة ويدخل فيه اي في المولي **من اعتقه في صحته ومرضه**

لتناول اللفظ اياهم **لامدبره او امهات او ااده** عتقهم
يحصل بعد الموت والوصية يضاف الى حالة الموت فلا بد من
تحقق الاسم قبله وعن ابي يوسف رحمه الله انهم يدخلون لان
سب الاستغفار لازم في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم
باب الوصية بالخزينة والكيفية
مع الوصية بخدمة عبده وسكنى اى مدة معينة وابدأ
لان المنافع يقع عليكما في حال الحياة بيد اوبدونه فلذا
بعد المات لما جته كما في الاعيان ويكون محسوسا على ملكه
في حق المنفعة حتى يتملكها الموصي له على ملك الموصي كما يستوفى
في الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الوقف ويجوز موقفا
وموينا كما في العارية فانها عليك على اصلنا بخلاف الميراث
فانه خلافة فيما يملكه المورث وهي في غير تبقى والمنفعة
عرفى لا تبقى حتى ان الموصي له بالخزينة اذا مات لا يورث عنه
وبغلتها اى معة الوصية بغلة عبده وغلة داره لا يبدل
المنفعة فاخذت حكمها **فان خرجت رقبتهما** اى رقبه العبد

الدار

والدار من الثلث **سلمت ليه** اى للموصي له **لها** اى للوصية لان
حق الموصي له في الثلث لا تراحمه الورثة **والا** اى وان لم يخرج
رقبتهما من الثلث **نهايو العبد** اى بخادم الورثة يومين
والموصي له يوم لا ينفقه في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية
بالعيني ولا يمكن قسمة العبد اجر لانه لا يتجزى فصرنا الى المهاييات
ابقا للمحقين **ونقسم الدار اثلاث** يعنى اذا وصي بسكنى الدار
ولم تكن تخرج من الثلث ينقسم عني الدار اثلاثا لا انتفاع كما كان
القمة بأكزقلا وهو عادل للتسوية بينهما زمان وذاثا وفي
المهاييات تقادىم احدهما زمانا **اى مهايية** اى اقسموا الدار
مهايية من حيث الزمان لان الحق لهم لان الاول اولى **وليس**
للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها اى الدار وعن ابي
يوسف رحمه الله ان لهم ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر
ان حق الموصي له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للميت مال
اخر وكذا له حق الزاخرة فيما في ايديهم وخرى ما في يده والبيع
يقتضى ابطال ذلك فنسحقه **وتبطل** اى الوصية بموته

اي موت الموصي له **في حيات موصيه** لما تقرر ان ايجاب الوصية
تكون بعد الموت فاذا مات الموصي لم يصح الايجاب كما يصح
ايجاب المبيع المشتري بعد موته **وبعد موته** اي موت الموصي
يعود اي الموصي به **الى الورثة** لان الموصي اوجب الحق للموصي
له ليستوفي المنافع على حكم ملكه فالو انتقل الى وارث الموصي له
استحقها ابتداء ان ملك الموصي به رضاه وهو غير جائز **وليس**
للموصي له بالخدمة والسكنى ان يومر العبد والدار لان
المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي تعليقها بالمال احدان صفة
المالية فيها تحقيق المساواة في عقد المعاوضة فانما تثبت
هذه الولاية لمن يملكها اتبع الملك الرقبة او لمن يملكها بعقد
المعاوضة حتي يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها بها اما اذا
تلكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوض كان مملكا الكرم
يملكه معني وهو لا يجوز **ولا للموصي له بالغلة** **استخدامه**
اي العبد **او سكنها** اي الدار **في الاصل** لانه وصي بالغلة
وهي درهم او دنانير وهذا استيفاء المنفعة نفسها ولا شك

انها

انها متغايران ويتفاوتان في حق الورثة فانه لو ظهر دين
يكنهم اداؤه من الغلة باستردادها منه بعد استغلا لها فله
ما اذا استوفى المنافع بنفسها **ولا ان يخرج العبد من الملة**
الا ان يكون هو واهله في غيرها فيخرجه للخدمة ان خرج
من الملة لان الوصية تنفذ ما يعرف من مقصود الموصي
فاذا كان الموصي له واهله في موضع اخر فمقصوده ان يحمل العبد
الى اهله لخدمتهم واذا كانوا في مصر فمقصوده ان يملكه
من خدمة العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون
له ان يخرج من بلد **والا** اي وان لم يخرج من الملة **فالا** اي
لا يخرج العبد للخدمة **الا بان الورثة** لبقا حقهم فيه
لوصي لرجل بخدمة عبده سنة ولاخر بخدمته
سنتين ولم يجزوا اي الورثة خدمتهم اي العبد الورثة
سنة ايا وخدم الموصي لهما ثلاثة ايام يوما لصاحب
السنة ويومين لصاحب السنتين حتي يمضي تسع
سنتين لان عين العبد لا تقسم فيقسم بالترها يوزمانا

توفير الحقوقهم **او هي بعد العبد لفلان ونجد منه**
لاخر وهو يخرج من الثلث صح اي الاي صلاية اوجب
لكل منهما ستيام معلوما وما اوجبه لكل منهما يحتمل الوصية
بامفراده فلا يتحقق بينهما مشاركة فيما اوجب لكل منهما
ثم اذا وصت الوصية لصاحب الخدمة فالو لم يوصي في الرقة
بشي لصارت الرقة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصي
له فلذا اذا وصي بالوقية لانسان اخر لان الوصية كالميراث
في كون الملك ثبت بعد الموت **او هي لرجل بثمر بستانه**
فمات اي الموصي وفيه ثمرة تكون له اي للموصي **هذه**
الثمر فقط كما يجد بعد ماتها وان **ضم** اي الموصي **ابدا بان**
فالثمر بستانه له ابد **فله معها** اي مع الثمرة الاولى
ما يجد بستانها مطلقا **كما في غلة بستانه** يعني اذا وصي
بقلة بستانه فله الغلة القائية وغلة فيما يستقبل وان لم
يقبل ابد او الفرق ان الثمرة اسم للوجود عرفا فلا يتناول
المعدوم لا بدالة زايده كالنصيب على الا بدالة كيتايد

الابتناول المعدوم والمعدوم مما يذكر وان لم يكن ستيام
واما الغلة فتتناول الوجود وما هو بعرضية الوجود مرة
بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة
ارضه او داره فاذا اطلقت يتناولها بالاتوقف على
دلالة اخرى بخلاف الثمرة اذا اطلقت حيث لا يراد بها
الا الموجود فلهاذا يفتقر المصنف عنه الى دليل زايده
وهي بصوف غقه وولدها ولبنها له ما في وقت
موت ضم ابد او لا يعني اذا وصي بصوف غقه او باولا
دها او بلبنها ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في
خروجها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم موت
الموصي سوا قال ابد او لم يقل لانه ايجاب عند الموت
فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم على الايد
والفرق ان القياس يابي عليك المعدوم الا ان في الثمرة
والغلة المعدومة جالس السرخ بورد العقد عليهما
كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جوازهم في الوصية بطريق الاولى

لان بابها اوسع اما الولد المدوم والصوف والبن فلان
يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بعقدنا فلذا
لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها
قربا بعقد البيع تبعا ويعقد الخلع معصودا فلذا
بالوصية او هي **يجعل دار مسجد** ولم يخرج **من الثلث**
راجاز اي الورثة **فجعل مسجد** لان المنافع من الجواز
تعلق حقهم فاذا اجازوا زال المانع **واذا لم يجزوا** **يجعل**
ثلثا مسجد رعاية لجانب الوارث والوصية **او هي**
بظهر ركنه في سبيل الله تعالى بطلت اي الوصية عند
ابن حنيفة لان وقف المنقول غير جائز عنده فلذا الوصية
وعندها يجوز **او هي للمسجد** **لم يخرج لان يقول** **ينفق**
عليه لانه ليس باهل للملك والوصية تعليق وذكر النفقة
بغزلة الوقف على مصالحه وعند محمد رحمه الله يجوز لانه يحمل
على الامر بالصرف الى مصالحه تصحيا للكلام **قال او ميت**
بثلي فلان او فلان بطلت عند ابن حنيفة رحمه الله

جملة

لجملة الموصي له **وعند اي يوسف** **لما ان يصطلى على**
اخذ الثلث كما لو قال فلان او فلان علي الن **وعند**
محمد بخير الورثة فايها سناوا اعطوا القيامهم مقامه
فصل في وصايا الذي وهي على اربعة
اوجه لانها اما بمعصية عندنا وعندهم كما في المغنيات
والنايجات فتصح لو كانت لقوم معينين تملكا من الثلث
فانهم لما اتقنوا جاز تملكهم **والا** اي وان لم يكونوا معينين
فلا اي لا يصح اصلا اما تملك فلان التملك للمجهول لا يصح
واما قرينة فانها بمعصية عند الكل فليصح قرينة
واما بمعصية عندهم وقرينة عندنا **لجعل دار مسجد**
والاسراج في المساجد فلا يصح اتفاقا اعتبارا واعتقادا
لانما فعل معهم بدياتهم **الان يكون** لقوم باعيانهم فينفذ
يصح تملكهم وذكر الهبة مستورة **واما بقربة عندنا وعندهم**
لجعل ثلثة لنفق او عتق الرقبة **والاسراج في بيت المقدس**
فيصح اتفاقا لان الديانة متفقة من الكل **واما بقربة**

عندهم ومعصية عندنا كجمل دار البيعة لليهود أو كنيسة
للمصارى أو بيت نار للمجوس فيصح مطلقا أي سوا عين
قوما ولا ردها لا أي لا يصح إلا أن يوصي لمعينين لهما أنه
وصية بالمعصية وفي تنفيذها تقرير المعصية والسبيل
في المعصية ردها لا تنفيذها وله أن المعتبر بإقتهم جهم
لأننا امرنا بأن نقتلهم وما يدينون وهي قربة عندهم فتصح
وتورث أي البيعة والكنيسة وبيت النار **ان صنعت**
في الصلة يعني إذا صنع يهودي بيعة أو نصراني كنيسة
أو مجوسي بيت نار في صحته ثم مات فهو ميراث لأن هذا
بمنزلة الوقف عند أبي خنيفة والوقف عند يورث ولا يلزم
ما لم يستجل فكذا هذا أو أما عندها فلا إنها معصية فلا
تصح **وذو هوي** أي من يتبع هوي نفسه ميلا إلى البدع
ان الغراي حكم بكفرهم كطائفة منهم يقولون لعلي **ص**
الله عنه آله الأكر **فالمرتد** يكون على خلاف المعروف
في تصرفاته بين الأمام ومباحبيه وفي المرتدة الأصح أنه

نقح

تصح وما يباحل أنها تبقى على الردة بخلاف المرتدة لا تقتل
أو يسلم **ولا** أي وإن لم يكفر في الإسلام **في وما يباحل** لأننا امرنا
بإبتناء الأحكام على ظاهر **تنبيه** لما كان منها مسائل مهمة
فهمت مما سبق ضمنا وكان يجب حفظها والاهتمام بها اهالة
للكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس عنها وأوردناها هنا
ومدورها بالتنبيه إشارة إلى ما ذكر **الوصية المطلقة**
بأن يقول مثلا هذا القدر من مالي أو ثلث مالي وصية
أو وصية بهذا القدر من مالي أو ثلث مالي **لا يحل للغني**
لأنها صدقة وهي على الغني حرام **وان** وصيته **ت** بأن يقول
الموصي يأكل منها الفقير والغني لأن أكل الغني من الوصية
لا يصح إلا بطريق التملك والتأليف لا يصح إلا للعين والغني
لا يعين ولا يحصي **إذا اخضت** أي الوصية **يعني** بأن يقول
مثلا هذا القدر من مالي وصية لرئد وهو غني **أو لقوم غنيا**
محصورين حلت لهم لصحة التملك لتعينهم **لذا الحال في**
الوقف يعني أن الوقف المطلق مختص بالفقير لا يحل للغني وإن

واذا خص يعني معين او يقوم محصورين اغنيا حل لهم
ويكون منافعه لا عينه حتى اذا ماتوا يتقرر عينه
في ملك الوقف او وارثه واذا ماتوا يكون للفقراء
الباب الثاني في الايصا يعني جعل
الغير وصيا او وصي الي زيدا اي جعله وصيا وقيل عنه فان
رد عنه رد لانه متبرع في ذلك فان سادام عليه وان شا
رجع اذ ليس للموصي ولاية الزام التبرع علي الغير وليس في
الرجوع تقرير اذ يمكنه ان يوصي غيره **والا** اي وان لم يرد
عنه سوارده عنه غيره او بعد مماته **فالا** اي لا يرد لانه
لما قبل في وجهه اعتماد الموصي علي قبوله فلم يوص الي غيره
فلو جوز نارد في حياته او بعد مماته لصار الميت مغرورا
وذلك باطل **وان سكت** اي لم يقبل ولم يرد فمات الموصي
فله رد وقبوله لانه تبرع في التبرع للغير فلا يلزم ذلك
بلا قبوله كالوكالة ولا تقرير مهنه لان الموصي هو الذي اغر
من حيث لم يتعرف عن حاله انه يقبل الوصاية ام لا **وان رد**

مختار

ثم قبل مع الا اذا انقذ رد اي الموصي اليه ان لم يقبل حتى
مات الموصي ثم قال لا قبل ثم قبل مع ان لم يكن القاضي اخرج
حين قال لا قبل لان الايصا لا يبطل بمجرد قوله لا قبل لان
في ابطاله ضرر بالميت والضرر واجب الدفع فان كان القاضي
اخرجه عن الايصا حين قال لا قبل فاذا قبل بعده لا يصح
لان اخراجه قد صح لانه موضع الاجتهاد اذ الرد صح عند
زفر **ولزم** اي لا يصح بيع شي من التركة **وان جهل** اي الوصي
به اي باكونه وصيا لوجود دليل القبول اذ المقصود هو
التبرع وهو معتبر بعد الموت لان اوان ولاية بعده وينفذ
البيع لصدره عن الوصي وان لم يعلم لونه وصيا بخلاف
ما لو كله رجل بالبيع فباع شيئا من متاعه وهو لا يعلم
بوكالته حيث لا ينفذ فان الايصا اثبات بخلاف لبقوته
اوان انقطاع ولايته واذا كان استخلافا صح بغير علم
كالوكالة فاما التوكيل فاثبات ولاية وليس باستخلاف
لبقوته في حال قيام الموكل فالاصح بغير علم من ثبت عليه

كأثبت الملك بطريق البيع والعبة **واوصي الي عبد لغيره او كافر**
او فاسق بدله القاضي بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية
لان الاخراج المفهوم من التبديل انما يكون بعد ثبوت لا يضا
وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه سبطل
في جميع هذه الصور وقيل في العبد معناه باطل لعدم ولايته
وعدم استبداده وفي غيره معناه سبطل وقيل في الكافر
باطل ايضا لانه لا ولاية له على المسلم ووجه الصحة ثم لا يخرج
ان لا يضا الي الغير انما يجوز شرعا ليم به نظر الموصي لنفسه
ولا ولادة وبلا يضا الي هو لا يتم معنى النظر وان وجد اهل
النظر لكون العبد اهلا للتصرف وليس بمولي عليه من جهة
من يتصرف عليه ولكون الفاسق من اهل الولاية والخلافة
ارثا وتفرح حتى لو تصرف بنقد وثبوت ولاية الكافر في الجملة
حتى ينفذ شر او عبد اسما وانما قال لا يتم معنى النظر لتوقف
ولاية العبد على اجازة سيده وتمكنه من الحجر بعدها واستقاله
بخدمته المولي فيتوهم التقصير في استيفاء حقوق الميت

وتقوم الحياة من الكافر للعداوة الدينية ومن الفاسق
لفسقه فيخرج القاضي من الوصاية ويجعل مكانه وصيا
اخر تقيما للنظر **واوصي الي عبد مع لورثته صفارا**
حتى لو كان فيهم كبير لم تقح وعند هذا تقح مطلقا لان
فيه اثبات الولاية للمالك على المالك وهو قلب المشرع وله
انه اوصي الي من هو اهله فيصح كما لو اوصي الي مكاتب نفسه
ومكاتب غيره وهذا الالة مكلف مستبد بالتصرف وليس لاحد
عليه ولاية بان الصفار وان كانوا مالا كالكنى لما اقامه
ابوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بالولاية
لهم عليه بخلاف عبد الغير فانه مولي عليه وبخلاف ما اذا كان
فيهم كبير لانه يبيع نصيبه او يمنعه فيجوز الموصي عن الادبحة
فامتنع الجواز **واوصي الي عاجز عن القيام بها اي بالوصاية**
لم يعزله القاضي بل **فم اليه غيره** لان في الفهم رعاية الحقيقين
حق الموصي وحق الورثة فان تكمل النظر يتم باعانة غيره
ولو سلكي الموصي اليه ذلك فلا يحجب حتى يعرف ذلك

حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه
ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا استدل به غيره رعاية للنظر من
الجانبين **وبقي** على الوصاية **امين** **يقدر** اي لا يجوز
للقاضي ازماءه لانه لو اختار غيره لكان دونه مختار
الميت الا ترى انه يقدم على اي الميت مع كمال شفقتة
فلان يقدم على غيره احق **واوصي الى اثنين لا ينفرد**
احدهما بالتصرف بدون الآخر **ولو** وصلية اي ولو كان
ايضا **اي كل منهما بالانفراد** عند اي حنفية ومحمد حرمها
الله الا في استينين وقال ابو يوسف رحمه الله يتصرف
كل في الجميع لان الايصا من باب الولاية وهي اذا ثبتت للا
ثني شرعا ثبتت لكل واحد كما اعلى الانفراد كالاخوين
في ولاية الاتكاه فكذا اذا ثبتت شرطان الولاية
لا تحتمل التجزي لكونها عبارة عن القدرة على التقدير
الشريعة والقدرة لا تجزي ولهما ان الوصي انما رضي
برايه لا راي احدهما الفرق بين بينهما بخلاف الاخوين
في التكاليف

في التكاليف لان السب ثم للاخوة وهي قايمة لكل منهما على الكمال
والسب هذا الايصا وهو اليهما لا الي كل منهما ثم استثنى
من قوله لا ينفرد احدهما بقوله **الا بغير ائتمنه وتجهيزه**
فانه لا يثبتني على الولاية وربما يكون احدهما غائبا
ففي ستر اطاعتها فساد الميت ولو فعله عند الضرورة
جيرانه جاز **والخصومة في حقوقه** لانها لا يجتمعان
عليه عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدهما غالبا **وشر**
حاجة الطفل لان في تاخير خوف الحق الضرر به
والامتنان اي قبول الهبة للطفل فانه ليس من باب
الولاية ولهذا غلظه الامم ومن في جالسه **واعتاق عبدين**
ورد ودية وتنفيذ وصية معيتين لعدم الاحتياج
الي الواي **وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضايعه**
لان فيه ضرورة **وان مات احدهما فان اوصي الى الحي**
او الى افرق له اي لمن اوصي اليه سو كان الحي او الاخر
التصرف في الزلة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضي

وصيا **والا** اي وان لم يوصي الوصي **فم** اي القاضي اليه غيره
لان الموصي قصد ان يخلفه وصيا من متصرفان في حقوقه
وامكن تحقيقه بنصب وصي اخر **نصب القاضي وصيا**
امينا كافي **لم ينزل بعزل** لانه اشتغال بما لا يفيد
الآن يكون عدلا فيعزل وينصب عدلا ولو عدلا غير كاف
فم اليه كافي وينزل **بعزل** قبل قابله السرقة في
مجموعاته **وينزل به ايضا** اي يعزل القاضي العدول الكافي
واستبعد اي استبعد طهر الدين الموعظاني بانه يقدم
علي القاضي لانه مختار الميت فاذا اتفرل وصي الميت
وان كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي **وهي الوصي**
وهي لها يعني اذ اقامت الوصي واوصي الي اخر فهو وصيه
في تركته وتركه الميت الاول لان الوصي يتصرف بولاية
منتقلة اليه فيملك الايضا الي غيره كالجدة **وقسمته** اي
قسم الوصي نايبا عن **ورثة غيب** مع الوصي **ان يقع**
يعني اذ اقامت رجل له ورثة غيب واوصي الي زيد
وبكر

٥٠٠
٥٠٠

وبكر عيلغ جاز لزيد الوصي ان يقسم تركته بين ورثته
الغيب وبين بكر الوصي له بان يأخذ حق الورثة ويسلم
الباقى الي الوصي له لان الوارث خليفة الميت حتي يرده
بالعيب ويرد عليه به ويصير مغرورا بشر الوارث حتي
يكون الولد حرا والوصي خليفة الميت ايضا فليكون
خصما للوارث اذ كان غايبا فصحت قسمته عليه
فلا يرجعون اي الورثة **عليه** اي الوصي له **ان ضاع**
قسطهم اي حصة الورثة **معه** اي مع الوصي لان
الهلاك بعد تمام القسمة علي من وقع الهلاك في قسمته
وقسمته اي الوصي **عن الوصي له الغايب معهم** اي مع
الورثة **لا** اي لا تقع لا الوصي له ليس خليفة عن الميت
من كل وجه لانه ملكه بسبب جدي حتي لا يرث ولا يرث
عليه ولا يصير مغرورا بشر الوصي فلا يكون الوصي خليفة
عنه عند غيبته **فيرجع الوصي له** ان ضاع قسطه مع الوصي
بثلث ما بقي لانه شريك الوارث فيتوي ما توي من المال

المشتركة على الشركة ويبقى ما بقي عليها **والمقامي قسمتها**
واخذ قسطه اي يجوز للمقامي ان يقسم التركة على الوصي
له الغايب مع الورثة واخذ قسط الوصي له لان القافي
نصب ناظر الاسماء في الموتي والغيب ومن النظر افرق قسط
الغايب وقبضه فنفذ ذلك فيصح حتى لو حضر الغايب
وقد ضاع المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل **قاسمهم**
اي الوصي مع الورثة **في الرصية بحج** واخذ الوصي المال
فهلك المال في يده او يد من بحج عن الوصي **حج بثلث**
ما بقي من التركة لان القسمة لا تراد لذاتها بل المقصود بها
وهو تادية الحج فلم تعتبر دونها فصار كما اذا هلك قبل
القسمة **صح بيعه** اي الوصي **عبد من التركة بغيره** الغنا
لان الوصي قائم مقام الوصي ولو تولاها حيا بنفسه
بغيرهم جاز وان كان في مرض موته فكذا ان قام مقامه
وسم ان حق الغنا بالمالية لا بالصورة وهي باقية
يبقى **التمني باع** اي الوصي **ما ارصى بيعه** **وتصدق عليه**

فاستحق

فاستحق المبيع **بعد ان هلك ثمنه معه** اي الوصي **من اي**
الوصي لانه العاقد فتكون العهدة عليه وهذه عهدة لان
المشتري منه ما رضي ببذل الثمن الا ليس له العبد ولم يسم
فقد اضر الوصي البائع مال الغير بالارضاء فيجب عليه رده **وهو**
في التركة لانه عامل له فيرجع عليه كالوكيل **كوصي باع حصته**
الصغير وهلك ثمنه معه اي مع الوصي **فاستحق** اي العبد
فانه اي الوصي **يرجع في ماله** اي مال الصغير لانه عامل له
وهو اي الصغير يرجع على الورثة بحصته لا بتقاضى
القسمة باستحقاق ما اصابه **وله** اي الوصي **ان يسافر**
بمال الصغير يدفع مضاربة وبضاعة ويوكال ببيع
وتراوا استيجار ويودع ماله ويكاتب عبده ويزوج
امته لاقته ويرهن ماله بدينه وبدين نفسه فلو هلك
غنى قدر المودي من دينه وله ان يعمل بمضاربة ويشفي
ان يشهد عليه ابتداء او الاصدوق ديانة ويكون المشتري
كلاه للصبي قضا وعاثلة الاب في ذلك كله وليس

للاب تحرير رقبته ولو بمال ولا ان يرب ماله ولو بموطني
كذا في العاديه وله اي الوهي التجاره بمال اليتيم لنفسه
به اي لا يجوز له التجاره لنفسه بمال اليتيم سوا ورثه
من ابيه او تملكه بوجه اخر لان المعوض اليه الحفظ لا التجاره
ولا بمال الميت فان فعل وبيع **فمن راي المال ونقد**
بالربح عند اي حنيفه ومحمد رحمهما الله وعند اي يوسف
رحمه الله يتكلم له الربح ولا يتصدق بشي كذا في الخانيه
ويحتال اي يقبل الحواله **علي الامال الا العسر** لما فيه من
الضرر **ولا يقرض** اي الوهي مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز
عن استخلاصه بخلاف القاضي فانه قادر عليه ولذا
له ان يقرضه ومال الوقف والغايب **ولا يبيع ولا يشترى**
الا بما يتعاني الناس فيه لان تصرفه تقري ولا تنظر في الغبن
الفاحش بخلاف اليسير اذ لا يكتفى التمرز عنه ففي اعتبارهم
انسد ادباب البيع **ويبيع علي الكبير الغايب** كالعقار
لان الاب يلى ما سواه ولا يلية فكذا وصيته وكان القياس

الا يلية

ان لا يلية الوهي اذ لا يملكه الاب علي الكبير لكنهم استحسنوا
لانه مما يتسارع اليه الفساد فيحتاج الي الحفظ وحفظ الثمن
ايرو هو يملك الحفظ بخلاف العقار فانه محض بنفسه
اذ **الم يكن دين** في الفتاوي الظهيريه عدم جواز بيع العقار
للهوي اذ **الم يكن علي الميت دين** واما اذ كان فيملكه بقدر
الدين **ويبيعه** اي الوهي العقار وان لم يكن دين **بضعف**
قيمه او لا دين كما نقلنا عن الظهيريه **او النفقة**
اي نفقة الصغير قال في الهداية في اواخر باب النفقة
الاب اذ اباع العقار والمنقول علي الصغير جاز لك مال
الولاية ثم لم ان ياخذ منه نفقة لانه جنس حقه **او وصية**
مرسلة اي مطلقة بان يقول ثلث مالي او ربه مثلا
وصية فيند يجوز بيع العقار اذ كان في المال **او ذبادة**
فرجه علي غلته او اشراقه اي قربه **الي الخراب** حتى لو لم يبع
كان خرايا مقفلة اعدارسته **لا يجوز اقراه** اي الوهي
بيدين علي الميت ولا بشي من تركته انه لغلاذ لكونه اقرا

على الغير الا ان يكون المقررا ثانيا فيصح في حصته لانه
اقرار على نفسه اقرار الوصي بعين لاخر ثم ادعى انه للصغير
لاستيع كذا في العادة شهيد وصيان ان الميت اوصي
الي زيد معهما وابنان ان اباهما اوصي الي زيد بطلت
اي شهادتهم لانهم متهمون اما الوصيان فلا ثبوت لهما
لاقتساما معنا الا ان يدعيه المشهود له فيقبل استحسانا
لان للقاضي ولايت نصب الوصي ابتداء وولاية ضم اخر
اليهما فاما سقطا موثقة التعيين عن القاضي واما الابنان
فلجرحهما لانفسهما نفعا بنصب حافظ للتركة **كشهادتهما**
للصغير مال سوا انتقل اليه من الميت او غيره **او كبير مال**
الميت فانها ايضا باطلة اما الاولى فلان المقر في مال
الصغير للوصي سوا كان من التركة او لا واما الثانية فلان
مال الكبير ان كان من التركة فلا تجوز شهادته الوصي
عند ابي حنيفة لان له ولاية الحفظ وولاية البيع ان
كان الكبير غائبا **وصحت** اي الشهادة **في مال غير ابي**
غير الميت

894
غير الميت فان مال الكبير ان لم يكن من التركة فلا يتصرف
الوصي فيه فيجوز شهادته **وصحت** شهادته **لاخرين**
بمبلغ دين على الميت والاخرين **للاولين** بمثلته بخلاف
الشهادة بوصية **الوصي** هذا قولهما وقال ابو يوسف رحمه
الله لا تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق
بالتركة اذ الذمة ضربت بالموت ولهذا الاستوفى
احدهما حقه من التركة تاركه الاخر فيه وكانت الشهادة
مثبتة حق التركة فتحقق التهمة ولهما ان الدين يجب
في الذمة وهي قابلة لحقوق ستي فلا شركة ولهذا
لو تبرع اجنبي بقضاء دين احدهما ليس للاخر حق التركة
بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العيني
فصار المال مشتركا بينهم فاوردت شبهة **او شهادته**
الاولين بعين والاخرين بثلث ماله حيث لم يصح ايضا
لان الشهادة توجب تركه في المشهودية **اضعف الوصيين**
مبتدأ وخبره قوله لاتي كقوي الوصيين **وهو وصي لام**

والا في العلم في اقوي الحالني وهو حال صغر الورثة فاقوي
الوصيين وهو وصي الاب والجد والقاضي في ضعف
الحالني وهو حال كبر الورثة لان الوصي انما يستفيد
التصرف في الوصي فيكون تصرفه على مقدار تصرف موصيه
فوصي الام حال صغر الورثة كوصي الاب حال كبرهم **لا ضعف**
كوصي الام مثال **بيع المنقول وغيره لقضاء الدين عند**
فقد الاقوي للضرورة ولا يشتري اي لا ضعف **الاما**
لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف
مطلقا فيما استفاد الصغير من غير ابيه لما مر ان
تصرفه على مقدار تصرف موصيه **وصي الاب اولى من**
الجد لان وصية قائم مقامه وهو اولى من الجد فكذا
مختارهم ولان اختيارهم مع وجود الجد يدل على ان تصرفه
انفع لبنيه من تصرف ابيه وهو الجد **وان لم يوصي**
اي لم ينصب **فالجدة مثله** اي مثال الاب وقائم مقامه
في التفرقات حتي ملك الانكاح دون الوصي **وهنا**

سائل

سائل بهمه نقلناها من الخانية منها رجل مات وترك
ورثة قبلهم ان اباهم وصي بوصايا ولا يعملون ما وصي
فقالوا قد افرنا ما وصي به ذكر في انه لا يجوز انما يجوز اذا
اجاز وابعده العلم وفي المنتقى اذا دفع الوصي الي اليتيم ماله
بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قضى جميع تركته
والله فلم يبق له من تركته والله عنده من قليل وكثير الا
قد استوفاه ثم ادعي سنيا في يد الوصي وقال هو من تركته
ابي واقام البينة قبلت بينته وكذا الواقر الوارث
انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس
ثم ادعي دنيا على ^{رجل} شمع دعواه **ومنها** وصي انذ الوصية
من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارث الميت
يرجع في تركته الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية
للعباد يرجع لانهما مطالبان من جرة العباد فان قضاء
الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل
له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوي وهو كالوكيل

بالشر اذا ادي التني من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي
اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه
فانه لا يكون متطوعا ولو قضي دين الميت من مال نفسه بغير امر
الوارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك بعض الورثة
اذا قضي دين الميت او كفن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث
الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا
وكان له الرجوع في مال الميت وكذا الوصي اذا ادي خراج اليتيم
او عشره من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت
من مال نفسه قبل قوله في ذلك **ومنها** وصي باع شيئا من مال
اليتيم ثم طلب منه بالكرم ما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصرة
ان اخبره اثنان من اهل البصرة والامانة انه باع بقيته
وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان
في المزايده يشترى بالكرو في السوق باقل لا ينقض بيع الوصي
لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة والامانة فان
اجتمع رجالان منهم علي بن ابي طالب يقولان هذا قول محمد وما
علي

علي قولهما فقول الواحد يكفي كما في التركة وعلي هذا اقيم الوقف
اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الامر **ومنها** وصي باع
تركة الميت لانتفاذ وصيته فجد المشتري خلفه القاضي خلف
والوصي يعلم انه كان كاذبا في عينه فان القاضي يقول
للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فيجوز
ذلك وان كان تغليقا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم
لان الوصي لو غرم علي تركة الخسومة كان فسخها بمنزلة الا
قاله فيلزم الوصي كما لو تقايلا حقيقة فاذا فسخ القاضي
لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي هذا اخر ما من الله تعالى علي
بلطفه في شرح غرر الاحكام **المسبي** بدور الاحكام **حيث**
وفقني لجمعه وتحريره وعلي احسن الصور تصويره **حاويا**
المهمات خلت عنها الكتب المشهورة **وان** كانت في بعض
المعتبرات مسطورة **ولقد** بذلت مجهودي في التنقيح
والتفقيح **والنزهيب** والتوضيح وتتبع اقوال الائمة
الكرام **واستطلاع** آراء فضلا لائمة العظام **حتى** غررة

علي ما صدر عن بعض الافضل من العثرات علي مقتضي
 البشريه ووقعت علي ما وقع من بعض الاماثل
 من زلات ليس بنفس الانسان عزاء عربية ولا عيب
 فان ساير العلوم بالنسبة الي هذا العالم بحسبة القطرة
 في البحر المختلالم الامواج لا يغوص علي فوايده كل غواص
 قوي فضلا عن الزجاج ولذا تزي العلماء المتأخرون
 مع كمالهم في الفنون الالهية وتضيفهم فيها كتب معتبره
 لم يحوموا حول هذا العالم ولم يصفوا فيه ولورساله تخففه
 وهذا العبد الفقير الي الله الغني مع مطارحته معهم
 في تصانيفهم فيما انتسبوا اليه ومعارضته ايام في مؤ
 لفاتهم فيما اعتدوا عليه بحيث قبلها علما العصر فضلا
 الدهر امتاز منهم بكتب هذا المتن اللطيف المسحون
 بالفوايد والشرح الشريف المملو بالفرايد الحمد لله
 الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 واعانتنا عليه وما كنا لنفقد عليه لولا ان اعانتنا الله

ج

ليس الغرض الاصيلي من هذه الكلمات القدح بل الامتثال
 بما يفهم من قوله تعالى تعالي واما بنعمة ربك فحدث
 ثم وكمل قال المصنف وقد وقع الفراغ من
 تأليفه يوم السبت المبارك الثاني من جمادى الاولى سنة
 ثلاث وثمانين وثمان مائة علي يد اصف عباد الله
 تعالي واحوجهم الي رحمة مولانا الكتاب مولانا محمد بن
 قراموزني علي عامله الله تعالي ببلطفه الحفي والجلي والمد
 علي التوفيق

وقد كان البداية به في يوم السبت الثاني عشر من شهر ذي القعدة
 سبع وسبعين وثمان مائة قد تم كتاب درر الحكام في شواهد الاحكام
 المصنف عند ائمة الاسلام تاليف قدوة القضاة ونزول
 الولاية محل المشكلات كما كشف المضلات التبريد
 الفاضل والحبر الكامل عجز العلوم مفتي الروم مولانا
 خسر طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه عبد محمد
 ومن والاه في يوم الجمعة من شهر ربيع الاخر سنة
 ثلث واربعين والاف حرج
 انتقل المرحوم المفقود فريد العصر ووحيد الدهر مؤلف هذا الكتاب
 مولانا خسر نور الله روحه من دار الفناء الي دار البقاء في شهر
 المبارك في قرية اورجبلو في نواحي القسطنطينية حفظت
 عن الافات والبلية في تاريخ سنة خمس
 وثمانين وثمان مائة

مهم

في مواضع عديدة من كتاب الدرر والفرد عبارات يجب فيها التأمل
بالغالبها غلط وقليل منها صحيح وفيها عبارات اخذت من غير ما ذكر
كثيرة منها لفظ الملوك المشترك في تفسير قوله والابيع في باب صدقة
اللفظ ومنها لفظ الالتزام في فصل الجزية في كتاب الجهاد ومنها
لفظ رمضان في فصل مسألة الاغناء في الفصل الذي ذكر في باب موجب
الافساد من كتاب الصوم ومنها لفظ الام في مسألة الميراثات في
كتاب النكاح ومنها لفظ مرض في الخلوة في باب المهر في النكاح
ومنها لفظ الاعتاق في مسألة عمر الكفر عن الصوم في باب الظهار ومنها
لفظ التذوق قبيل قائل لا اله الا الله بقذف الاخر من اللغات في كتاب
الطلاق ومنها عبادة الام في كتاب الاعتاق ومنها لفظ دينه قبيل
باب كتابة العبد المشترك في كتاب الكتابة ومنها لفظ القصاص
ولفظ القاض قبيل باب الشهادة في القتل في الجنائيات ومنها
لفظ المفصل في فصل الحج في الديارات ومنها لفظ المقدس
في مسألة الملائكة المأثلة في باب ما يحدث في الطريق ومنها لفظ الشراء
قبيل باب علم ومنها لفظ العبد في ما أثر في معنى البيع ومنها
لفظ المشترك في أوائل الوكالة عند شرح قوله والمشتري منع الثمن
عن المؤكل ومنها لفظ صاحب في باب المردعة عند قوله والسابع
التحلية بين صاحب الارض والعامل ومنها عبادة اي ادراكه
الزبيح في المزارعة في تفسير قوله وفي موت احدها ومنها كلف بذكر
قبيل باب التحالف عند قوله واذا ادعى سبق الشر ومنها لفظ المولى
في او اخر دعوى النيب في الدعوى ومنها بيان قوله لو عكس في قوله
فصل الاشارة في الدعوى ومنها لفظ قوله لدعي الا ان قبيل قوله
مسند اخبره قوله الاتي اقرار في كتاب الاقرار ومنها لفظ الملق
في أوائل القضا عند شرح قوله واذا ثبت الملق باقراره ومنها
لفظ اي الثمة في او اخر ما أثر في معنى القضا ومنها لفظ بعد
لزوج كسب ظهور العقد في القصة عند بيان دعوى القسط
ومنها لفظ الارث في أوائل الوصايا ومنها لفظ غير في اخبر
الفرد عند قوله ولا ينصرف مطلقا فيما استفاد منه غير ابيه
ومنها قوله لان طلاق المالك واقع في باب الخلع

من فوائد المولى الشريف الفاضل

الكامل المولى الشهابي كوي

زاد خلد الله ظلاله

افادته على تبارق

اهل الاستفاد